

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

UNIVERSITE BADJI MOKHTAR-ANNABA
FACULTE SCIENCES DE LA TERRE
DEPARTEMENT : AMENAGEMENT



جامعة باجي مختار - عنابة
كلية: علوم الأرض
قسم: التهيئة

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في التهيئة العمرانية

دينامكية السكن العشوائي : الخصائص، أساليب المعالجة و ارتباط ذلك بحجم
ووظيفة المدينة - مدينتي سكيكدة و الحروش نموذجاً - شمال شرق الجزائر

تحت إشراف الأستاذ الدكتور
الصادق قرفية

من إعداد:
حسين بولمعيذ بن ساعد

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة باجي مختار - عنابة-	أستاذ التعليم العالي	- جمال الدين قسوم
مشرفا و مقررا	جامعة باجي مختار - عنابة-	أستاذ التعليم العالي	- الصادق قرفية
ممتحنا	جامعة قسنطينة 3	أستاذ التعليم العالي	- أحسن بن ميسي
ممتحنا	جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي-	أستاذ التعليم العالي	- محمد الشريف عداد
ممتحنا	جامعة باجي مختار - عنابة-	أستاذ محاضر "أ"	- محمد طسطاس
ممتحنا	جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي-	أستاذ محاضر "أ"	- أحمد بوسماحة

السنة الجامعية : 2019/2018 م

شكر و تقدير

أتقدم بخالص الشكر و التقدير إلى كل من :

- الأستاذ الدكتور: الصادق قرفية الذي أشرف على متابعة وإنجاز هذا العمل منذ أن قبل الإشراف عليه إلى صبره طيلة هذه السنوات الطوال، حيث لم ييخل علي بنصائحه و توجيهاته القيمة والسديدة.

- الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، على قبولهم مناقشة هذه الرسالة.

- الشكر موصول لكل من ساهم وساعد من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل و بالخصوص موظفي مختلف المصالح التقنية ببلدية سكيكدة و الحروش. و كذلك موظفي مفتشية الوظيف العمومي، ومديرية البناء و التعمير بسكيكدة.

- الشكر موصول لكل من شجعني على مواصلة إنجاز هذه الرسالة رغم الصعوبات المختلفة.

- الشكر موصول كذلك لصديقي : "سفيان بوعينبة" طبيب عام مكلف بطب العمل بمديرية الصحة بولاية سكيكدة.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي طيلة هذه السنين إلى كل من :

- أبي رحمه الله رحمة واسعة.

- أمي التي أحيا بها و لها.

- أخي "عبد الله" شهيد الواجب الوطني.

- شركاء الحياة : زوجتي و أولادي (يحي عبد الله، إيمان، جيهان،

منيب عبد الرحمان، زكرياء عبد الرحيم)

كما لا يفوتني أن أهدي ثمرة جهدي إلى جميع أساتذتي الكرام في قسم

التهيئة بجامعة باجي مختار بعنابة و أخص بالذكر منهم أولئك الذين رحلوا

عنا في عز عطائهم العلمي - رحمهم الله - :

- بوكحيل محمد الأخضر

- ياسين سبيغة

- العايش مولود

- بنخوش مراد

تعاين العديد من مدن العالم النامي على اختلاف حجمها ، من مشاكل مختلفة و متعددة لعل من أهمها مشكلة انتشار السكنات العشوائية أو ما يسمى بالفوضوية. هذه الظاهرة التي كانت تقتصر في السنوات الماضية على المدن الكبرى والعواصم، لكن مع التطور الذي شهدته البشرية على جميع الأصعدة، أخذت هذه الظاهرة في البروز بشدة في المدن المتوسطة و الصغيرة. بغية الوقوف على العوامل والأسباب التي جعلت من ظاهرة السكن العشوائي تأخذ هذا المنحى، جاءت هذه الدراسة التي ركزت على مدينتين مختلفتان من حيث الحجم و الوظيفة، و هما مدينة سكيكدة كمدينة كبرى ذات وظيفة تجارية و صناعية ، و مدينة الحروش كمدينة صغرى ذات وظيفة تجارية و توجه عام ذو طابع زراعي. حيث تهدف الدراسة إلى إبراز مدى تأثير كل من عامل الحجم و وظيفة المدينة في خصائص السكن العشوائي، هذا من جهة، و من جهة ثانية تقديم مختلف الاقتراحات المتعلقة بأساليب معالجة هذه المشكلة العمرانية وفقا لخصائص السكن العشوائي في كل مدينة، و ذلك في ظل التنمية العمرانية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: السكن العشوائي -أساليب المعالجة - حجم المدينة - وظيفة المدينة - سكيكدة - الحروش.

Résumé

De nombreuses villes du monde en développement souffrent de problèmes différents, le plus important étant peut-être le problème de la propagation de l'habitat spontané ou informel. Ce phénomène, qui a été limitée au cours des dernières années, les grandes villes et capitales, mais avec l'évolution de la vie humaine à tous les niveaux, ce phénomène pris en importance forte dans les moyennes et les petites villes. Afin d'identifier les facteurs et les raisons pour lesquelles le phénomène de l'habitat insalubre suivre ce cours, il est venu cette étude, qui mettait l'accent sur les deux villes différent en termes de taille et de la fonction, et sont la ville de Skikda, une grande ville avec une fonction commerciale et industrielle, et la petite ville d'El Harrouch comme une ville avec une fonction commerciale et une vocation générale de nature agricole.

L'étude a pour objectif d'étudier la dynamique de l'habitat spontané, ces caractéristiques, et les principaux méthodes de régularisation et de traitement et la corrélation avec la taille et la fonction de la ville.

Mots clés: Habitat spontané - Méthodes de traitement - Taille de la ville - Fonction de la ville - Skikda - El Harrouch.

Summary

Many cities in the developing world suffer from different problems, the most important of which may be the problem of the spread of spontaneous or informal housing. This phenomenon, which has been limited in recent years, major cities and capitals, but with the evolution of human life at all levels, this phenomenon taken in strong importance in the medium and small towns. In order to identify the factors and reasons why the phenomenon of unhealthy housing follow this course, it came this study, which focused on the two cities differ in terms of size and function, and are the Skikda city, a large city with a commercial and industrial function, and the small town of El Harrouch as a city with a commercial function and a general advocacy of agricultural nature. The study aims to study spontaneous habitat dynamics, these characteristics, and the main methods of regularization and treatment and the correlation with the size and function of the city.

Keywords: Spontaneous habitat - Treatment methods - Size of the city - Function of the city - Skikda - El Harrouch.

الفهرس العام

الإهداء

شكر و تقدير

الملخص

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

فهرس الخرائط

فهرس المخططات

فهرس الصور

قائمة الرموز

1 المقدمة العامة

4 1- أسباب إختيار الموضوع :

6 2- إشكالية البحث :

7 3- فرضيات الدراسة :

7 4- أدوات التحقق من صحة الفرضيات :

10 5- الدراسات السابقة حول الموضوع :

12 6- منهجية البحث :

15 7- مراحل البحث :

19 الفصل الأول الإطار النظري للدراسة

20 مقدمة الفصل :

21 المبحث الأول مفاهيم حول المدينة

22 تمهيد :

22 1- نشأة المدينة و تطورها :

22 1-1- تعريف المدينة :

24 1-2- أنواع المدن :

25 1-3- تصنيف المدن من حيث الحجم :

25 1-4- التصنيف الوظيفي للمدن :

29 1-5- أشكال نمو المدن :

30 1-6- مشاكل المدن :

32 المبحث الثاني مفاهيم حول السكن العشوائي

33 تمهيد :

33 1- تعريف السكن العشوائي :

39 2- أسباب ظهور السكن العشوائي :

41 3- أنواع المناطق العشوائية :

41 3-1- مناطق السكن العشوائي داخل المدن :

- 3-2- مناطق السكن العشوائي خارج المدن : 41
- 3-3- مناطق السكن العشوائي التجمعي: 42
- 4- أنماط و خصائص السكن العشوائي: 42
- 4-1- تصنيف أنماط الأحياء العشوائية من خلال نوع الإسكان: 43
- 4-2- تصنيف أنماط الأحياء العشوائية من خلال نوع الوحدة السكنية : 44
- 4-3- تصنيف أنماط الأحياء العشوائية من خلال النسيج التخطيطي : 45
- 5- تصنيف أنماط الأحياء العشوائية من خلال معايير أخرى : 46
- 5-1- السكن العشوائي المؤقت (الإيواء المؤقت): 46
- 5-2- إسكان واطعي اليد (سكن عشوائي صلب) : 47
- 5-3- الأحياء الشبه غير رسمية: 48
- 6- التأثيرات السلبية لانتشار السكن العشوائي : 48
- 6-1- تأثير البناء العشوائية على البيئة : 49
- 6-1-1- البناء العشوائية المشيدة في الأراضي المعرضة لخطر الفيضانات : 49
- 6-1-2- البناء العشوائية المشيدة على الأراضي المعرضة لخطر الانزلاق : 49
- 6-1-3- البناء العشوائية المشيدة على الأراضي المعرضة للخطر الزلزالي : 50
- 6-1-4- البناء العشوائية المشيدة على الأراضي المعرضة للخطر الصناعي : 50
- 6-2- تأثير البناء العشوائي على الجانب الزراعي و السياحي : 50
- 6-3- تأثير البناء العشوائي على المشهد العمراني: 51
- 6-4- تأثير السكن العشوائي على البيئة الاجتماعية : 51

52. المبحث الثالث : طرق و أساليب معالجة السكن العشوائي

- تمهيد: 53
- 1- إزالة الأحياء العشوائية: 53
- 2- الإرتقاء و تحسين الأحياء العشوائية: 53
- 3- توفير بدائل لسكان الأحياء العشوائية: 54

56. الفصل الثاني السكن العشوائي كظاهرة وطنية و عالمية

مقدمة: 57

58. المبحث الأول السكن العشوائي في الدول العربية

- تمهيد: 59
- 1- المراحل التاريخية لنشأة السكن العشوائي بالمدن العربية الكبرى: 59
- 1-1- المرحلة الأولى: 59
- 1-2- المرحلة الثانية 59
- 1-3- المرحلة الثالثة 59
- 1-4- المرحلة الرابعة: 60
- 2- أسباب ظاهرة السكن العشوائي في المدن الكبرى العربية: 60
- 2-1- النمو الطبيعي للسكان: 60
- 2-2- الهجرة الداخلية: 61
- 2-3- أسباب تاريخية: 61
- 2-4- التجهيزات و الهياكل القاعدية و الخدماتية : 61
- 2-5- عوامل إقتصادية: 62
- 3- أمثلة عن السكن العشوائي و أساليب معالجتها ببعض الدول العربية: 63

- 63 3-1- السكن العشوائي بجمهورية مصر العربية :
65 3-2- السكن العشوائي بالمملكة العربية السعودية:
67 3-3- السكن العشوائي بالمملكة المغربية:

69..... المبحث الثاني السكن العشوائي في الجزائر

- 70 تمهيد:
70 1- أسباب ظهور السكن العشوائي بالجزائر :
70 1-1- النمو السكاني (الزيادة الطبيعية للسكان):
71 1-2- النزوح الريفي نحو المدن :
72 1-3- التصنيع و تأثيره في النمو الحضري:
72 1-4- عدم استقرار البنية العقارية للأراضي الفلاحية:
74 1-5- التقسيمات الإدارية المتعاقبة :
75 1-6- ضعف وسائل الرقابة على العمران :
77 2- التوزيع المجالي للسكن العشوائي بالجزائر:

79..... الفصل الثالث مدينة سكيكدة دراسة جغرافية

- 80 مقدمة الفصل:

81..... المبحث الأول الخصائص الطبيعية لمدينة سكيكدة

- 82 تمهيد:
82 1- الدراسة الطبيعية :
82 1-1- الموقع الجغرافي لمدينة سكيكدة :
84 1-2- التضاريس :
87 1-3- الانحدارات:
87 1-4- الخصائص الجيولوجية و الجيوتقنية:
90 1-5- مناخ بلدية سكيكدة :
93 1-6- الرياح :
95 1-7- الشبكة الهيدروغرافية :
95 1-8- استخدامات الأرض:
97 الخلاصة :

98..... المبحث الثاني الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمدينة سكيكدة

- 98 تمهيد:
98 1- الخصائص السكانية :
98 1-1- نمو السكان :
109 1-2- التوزيع المكاني للسكان بلدية سكيكدة:
112 1-3- تصنيف مدينة سكيكدة من حيث الحجم :
113 1-4- التراكيب السكانية:
134 1-5- التجهيزات والهياكل القاعدية:
147 1-6- البنية العقارية:
148 الخلاصة :

149..... المبحث الثالث الخصائص العمرانية لمدينة سكيكدة

- 150 تمهيد :

150	1- تاريخ و نشأة مدينة سكيكدة :
151	2- النمو الحضري لمدينة سكيكدة:
153	2-1- مراحل النمو الحضري لمدينة سكيكدة:
160	3- أدوات التهيئة و التعمير و دورها في التنمية الحضرية لمدينة سكيكدة :
161	3-1- فترة ما قبل 1990م:
165	3-2- فترة ما بعد سنة 1990م:
172	4- واقع الحضيرة السكنية ببلدية سكيكدة :
172	4-1- تطور الحضيرة السكنية بمدينة سكيكدة :
174	4-2- التوزيع المكاني للسكنات في بلدية سكيكدة :
175	4-3- معدل احتلال المسكن (TOL):
176	4-4- معدل احتلال الغرفة (TOP):
177	4-5- أنماط السكنات في البلدية :
183	الخلاصة :
183	خلاصة الفصل :
184	الفصل الرابع الدراسة الجغرافية لمدينة الحروش
185	مقدمة الفصل:
186	المبحث الأول الخصائص الطبيعية لمدينة الحروش
187	تمهيد:
187	1- الدراسة الطبيعية :
187	1-1- الموقع الجغرافي لبلدية الحروش:
189	1-2- التضاريس :
191	1-3- الانحدارات:
192	1-4- التركيب الصخري:
195	1-5- أنماط التربة :
196	1-6- مناخ بلدية الحروش:
199	1-7- الرياح :
200	1-8- الشبكة الهيدروغرافية :
202	1-9- الغطاء النباتي :
203	الخلاصة :
204	المبحث الثاني الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمدينة الحروش
204	تمهيد:
204	1- الخصائص السكانية :
204	1-1- نمو السكان :
211	1-2- التوزيع المكاني للسكان:
215	1-3- تصنيف مدينة الحروش من حيث الحجم :
216	1-4- التراكيب السكانية :
235	1-5- التجهيزات والهياكل القاعدية (استخدامات الأرض):
247	1-6- البنية العقارية:
255	الخلاصة :

256	المبحث الثالث الخصائص العمرانية لمدينة الحروش
257	تمهيد :
257	1- تاريخ و نشأة مدينة الحروش :
259	2- النمو الحضري و مراحلها بمدينة الحروش:
264	3- أدوات التهيئة و التعمير و دورها في التنمية الحضرية لمدينة الحروش :
264	3-1- فترة ما قبل 1990م :
264	3-2- فترة ما بعد سنة 1990م:
271	4- واقع الحضيرة السكنية بمدينة الحروش:
271	4-1- تطور الحضيرة السكنية بالحروش :
273	4-2- التوزيع المكاني للسكنات في بلدية الحروش :
273	4-3- معدل استخدام السكن (TOL):
274	4-4- معدل استخدام الغرفة (TOP):
276	4-5- أنماط السكنات في البلدية :
280	الخلاصة :
281	خلاصة الفصل :
282	الفصل الخامس السكن العشوائي بمدينة سكيكدة والحروش دراسة مقارنة
283	مقدمة الفصل :
284	المبحث الأول السكن العشوائي بمدينة سكيكدة دراسة إحصائية وصفية
285	تمهيد:
285	1- مراحل نشأة السكن العشوائي بمدينة سكيكدة:
285	1-1- السكن العشوائي بمدينة سكيكدة خلال مرحلة الاستعمار:
287	1-2- السكن العشوائي بمدينة سكيكدة خلال مرحلة الاستقلال:
291	2- خصائص السكن و السكان بالأحياء العشوائية لمدينة سكيكدة:
291	2-1- الانتشار المكاني للسكن العشوائي ببلدية سكيكدة :
293	2-2- الخصائص الاجتماعية لسكان الأحياء العشوائية ببلدية سكيكدة:
295	2-3- الخصائص العمرانية للسكن العشوائي ببلدية سكيكدة:
297	3- السكن العشوائي و أثره على النمو الحضري لمدينة سكيكدة:
299	الخلاصة:
300	المبحث الثاني السكن العشوائي بمدينة الحروش دراسة إحصائية وصفية
301	تمهيد :
301	1- السكن العشوائي بمدينة الحروش (نشأته و مناطق انتشاره):
301	1-1- السكن العشوائي بمدينة الحروش خلال فترة الاستعمار:
302	1-2- السكن العشوائي بمدينة الحروش بعد الاستقلال:
309	2- خصائص السكن و السكان بالأحياء العشوائية للحروش:
310	2-1- الخصائص الاجتماعية لسكان الأحياء العشوائية بالحروش:
311	2-2- الخصائص العمرانية للسكنات العشوائية ببلدية الحروش:
312	3- السكن العشوائي و أثره على النمو الحضري لمدينة الحروش:
314	الخلاصة:

315	المبحث الثالث السكن العشوائي بمدينة سكيكدة والحروش دراسة ميدانية تحليلية مقارنة
316	تمهيد:
316	1- التعريف بالأحياء العشوائية موضوع الدراسة:
316.....	1-1- منطقة الدراسة الأولى : حي "بوعياز" بمدينة سكيكدة
318.....	1-2- منطقة الدراسة الثانية: حي "مزرعة مصباح 1" بمدينة الحروش
320	2- الدراسة المقارنة لخصائص السكان و السكن بمنطقة الدراسة:
320.....	1-2- الخصائص الاجتماعية للسكان:
334.....	2-2- الخصائص الاقتصادية :
337.....	2-3- الخصائص العمرانية :
343	3- كيفية معالجة السكن العشوائي بمنطقة الدراسة:
343.....	1-3- السكان و رغبتهم في تغيير محل السكن :
344.....	2-3- السكان و رغبتهم في توسعة المسكن:
346.....	3-3- السكان و موقفهم من قانون تسوية البناءات (08/15):
350.....	4- أوجه التشابه و الاختلاف في خصائص السكان و السكن بمناطق الدراسة
350.....	1-4- أوجه التشابه
350.....	2-4- أوجه الاختلاف
354	المبحث الرابع اقتراحات لمعالجة السكن العشوائي بمنطقة الدراسة
354	تمهيد.....
354	1- اقتراحات لمعالجة السكن العشوائي بمنطقة الدراسة.....
354	1-1- اقتراحات لمعالجة السكن العشوائي بمدينة سكيكدة.....
356	1-1-1- اقتراحات لمعالجة السكن العشوائي الهش.....
356.....	1-1-2- اقتراحات لمعالجة السكن العشوائي الصلب
357	1-1-3- اقتراحات لمعالجة السكن العشوائي النصف صلب.....
357.....	1-2- اقتراحات لمعالجة السكن العشوائي بمدينة الحروش
359	1-2-1- اقتراحات لمعالجة السكن العشوائي الصلب.....
360.....	1-2-2- اقتراحات لمعالجة السكن العشوائي نصف الصلب.....
360	1-2-3- اقتراحات لمعالجة السكن العشوائي الهش
363.....	خلاصة الفصل:
366	الخلاصة العامة
370	الملاحق
374	قائمة المصادر و المراجع

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
91	المتوسطات الشهرية لدرجة الحرارة و كمية الامطار في محطة سكيكدة للرصد الجوي خلال الفترة (1994-2004م).	01
94	اتجاه الرياح وتكرار هبوبها في محطة سكيكدة للرصد الجوي	02
96	توزيع استخدامات الأرض ببلدية سكيكدة سنة 2006 م	03
99	تطور عدد سكان مدينة سكيكدة خلال فترة الاستعمار الفرنسي	04
101	نمو عدد سكان بلدية سكيكدة خلال الفترة (1966 - 2011 م)	05
102	مراحل استيطان المهاجرين في بلدية سكيكدة إلى غاية سنة 1977م	06
103	توزيع المهاجرين نحو مدينة سكيكدة حسب أصلهم الجغرافي خلال الفترة 1962-1977م	07
105	المناطق المستقبلية للهجرة المغادرة خارج مدينة سكيكدة خلال الفترة 1977 - 1987 م	08
109	التوزيع المكاني للسكان في بلدية سكيكدة خلال سنة 2008 و 2011 م	09
111	الكثافة السكانية في بلدية سكيكدة و مركزها خلال سنة 2008 و 2011م	10
114	العمري والنوعي لسكان بلدية سكيكدة سنة 2008م	11
118	توزيع الأسر و متوسط حجم الأسرة في بلدية سكيكدة سنة 2008 م	12
120	توزيع السكان البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة الزوجية في بلدية سكيكدة سنة 2008م	13
121	توزيع السكان النشطين و نسبة النشاط في بلدية سكيكدة سنة 2008م	14
122	توزيع السكان النشطين و غير النشطين في بلدية سكيكدة سنة 2008 م	15
122	تطور معدل البطالة في بلدية سكيكدة خلال الفترة 1998-2008م	16
124	تطور توزيع السكان العاملين حسب فروع النشاط الاقتصادي في بلدية سكيكدة خلال الفترة (1966-2013م).	17
131	التصنيف الوظيفي لمدينة سكيكدة سنة 2008 م وفقا لطريقة "جونسي هاريس"	18
132	التركيبية النسبية للسكان (6سنوات فأكثر) حسب المستوى التعليمي في بلدية سكيكدة سنة 2008	19
135	توزيع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ببلدية سكيكدة سنة 2009 م	20
145	نسبة تغطية المساكن المشغولة بشبكات المرافق في بلدية سكيكدة سنة 2008	21
147	توزيع الملكية العقارية في وسط مدينة سكيكدة	22
152	تطور استهلاك المجال بمدينة سكيكدة خلال الفترة 1962-2011م	23
173	تطور حضيرة السكن مقارنة بعدد السكان في بلدية سكيكدة خلال الفترة (1966-2013 م)	24
174	التوزيع المكاني لحضيرة السكن في بلدية سكيكدة سنة 2008 و 2013م	25
175	عدد المساكن و معدل احتلالها في بلدية سكيكدة سنة 2008 م	26
176	توزيع المساكن المشغولة حسب عدد الغرف و معدل احتلال الغرفة في بلدية سكيكدة سنة 2008 م	27
177	توزيع السكان البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة الزوجية في بلدية سكيكدة سنة 2008 م	28
178	توزيع حضيرة السكن حسب حالة شغل المسكن في بلدية سكيكدة سنة 2008 م.	29
178	تطور توزيع المساكن المشغولة حسب نمط البناء في بلدية سكيكدة سنة 2008م	30
191	الانحدارات في بلدية الحروش	31
197	المتوسطات الشهرية لدرجة الحرارة و كمية الامطار في محطة زرداية للرصد الجوي خلال الفترة (1970-2008م).	32

199	اتجاه الرياح وتكرار هبوبها في محطة زردازة للرصد الجوي	33
205	تطور عدد سكان بلدية الحروش خلال الفترة 1854-1954م	34
206	هجرة السكان في بلدية الحروش و ضواحيها خلال الفترة 1954-1966	35
206	نمو عدد السكان في بلدية الحروش خلال الفترة 1966 - 2012 م	36
207	السكان في بلدية الحروش و ضواحيها خلال الفترة 1966-1977م	37
208	هجرة السكان في بلدية الحروش و ضواحيها خلال الفترة 1977-1987م	38
209	هجرة السكان في بلدية الحروش و ضواحيها خلال الفترة 1987 - 1998 م	39
210	هجرة السكان في بلدية الحروش و ضواحيها خلال فترة ما بعد 1998م	40
213	التوزيع المكاني للسكان في بلدية الحروش سنة 2008م.	41
217	التركيب العمري و النوعي لسكان بلدية الحروش سنة 2008م	42
221	توزيع الأسر و متوسط حجم الأسرة في بلدية الحروش سنة 2008 م	43
221	توزيع السكان البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة الزوجية في بلدية الحروش سنة 2008م	44
223	توزيع السكان النشطين و نسبة النشاط في بلدية الحروش سنة 2008م	45
223	توزيع السكان النشطين و غير النشطين في بلدية الحروش سنة 2008 م	46
224	تطور معدل البطالة في بلدية الحروش خلال الفترة 1998-2008م	47
225	تطور توزيع السكان العاملين حسب فروع النشاط الاقتصادي في بلدية الحروش خلال الفترة (1987-2008 م).	48
230	التصنيف الوظيفي لمدينة الحروش سنة 2008 م وفقا لطريقة "جونسي هاريس"	49
233	التركيب النسبية للسكان (6سنوات فأكثر) حسب المستوى التعليمي في بلدية الحروش سنة 2008 م	50
239	توزيع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ببلدية الحروش سنة 2008 م	51
245	نسبة تغطية المساكن المشغولة بشبكات المرافق في بلدية الحروش سنة 2008	52
248	البنية العقارية في بلدية الحروش سنة 1963م.	53
249	توزيع أراضي بلدية الحروش حسب ملكيتها سنة 1975م.	54
250	توزيع أراضي القطاع الاشتراكي حسب المزارع في بلدية الحروش سنة 1983م	55
252	توزيع المستغلات الفلاحية الجماعية و الفردية في بلدية الحروش سنة 1995م	56
254	الملكية العقارية في بلدية الحروش سنة 1995م	57
259	تطور استهلاك المجال في مدينة الحروش خلال الفترة 1960 - 2011م	58
272	تطور حضيرة السكن مقارنة بعدد السكان في بلدية الحروش خلال الفترة (1966-2008 م)	59
273	التوزيع المكاني لحضيرة السكن في بلدية الحروش سنة 2008م	60
274	عدد المساكن و معدل استخدامها في بلدية الحروش سنة 2008 م	61
274	توزيع المساكن المشغولة حسب عدد الغرف في بلدية الحروش سنة 2008 م	62
275	توزيع السكان البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة الزوجية في بلدية الحروش سنة 2008 م	63
276	توزيع حضيرة السكن حسب حالة شغل المسكن في بلدية الحروش سنة 2008 م.	64
277	توزيع المساكن المشغولة حسب نمط البناء في بلدية الحروش سنة 2008 م	65
292	توزيع السكنات العشوائية حسب الأحياء في بلدية سكيكدة سنة 2007م	66
295	توزيع السكنات العشوائية حسب نوعية مواد البناء في بلدية سكيكدة سنة 2007م	67

306	التوزيع المكاني للسكن العشوائي ببلدية الحروش سنة 2010	68
310	الخصائص الاجتماعية والعمرائية للسكان و السكن في المناطق العشوائية لبلدية الحروش سنة 2012	69
320	الأصل الجغرافي لسكان الأحياء العشوائية لمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012	70
321	أسباب الهجرة من المكان الأصلي في الأحياء العشوائية لمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012	71
322	أسباب إختيار سكان الأحياء العشوائية الاستقرار بمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012	72
323	توزيع سكان الأحياء العشوائية حسب سنة الإقامة بمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012	73
324	توزيع سكان الأحياء العشوائية حسب سبب إختيار الإقامة بالحي العشوائي سنة 2012 م	74
325	توزيع سكان العشوائيات لمدينة سكيكدة و الحروش تبعاً للكيفية التي تم بها البحث عن السكن	75
326	توزيع سكان العشوائيات بسكيكدة و الحروش تبعاً للطريقة التي تم بها الحصول على السكن	76
328	نسبة اتصال السلطات المحلية بسكان الأحياء العشوائية لكل من مدينة سكيكدة و الحروش	77
328	طرق اتصال السلطات المحلية بسكان العشوائيات بمدينة سكيكدة و الحروش	78
330	توقعات سكان عشوائيات مدينة سكيكدة و الحروش لكيفية رد فعل السلطات المحلية تجاههم	79
331	الحالة العائلية لسكان العشوائيات بمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012م	80
332	المستوى التعليمي لسكان العشوائيات بمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012م	81
333	التركيبية الأسرية لسكان العشوائيات بمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012م	82
334	التركيبية المهنية لسكان العشوائيات بمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012م	83
336	توزيع سكان العشوائيات بمدينة سكيكدة و الحروش حسب مكان شراء حاجياتهم اليومية سنة 2012م	84
337	نسبة تحقيق الإكتفاء الذاتي لدى أسر الأحياء العشوائية بمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012م	85
337	نسبة تحقيق الأسر لأهدافها بعد انتقالهم للسكن بالأحياء العشوائية لكل من مدينة سكيكدة و الحروش	86
338	الطبيعة القانونية للعقار حسب رأي السكان بالأحياء العشوائية لمدينة سكيكدة و الحروش	87
339	توزيع السكنات العشوائية حسب نوعية مواد بناء الأساسات و الجدران بمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012م	88
340	توزيع السكنات العشوائية حسب نوعية مواد بناء السقف بمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012م	89
341	توزيع السكنات العشوائية حسب نسبة ربطها بالمرافق بمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012م	90
342	توزيع السكنات العشوائية بمدينة سكيكدة و الحروش حسب مكان رمي النفايات المنزلية سنة 2012م	91
343	توزيع سكان العشوائيات بمدينة سكيكدة و الحروش حسب رغبتهم في تغيير محل سكنهم سنة 2012م	92
344	توزيع سكان العشوائيات بمدينة سكيكدة و الحروش حسب دوافع رغبتهم في تغيير محل سكنهم	93
345	توزيع سكان العشوائيات بمدينة سكيكدة و الحروش حسب رغبتهم في توسعة المسكن	94
345	توزيع سكان العشوائيات بمدينة سكيكدة و الحروش حسب دوافع عدم رغبتهم في توسعة المسكن	95
346	توزيع سكان العشوائيات بمدينة سكيكدة و الحروش حسب علمهم بقانون تسوية البناءات (15/08)	96
347	توزيع سكان العشوائيات بمدينة سكيكدة و الحروش حسب نسبة الخراطيم في برنامج تسوية البناءات	97
348	أسباب عدم الخراطيم سكان عشوائيات مدينة سكيكدة و الحروش في القانون 15/08	98
349	توزيع السكنات العشوائية حسب نمط تسويتها طبقاً لقانون 15/08 بمدينة سكيكدة و الحروش	99
351	أهم الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية و العمرائية للسكن و السكان بالأحياء العشوائية لمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012م	100

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	منحنيا المتوسطات الشهرية لدرجة الحرارة و كمية الامطار في محطة سكيكدة للرصد الجوي خلال الفترة (1994-2004م).	91
02	المناطق المعرضة لخطر فيضان وادي الزمامنة بمدينة سكيكدة	93
03	المناطق السكنية المعرضة لخطر التلوث الهوائي بسبب المنطقة الصناعية بمدينة سكيكدة	94
04	توزيع استخدامات الأرض بمدينة سكيكدة سنة 2006	96
05	نمو عدد سكان مدينة سكيكدة خلال فترة الاستعمار الفرنسي	99
06	نمو عدد سكان بلدية سكيكدة خلال الفترة (1966 - 2011 م)	101
07	توزيع المهاجرين نحو مدينة سكيكدة حسب أصلهم الجغرافي خلال الفترة 1962-1977م	103
08	المناطق المستقبلية للهجرة المغادرة خارج مدينة سكيكدة خلال الفترة 1977 - 1987 م	105
09	التوزيع المكاني للسكان في بلدية سكيكدة خلال سنة 2008 و 2011 م	110
10	التركيب النوعي لسكان بلدية سكيكدة سنة 2008م	115
11	التركيب العمري لسكان بلدية سكيكدة سنة 2008 م	117
12	التركيب العمري حسب الفئات العمرية لسكان بلدية سكيكدة سنة 2008 م	117
13	توزيع الأسر و متوسط حجم الأسرة في بلدية سكيكدة سنة 2008 م	119
14	توزيع السكان البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة الزوجية في بلدية سكيكدة سنة 2008م	120
15	توزيع السكان النشطين و غير النشطين في بلدية سكيكدة سنة 2008 م	122
16	تطور توزيع السكان العاملين حسب فروع النشاط الاقتصادي في بلدية سكيكدة خلال الفترة (1966- 2013م).	125
17	التركيب النسبية للسكان (6سنوات فأكثر) حسب المستوى التعليمي في بلدية سكيكدة سنة 2008 م	132
18	موقع المنطقة الصناعية للبيروكيماويات لمدينة سكيكدة	139
19	نموذج المدينة المينائية الجزائرية و اتجاهات توسعها الحضري	152
20	تطور استهلاك المجال بمدينة سكيكدة خلال الفترة 1962-2011م	153
21	مبدأ تنظيم مدينة سكيكدة (روسكاد) في العهد الروماني	154
22	مبدأ إنشاء و تنظيم مدينة سكيكدة (فيليب فيل) خلال الفترة 1838 - 1886	154
23	تنظيم مدينة سكيكدة (فيليب فيل) خلال الفترة 1912 - 1930	155
24	وضعية النسيج الحضري لمدينة سكيكدة خلال الفترة 1954-1962	156
25	مراحل توسع مدينة سكيكدة خلال الفترة 1962-2011	157
26	تنظيم مجال مدينة سكيكدة خلال الفترة 1980 - 1992	158
27	التوسع المجالي لمدينة سكيكدة خلال الفترة 1993-2010	159
28	بنية النسيج العمراني لمدينة سكيكدة خلال فترة الاستعمار الفرنسي	162
29	تطور حضيرة السكن مقارنة بعدد السكان في بلدية سكيكدة خلال الفترة (1966 - 2013 م)	173
30	التوزيع المكاني لحضيرة السكن في بلدية سكيكدة سنة 2008 و 2013م	175
31	توزيع المساكن المشغولة حسب عدد الغرف و معدل احتلال الغرفة في بلدية سكيكدة سنة 2008 م	176
32	توزيع السكان البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة الزوجية في بلدية سكيكدة سنة 2008 م	177
33	توزيع حضيرة السكن حسب حالة شغل المسكن في بلدية سكيكدة سنة 2008 م.	178
34	تطور توزيع المساكن المشغولة حسب نمط البناية في بلدية سكيكدة سنة 2008م	179

198	منحنيا المتوسطات الشهرية لدرجة الحرارة و كمية الامطار في محطة زردازة للرصد الجوي خلال الفترة (1970-2008م).	35
207	نمو عدد السكان في بلدية الحروش خلال الفترة 1966 – 2012 م	36
213	التوزيع المكاني للسكان في بلدية الحروش سنة 2008م.	37
218	التركيب النوعي لسكان بلدية الحروش سنة 2008م	38
219	التركيب العمري لسكان بلدية الحروش سنة 2008م	39
219	التركيب العمري حسب الفئات لسكان بلدية الحروش سنة 2008م	40
221	توزيع الأسر و متوسط حجم الأسرة في بلدية الحروش سنة 2008 م	41
222	توزيع السكان البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة الزوجية في بلدية الحروش سنة 2008م	42
224	توزيع السكان النشطين و غير النشطين في بلدية الحروش سنة 2008 م	43
226	تطور توزيع السكان العاملين حسب فروع النشاط الاقتصادي في بلدية الحروش خلال الفترة (1987 – 2008 م).	44
226	توزيع السكان العاملين حسب فروع النشاط الاقتصادي في بلدية الحروش خلال الفترة (1987 – 2008 م).	45
234	التركيب النسبي للسكان (6سنوات فأكثر) حسب المستوى التعليمي في بلدية الحروش سنة 2008 م	46
239	توزيع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ببلدية الحروش سنة 2008 م	47
242	شبكة الطرق و المواصلات التي تعبر مدينة الحروش سنة 2011	48
244	مناطق تركز المهاجرين على حواف الطريق الوطني الرابط بين الحروش و سكيكدة	49
258	مدينة الحروش أثناء فترة الاستعمار الفرنسي (سنة 1957م)	50
259	تطور استهلاك المجال في مدينة الحروش خلال الفترة 1960 – 2011م	51
260	مراحل التوسع العمراني لمدينة الحروش 1962 – 2008 م	52
272	تطور حضيرة السكن مقارنة بعدد السكان في بلدية الحروش خلال الفترة (1966-2008 م)	53
273	التوزيع المكاني لحضيرة السكن في بلدية الحروش سنة 2008م	54
275	توزيع المساكن المشغولة حسب عدد الغرف في بلدية الحروش سنة 2008 م	55
275	توزيع السكان البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة الزوجية في بلدية الحروش سنة 2008 م	56
276	توزيع حضيرة السكن حسب حالة شغل المسكن في بلدية الحروش سنة 2008 م.	57
277	توزيع المساكن المشغولة حسب نمط البناية في بلدية الحروش سنة 2008 م	58
277	الأنماط السكنية المنتشرة بمدينة الحروش سنة 2012	59
286	مناطق انتشار السكن العشوائي خلال فترة الاستعمار (1930 – 1962م)	60
287	مناطق السكن العشوائي و مزارع المعمرين بمدينة سكيكدة بعد الاستقلال	61
289	مناطق السكن العشوائي بمدينة سكيكدة خلال الفترة 1967 – 1987م	62
293	الانتشار المكاني للسكنات العشوائية ببلدية سكيكدة سنة 2007 م	63
296	توزيع السكنات العشوائية حسب نوعية مواد البناء في مدينة سكيكدة سنة 2007م	64
296	الانتشار المكاني للسكنات العشوائية حسب نوعية مواد البناء في مدينة سكيكدة سنة 2007م	65
297	مناطق السكن العشوائي و تداخلها مع مناطق التوسع العمراني بمدينة سكيكدة خلال الفترة 1962 – 2011	66
307	التوزيع المكاني للسكن العشوائي ببلدية الحروش سنة 2010	67
307	مناطق انتشار السكن العشوائي بمدينة الحروش سنة 2014	68
309	مناطق انتشار السكن العشوائي ببلدية الحروش سنة 2012	69
310	توزيع سكان الأحياء العشوائية بمدينة الحروش حسب أصولهم الجغرافية سنة 2012 م	70
310	توزيع سكان الأحياء العشوائية بمدينة الحروش حسب الحالة العائلية سنة 2012 م	71

317	الموقع الجغرافي للحي العشوائي "بوعباز" بمدينة سكيكدة سنة 2012 م	72
318	الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة: الحي العشوائي "مزرعة مصباح1" بمدينة الحروش سنة 2012 م	73
320	الأصل الجغرافي لسكان الأحياء العشوائية لمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012	74
321	أسباب الهجرة من المكان الأصلي في الأحياء العشوائية لمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012	75
322	أسباب إختيار سكان الأحياء العشوائية الاستقرار بمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012	76
323	توزيع سكان الأحياء العشوائية حسب سنة الإقامة بمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012	77
325	سبب إختيار السكان للإقامة بالحي العشوائي بوعباز بسكيكدة و مصباح 1 بالحروش	78
326	توزيع سكان العشوائيات لمدينة سكيكدة و الحروش تبعاً للكيفية التي تم بها البحث عن السكن	79
327	توزيع سكان العشوائيات بسكيكدة و الحروش تبعاً للطريقة التي تم بها الحصول على السكن	80
328	نسبة اتصال السلطات المحلية بسكان الأحياء العشوائية لكل من مدينة سكيكدة و الحروش	81
329	طرق اتصال السلطات المحلية بسكان العشوائيات بمدينة سكيكدة و الحروش	82
330	توقعات سكان عشوائيات مدينة سكيكدة و الحروش لكيفية رد فعل السلطات المحلية اتجاههم	83
332	الحالة العائلية لسكان العشوائيات بمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012م	84
333	المستوى التعليمي لسكان العشوائيات بمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012م	85
334	توزيع سكان الأحياء العشوائية حسب عدد أفراد الأسرة في مدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012م	86
335	توزيع سكان العشوائيات بمدينة سكيكدة و الحروش حسب التركيبة المهنية سنة 2012 م	87
336	مكان شراء الحاجيات اليومية لسكان الأحياء العشوائية بمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012م	88
337	نسبة تحقيق الإكتفاء الذاتي لدى أسر الأحياء العشوائية بمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012م	89
337	نسبة تحقيق أسر عشوائيات مدينة سكيكدة و الحروش لأهدافها بعد انتقائهم للسكن بالحي العشوائي	90
338	الطبيعة القانونية للعقار حسب رأي السكان بالأحياء العشوائية لمدينة سكيكدة و الحروش	91
339	توزيع السكنات العشوائية حسب نوعية مواد بناء الأساسات و الجدران بمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012م	92
340	توزيع السكنات العشوائية حسب نوعية مواد بناء السقف بمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012م	93
341	توزيع السكنات العشوائية حسب نسبة ربطها بالمرافق بمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012م	94
342	توزيع السكنات العشوائية بمدينة سكيكدة و الحروش حسب مكان رمي النفايات المنزلية سنة 2012 م	95
343	توزيع سكان العشوائيات بمدينة سكيكدة و الحروش حسب رغبتهم في تغيير محل سكنهم سنة 2012 م	96
344	دوافع الرغبة في تغيير محل السكن العشوائي بالنسبة لسكان مدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012 م	97
345	توزيع سكان العشوائيات بمدينة سكيكدة و الحروش حسب رغبتهم في توسعة المسكن	98
346	أسباب عدم رغبة السكان في توسعة المسكن العشوائي بمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012 م	99
347	توزيع سكان العشوائيات حسب علمهم بقانون تسوية البناءات (15/08) بمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012 م	100
347	توزيع سكان العشوائيات بمدينة سكيكدة و الحروش حسب نسبة انخراطهم في برنامج تسوية البناءات	101
348	أسباب عدم انخراط سكان عشوائيات مدينة سكيكدة و الحروش في القانون 15/08	102
349	توزيع السكنات العشوائية حسب نمط تسويتها طبقاً لقانون 15/08 بمدينة سكيكدة و الحروش	103

فهرس الخرائط

رقم الصفحة	عنوان الخريطة	الرقم
83	موقع ولاية سكيكدة و علاقاتها المجالية ضمن الإقليم الشمالي الشرقي للجزائر	01
84	الموقع الجغرافي لبلدية سكيكدة	02
85	طوبوغرافيا الموقع الجغرافي لمدينة سكيكدة	03
86	خريطة الارتفاعات لمدينة سكيكدة	04
89	المناطق الزلزالية و درجة حساسية المجال الجزائري	05
95	الشبكة الهيدروغرافية لمدينة سكيكدة	06
104	توزيع المهاجرين نحو مدينة سكيكدة حسب أصلهم الجغرافي خلال الفترة 1962-1977م	07
107	حركة الهجرة في حوض وادي الصفصاف بولاية سكيكدة بسبب الإرهاب خلال العشرية السوداء	08
108	توزيع الكثافة السكانية بمدينة سكيكدة سنة 1998م	09
111	التوزيع المكاني لسكان بلدية سكيكدة خلال سنة 2008	10
113	الشبكة الحضرية لمدينة الشرق الجزائري سنة 1998م	11
136	مناطق التوسع السياحي بولاية سكيكدة	12
141	الموقع الجغرافي للسدود التي تمون مدينة سكيكدة بالمياه	13
143	شبكة الطرق و المواصلات في ولاية سكيكدة	14
169	المخطط التوجيهي للتنهية و التعمير لتجمع البلديات: سكيكدة-فللفة-حمادي كرومة-الحدائق لسنة 2015 (مشروع القطب العمراني الماحن و بوزعورة)	15
171	مخططات شغل الأرض بمدينة سكيكدة سنة 2015	16
179	أنماط السكن المنتشرة بمدينة سكيكدة سنة 2006	17
188	الموقع الجغرافي لبلدية الحروش في الإقليم الشمالي الشرقي للجزائر	18
188	الموقع الجغرافي لبلدية الحروش ضمن حوض الصفصاف	19
189	الأشكال التضاريسية ببلدية الحروش	20
192	الانحدارات في بلدية الحروش	21
193	التركيب الصخري في بلدية الحروش	22
195	أنماط التربة في حوض وادي الصفصاف ببلدية الحروش	23
200	الشبكة الهيدروغرافية ببلدية الحروش	24
202	وضعية الغطاء النباتي ببلدية الحروش سنة 2002	25
212	التوزيع المكاني للسكان في بلدية الحروش سنة 2008م.	26
231	الأصل الجغرافي لتجار السوق الأسبوعي لبلدية الحروش سنة 2004م	27
232	الأصل الجغرافي لزبائن السوق الأسبوعي لبلدية الحروش سنة 2004م	28
236	استخدامات الأرض ببلدية الحروش سنة 2008	29
242	شبكة الطرق و المواصلات في بلدية الحروش سنة 2005 م	30
254	الوضعية العقارية ببلدية الحروش حسب المسح العام لسنة 1995 م	31
263	المخطط التوجيهي للتنهية و التعمير لبلدية الحروش بعد المراجعة سنة 2011 م	32
267	المخطط التوجيهي للتنهية و التعمير لمدينة الحروش و منطقة التوسع بئر سطل	33
270	توزيع مخططات شغل الأرض بمدينة الحروش سنة 2011 م	34

302	مناطق انتشار السكن العشوائي حول مدينة الحروش خلال فترة الاستعمار	35
303	مناطق انتشار السكن العشوائي ببلدية الحروش خلال الفترة 1962 – 1987 م	36
304	حركة تدفقات الهجرة نحو بلديات حوض وادي الصفصاف	37
305	الأصل الجغرافي لسكان بلدية الحروش من داخل الولاية	38
305	الأصل الجغرافي لسكان بلدية الحروش من خارج الولاية	39
313	مناطق انتشار السكن العشوائي بمدينة الحروش و تداخلها مع قطاعات التعمير المبرمجة و قطاعات التعمير المستقبلية حسب المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لسنة 2011 م	40

فهرس المخططات

رقم الصفحة	عنوان المخطط	الرقم
355	السكن العشوائي بمدينة سكيكدة و أهم خصائصه سنة 2012 م	01
358	السكن العشوائي بمدينة الحروش و أهم خصائصه سنة 2012 م	02

فهرس الصور

رقم الصفحة	عنوان الصورة	الرقم
85	مدينة سكيكدة و تضاريس كل من هضبة بوعلى و بوعباز	01
85	مدينة سكيكدة ضمن منخفضات وادي الصفصاف و الزمامنة	02
137	المسرح البلدي بمدينة سكيكدة	03
137	المسرح الروماني بمدينة سكيكدة	04
137	الشواطئ الصخرية -ميرامار- بسكيكدة	05
137	نزل البلدية بمدينة سكيكدة	60
137	شاطئ و ميناء سطورة بمدينة سكيكدة	07
144	الميناء التجاري بمدينة سكيكدة	08
144	ميناء سطورة للصيد البحري	09
144	محطة النقل البحري للمسافرين بمدينة سكيكدة	10
151	سكيكدة خلال العهد الروماني	11
164	السكنات الحضرية الجديدة (ZHUN) بمدينة سكيكدة	12
164	التحصيل السكني الفردي "بني مالك" بمدينة سكيكدة	13
180	سكنات جماعية منجزة و في طور الإنجاز بمدينة سكيكدة	14
181	سكنات فردية بمدينة سكيكدة	15
181	سكنات تقليدية بمدينة سكيكدة	16
182	سكنات عشوائية بحي صالح بوالكروة	17
182	السكنات العشوائية بحي بوعباز	18
232	السوق الأسبوعي لبلدية الحروش سنة 2007	19
232	السوق الأسبوعي لبلدية الحروش سنة 1957	20
253	سكنات عشوائية وسط حقول الزيتون	21
253	سكنات عشوائية على أرض فلاحية	22
279	السكن الفردي التقليدي بمدينة الحروش	23
280	سكن عشوائي صلب	24
288	سكن عشوائي هش	25
288	مزرعة Nichelé	26
288	مزرعة Meme Ola	27
288	مزرعة Michel	28
288	مزرعة Ringat	29
288	اسطبل لتربية الخيل	30
288	مزرعة Latar	31
289	سكن قصديري بمنطقة حمروش حمودي	32
289	سكنات قصديرية بمحيط المنطقة الصناعية	33
308	حي مزرعة مصباح 1	34
308	حي مزرعة مصباح 1 و موقعه من مدينة الحروش	35
308	منطقة النشاطات ببلدية الحروش	36
308	حي المقبرة بمدينة الحروش	37
317	سكن قصديري بحي بوعباز	38
319	سكن عشوائي صلب في طور الانجاز	39
319	سكن عشوائي صلب مكتمل الانجاز	40

(Abréviations) قائمة الرموز

- **ACL : Agglomération Chef Lieu**
- **ANAT : Agence Nationale pour l'Aménagement du Territoire**
- **CALPIREF : Comité d'Assistance à la Localisation et à la Promotion de l'Investissement et de la Régulation du Foncier.**
- **CAPRA : Coopérative Agricole Pour la Révolution Agricole**
- **CAPS : Coopérative Agricole Pour Services**
- **CASNOS : Caisse d'Assurance Social des Non Salariés**
- **CES : Coefficient d'Emprise au Sol**
- **CET : Centre d'Enfouissement Technique**
- **CNC : Chambre Nationale de Commerce**
- **CNES : Conseil National Economique et Social**
- **COS : Coefficient d'Occupation du Sol**
- **DAS : Direction de l'Activité Sociale**
- **DAS : Domaine Agricole Socialiste**
- **DPAT : Direction de la Planification et d'Aménagement du Territoire**
- **DSA : Direction des Services Agricoles**
- **DUC : Direction de l'Urbanisme et de la Construction**
- **EAC : Exploitation Agricole Collective**
- **EAI : Exploitation Agricole Individuelle**
- **FIDA : Fond International de Développement Agricole**
- **HLM : Habitat à Loyer Modéré**
- **INCT : Institut National de la Cartographie et de la Télédétection**
- **KMS : Kiosque Multi-Services**
- **MTH : Maladies à Transmission Hydrique**
- **ONAB : Office Nationale des Aliments de Bétails**
- **ONS : Office National des Statistiques**
- **ONTA : Office National des Terres Agricoles**
- **OPGI : Office de la Promotion et de la Gestion Immobilière**
- **PAW : Plan d'Aménagement de la Wilaya**
- **PCD : Plan Communal de Développement**
- **PDAU : Plan Directeur d'Aménagement et d'Urbanisme**
- **PME : Petite et moyenne Entreprise**
- **PMU : Plan de Modernisation Urbaine**

- **PNDA : Plan National de Développement Agricole**
- **PNDAR : Plan National de Développement Agricole et Rural**
- **POS : Plan d’Occupation du Sol**
- **PPDAMOS : Projet Pilote de Développement de l’Agriculture du Montagne d’Oued**

Saf Saf

- **PPDRI : Projet Pilote de Développement Rural Intégré**
- **PUD : Plan d’Urbanisme Directeur**
- **RHP : Résorption d’Habitat Précaire**
- **SARPI : Service d’Aménagement Rural et la Promotion de l’Investissement**
- **SAT : Surface Agricole Totale**
- **SAU : Surface Agricole Utile**
- **SNAT : Schéma National d’Aménagement du Territoire**
- **SNDAR : Schéma National de Développement Agricole et Rural**
- **SRAT : Schéma Régional d’Aménagement du Territoire**
- **TOL : Taux d’Occupation par Logement**
- **TOP : Taux d’Occupation par Pièce**
- **TVA : Taxe sur la Valeur Ajoutée**
- **URBACO : centre d’étude et de réalisation en Urbanisme – Constantine**
- **VARA : Villages Agricoles de la Révolution Agraire**
- **ZEST : Zones d’Expansion et Sites Touristiques**
- **ZET : Zones d’Expansion Touristique**
- **ZHUN : Zones d’Habitat Urbaine Nouvelle**

المقدمة العامة

المقدمة العامة

يعتبر السكن من الحاجات الضرورية للإنسان، و التي لا يمكن الاستغناء عنها بأي حال من الأحوال. فحين يقل المعروض من السكن، و يرتفع سعر الوحدة السكنية، مما يؤدي إلى عجز المواطن عن الحصول على بيت يؤويه و أسرته، يلجأ هذا الأخير إلى كافة الحلول الممكنة و على رأسها البناء العشوائي بمختلف صيغه و أشكاله وذلك حسب إمكانياته.

لقد أدى النمو الحضري المتسارع الذي شهدته معظم الدول النامية وخاصة الدول العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلى مشكلات إقتصادية واجتماعية وديموغرافية وأمنية وغيرها، كان من أهم إفرازاتها ظهور التجمعات السكنية العشوائية داخل المدن وعلى أطرافها. إذ بدأت ظاهرة الإسكان العشوائي أو غير المشروع كرد فعل للعديد من العوامل المختلفة (الاقتصادية، السياسية، الديموغرافية والظروف الطبيعية)، مما دفع بالعديد من السكان في المناطق الريفية وغيرها ، للنزوح نحو المدن والعواصم للإقامة فيها أو على أطرافها، دون التقيد بقوانين ملكية الأراضي، ودون الالتزام بنظم ولوائح التخطيط العمراني. إذ غالبا ما تشيد المساكن العشوائية من الصفيح، الزنك، الخشب أو الكرتون في شكل أكواخ متفرقة، وذات أزقة ضيقة يصعب تحرك المركبات داخلها. كما أنها تفتقر للخدمات الضرورية كالصحة و شبكات الصرف الصحي والمنشآت الأمنية و غيرها من الهياكل الأساسية. وكغيرها من الدول النامية ، عرفت الجزائر ظاهرة السكن العشوائي منذ الاستقلال بسبب الركود الذي عرفه قطاع السكن في الفترة اللاحقة للاستقلال، حيث تركزت التنمية في المدن الكبرى و بخاصة الساحلية منها والصناعية، مما جعلها مجالا لاستقطاب السكان فيما عرف بالهجرة الريفية نحو المدن، أين استقر هؤلاء الوافدون ضمن المناطق العشوائية، سواء داخل المدن أو على أطرافها، وكذلك في المناطق الصناعية الكبرى على غرار العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة، وسكيكدة وغيرها، مما كان له تأثير كبير على التنظيم المجالي و العمراني لهذه المدن.

كما كان للظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر (العشرية السوداء) وما ترتب عليها من هجرة داخلية من الأرياف نحو المدن الأكثر أمنا، دورا بارزا في تفاقم ظاهرة السكن العشوائي حتى أصبح من غير الممكن، بل من المستحيل إزالة مثل هذه التجمعات الفوضوية وتوفير الإسكان البديل لسكانها. غير أن تفاقم هذه الظاهرة خصوصا في المدن الكبرى، جعل الدولة تتشدد في أخذ التدابير اللازمة حيالها، بغية الحد منها، تجلّى ذلك من خلال سن ترسانة من القوانين و المراسيم المنظمة للتعمر و العمران، ناهيك على تفعيل دور السلطات المحلية المكلفة بمكافحة السكن العشوائي أو الفوضوي.

لقد أدت مثل هذه الإجراءات، في غالب الأحيان، إلى الحد من هذه الظاهرة وتطويقها بشكل لافت داخل المدن الكبرى وعلى محيطها القريب فقط، لكن في مقابل ذلك انتشرت هذه الظاهرة وزادت حدة تركيزها بشكل أكبر في المدن المتوسطة والصغيرة نتيجة للعديد من العوامل لعل أهمها:

- ضعف الأداء الرقابي لأجهزة الدولة المختلفة سواء تلك المكلفة بمحاربة السكن الفوضوي أو المسؤولة عن تسيير العقار بمختلف أشكاله (الصناعي، الفلاحي و السياحي)، مع التساهل في تطبيق القوانين والأنظمة.
 - اتسام العقار بالمدن الصغيرة غالبا بالفوضى وضعف الرقابة وعدم وضوح الجهة المالكة له، نظرا لنقص التغطية من طرف مصالح المسح العقاري (Cadastre) مما سهل عمليات التلاعب به والاستيلاء عليه.
 - توفر المدن الصغيرة على مختلف الهياكل الخدمائية، خاصة تلك المتعلقة بالجوانب الاجتماعية كالتهذيب والصحة والأمن، هذا ما جعلها مناطق جالبة للسكان.
 - تطور وسائل النقل وشبكة المواصلات بين المدن الصغيرة وما جاورها من مدن كبرى، مما سهل كثيرا من عملية تنقل الأشخاص والسلع، هذا ما جعل فرص العمل ومصادر العيش متوفرة ومتاحة، مما سهل الاستيطان في المدن الصغيرة باعتباره أحد الحلول المثلى وبأقل التكاليف.
 - ارتفاع تكاليف العيش بالمدن الكبرى، وزيادة الكثافة السكانية، أدى إلى الضغط على الموارد المتاحة بهذه المدن، وقلة فرص الحصول على السكن خصوصا بالنسبة للفئات الهشة في المجتمع.
 - تشبع مناطق السكن العشوائي بالمدن الكبرى، وتشديد الرقابة عليها من طرف السلطات المحلية (البلدية، شرطة العمران) من خلال تهديم السكنات المنجزة بعد كل عملية ترحيل، وكذلك عدم السماح بعمليات استيطان جديدة.
 - ظهور العديد من المشكلات داخل المدن الكبرى على غرار التلوث بأنواعه، الجريمة، وانتشار العديد من الآفات الاجتماعية خصوصا وسط الشباب، مما أدى إلى خلق نوع من الإحساس بالأمن لدى السكان.
- كل هذه العوامل وغيرها قلصت من جاذبية المدن الكبرى للسكان، بالمقابل فإن المدن الصغرى أضحت الملاذ المفضل بالنسبة للسكان سواء المحليين أو المهاجرين، بغية الاستقرار بها أو في ضواحيها مستغلين في ذلك الظروف والعوامل السالفة الذكر، إذ غالبا ما يتم توطنهم بشكل عشوائي، إما ضمن تجمعات وأحياء سكنية عشوائية في ضواحي المدينة حيث غالبا ما يكون ذلك على حساب الأراضي الزراعية الهامشية، أو في شكل سكنات فردية داخل المحيط العمراني للمدينة.

هذا الوضع أدى إلى نشوء العديد من التجمعات السكنية العشوائية، التي أخذت في التوسع تدريجيا حتى أصبحت تشكل في كثير من الأحيان، قرى وأحياء تضم مئات السكنات بأنماط عمرانية مختلفة يغلب عليها طابع السكن العشوائي الصلب، كما أنها أصبحت مع مرور الوقت، تتوفر على العديد من الاحتياجات الضرورية من البنية الأساسية و التجهيزات الخدمائية المختلفة، حيث أضحت هذه العشوائيات تشكل عائقا أمام مختلف الخطط التنموية لهذه المدن، و تهديدا فعليا للبيئة و مستقبل التنمية في كافة مجالاتها.

تبعاً للعوامل السالفة الذكر فقد أصبح من الضروري معالجة هذه الظاهرة، وفقاً لأساليب وطرق تأخذ بعين الاعتبار المميزات والخصائص الاجتماعية والاقتصادية وحتى العمرانية للسكان والسكن بهذه الأحياء العشوائية، من خلال دراسة مثل هذه الأحياء العشوائية على مستوى المدن الكبرى والصغرى على حد سواء. إذ أن معالجة هذه الظاهرة بعقلانية وبطريقة مستدامة وفعالة، يستدعي الوقوف على خباياها، ذلك كون نشأة الأحياء العشوائية في هذه المدن يختلف حسب حجمها ووظيفتها، وبالتالي فهو نتاج العديد من العوامل المرتبطة أساساً بالظروف التاريخية والاقتصادية لنشأة وتطور ونمو المدينة في حد ذاتها.

تبعاً لذلك سنحاول في هذه الدراسة التطرق لواقع السكن العشوائي في كل من مدينة سكيكدة كمدينة كبرى ذات توجه صناعي خدماتي، ومدينة الحروش كونها مدينة صغرى ذات توجه زراعي ووظيفة تجارية، مع محاولة إبراز مختلف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية وكذلك العمرانية للسكان والسكن بهذه الأحياء العشوائية، مع التطرق لكيفية انتشارها مجالياً مبرزين بذلك تأثيرها على النمو الحضري لكل من المدينتين، إضافة إلى الأساليب والطرق الناجعة قصد معالجة هذه الظاهرة، بما يسمح بتحقيق التنمية المحلية المستدامة بالمنطقة.

1- أسباب إختيار الموضوع :

لقد اجتمعت العديد من العوامل التي دفعت بنا لاختيار هذا الموضوع، أهمها أن ظاهرة السكن العشوائي هي ظاهرة خطيرة، إذ ترجع خطورتها إلى عدة عوامل موضوعية تتمثل أساساً في:

- كبر حجم هذه الظاهرة حتى لم يعد من الممكن التغاضي عنها أو تجاهلها، كما أنها أضحت إجتأها عاما وغالبا في كافة مدننا على اختلاف أحجامها و مواقعها، بل تعدى الأمر إلى غزوها للمناطق الريفية القريبة من المدن.
- أن البيئة العشوائية سواء العمرانية منها أو الاجتماعية أضحت بؤرا للعديد من الآفات الاجتماعية، فهي غالبا ما تشكل مناطق لتفريخ المجرمين والخارجين عن القانون.

- كما أنها تشكل ظاهرة قيام شريحة من المجتمع بأخذ زمام المبادرة وحل مشاكلها المتعلقة بعدم توفر السكن، وذلك خارج إطار القانون وبإمكانيات مادية شخصية. هذا ما يجعل من دراسة هذه الظاهرة وتحليلها ومحاولة احتوائها ومعالجتها، من شأنه أن يخفف من أزمة السكن التي استفحلت ببلادنا.

من الدوافع الشخصية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، هو انتشار ظاهرة السكن العشوائي بجهة بلدية الحروش، كونها مدينة صغيرة تتميز بموقعها الجغرافي الهام، هذا ما لاحظته شخصيا أثناء ممارسة وظيفتي كمهندس دولة في التجهيز بمديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة، بالفرع الفلاحي لدائرة الحروش خلال الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى غاية 2010م، حيث كنت مكلفا بمتابعة ملف التنمية الريفية وخصوصا مشاريع السكن الريفي على مستوى الدائرة. إذ بحكم احتكاكي بالسكان وخاصة الفلاحين منهم، لاحظت وجود انتشار كبير للسكن العشوائي على حساب الأراضي الزراعية الهامشية بالبلدية، وكان الكثير من هؤلاء يسعون لتسوية سكناتهم سواء ضمن مشاريع السكن الريفي، أو من خلال قانون تسوية البناءات و مطابقتها (08/15)، خصوصا وأن سكناتهم كانت في غالبيتها ذات نمط عمراي حديث (سكنات صلبة). هذا ما دفعني للتساؤل حول الظروف التي أدت إلى نشأة هذه الأحياء العشوائية بالمنطقة، والكيفية المثلى لمعالجة هذه الوضعية.

في مقابل ذلك وبحكم وظيفتي السابقة، تم انتدابي للعمل في مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة، خلال نفس الفترة، حيث كنت عضوا مشاركا في عملية مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU) بسكيكدة، هذا ما جعلني أقف على هول ظاهرة انتشار السكن العشوائي بالمدينة، لكن مع ملاحظة وجود اختلافات جوهرية ظاهرة للعيان، تجلت بالخصوص في أماكن انتشار هذه السكنات، وفي نمط تشييدها ومواد بنائها، مقارنة بنفس الظاهرة بمدينة الحروش، مما جعلني أتساءل عن سبب وجود مثل هذه الاختلافات والعوامل المتحكمة فيها.

هذا ما دفعني لمطالعة العديد من الدراسات المتعلقة بالسكن العشوائي، سواء داخل الجزائر أو خارجها، إذ لاحظت غياب دراسات مقارنة للظاهرة سواء بين المدن الكبرى في حد ذاتها، أو ما بين مدن تختلف من حيث حجمها، أو وظيفتها، أو حتى موقعها الجغرافي، مثل المدن الساحلية، والداخلية وحتى الحدودية منها. بل على العكس من ذلك تماما، إذ وجدت أن معظم الدراسات عاجلت الظاهرة داخل المدن الكبرى فقط كعواصم البلدان وغيرها، مع محاولة إعطاء حلول عامة وشكلية من خلال دراسات وصفية، واعتمادا على ما تقدمه السلطات الحكومية من معطيات وإحصائيات، ناهيك على إهمال العديد من الجوانب المهمة في معالجة مثل هذه الظواهر العمرانية ذات البعد الاجتماعي و الثقل السياسي.

تبعا لذلك حاولت تسليط الضوء على هذه الظاهرة في المدن الصغرى، كونها أصبحت تشكل رقما مهما في معادلة الشبكة الحضرية بالجزائر، كما هو الحال بالنسبة لبلدية ومدينة الحروش، التي بحكم موقعها الجغرافي، وإقليمها الغني، أضحت مجالا يعرف انتشارا مستمرا لهذه الظاهرة، في غياب دراسات تحليلية و ميدانية في هذا المجال. كما أن النمو الحضري للعديد من المدن الصغرى، جعلها تستهلك مجالها وتتوسع إلى الأطراف، لتجد مثل هذه الأحياء كحاجز أمام تمددها، مما منع أو عطل في كثير من الأحيان العديد من المشاريع والتجهيزات ذات البعد الاجتماعي و الاقتصادي. هذا من جهة، ومن جهة ثانية مقارنة ذلك مع نفس الوضعية بالنسبة للمدن الكبرى، على غرار مدينة سكيكدة.

هذه العوامل تضاف بطبيعة الحال ، إلى كون السكن العشوائي، شكل ولا يزال يشكل في الجزائر وغيرها من الدول العربية، أحد أكثر الحلول التي يلجأ إليها السكان لتلبية احتياجاتهم من السكن، إذ لم تعد تقتصر على فئة معينة من المجتمع، بل أضحت ظاهرة عامة مست حتى الميسورين والأثرياء، داخل المدن وخارجها، بل تعدى ذلك إلى سكان الريف، حيث أصبحت الظاهرة منتشرة، خصوصا مع مشاريع السكن الريفي المتجمع.

كما أن اهتمام الدولة بمعالجة مثل هذه الظاهرة، من خلال صدور قانون تسوية البناءات ومطابقتها رقم 08/15 ، ومحاولة تفعيله في أرض الميدان لكن دون نتائج ملموسة تذكر، جعلنا نطرح التساؤل حول مدى فاعلية مثل هذه القوانين، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، نحاول فهم الأسباب التي جعلت من تأثير هذا القانون محدودا، إذ لم يجد صدق وتفاعلا من طرف السكان المعنيين بتسوية بناياتهم، مما جعل الدولة تمدد في كل مرة في آجال تطبيقه.

2- إشكالية البحث :

بعد استعراض أسباب إختيارنا لدراسة موضوع السكن العشوائي في كل من مدينة سكيكدة على اعتبار أنها مدينة كبيرة ذات وظيفة تجارية وصناعية، ومقارنة ذلك مع حال السكن العشوائي بمدينة الحروش كونها مدينة صغرى ذات توجه اقتصادي يغلب عليه الطابع الزراعي والنشاط التجاري، محاولين بذلك إبراز مدى تأثير هذين العاملين على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية وكذلك العمرانية للسكان والسكن بالأحياء العشوائية، مع اقتراح الأساليب الناجعة والمناسبة لمعالجة هذه الظاهرة في كل مدينة.

بغية تحقيق هذه الأهداف نجد من الضروري طرح العديد من الأسئلة المهمة التي تساعدنا في هذا البحث، والتي على ضوءها يمكننا تحقيق الهدف المبتغى من وراء هذا البحث، وعليه يمكن طرح الأسئلة التالية:

- ما هي أنماط الأحياء العشوائية المنتشرة بمدينة سكيكدة ومدينة الحروش ؟

- ما هي العوامل التي ساهمت في نشأة وتشكيل هذه الأنماط من الأحياء العشوائية في كل من المدينتين؟
- ما هي الخصائص الاجتماعية، الاقتصادية والعمرانية للسكن والسكان بالأحياء العشوائية في المدينتين؟
- ماهي أوجه التشابه والاختلاف ما بين خصائص السكن و السكان في الأحياء العشوائية لكل مدينة؟
- هل لحجم ووظيفة المدينة علاقة وتأثير في خصائص السكن والسكان بالأحياء العشوائية؟
- هل تختلف أساليب معالجة ظاهرة السكن العشوائي باختلاف خصائص السكن و السكان؟

3- فرضيات الدراسة :

فرضيات الدراسة هي تصور لإجابات أسئلة البحث التي تم وضعها. إنها إذن عبارة عن حلول مؤقتة أو تفسيرات نضعها لكي تساعدنا في حل المشكلة. من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الأسئلة المطروحة ضمن إشكالية البحث، يمكننا وضع الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى :

"لا توجد أوجه اختلاف ما بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية للسكن والسكان بالأحياء العشوائية مهما اختلف حجم ووظيفة المدينة، وعليه فلا يوجد اختلاف أيضا في أسلوب معالجة هذه الظاهرة". بمعنى أنه لا توجد علاقة تأثير ما بين حجم ووظيفة المدينة ومختلف خصائص السكن والسكان بالأحياء العشوائية.

- الفرضية الثانية :

"تختلف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية للسكن والسكان بالأحياء العشوائية، وذلك تبعا لاختلاف حجم ووظيفة المدينة، مما يجعل أسلوب معالجة هذه الظاهرة يختلف هو الآخر". بمعنى أنه توجد علاقة تأثير ما بين حجم ووظيفة المدينة ومختلف خصائص السكن والسكان بالأحياء العشوائية.

4- أدوات التحقق من صحة الفرضيات:

تقسم أدوات البحث العلمي الخاصة بالتحقق من صحة الفرضيات إلى ثلاث أدوات رئيسية يمكن تلخيصها على النحو التالي:

4-1- الاستبانة (الإستبيان) :

يعتبر الاستبيان أداة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين. ويقدم الاستبيان على شكل عدد من الأسئلة المغلقة، أو المفتوحة يتطلب الإجابة عنها من قبل عدد من الأفراد المعنيين بموضوع الدراسة، ويعتبر الاستبيان من أدوات البحث العلمي الرئيسية والتي تساهم في التحقق من صحة فرضيات الدراسة. عند إعدادنا للاستبيان أخذنا بعين الاعتبار عدة نقاط أهمها:

- تحديد هدف الاستبيان في ضوء أهداف الدراسة.
- أن تكون استمارة الاستبيان مختصرة ومجدولة بشكل مبسط لسهولة تعبئتها من قبل السكان، مع التركيز على عدم توجيه أي أسئلة تتطلب تفكيراً عميقاً أو تحتاج إلى وقت وجهد من المفحوص أثناء الكتابة.
- حصر المعلومات التي لم نستطع حصول عليها من الجهات الرسمية في نموذج الاستبيان وعدم اقحام أي أسئلة تتوفر إجاباتها لدى الباحث من خلال المراجع أو الدراسات السابقة ضمن استمارة الاستبيان.
- مساعدة جميع المفحوصين على تعبئة الاستبيان من خلال الاتصال المباشر مع السكان أنفسهم، وتفرغ الإجابة على نموذج الاستبيان والاكتفاء بقراءة السؤال دون التأثير عليهم في الإجابة. ويقتصر ذلك على الأفراد الذين لا يجيدون القراءة باللغة العربية أو لا يجيدون تعبئة الاستبيان بطريقة صحيحة، وتساعدنا هذه الطريقة في ترشيد استمارات الاستبيان وعدم استبعاد أي استمارة نتيجة نقص معلومة أو خطأ في البيان، هذا ما جعل نسبة الاسترجاع مرتفعة.
- التأكد من التسلسل المنطقي لكل سؤال في الاستبيان وحذف الأسئلة غير المهمة بالرجوع إلى الأستاذ المشرف على البحث.
- طريقة توزيع الاستبيان : تم استخدام طريقة العينة العشوائية البسيطة وهي التي يتم اختيارها بحيث يكون لكل فرد من مجتمع الدراسة فرص متكافئة في الاختيار.

4-2- المقابلة الميدانية :

تعتبر المقابلة استبانة شفوية، والفرق الأساسي بين الإستبيان والمقابلة يتمثل في أن المفحوص هو الذي يكتب الإجابة على أسئلة الاستبيان، بينما يكتب الباحث بنفسه إجابات المفحوص في المقابلة. والمقابلة أداة هامة للحصول على المعلومات من مصادرها مباشرة، كما أنها تعطي الباحث مدلولات قد تفوق تلك التي يحصل عليها من خلال الاستبيان، ذلك لأن المقابلة تمكن الباحث من دراسة وفهم التعبيرات النفسية للمفحوص والإطلاع على مدى انفعاله وتأثره بالمعلومات التي يقدمها. ويجب أن تكون الأسئلة الموجهة في المقابلة مفتوحة

وليست مغلقة مثل الإستبيان مع الإعتماد على مناقشة المفحوص بالإستناد على مجموعة أفكار مكتوبة وليست أسئلة مصاغة مسبقا. ويتطلب الإعداد للمقابلة تحديد أهداف المقابلة ونوع المعلومات المطلوب الحصول عليها وتحديد الأفراد أو الجماعات التي سوف يتم مقابلتهم قبل التنفيذ الفعلي للمقابلة. وتتخذ المقابلة أشكالا متعددة، فقد تكون فردية يقابل فيها الباحث مفحوصًا واحدًا، وقد تكون جماعية يقابل فيها عدد من الأشخاص، وقد تكون عفوية أي لم يتم الإعداد المسبق لها.

في هذا البحث تم استخدام شكلين من المقابلة الميدانية وهما:

- **زيارة المؤسسات الحكومية:** ويطلق على هذا النوع من المقابلات بالمقابلة المسحية وسميت بذلك لأن الهدف من إجرائها الحصول على معلومات وبيانات وآراء بعض المختصين. شملت هذه الزيارات عدد من المؤسسات والإدارات الحكومية مثل مديرية التعمير والبناء لولاية سكيكدة، وكذلك مسؤول المصالح التقنية ببلدية الحروش. والهدف الرئيسي من تلك الزيارات هي الحصول على معلومات (جداول، خرائط) عن منطقة الدراسة، خصوصا المتعلقة بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) وكذلك الحصول على معلومات حول مجتمع الدراسة بالأحياء العشوائية في مدينة سكيكدة بالخصوص.

- **مقابلة السكان:** وشملت زيارة بعض السكان في منازلهم، تم فيها مراعاة عدم طرح أمور وقضايا متوفرة سلفًا كمعلومات خام أو كدراسات سابقة، بإستثناء الأمور التي نحتاج إلى التحقق منها بشكل تفصيلي كالمعطيات الإجتماعية والإقتصادية. والجدير بالذكر أن الكثير من هذه المقابلات جاءت بوساطة من بعض الأصدقاء والأصهار بالحي العشوائي بمدينة سكيكدة، ومنها ما جاء بشكل عفوي وتلقائي بالحي العشوائي بمدينة الحروش، من خلال إصرار بعض السكان على عرض مشكلتهم المتعلقة بالسكن العشوائي، خصوصا أن بعضهم يمارس مهنة الفلاحة ولهم علاقة شخصية بالباحث كونه كان موظفا بالفرع الفلاحي بالحروش. وقد تم الإستفادة من المعلومات المقدمة من السكان ولاسيما المعلومات الخاصة بالنواحي الإجتماعية والإقتصادية، مع التحقق من المعلومات العمرانية عن طريق المسوحات الميدانية.

4-3- الملاحظة :

تعتبر الملاحظة وسيلة هامة من وسائل تجميع البيانات؛ ذلك لأنها تعطي وصف شامل عن الواقع الحالي. ويمكن تسهيل عملية الملاحظة من خلال الوسائل الحديثة كالتصوير الميداني، بالإضافة إلى استخدام الوسائل السمعية أو البصرية الأخرى إن لزم الأمر، بالإضافة إلى استخدام وسيلة التسجيل الفورية لما يتم ملاحظته، وقد تم الإستفادة من أداة الملاحظة إلى جانب المقابلات الميدانية كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات إضافية قد

لا تتوفر من خلال إعداد استمارة الإستبيان العادية والتي غالبًا ماتكون إجاباتها محددة بحيث يسهل تحويلها إلى معلومات رقمية.

5- الدراسات السابقة حول الموضوع:

من خلال بحثنا في الموضوع وتبع وتفحص مختلف الدراسات والكتابات حول ظاهرة السكن العشوائي، وجدنا أن أغلب الدراسات المنجزة تطرقت للموضوع من جانب واحد، يتعلق بمدى انتشارها في المدن الكبرى فقط، من خلال دراسات وصفية تحليلية لعينات من أحياء عشوائية، و أخرى ركزت في غالبيتها على الجانب الاجتماعي للظاهرة.

تبعاً لذلك يمكن أن نورد أهم الدراسات التي تطرقت لظاهرة السكن العشوائي في منطقة الدراسة، والتي يمكن أن نوجزها في ما يلي:

1- لعل من أبرز الدراسات والبحوث الأقرب إلى بحثنا من حيث المجال التطبيقي، هي الدراسة التي قام بها: إبراهيم التهامي تحت عنوان: "الأحياء المتخلفة بين التهميش و الاندماج في البناء السوسيو-اقتصادي الحضري" لأنها أجريت بمنطقة بحثنا وهو حي "بوعباز" الموجود بمدينة سكيكدة. هذه الدراسة هي عبارة عن رسالة لنيل درجة دكتوراه دولة في اختصاص علم اجتماع التنمية من كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بجامعة قسنطينة. استعرض فيها الباحث واقع الأحياء المتخلفة في البلدان النامية والأسباب التي أدت إلى انتشارها، ليخلص إلى أن أسباب انتشار ظاهرة الإسكان بالأكواخ والبيوت القصديرية في الجزائر يعود إلى أربعة أسباب رئيسية وهي:

- التحضر السريع وغير المخطط.

- استمرار أنماط التحضر التي تعود إلى الفترة الاستعمارية.

- ارتفاع ظاهرة الهجرة وفشل سياسات الإسكان المعتمدة.

- نتيجة استراتيجية التنمية والتصنيع المتبعة.

"وقد توصل في بحثه إلى أن سكان منطقة بوعباز المتخلفة لا تنطبق عليهم خصائص الجماعات الهامشية وليسوا مجتمعاً متخلفاً، بل هم يشاركون في الحياة المدنية والسياسية للمجتمع المحلي الذي يعيشون فيه، وهذا انطلاقاً من ثقافتهم الفرعية وأسلوبهم الخاص بهم كما يرى الباحث، كما أن وعيهم وإدراكهم لأوضاعهم وحياتهم

المستقبلية مرتفع ويمتاز بالطموح. ويرى الباحث أن الأوضاع التي يعيشها سكان هذه الأحياء يعود إلى مسؤولية السلطات التي لم تعمل على تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية⁽¹⁾.

2- مذكرة ماجستير لصاحبها: محمد عزوز من قسم علم الاجتماع والديمقراطية بجامعة قسنطينة، والموسومة بعنوان: "مشكلات الإسكان الحضري، المناطق الحضرية المتخلفة لمدينة سكيكدة نموذجاً" سنة 2005. تطرق فيها الباحث إلى دراسة مجموعة من الأحياء العشوائية لمدينة سكيكدة (حي بوعباز، حي بحيرة الطيور، حي صالح بوالكرورة)، دراسة ميدانية ركز فيها على الجوانب النفسية و السوسيولوجية للسكان.

3- دراسة قام بها الطالب الباحث: وليد سعد أحمد الزامل تحت عنوان: "دراسة مقارنة لأنماط الأحياء العشوائية"، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم التخطيط العمراني، بكلية العمارة والتخطيط جامعة الملك سعود، بالسعودية سنة 2005م. تطرق فيها الباحث إلى دراسة مجموعة من الأحياء العشوائية بمدينة الرياض، حيث أجرى دراسة مقارنة بينها من خلال دراسة مختلف خصائصها العمرانية والاجتماعية، ليخلص الباحث إلى أن المساكن الأكثر شيوعاً في الأحياء العشوائية هي البيوت العربية (التقليدية) إلى جانب المساكن الحديثة (الفلل) ، وأكثر ما يميز البيوت العربية هي نمط بنائها بشكل ملاصق للجدار. كما خلص أيضاً بأنه لا توجد اختلافات جوهرية في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكان الأحياء العشوائية بمدينة الرياض.

4- مذكرة ماجستير للطالب : مشنان فوزي تحت عنوان "البناء الفوضوي ومشكلة التنمية العمرانية" دراسة ميدانية لمدينة باتنة، سنة 2008 بجامعة منتوري بقسنطينة، قسم علوم الاجتماع والديمقراطية. قام الباحث بدراسة حي أولاد بشينة الفوضوي، حيث خلص الباحث إلى أن سبب هذه الظاهرة راجع أساساً إلى الهجرة الريفية نحو المدينة، حيث تم إنشاء سكنات فردية ذات أنماط عمرانية مختلفة غالبيتها من النوع الصلب الذي بالإمكان تسويته. يتميز سكانه بخصائص إجتماعية أساسها العائلة الممتدة، وضيق المساكن وارتفاع معدل احتلال المسكن، تدني المستوى التعليمي. يعاني الحي من انعدام المرافق الأساسية حيث يطمح سكانه إلى تهيئته من طرف السلطات المحلية.

5- دراسة تتمثل في رسالة ماجستير للطالب: بن عطية محمد تحت عنوان "البحث عن أسس إختيار نوع التدخل العمراني في السكن العشوائي بمدينة المسيلة"، من معهد تسيير التقنيات الحضرية بجامعة محمد بوضياف

1: محمد عزوز، مشكلات الإسكان الحضري : المناطق الحضرية المتخلفة لمدينة سكيكدة نموذجاً، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005-2006.

بالمسيلة سنة 2009م. حيث خلص الباحث إلى أن المدينة تعاني من انتشار البناء العشوائية، التي يعود انتشارها إلى أسباب متعددة أهمها الهجرة الريفية خاصة في العشرية السوداء، ومحدودية المراقبة من قبل المصالح المعنية بالتعمير وكذا النقص في السكن، وتظهر هذه الظاهرة على شكل نوعين من السكن: السكن العشوائي القصديري والسكن العشوائي الصلب.

6- مذكرة ماجستير في الجغرافيا للطالبة: إيمان جابر رباح المصري، من محافظة غزة بفلسطين الحبيبة، والموسومة بعنوان: "السكن العشوائي بمحافظات غزة"، سنة 2012م، حيث كانت أهم النتائج المتوصل إليها أن هناك تماثل ما بين الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والعمرائية ما بين المناطق العشوائية، مع ارتفاع نسبة البطالة والأمية. كما لوحظ وجود تداخل في استعمال الأراضي بهذه المناطق العشوائية، مع وجود نقص حاد في المرافق الضرورية.

7- دراسة تتمثل في أطروحة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية للباحثة: نعيمة حمود حرم بومعوش، والموسومة بعنوان: "ظاهرة البناء الفوضوي بالمدن الكبرى الجزائرية: الواقع ورهانات التسوية في إطار الحوكمة الحضرية - حالة مدينة قسنطينة"، من جامعة الإخوة منتوري بقسنطينة، سنة 2016م. خلصت الباحثة إلى أن هذا النوع من البناء أثر سلبا على المورفولوجية العامة للمدينة، وشوه المنظر الجمالي الذي كانت تتمتع به منذ عقود، كما أدى إلى تدهور الإطار المعيشي للسكان مع تفاقم الأوضاع في ميدان التجهيزات القاعدية داخل الأحياء الفوضوية، بالإضافة إلى استفحال الآفات الاجتماعية. كل هذا جعل من إشكالية السكن الفوضوي رهانا رئيسيا للحكومة الجزائرية التي سارعت إلى وضع مجموعة من القوانين التي من شأنها التكفل بالمشكلة، و منها قانون 08/15 المؤرخ في 20 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد مطابقة البناء و اتمام انجازها، والذي يقوم على أسلوب التسوية الشاملة التي تشمل كل من الوعاء العقاري لأرضية البناء والوضعية العمرانية له. لكن الواقع أظهر تماثل السلطات المحلية في تطبيق هذا القانون خاصة فيما يتعلق بالبناء الفوضوي. كما خلصت الباحثة إلى أن العقار أو الملكية العقارية هي الإشكال الحقيقي أو العقبة الكؤود التي تقف في وجه تسوية البناء الفوضوية، لأن مضمون التسوية الشاملة هو تسوية الوضعيتين العمرانية والعقارية. إذن ومن أجل التكفل الجيد بمشكل البناء الفوضوي، فإنه لزاما على الدولة أن تسارع إلى حل مشكل العقار وتصفيته من خلال تحديد الملكيات بمختلف الوسائل المادية والتشريعية الموجودة والعمل على تحقيق التسوية الشاملة المرهونة بالتسوية العقارية.

6- منهجية البحث:

يقصد بالمنهج البحثي " الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة"⁽¹⁾. وفي هذا البحث تم اعتماد أربع منهجيات رئيسية وفق تسلسل منطقي يبدأ بالمنهج التاريخي والذي يركز على مراجعة المصادر التاريخية، بالمنهج التحليلي النظري والذي يركز على المصادر النظرية، ثم المنهج التحليلي الميداني والذي يركز على العمل الميداني، وانتهاءً بالمنهج المقارن.

ويمكن توضيح هذه المنهجيات على النحو التالي:

6-1- المنهج التاريخي :

يهتم المنهج التاريخي بجمع الحقائق والمعلومات من خلال دراسة الوثائق عبر التاريخ. ويستخدم هذا الأسلوب في دراسة الظواهر والأحداث والمواقف التي مضى عليها زمن معين. فهو مرتبط بدراسة الماضي وظواهر الحاضر من خلال الرجوع إلى نشأة هذه الظواهر والتطورات التي مرت عليها والعوامل التي أدت إلى تكوينها بالشكل الحالي. وعلى هذا الأساس نستفيد من الدراسات التاريخية في تحديد العلاقة ما بين المشكلة المدروسة، والبيئة الاجتماعية أو الاقتصادية التي أدت إلى نشوئها. وقد تم الاستفادة من هذا المنهج من خلال دراسة التطور العمراني والنمو السكاني عبر المراحل التاريخية المختلفة لكل من مدينة سكيكدة والحروش (مرحلة ما قبل الاستعمار الفرنسي، مرحلة الاستعمار وأخيراً مرحلة ما بعد الاستقلال)، واستنتاج كيفية نشأة ظاهرة السكن العشوائي وتطورها.

6-2- المنهج التحليلي النظري :

يقصد بهذا المنهج "الكشف عن القوانين أو النظريات والوصول إلى الحقائق النظرية المجردة"⁽¹⁾. وهو الجانب العلمي الذي يغطي أبعاد الدراسة، من خلال الرجوع إلى مختلف المصادر وهي المعلومات التي تتوفر على شكل موضوعات منشورة أو غير منشورة مثل المراجع العلمية سواء كانت كتب أو دوريات وأبحاث محكمة أو الخرائط والصور. وقد تم الرجوع في هذا البحث إلى عدد من الدراسات والأبحاث السابقة والتي تطرقت إلى مفهوم أنماط الأحياء العشوائية، بهدف تحليل تلك النماذج ونقدها، كما تم الاستفادة من هذا المنهج في مرحلة مراجعة أدبيات الدراسة وتحديد وتعريف مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالمشكلة موضوع الدراسة.

1: عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، القاهرة، دار النهضة العربية، 1963 م، ص5.

1 : عبيدات ذوقان، عدس عبد الرحمن، عبد الحق كايد، البحث العلمي، 2000م، ط 3، الرياض: دار أسامة للنشر و التوزيع، ص 355.

6-3- المنهج التحليلي الميداني:

يطلق على الأسلوب أكثر من تسمية مثل التحليل الإستكشافي ، ويقصد بالمنهج التحليلي أو منهج التحليل التجريبي الميداني " الأسلوب الذي يتم من خلاله جمع معلومات عن ظاهرة ما أو حادث ما أو واقع معين بقصد التعرف على الوضع الراهن، وجوانب القوة والضعف فيه من أجل معرفة مدى صلاحية هذا الوضع أو مدى الحاجة لأحداث تغييرات جزئية أو أساسية فيه، وهو نوع من البحوث والدراسات التي تحددها ظروف معينة تتعلق بطبيعة الظاهرة وإمكانية دراستها، والبيانات النظرية المتاحة عنها (مدى توفر المعلومة)"⁽¹⁾.

وعلى هذا الأساس يفيدنا المنهج التحليلي الميداني بإضافة معلومات ذات بعد مختلف عن المنهجين السابقين، حيث يختلف هذا المنهج عن التاريخي لأنه يتعلق بالوضع الراهن وليس الماضي. كما يختلف المنهج التحليلي الميداني عن المنهج التحليلي النظري لأنه يدرس الواقع كما هو وبالتالي يختبر مدى تطابق تلك القوانين والنظريات مع الواقع الموجود في مجتمع ما، لاسيما وأن كثير من النظريات مستمدة من المجتمعات الغربية، ولا تأخذ في اعتبارها الظروف المختلفة للمجتمعات النامية، الأمر الذي يعد سببا رئيسياً في إجراء دراسات كشفية استطلاعية فيما يتعلق بهذه النظريات وما تحكمه من ظواهر .

تم استخدام المنهج التحليلي الميداني عند دراسة الخصائص الاجتماعية والإقتصادية والعمرانية للسكان والسكن بالأحياء العشوائية لمدينة سكيكدة ومدينة الحروش، وذلك من خلال إعداد وتوزيع استمارة الاستبيان على السكان، وعمل المقابلات الميدانية مع سكان تلك الأحياء العشوائية. ويعتبر هذا الأسلوب من المراحل الصعبة التي مر بها البحث، وذلك نظراً لصعوبة إجراء المسوحات والدراسات الميدانية خصوصاً لدى سكان حي بوعباز بمدينة سكيكدة.

6-4- المنهج المقارن:

تم استخدام المنهج المقارن أثناء دراسات المقارنة على مستوى النسيج العمراني، ونموذج الإسكان العشوائي وعلى مستوى الخصائص الاجتماعية والإقتصادية والعمرانية للسكان والسكن في كل مدينة على حدى. وفيها تم دراسة أنواع المساكن العشوائية وتصنيفها في كل حي ومقارنة النسب الأكثر انتشاراً، وتحليل نمط البناء العشوائي من خلال نسب توزيعها في الأحياء العشوائية المختارة. كما تم دراسة حالات المساكن ومواد البناء المستخدمة في الأساسات والجدران وكذلك السقف، معززا ذلك بالجداول والأشكال البيانية.

1: أحمد الصباب، أساليب ومناهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ، جدة، السعودية ، دار البلاد، 1998 م ، ص 122.

لا تقتصر الاستفادة من منهج التحليل المقارن في دراسة الخصائص العمرانية فحسب، بل ودراسة الخصائص الاجتماعية والإقتصادية للأحياء العشوائية. حيث تم التطرق للمتغيرات الاجتماعية وفيه يتم تناول كافة النواحي الاجتماعية كالفئات العمرية، التركيب حسب الجنس، الحالة الاجتماعية (الحالة العائلية)، عدد الأفراد في المسكن الواحد. وبالمثل تم دراسة الخصائص الإقتصادية للسكان في كل حي وفق منهج المقارن سواء فيما يتعلق بإقتصاديات السكان كالمهنة ومستوى الإنفاق (الاكتفاء الذاتي)، أو مكان اقتناء الحاجيات اليومية للسكان. كما تم التطرق بالمقارنة كذلك إلى دراسة السكان ومدى رغبتهم في تغيير محل سكنهم أو توسعته، مع الإشارة إلى رأيهم في أسلوب معالجة وتسوية سكناتهم العشوائية وفقا للقوانين المقترحة من طرف السلطات الحكومية.

7- مراحل البحث:

لقد مرت الدراسة بعدة مراحل أساسية يمكن توضيحها كما يلي:

7-1- مرحلة البحث النظري:

تم خلال هذه المرحلة الاطلاع على معظم الوثائق والمعطيات المتعلقة سواء بموضوع البحث أو بمجال الدراسة حيث قمنا بجمع أهمها والتي لها علاقة بالبحث بشكل مباشر أو غير مباشر والمتمثلة في أطروحات دكتوراه، رسائل الماجستير، مذكرات التخرج لمختلف المستويات، مختلف الأبحاث والتقارير الحكومية حول السكن والسكان، المقالات العلمية المنشورة عبر وسائل الاتصال والتواصل المختلفة خصوصا الأنترنت، الكتب العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة،... الخ. كما قمنا بالولوج عبر الأنترنت إلى مواقع العديد من الهيئات الرسمية للدولة بغية الحصول على المعطيات الإحصائية المنشورة بصفة رسمية ودورية، كموقع الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي (CNES)، الغرفة الوطنية للتجارة (CNC)، وغيرها.

إلى جانب الإحصائيات وبعض المخططات التي تحصلنا عليها بالاتصال المباشر مع الهيئات المعنية والمكاتب التقنية على مستوى كل من:

- بلديات سكيكدة و الحروش من خلال المصالح التقنية.
- مديرية التعمير و البناء لولاية سكيكدة (DUC).
- مديرية الميزانية و البرمجة لولاية سكيكدة (ex DPAT).
- مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة (DSA).
- مكتب الدراسات و الإنجاز العمراني بقسنطينة (URBACO).
- مديرية الأرشيف لولاية سكيكدة.

- المكتبة المركزية بجامعة باجي مختار بعنابة.
- المكتبة المركزية بجامعة 20 أوت 1955م بسكيكدة.
- المكتبة المركزية بكلية علوم الأرض و الكون جامعة منتوري بقسنطينة.
- مكتبة كلية العلوم الدقيقة و علوم الطبيعة و الحياة بجامعة العربي التبسي بتبسة.
- مختلف المصالح التقنية لدائرة الحروش.

7-2- مرحلة البحث الميداني و جمع المعلومات :

قمنا في مرحلة أولية بزيارة لمختلف الأحياء العشوائية لكل من مدينة سكيكدة والحروش، للوقوف على واقع الحياة الاجتماعية بهذه الأحياء، وكذلك بغية إتخاذ القرار بخصوص اختيار الحي المناسب في كل مدينة بغية إجراء الاستبيان الميداني فيه. حيث قمنا مبدئياً بمقابلة بعض المسؤولين المحليين وبعض الإطارات من الولاية ومن بلدية سكيكدة والحروش، واستشارتهم حول موضوع الدراسة والمجال المناسب (اختيار الحي) لإجراء الدراسة الميدانية. كما تم الاتصال بأعضاء بعض لجان الأحياء العشوائية خصوصا بمدينة سكيكدة، حيث وعدنا العديد منهم بالمساعدة الميدانية في حالة اختيار حيهم ليكون مجالا للدراسة وإجراء الاستبيان.

خلال مرحلة لاحقة، وبعد تحديد الحي العشوائي موضوع الدراسة، تبعا للنصائح التي قدمت لنا، واعتمادا على علاقاتنا الشخصية، إذ وقع الاختيار على حي "بوعباز" بمدينة سكيكدة، وحي "مزرعة مصباح1" بمدينة الحروش. بعد إعداد وبلورة الاستبيان النهائي المزمع نشره، قمنا بإشعار المصالح الأمنية لمدينة سكيكدة والدرك الوطني بالحروش، ومنحهم نسخة طبق الأصل من الاستبيان المزمع إجراؤه، مع إبلاغهم بتاريخ إجراء الاستبيان حيث نزلنا للميدان شهر مارس 2012م، إذ لم يكن اختيارنا لهذا التاريخ عفويا بل لتزامنه والعطلة المدرسية، حيث يتواجد تلاميذ وطلاب المدارس في راحة، مما قد يساعد الأولياء في ملئ استمارات الاستبيان بكل مصداقية وأمانة. كما أن هذه المرحلة من السنة، غالبا ما يكون السكان فيه يتمتعون بنوع من الاستقرار بمجالهم السكني طيلة النهار، على عكس موسم الصيف أو الخريف. قمنا بالاتصال المباشر بالسكان، من خلال الاستجواب الشفوي (المقابلة) والكتابي عن طريق الاستمارات الاستبائية التي تم ملؤها من طرف السكان، بعد توزيعها عليهم بمساعدة أعضاء لجان الحي وبعض الشباب المثقف من سكان الحي. إلى جانب ذلك قمنا بأخذ صور فوتوغرافية للبناءات العشوائية المتواجدة بمنطقة الدراسة (مدينة سكيكدة و مدينة الحروش).

خلال هذه المرحلة الحساسة، تعرضنا للعديد من الصعوبات والعراقيل خصوصا عند ولوجنا أول مرة لحي "بوعباز" بمدينة سكيكدة، حيث تزامن وموجة من الاحتجاجات الشعبية ضد أوضاعهم المعيشية الصعبة، مما

جعلنا موضع ربية واتهام، لولا الإجراءات والاحتراقات التي قمنا بتديريها مسبقا، من خلال التنسيق مع المصالح المختصة.

7-3- مرحلة البحث و التحليل:

في هذه المرحلة تم جمع مختلف المعطيات والمعلومات المنبثقة من نتائج البحث الميداني، حيث قمنا بفرز جميع الاستمارات الاستبائية المسترجعة، وتسجيل وتبويب المعلومات داخل الجداول، ليتم معالجتها بطرق علمية تتماشى والأهداف المسطرة سلفا لهذه الدراسة، ليتم في الأخير تحليل النتائج و تمثيلها في أشكال بيانية وخرائط ومخططات لتسهيل قراءتها بشكل صحيح وجيد، مع تفسيرها وتحليلها بشكل منطقي وسليم حتى يتسنى لنا الوصول إلى أهداف البحث وفق خطة العمل الموضوعية.

8- خطة البحث (مخطط العمل):

بغية الوصول إلى الأهداف المسطرة من وراء إجراء هذا البحث، تضمنت الدراسة 5 فصول رئيسية، حيث قسم كل فصل إلى عدة مباحث فرعية تبعا لما يحتويه من جداول ، رسوم بيانية ، خرائط وأشكال وصور. وعليه فقد قسم مخطط العمل إلى الفصول التالية :

- الفصل الأول: "الإطار النظري للدراسة" حيث تم التطرق فيه لمختلف المفاهيم النظرية وتعريف مختلف المصطلحات المتعلقة بموضوع الدراسة. قسم إلى ثلاثة مباحث، الأول حول المدينة وما يتعلق بها من مفاهيم، كتصنيفات المدينة من حيث الحجم والوظيفة والنشأة. المبحث الثاني، تم التطرق فيه لمختلف المفاهيم والتعريفات المتعلقة بالسكن العشوائي، وعوامل نشأته. أما المبحث الثالث فتم التطرق فيه لأساليب وطرق معالجة ظاهرة السكن العشوائي.

- الفصل الثاني: "السكن العشوائي كظاهرة وطنية وعالمية" حيث تم التطرق فيه لظاهرة السكن العشوائي كظاهرة عالمية، مست جميع الدول وبالخصوص النامية منها، والأساليب المتبعة في معالجتها. وعليه فقد قسم الفصل إلى مبحثين رئيسيين، الأول تم التطرق فيه لظاهرة السكن العشوائي في مختلف الدول العربية، أما المبحث الثاني فركزنا بحثنا على مدى انتشار هذه الظاهرة بالجزائر وطرق معالجتها.

- الفصل الثالث: "مدينة سكيكدة: دراسة جغرافية" حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في الأول الدراسة الطبيعية لمدينة سكيكدة، وفي الثاني تطرقنا لدراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان بمدينة سكيكدة، بينما تطرقنا في المبحث الثالث إلى الخصائص العمرانية لمدينة سكيكدة.

- الفصل الرابع: "مدينة الحروش : دراسة جغرافية" حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في الأول الدراسة الطبيعية لمدينة الحروش، وفي الثاني تطرقنا لدراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان بمدينة الحروش، بينما تطرقنا في المبحث الثالث إلى الخصائص العمرانية لمدينة الحروش.

- الفصل الخامس: "السكن العشوائي بمدينة سكيكدة والحروش: دراسة مقارنة" حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، تطرقنا في الأول إلى دراسة واقع السكن العشوائي بمدينة سكيكدة دراسة وصفية عامة، وفي المبحث الثاني تناولنا بالدراسة، وضعية السكن العشوائي بمدينة الحروش من خلال دراسة وصفية عامة، بينما تطرقنا في المبحث الثالث إلى دراسة السكن العشوائي بكل من مدينة سكيكدة والحروش دراسة ميدانية تحليلية اعتمادا على المعلومات المستقاة من الاستبيان الميداني الذي تم إجراؤه على نموذج من الأحياء العشوائية في كل مدينة.

بينما تطرقنا في المبحث الرابع إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات الخاصة التي من شأنها معالجة السكن العشوائي بكل من مدينة سكيكدة و مدينة الحروش تبعا لخصائص السكان و السكن بالاحياء العشوائية في كل من المدينتين. كما قمنا بتقديم بعض الاقتراحات و التوصيات العامة التي من شأنها معالجة إشكالية السكن العشوائي بشكل عام.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

مقدمة الفصل:

إن الهدف المنشود من هذا الفصل هو التطرق لمختلف المفاهيم والتعاريف المتعلقة بموضوع الدراسة، ذلك أن ظاهرة السكن العشوائي لها عدة صور، تختلف باختلاف المناطق والاقاليم، وتخضع للعديد من العوامل والظروف، التي لا محالة لها تأثير مباشر وغير مباشر في تشكيل أنماط مختلفة لكيفية توضع وانتشار السكنات العشوائية عبر الزمان والمكان. كل ذلك يدفع إلى تشكيل بيئة عمرانية لها خصائصها الاجتماعية والاقتصادية، والتي بدورها تفرض على المجتمع التعامل معها وفق منظور معين، يتماشى وخصوصيات هذه البيئة. كما يحتم ذلك على السلطات الحكومية التعاطي مع الوضع القائم بما يتماشى والمصلحة العامة، من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة بحل المشكلة، وفق نظرة شاملة ومقاربة تأخذ بعين الاعتبار جميع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

تبعاً لذلك سيتم تقسيم هذا الفصل إلى عدة مباحث، نتطرق في المبحث الأول إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالمدينة، تعريفها وعوامل نشأتها، بالإضافة إلى تصنيف المدن حسب الحجم ومختلف الطرق المتبعة في ذلك، كما سيتم تناول المدن من حيث تصنيفها الوظيفي و بعض الطرق المتبعة في ذلك.

أما خلال المبحث الثاني فسنسلط الضوء بشيء من التفصيل على مختلف المفاهيم المتعلقة بالسكن العشوائي، تعاريفه، أسباب نشأته، أصنافه وأشكال انتشاره، ومختلف خصائصه.

على أن يتم التطرق في المبحث الثالث، إلى مختلف الأساليب المتبعة في معالجة ظاهرة السكن العشوائي، كالارتقاء والتحسين الحضري، التجديد الحضري والتأهيل وغيرها من الأساليب.

المبحث الأول

مفاهيم حول المدينة

تمهيد:

لقد تعددت المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالمدينة، وظروف وعوامل نشأتها، إذ أن الكثير من الباحثين تطرقوا لذلك، غير أن كل واحد منهم عرفها من منظوره الخاص ومن زاوية اختصاصه، كعلماء الاجتماع وعلماء الجغرافيا وغيرهم. كما أن هذه التعاريف والمفاهيم اختلفت عبر الزمان ذلك تبعا للدور الوظيفي الذي كانت تلعبه المدينة، سواء من حيث سبب نشأتها، أو من حيث دورها المحلي و الاقليمي.

تبعا لذلك ينتناول في مبحثنا هذا أهم التعاريف التي أوردها علماء الجغرافيا وعلماء الاجتماع الحضري كونهم أكثر الباحثين احتكاكا بالمدينة واهتماما بدورها ووظيفتها.

1- نشأة المدينة و تطورها:

لعل من أوائل من تطرق إلى مفهوم المدينة وشروط نشأتها وتطورها، العلامة المؤرخ عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، في مقدمته الشهيرة، حيث عرفها "بأنها من منازع الحضارة التي يدعوا إليها الترف والدعة. كما أشار إلى ضرورة تمصير الأمصار واختطاط المدن. كما تحدث عن إمكانية خرابها واندثارها، أو بالعكس نموها وتمدها وبما يسمح بتزايد عمراتها من مصانع ومنازل. وقد وضع راعي في اختيار موضعها عناصر ثلاثة عددها من أساسيات حياة المدينة ألا وهي الهواء والماء والغذاء. وميز ابن خلدون بين المدينة الغنية والفقيرة من خلال ما يؤول إليها من طير وحيوان"⁽¹⁾.

لقد ظهرت المدن أول ما ظهرت في وديان الأهمار في مصر والعراق والسند وكان ذلك في أوائل الألف الرابعة قبل الميلاد وربما قبل ذلك. ظهرت المدن القديمة أو ما يعرف بالمدن الأولية، حيث كانت ذات بنية ووظيفة بسيطة، يتراوح عدد سكانها ما بين 7 آلاف و20 ألف نسمة⁽²⁾. غير أن العديد من الأدلة الأثرية تشير إلى قيام مدن كبيرة بسطت نفوذها على أقاليم واسعة كمدن بابل ونيوى وطيبة. شكلت هذه المدن عواصم لإمبراطوريات واسعة تركزت فيها القوة والمال، وازدحمت بالسكان وقامت فيها دور العبادة والإدارة والأسواق، المتاجر وحوانيت أصحاب الحرف إلى جانب المساكن.

1-1- تعريف المدينة:

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالمدينة، ذلك بسبب اعتماد الدارسين لها على معايير مختلفة، كالوظيفة أو حجم السكان وغيرها. فمفهوم من يعرفها على أنها "الحلة التي يقوم معظم سكانها بأعمال غير زراعية، ومنهم من يعرفها على أنها الحلة التي يفوق عدد سكانها 5000 نسمة، وآخرون يعتمدون التعريف القائل أن المدينة هي الحلة التي يعمل سكانها في داخلها"⁽³⁾.

تبعا لذلك فقد وضع العلماء العديد من الأسس المعتمدة في تعريف المدينة، ذلك كونها ظاهرة متغيرة ومتطورة بحسب الزمان و المكان الذي تنتمي إليه. وعليه يمكننا إيراد التعريفات التالية⁽⁴⁾:

1: عبد الله عطوي، جغرافية المدن: الجزء الأول، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2001م، ص 11.

2: عبد الفتاح محمد وهيب، في جغرافية العمران، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان. 1972. ص 38

3: عبد الله عطوي، المرجع السابق ذكره، ص 12.

4: عبد الله عطوي، المرجع السابق ذكره، ص 13-16.

- **التعريف الإحصائي:** يعتمد بالأساس حجم السكان كمياري في تعريف وتصنيف المدينة، والتميز بينها وبين القرية (المحلة الريفية). فمثلا تعد مدينة كل تجمع بلغ عدد سكانه 200 نسمة في النرويج، و2000 نسمة في تركيا وفرنسا، و2500 نسمة بالولايات المتحدة الأمريكية، و5000 نسمة بالسعودية ولبنان وغانا، و10000 نسمة في كل من الأردن والكويت والسنغال و11 ألف نسمة بجمهورية مصر العربية. والملاحظ هنا في اعتماد الحجم اختلاف العدد من بلد لآخر بحسب حضارته، كما أن هذا العدد معرض للتغيير داخل كل بلد مع مرور الزمن.

- **التعريف الإداري:** تعتمد بعض الدول الصفة الإدارية أساسا لتعريف المدينة. وتتمثل هذه الصفة بوجود مجلس إداري أو قضائي في المدينة. فالمدينة في العراق مثلا ما كان لها حدود إدارية يحكمها إداريا بمرتبة معينة كمدير الناحية.

- **التعريف التاريخي:** تحتفظ العديد من المدن التاريخية بقلاعها وأثارها، رغم تدهورها، مما يشكل نواه لنمو المدينة الحالية وازدهارها. كما هو الحال بالنسبة للعديد من المدن الجزائرية على غرار قسنطينة و تبسة.

- **التعريف الوظيفي:** سرد العديد من الباحثين تعريفات عدة للمدينة على هذا الأساس، فالأستاذ زومبارت قال: " إن المدينة هي تركز بشري يعتمد في غذائه على إنتاج عمل زراعي خارجي"، أما الأستاذ ماكس فيرير فيرى أن تعدد الأنشطة الاقتصادية هو الركيزة الأساسية في التفرقة بين المدينة والقرية. ويركز على ضرورة وجود السوق الدائم للتبادل في المدينة، بالإضافة لوجود الأسواق الموسمية والمعارض. وعلى الرغم من تخصص بعض المدن وظيفيا كمدن التعدين ومدن المصايف، إلا أن المدينة تكون بوجه عام متعددة الوظائف.

ويورد الدكتور مصطفى الخشاب تقسيما وظيفيا للمدينة يضم العديد من النقاط ، حيث "هناك مراكز عمرانية تمتاز بالإنتاج، وأخرى بالتجارة، بينما نجد منها ما هو عاصمة سياسية للدولة أو الإقليم، ومدن ذات طابع ثقافي، وأخرى ذات طابع ترفيهي سياحي، كما نجد مراكز عمرانية متعددة ومتنوعة النشاط"⁽¹⁾. وأيا كانت التعريفات والأسس التي تمت الإشارة إليها، يبقى مبرر وجود المدينة هو وظيفتها.

- **التعريف الشكلي:** يعتمد فيه على الملاحظة المباشرة، حيث يمكن التعرف على المدينة من خلال شكلها ومظهرها الخارجي، وكذلك بنيتها الداخلية من عمارات شاهجة ومصانع ومحلات تجارية وشوارع مسفلتة ومرصوفة ووسائل النقل فيها. "ولا شك أن لهذا الأساس قيمة ومبررا، ففيه تجسيم ملموس لأسس أخرى، ككتلة السكان وكثافة البناء والبعد التاريخي والحديثة الإدارية. ولكن الشكل الخارجي للمدينة ما هو إلا التجسيم المرئي لحقيقة أبعد عمقا ومدى، ألا وهي الوظيفة ونمط الحياة"⁽²⁾. و"المهم هو اعتبار المدينة بما تتميز به من تركيز للبشر، وما تحدته من حاجات وما تتيحه من إمكانيات شتى كالعامل والاعلام... وما تتوفر عليه من القدرة التنظيمية والتوصيل، اعتبارها في ذات الوقت شيئا ماديا وموضوعا اجتماعيا،

1 : علي سالم الشواورة، التخطيط في العمران الريفي و الحضري، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2012. ص 68-69.

2: علي سالم الشواورة، المرجع السابق ذكره، ص 67.

فمن ناحية اعتبارها موضوعا اجتماعيا فهي تستقبل وتجذب السكان وتشبع حاجياتهم بفضل انتاجها وتجارتها وتجهيزاتها وهي المكان الذي تتم منه الاتصالات المتنوعة، هذا ما يجعلها محطة استقطاب للسكان وملاذا وموطنا لاستقرارهم⁽¹⁾.

اعتمادا لما سبق ذكره، ارتأينا أن نورد بعض التعاريف للمدينة والتي يتم اعتمادها وتدرسيها لدى طلاب الجامعة في العديد من الدول العربية، بما فيها الجزائر⁽²⁾، حيث نوردتها فيما يلي:

– المدينة عند Goadall (1972): المدينة عنده " هي ذلك الحيز المكاني الذي يتجمع فيه السكان والفعاليات المتعددة والتي تمتاز بكثافة سكانية عالية مع اتصال مستمر بالأرض المشيدة وزيادة في نسبة العاملين في قطاعي الصناعة والخدمات. "

– المدينة عند Davis (1973): المدينة عنده " هي ليست تلك البيئة التي يعاني فيها الإنسان من مشاكل التلوث كالدخان والغبار والضجيج فقط، بل هي المنظومة الاجتماعية التي تتمثل الوظيفة الأساسية لها في انتقال البضائع والإنسان"، فالمدن تنمو وتتغير في رأيه عندما تتغير منظومة النقل، وعليه وجب على المخطط أن يوجه انتباهه إلى منظومة النقل لأنها تحدد شكل النسيج العمراني و هيكله.

– المدينة عند Gibson (1977): المدينة عنده " هي عدد من الكتل العمرانية التي تمارس فيها فعاليات متعددة من قبل مجاميع بشرية محدده تقوم بممارسة هذه الفعاليات ضمن حيز مكاني محدد نظمت فيه استعمالات الأراضي بحيث تسهل عملية تبادل البضائع والخدمات ضمن حدود هذا الحيز المكاني وخارجه"، وبذلك فقد اعتبر البعد المادي للعناصر العمرانية هو الأساس الذي اعتمد عليه في تحليل النسيج العمراني لأي مدينة.

– المدينة عند Gallion (1980): المدينة عنده " هي موقع تهيأ فيه الفرص لتنوع الحياة والفاعليات، فإن سكانها يتمتعون بعلاقاتهم الاجتماعية من خلال قرب بعضهم من بعض ومن خلال ممارستهم لأعمالهم المتنوعة"، وبذلك تعتبر المدينة حسب رأيه ذلك الحيز من الفضاء الذي يتركز فيه السكان الذين يعتمدون في حياتهم على وفرة الموارد الاقتصادية في ذلك الحيز، كما أن استثمار هذه الموارد يوفر لهم فرص العمل واستمرارية الحياة، لذا فإن المدينة يمكن أن تكون مركزا للصناعة والإدارة ويمكن أن تهيئ مجالات واسعة للتبادل التجاري والثقافي.

1-2- أنواع المدن :

– المدن القديمة⁽³⁾ : ليست المدن عملا جديدا من خلق الإنسان فقد عرفت منذ القديم في معظم جهات العالم. وإذا تتبعنا نشأة المدن الأولى في الحضارات الإنسانية العريقة في واد النيل وبلاد الرافدين وسواحل فنيقيا وفي سهول الهندوستان والصين، نجد أن ظهورها قد ارتبط بتقدم العلوم والفنون. وقد أصبح بعض هذه المدن مركزا للحكم والإدارة، وتشير الوثائق التاريخية أن أقدم المدن التي عرفها العالم وجدت في العراق مثل: نينوى وآشور، وفي مصر مثل منفيس، كما أنشأ الرومان المدن القديمة في الجزائر مثل: جميلة وتيمقاد وعنابة. وقد اندثرت المدن القديمة ومازالت تشهد بقاياها الأثرية على ما كانت عليه من تقدم

1: جاكولين بوجو قارني، الجغرافية الحضرية : ترجمة حليمي عبد القادر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 16.

2: المدينة و العناصر العمرانية، مقالة منشورة بالانترنت، ص 7.

3: عبد الفتاح محمد وهيب، في جغرافية العمران، المرجع السابق ذكره.

وثررة وغنى. وقد أقيمت على أنقاض معظم هذه المدن في العصور التاريخية المختلفة مدناً أخرى نمت وتطورت حتى أصبحت في الوقت الحالي مدناً ضخمة متعددة الوظائف مثل مدينة القاهرة ومدينة دمشق.

- المدن الحديثة : لقد أنشأت هذه المدن في البلدان الجديدة ، وقد تحكمت في نشأتها غنى الأقليم الطبيعي. وتتشابه هذه المدن فيما بينها من حيث أسلوب وطريقة البناء، فهي تبدو منتظمة هندسياً ومن أمثلة هذه المدن لوس أنجلوس.. الخ. كما أنشأ الاستعمار مدناً حديثة في البلدان السائرة في طريق النمو مثل مدينة بوفاريك بالجزائر وداكار بالسنغال، والأحياء الجديدة التي أنشأها الاستعمار في المدن القديمة مثل حي الأبيار وحي حيدرة بالجزائر العاصمة، وكذلك الأحياء الكبيرة التي أنشأها الاستعمار البريطاني في مدينة القاهرة.

1-3- تصنيف المدن من حيث الحجم :

يعد حجم المركز العمراني أحد المقاييس الهامة في دراسة جغرافية العمران. "ويقصد بالحجم عدد سكان المركز العمراني وليس سعة النطاق العمراني"⁽¹⁾. و ترجع أهمية عامل الحجم، في إمكانية اتخاذه مقياساً لتقدير أهمية المركز العمراني (المحلة)، استناداً إلى القاعدة العامة والتي مؤداها أن المراكز العمرانية ذات الحجم الكبير، تتنوع وظائفها و تتعدد.

لقد جاء في القانون الجزائري المتعلق بالمدينة (القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20/02/2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة) أن المدن تصنف حسب حجم سكانها على النحو التالي:

- المدينة الكبرى: هي كل تجمع حضري يفوق عدد سكانه 100.000 ساكن و يؤدي وظائف إدارية، إقتصادية، إجتماعية و ثقافية.

- المدينة المتوسطة: كل تجمع حضري عدد سكانه ما بين 50.000 و 100.000 ساكن.

- المدينة الصغرى: كل تجمع حضري عدد سكانه ما بين 20.000 و 50.000 ساكن.

- تجمع حضري: كل مجال حضري يضم على الأقل 5000 ساكن.

وعليه سنعتمد في دراستنا هذه على هذا التصنيف الوارد ضمن القانون السالف ذكره.

1-4- التصنيف الوظيفي للمدن:

الوظيفة هي أساس قيام المدن ، ووظيفة المدينة تخدم جهتين أولاهما داخلية، تقدم لسكانها ضمن حيزها الحضري، والثانية خارجية تقدم لسكان إقليمها. وإذا حاولنا أن نضع قائمة بوظائف المدن وفقاً لتعريف المدينة يجب أن نستبعد الوظيفة الزراعية على أساس أنها ليست وظيفة مدنية، وإن وجدت فإنها تمارس في ظروف خاصة وفي أماكن معينة محدودة.

حاول العديد من الدارسين المهتمين بالمدن ووظائفها وضع تصنيفات وفق مناهج متعددة، معتمدين في ذلك على التحليل والوصف، ومنهم من اعتمد على لغة الأرقام ليستخرج نتائج يتم تعميمها ضمن نظريات لها ما لها وعليها ما عليها. وعلى أساس ذلك سوف نعرض على أهم التصنيفات الوظيفية للمدن وهي كالاتي:

1: علي سالم الشواورة، التخطيط في العمران الريفي و الحضري، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2012

1-4-1- التصنيفات التحليلية :

من أوائل هذه التصنيفات و الأكثر شهرة تصنيف "أوروسو"⁽¹⁾ (1921م) الذي يميز بين ستة وظائف كبرى لكل منها أقسام ثانوية. فالفئة الأولى هي المدن الإدارية والثانية مدن الدفاع (الحصون والثكنات العسكرية، القواعد البحرية)، الثالثة للثقافة (المدن الجامعية، المراكز الدينية، مراكز الفن)، الفئة الرابعة للانتاج وتشمل المدن الصناعية، والفئة الخامسة مدن المواصلات وتشمل ثلاثة أقسام فرعية وهي: كل من مدن الجمع (مدن المناجم، الصيد و الغابات و الإيداع)، مدن العبور والتحويل (كمدن الأسواق)، ومدن التوزيع (التجارة بالتجزئة)، أما الفئة السادسة والأخيرة وهي مدن التسلية (مدن السياحة والعطل). كما جاء ضمن نفس السياق تصنيف "هوسن"⁽²⁾ (1973م)، الذي اعتمد على تصنيفات اجتماعية أكثر منها جغرافية كالسكن والنقل والتربية والتعليم، والصحة والصناعة.

1-4-2- التصنيفات الوصفية التفسيرية:

تركز هذه التصنيفات على وصف ما يتميز به الموضع والموقع أو هيئة المدينة، الذي يؤدي إلى تمييز الوظيفة الأصلية أو السائدة والمظاهر الداخلية أو الموجهة نحو الخارج الناتجة عن ذلك. تعتمد على دراسة الجزئيات ثم الانتقال إلى الكليات من خلال المنهج الاستقرائي الجغرافي. من أهم التصنيفات في هذا الصدد تصنيفات "جورج شابو"⁽³⁾ (1963) الذي ميز بين ستة مجموعات كبرى للوظائف وهي : الوظيفة العسكرية (الحربية)، الوظيفة التجارية، الوظيفة الصناعية، الوظيفة الثقافية، ووظيفة الاستقبال (المدن الصحية والترفيهية)، والوظيفة الإدارية والسياسية. هذا التصنيف "لشابو" يركز فقط على الحرفة السائدة، وعلى العامل السائد المقبول موضوعيا حسب الشهرة التقليدية للمدينة المعنية أو حسب عامل بارز. تبعا لذلك يمكن استخلاص التصنيفات الوظيفية التالية⁽⁴⁾:

- الوظيفة الحربية :

يرجع البعض أن أصل المدن تاريخيا هو الوظيفة الحربية. ومهما كان الأصل فإن غالبية المدن القديمة والتاريخية كانت بحاجة للتحصين و الأسوار المحيطة للحماية من أخطار الحروب والغزوات. وعلى العموم فإن الوظيفة الحربية ما هي إلا وظيفة لاحقة كوسيلة تؤمن حياة المدينة وسكانها ومختلف الوظائف الأخرى. وعليه فإن هذه المدن ما هي إلا عبارة عن أماكن للحماية.

- الوظيفة التجارية :

يعود نمو المدن التجارية في العالم في المدة ما بين القرنين الثالث عشر والثامن عشر إلى جهود أصحاب المشروعات التجارية وأتباعهم. لذلك فالمدن التجارية تعد أقدم أنواع المدن، ووظيفتها هذه وظيفة قاعدية لا يمكن تجاهلها. وتشمل المدن التجارية على مدن البيع بالتجزئة ومدن تجارة الجملة وهي تتراوح بين مدن الأسواق المحلية الصغيرة التي تقدم خدماتها لسكان المدينة

1: جاكلين بوجو قارني، المرجع السابق ذكره، ص 64.

2: جاكلين بوجو قارني، المرجع السابق ذكره، ص 64.

3: جاكلين بوجو قارني، المرجع السابق ذكره، ص 65.

4: علي سالم الشواورة، المرجع السابق ذكره، ص 252-276.

والمناطق المحيطة بها مباشرة، وبين مدن التجارة العالمية التي تقوم بفعاليات تجارية واسعة النطاق وعلى المستوى العالمي، ساعدها في ذلك التقدم الكبير الذي حظيت به وسائل النقل ومن أمثلتها مدن باريس ولندن ونيويورك وطوكيو.

– الوظيفة الصناعية :

تختلف الوظيفة الصناعية عن الوظيفة التجارية للمدن ، ذلك لأن الصناعة ليست في أصلها خلاقة للمدن بصفة دائمة ، رغم أنها ذات دور مدني هام، فكل المدن التي نمت نموا كبيرا في العصر الحديث شهدت تنمية صناعية كبيرة . ذلك لأن الصناعة تقوم معتمدة على المدينة ووسائل النقل وتوفر الموارد وغير ذلك. ومن هنا يمكن القول إن الصناعة قامت على التجارة في العصور القديمة والوسطى، أما في العصر الحديث فقد نمت الصناعات الحضرية واتسع سوقها ليتعدى حدود المدينة، وكان في ذلك إشارة إلى نمو الوظيفة الصناعية واستغلالها.

والمدن الصناعية نوعان هما :مدن تعدينية ومدن الصناعات التحويلية. والوظيفة الصناعية هي أوضح في المدن التعدينية منها في مدن الصناعة التحويلية، ذلك لأن التعدين أقل ارتباطا بالتجارة، وفوق ذلك تقوم هذه المدن حيث يوجد المعدن أي أنها مدينة بوجودها للتركيب الجيولوجي فهي تقوم في ألاسكا والصحراء وفي الجبال بل وكثير ما تقوم في مناطق منعزلة. وتندرج المدن الصناعية العربية ضمن هذا النوع من المدن. أي أن مدنا العربية هي أساسا مدن تعدينية (استخراجية) وهذا يعني أن صناعاتنا لازالت في جوهرها صناعة أولية خامية. أي أنه في الوطن العربي توجد (صناعات مدن) وليست (مدنا صناعية). وصناعات المدن في أغلبها صناعات خفيفة استهلاكية بسيطة، ثم أن مدن التعدين العربية هي بدورها تبتلعها فئة واحدة أساسا هي مدن النفط، أما مدن المعادن الأخرى فهي قليلة نسبيا ، نستطيع أن نميز منها مدن الفوسفات والمنغنيز والفحم والحديد.

أما مدن الصناعات التحويلية فتكتسبها المدينة متى صنعت أكثر مما يستطيع سكانها استهلاكه، و تقوم ببيع الفائض للعالم الخارجي، وهذا هو شأن المدن الصناعية في الغرب. أما السمة الثانية لهذه المدن فهي ظاهرة التخصص بحسب السلعة أو الإنتاج، فكثير من المدن الصناعية تنصرف إلى سلعة واحدة، فنجد برمنكهام تتخصص في الآلات وشيفيلد في الأسلحة القاطعة وشيكاغو في تعليب اللحوم وديترويت في صناعة السيارات وليون في صناعة الحرير.

– الوظيفة الصحية والترفيهية:

تتشارك الخدمتان في أنهما من عائلة واحدة هي تقديم الخدمات رغم التناقض في من تقدم له الخدمات، فالصحة تقدم خدماتها للمرضى، والترفيهية للأصحاء. وقد ظهرت هاتان الخدمتان في العصر الحديث وبالتحديد بعد الانقلاب الصناعي حيث أصبح السكان ينشدون الراحة والاستجمام. وتتشارك المدن الصحية والترفيهية في أن خدماتهما موسمية مؤقتة لا تستمر طول العام، ومن ثم فهي تجابه فصلا ميئا، إذ يقتصر نشاطها على فصل واحد من السنة، أما الشتاء إذا كانت مشاتي أو الصيف إذا كانت مصايف. ولعل المدن الصحية تمتاز بكونها تتمتع بموسم عمل أطول من المدن الترفيهية، أي أن المدن الصحية مدن دائمة أكثر منها موسمية. لكنها في الوقت نفسه محدودة الانتشار ولا تمثل إلا أحجاما صغيرة بالقياس إلى المدن الترفيهية. أما الصفة الثالثة المشتركة بينهما هي صفة البطالة، فكلاهما تخدمان حاجة سلبية وعناصر حاصلة، فالمرضى لا

يعملون وكذلك السياح. ولما كان الاهتمام بالصحة والراحة والعلاج مرتبطا بالحضارة ومستوى المعيشة فأغلب المدن الصحية مركزة في أوروبا وأمريكا الشمالية، إلا إن هذه لا يمنع تواجدها في إرجاء أخرى من المعمورة. ومن أمثلة هذه المدن، مدن المصايف البحرية، إذ يتطلب لقيام مثل هذه المدن موضعا يتوفر فيه شاطئ رملي متدرج ناعم وتنمو الأشترطة على طول الجبهة المائية، وإذا نجح المصيف أمكنه أن يوجد أحجاما كبيرة من المدن ومثال ذلك برايتون في إنجلترا واطلانتيك في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الوطن العربي هناك الإسكندرية وبور سعيد وبيروت وسيدى سعيد في تونس .

– الوظيفة الدينية و الثقافية :

المدن الدينية قديمة ذلك إن الدين كان يوما مسؤولا عن نشأة كثير منها، فالسومريون أسسوا مدنها للعبادة وليس للتجارة، وظهرت أثينا في أيامها الأولى كمعبد للإلهة أثينا. ولكن تبدلت الحال في العصر الحديث، فقد اصطبغ الدين بصبغة دنيوية فتخاذل أمام التجارة. ولمواضع المدن الدينية قداسة خاصة كما أن أغلبها يفضل الابتعاد عن صخب الحياة فيختار أماكن منعزلة أو متطرفة تتعارض مع المزايا الجغرافية المعروفة، أما مواقعها فليست لها قيمة بقدر مواضعها، وذلك لكونها تتخذ بناء على معتقدات أو خرافات أو أحداث أو رؤى.

وكانت المدينة الدينية في العصور الوسطى على أنواع منها مدن الحج ومدن الأديرة والزوايا والأضرحة ومدن الحكم الديني. وفي ما عدا مدن الحج اختفت أغلب الأنواع الأخرى. ومدن الحج صغيرة الحجم بصفة عامة لكنها تمتلئ بملايين من الحجاج في أيام قليلة لتعود إلى حياتها الهادئة الرتيبة بقية السنة. وتوجد مدن الحج في كل الأقاليم فقد عرفتها الأديان السماوية وغير السماوية، فهي في الهند (بنارس – الله آباد) و في اليابان (أسا) وفي الشرق الأوسط (مكة المكرمة و القدس الشريف)، وهي (لورد) في شمال غربي فرنسا. أما الوظيفة الثقافية (التعليمية) فترتبط بوجود الجامعات في المدن، وكان لهذه الوظيفة ارتباط بالوظيفة الدينية في الماضي، ذلك لأن تدريس الديانات شغل مركزا كبيرا في الجامعات، وكانت الثقافة الإسلامية والعلمية تدرس قديما في المسجد في الدول الإسلامية.

وتوجد الجامعات في الوقت الحاضر في المدن الكبرى، وإن كانت تميل إلى التركيز في الضواحي بعيدة عن هذه المدن حتى يكون لها فرصة التوسع في المستقبل، فضلا عن صفة الهدوء التي تتوفر في أطراف المدن والضواحي. ويمكن تقسيم الجامعات إلى قسمين: جامعات المدن الكبرى مثل باريس والقاهرة وبيروت. أما القسم الآخر فهو مدن الجامعات التي تكون الجامعة هي نوات المدينة ومحورها أي أن قيام المدن على أساس الجامعة التي خلقتها. ومن أقدم الأمثلة أكسفورد وكمبردج في إنجلترا وهايديلبرج في ألمانيا وأبسالا في السويد وميشيغان وهارفارد وكورنيل في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي مدن الجامعات تصبح الجامعة هي محور الحياة الاقتصادية للمدينة، فالطلبة هم أغلب سكانها، وفصل العطلة هو الفصل الميت في اقتصادياتها.

– الوظيفة الإدارية والسياسية

تتسم هاتان الوظيفتان بأتهما حكوميتان، وتخضع للاختيار الحكومي، إذ يتم الاختيار اعتمادا على عوامل كثيرة من بينها الموقع المتوسط للمدينة في الدولة أو في إقليمها ولذلك فإن العواصم يظل دورها رهنا بمشئئة الحكام، ومن هنا فقد تخلق من لا شئ مثل أنقرة وعمان وبرازيليا. وتتباين المدن الإدارية والسياسية في أحجامها تباينا كبيرا ذلك لأن هناك عواصم محلية (مركز

إقليمي كمدينة سكيكدة)، إلى عواصم إقليمية (مدينة إقليمية كمدينة قسنطينة)، ثم عواصم وطنية وهي التي تمثل مقر الحكومة والداوين والإدارات المرتبطة بها .

1-4-3- التصنيفات الإحصائية:

يعتمد هذا التصنيف على الأساس الإحصائي لكل نشاط، والذي يأخذ بعين الاعتبار معطيات التعدادات والتحقيقات الميدانية المباشرة. من رواد هذا التصنيف نجد الباحث الأمريكي "جونسي هاريس" (1945م)، والذي قام بدراسة على المدن الأمريكية بناء على التعداد العام، حيث تتوفر المعطيات الكافية عن عدد الأيدي العاملة تبعا للميادين والمهن المختلفة التي تنشط بها. وبناء على النسبة العددية بالنسبة للمشتغلين في المهن المختلفة في كل مدينة يمكن إدراك الطابع العام، أو الاتجاه الغالب على وظائف كل مدينة. وقد خلص التصنيف إلى 8 فئات هي:

- مدن الصناعة : حيث نسبة عدد النشطين في الصناعة إلى مجموع النشطين، يشكل ما نسبته $\leq 45\%$ تكون للمدينة وظيفة صناعية.

- مدن التعدين: حيث نسبة المشتغلين في قطاع المناجم إلى مجموع النشطين، يشكل ما نسبته $\leq 15\%$ تكون للمدينة وظيفة منجمية.

- مدن الجامعات: حيث نسبة الطلبة بالمدينة إلى مجموع السكان، إذا كانت النتيجة $\leq 25\%$ تكون للمدينة وظيفة جامعية.

- مدن النقل: إذا كان عدد المشتغلين أكبر من 11% من المجموع الكلي للأيدي العاملة بالمدينة.

- مدن الترفيه: تمثل مدن العطل والترفيه، وهي التي ليس لها معايير إحصائية.

- مدن تجارة التجزئة: إذا كان مجموع عدد المشتغلين في الحقلين الصناعي والتجاري معا يزيد عن 50%.

- مدن ذات النشاطات المختلفة: وهي المدن المتنوعة، فيها 60% يعملون في الصناعة، وأقل من 20% في تجارة الجملة، و 50% في تجارة التجزئة.

- مدن تجارة الجملة: حيث سوق العمل يضم على الأقل 20% من مجموع العمال في الصناعة والتجارة بالتجزئة وتجار الجملة.

نظرا لكون هذا التصنيف يعتمد على الأساس الإحصائي بما توفره التعدادات السكانية من معطيات إحصائية تسمح لنا بتصنيف المدن موضوع دراستنا من حيث الوظيفة، فإننا سنعمد في دراستنا هذه على تصنيف "جونسي هاريس"، بالإضافة إلى المنهج الوصفي للباحث "أوروسو"، والذي يعتمد على الصورة العامة أو الإحساس الشخصي.

1-5- أشكال نمو المدن:

يمكن القول أن أغلب المدن ظلت تنمو حتى وقت قريب بطريقة عشوائية بل فوضوية، أما النمو المخطط فهو ظاهرة حديثة. كما تجدر الإشارة إلى أن نمو المدينة تتحكم فيه العديد من العوامل، وبالخصوص الطبيعية منها كالمسطحات المائية (البحر، الأنهار وغيرها) وكذلك وجود أراضي زراعية ذات جودة عالية، ناهيك على تواجد الغطاء النباتي الكثيف (غابات،

منحدرات صخرية..). كما يمكن أن تشكل العوامل البشرية عائقاً أمام توسع المدينة بشكل منتظم، كتواجد مناطق صناعية بالقرب منها، أو انتشار مناطق السكن العشوائي في أطرافها. ناهيك على تواجد بعض المشاريع المنجزة من طرف الإنسان كالطرق السريعة وخطوط السكة الحديدية والسدود الكبرى.

وعليه يمكن تمييز نمطين من أشكال نمو المدن، الأول عشوائي والثاني مخطط.

- النمو العشوائي: غالباً ما يتخذ شكلين رئيسيين، الأول شكل تراكمي، حيث يتم من خلاله ملئ الفراغات والمساحات داخل المدينة أو بالبناء عند المشارف (أطراف المدينة) وأحياناً عند أقرب مكان من أسوار المدينة القديمة. "و لعل أسوأ نمو تراكمي عرفته المدن الحديثة خاصة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، ذلك الذي يتمثل في أحياء أو مدن عشش الصفيح (bidonvilles)"⁽¹⁾. أما الشكل الثاني فيتمثل في النمو المتعدد النوى، والذي يشكل في أبسط صورته ظهور مدينة جديدة على مقربة من أخرى قديمة. "غالباً ما يساهم في نشأتها عوامل بشرية كأن تكون حول مصانع جديدة كالحجار بعنابة، أو حول المناطق الصناعية البتروكيماوية مثل سكيكدة، فهي تظهر تلبية للحاجة إلى أعداد كبيرة من المساكن الرخيصة الواسعة تكون في مجموعها ضواحي سكنية يعيش فيها كثرة من سكان المدينة الأصلية وهكذا ينفصل السكن عن مكان العمل"⁽²⁾.

- النمو المخطط : حيث تتدخل الدولة والسلطات المحلية بشكل مباشر أو غير مباشر في توجيه العمران وتنظيمه وتجهيزه بالمرافق العامة. ذلك أن دور السلطات المحلية يكمن في منع فوضى العمران، من خلال سن قوانين ووضع مخططات للبناء والتعمير رغبة في توفير المسكن المناسب في المكان المناسب. ولعل أبرز صور النمو المخطط إنشاء المدن الجديدة.

1-6- مشاكل المدن:

لكل مستوطنة مدنية مشكلاتها الخاصة بها. وقد تنفرد بعض المدن بمشكلة معينة بينما تتشابه معظم المدن في أغلب الأحيان في مشكلاتها وإن اختلفت مسبباتها وأحجامها. وقد أدى النمو المتزايد للمدن في العصر الحديث سواء من حيث الحجم أو الامتداد المساحي إلى مضاعفة المشكلات التي تعاني منها المدن، وإلى ظهور مشكلات جديدة غيرها. ومن أبرز مشاكل المدينة في العصر الحديث نقص كميات المياه وخاصة مياه الشرب والغذاء وعجزها عن تلبية احتياجات السكان. كذلك طول مدة زمن الرحلة وتعقيدها خاصة في ساعات الذروة بين أطراف وهوامش المدينة إلى المناطق المركزية فيها بسبب الأتساع المفرط في مساحاتها والامتدادات الهامشية المتزايدة لها، وما ينجم عن ذلك من تعقد الحركة في المدن الكبرى.

ومن هذه المشكلات أيضاً فقد مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الجيدة الصالحة للإنتاج بسبب طغيان حركة البناء في هوامش المدن، ومنها انتشار المناطق القديمة والأحياء الفقيرة الكالحة في بعض أجزاء المدينة خاصة في المنطقة الوسطى منها، إلى جانب تلوث بيئة المدن بسبب كثرة المصانع التي تفسد الهواء بدخانها أو كثرة عدد السيارات التي تنفث الغازات

1: عبد الفتاح محمد وهيب، في جغرافية العمران، المرجع السابق ذكره، ص 150.

2: عبد الفتاح محمد وهيب، المرجع السابق ذكره، ص 153.

السامة. أو صعوبة التخلص من الفضلات والقاذورات خاصة البقايا الصلبة. وتنتج معظم هذه المشكلات من ضعف السلطات المحلية وعجزها عن القيام بالإشراف الكامل على المدن التي تديرها.

"كما تعتبر مشكلة انتشار مناطق السكن العشوائي خصوصا في الضواحي (أحياء القصدير والصفيح) من أبرز المشكلات التي تعاني منها مدن العالم وخصوصا العالم العربي وبخاصة المدن الكبرى فيه. وأن لكل مدينة صفيح تاريخا خاصا وطريقة تكونت من خلالها أحيائها العشوائية. غير أن الطريقة الأغلب شيوعا هي (الغزو المفاجئ) التي بدأت مثلا في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات في أوروبا ومع موجة الاستقلال التي شملت العديد من الدول العربية، وهي عبارة عن مستوطنات عفوية غير مخططة"⁽¹⁾.

1:علي سالم الشواورة، المرجع السابق ذكره.

المبحث الثاني

مفاهيم حول السكن العشوائي

تمهيد:

نتج عن النمو الحضري الكبير الذي شهدته معظم الدول النامية العديد من المشاكل على جميع الأصعدة، سواء الاقتصادية، الاجتماعية الديموغرافية وحتى الأمنية وغيرها، ومن إفرازات ذلك النمو الحضري المتسارع ظهور العشوائيات داخل المدن وحول أطرافها، وإن اختلفت هذه الأخيرة في مواقعها وأحجامها ووظائفها. وقد بدأت ظاهرة السكن العشوائي كرد فعل لعوامل متعددة، منها الاقتصادية والسياسية والديموغرافية والظروف الطبيعية، ما دفع بالعديد من سكان المناطق الريفية وغيرها، للنزوح نحو المدن والعواصم للإقامة خصوصا على أطرافها، ضمن تجمعات شكلت أحزمة، وذلك دون التقيد بقوانين ملكية الأراضي، ودون التقيد بنظم ولوائح التخطيط العمراني.

وعادة ما تشيد المساكن العشوائية من الصفيح أو الزنك أو الخشب أو الكرتون في شكل أكواخ متفرقة، وذات أزقة ضيقة يصعب تحرك المركبات داخلها. وغالبا ما تفتقر مناطق السكن العشوائي للخدمات الضرورية كالصحة والصرف الصحي وإصحاح البيئة والخدمات الأمنية وغيرها من الخدمات الأساسية.

وعليه سستطرق في المبحث الثاني لهذه الظاهرة، ومفهومها والتعاريف المختلفة لها، وكذا العوامل والأسباب التي كانت سببا في انتشارها ونموها.

1- تعريف السكن العشوائي :

إن مفهوم المناطق العشوائية وتعريفها يختلف من مكان لآخر، وذلك حسب ظروف كل مجتمع ومستويات المعيشة والقيم والنظم الاجتماعية السائدة به. إذ " تعرف هذه المناطق في اللغة الانجليزية بمصطلح "Slum" أو "Squatters"، وفي اللغة الفرنسية غالبا ما تسمى "Bidonville" بمعنى مدينة القصدير، أو "Habitat illicite" بمعنى السكن اللاشعري أو اللارسمي، في الدول الناطقة بالاسبانية يعرف بـ "Barraca" أو "Miseria"، أما في البرازيل والبرتغال فيطلق عليه مصطلح "Fevela" أو "Moro"، "Comunidade"، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيسمى "Hood, Ghettos"، أما في الدول العربية فيسمى في المغرب الأقصى بالزريبة، وفي تونس "Gourbi ville" بمعنى الأكواخ، وفي مصر والعديد من الدول العربية يعرف بالعشوائيات أو السكن العفوي، أما في الجزائر فغالبا ما يطلق عليه مصطلح السكن الفوضوي"⁽¹⁾.

وفي العادة يأخذ السكن العشوائي أربعة صور أساسية وهي⁽²⁾ :

- 1- مباني و منشآت الإسكان التي تتم بدون ترخيص .
- 2- الإسكان الذي يتم على أرض غير مخصصة للبناء .
- 3- الإسكان الذي يتم على أرض مغتصبة أو غير مملوكة لحائزها.
- 4- المباني الواقعة خارج تخطيط المدينة.

1: Bachir Mohamed Tidjani , 2005, La problématique de l'habitat illicite : spontané, précaire ou insalubre ?

Géographie et Aménagement, Fascicule n11, p 10, bulletin de l'Association de Géographie et de l'Aménagement du territoire, Université d'Oran, Algérie.

2:مصطفى علا و آخرون، الطفل في المناطق العشوائية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، القاهرة، مصر، 1998م، ص 32 .

وعلى ذلك يمكن صياغة تعريف عام للمناطق العشوائية بأنها "مناطق أقيمت مبانيها بجهود ذاتية من قبل ساكنيها، سواء على أراضيهم، أم على أراضٍ مغتصبة تملكها الدولة، وبدون تراخيص رسمية، وهي غالباً تفتقر إلى الخدمات والمرافق الأساسية التي قد تمتنع الجهات الرسمية عن توفيرها، نظراً لعدم قانونية هذه الوحدات السكنية، وقد تستجيب لبعضها تحت إلحاح الحاجة إلى تدبير الحد الأدنى الإنساني والآدمي لهذه الكتل السكنية التي تعيش في هذه المناطق"⁽¹⁾.

ويعد مصطلح الإسكان العشوائي من المصطلحات التي تؤدي إلى اللبس باعتبار أن نمط الإسكان غير الرسمي من أبرز صفاته العشوائية وعدم مسايرة نظم البناء والتخطيط العمراني المعمول به ومن ثم فهو ينشأ وينمو عشوائياً. فالإسكان العشوائي، هو إسكان غير قانوني باعتبار أنه مخالف لكافة الإجراءات القانونية المرتبطة بالتخطيط العمراني والبناء.

ويشمل "الإسكان غير الرسمي، الإسكان الهامشي وهو تلك الفراغات المهملة وغير المخصصة للإسكان التي يضطر البعض إلى السكن فيها مثل: المقابر والجراجات ومداخل العمارات والشاليهات والمخيمات. كما يشمل تعريف السكن العشوائي عشش الفقراء المقامة على أطراف المدن، إذ أنها نشأت أصلاً مخالفة للتخطيط العمراني، ولا يجب إهمال نمط مساكن تكتسب الصفة القانونية مقامة من قبل الدولة، إلا أنها محاطة بكم ليس بقليل من المساكن العشوائية التي كثيراً ما يحصل سكانها على أولويات في مساكن الإيواء بعد إخلائها، ولكن سرعان ما تتحول إلى مساكن عشوائية مقننة. كما يمكن أن يتضمن تعريف السكن العشوائي، الإقامة غير القانونية في ممتلكات الغير سواء من الأفراد أو من الدولة (المال العام) وفي أماكن غير مخصصة للسكن، كما يحدث في احتلال مناطق المقابر والسكن بها، وهي الظاهرة الخطيرة التي تفردت بها القاهرة عاصمة مصر لنمط فريد من السكن العشوائي"⁽²⁾.

كما يقصد بالإسكان العشوائي، بأنه ظاهرة نمو الإسكان الشعبي الحر (بناء ذاتي) وذلك من منطلق محايد، نشأ بإرادة كاملة للشعب وتنمو طبقاً لأنماط محددة ومتكررة ولا تتغير تقريباً، سواء بالنسبة لتخطيطها الخطي أو عرض شوارعها أو أبعاد قطع الأراضي بها، وقد استعمل التعبير غير الرسمي لكونه بدون ترخيص ويمكن تعريف الإسكان العشوائي على أنه "نمو مجتمعات وإنشاء مباني ومناطق لا تتماشى مع النسيج العمراني للمجتمعات التي تنمو بداخلها أو حولها ومتعارضة مع الاتجاهات الطبيعية للنمو والامتداد وهي مخالفة للقوانين المنظمة للعمران"⁽³⁾.

من العرض السابق نجد أن الإسكان العشوائي يقوم بتخطيطه و تشييده السكان بأنفسهم على أراضي هامشية (قد تكون زراعية)، أو أراضي ملك الدولة، وغالباً ما تكون هذه الأراضي على أطراف المدينة، وهي غير مخططة وغير خاضعة للتنظيم، كما قد تكون غير صالحة للبناء، كونها تشكل عائقاً للتعمير كتميزها بوجود انحدارات شديدة، أو تربة غير مناسبة للبناء كالتربة الصخرية والرملية أو وجود ردم حديثة النشأة، كما قد تكون هذه الأراضي معرضة لخطر الانزلاقات الأرضية والانهيارات الصخرية، أو خطر الغمر بالمياه (الفيضانات) كتواجدها مثلاً على ضفاف الأودية والمناطق المنخفضة.

1: السيد عادل حسن علي و آخرون، التداعيات الأمنية للنمو السكاني، مركز بحوث الشرطة أكاديمية مبارك للأمن، الإصدار السادس، 2006 . ص 78-79

2: السيد عادل و آخرون، المرجع السابق ذكره، ص 79.

كتعريف عام للإسكان العشوائي يمكن القول بأنه ذلك النمط من الإسكان الذي ينمو ويتشعب في غياب رقابة السلطات المحلية المكلفة بتطبيق القوانين واللوائح والتعليمات والقواعد والإجراءات، أو في غفلة منها في مرحلة زمنية ما، وتتم فيه عمليات البناء بأسلوب الجهود الذاتية وبأتماط مختلفة يغلب عليها مواد البناء الهشة.

بناء على ما أسلفنا فإن تعريف الإسكان العشوائي يتركز على الآتي⁽¹⁾:

- مخالفة قوانين البناء وتقسيم الأراضي التي تمنع تحويل الأراضي إلى أراضي بناء دون الرجوع إلى السلطات المحلية.

- مخالفة اللوائح والقواعد المحددة لمساحات قطع الأراضي وعرض الشوارع وطرق البناء ومواده، وشبكات المرافق العامة (المياه، الكهرباء، الصرف الصحي، المواصلات، الاتصالات).

- مخالفة إجراءات نقل الملكية وتسجيلها .

للإحاطة أكثر بمفهوم وتعريف السكن والإسكان العشوائي، وتحليل خصائصه المختلفة، ارتأينا تقديم التعريفات التالية والتي من شأنها أن ترفع اللبس عن هذه الظاهرة وتزيدنا فهما وغوصا في ماهيتها وكنهها.

التعريف رقم 1:

"العشوائيات هي مناطق سكنية عفوية لم تدرج ضمن التخطيط العمراني للمدينة، نشأت بدون تخطيط في غفلة من المسؤولين حيث لم يكن من المقرر تعميمها، وتقام في أي مكان وبأي شكل على أرض زراعية أو فضاء داخل أو خارج المدن أو على أرض صحراوية، وعلى ضفاف البحيرات والأنهار، كما تقام بالمناطق التي يصعب بنائها وتعميرها مثل تلال الجبال وأطراف الوديان والمحاجر كما في حالة مصر والأردن. وتقام على أرض ذات ملكية قانونية كأراضي التقسيمات العشوائية للمناطق الزراعية على أطراف المدن التي قام أصحابها ببيعها للوافدين من الريف، أو على أرض ذات ملكية غير قانونية كأراضي وضع اليد على أملاك الدولة.

ويكاد ينعقد بالمناطق العشوائية الاحتياجات الضرورية من البنية الأساسية والخدمات المختلفة والمناطق المفتوحة. وقد أقيمت مساكنها بدون ترخيص وبالمخالفة للقوانين التي تنظم عمليات البناء والطرق والفراغات، حيث سبقت احتياجات السكان تخطيط الدولة. وتظهر العشوائيات في صورتها الأولى على شكل عشش أو أكواخ من الصفيح أو من مخلفات المباني التي يلجأ إليها عدد كبير من فقراء الحضر وخاصة في المدن الكبرى بالدول النامية، وكثيرا ما تظهر هذه الأكواخ فجأة بين عشية وضحاها بسهولة وسرعة إنشائها. وفي الغالب ما تتواجد بجوار المناطق الحضرية مما يترتب عليه اختلال واضح في البيئة العمرانية. وقد تستمر على حالها كأكواخ لسنوات طويلة أو قد تستبدل بمباني هيكلية فيما بعد"⁽²⁾.

التعريف رقم 2:

1: السيد عادل و آخرون، المرجع السابق ذكره، ص 80.

2: نعمات محمد نظمي، سحر سليمان عبدالله، مها سامي كامل، تطوير و تنمية المناطق العشوائية كنموذج للإسكان المتوافق في مصر دراسة حالة منطقة منشأة ناصر بالقاهرة، معهد بحوث العمارة و الإسكان - المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء - القاهرة - مصر، أبريل 2007.

"العشوائيات هي عبارة عن مناطق تنشأ غير مخططة عمرانيا، ومحرومة من الخدمات والمرافق الأساسية، بينما يرى البعض المناطق العشوائية باعتبارها مناطق فقيرة ومزدحمة وذلك بصرف النظر عن كونها التزمت بقوانين الدولة من عدمه. ويذهب كثير ممن تعرضوا لدراسة ظاهرة العشوائيات إلى اعتبارها ممثلة لقطاع الإسكان غير الرسمي الذي ينشأ أساسا نتيجة اغتصاب أراضي الدولة وإقامة مبان سكنية عليها وهي تقع في الغالب على أطراف المدن، كما يقصد بالإسكان العشوائي وفق تعريف البعض تلك المساكن التي أقيمت على مساحات شاسعة من المناطق الزراعية، وفق تقسيمات غير معتمدة وبدون ترخيص، وهي مناطق تفتقر أساسا إلى الخدمات والمرافق الأساسية.

وبصفة عامة فإن تعبير المناطق العشوائية هو فقط أحد المسميات التي تطلق على عملية بناء المساكن بصورة غير قانونية والتي ظهرت كنتيجة حتمية للنمو الحضري السريع بمدن معظم دول العالم النامي، رغم تعدد المسميات إلا أنها تشترك جميعها في عامل واحد: أن عمليات البناء وتطويره والإضافة إليه تتم بواسطة الأسرة والاعتماد أساسا على الجهود الذاتية"⁽¹⁾.

التعريف رقم 3:

"يقصد بالمناطق العشوائية المناطق الواقعة ضمن الحدود الإدارية للمحافظة والتي نشأت بدون مخططات تقسيم أراضي سابقة معتمدة على أملاك عامة أو أملاك خاصة أدت إلى توسع عمراني عشوائي غير مخطط. ولا يشترط أن يكون للمنطقة مساحة معينة حيث تتراوح مساحتهم ما بين مجموعة مساكن صغيرة إلى مجموعة أحياء كاملة، وتتباين حجما ومساحة بصورة عفوية ولا تخضع لقواعد التخطيط"⁽²⁾.

التعريف رقم 4:

"الإسكان العشوائي هو الذي يتم دون ترخيص ويبنى بمواد غير ثابتة لم يراع فيها بطبيعة الحال شروط الصحة العامة كمياء الشرب والصرف الصحي فعادة ما تكون البنية الأساسية والمرافق والخدمات في المناطق العشوائية غير سوية لحياة كريمة بالإضافة إلى تحويلها إلى مأوى رئيسي للأعمال غير المشروعة مثل تجارة المخدرات ومشتل جيد للإجرام. كما يمكن تعريفه على أنه " نمو مجتمعات وإنشاء مباني ومناطق لا تتماشى مع النسيج العمراني للمجتمعات التي تنمو بداخلها أو حولها ومتعارضة مع الاتجاهات الطبيعية للنمو والامتداد وهي مخالفة للقوانين المنظمة للعمران"⁽³⁾.

التعريف رقم 5:

"هي مناطق ذات بناء عشوائي تفتقر إلى الخدمات الضرورية اللازمة لأي مسكن كالكهرباء والماء وشبكات الصرف الصحي، يتم ذلك بشكل تدريجي في غفلة من البلديات ومن أصحاب الأراضي، لا تلبث تلك المناطق أن تكبر مع الزمن

1: محمد عبد السميع عيد و عزت عبد المنعم مرغني ، الدروس المستفادة من الإسكان العشوائي في إطار تيسير الإسكان ، قسم العمارة - كلية الهندسة - جامعة أسيوط ، مصر.

2 : مشروع لائحة تطوير المناطق العشوائية بمنطقة مكة المكرمة ، ماي 2008.

3: عزت مرزوق فهم عبد الحفيظ ، أساليب التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالسلوك الانحرافي: دراسة ميدانية في إحدى المناطق العشوائية بمدينة أسيوط ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في الآداب - علم الاجتماع. أسيوط، مصر.

وتلتهم ما حولها دون رادع مما يجعلها بتخطيطها العشوائي وعدم قانونية تملكها للأرض بؤرة مناسبة لأي أعمال ضد القانون⁽¹⁾.

التعريف رقم 6:

"تعرف مناطق السكن العشوائي ومناطق المخالفات الجماعية بأنها تجمعات نشأت في أماكن غير معدة أصلاً للبناء، وذلك خروجاً عن القانون، وتعددياً على أملاك الدولة والأراضي الزراعية، وفي غياب التخطيط أحياناً، ثم توسعت وانتشرت وأصبحت أمراً واقعاً وحقيقة قائمة"⁽²⁾.

التعريف رقم 7:

يطلق مصطلح "العشوائيات على التجمعات البشرية التي تتكون على أطراف المدن الكبرى، نتيجة عوامل عديدة؛ أهمها الهجرة من الريف إلى المدن كما هو الحال في بعض الدول العربية ذات الكثافة السكانية العالية والدخول المنخفضة التي أدت إلى أزمة إسكان اضطرت الكثير من السكان إلى تشييد بيوت من الصفيح والخشب والكرتون، وهي مساكن غير مطابقة للمواصفات الهندسية تم إنشاؤها دون تراخيص من الجهات المختصة"⁽³⁾.

التعريف رقم 8:

"هي تلك المباني السكنية التي يقوم بتشييدها القطاع الخاص سواء على أرضه أو على الأرض المغتصبة من أراضي الدولة، دون تخطيط أو تراخيص. وتتسم بأنها ذات مستوى منخفض بنائياً واجتماعياً واقتصادياً. علاوة على أنه نمط إسكاني ينمو وينتشر في غيبة القوانين وتتم فيه عمليات البناء بالجهود الذاتية وبدون استخراج تراخيص البناء، أو بدون تسجيل عقاري. ويتصف هذا النوع من الإسكان بأنه غير مطابق لأسس واشتراطات البناء والتنفيذ وقواعد الصحة العامة"⁽⁴⁾.

التعريف رقم 9:

"السكن العشوائي: وهو السكن المقام على أرض غير مملوكة (أراضي مغتصبة بطرق غير شرعية)، وهو السكن غير المخطط وغير المنتظم ويعاني من غياب الخدمات الأساسية والمرافق، وغير خاضع لأي قوانين من الدولة، وظهر في غياب الأجهزة الرقابية في الدولة. وهي المساكن الهامشية التي توجد على أطراف المدن وتحيط بمناطق الحضر، كما أنها تمتص كثيراً من الضغوط المتزايدة التي تشكلها المنطقة الحضرية للنمو العمراني أو الأنشطة الاقتصادية الأخرى"⁽⁵⁾.

التعريف رقم 10:

1: خالد بن عبد العزيز الطباش، "وجهة نظر: السكن العشوائي داخل المدن"، جريدة الرياض، العمران والتنمية، العدد (13751)، 17 المحرم 1427 هـ، 16 فبراير 2006 م.

2: م. أياس الدايري، مناطق السكن العشوائي في سورية وربطها مع خصائص الأسر والسكان، المؤسسة العامة للإسكان لشؤون التخطيط و الدراسات الإسكانية، دمشق، سورية، 2008.

3: محمد محمود يوسف، العشوائيات و التجارب العربية و العالمية، كلية التخطيط العمراني - جامعة القاهرة، مصر.

4: محمد أحمد سليمان، الجوانب الإيجابية في نمو المناطق العشوائية: منهج للتطوير. مقالة منشورة في الانترنت.

5: دلال دخيل السهلي، ظاهرة السكن العشوائي في المدينة المنورة: دراسة في جغرافية المدن، بحث مقدم كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير من قسم الجغرافيا، 2007 م.

"كما أنه يعد محاولة الأهالي لتوفير السكن اعتمادا على أنفسهم وبشكل فوري، و هي مجموعها مناطق لا يجوز البناء عليها قانونيا لكونها إما أراضي زراعية أو أراضي الدولة، أو أراضي غير مخططة وغير خاضعة للتنظيم"⁽¹⁾.

التعريف رقم 11:

"هي امتدادات عمرانية غير مخططة تحدث في أطراف المدينة، وهذه الامتدادات عبارة عن مباني جديدة في إنشائها ولكنها تحوي كل أنواع التخلف، تزحف على الأراضي الزراعية، تقل فيها أسعار الأراض كثيرا مقارنة بمثلتها داخل المدينة، تضم الطبقات الوسطى من المجتمع وذات الدخل المحدود. يقوم الأهالي بجهود فردية في معظم الأحوال ببناء مساكنهم اعتمادا على أنفسهم دون إشراف أو رقابة أو تقييد بقوانين الأراضي وتنظيم المباني و الإسكان"⁽²⁾.

التعريف رقم 12:

"الأحياء القصدية هي مناطق داخل المدن وأحيانا في اطرافها، تتميز بانحطاط شكلها العام من حيث المواد المستعملة في البناء أو من الناحيتين الطبيعية والاجتماعية. فهي تتميز بالشوارع الضيقة غير المنظمة، وسائل البناء الهشة والطرق غير المعبدة والمنازل الآيلة للسقوط، والتي تكتظ بعدد فوق طاقتها من السكان ولا تتمتع بالظروف الملائمة للعيش، فهو نوع من السكنات العشوائية والفوضوية غير المرغوب فيها في المدينة"⁽³⁾.

ويمكن تعريف الأحياء الفوضوية على أنها "مجموعة من المساكن المزدحمة بالسكان بنيت بطريقة فوضوية غير منتظمة أو بعيدة عن نظام البناء دون مراعاة للمقاييس والشروط المعمول بها، وقد بنيت من صفائح القصدير أو من بعض مواد البناء (الطوب). وقد انتشر استعمال الطوب الإسمنتي (البريك) بنسبة كبيرة مع تقليص استعمال القصدير، الشيء الذي يجعلنا أمام نمطين من البناء، نمط قصديري قديم النشأة ونمط صلب حديث، هذا الأخير هو الذي لا يزال منتشرا في التوسع على النمط القصديري الذي عرف نوعا من التقلص"⁽⁴⁾.

وعليه يقصد بالسكن العشوائي: "ذلك السكن الذي يأوي غالبا السكان الفقراء، كما أن هذه المساكن تفتقر إلى الهياكل القاعدية التي تتمثل في الشوارع المنظمة والممرات والأرصفة، وكذلك الشبكات الضرورية كشبكة الغاز والكهرباء وشبكة الماء الصالح للشرب والصرف الصحي، شيدت غالبا بمواد بسيطة كالخشب وقطع الحديد والزنك... إلخ، دون ترخيص قانوني وبعيدا عن المعايير المتعلقة بالبناء والتعمير. غير أنه بالإمكان أن نجد بناءات عشوائية شيدت بمواد صلبة "En dur" ووفقا لتصاميم معمارية حديثة، وعليه يمكن تمييز نوعين من السكن العشوائي"⁽⁵⁾:

أ- السكن العشوائي الصلب:

1: ربحان غادة محمد ، عمليات الارتقاء بالمناطق العشوائية في فاعلية تنفيذ المخططات ، كلية الهندسة : جامعة حلوان ، 2008 ، ص 50 .

2: أحمد خالد علام، تخطيط المدن، مكتبة الانجلو المصرية، 1998، ص 187.

3: عبد العزيز بودون، المشكلات الاجتماعية و النمو الحضري بالجزائر: حالة قسنطينة، علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 2001، ص 230.

4: عبد العزيز بودون، المرجع السابق ذكره، ص 231.

5: حسين بولعيز و الصادق قرفية، السكن العشوائي و أثره على النمو الحضري بالمدن الصغيرة: مدينة الحروش نموذجا، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار، عنابة،

هو بناء لائق للسكن إذ يعتبر ذا قابلية للتحسين والتسوية بالنظر لحالته الإنشائية والعمرانية كأن يكون مبني بمواد البناء المتعارف عليها كالأسمنت والياحور وغيرها، أو يكون وفقا لتصميم معماري. مثل هذا النوع من البناء العشوائي يمكن تأهيله وإدماجه في النسيج الحضري من خلال مساهمة السكان وتدخل أجهزة الدولة.

ب- السكن العشوائي الهش:

هو بناء غير لائق للسكن بالنظر لحالته الإنشائية وخصائصه العمرانية، إذ غالبا ما يكون مبني بمواد مهترئة كالخشب والزنك والكرتون وغيرها. كما يرجع ذلك أيضا "لسوء موقعه كتواجده على أراضي مخصصة لإنجاز المشاريع و الهياكل القاعدية، أو كون المنطقة تحتوي على أخطار مختلفة (خط كهربائي ذو توتر عالي، شبكة الغاز أو الماء الشروب، طريق سريع أو خط سكة حديدية، على أطراف المناطق الصناعية)، أو فوق أراضي تشكل خطرا طبيعيا (الفيضانات ، انزلاق التربة)، إذ غالبا ما يكون هذا النوع من البناء موضوع الهدم والإزالة"⁽¹⁾.

2- أسباب ظهور السكن العشوائي :

السكن العشوائي هو نتيجة حتمية لظاهرة نمو السكان واحتياجاتهم بسبب الهجرة الداخلية أو الريفية وكذلك بفعل الزيادة الطبيعية، ناهيك عن "الأثر البالغ الذي لعبه تطور وتغير بعض المفاهيم الاجتماعية لدى الأسرة الجزائرية كظاهرة السكن الفردي (الأسرة النووية) بدل السكن ضمن العائلة الكبيرة وذلك راجع لعدة أسباب أهمها ارتفاع المستوى الثقافي، ضعف وتفكك الروابط الاجتماعية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا التطور في تركيبة السكان واهتماماتهم لم يقابله تطور في النمو الاقتصادي للدولة، مما جعلها عاجزة عن توفير جميع احتياجاتهم بما في ذلك السكن والعمل مما أدى إلى بروز ظاهرة السكن الفوضوي كتعويض عن العجز المسجل في برامج الإسكان تجسدت ميدانيا من خلال ظهور بؤر سكنية عشوائية"⁽²⁾.
 "إضافة إلى ما تمت الإشارة إليه من عوامل فإنه يمكن للكوارث الطبيعية (الزلازل ، الفيضانات ..) أن يكون لها تأثير في نشوء وتطور بؤر السكن العشوائي، ناهيك عن عامل آخر لا يقل أهمية ألا وهو المنظومة القانونية للسكن كما هو الحال في الجزائر، إذ غالبا ما يتم إقصاء العديد من الفئات الهشة في المجتمع من الاستفادة من البرامج السكنية المدعمة من طرف الدولة (السكن الاجتماعي للإيجاري، السكن الاجتماعي التساهمي، السكن الترقوي و السكن الريفي) مما يدفعها لانتهاج مختلف السبل لتوفير السكن و غالبا ما يكون السكن العشوائي هو الحل الأيسر و المتوفر"⁽³⁾.

1: بن عطية محمد، البحث عن أسس اختيار نوع التدخل العمراني في السكن العشوائي بمدينة المسيلة، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، 2009.

2: انتصار جابر كاظم ، المناطق العشوائية وأثرها على الخدمات في مدينة بغداد (الدورة - أبو دشير) حالة دراسية "رسالة ماجستير" بغداد / جامعة بغداد - كلية التربية - ابن رشد / 2011 م.

3: حسين بولعيز و قرفية الصادق، المرجع السابق ذكره.

- كما طرحت العديد من الدراسات والبحوث المتخصصة مجموعة من الأسباب التي أدت إلى نشوء السكن العشوائي في المدن عموماً، تتمثل في الأسباب التالية⁽¹⁾:
- غياب نظام تخطيطي متكامل وقادر على معالجة مشكلات الإسكان.
 - قصور في قوانين وآليات التخطيط التنظيمية.
 - الهجرات الاضطرارية نتيجة الحروب، الكوارث، وتردي الأوضاع الأمنية لدى بعض الدول.
 - الهجرات المستمرة من الريف إلى المدينة نتيجة إهمال الريف وتردي الأوضاع الاجتماعية به.
 - تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدى المواطنين، وتفشي البطالة مما يؤدي بالمواطنين إلى الاستقرار بالقرب من المدينة بغية الاستفادة من منافعها، من خلال شراء أراضي في أطراف المدينة خصوصاً المهملة منها.
 - ضعف دعم الدولة لقطاعات الإسكان العامة المخصصة لذوي الدخل المتدنية.
 - عدم اتباع سياسة تتعلق بتنظيم الملكيات الخاصة للأراضي، مما ينجم عنه ارتفاع أسعار الأراضي مصحوباً بارتفاع أسعار مواد البناء وأجور العمال.
 - قلة الأراضي الحكومية وغلبة الملكيات الخاصة، فيما يعرف بندرة العقار المخصص للبناء خصوصاً مع توسع المدن الكبرى والتهامها لاحتياطياتها العقارية.
- كما يمكن الإشارة إلى مجموعة أخرى من الأسباب التي تؤدي إلى نشوء السكن العشوائي والمتمثلة بكل من:
- عدم وجود مخططات معتمدة لبعض التجمعات في المدن والقرى.
 - عدم قدرة الجهات ذات الاختصاص على مواجهة هذه الزيادات الكبيرة في السكان وحل المشكلات المترتبة عليها.
 - عدم توفر إسكان شعبي إقتصادي ملائم للفئات الهشة.
 - الارتفاع في أسعار الأراضي وما تبعه من عدم مقدرة بعض الفئات الشعبية على شراء الأراضي والبناء عليها.
 - وجود أراضي بمساحات كبيرة داخل بعض المدن وعلى حدودها، ترجع ملكيتها للدولة لكن لم يتم تخصيصها.
 - عدم وجود مخططات شاملة لاستعمالات الأراضي للمناطق الواقعة خارج حدود المدن والقرى.
- من خلال ما سبق ذكره، يمكن تبويب الأسباب المؤدية إلى نشوء السكن العشوائي إلى كل من:
- أسباب ديموغرافية :
- ناجمة عن الزيادة الطبيعية المطردة في عدد سكان الحضر وتمركزهم في المدن الكبرى، فضلاً عن الهجرة الداخلية من الأرياف والمناطق البعيدة إلى المدن وخاصة العواصم.
- أسباب تنظيمية:

1: وحدة شكر محمود الحنكاوي و آخرون، التجمعات السكنية المصممة بوصفها بديلاً عن البناء العشوائي واثراً في معالجة عدم التجانس في المشهد الحضري للمناطق السكنية المشيدة؛ مجلة الهندسة، العدد رقم 9 المجلد 18، جويلية 2012م.

من حيث عدم وجود استراتيجيات تنظيمية حقيقية توجه عمليات التخطيط وتنظيم عمليات التوسع الحضري، وعدم إدراك الكثير من المسؤولين وأصحاب القرار لأهمية المشاركة الجماعية لقطاعات المجتمع المختلفة في عملية صنع القرار، مع غياب الرقابة الإدارية للبلديات والسلطات المحلية المكلفة بمراقبة العمران، أو عدم استطاعتها السيطرة على مناطق التجاوزات.

- أسباب اقتصادية:

من حيث التخلف والضعف الهيكلي لنمط النمو الرأسمالي في مجتمعات العالم النامي، حيث تتركز معظم الاستثمارات بالمدن الكبرى، الأمر الذي أدى إلى الظهور موجات من النزوح والهجرة من الريف إلى المدينة بحثا عن العمل وظروف أفضل للعيش، فضلا عن غلاء الأراضي الحضرية وعدم توفرها في المدن وخاصة لذوي الدخل المحدود، وعدم قدرة بعض الحكومات على تحمل أعباء التجاوزات وسد النقص في الخدمات.

- أسباب سياسية:

تتعلق بالسياسات والقوانين المسيرة لقطاع السكن بمختلف صيغته، والعقار بشكل عام. كما أن قوانين معالجة مشكلة السكن العشوائي تعترضها العديد من الثغرات كتداخل الصلاحيات بين العديد من الهيئات الرقابية المكلف بهذا الملف. كما أن ملف السكن يشكل وبامتياز وقودا للحملات الانتخابية بغية تعبئة الجماهير.

- أسباب اجتماعية وفكرية:

تتعلق بمفهوم السكن لدى العديد من فئات المجتمع الحالي، مع انتشار نمط الأسرة النووية، وازمحلل الأسر الممتدة، ناهيك على تفكك الروابط الاجتماعية بين الأفراد.

3- أنواع المناطق العشوائية:

تنقسم المناطق العشوائية على أساس موقعها بالنسبة للمدينة إلى قسمين رئيسيين هما: المناطق العشوائية التي تقع داخل المدن، وتلك التي تقع خارجها. كما يوجد قسم ثالث وهي التجمعات العمرانية العشوائية الواقعة ضمن نطاق المدينة ومجال نفوذها. يمكن تفصيل هذه الأقسام الثلاثة على النحو التالي:

3-1- مناطق السكن العشوائي داخل المدن:

تعرف كذلك بالعمران العشوائي الداخلي، والذي ينبثق داخل مركز المدينة ومناطقها الإدارية والتجارية وأحيانا السكنية القائمة. تتكون هذه المناطق من مباني غير ملائمة للسكن، ولا يمكن إدخال إصلاحات عليها، إذ غالبا ما تتواجد في الأحياء القديمة للمدينة، وسكانها فقراء أو ذوي مستوى مادي محدود. مثل هذه المناطق تكون موضوع إزالة وإعادة الإحياء من خلال تدخل الدولة عن طريق مشاريع التحسين والتجديد الحضري⁽¹⁾.

3-2- مناطق السكن العشوائي خارج المدن:

1: بوزراع أحمد، التطوير الحضري و المناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، مركز المنشورات جامعة باتنة، الجزائر، 1997، ص 209.

يعرف بالعمران العشوائى الامتدادى، والذي يظهر ويمتد حول التجمعات السكنية على أطراف المدن وخارج نطاق الخدمات الحضرية، أو ما يصطلح عليه بحدود المخطط التوجيهى للتهيئة والتعمير (hors PDAU)، غالبا ما تكون فوق أراضي ملك الدولة كالأراضي الزراعية الهامشية أو على أطراف المناطق الصناعية.

3-3- مناطق السكن العشوائى التجمعي:

غالبا ما يظهر على جانبي الطرق السريعة والطرق الشريانية المؤدية من وإلى المدينة وبالخصوص المدن الكبرى. كما يمكن أن تظهر على شكل تجمعات عمرانية ثانوية بالمناطق الريفية القريبة من المدن. تنشأ انطلاقا من مركز ريفي (قرية)، أو تجمعات سكنية قديمة كالمحتشدات الاستعمارية بالجزائر والتي أقامها المستعمر الفرنسي إبان فترة الثورة التحريرية. تتميز سكانها في الغالب بكونها مبنية من مواد صلبة كالاسمنت المسلح، وذات مساحة سكنية كبيرة، حيث يضم السكن الواحد في بعض الحالات عدة سكنات متلاصقة لنفس أفراد العائلة. كما تتميز أزقتها بضيقها وعدم انتظامها، مما يصعب من عملية الارتقاء بها ومعالجتها، خصوصا عند مد قنوات صرف المياه، أو الماء الشروب وتعبيد الشوارع. كما يمكن تقسيم مناطق السكن العشوائى بالنظر لخصائصها العمرانية والإنشائية والمرتبطة بالأساس بمواد بنائها إلى نوعين⁽¹⁾:

1- مناطق مؤقتة:

غالبا ما تكون ذات بنايات هشة ومتدهورة، يتم هدمها وإزالتها لتحل محلها مناطق جديدة مخططة تستفيد من مزايا الموقع.

2- مناطق دائمة:

غالبا ما تكون ذات بنايات صلبة ولائقة للسكن، مما يجعلها قابلة للنمو والتطوير لتتكامل مع أجزاء المدينة.

4- أنماط و خصائص السكن العشوائى:

بالرجوع إلى مصادر اللغة العربية نجد أن كلمة النمط تعرف على أنها " الطريقة والأسلوب " وعلى هذا الأساس تعرف أنماط الأحياء العشوائية على أنها السمات والأساليب أو الطريقة التي تُميز الأحياء العشوائية عن غيرها من الأحياء سواء من الناحية العمرانية أو الإجتماعية أو الإقتصادية. على ضوء الأعمال والدراسات التي تم إنجازها حول مناطق انتشار السكن العشوائى عبر مختلف دول العالم⁽²⁾ يمكن استنتاج أن التنوع الحاصل في تصنيف أنماط الأحياء العشوائية يرجع بالأساس إلى الخصائص والسمات العمرانية التي تتميز بها عن غيرها من الأحياء الرسمية وذلك من خلال العديد من المؤشرات والمعايير مثل: نوع الإسكان السائد في الحي، و نوع الوحدة السكنية، نوع النسيج التخطيطي في الحي، نوعية مواد البناء المستخدمة. كما يعتمد بعض الباحثين على معايير اقتصادية واجتماعية في تصنيف أنماط الأحياء العشوائية مثل معيار الأصل الجغرافي للسكان، الكثافة السكانية، معدل شغل المسكن والغرفة، المستوى التعليمي للسكان، سند ملكية الأرض.

1 : بوذراع أحمد، المرجع السابق ذكره.

2 : وليد سعد أحمد الزامل، دراسة مقارنة لأنماط الأحياء العشوائية، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، 2004م.

4-1-1- تصنيف أنماط الأحياء العشوائية من خلال نوع الإسكان:

ميزت مختلف الدراسات أنماط الأحياء العشوائية عن غيرها من الأحياء من خلال التعرف على نمط الإسكان السائد في الحي، وقد حيث صنفت إلى الأنماط التالية⁽¹⁾:

4-1-1-1- إسكان الحجرات المستقلة:

وهي عبارة عن سكن أسرة في غرفة واحدة بدون منافع وتشارك الأسرة غيرها في دورة المياه، وغالبًا ما تقع بالأسطح وأفنية المنازل.

4-1-2- الإسكان الجوازي:

وسمي بذلك لأن هذا النوع من الإسكان غير معد أصلا كمكان مناسب للسكن ولكنه يُشغل بالأسر، وينقسم هذا النمط إلى أنواع رئيسية وهي:

أ- إسكان الإيواء :

وهو عبارة عن الإسكان الذي تبنيه بعض دول العالم الثالث لمن تتهدم مساكنهم نتيجة مخاطر طبيعية كالزلازل والفيضانات، أو كنوع من المشاريع العامة، حيث يتكون من مجموعة من الحجرات المستقلة لكل أسرة ويشتركون في دورة المياه. ويعرف في الجزائر بالشاليهات كما حدث لسكان زلزال الشلف (الأصنام) وبومرداس مثلا.

ب- إسكان الدكاكين:

وهي عبارة عن سكن الأسرة في الدكاكين العامة والتي غالبًا ما تكون في أسفل العمارات السكنية ذات الأدوار المتعددة. وينتشر بكثرة في مصر خصوصا القاهرة والإسكندرية.

ج- إسكان المساجد :

تتوافد بعض الأسر الجديدة أو المتضررة للسكن في المساجد أو المباني الأثرية والوكالات كما في القاهرة.

د- إسكان قبوات السلام:

تسكن بعض الأسر في الفراغ الموجود تحت السلام، مع إدخال بعض التعديلات عليه كوضع الساتر الخشبي، ومعظم سكان هذا النوع هم من حراس العمائر.

هـ- إسكان المخايبي:

تستغل بعض المخايبي والملاجئ العامة والموجودة في بعض الدول كأماكن سكن لبعض الأسر بدون دورات مياه، حيث يستعمل ساكنوها دورات المياه الموجودة في دور العبادة أو الخدمات العامة كالحدائق.

و- إسكان المقابر :

وهو عبارة عن غرف وأحواش في محيط المقابر ذات المساحات الواسعة.

ز- إسكان العيش:

1: وليد سعد أحمد الزامل، المرجع السابق ذكره.

ويطلق عليه إسكان الصفيح أو الصنادق وهي عبارة عن غرف مشيدة من ألواح وأجزاء من الصناديق والورق، وغالبا ما تقام هذه الأنماط السكنية في الأزقة والحارات والأراضي الفضاء كما هو الحال في مدينة بومباي في الهند.

ح- إسكان الخيام:

وتصنع من مواد بدائية كالبلستيك والشراشف وتشييد في الأراضي القريبة من الخدمات بطريقة غير منظمة، كما هو الحال في كولومبيا.

ط- إسكان المواسير العملاقة:

وهي عبارة عن مواسير صرف صحي كبيرة يعيش فيها بعض الأسر كمكان للسكن كما هو الحال في بومباي بالهند.

ي- إسكان القوارب:

تقيم الأسرة في قارب وتمارس كإحياءها الطبيعية، وتستفيد من النهر كمصدر للغذاء والصيد، وفي فترة الشتاء يتم تغطية القارب بأكياس البلاستيك كما هو الحال في مدينة أحمد آباد في الهند.

4-1-3- الإسكان المشترك:

وهو النمط الثالث من أنماط الإسكان العشوائي، ويقصد به إقامة أكثر من أسرة في الوحدة السكنية الواحدة. حيث تشترك الأسر مع بعضها في السكن والمنافع الأخرى مثل دورات المياه والمطابخ، وغالبا ما تكون الأسر المقيمة في تلك الوحدات السكنية على صلات قرابة أو نسب.

"وكما هو ملاحظ من خلال هذه التقسيمات عدم اعتمادها على الوحدة السكنية التقليدية كوسيلة لتصنيف أنماط الإسكان العشوائي بل اعتمادها على المفهوم الأشمل، وعلى هذا الأساس نجد أن التصنيفات متعددة وشاملة، إذا ما استثنينا عدم إشارة هذه المراجع إلى نمط الإسكان المتعدد الطوابق، حيث تلجأ بعض الأسر إلى اقتطاع جزء من الأرض الحكومية والبناء عليها بشكل متعدد الطوابق وتقسيم تلك الطوابق إلى مجموعة من الشقق وتأجيرها على السكان بطريقة غير رسمية، وقد انتشر هذا النوع من الإسكان في بعض الدول العربية النامية مثل مصر"⁽¹⁾.

4-2- تصنيف أنماط الأحياء العشوائية من خلال نوع الوحدة السكنية :

"يقصد بالوحدة السكنية محل الإقامة سواء لأسرة واحدة أو أكثر، وهذا التصنيف يركز على الوحدة السكنية التي هي من صنع الإنسان مثل الغرف والشقق والفيلات، فقد أشارت بعض الأبحاث والدراسات إلى الوحدة السكنية التقليدية كمعيار لتصنيف النمط العشوائي، حيث تمت الإشارة للأنماط العشوائية التالية"⁽²⁾:

4-2-1- غرف مؤجرة :

تعرف الغرفة (الحجرة) على أنها الفراغ الداخلي لأي مبنى سواء كان هذا الفراغ مقفلا بالحوائط أو منعزلا عن فراغات أخرى ماثلة بواسطة الفواصل، وتسكن في هذه الغرفة أسرة واحدة بدون منافع، حيث تشارك الأسرة غيرها في دورة المياه

1: وليد سعد أحمد الزامل، المرجع السابق ذكره.

2: وليد سعد أحمد الزامل، المرجع السابق ذكره.

والمناقص الأخرى، ويستلزم ذلك وجود نوع من الترابط الإجماعي ما بين الأسرتين. ويزيد الطلب على هذا النوع من الوحدات السكنية بالنسبة للمهاجرين الجدد من ذوي الدخل المنخفض جدا والأسر الحديثة.

4-2-2- وحدات سكنية منفصلة :

و هي الوحدات السكنية المستقلة سواء كانت تحتوي على أحواش أو أفنية داخلية أم لا، وتخصص هذه الوحدات لسكن الأسرة الواحدة.

4-2-3- وحدات سكنية متعددة الأدوار:

ويتنشر هذا النوع من الوحدات السكنية بشكل واسع على الأراضي الزراعية والتي تحولت إلى أحياء عشوائية، كمجمعات سكنية لكل أسرة حيث تتراوح عدد الأدوار فيها ما بين 4-6 أدوار.

"وعلى عكس التصنيف السابق نجد أن هذا التصنيف يركز على معيار الوحدة السكنية كوسيلة لتمييز النمط العشوائي حيث يبدأ التقسيم من الحجره وينتهي بالمسكن المتعدد الطوابق. وتشارك جميع هذه الأنماط من الوحدات السكنية في مخالفتها لقوانين وأنظمة البناء الحديثة، ويترتب على ذلك انخفاض المستوى الصحي من ناحية الإضاءة والتهوية"⁽¹⁾.

4-3- تصنيف أنماط الأحياء العشوائية من خلال النسيج التخطيطي :

النسيج العمراني هو "مجموع ملامح نظام الفراغات المبنية وشبكات الحركة و الإتصال، وما يرتبط بها من فراغات وما تحده من مربعات أي المساحات المحصورة بين معابر الحركة ونظم الفراغات والمسارات العامة. وقد صنفت بعض الدراسات والأبحاث أنماط الأحياء العشوائية من خلال التعرف على النسيج التخطيطي الموجود في الحي ومن خلال الملامح التخطيطية الموجودة في الحي مثل تعرج الشوارع وعدم ملائمتها لوسائل النقل الحديثة. حيث صنفت تلك الأنماط على النحو التالي⁽²⁾:

4-3-1- الأنماط المبعثرة (المتفرقة) :

وهو عبارة عن نسيج عمراني متناثر يتكون نتيجة بناء عدة وحدات سكنية متباعدة، و غالبا ما يظهر هذا النمط في الأراضي الزراعية و التي يتغير استعمالها تدريجيًا إلى الاستعمال السكني. ويعتبر هذا النمط المرحلة الأولى من مراحل التعدي على الأراضي الزراعية. وقد تأثر هذا النمط تأثرًا كبيرًا بعاملين رئيسيين هما :

- أولاً تقسيم الأرض الزراعية الأصلي وتحولها من أرض مخصصة للإستخدام الزراعي إلى أرض سكنية سواء بطريقة قانونية عن طريق الضغط على الجهات الحكومية، أو بطريقة غير قانونية.

- ثانيا كون غالبية هذه الأراضي الزراعية من النوع الهامشي والتي تكون تربتها الزراعية ضعيفة (مثلا كثيفة الحجارة) أو مخصصة للرعي أو ذات طبوغرافية صعبة (انحدارات، منجرفة... إلخ).

4-3-2- الأنماط الشريطية (الطولية) :

1: وولد سعد أحمد الزامل، المرجع السابق ذكره.

2: وولد سعد أحمد الزامل، المرجع السابق ذكره.

النمط الخطي أو الطولي يظهر غالباً في المناطق الزراعية، وقد ينشأ في الأراضي الفضاء غير الزراعية والبعيدة نسبياً عن المناطق العمرانية القائمة، ويبدأ هذا النمط أولاً من خلال انتشار النمط المبعثر والمتناثر بشكل طولي ومع زيادة النمو والكثافة البنائية يتحول تدريجياً إلى النمط الشريطي.

4-3-3- الأماط غير المنتظمة :

يظهر هذا النمط في المناطق الحضرية وذلك عن طريق اقتطاع جزء من أرض حكومية أو تابعة للقطاع الخاص غالباً ما تكون على أطراف المدينة، وبعد تمدد المدينة ونموها تصبح هذه المناطق وسط الأحياء السكنية الحديثة. ويتلائم هذا النمط مع الظروف الطبيعية للأرض (عدم وجود محددات وعوائق طبيعية). ويتميز بالتكوين المتناسك حيث تتقارب المساكن مع بعضها البعض وتضييق الشوارع. والملاحظ في هذا النوع عدم استقامة الشوارع واستغلال الفراغات في بناء الكتل العمرانية. "إن هذه التصنيفات اعتمدت على مبدأ أن الأحياء العشوائية لا تعترف بأنظمة وقوانين البناء المعتمدة من قبل السلطات المحلية (البلدية ، الجهات التخطيطية في المدينة)، وبالتالي فإن النمط التخطيطي العام للحي العشوائي يتشكل من خلال السكان أنفسهم ودون سابق خبرة في العملية التخطيطية، ويتحكم في ذلك ظروف الموقع وطريقة النمو وشبكة الطرق المحيطة. ولكن النقد الموجة لهذا التصنيف هو عدم اعتماده على آلية تصنيف تميز الأحياء العشوائية عن الأحياء الرسمية المتدهورة (السكنات الهشة)، فالنسيج العمراني للأحياء الهشة والمتدهورة والتي غالباً ما تتركز وتتواجد داخل المدن متشابهة إلى حد كبير مع النسيج العمراني للأحياء العشوائية الصلبة وبالتالي لا نستطيع التمييز بين الأحياء العشوائية وغيرها من الأحياء من خلال الاعتماد فقط على هذا المعيار"⁽¹⁾.

5- تصنيف أنماط الأحياء العشوائية من خلال معايير أخرى :

لخص بعض الباحثين⁽²⁾، أنماط الأحياء العشوائية وحددوها على أساس ثلاثة معايير وهي:

- 1- طبيعة ومدى قانونية ملكية الأرض.
- 2- نوعية مواد البناء المستعملة وطرق تشييد المبنى ومدى توافقها مع النظم التشريعية.
- 3- درجة الكثافة السكانية.

وعلى هذا الأساس تم إستنتاج ثلاث أنماط للأحياء العشوائية وهي:

5-1- السكن العشوائي المؤقت (الإيواء المؤقت):

"ويقصد به الفراغ الذي يحتمي به الإنسان مؤقتاً من العوامل الطبيعية، ويتحقق فيه الأمن الاجتماعي والبيئي واحتياجات الإنسان الضرورية بدون توفر خدمات أساسية مثل مياه الشرب أو الصرف الصحي، وسمي الإيواء المؤقت بهذا الاسم نظراً لأنه يعتمد على مواد بناء بسيطة وسهلة مثل الصفيح أو الخشب والكرتون ، كما يطلق على هذه الأحياء تسميات أخرى

1: وليد سعد أحمد الزامل، المرجع السابق ذكره.

2: أحمد سليمان، الإسكان والتنمية المستدامة في الدول النامية، الطبعة الأولى ، 1996، ص 260-330.

مثل أحياء الصفيح أو أحياء الصنادق، أو الأحياء القصديرية⁽¹⁾. يتميز هذا النمط من السكنات بالكثافة السكانية المرتفعة مقارنة بالمدينة، حيث يقطن فيالسكن ما بين 5 و 8 أفراد.

تنتشر المساكن المؤقتة في مواقع مختلفة من المدينة سواء على الأطراف ملاصقة لنسيجها العمراني، أو في وسط المدينة (ضمن فراغات أو مساحات خضراء مهملة). وتعتبر أحياء الإيواء المؤقت غير مستقرة، ذات بنية عمرانية هشّة، سكانها في قلق دائم، وليس لهم رغبة في الاستقرار نظراً لعدم امتلاكهم لأي سند قانوني و لا ملكية شرعية، كما أن ظروفهم المعيشية صعبة. غالباً ما تتعرض هذه الأحياء إلى عمليات التخطيط والتي تختار طريق الإزالة الكلية نظراً لهشاشة مواد البناء المستخدمة فيها. يعتبر السكن في مثل هذا النمط من الأحياء العشوائية الملاذ المفضل للسكان الراغبين في التوطن بالمدينة، ومن ثم فهو يعد كمرحلة انتقالية بغية الحصول على سكن داخل المدينة، حيث غالباً ما تلجأ الدولة والسلطات المحلية إلى ترحيل هؤلاء السكان إلى سكنات جماعية اجتماعية جديدة (في الجزائر مثلاً: السكن الاجتماعي الإيجاري) بغية استرجاع المساحة العقارية بعد تدهيم هذه الأحياء وإزالتها، ومن ثم تخصيصها لمختلف المشاريع العمومية.

5-2- إسكان واضعي اليد (سكن عشوائي صلب) :

ويقصد به احتلال فرد أو مجموعة أفراد جزء من أرض حكومية (في الغالب تكون تابعة لأملاك البلدية، أراضي زراعية هامشية، أراضي غابية متدهورة) بطريقة غير قانونية، والبناء عليها بشكل غير متوافق مع أنظمة وقوانين البناء السائدة. وقد انتشرت أحياء إسكان واضعي اليد في أماكن متفرقة في المدن وخصوصاً المدن الصغيرة والتجمعات العمرانية الثانوية (القرى)، حيث تقل رقابة أجهزة الدولة المكلفة بالعمران.

أهم ما يميز إسكان واضعي اليد عن الإسكان المؤقت هو اعتماد سكان واضعي اليد على مواد بناء حديثة (مواد صلبة كالإسمنت المسلح) تعمر طويلاً، على عكس المواد المستخدمة في الإيواء المؤقت (أحياء الصفيح). وتشيد من خلالها المساكن أو العمارات متعددة الطوابق ولكن بطريقة غير مرخصة قانونياً. تنعدم في هذه الأحياء شبكة المرافق العامة (الماء، الغاز، الكهرباء...)، وإن وجدت فهي تصل بطريقة غير قانونية نتيجة للضغوط الشعبية، وتخلو تلك الأحياء أيضاً من الشوارع المرصوفة أو طرق المشاة.

أما استعمالات الأراضي الموجودة في تلك الأحياء فهي تختلف وتتنوع ولكن الصفة العامة لتلك الأحياء هي تداخل الاستعمالات والأنشطة مثل الأنشطة التجارية أو الصناعية، حيث تشكل تلك الاستعمالات فرص عمل لسكان تلك الأحياء. يتميز سكانها غالباً بنوع من الاستقرار، والرغبة في تحسين وضعهم الاجتماعي.

تشكل هذه الأحياء موضوع دراسة من طرف الجهات الحكومية، ليتم ربطها ومدّها بمختلف الشبكات القاعدية (خصوصاً الكهرباء والماء)، وخاصة إذا كانت ملاصقة بشكل مباشر للنسيج العمراني للمدينة، الأمر الذي يشجع السكان على المضي قدماً في توسعة مساكنهم، كإضافة طوابق جديدة، أو البناء والتوسع الجانبي. غالباً ما تشهد هذه الأحياء

1: وُلِدَ سَعْدُ أَحْمَدُ الزَّامِلُ، المَرَجَعُ السَّابِقُ ذَكَرَهُ.

عمليات توسع ونمو مستمر، مما يزيد في استفحال هذه الظاهرة وعدم القدرة على القضاء عليها رغم ترسانة القوانين التي تحاربها.

5-3- الأحياء الشبه غير رسمية :

"هي عبارة عن أحياء سكنية متاخمة للمراكز الحضرية ومشيدة على أراض زراعية تحيط بالمدن، وسميت بذلك لأنها أحياء شرعية وغير شرعية في نفس الوقت، فهي أحياء شرعية من حيث وجود سند ملكية وحياسة لقطع الأراضي للاستعمال الزراعي فقط وبالتالي فهي تعتبر من الجانب الآخر أحياء غير شرعية لتغيير وظيفة وطبيعة واستعمالات الأراضي من أرض زراعية إلى أرض سكنية، هذا بالإضافة إلى أن تقسيم الأرض بتلك الأحياء غير قانوني وغير معتمد من الجهات الرسمية"⁽¹⁾.
غالباً ما تكون المباني المشيدة في تلك الأحياء غير قانونية، لأنها شيدت بدون تراخيص قانونية للبناء. يحظى هذا النوع من الإسكان باهتمام طبقات محدودية ومتوسطي الدخل، نظراً لوجود سند ملكية قانونية لقطعة الأرض وبالتالي ضمان للأموال المنفقة على شراء الأرض، وضمان لعدم تعرض القاطنين لخطر الهدم والإزالة. مواد البناء المستخدمة في المساكن يغلب عليها الأسمنت المسلح والطوب لبناء المساكن التقليدية أو المساكن متعددة الأدوار. تتميز هذه الأحياء بوجود بعض خدمات البنية الأساسية، كإمدادات المياه والكهرباء، كما تتوفر الطرق المناسبة بمرور السيارات.

كما تتميز تلك الأحياء بقربها من الخدمات الرئيسية في المدينة كالخدمات التعليمية والصحية والإدارية، مع توفر الطرق الرئيسية المرتبطة بتلك المواقع، مما ييسر الوصول إليها بوسائل النقل المتعددة. غالباً ما ينتشر هذا النمط في المدن المحاطة بالأراضي الزراعية الحكومية، ومما ساعد على تحويلها عن طبيعتها الزراعية واستغلالها في البناء والتعمير العشوائي، عدم استقرار نظام الملكية العقارية لهذه الأراضي، كما حصل في الجزائر، حيث أن إعادة تنظيم و هيكلية القطاع الزراعي منذ الاستقلال، جعل من المنتفعين من استغلال هذه الأراضي يلجؤون في العديد من الأحيان إلى تحويلها عن طبيعتها الفلاحية، من خلال إحداث تقسيمات عشوائية غير قانونية وبيعها بطرق ملتوية مستغلين في ذلك بعض الفراغات القانونية من جهة، ومن جهة ثانية غياب رقابة الدولة، خصوصاً في العشرة السوداء.

6- الأثر السلبية لانتشار السكن العشوائي :

يترتب على العدد الكبير من البناءات غير الشرعية المشيدة على الإقليم مجموعة من الآثار الخطيرة في العديد من المجالات العمرانية، البيئية، الاجتماعية والثقافية. إذ تتميز مناطق البناء غير الشرعي بفقدان المعايير الأساسية لنشوء البيئة العمرانية وتغليب الجانب الاجتماعي على عملية التخطيط العمراني وتظهر آثار ذلك على صعيد موقع تشييد البناءات غير الشرعية وآثار البناءات غير الشرعية على المشهد العمراني، حيث وبفعل موقعها تؤدي إلى المساس بالصحة والأمن العموميين وتدهور مستوى تجهيز الأراضي واختلال الربط بالطرق العمومية والمنافذ، وتوسعها الرأسي على حساب الأراضي الزراعية والمواقع الحساسة وانعكاسات ذلك على الجانب الاقتصادي.

1 : وليد سعد أحمد الزامل، المرجع السابق ذكره.

يمكن إيجاز الآثار السلبية المترتبة على انتشار الأحياء السكنية العشوائية في العناصر التالية⁽¹⁾:

6-1- تأثير البنايات العشوائية على البيئة :

تتصف معظم مناطق البناء الفوضوي في الجزائر بمستوى صحي منخفض جدا لانعدام الوقاية الصحية، وبسبب قلة الوسائل الفعالة للتخلص من النفايات في تلك المناطق المزدحمة غير المخططة في حين أن البنايات الفوضوية الموجهة للنشاط الصناعي تفتقد إلى دراسة التأثير على البيئة (المرسوم التنفيذي 07-145 المؤرخ في 19-05-2007 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة) فقد بلغ عدد المنشآت التي تم غلقها من قبل وزارة البيئة و تهيئة الإقليم خلال سنة 2008 حوالي 450 مصنعا، كما تم توجيه 2700 إعدار لمؤسسات أخرى بسبب عدم التزامها بالمعايير و القوانين المتعلقة بحماية البيئية .

6-1-1- البنايات العشوائية المشيدة في الأراضي المعرضة لخطر الفيضانات :

كشفت دراسة أعدت في سنة 2003 أن أكثر من 100.000 بناية في الجزائر مشيدة على أراضي معرضة لخطر الفيضانات الأمر الذي ترتب عنه العديد من الخسائر المادية و البشرية ناهيك عن الآثار التي تخلفها ، فعلى سبيل المثال فيضان باب الواد سنة 2001 تسبب في مقتل 800 شخص و جرح 7543 آخرين ، ناهيك عن غرق و اختفاء سوق تريولي بكامله في الأوحال ، كما أدى إلى تضرر أكثر من 156 مؤسسة و منشأة عمومية و تهديم 360 مسكن و إعادة إسكان 1500 عائلة ، إذ أرجعت أسباب تلك الخسائر إلى تساقط الأمطار بشكل كثيف و متواصل قدر بحوالي 200 ملم في 24 ساعة، هذا من جهة ، و من جهة أخرى فقد ساهم الإخلال بقواعد البناء و التعمير في تفاقم الكارثة و خاصة من خلال:

- النقص في المساحات الخضراء و الأشجار بالمنطقة المنحدرة و ارتفاع الكثافة السكانية بها ، إذ قدر عدد سكان باب الواد في سنة الحادثة بـ 64.050 ساكن .

- التعمير الفوضوي و غير المخطط ضمن مجرى الوادي .

- تجهيزات شبكة صرف المياه كانت في مجملها غير صالحة و غير كافية .

كما أن الدراسات و التحقيقات التي أجريت بعد فيضان غرداية في أكتوبر 2008 ، و الذي تسبب في مقتل 34 شخصا و جرح 89 آخرين و خسائر مادية بقيمة 20 مليار دينار ، فقد خلصت إلى أن أسباب الخسائر راجع بالأساس إلى البنايات الطينية المشيدة في مجرى الوادي مع انعدام تجهيزات صرف المياه و عدم احترام مخططات التهيئة و التعمير .

6-1-2- البنايات العشوائية المشيدة على الأراضي المعرضة لخطر الانزلاق :

عرفت هذه الظاهرة بالخصوص في مدينة قسنطينة التي يعود الاهتمام بها من قبل سلطات الاحتلال إلى نهاية الخمسينيات إذ انه قام بتحديددها و إخضاعها بموجب مخطط التعمير الرئيسي آنذاك إلى ارتفاع عدم البناء (Les servitudes) ، غير أن التوسع الحضري السريع لمدينة قسنطينة بعد الاستقلال ، و إغفال السلطات لتراتب استعمال الأراضي المتزامن مع سياسة الإحتياطات العقارية ، أدى إلى تسارع ظاهرة الانزلاق و استمرارها إلى اليوم ، في حين تعرف

1 : حسين بولعيز و قرفية الصادق، المرجع السابق ذكره.

مناطق أخرى من الجزائر العاصمة هذه الظاهرة بسبب اكتساح البنايات للأرض و تشييدها على المنحدرات الخطرة على حساب دور المساحات الخضراء في تثبيت التربة لتفادي الانجراف.

6-1-3- البنائات العشوائية المشيدة على الأراضي المعرضة للخطر الزلزالي :

تعتبر الجزائر كسائر بلدان البحر الأبيض المتوسط مهددة بهزات أرضية معتبرة ، فهي تقع على طرف الصفيحة الإفريقية التي توجد في حركة دائمة واصطدام مع الصفيحة « الأوراسية » ، وقد ترتب عن هذه الحركة زلازل مدمرة ، قدرت بسبعة زلازل قوية في فترة قصيرة من الزمن تمتد من سنة 1980 إلى غاية 2003 ، ورغم تعهدات الجزائر في هذا المجال بأخذ الاحتياطات اللازمة عند البناء و رقابة حركة التعمير على إثر زلزال الأضنام سنة 1980، إلا أن آثار زلزال بومرداس سنة 2003 أثبتت عكس ذلك فقد ظهر للعيان هشاشة البنايات و الانتشار الرهيب للبنايات غير الشرعية و ذلك بسبب عدم احترام أدوات التعمير وقواعد البناء ، لا سيما المحددة منها بالوثيقة التقنية التنظيمية المتعلقة بالنظام الجزائري لمقاومة الزلازل ، ناهيك عن ضعف المواد المستعملة في البناء وعدم مقاومتها. كما أنه لوحظ تضرر البنايات المتواجدة بالجزائر العاصمة أكثر من تلك المتواجدة بولاية بومرداس رغم أن بؤرة الزلزال تقع بهذه الأخيرة (منطقة زموري) ويعود سبب ذلك إلى التوسع العمراني غير المنظم بالجزء الشرقي من العاصمة في شكل تجمعات سكنية غير شرعية مشيدة على أراضي طينية غير صالحة للبناء، كما أنها شيدت دون احترام لقواعد البناء و التعمير.

6-1-4- البنائات العشوائية المشيدة على الأراضي المعرضة للخطر الصناعي :

إن تشييد البنايات ضمن الأراضي المجاورة للأنشطة الصناعية و الصحية الخطرة سيعرضها إلى أخطار الانفجار أو انبعاث الأبخرة السامة و الحريق و كذا أخطار التلوث، وتشير الدراسات المنجزة في 2003 في الجزائر إلى تشييد أكثر من 7500 بناية على أنابيب نقل الغاز ، و 8000 أخرى متصلة مباشرة بمناطق النشاط الصناعي. ولقد شكل انفجار مركب تكرير الغاز بسكيكدة بتاريخ 19-01-2004 أكبر كارثة صناعية عرفتها الجزائر، والتي خلفت العديد من الأضرار على البنايات السكنية الواقعة في محيط المركب الصناعي و خسائر مادية فادحة قدرت بحوالي 500 مليار دينار بسبب تشقق بسيط في خط الأنابيب ، كما ترتب عن انفجار آخر لأنبوب ناقل للغاز بنفس الولاية بتاريخ 03-03-1998 مقتل 07 أشخاص ، و جرح 77 آخرين مع تحطيم 10 مساكن مشيدة عليه و 50 بناية أخرى تضررت لقرها من موقع الحادث. كما تعاني منطقة حاسي مسعود وحاسي الرمل هي الأخرى من وجود العديد من الأحياء غير شرعية بنيت على شبكة كثيفة من خطوط أنابيب المنشآت البترولية مما يشكل خطرا دائما يهدد حياة المواطنين القاطنين في هذه الأحياء ، وكذلك المطار المشيد أيضا على أرض تمر عبرها أنابيب البترول .

6-2- تأثير البناء العشوائي على الجانب الزراعي و السياحي :

لقد أدى زحف البناءات غير الشرعية و نموها السريع إلى تآكل الأراضي الزراعية التي تعد من الموارد المحدودة و غير المتجددة ، إذ، عرفت الجزائر فقدان مساحات مهمة قدرت بحوالي 70.000 هكتار للفترة الممتدة من 1974 إلى غاية 1987 ، و 78.000 هكتار للفترة الممتدة من 1988 إلى غاية 1996 منها 750 هكتار فقدت في فترة ما بين جوان

1995 إلى مارس 1996 رغم صدور تعليمات رئاسية بخصوص حماية الأراضي الفلاحية آنذاك. ولم يسلم العقار السياحي هو الآخر من هذه الآفة بسبب كثرة البناءات غير الشرعية المشيدة ضمن مناطق التوسع السياحي والتي عرفت هي الأخرى المضاربة في الصفقات العقارية و تحويل تلك الموارد عن طبيعتها و وجهتها السياحية.

6-3- تأثير البناء العشوائي على المشهد العمراني:

لقد تسبب العدد الهائل للبناءات العشوائية ونمط توزيعها و شكلها في المساس الصارخ بعنصر الجمال المعماري كأحد عناصر النظام العام كما حددته المادة 02 من المرسوم التشريعي 94-07 المتعلق بالإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري بنصها: "وتعد نوعية البناءات وإدماجها في المحيط واحترام المناظر الطبيعية والحضرية وحماية التراث والمحيط المبني ذات منفعة عامة"، ويتجلى ذلك في عدم الاهتمام بإتمام إنجاز البناء لا سيما الواجهة، وتهميش دور التشكيل المعماري الذي يشرع فيه المصمم باستخدام المفردات البصرية الشكلية كعناصر أساسية والمبادئ والأسس التصميمية ليحولها إلى كتل وفضاءات بنظام معين، فالقائم بالبناء العشوائي لا يعير اهتماماً للذوق العام وذوبان البنية في المجال المشترك مع المحيط ويكفيه الاهتمام بالأجزاء الداخلية فقط لتنشأ بفعل ذلك أشكال معمارية يسودها عدم الوحدة والنظام مما يشوه الصورة الجمالية للمدينة ويخل بالمشهد العمراني العام. أمام هذا التدهور الشديد والتشوه الذي شاب المظهر العمراني لمدينتنا بسبب هذه البناءات، لجأت الدولة إلى التدخل من خلال سن قوانين جديدة بغية معالجة هذه الظاهرة بما يتناسب والوضع القائم تجسد ذلك في القانون 08-15 المؤرخ في 20/01/2008 والذي يحدد قواعد مطابقة البناءات وإتمام إنجازها.

6-4- تأثير السكن العشوائي على البيئة الاجتماعية :

يؤدي السكن العشوائي إلى ارتفاع الكثافة السكانية في المناطق الحضرية، خصوصاً وأنها لا تتوفر على البنية التحتية والهياكل و التجهيزات الخدمية. كل ذلك له تأثير بالغ على الأسر التي تقطن هذه المناطق، حيث ينتج عنه خلل إجتماعي، يؤدي إلى ظواهر سلبية عديدة خصوصاً التسرب المدرسي وانتشار الأمية، وظهور سلوكيات منحرفة لدى فئة الشباب. كما أن العديد من الدراسات خلصت إلى الربط بين ظاهرة الإرهاب وانتشار الجريمة وعلاقتها بسكان العشوائيات. "ونظراً للظروف الصعبة التي تعيشها هذه المناطق، فإنها تتحول إلى بيئة لتفريخ المجرمين وتزايد الجرائم وذلك لضيق المساكن وتدهور الظروف المعيشية داخلها، ومن ثم وقوع طائفة كبيرة من الشباب في براثن تلك الجماعات المنحرفة التي تمارس الأنواع المتباينة من الانحراف، مما يسهل استقطابهم إلى هذه الانحرافات، لا سيما وهم يعيشون بلا خدمات، وفي أسر تكثر بين أفرادها الخلافات، وتحت سلطة أبوية تمارس كل أنواع القسر والضغط وسوء المعاملة وعدم اللامبالاة، وجماعة من الأقران يتسلل بينهم المنحرف أو المتطرف أو الإرهاب وتخلق هذه المناطق شعوراً بعدم الانتماء والظلم وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وانتشار الأوبئة والأخطار الفكرية والاجتماعية والنفسية، فمشكلة عدم عدالة التوزيع لموارد الدولة، وأيضاً التوزيع السكاني غير المتوازن تؤدي إلى اضمحلال في أوضاع وحيوية المدن والقرى التي تشكل في الواقع أكبر جزء في التجمعات السكانية"⁽¹⁾.

1: اللواء د. مصطفى محمد موسى، التكس السكاني العشوائي و الإرهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الطبعة الأولى، 2010م.

المبحث الثالث طرق و أساليب معالجة السكن العشوائي

تمهيد:

تشكل دراستنا لأنماط و خصائص الأحياء العشوائية عنصراً أساسياً و مهماً فمن خلالها نستطيع أن نميز ما بين الأحياء العشوائية وغيرها من الأحياء سواء من الناحية العمرانية أو الإجتماعية أو الإقتصادية . و على هذا الأساس نستطيع وضع المعايير و المعدلات التخطيطية المناسبة للسكان، و بعبارة أخرى تقودنا دراسة أنماط الأحياء العشوائية إلى وضع نموذج الإسكان المناسب لسكان الأحياء العشوائية بناء على دراسة أنماطها.

حيث أثبتت الكثير من السياسات و الحلول التي وضعت في الدول النامية على وجه الخصوص فشلها لأنها بنفس الطريقة التي تتعامل فيها مع الأحياء الخربة و المتدهورة، تعاملت مع الأحياء العشوائية . و بإستعراض سريع للإتجاهات والبرامج لحل مشكلة الأحياء العشوائية نجد أنها تتكون من ثلاثة إتجاهات رئيسية، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1- إزالة الأحياء العشوائية:

من مبدأ أن الأحياء العشوائية تشوه المناطق، انطلق إتجاه إزالة الأحياء العشوائية الحضرية التي تنفشى فيها الأمراض والأوبئة، كما أنها تحتوي على عدد كبير من الخارجين عن القانون و بالتالي تشكل بؤر لإنتشار الجريمة. و على هذا الأساس فإن الحل الناجح لهذه المشكلة يتمثل في إزالة تلك الأحياء العشوائية كلياً و إعادة تهجير سكانها إلى المناطق التي قدموا منها. وقد استمرت هذه السياسة عدة سنوات في بعض دول العالم الثالث، و لكنها فشلت في تحقيق أهدافها لعدة عوامل وهي:

- ضعف الإمكانيات المادية للحكومات في دول العالم الثالث في توفير البدائل الإسكانية المناسبة لهؤلاء السكان بعد إزالة أحيائهم العشوائية.
- إمكانية تكرار هذه المشكلة حتى بعد إزالة الأحياء العشوائية، نظراً لإستحالة التحكم في هجرة السكان من المناطق الريفية إلى المدن و عدم توفر بدائل إسكان مناسبة لهم اقتصادياً و اجتماعياً.
- تدخل أصحاب النفوذ و السياسيين لوقف عملية الإزالة، و ذلك بهدف كسب أصوات الطبقات محدودة الدخل لأغراض سياسية.
- إن إزالة الأحياء العشوائية يمكن أن يؤدي إلى عدم استقرار الوضع السياسي و الإجتماعي لحكومات دول العالم الثالث، و يؤدي إلى اختلال النظام الأمني في المدينة.
- إن إزالة الأحياء العشوائية يؤدي إلى استنزاف المخزون السكني على مستوى المدينة و يزيد من الطلب على الإسكان بدلا من أن يساهم في حل أزمة الإسكان.

2- الإرتقاء و تحسين الأحياء العشوائية :

تقوم سياسة الإرتقاء و تحسين الأحياء العشوائية على أساس مبدأ تطوير الوضع القائم إلى وضع أفضل منه، بحيث يتم المحافظة على الكتل العمرانية الجيدة قدر الإمكان، بإعتبارها ثروة ذات قيمة اقتصادية و تحسين البيئة العمرانية من طرق وشبكات المرافق العامة (كهرباء-مياه-هاتف-صرف صحي) و توفير الخدمات الضرورية اللازمة للسكان، بما يساهم في خلق بيئة صحية للسكان. و تتمثل فوائد الإرتقاء و تحسين الأحياء العشوائية بالمحافظة على الهيكل الإقتصادي و الإجتماعي الحالي للسكان،، وبالتالي المحافظة على العلاقات الإجتماعية و التجانس بين أفراد تلك المجتمعات، كما أنها تساهم في

زيادة الأمن الاجتماعي للقاطنين في تلك الأحياء عن طريق تحويل تلك الأحياء من مناطق غير معترف بها رسمياً من قبل الجهاز التخطيطي، إلى أحياء قانونية.

"ويعتبر أسلوب الارتقاء أسلوباً مناسباً للدول ذات الموارد الاقتصادية المحدودة، والتي لا تتحمل ميزانيتها مصاريف كبيرة حيث أن ربطها للتنمية العمرانية مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية أمراً حيوياً للحصول على التمويل. وتختلف عملية الارتقاء من حي لآخر تبعاً للخصائص العمرانية والاجتماعية والاقتصادية، كما تختلف من دولة لأخرى حسب الظروف العامة والمناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي"⁽¹⁾.

"ومن هنا يتضح أن الارتقاء في مفهومه الشامل هو تطوير البيئة الحضرية في جميع جوانبها، في مجال العمران، بمعنى تحسين شبكة البنية الأساسية من طرق وشبكات وصرف صحي وكهرباء وبرها، وتحسين الفراغات العمرانية وتشكيلاتها. وفي مجال الاجتماع يعني الارتقاء بالإنسان وسلوكياته وعاداته وتقاليده. وفي مجال الاقتصاد يعني تنمية المداخل وتطوير الأعمال الانتاجية من أجل رفع مستوى المعيشة. ومن هنا يختلف مفهوم الارتقاء باختلاف المجال ويكون الهدف هو تنمية المجتمع والفرد، وبالتالي البيئة التي يعيش فيها الإنسان بنشاطاته وممارساته المختلفة في سمفونية رائعة متكاملة بين الفكر العمراني والاجتماعي والاقتصادي والسياسي من أجل الوصول إلى مفهوم كامل وشامل للارتقاء"⁽²⁾.

ويمكن تلخيص أهم سليات تطبيق هذه السياسية على النحو التالي:

- عند تطبيق سياسة الارتقاء وتحسين الأحياء العشوائية يتم تحويل تلك الأحياء من أحياء غير معترف بها إلى أحياء رسمية، وعلى هذا الأساس يتحمل السكان تكاليف ملكية الأرض وتوصيل المرافق العامة كالكهرباء والمياه، وتكاليف الخدمات المستحدثة، وبالتالي تهجر أفقر طبقة من السكان إلى خارج تلك الأحياء التي تم تحسينها نظراً لعدم قدرتها على تحمل تلك التكاليف الباهظة، الأمر الذي يؤدي إلى إمكانية تكون أحياء عشوائية جديدة في مناطق أخرى.
- يتمتع سكان الأحياء العشوائية قبل عملية التحسين والتطوير بحرية كاملة من حيث تشكيل مساكنهم تبعاً لإحتياجاتهم وظروفهم الاجتماعية والإقتصادية وذلك بسبب عدم تدخل الجهاز التخطيطي في المدينة، كون تلك الأحياء غير معترف بها رسمياً، وبعد عملية الارتقاء والتحسين لتلك الأحياء العشوائية، تسلب تلك الحرية من السكان في تكوين مجتمعهم، ويصبح لزاماً عليهم التقيد بأنظمة وقوانين البناء الصارمة والتي لا تتوافق في معظم الحالات مع متطلباتهم.
- مع تطبيق سياسة الارتقاء وتحسين الأحياء العشوائية يتم تعديل وإعادة تخطيط بعض الأجزاء في الحي مما يؤدي إلى إزالة العديد من المساكن المتدهورة وبالتالي انتقال ساكنيها إلى مواقع أخرى.

3- توفير بدائل لسكان الأحياء العشوائية :

تحقق النجاح المطلوب في هذا الإتجاه عند دراسة طبيعة الأحياء العشوائية الحالية وأمطها بهدف إيجاد بدائل إسكان سواء حكومية أو من خلال المشاركة، تتوفر بها معايير ومعدلات تخطيطية تتلائم مع تلك الأنماط اجتماعياً واقتصادياً وعمرانياً. أي عندما يتم اختيار البدائل والبرامج التي تتلائم مع سكان الأحياء العشوائية بناء على ملائمتها للنمط الراهن من الناحية العمرانية والاجتماعية والإقتصادية. ومن أمثلة هذه البرنامج والبدائل ما يلي:

1 : عبد الباقي إبراهيم، الارتقاء بالبيئة العمرانية للمدن، أمانة مدينة جدة، مركز الدراسات التخطيطية و المعمارية، 1986م.

2: ربحان غادة محمد ، المرجع السابق ذكره ، 2008، ص 83 .

- **البناء الذاتي** : تقوم فكرته على أساس تخصيص أراضي لسكان ذوي الدخل المحدود، إذ من خلالها يقوم السكان ببناء وحداتهم السكنية ذاتياً ضمن إطار محدد من قبل الجهاز التخطيطي في المدينة وبالتالي يساهم هذا النوع من الإسكان في الحد من انتشار ظاهرة الأحياء العشوائية. ويمكن تلخيص أهم سلبيات هذا النوع من الإسكان كما يلي:

- رغم وجود المراقبة الحكومية، لم يرتقي البناء الذاتي من حيث الجودة المعمارية واحترام التصميم إلى المستوى المطلوب.

- أهمية توفر الإمكانيات المادية للحصول على المكونات الأساسية لبناء الوحدة السكنية.

- تحول هذا النمط من البناء، من بناء ذاتي إلى إشراف ذاتي، فالسكان يقومون بعملية الإشراف على البناء وتوفير مواد البناء اللازمة للمقاولين، دون المشاركة الفعلية في البناء.

- **المشاركة الشعبية** : يقصد بها التعاون ما بين السكان لبناء مساكنهم. وتزداد فعالية هذا النوع من الإسكان في المناطق الريفية حيث النمط الاجتماعي المتشابه بين السكان وانتشار فكرة المشاركة الشعبية كأسلوب لحل مشكلة الإسكان، حيث يتضح منه أن اتخاذ القرار يصحبه مجهود بشري ومصادر تمويل بدعم حكومي يساهمان في صياغة المنتج في صورته النهائية.

- نواة المنافع:

ظهرت فكرة نواة المنافع كأسلوب نتيجة لدراسات الأحياء العشوائية بدول العالم الثالث والتي تعتمد على فكرة التطور على مراحل تبعا للعوامل الاجتماعية والإقتصادية للأسرة، وتساهم هذه الفكرة في تقليص النفقات الحكومية للمساكن المقامة لخدمة السكان ذوي الدخل المحدود. وتقوم فكرة هذا الأسلوب على أساس إنشاء الجزء المبلل في الوحدة السكنية، وهو عبارة عن المطبخ ودورة المياه من قبل الحكومة، مع مراعاة تلاصق النواتين المتجاورتين لحفض تكلفة توصيل المرافق وتجميعها على وحدة صرف واحدة، على أن يتم استكمال إنشاء المسكن من القاطنين أنفسهم حسب إمكانياتهم الاقتصادية واحتياجاتهم. ويتم تحديد مساحة وحدة نواة المنافع تبعا لظروف وإمكانيات كل دولة وتتراوح متوسط مساحة مسطح الأرض ما بين 80 و 150 متراً مربعاً وانتشرت فكرة نواة المنافع في عدة دول بالعالم الثالث مثل تركيا والأرجنتين والمكسيك والبرازيل ومصر. كما تم تطبيقها بالجزائر سنوات التسعينات من خلال برنامج سكني تضمن إنجاز غرفة ومطبخ (بيت و كوزينة) على أن يكمل المستفيد الباقي من السكن على حسابه الخاص.

- **المسكن النواة**: هي تطوير لفكرة نواة المنافع، حيث يتم في هذا النوع من الإسكان إضافة حجرة إلى المطبخ ودورة المياه على أن يتم استكمال البناء والتوسع حسب توفر الإمكانيات المادية للسكان والاحتياجات الأسرية ووفق التصميم المعد سلفاً. ويمكن تلخيص أهم سلبيات هذا الأسلوب كما يلي:

أ- عدم التزام بعض السكان بالتصميم المقترح، نظراً لعدم ملائمتهم لاحتياجاتهم المستقبلية.

ب- عدم توفر الإمكانيات المادية للسكان والتي تمكنهم من التوسع، مما يؤدي إلى تكديس أفراد الأسرة في غرفة واحدة فقط لفترات زمنية طويلة.

الفصل الثاني

السكن العشوائي كظاهرة

وطنية و عالمية

مقدمة:

لا يقتصر وجود المناطق العشوائية على دولة معينة، فالمناطق العشوائية أو النمو اللارسمي يغطي مساحات شاسعة من المدن في جميع الدول النامية. وقد كان ظهور المناطق العشوائية عادة مقترناً بالمدن الصناعية الكبرى في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية حتى بداية القرن العشرين، وقد تطورت النظرة إلى نمو مناطق الإسكان العشوائي على أنه ظاهرة طبيعية تصاحب النمو الحضري السريع للمدن، حيث تعجز قنوات الإسكان الرسمية على مواكبة الطلب الهائل والحاجة الملحة لتوفير المأوى للفقراء في المناطق الحضرية. فالمناطق العشوائية تظهر عندما يفشل التخطيط وإدارة الأراضي وسياسات الإسكان في تلبية احتياجات المجتمع بأسره. وعلى المستوى العالمي ينظر إلى المناطق العشوائية على أنها من أكبر المشكلات التي تمس الوسط الحضري، حيث أنها تأوي أفقر فئات المجتمع وأكثرها هشاشة في الدول النامية وتعيش في ظروف تهدد التنمية البشرية. تبعا للدراسات المنجزة من طرف عديد المنظمات التابعة للأمم المتحدة، فإن عدد سكان مدن الصفيح في العالم سيبلغ 1,4 مليار نسمة في 2020 أي ما يساوي عدد سكان الصين داعية الحكومات إلى مواكبة التوسع المستمر للمدن بدلا من السعي الى عرفلته. ويبلغ عدد السكان الذين يعيشون في مدن الصفيح في العالم حاليا حوالي مليار نسمة أي حوالي مقيم واحد في المدينة من أصل ثلاثة كما قال مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية في تقريره عن حالة المدن في العالم 2007/2006. وأضاف التقرير الذي يصدر كل سنتين أن سكان مدن الصفيح يزدادون 2,2% سنويا وخصوصا في إفريقيا السوداء حيث تتخطى نسبة الزيادة السنوية 4,5%. وتتسارع الوتيرة العالمية، فبحلول العام 2020 سيزداد عدد المقيمين في هذه الأحياء الفقيرة 27 مليون شخص إضافي سنويا في مقابل 18 مليوناً بين 1990 و 2001. وأضاف هؤلاء الخبراء، أن بلدان إفريقيا الشمالية ولاسيما منها مصر والجزائر، قد بدأت تحصد نتائج سياسة الاسكان ومعالجة السكن العشوائي، وبدأ عدد سكان مدن الصفيح بالتدني في هذه المنطقة، لكن ذلك يبقى غير كاف أمام حدة انتشار الظاهرة. كما أشارت التقارير إلى ضرورة اهتمام الدول بتنمية وتطوير الريف وإعادة النظر في سياساتها التي تقضي بمساعدة الأرياف على أمل ألا يذهب المقيمون في الأرياف إلى المدن بحثا عن فرص عمل، فالمدن توفر فرصا لإيجاد عمل والذهاب إلى المدينة هو الخطوة الأولى للخروج من الفقر في نظر كثير من الأشخاص الذين يأتون من الريف.

خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى ظاهرة انتشار السكن العشوائي عبر مختلف دول العالم، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى انتشار الظاهرة بأهم الدول العربية مثل السعودية كمثل لدول الخليج العربي (المشرق العربي)، ثم جمهورية مصر العربية نظرا لموقعها الجغرافي الهام ضمن خريطة العالم العربي كذلك لحدة انتشار ظاهرة السكن العشوائي، ثم نتطرق للسكن العشوائي بالمملكة المغربية كمثل لدول المغرب العربي.

في المبحث الثاني سنتطرق إلى نشأة ظاهرة السكن العشوائي بالجزائر، مع الإشارة إلى أهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى نشأتها وتطورها، مع الإشارة كذلك إلى كيفية انتشارها مجاليا عبر المناطق والأقاليم والولايات.

المبحث الأول

السكن العشوائي في الدول العربية

تمهيد:

تعاني الكثير من المدن العربية الكبرى من ظاهرة السكن العشوائي التي تشكل خلافاً في نسيجها العمراني والحضري، وذلك بسبب النمو الطبيعي للسكان ومعدلاته العالية، وبسبب الهجرة الداخلية الوافدة من الريف، أو بسبب الهجرة الخارجية القادمة إليها، مما نجم عنه تضخم سكاني كبير واتساع في مساحة الأرض ذات البناء العشوائي حول تلك العواصم، مشكلة أحياء من السكن العشوائي أو أحياء الصفيح، أو مناطق المخالفات الجماعية السكنية. وقد نجم عن ذلك العديد من المشكلات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، والبنية التحتية، مما زاد من خطورة المشكلة في المدن العواصم.

1- المراحل التاريخية لنشأة السكن العشوائي بالمدن العربية الكبرى:

مرت تلك الظاهرة بعدة مراحل تاريخية تبعا للظروف الإقليمية والجيوسياسية التي مرت بها الأمة العربية، خصوصا مرحلة الاستعمار الذي أهلك جسد الأمة وفكك أوصالها، مروراً بموجة الاستقلال المتتالية لعدد من الدول العربية، انتهاء بالحروب التي واجهتها بعض الدول العربية ضد الكيان الصهيوني وما نتج عنه من احتلال فلسطين وبعض أراضي هذه الدول كهضبة الجولان بسوريا وأراضي لبنان وتهجير الفلسطينيين نحو الدول العربية المجاورة.

تبعا لهذه المعطيات التاريخية وغيرها من الظروف الاقتصادية يمكن تلخيص المراحل التاريخية التي مرت بها ظاهرة انتشار السكن العشوائي بالمدن العربية على النحو التالي⁽¹⁾:

1-1- المرحلة الأولى: بدأت منذ أعوام 1930-1950 كما هو الحال في القاهرة، وتميزت هذه المرحلة بنمو تلك الأحياء ولكن لم تكن على درجة كبيرة من التوسع والامتداد، بسبب النمو السكاني غير المتسارع في البداية وظهور الصناعة في المدن العواصم، كما أن كثيراً من البلدان العربية كانت آنذاك تحت سيطرة الاستعمار.

1-2- المرحلة الثانية: امتدت بين أعوام 1950-1960 وهي المرحلة التي جاءت بعد استقلال ونيل كثير من بلدان الوطن العربي استقلالها، ونشوء الصناعات حول المدن مثل دمشق وبغداد والقاهرة. وقد تبين أن % 15 من جملة عيش القاهرة نشأت في هذه المرحلة. وحول دمشق نشأت معامل النسيج و الغزل والصناعات الغذائية و الخفيفة، وشكل ذلك سبباً مباشراً لقدم المهاجرين من أنحاء الريف السوري إلى العاصمة دمشق، وذلك بسبب الحاجة الماسة للعمل، وبسبب تدني الإنتاج الزراعي في تلك المرحلة وتذبذب هطول الأمطار، وكذلك الأمر بالنسبة لبقية المدن الكبرى العربية التي نالت استقلالها آنذاك، كما أن ظهور الصناعة فيها استدعى الحاجة إلى مزيد من الأيدي العاملة، فضلاً عن لجوء مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين إلى البلدان العربية المجاورة بعد نكبة 1948 واحتلال الصهاينة لفلسطين ونشوء المخيمات، كما هو الحال في دمشق و بيروت وعمان والقاهرة.

1-3- المرحلة الثالثة: المرحلة الواقعة بين 1960-1980، حيث توالى موجات الهجرة القادمة من الريف في أنحاء الوطن العربي إلى العواصم للأسباب السابقة نفسها، واستقرارهم على الأراضي الزراعية حول المدن نظراً لثمنها الرخيص،

1: قاسم الريداوي، مشكلة السكن العشوائي في المدن العربية الكبرى، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الأول، 2012.

وسهولة إشادة المسكن العشوائي من الحجر الإسمنتي أو الخيم، أو استخدام مواد البناء البسيطة في العمران من الخشب والألواح القصديرية أو الطين والقش. وبسبب العدوان الصهيوني عام 1967 واحتلال الصهاينة للجولان العربي السوري، نزح أكثر من 200 ألف مواطن عربي سوري آنذاك من الجولان إلى العاصمة دمشق ودرعا.

1-4- المرحلة الرابعة: وهي المرحلة بين 1980 - 2002، اتسمت هذه المرحلة بزيادة نمو حجم المدن العربية الكبرى حيث ازداد عدد سكانها بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني، وازدياد حركة الهجرة الداخلية إلى العديد من العواصم العربية. وبسبب الهجرة الخارجية الوافدة طلباً للعمل، كما هو الحال في مدن الخليج العربي وطرابلس. وبسبب اكتشاف النفط واستثماره والتطور العمراني ازداد حجم مدن الخليج وسكانها، ولكن نسبة النمو السكاني العشوائي تكاد تكون منخفضة، إذ إن أغلب الضواحي منظمة عمرانياً ومخططة.

2- أسباب ظاهرة السكن العشوائي في المدن الكبرى العربية:

يرجع انتشار ظاهرة السكن العشوائي في المدن العربية الكبرى إلى العديد من الأسباب المباشرة وغير المباشرة، والتي ساهمت في تفاقم هذه الظاهرة وصعبت من معالجتها والقضاء عليها. تتمثل هذه الأسباب في ما يلي⁽¹⁾:

2-1- النمو الطبيعي للسكان :

تتميز المدن العربية الكبرى ولاسيما أطرافها بارتفاع معدلات النمو الطبيعي للسكان، بسبب ارتفاع معدلات الإنجاب والخصوبة عند المرأة، والعادات الاجتماعية، والرغبة في إنجاب البنين الذكور، وتعدد الزوجات، والزواج المبكر، ووصول المعدل المتوسط للنمو الطبيعي إلى 3,5% في أطراف مدن العواصم العربية، وبسبب انخفاض نسبة الوفيات الذي يعود إلى تحسن المستوى الصحي للسكان وازدياد المستشفيات والأطباء. وفي البلدان العربية الأخرى انخفضت نسبة الوفيات كذلك. وأدى هذا إلى زيادة معدل النمو الطبيعي للسكان حيث أدى كل ذلك إلى ازدياد عدد سكان العواصم العربية بشكل مضاعف خلال عقدين من الزمن ولاسيما بين أعوام 1976-1996 وأكثر من الضعف أحياناً، فسكان القاهرة مثلاً كان عام 1976 حوالي 5 ملايين نسمة ليصبح سنة 1996 حوالي 17 مليوناً. وكذلك الأمر في مدينة دمشق التي كان عدد سكانها عام 1994 حوالي 1,5 مليون، فأصبح العدد عام 1996 حوالي 4,5 مليون نسمة. وخلال سنة 2007 قدر عدد سكانها ب 5.3 مليون نسمة، ونشأ تجمع سكاني ضخم هو دمشق الكبرى مع الضواحي الجنوبية والشرقية الملاصقة لها. وكذلك الأمر في بغداد حيث كان عدد سكانها عام 1976 حوالي 3,2 مليون نسمة فأصبح العدد عام 1996 حوالي 5.16 مليون نسمة، ويقدر عدد السكان عام 2000 بحوالي 5.5 مليون نسمة، بسبب الزيادة الطبيعية والهجرة الداخلية. ومن هنا فإن المدن الكبرى في الوطن العربي هي في حالة تزايد مستمر، وتضخم كبير في أعداد السكان وفي مساحاتها، فالتضخم في أعداد السكان يقابله زيادة في مساحتها وغالباً ما يتوسع باتجاه الأراضي السهلية حيث يصعب التوسع في مناطق الجبال المعقدة تضاريسياً.

1 : قاسم الريداوي، المرجع السابق ذكره.

يقدر عدد سكان المدن الكبرى العربية بأكثر من 71.3 مليون نسمة عام 2005 ، وتشكل هذه نسبة كبيرة من عدد السكان والتي تقدر بحوالي 300 مليون نسمة، وتساوي نسبة سكان العواصم % 25 من سكان الوطن العربي وهذه النسبة كبيرة وتزداد نسبة التحضر في الوطن العربي بشكل متزايد، وبدأت تنمو المدن المتوسطة والصغيرة نمواً كبيراً وهذا ما خفف الضغط عن مدن العواصم إذ أصبحت هذه المدن الملاذ المفضل لاستقرار الوافدين الجدد ضمن تجمعات سكنية عشوائية، كما هو الحال بالنسبة للجزائر .

2-2- الهجرة الداخلية:

ازدادت حركة الهجرة الداخلية إلى المدن الكبرى في الوطن العربي وخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين وتحديدًا بين أعوام 1960 - 1996، إذ قدر عدد المهاجرين الذين يقيمون في الأحياء الشعبية بدمشق الكبرى 3.2 مليون نسمة. وكذلك الأمر في القاهرة وبيروت والدار البيضاء والجزائر العاصمة وغيرها، وتعود الهجرة الداخلية لأسباب متعددة ساهمت بشكل كبير في تفاقم ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن. فالتطور الصناعي في المدن التي شيدتها المعامل والمصانع والمشاكل للقطاع العام والخاص والمشارك أدى إلى الطلب المتزايد على الأيدي العاملة الصناعية، لهذا السبب توجهت نسبة كبيرة من القوى العاملة إلى المدن الكبرى حيث تواجد المصانع والمعامل خاصة في العواصم. ويدل ذلك على زيادة العاملين في مجالات القطاع الصناعي والتعدين والنفط والبناء والتجارة وفي الفروع الاقتصادية كلها، كما هو الحال في مدن دمشق والقاهرة والخرطوم و تونس وكذلك الأمر بالجزائر، وبخاصة المدن الصناعية الكبرى على غرار عنابة وقسنطينة وسكيكدة.

2-3- أسباب تاريخية:

إن عراقة المدن العربية وقدمها يعد سبباً من أسباب زيادة سكانها، كما هو الحال في مدن دمشق وبيروت والقاهرة والرياض، الجزائر العاصمة وغيرها من المدن الجزائرية الساحلية كسكيكدة وعنابة، وهي مراكز جذب محلي وخارجي قديم.

2-4- التجهيزات و الهياكل القاعدية و الخدماتية :

يعد وجود مؤسسات التعليم العالي (المعاهد، الجامعات، مراكز البحث العلمي..) في المدن الكبرى العربية سبباً في جذب السكان إليها، وينطبق هذا الأمر على مدن دمشق وبيروت والقاهرة، ففي جامعة دمشق ومعاهدها العليا ومؤسساتها التعليمية تعد سبباً مهماً في جذب السكان وفي القاهرة توجد جامعتها وغيرها من المؤسسات التعليمية العليا، ووجود سبع جامعات في بيروت لها دور كبير في جذب السكان وكذلك في الإسكندرية، والرياض وجدة وصنعاء وبغداد والخرطوم وطرابلس وتونس والجزائر والدار البيضاء بسبب وجود جامعات ضخمة في تلك البلدان. كما أن وجود المسارح ودور السينما والمراكز الثقافية والرياضية، وانتشار وسائل الإعلام، كل ذلك يعد دليلاً على التطور والنمو الحضري، وكذلك يعد بهاء المدينة ورونقها من عوامل جذب وضيء للقادمين الجدد. ويشكل تركز المؤسسات التجارية والصناعية في المدن الكبرى عامل جذب للعديد من السكان الذين يرغبون الإقامة فيها حيث يلجؤون لتوظيف رؤوس أموالهم فيها، مما يؤدي إلى جذب مئات الآلاف من السكان إلى تلك المدن بسبب العمل اليومي أو للتسوق.

2-5- عوامل إقتصادية:

كما يساهم العامل الإقتصادي بشكل كبير في نمو المدن الكبرى لأن تطور الصناعة والقطاعات الخدمائية ساهم كثيراً في زيادة عدد سكان هذه المدن ، ويعتقد كثير من الإقتصاديين أن الهجرة من الريف إلى المدن ظاهرة إقتصادية مفيدة حيث يسحب الفائض من القوى العاملة في الريف للعمل في المدينة.

كما أن التطور التقني واختراع الآلة الزراعية واستخدامها بشكل كبير في العمل الزراعي، أدى إلى انتشار البطالة خصوصاً في الريف، حيث تقوم الآلة بعمل يفوق جهد آلاف العمال في أرياف الوطن العربي، مما أدى إلى هجرة هؤلاء العمال للعمل في المدن العربية المختلفة وخصوصاً الكبرى منها، نظراً لتتركز المؤسسات الإدارية والصناعية والخدمائية فيها، ولاسيما العواصم، مما جعلها تستقطب مئات الألوف من السكان، خصوصاً مع اكتشاف النفط والاستثمار فيه من طرف كبريات الشركات العالمية، ونشوء مدن عديدة ذات توجه صناعي مثل: أبو ظبي، دبي، الشارقة، رأس الخيم ، عجمان، حاسي مسعود وسكيكدة بالجزائر.

إضافة لما تمت الإشارة إليه، فهناك العديد من الأسباب الأخرى التي ساهمت في زيادة نسبة نمو السكن العشوائي في العواصم العربية من أهمها (1):

- 1- عدم تفعيل القوانين خاصة في مجال الحد من الهجرة الداخلية إلى المدن و لاسيما الهجرة الريفية، مما نجم عنه نزوح ريفي و تركز السكان خصوصاً في أطراف المدن الكبرى في شكل تجمعات سكنية عشوائية.
- 2- رخص ثمن الأراضي الزراعية حول مدن العواصم مقارنة بثمانها داخل المدن، مما سهل خلال مرحلة زمنية سابقة شراء مساحة ما يكفي لبناء بيت في تلك المناطق بشكل سريع وبتكاليف قليلة. ناهيك على عدم الاستقرار في المنظومة العقارية للأراضي الفلاحية كما هو الحال في الجزائر، مما نجم عنه التلاعب بالأراضي الزراعية وتحويلها عن طبيعتها.
- 3- وجود فائض في القوى العاملة في الريف، والحاجة إلى العمل وانتشار البطالة وسوء المواسم الزراعية.
- 4- وجود أقارب سابقين للمهاجرين الجدد الذين يقدمون لهم المساعدة في تأمين مسكن سواء أكان إيجاراً أم ملكاً.
- 5- عدم جدوى المخططات التنظيمية المتعلقة بالتوسع السكني في أطراف المدن الكبرى.
- 6- عدم فعالية القوانين التي تحد من ظاهرة السكن العشوائي من الامتداد ولاسيما أن السكن العشوائي هو تلبية عفوية لحاجة أساسية وهي السكن. كما أن تداخل الصلاحيات بين العديد من الهيئات المكلفة بمحاربة السكن العشوائي جعل من فعاليتها ضعيفة كما هو الحال في الجزائر (رئيس البلدية، شرطة العمران، مصالح التعمير .. إلخ).
- 7- سهولة تشييد المسكن العشوائي وسرعته بمواد بناء أولية بسيطة من الخشب أو الطوب أو الزنك أو القصدير.
- 8- تأوي إلى هذه الأحياء فئات فقيرة ذات دخل محدود، لذلك تجد في ضواحي العواصم مكاناً مناسباً لإقامتها.

1 : قاسم الريداوي، المرجع السابق ذكره.

كل هذه العوامل أدت إلى صياغة الواقع الراهن للسكن العشوائي في المدن العربية الكبرى والذي يتميز بمجموعة من الخصائص، إذ يمكن تصنيف تلك المدن في مجموعتين رئيسيتين⁽¹⁾:

- مجموعة ذات نمو سكاني عشوائي كبير وواسع من حيث المساحة وعدد السكان، وتجلي ذلك من خلال الزحف العمراني باتجاه الأراضي الزراعية المروية المتواجدة على أطراف المدن، أو الأراضي الزراعية البعلية غير المروية، وأحياناً أراض جرداء، وهذه المدن هي القاهرة، دمشق، عمان، الخرطوم، بيروت، طرابلس، تونس، الجزائر العاصمة، الدار البيضاء، نواكشوط، صنعاء، وبغداد، حيث توسعت هذه المدن توسعاً كبيراً عشوائياً، وتبلغ نسبة السكان الذين يقطنون في مناطق السكن العشوائي بين 40 - 60% من مجموع سكان تلك العواصم، وشكل ذلك مدناً كبرى، حيث التصقت حدود المدينة الإدارية بتلك المناطق العشوائية.

- مجموعة مدن ينخفض فيها عدد السكان الذين يقطنون في مناطق السكن العشوائي وترتفع فيها نسبة التحضر، بسبب نشوء تلك المدن بعد اكتشاف النفط واستثماره، وتتميز بتخطيطها عمرانياً، وهي مدن الرياض، أبو ظبي، مسقط، الكويت، الدوحة، البحرين، وتصل نسبة مناطق المخالفات فيها أحياناً ما بين 25-35٪.

3- أمثلة عن السكن العشوائي و أساليب معالجتها ببعض الدول العربية:

بدأ ظهور العشوائيات في الدول العربية على أطراف المدن ذات الكثافة السكانية العالية كالقاهرة و دمشق و الدار البيضاء، لتمتد بعد ذلك إلى دول بترولية غنية مثل المملكة العربية السعودية، "وفي دراسة أجراها المعهد العربي لإنماء المدن كشف عن أن نحو 60 في المائة من العشوائيات في المجتمع العربي توجد على أطراف المدن و 30 في المائة توجد خارج النطاق العمراني، و توجد 8 في المائة وسط العاصمة، كما ذكرت الدراسة أن 70 في المائة من تلك العشوائيات قد شيدت بطريقة فردية و 22 في المائة شيدت بطريقة جماعية"⁽²⁾.

للإطلاع على مدى انتشار ظاهرة السكن العشوائي بمختلف الدول العربية و الأساليب التي تم انتهاجها بغية معالجة الظاهرة واحتوائها، نورد ثلاث تجارب لأهم الدول العربية، الأولى بمنطقة الخليج العربي (المشرق العربي) و هي المملكة العربية السعودية، و الثانية بمنطقة المغرب العربي و تتمثل في المملكة المغربية، و التجربة الثالثة هي لجمهورية مصر العربية، بحكم موقعها الاستراتيجي، و كذلك لحدة انتشار ظاهرة السكن العشوائي بها.

3-1- السكن العشوائي بجمهورية مصر العربية :

إن انتشار ظاهرة الأحياء العشوائية في مصر بشكل عام، ارتبط ارتباطاً وثيقاً بزيادة وتيرة التحضر في المدن الكبرى والتي تتوفر فيها كافة عوامل الجذب المختلفة من خدمات اقتصادية واجتماعية وتعليمية وصحية، مما يجعلها مناطق جذب للمهاجرين سواء من المدن الصغيرة أو الأرياف.

1: قاسم الريداوي، المرجع السابق ذكره.

2: المعهد العربي لإنماء المدن، 1997، المدينة العربية واقعتها وحاضرها وتحدياتها للمستقبل، في أعمال المؤتمر العاشر لمنظمة المدن العربية، دبي 3 - 5 يوليو

1994م، المعهد العربي لإنماء المدن، الرياض، المملكة العربية السعودية.

"و بالعودة إلى أسباب ظهور تلك الأحياء نجد أن تغير الفكر الاقتصادي خلال فترة الستينات الميلادية وتحوله من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي ساهم بشكل كبير في هذه المشكلة، حيث تأثرت مدن مصر خلال هذه الفترة بإنشاء العديد من المجمعات والمدن الصناعية، مثل مجمع الحديد والصلب بحلوان والمناطق الصناعية بشبرا الخيمة وإنشاء مدينة نصر شمال القاهرة، ونظرا لغياب الخطة الإقليمية الشاملة ومبدأ التوازن ما بين الحضر والريف. بدأت الأحياء العشوائية في الانتشار في القاهرة كمناطق جذب رخيصة تستقطب أعداد هائلة من العمالة الريفية الذين أقاموا في تلك الأحياء القريبة من أماكن عملهم، كما أصبحت تلك الأحياء مناطق جذب لأصحاب رؤوس الأموال الذين يبحثون عن العمالة. كما واكبت الزيادة السريعة للسكان العجز المتوقع في سوق الإسكان، ومن خلال ذلك اعتمد الطبقات محدودة الدخل على الإقامة في الأحياء العشوائية لتلبية احتياجاتهم من المسكن. وساهمت الهجرة الداخلية والتي نتجت بهدف تحسين مستوى المعيشة إلى زيادة ظاهرة الأحياء العشوائية"⁽¹⁾.

"بلغ عدد العشوائيات في مصر منذ نشأتها و حتى بداية التطوير عام 1993 حوالي 1221 منطقة عشوائية ، منها 20 منطقة تقرر إزالتها لأنها لا تقبل التطوير ، 1130 منطقة قابلة للتطوير ، 71 منطقة في 5 محافظات لم تشملها خطط التطوير حتى سنة 2007 . و تشير بيانات وزارة الإسكان في مصر إلى أن سكان «العشوائيات» يبلغ عددهم نحو 8 ملايين مواطن، موزعين على 497 منطقة سكنية بكافة أنحاء البلاد، إلا أن النسبة الكبيرة منها منتشرة حول «القاهرة الكبرى»، والتي تضم المحافظات الواقعة على رأس مثلث دلتا نهر النيل، و هي القاهرة، و الجزيرة و القليوبية. و أوضح تقرير حديث للجهاز المركزي للتعبئة و الإحصاء أنّ 12 مليون مصري يعيشون في المقابر و العشش و الجراجات و المساجد و تحت السلام. و كشف الجهاز الرسمي عن أن الموقف الراهن للمناطق العشوائية يوضح أن 14 محافظة انتهت من تطوير 340 منطقة عشوائية منها 13 منطقة بمحافظة الجيزة ، 9 مناطق بالقليوبية ، 5 مناطق بالإسكندرية ، 13 منطقة بالبحيرة ، منطقتين بالمنوفية ، 19 منطقة بالغربية ، منطقة واحدة بكفر الشيخ ، 30 منطقة بدمياط ، ومنطقتين بالدقهلية ، 18 منطقة ببني سويف ، 84 منطقة بأسسوط ، 45 منطقة بسوهاج ، 66 منطقة بقنا ، 33 منطقة بأسوان"⁽²⁾.

وقد استخدمت مصر استراتيجية شاملة لتقليص أزمت السكن لديها، فقد تميز الإنتاج الإسكاني بقوة تدخل القطاع العام في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، حيث تم بناء مدن جديدة (مثل مدينة السادات و العاشر من رمضان والعبور و ستة أكتوبر .. الخ) في المناطق الصحراوية، ساهمت في خفض الحاجة السكنية، من خلال توفير سكن رخيص التكاليف نسبياً، وقد تم اتباع خطط مختلفة لتخفيض التكلفة، مثل استراتيجية السكن غير كامل التشطيب، ورفع الكثافات السكانية مع تقليص تكلفة البنية التحتية. و تعتبر التجربة المصرية إحدى الخبرات الإسكانية المهمة في الوطن العربي نسبة إلى حجم التدخل الذي جرى على أرض الواقع، وهي خبرة تستحق الدراسة والتقييم من جوانب عديدة جدا وخاصة من ناحية التخطيط المتكامل للمدن الجديدة، وأثر هذه السياسات الشمولية في خفض مشكلة السكن العشوائي.

1: ربحان غادة محمد ، عمليات الارتقاء بالمناطق العشوائية في فاعلية تنفيذ المخططات ، كلية الهندسة : جامعة حلوان ، 2008.

2: محمد محمود يوسف ، العشوائيات و التجارب العربية و العالمية، كلية التخطيط العمراني ، جامعة القاهرة، مصر.

خلال التجربة المصرية في معالجة السكن العشوائي، تم الاعتماد على عدة نماذج أهمها:

- **النموذج الأول** : إزالة المنطقة العشوائية بالكامل ونقل المواطنين إلى مناطق أخرى حضرية وإعادة استخدام الاراضى في أغراض متعددة كالحدايق العامة ، وإقامة المناطق الصناعية. أو للاستخدامات السياحية و الفندقية و حتى الإدارية.
 - **النموذج الثاني** : مناطق عشوائية يتم إزالتها بالكامل وإعادة التوسكن للمواطنين في مساكن حضرية بديلة مؤقتة لحين إعادة التخطيط والبناء بشكل حضاري ثم إعادة المواطنين إليها مرة أخرى .
 - **النموذج الثالث** : تطوير المنطقة في وجود قاطنيها من خلال إعداد مخطط تفصيلي للمنطقة وإعادة استخدام بعض الأراضى بما يوفر كافة الخدمات المطلوبة للمنطقة مع تحسين حالة الشوارع والإضاءة وتحسين وتوفير البنية التحتية (إعداد برنامج لصيانة المباني و تجهيلها).
- وبالرغم من قوة التدخل الإسكاني في مصر والمحاولة في خفض التكلفة البنائية إلا أن مشكلة السكن العشوائي ما زالت قائمة ويعتبرها بعض المختصين المصريين في زيادة مستمرة، و هذا يعني أن التدخل الرسمي في حل المشكلة من خلال بناء وحدات سكنية جديدة يبقى محدودًا و يحتاج إلى دعم من نوع آخر يعتمد بشكل أساسي على جهود الناس المعنيين مباشرة في المشكلة السكنية.

3-2- السكن العشوائي بالمملكة العربية السعودية:

شهدت المملكة منذ تأسيسها مراحل من التطورات المتتابة و الإنجازات العمرانية الهائلة خلال فترات زمنية قصيرة، وصاحب ذلك نمو سكاني كبير. و لاشك أن عدم الإهتمام بالتخطيط الإقليمي و المتمثل بمبدأ التوازن في التنمية مابين الريف والحضر و ما بين المدن و نتيجة لعدم توفر فرص عمل لعدد كبير من السكان في إطار القرية أو المدينة الصغيرة و رغبة من هؤلاء السكان في تحسين مستوى المعيشة . كل ذلك أدى إلى زيادة الهجرة الداخلية من المناطق الريفية و المدن الصغيرة إلى المدن الكبرى . و مع قلة الدخل و عدم توفر بدائل إسكان مناسبة لإستيعاب كافة الشرائع الإجتماعية و الإقتصادية، ظهرت العديد من القضايا و المشاكل التي تواجه المدن الكبرى ، لعل أبرزها ما يعرف بظاهرة الأحياء العشوائية، التي تقوم أساسا على مبدأ التعدي على الأراضى الحكومية أو الأراضى الخاصة و البناء عليها بدون أي سند قانوني.

"لقد انتشرت مناطق السكن العشوائي على وجه الخصوص في مدينة مكة المكرمة، إذ شكلت ما نسبته 24% من المناطق العمرنة بالمدينة طبقا لإحصائيات سنة 2000م. كما بلغت نسبتها بالمدينة المنورة 42% من مساحة الكتلة العمرانية. أما بمنطقة الطائف فقد انتشرت في وسط المدينة و بين المناطق الصحراوية و الجبلية. و تعمل الجهات الرسمية في العاصمة السعودية الرياض على التشديد في إجراءات المراقبة و ذلك لإيقاف نمو المناطق العشوائية القائمة أو نشأة عشوائيات جديدة و تشكيل فرق دائمة من أمانة منطقة الرياض و شرطة المنطقة و دعم تجهيزها بالمتطلبات اللازمة للقيام بمهامها. كما تعمل أمانة مدينة الرياض لإنشاء صندوق لنزع ملكيات المباني القديمة في وسط الرياض، مما يساهم في تطوير تلك المواقع وإعادة إعمارها للتحويل إلى مراكز شاملة وحيوية مثل تطوير منطقة الظهره الواقعة في قلب مدينة الرياض والتي تبلغ مساحتها

حوالي 750 ألف متر مربع وحسب إحصاءات سابقة فإن إعادة تنظيم المنطقة المركزية قد تتجاوز تكلفته 100 مليار ريال (26.6 مليار دولار)⁽¹⁾.

"و في المدينة المنورة سعت الجهات المختصة في المنطقة المركزية حول الحرم النبوي الشريف إلى ضبط التطوير في المنطقة المركزية، وذلك من خلال تصاريح الأمانة التي تشترط مواصفات معينة لضمان بناء منطقة منظمة تتناغم مع أهمية المكان و الزمان"⁽²⁾.

"و في جدة ذكر المهندس عادل فقيه المسؤول بمحافظة جدة أن الأمانة تعمل على مجموعة مشاريع لتطوير عدد من المناطق في المدينة وأشار إلى أن المشروع الأول سيكون لتطوير منطقتي قصر خزام والسبيل بينما المشروع الثاني هو تطوير منطقة حي الشرفية إضافة إلى المشروع الثالث هو مشروع ضاحية جدة الشرقية بينما المشروع الرابع هو الإسكان الميسر في ثلاثة مواقع الأول جنوب خليج سلمان والثاني يقع بحي روابي الجنوبية والأخير جنوب القاعدة البحرية وهناك مشروعات أخرى تقوم بها الأمانة تتمثل في مشروع شارع فلسطين، إضافة إلى مشروع شارع التحلية ومشروع مجرى السيل، إلى جانب مشروع الكورنيش الأوسط ومشروع الكورنيش الشمالي"⁽³⁾.

"وفي الواقع تنفرد مدينة جدة بحالة لا تتوفر في أي مدينة أخرى، فأكثر من نصف أحياء المدينة تصنف على أنها أحياء عشوائية، ومن بين 106 أحياء تضمها جدة يوجد 55 حي عشوائي، الأمر الذي وضع على طاولة المسؤولين مهام عاجلة وملحة، إذ يتضح أنّ تطور وازدياد المناطق العشوائية في مدينة جدة كان ناتجا أصلا عن التأخر في إصلاح أوضاع أول 4 أحياء عشوائية نشأت في المدينة وهي أحياء غليل، الثعالب، السبيل، والكويت. وقد قامت أمانة مدينة جدة بتأسيس شركة جدة للتنمية والتطوير العمراني والمملوكة بالكامل للدولة، لتأخذ على عاتقها تنفيذ السياسات المقررة سلفا لكبح تنامي العشوائيات، حيث إن الاعتماد على موازنات الدولة لمعالجة ظاهرة العشوائيات يعني إهدار مزيد من الوقت مما يؤدي إلى تعاضم المشكلة والسماح بنشوء عشوائيات أخرى، فكان تأسيس نشاط استثماري عقاري مختص بتطبيق حلول القضاء على العشوائيات ممثلا في شركة جدة للتنمية والتطوير العمراني عبر الشراكات مع القطاع الخاص هو الخيار الوحيد للإسراع في وقف الزحف العشوائي على بقية أحياء المدينة، ومنع إقامة مزيد من العشوائيات. ويضم مجلس إدارة شركة جدة للتنمية والتطوير العمراني ممثلين عن القطاعين الخاص والحكومي، ويؤكد النظام الأساسي للشركة على عملية اتخاذ القرار وشفافيته وعدالته، حيث يتعين على الشركة أخذ موافقة وزير الشؤون البلدية والقروية على مناطق العمل وحدودها وكذلك تخضع آلية تطوير المناطق لموافقة الجهات الرسمية المعنية كأى مشروع آخر يعرض عليها"⁽⁴⁾.

1: لائحة تطوير المناطق العشوائية بمنطقة مكة المكرمة ، ماي 2008.

2 : دلال دخيل السهلي ، ظاهرة السكن العشوائي في المدينة المنورة : دراسة في جغرافية المدن ، بحث مقدم كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير من قسم الجغرافيا، 2007م.

3: عبد الباقي إبراهيم، الارتقاء بالبيئة العمرانية للمدن، أمانة مدينة جدة، مركز الدراسات التخطيطية و المعمارية، 1986م.

4: عبد الباقي إبراهيم، المرجع السابق ذكره.

3-3- السكن العشوائي بالمملكة المغربية:

لقد أدى النمو الحضري المتسارع في المغرب كما في العديد من الدول العربية و الدول النامية في ظل غياب رؤية مستقبلية و سياسات عمرانية مبنية على دراسات علمية تأخذ بعين الاعتبار التحولات الاقتصادية و الاجتماعية الحاصلة و المتوقعة على المدى المتوسط و البعيد، إلى عدة مشاكل بنيوية. و تعتبر أحزمة البؤس التي تحيط بالمدن خاصة المدن الكبرى كالدار البيضاء و فاس و سلا و طنجة من أهم هذه المشاكل، حيث ظهرت الأحياء العشوائية التي تفتقر في الكثير من الأحيان للخدمات الضرورية مثل الكهرباء و مياه الشرب و شبكات الصرف الصحي. كما أن العديد من البيوت في هذه المناطق تتسم بالهشاشة وهي مهددة بالانهيار في أي وقت.

"ترجع ظاهرة السكن العشوائي في المغرب إلى فترة الاستعمار، حيث أدت السياسات الاستعمارية في المجال الحضري المرتكزة على التمييز بين السكان الأصليين و المعمارين إلى تدهور المجال المخصص للسكان الأصليين. فالمدن الأوروبية شيدت طبقا للمعايير الأوروبية العصرية و تتميز بتوفرها على كل التجهيزات و الخدمات اللازمة بما فيها المناطق الخضراء و قاعات السينما والمسرح وغيرها، بينما شيدت المدن الجديدة الخاصة بالمغاربة طبقا لخصائص التعمير المغربية التقليدية و لا تتوفر إلا على الحد الأدنى من التجهيزات و الخدمات، كما تم تهميش المدن العتيقة مما سرع في تدهورها. و هكذا ارتفعت الكثافة السكانية داخل المدن العتيقة و نشأت و تنامت الأحياء الصفيحية (القصديرية) التي صارت تبتعد أكثر فأكثر عن وسط المدن مما أدى إلى حرمان هذه التجمعات السكنية الفقيرة من الخدمات الأساسية؛ ولم يبدأ الاهتمام بالسكن العشوائي إلا سنة 1947 حيث بدأ التركيز على الجوانب الوقائية و الصحية. و بعد الاستقلال و رغم استعادة معظم الأراضي والمسكن التي كان يقطنها الفرنسيون استمر عدد سكان الصفيح في التنامي. و قد عرفت سنوات السبعينيات تزايدا ملحوظا لظاهرة العشوائيات حتى أصبحت تغطي ربع سكان المدن"⁽¹⁾.

لقد نشأت ظاهرة العشوائيات في المغرب وترعرعت منذ الحقبة الاستعمارية حتى أصبحت تم سنة 2003 نحو 900 ألف أسرة أي ما يعادل 5 مليون شخص و أكثر من 30% من سكان المناطق الحضرية. و تتواجد في المغرب أشكال مختلفة من السكن العشوائي أو السكن غير اللائق، من حيث خصائص النسيج الحضري، و من حيث النشأة و نسبة التنمية. و يدخل في هذه الخانة كل من السكن الصفيحي و السكن غير القانوني و السكن الهش و الهامشي و أحياء السكن الاقتصادي الأهله بالسكان... الخ. و يتميز في معظم الأحيان بغياب الحد الأدنى من الخدمات الأساسية في التجمعات السكنية بالإضافة إلى عدم توفر الحد الأدنى من الجودة و التي تعتبر ضرورية لضمان شروط الراحة و الصحة والسلامة. كما أنه يتميز بضيق المساحة، تضاف إلى ذلك ظاهرة اشتراك أكثر من أسرة في مسكن واحد. و قد عملت السلطات العمومية على تبني مجموعة من المبادرات للقضاء على هذه الظاهرة، إلا أن النتائج المحصلة ظلت لا ترقى إلى المستوى المطلوب. إذ أن المعطيات الإحصائية لما قبل سنة 2004 تبين على أن عدد المساكن الصفيحية كان يرتفع بمعدل 10.000 براكه سنويا، في حين أن معدل المعالجة لم يكن يتعدى 5.000 براكه سنويا. وقد تبنت السلطات المغربية

1: عبد القادر القصير، أحياء الصفيح "دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري" مثال المجتمع المغربي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1993.

استراتيجية شاملة منذ 2001 ، والتي وضعت القضاء على السكن غير اللائق من ضمن الأولويات الوطنية للمغرب، من أجل القضاء على السكن الصفيحي في إطار برنامج الوطني أطلق عليه "مدن بدون صفيح".
يندرج البرنامج الوطني "مدن بدون صفيح"، في إطار إعلان الألفية للأمم المتحدة الهادف إلى تحسين ظروف عيش 100 مليون نسمة من ساكنة الأحياء الهشة والصفيحية عبر العالم في أفق . 2020 كما يندرج في سياق برنامج عمل رابطة اتحاد المدن الذي أعطت انطلاقته الأمم المتحدة سنة 1999 ، كما استفاد هذا البرنامج من الدعم التقني والمالي للاتحاد الأوروبي.

ويروم هذا البرنامج، في أفق سنة 2012 ، تحسين الظروف السكنية لما يناهز 1.650.000 نسمة التي كانت تقطن مجموع أحياء الصفيح سنة 2004 ، تتوزع على 85 مدينة ومركز حضري، وذلك في إطار تعاقد مع الفاعلين المحليين المعنيين⁽¹⁾.

يواجه إنجاز هذا البرنامج مجموعة من العراقيل و التي يمكن تلخيص أهمها في مشكلة العقار، و تزايد الأسر و صعوبة ترحيلها، ناهيك على بعض المشاكل التقنية و التمويلية خصوصا مع محدودية دخل الأسر و تواجد الأسر المركبة التي تقطن ببركة واحدة ، إضافة إلى صعوبة تعبئة الشركاء الاجتماعيين و الاقتصاديين كالبنوك و غيرها بغية تمويل المشروع. و ما زاد الوضع حدة هو التعمير المتواصل و ضعف مراقبة التوسعات العمرانية العشوائية. بدورها شكلت العراقيل ذات الأبعاد التقنية، إحدى الصعوبات الكبرى التي عرقلت إنجاز البرنامج، حيث أنها انعكست سلبا على سير المشاريع، و ظهر تأثيرها خصوصا على التركيبة المالية (ارتفاع كلفة أشغال الشبكات الرئيسية الخارجية) وكذا على آجال الإنجاز خاصة عندما تتواجد الأحياء العشوائية الصفيحية بالمواقع المخصصة لإنجاز العمليات المبرمجة.

1 : حكومة المملكة المغربية، البرنامج الوطني مدن بدون صفيح، جانفي 2010.

المبحث الثاني

السكن العشوائي في الجزائر

تمهيد:

تعد الجزائر إحدى الدول العربية التي عرفت ظاهرة البناء غير الشرعي بسبب أزمة السكن الخائفة التي عرفت قبل وبعد الاستقلال، والتي كانت نتاج عدم التوازن في التنمية بين مختلف جهات الوطن، سواء ما بين الشمال والجنوب أو ما بين الشريط الساحلي والمناطق الداخلية نتيجة سياسة التعمير الاستيطاني التي انتهجها المستعمر، والتي أدت إلى انفجار واختناق المدن الكبرى خاصة مدن الموانئ التي كانت بمثابة همزة الوصل مع أوروبا. هذا اللاتوازن الذي استمر بعد الاستقلال بسبب التعمير المتسارع، و الذي زاد من حدة المشكلة النزوح الريفي الكبير باتجاه المدن الكبرى والانفجار الديمغرافي الهائل بسبب تحسن الظروف الاجتماعية، الصحية، الاقتصادية.. الخ. كل ذلك أدى مع الوقت إلى تفاقم مشكلة السكن وتحولها إلى أزمة حادة خاصة مع غياب استراتيجية واضحة في مجال السكن والتعمير في السنوات الأولى للاستقلال، وكذا استمرار نزوح السكان من الأرياف باتجاه المدن الكبرى، مما عمل على نشأة ظاهرة البناء العشوائي وتفاقمها، وظهور أحياء بل تجمعات فوضوية خصوصا على أطراف المدن يصعب التحكم فيها، وأضحت تهدد قطار التنمية.

1- أسباب ظهور السكن العشوائي بالجزائر :

ترجع نشأة الأحياء العشوائية بالمدن الجزائرية إلى العديد من العوامل و الأسباب منها ما هو مرتبط بتاريخ المنطقة، ومختلف الحضارات التي مرت عليها منذ فجر التاريخ إلى غاية فترة الاستعمار الفرنسي. و منها ما هو مرتبط بالجمال الحضري وخصائصه. و منها ما هو مرتبط بالأوضاع السياسية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر خصوصا بعد الاستقلال. كل هذه العوامل كان لها تأثير بالغ في نشأة الظاهرة و تفاقمها مما أدى إلى تشويه المنظر العام للعديد من المدن الجزائرية و بالخصوص الكبرى منها على غرار الجزائر العاصمة، قسنطينة، عنابة، سكيكدة وغيرها.

تبعاً لذلك يمكن حصر أهم العوامل و الأسباب التي أدت إلى ظهور و نشأة السكن العشوائي بالجزائر في ما يلي :

1-1- النمو السكاني (الزيادة الطبيعية للسكان):

تعد الزيادة الطبيعية للسكان من بين الأسباب المباشرة المؤدية للضغط على الموارد المختلفة للدولة، إذ أنه من الواجب الأخذ بعين الاعتبار لدى التخطيط، احتياجات السكان المستقبلية من مختلف الهياكل و التجهيزات و بالخصوص السكنية منها، حيث لدى حدوث الخلل بين نمو السكان و ما توفره الدولة من إسكان، فإن حتمية لجوء هؤلاء إلى السكن العشوائي تصبح قائمة. و لعل هذا ما حدث بالجزائر عبر مختلف المراحل التاريخية، " إذ أنه في الفترة الاستعمارية ما بين 1926 و 1936، سجلت الجزائر بالمدن الرئيسية الكبرى معدل نمو سنوي بلغ حوالي 3,5%.

أما خلال الفترة الممتدة من سنة 1954 إلى غاية 1962 فقد بلغ معدل نموهم بالمدن الكبرى حوالي 14,68%. هذا الارتفاع الكبير جدا يرجع إلى أسباب كثيرة أهمها تداعيات الثورة التحريرية، و التي أدت إلى النزوح الكبير لسكان الريف و توطنهم داخل تجمعات سكانية بالقرب من المدن الكبرى في أكواخ قصديرية هروبا من الحرب والدمار الذي مس القرى و الأرياف بسبب سياسة الأرض المحروقة، إلى جانب سياسة التجميع داخل المحتشدات التي

تبناها المستعمر الفرنسي في سنة 1959 كمحاولة لمحاصرة الثورة ومراقبة السكان⁽¹⁾. بعد الاستقلال، تزايد عدد السكان بشكل كبير حيث ارتفع معدل النمو من 3% إلى 3,4% خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى غاية 1967 بسبب تحسن الظروف المعيشية و الأوضاع الصحية للسكان. تواصلت الزيادة السكانية خلال الفترة 1980-1987 حيث بلغت حوالي 4,5 مليون نسمة، لتبلغ هذه الزيادة 11 مليون نسمة خلال 20 سنة بمعنى خلال الفترة الممتدة من سنة 1987 إلى غاية 2008م.

1-2- النزوح الريفي نحو المدن :

عرفت الجزائر بداية النزوح الريفي، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر إبان الاحتلال الفرنسي والذي ارتبط بسياسة الاستيلاء على أراضي الجزائريين في الأرياف وتكسير البنية الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع، تجلى ذلك من خلال سن قانون سيناتوس كونسولت (Sénatus consult) عام 1863 و قانون فارنييه (Warnier) سنة 1873، اللذان عملا على تغيير نظام الملكية وتفكيك النسيج الاجتماعي و الاقتصادي بالريف ، مما دفع بالعديد من السكان الريفيين الى النزوح نحو المدن والمراكز الحضرية الكبرى باحثين عن ظروف معيشية أفضل، حيث استقر غالبيتهم ضمن سكنات عشوائية شكلت النواة الأولى للعديد من الأحياء العشوائية.

بعد الاستقلال، استمر النزوح الريفي نحو المدن، خاصة بعد مغادرة المعمرين سنة 1962 ، مما أدى لشغور الأملاك العقارية التي كانت مجوزتهم مما شكل عاملا محفزا على النزوح الريفي و تعمير الحظيرة السكنية الشاغرة خصوصا من قبل فئة المنتسبين لجيش التحرير الوطني (المجاهدين، أبناء و أرامل الشهداء و ذوي الحقوق)، إضافة إلى شريحة واسعة من سكان الريف ممن اتخذ من ممتلكات المعمرين الشاغرة مأوى لهم، كما حدث باسطنبولات تربية الخيل بمدينة سكيكدة. واستمر الوضع تقريبا على حاله إلى غاية 1966 . وقد بلغ معدل النزوح خلال الفترة 62-66 حوالي 2,6%. "خلال الفترة 1966-1984 ، عرفت الجزائر نزوحا ريفيا كبيرا بلغ حوالي 1.7 مليون نسمة بمعدل سنوي وصل إلى حوالي 170 الف نسمة، بالرغم من جهود وسياسة الدولة في خلق تجمعات ريفية لتثبيت السكان داخلها، لكن تطبيق برامج و مخططات تنمية جديدة عمل على استمرار النزوح خاصة و انه ساهم الى حد كبير في خلق أقطاب صناعية وتوسعات حضرية مهمة بحيث النصيب الأكبر من الاستثمارات المادية و الخدماتية كان يعود للمدن والمراكز الحضرية"⁽²⁾.

"في فترة التسعينات والمسماة بالعهود السوداء شهدت الجزائر تدهورا خطيرا في الوضع الأمني لم يسبق له مثيل، أدى إلى ارتفاع وتيرة النزوح من المناطق الجبلية والأرياف المهتدة بالرعب والتقتيل نحو المدن باحثين عن الامن والأمان مما زاد في نسبة التضرر التي وصلت إلى 58.30% سنة 1998 ونزوح السكان نحو المدن حيث قدر ما يقارب 1.6 مليون 4 شخص نزحوا نحو المدن خلال الازمة الامنية وبالتالي استمرار ظهور البيوت القصديرية والبناءات الفوضوية بشكل مكثف ومتسارع"⁽³⁾.

1 : نعيمة حمود حرم بومعوش، ظاهرة البناء الفوضوي بالمدن الكبرى الجزائرية: الواقع و رهانات التسوية في إطار الحوكمة الحضرية- حالة مدينة قسنطينة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في التهيئة العمرانية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2016. ص 55.

2 : نعيمة حمود حرم بومعوش، المرجع السابق ذكره، ص 53.

3 : نعيمة حمود حرم بومعوش، المرجع السابق ذكره، ص 53.

مع استتباب الأمن و تحسن المداخل الجبائية، انتهجت الجزائر سياسة تنموية شاملة تركزت بالأساس في تنمية الريف بغية تثبيت السكان في مناطقهم، ناهيك على إعادة تهيئة البنية التحتية بالمدن و تجهيزها بالمرافق والتجهيزات الخدمائية عبر مختلف البلديات و التجمعات العمرانية مما أدى إلى تراجع ملحوظ في نسبة الهجرة نحو المدن.

1-3- التصنيع و تأثيره في النمو الحضري:

غداة الاستقلال، أولت السلطات العمومية أهمية بالغة للتصنيع، كوسيلة سعت من خلالها لتضمن نوعا من الاستقلالية الاقتصادية ، حيث قامت بإنشاء أقطاب النمو على غرار الصناعات الميكانيكية بقسنطينة، و الحديد والصلب بعنابة، والصناعات البتروكيماوية بسكيكدة. تركزت هذه السياسة في أقطاب التنمية بالشمال الجزائري وبالخصوص المدن الساحلية، هذا ما دفع بسكان الريف إلى الهجرة نحو هذه المدن، مما زاد من حدة اللاتوازن المجالي للسكان ، و ظهور أحزمة من البنايات العشوائية و القصدية حولها .

"فالتصنيع لعب دورا محوريا في فرض واقع فوضوي للحياة الحضرية حتى أضحى مفهوم الحضرية كمفهوم علمي واجتماعي و ثقافي يحتاج إلى تعريفات أخرى تكون أكثر قربا من هذا الوضع الذي تعيشه المدينة الجزائرية. فالتصنيع الذي كان من المفروض منه مساعدة المجتمع الحضري على الانتعاش و التطور و التقدم بكيفية متأنية و متوازنة و من ثم يكون توسع المدن مبنيا على تصورات جمالية عمرانية بكل معنى المفهوم و المحتوى، عمل على تشويه هذا التحضر إذ أوجد ما يمكن اسميته بتغيير أسلوب الحياة الاجتماعية.

و هكذا فقد نجم عن التصنيع في الجزائر العديد من السلبيات في المدن الجزائرية منها التضخم الحضري و الأمراض الجديدة و التلوث البيئي للمدن الصناعية على وجه الخصوص أين وطنت الصناعة و أنشأت المصانع على تخوم المدن، ولم تتخذ الإجراءات الوقائية اللازمة لحماية الإنسان و البيئة من آثار التصنيع و المتمثلة خاصة في زيادة نسبة التلوث البيئي، كلها مشاكل حضرية تحتاج إلى مجهودات جبارة للتخفيف من ويلاتها التي أصبح يعاني منها إنسان المدينة"⁽¹⁾.

1-4- عدم استقرار البنية العقارية للأراضي الفلاحية:

"يعتبر العقار محور كل سياسة تنموية في الدولة، فهو أساس الاستقرار والتعامل والتصرفات بين الناس من جهة، وهو مصدر لصراعات كانت ولا تزال مستمرة بين البشر. هذا العقار الذي تعرفه المادة 683 من القانون المدني الجزائري، بأنه: كل شيء مستقر بجيز هو ثابت فيه ولا يمكن نقله منه دون تلف فهو عقار، وما عدا ذلك فهو منقول، غير أن المنقول الذي يضعه صاحبه في عقار يملكه رصدا على خدمة هذا العقار أو استغلاله يعتبر عقارا بالتخصيص. فهذا التعريف ينصرف إلى الأراضي والمباني و لأشجار والطرق والمناجم... كما ينصرف إلى المنقولات بطبيعتها والتي رصدت لخدمة العقار كالجرار بالنسبة للأرض والأبواب و النوافذ بالنسبة للمسكن وهكذا دواليك"⁽²⁾.

"اتسم التنظيم القانوني للأراضي الفلاحية التابعة للدولة خلال العشريات ما بعد الاستقلال بطابع الهشاشة والاستقرار الذي أملتته الموروثات السياسية المتأثرة بالاختيارات الإيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية. فمباشرة بعد استرجاع السيادة الوطنية وتكريسا للنهج الاشتراكي المطبق آنذاك، اعتمدت الدولة نظام التسيير الذاتي في القطاع

1 : عبد الحميد بوقصاص، تداعيات الهجرة الريفية - الحضرية و النمو الحضري بالجزائر، مجلة التواصل، جامعة عنابة، العدد 26، جوان، 2010.

2 : البناء الفوضوي بالجزائر من وجهة نظر قانونية، مذكرة تخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، الدفعة السادسة عشرة، 2006-2008.

الفلاحي الذي جعل من العمال منتجين ومسؤولين لأنهم يستفيدون من ثمار عملهم. حيث منحت الأراضي في شكل مستغلات فلاحية للعمال للانتفاع بها لمدة غير محدودة دون أن يكون لهم الحق في التصرف فيها أو امتلاكها بالتقادم أو الحجز عليها⁽¹⁾، هذا ما دفع بالعديد من سكان المناطق الجبلية بالأرياف إلى الهجرة نحو مناطق تواجد الأراضي الخصبة و التي كان غالبيتها يقع بالقرب من المدن و التجمعات العمرانية، أين كانت تتواجد مزارع المعمرين، و ذلك بهدف الاستفادة من العمل في هذه المزارع المسيرة ذاتيا. نتج عن هذه الهجرة استقرار العديد منهم ضمن مناطق سكنية بالقرب من هذه المزارع، في شكل سكنات فوضوية تم بناء غالبيتها على الأراضي الهامشية و الفقيرة زراعيا، و التي كانت تستغل في الرعي.

"لقد شهدت المدن تدفقا للهجرة بصورة مكثفة و خاصة بداية 1969 وما تلاها من قوانين كان له الأثر البارز أو الأكبر في تشجيع الفلاحين و الريفيين على ترك الأرض و النزوح و التحرك و التحرك نحو المدن بصورة ملفتة مما عقد أكثر فأكثر الحياة في المجتمع المستقبل (المدن) وبذلك بدأ ظهور تريف المدينة الجزائرية يظهر على النسيج الاجتماعي لها"⁽²⁾.

بصدور قانون الثورة الزراعية سنة 1971م حدث تغيير جذري في الملكية العقارية، إذ استهدف التوزيع العادل لوسائل الإنتاج بما فيها الأرض، وأتى بمبادئ وأحكام جديدة لم ترد في قانون التسيير الذاتي للأراضي الفلاحية. "و في سبيل تحقيق أهداف قانون الثورة الزراعية تم إنشاء صندوق الثورة الزراعية، حيث تم الاعتماد على أداة التأمين لإدماج أجزاء معينة من الملكيات الخاصة ، وبالتالي يكون مرتبطا ارتباطا مباشرا لاستغلال الشخصي للعقار الفلاحي وعلى هذا الأساس تكون الحياة غير كافية حسب هذا المبدأ للمحافظة على حق الملكية، فيصبح المالك الأصلي للأرض المهمل والمتغيب عنها ينجر عنه سقوط حق الملكية كما تسقط الملكية في حالة تأمين الجزء الفائض عن قدرات المالك الأصلي وحاجاته. كل هذا جعل القطاع الخاص يقاوم إجراءات التأمين بكافة السبل القانونية منها و غير القانونية ، و أظهر الكثير من الخواص القيام بالبيع الصوري لتفادي التأمين أو اللجوء إلى البيوع العرفية نظرا لقلّة التعويض الممنوح في حالة التأمين، ومن هنا اكتسب عدة أفراد عقارات فلاحية بعقود عرفية، فمنهم من استمر في فلاحتها و منها من حولها عن مقصدها وأهمها حتى صارت بور لبيعها مرة أخرى كأرض للبناء أو يسكنها بنفسه، وكانت هذه هي البداية الأولى من الناحية القانونية لظهور البناء خارج سلطة القانون، فيما عرف بالسكن العشوائي أو الفوضوي"⁽³⁾.

"مع ظهور دلائل فشل قانون الثورة الزراعية في الوصول إلى غاياته بترقية القطاع الفلاحي، أصبح التفكير من قبل الدولة في إعادة هيكلة القطاع الفلاحي و ذلك من خلال رد الاعتبار للقطاع الخاص و ترقية و حماية الملكية الخاصة. وترجمة لهذا التوجه جاء القانون 83/ 18 المؤرخ في 13/08/1983 الذي أتاح لكل شخص جزائري الجنسية أن يملك أرضا تابعة للأمولاك العامة إذا قام باستصلاحها ضمن الآجال المحددة و المقدرة بخمس (05) سنوات مع

1 : بوسبيعات سوسن، الطبيعة القانونية لحق المستفيد من الاستثمارات الفلاحية، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

2 : عبد الحميد بوقصاص، المرجع السابق ذكره، ص 171.

3 : البناء الفوضوي بالجزائر من وجهة نظر قانونية، المرجع السابق ذكره.

إمكانية تمديد المهلة إذا اعترضت المستصلح قوة القاهرة حالت دون بلوغ غايات الإستصلاح، و تقدر الإدارة في هذه الحالة المدة التي يمكن أن تمنحها كفترة إضافية لإستدراك التأخر⁽¹⁾.

"لقد جاء هذا القانون مفتقدا للآليات المتعلقة بالرقابة و فتح المجال لإمكانية تحويل الأراضي الفلاحية عن مقصدها إلى أراضٍ للبناء غير القانوني، و تلمس ذلك من خلال المادة 09 منه التي تنص: (يمكن أن يرفق استصلاح الأراضي بإنجاز محلات ذات الإستعمال السكني مخصصة للمزارع وعائلته و بنايات الإستغلال وكل ملحقات عادي في المزرعة). فمجرد السماح بالبناء على الأراضي المستصلحة يفتح الباب لبيعها"⁽²⁾.

وعلى إثر قانون 13/83 جاء قانون إعادة هيكلة القطاع الزراعي و المتمثل في القانون رقم 19/87 المؤرخ في 1987/12/08 الذي قام بتقسيم الأراضي الزراعية إلى مستثمرات فلاحية فردية (EAI) و أخرى جماعية (EAC)، حيث تم بموجب هذا القانون منح حق الانتفاع الدائم للمستفيدين من الأراضي الفلاحية، مع بقاء حق الملكية العقارية للدولة. غير أنه ظهرت العديد من المشاكل المتعلقة بالاستغلال الجماعي و المشترك للأرض الفلاحية بين أعضاء المستثمرات الجماعية، مما جعل الاستغلال الجماعي للأرض مستحيلا في غالبية المستثمرات الجماعية، و خلق صراعات بين أعضائها أدت في النهاية إلى تقسيم الأرض الفلاحية بشكل عرفي بين الأعضاء، حيث يقوم كل عضو باستغلال فردي للقطعة الفلاحية الخاصة به، هذا ما فتح المجال أمام عمليات تحويل و بيع للأراضي الفلاحية للمستثمرات، خصوصا تلك الواقعة ملاصقة للمحيط العمراني للمدن. و ما زاد الظاهرة حدة اللا استقرار الأمني خلال العشرية السوداء، حيث تم الاستيلاء على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، و الاستيطان بها عشوائيا، في تواطئ مفضوح من طرف المستفيدين منها.

1-5- التقسيمات الإدارية المتعاقبة :

بعد الاستقلال ورثت الجزائر مجالا حضريا مهيكلا وفق نظرة استعمارية محمضة تقوم أساسا على الارتباط بفرنسا الأم (هيكلية عمرانية مبنية على العلاقات الاقتصادية المرتبطة بالمتروبول) ، "هذه الهيكلة المبنية على تنمية المدن الكبرى خاصة الساحلية و التي شكلت أنوية أساسية لتخطيط و توطين الهياكل القاعدية للبلاد، فأصبحت بذلك من أهم أقطاب النمو و مراكز السياسة الاقتصادية السابقة التي عمقت الاختلالات و الفوارق بين جهات الوطن، خاصة بين المدن والأرياف، مما سمح ببروز أشكال عديدة و مختلفة للهجرة و استمرار نزوح سكان الأرياف بشكل مكثف مما عمل على انتشار النمو الفوضوي والعشوائي للمدن وبالتالي تفاقم ظاهرة البناء الفوضوي"⁽³⁾. وللحد من استمرار هذه الظاهرة الخطيرة و كأحد الحلول للتقليص من الفوارق ما بين المدن و الأرياف، قامت الجزائر بالعديد من التقسيمات الإدارية التي عملت على إحداث ترقيات إدارية مست العديد من المدن الجزائرية. كان أول هذه التقسيمات عام 1974 أين رقيت 16 مدينة إلى مركز ولاية ليصبح عدد الولايات 31 بدلا من 15 ولاية، و ترقية 28 تجمع حضري إلى مركز بلدية. هذا التقسيم الإداري الجديد جاء من أجل التخفيف من الفوارق المجالية الناتجة عن العهد الاستعماري فبات من الضروري زيادة عدد المراكز المحلية المتمثلة في الولايات. "و لم تتوقف العملية عند هذا الحد بل تلاها تقسيم آخر سنة 1984 و الذي كان هدفه

1 : البناء الفوضوي بالجزائر من وجهة نظر قانونية، المرجع السابق ذكره.

2 : البناء الفوضوي بالجزائر من وجهة نظر قانونية، المرجع السابق ذكره.

3 : نعيمة حمود حرم بومعوش ، المرجع السابق ذكره، ص 68.

الاساسي هو زيادة عدد البلديات و عدد الولايات من أجل التقليل من التباينات و الاختلالات المجالية التي تعود للنظام القديم، ومحاوله خلق توازن مجالي، اجتماعي، اقتصادي بين مختلف جهات البلاد. فارتفع بذلك عدد الولايات إلى 48 ولاية من خلال ترقية 17 مدينة إلى مركز ولاية و 837 تجمع حضري إلى مركز بلدية ليصبح عدد البلديات 1541 بدلا من 704 عام 1974 وبالتالي توسيع شبكة الجماعات المحلية⁽¹⁾.

هذه القرارات السياسية و القاضية بإعادة التقسيم المجالي و الإداري للبلاد، أدى إلى استفادات هذه المناطق (الولايات الجديدة) من العديد من المشاريع التنموية و الهياكل القاعدية التي ساهمت بشكل كبير في إحداث تنمية محلية كان من نتائجه نزوح سكان الأرياف نحو هذه المدن و استوطنهم بها ضمن صيغ متعددة من السكن، كان من أبرزها السكن العشوائي.

1-6-6- ضعف وسائل الرقابة على العمران :

"أنشأت مختلف القوانين الصادرة المتصلة بالمجال العمراني عدة أجهزة للرقابة في مجال البناء قصد التحكم في الوعاء العقاري، ولتفادي ظاهرة البناءات غير القانونية التي أضحت محل انشغال الدولة منذ الثمانينات. وفي هذا الصدد و من أجل المحافظة على الجانب الجمالي والحضاري وتوحيد الهندسة العمرانية مع المحيط الاجتماعي والبيئي جاء القانون 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير، ثم أعقبته المراسيم التنفيذية المطبقة له و يمكن تصنيف هذه الآليات إلى وسائل رقابة قبلية على البناء ووسائل أخرى بعدية. هذه الوسائل تمكن الإدارة من ضبط التوجه العام في مجال البناء و التحكم في الوعاء العقاري بشكل عقلائي و تشمل"⁽²⁾:

1-6-6-1 وسائل الرقابة القبلية:

1-6-6-1-1 المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU): يعتبر المخطط التوجيهي أداة تسيير و تخطيط للعمران حيث تضبط فيه التوجهات الكبرى للسياسة العمرانية و يضبط التوقعات المستقبلية للتعمير في ظل ترشيد استعمال ويتعين وجوبا أن يتم تغطية كل بلدية بمخطط توجيهي للتهيئة و التعمير بناء على مبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس البلدية إذا كان هذا المخطط يغطي أكثر من بلدية.

تضبط فيه القواعد المطبقة على كل منطقة من المناطق التي تم تقسيمها حسب الأولويات (مناطق عامرة، مناطق قابلة للتعمير، مناطق غير قابلة للتعمير، مناطق مبرمجة للتعمير المستقبلي). كما تضبط في هذا النظام مختلف الارتفاقات، البناءات الممنوعة، كثافة التعمير حسب المناطق، المناطق المخصصة لإنجاز المنشآت الكبرى و المساحات التي يشملها مخطط شغل الأراضي وكذا المخاطر المرتبطة بالأرض كالانزلاقات و الزلازل.

1-6-6-1-2 مخطط شغل الأرض (POS):

يعتبر هذا المخطط أداة هامة من أدوات التعمير، و هو يغطي في الغالب تراب بلدية كاملة، كما يمكن أن يشمل كذلك تراب عدة بلديات، هذا المخطط يأتي ليوضح بصورة تفصيلية ما جاء في المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير، ويوضح استعمال الأرض و كفاءات البناء حسب كل منطقة و يضبط الحقوق و الارتفاقات المختلفة.

1: نعيمة حمود حرم بومعوش ، المرجع السابق ذكره، ص 68.

2 : البناء الفوضوي بالجزائر من وجهة نظر قانونية، المرجع السابق ذكره.

هذا المخطط يتم بمبادرة كذلك من رئيس المجلس الشعبي البلدي بالبلدية المعنية و يكون محل إشهار واسع واستقصاء للآراء بشأنه قبل الموافقة عليه. يحد حقوق البناء في كل منطقة و كيفية استخدام الأرض في كل منطقة في إطار الشكل العمراني، . كما يوضح الأخطار الطبيعية و الجيولوجية المرتبطة بكل منطقة.

1-6-1-3- شهادة التعمير (Le Certificat d'urbanisme): شهادة التعمير من اختصاص مصلحة التعمير بالبلدية. الشيء الإيجابي في هذه الشهادة أنها تمنح لكل ذي مصلحة يطلبها، و يتحدد فيها حقوق البناء و الارتفاعات المرتبطة بقطعة الأرض و وضعية مختلف الشبكات القاعدية و طبيعة الأرضية الجيولوجية و المشاريع المرتقب إنجازها بالمنطقة، و هكذا يكون لمن يطلبها دراية كافية بكل الجوانب إذا أراد البناء في المنطقة و لن يتعرض طلبه لرخصة البناء للبحث في توافقه مع أدوات التعمير من جديد إذا تقدم به خلال فترة سنة، و هي مدة شهادة صلاحية شهادة التعمير و إذا لم يبلغ الرد عن طلب الشهادة في أجل شهرين فيمكن للمعني أن يطعن في ذلك أمام القضاء.

1-6-1-4- شهادة التقسيم (Le Certificat de Morcellement): تخص الشهادة العقارات المبنية فقط، وتسلم هذه الشهادة من رئيس المجلس الشعبي البلدي لمالك العقار المبنى عندما يريد تقسيم الملكية العقارية إلى قسمين أو أكثر، وغالبا ما تطلب من الورثة من أجل تقسيم عقار موروث، فهذه الشهادة لا تغير حقوق البناء المتعلقة بالعقار لأن العقار أساسا مبني، وهذه الشهادة من حيث مدة صلاحيتها وتاريخ تبليغها تطابق مدة وصلاحية شهادة التعمير. تكمن الفائدة العملية لهذه الشهادة أنها تسهل للورثة قسمة العقار المبنى وتمكن البلدية من مراقبة مدى تأثير قسمة العقار المبنى على المحيط العمراني وإمكانية ذلك، غير أن البلدية في هذه الحالة لا تملك غير القبول أو الرفض لمنح الشهادة.

1-6-1-5- رخصة التجزئة (Permis de lotir): رخصة التجزئة تطلب عندما يريد المالك أو موكله تجزئة أرض عارية إلى قطعتين أو أكثر قصد البناء على قطعة منها أو على كل القطع، ولا تطلب رخصة التجزئة في العقارات الفلاحية، وينجم عن رخصة التجزئة المتبوعة بشهادة تنفيذ الأشغال تغيير في طبيعة قطعة الأرض التي كانت عبارة عن وحدة عقارية واحدة بأن تتحول إلى وحدتين عقاريتين أو أكثر لكل منها حقوق بناء معينة وارتفاعات وحدود وشكل ومساحة. ونظرا لهذا الأثر القانوني لرخصة التجزئة يتوجب شهر رخصة التجزئة في المحافظة العقارية.

1-6-1-6- رخصة البناء (Permis de Construire): تطلب في حال البناء الجديد أو التعديلات والترميمات على بنايات قديمة بما في ذلك بناء الأسوار ورخصة البناء وتعتبر في الحقيقة من أكثر الوسائل الفنية فعالية لتنظيم البناء فهي بالإضافة للوثائق التي تقدم في ملحق طلبها، تمكن الإدارة من استشارة كافة المصالح المعنية من خلال لجنة دراسة الطلب، كما يمكن للإدارة أن تضمن الرخصة الممنوحة كافة الالتزامات و الخدمات التي ينبغي على الباني أن يحترمها، كما تحدد في الرخصة الآجال المحددة لاستكمال البناء.

1-6-1-7- رخصة الهدم (Permis Démolir): تشتت هذه الرخصة في كل عملية هدم كلي أو جزئي لبناء قصد ضمان إنجاز الهدم في ظروف أمنية و تقنية جيدة وما يليها من إجراءات خاصة يتوجب إتباعها من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا في حال البناءات الآلية للسقوط باعتباره المسؤول عن سلامة و أمن الأشخاص.

1-6-2- وسائل الرقابة البعدية :

1-2-6-1- شهادة المطابقة (Certificat de Conformité): تعد أهم وسيلة من وسائل الرقابة البعدية، إذ تمكن الإدارة من مراقبة مدى احترام البناء عند إنجازه للرخصة الممنوحة بالبناء حتى تمكن بواسطتها الترخيص بفتح الأماكن للجمهور و السكن. وقد ألزم المشرع الإدارة ممثلة في لجنة مراقبة المطابقة بالانتقال لمعاينة البناء المنجز ومدى احترامه لحدود الرخصة الممنوحة. و على الإدارة أن تمنح لطالب الشهادة موافقتها أو تبليغه بتحفظاتها في أجل (03) ثلاثة أشهر من تقديم الطلب، و إلا فإنه يرفع طعنا سلميا في حال السكوت، و إذا لم ترد السلطة السلمية على طلبه في أجل (01) واحد شهر فإن سكوت الإدارة يعتبر بمثابة موافقة ضمنية على منح شهادة المطابقة . و بهذا فإن إشكالية اعتبار السكوت الضمني يعتبر موافقة ما زالت قائمة مع ما يمثله ذلك من خطورة خاصة إذا كان عدم الرد نتيجة تهاون و إهمال حيث يصبح استقبال الجمهور في مبنى لم يمنح له شهادة المطابقة أمرا يقلل من أهمية هذه الشهادة و في نفس الوقت يشكل خطرا على الجمهور.

1-2-6-2- المراقبة المستمرة: أعطى القانون (المادة 74 من القانون 29/90) الحق للجمعيات التي يتضمن قانونها الأساسي المحافظة على المحيط العمراني أن تطالب بالحقوق كطرف مدني في المخالفات المرتبطة بقانون التعمير ولكن تأسس هذه الجمعيات كطرف مدني لا يعول عليه في مراقبة إنجازات غير قانونية خاصة مع قلة إمكانيات الجمعيات. كما خول القانون الوالي و رئيس المجلس الشعبي البلدي الانتقال دوريا لتفقد البنايات ومعاينة كل الوثائق المتعلقة بالبناء، ويكاد يبدو هذا الحق شرفيا أكثر منه فعليا نظرا لكثرة مهام كل منهما. يبقى فقط أن يعول على مراقبة الأعوان المحلفين المفوضين لتنفيذ الرقابة البعدية أمثال أعوان الغابات أو أعوان المصالح التقنية الفلاحية المعيّنين من قبل الوالي وذلك بغية التحكم في عدم ظهور بناءات خارج القانون. غير أن تقاعس الإدارة عن متابعة المخالفين للقوانين، بالإضافة لبطء إجراءات التقاضي كثيرا ما يجعل البناء غير القانوني يفرض كأمر واقع إذا رفعت الدعوى متأخرة للقضاء. إذا رغم كل هذه الترسانة من القوانين و المخططات للرقابة القبلية و البعدية، فإن غياب سياسة الردع خصوصا فيما تعلق بالهدم، جعل من ظاهرة السكنات العشوائية تتفاقم تدريجيا حتى أصبحت واقعا يفرض نفسه، مما يستدعي التدخل لمعالجته من خلال نظرة جديدة تأخذ بعين الاعتبار واقع الظاهرة و خصائصها المختلفة و أساليب معالجتها.

2- التوزيع المجالي للسكن العشوائي بالجزائر:

من خلال تحليل المعطيات الإحصائية للإحصاء العام للسكان و السكن لسنة 2008⁽¹⁾، نلاحظ أن الانتشار المجالي للسكن العشوائي أو ما اصطلح عليه إداريا بالبنايات الهشة (Constructions précaires) ، عبر ولايات التراب الوطني يتسم بما يلي:

- بلغ عدد البنايات الهشة و العشوائية عبر ولايات الوطن 209734 بناية، أي ما نسبته 3,95% من مجموع الحضيرة السكنية بالوطن.

1: ONS , Annuaire Statistique de l'Algérie, Edition 2014, volume n° 30, tableau n°8

- بلغ عدد بنايات الهشة و العشوائية عبر الولايات الساحلية للوطن (الطارف، عنابة، سكيكدة، جيجل، بجاية، تيزي وزو، بومرداس، الجزائر العاصمة، تيبازة، الشلف، مستغانم، وهران، عين تيموشنت، تلمسان) حوالي 119888 بناية، أي ما نسبته 57,16% من مجموع السكنات الهشة و العشوائية عبر الوطن.
- بلغ عدد بنايات الهشة والعشوائية عبر إقليم الشمال الشرقي للوطن (ولايات كل من: قسنطينة، ميله، قالمة، عنابة، سكيكدة، جيجل، سوق أهراس، الطارف) 48723 بناية، أي ما نسبته 23,23% من مجموع السكنات الهشة والعشوائية عبر التراب الوطني.
- تحتل الجزائر العاصمة المرتبة الأولى عبر الوطن في عدد السكنات الهشة و العشوائية بتعداد بلغ 46097 بناية، تليها في المرتبة الثانية ولاية سكيكدة بتعداد بلغ 13980 بناية، ثم ولاية وهران بتعداد سكاني بلغ 12088 بناية.
- تحتل ولاية سكيكدة المرتبة الأولى وطنيا من حيث نسبة بنايات الهشة و العشوائية مقارنة بإجمالي الحضيرة السكنية بالولاية، حيث بلغت النسبة 10,42%. تليها كل من ولاية أدرار (9,07%)، ثم ولاية تيبازة (8,97%)، ثم الجزائر العاصمة (8,95%)، و ولاية عنابة (8,51%).

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لظاهرة السكن العشوائي في بعض الدول العربية و كذلك في الجزائر نلاحظ أن هناك تشابه في الأسباب المؤدية لهذه الظاهرة رغم اختلاف حدتها من دولة لأخرى. غير أن الملاحظة البارزة هي الدور الذي لعبه الاستعمار و سياساته الاستيطانية في نشأة الظاهرة خصوصا لدى دول المغرب العربي. كما أن فترة ما بعد الاستقلال التي عرفت هذه الدول كان لها دورا بارزا في تفاقم الظاهرة بسبب الهجرة الريفية نحو المدن الكبرى.

كما أن مختلف السياسات المنتهجة من طرف هذه الدول بغية معالجة هذه الوضعية كانت ذات تأثير محدود، لم يتعدى في غالب الأحيان إزالة بعض الأحياء القصديرية، أو إعادة تنظيمها و ترقيتها من خلال تسطير برامج تنمية محدودة المكان و الزمان، مما جعل من الظاهرة تتفاقم أكثر فأكثر مما صعب التحكم فيها و معالجتها بشكل مستديم.

كما أن القوانين التي سطرها هذه الدول لمراقبة و الحد من انتشار هذه الظاهرة، كانت ذات تأثير محدود على غرار ما قامت به الجزائر من وضع للعديد من وسائل الرقابة القبلية و البعدية للحيلولة دون انتشار البناء الفوضوي.

الفصل الثالث

مدينة سكيكدة دراسة

جغرافية

مقدمة الفصل:

إن الهدف المتوخى من هذا الفصل هو التطرق بشيء من التفصيل إلى دراسة مدينة سكيكدة من نواحي متعددة، حيث سيتم التطرق في المبحث الأول إلى المجال الطبيعي و مختلف عناصره و مقوماته ، و بالتالي محاولة إبراز مدى تأثيره من جهة في وظيفة المدينة الحالية و المستقبلية، و من جهة أخرى إبراز علاقة ذلك بانتشار ظاهرة السكن العشوائي و خصائصه المختلفة.

كما سيتم التطرق في المبحث الثاني إلى دراسة الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية للسكان، حيث يعد نموهم ذو دلالة مهمة في تصنيف المدينة من حيث الحجم و كذلك يساهم في إعطاء صورة حول مختلف نشاطات السكان و بالتالي يساهم في توجيهه و تحديد وظيفة المدينة، هذا من جهة و من جهة ثانية، فهو عامل مهم له تأثير مباشر في النمو الحضري والتوسع المجالي للمدينة.

إضافة إلى ما سبق، سيتم التطرق في المبحث الثالث إلى الدراسة العمرانية للمدينة و ذلك من خلال التطرق إلى النسيج العمراني للمدينة و مراحل نموها عبر فترات متعددة تم تقسيمها وفقا للمراحل المختلفة التي مرت بها الجزائر خصوصا بعد الاستقلال، هدفنا من وراء ذلك إبراز التوسع أو التمدد الحضري الذي شهدته المدينة، و مختلف العوائق التي حالت دون تجسيد العديد من المشاريع التنموية خصوصا في جانب السكن و العمران، مما أدى إلى عجز في توفير احتياجات السكان من السكن، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في انتشار ظاهرة السكن العشوائي.

المبحث الأول

الخصائص الطبيعية لمدينة سكيكدة

تمهيد:

إن لدراسة المجال الطبيعي و عناصره المختلفة أهمية بالغة في دراسة مختلف الظواهر و المظاهر العمرانية و تفسيرها، ذلك أن الإنسان يعيش على سطح الأرض وهو في حياته قد يستقر في بقعة معينة من الأرض أو قد يتجول أو ينتقل من مكان إلى آخر بصفة مؤقتة أو شبه مؤقتة، وهو في ذلك يستغل قطرا من الأرض يسمى الوسط الطبيعي الذي يشمل عدة عناصر هي : التضاريس التربة، المناخ... إلخ. وما يوجد على سطح الأرض من مسطحات مائية أو أنهار أو بحيرات وبحار أو نحو ذلك. كما يشمل أيضا الغلاف الحيوي خاصة النبات والحيوان وليس من شك في أن محتويات كل عنصر من هذه العناصر، إنما تعتبر في ذاتها من مقومات الوسط الطبيعي الذي يوجه و يحدد أنماط السكن و مجالات توسعه و أشكال انتشاره.

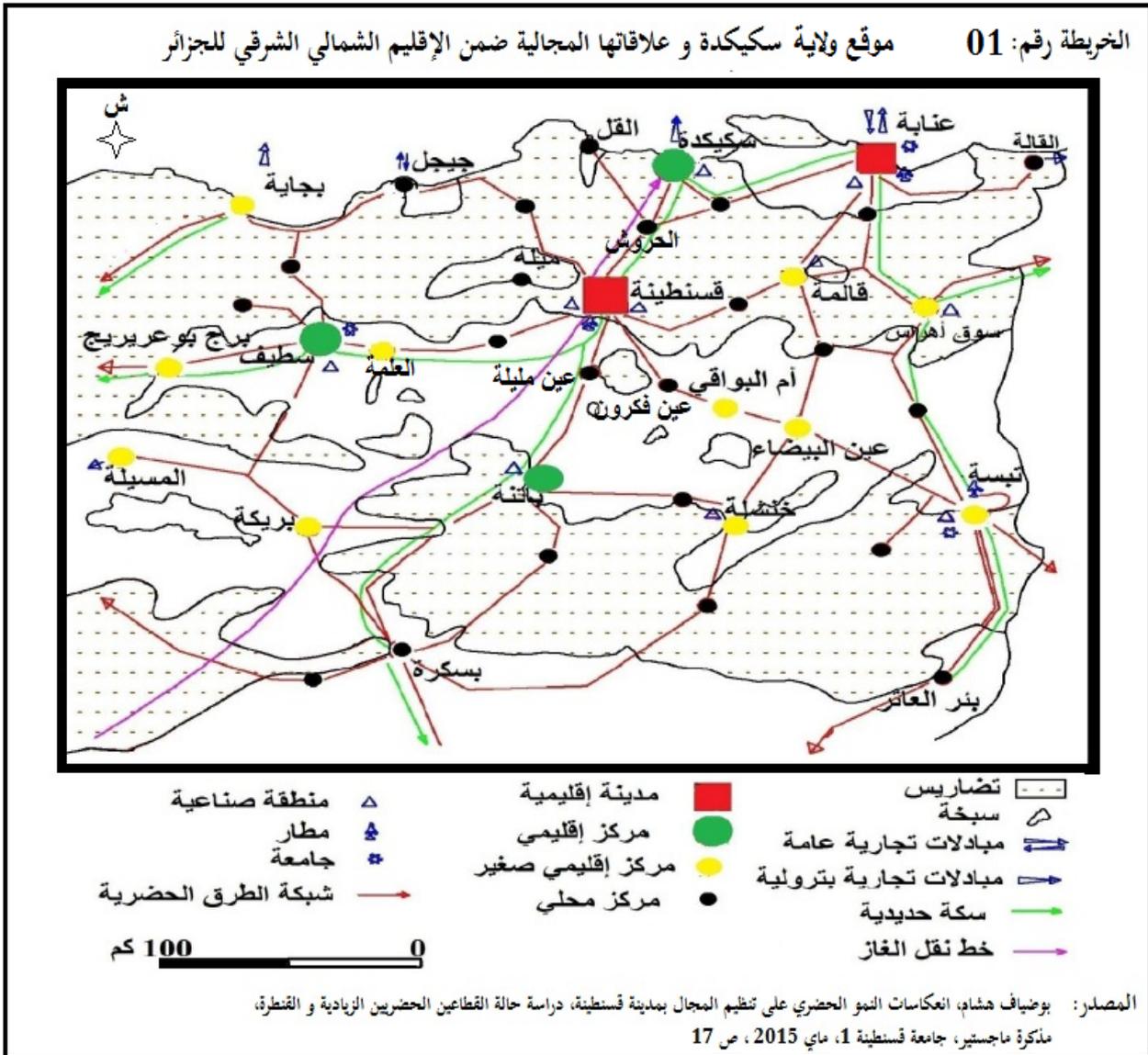
1- الدراسة الطبيعية :

غالبا ما تتحكم مكونات الوسط الطبيعي في توجيه نشاط المنطقة أو المدينة و بالتالي فهي تساهم بشكل كبير في تحديد مستقبلها و شكل توسعها و حتى إقليمها الوظيفي و من ثم تحديد وظيفتها. بناء على ذلك فإن دراسة الضوابط الطبيعية كالتضاريس والانحدارات، التركيب الصخري، التربة المناخ... إلخ، تساعد على إبراز مختلف إمكانيات و عوائق المجال الطبيعي و مدى تأثيرها في التنمية المحلية للمنطقة، و آفاق نموها على جميع المستويات. انطلاقا من ذلك سيتم التطرق إلى دراسة مختلف عناصر المجال الطبيعي لبلدية سكيكدة و مدى تأثيرها في وظيفة المدينة، ناهيك على علاقتها بالسكن العشوائي وخصائصه.

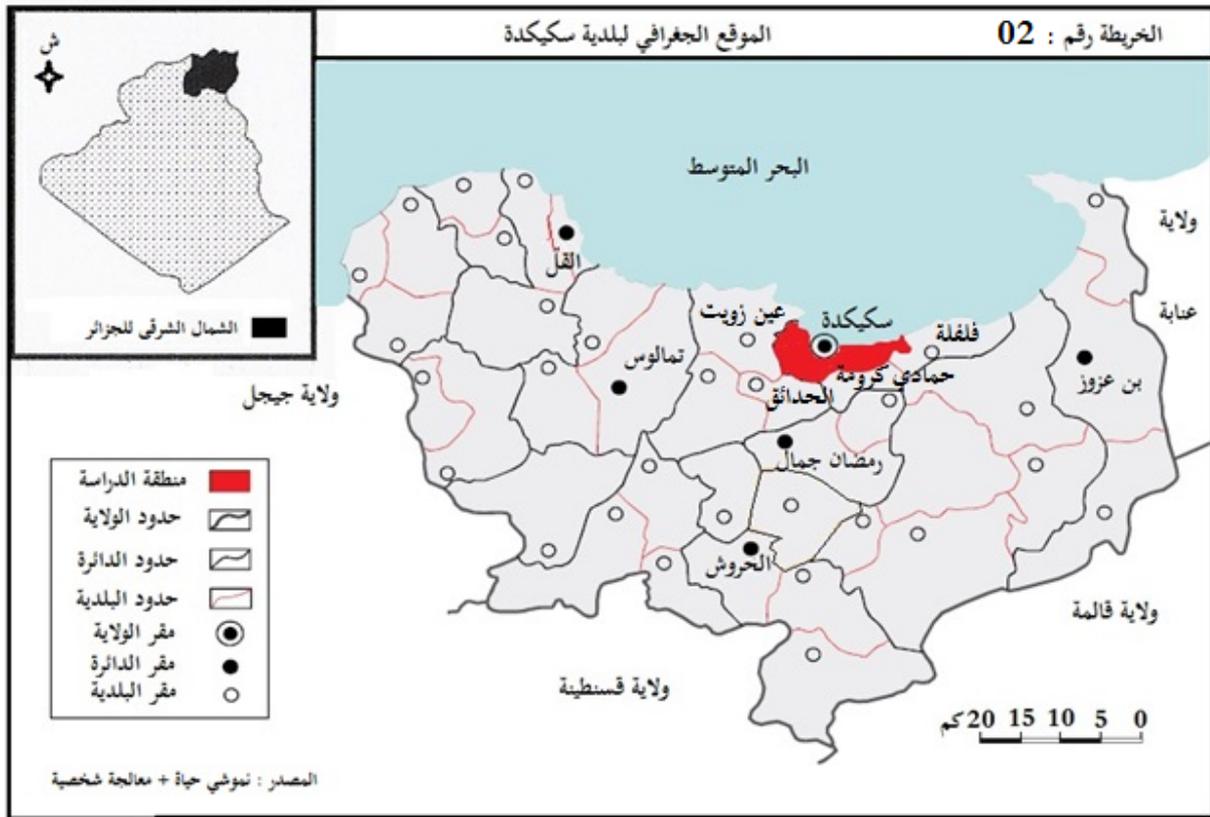
1-1- الموقع الجغرافي لمدينة سكيكدة :

تقع مدينة سكيكدة في الشمال الشرقي للوطن، عند الخط 36° شمالا و 6° شرقا. تبعد بحوالي 484 كلم عن الجزائر العاصمة، و 87 كلم عن مدينة قسنطينة، و 103 كلم عن مدينة عنابة⁽¹⁾. يحظى موقعها الجغرافي بأهمية بالغة على مستوى الخريطة الوطنية، و ذلك كونها تطل على الناحية الشرقية للبحر الأبيض المتوسط، و تتمتع بشريط ساحلي بطول 14 كلم، صالح لبناء الموانئ على اختلاف أصنافها، كما أنها تتمتع بشواطئ جميلة و مناظر سياحية خلابة، و آثار حضارية وتاريخية ثرية، تجعل منها منطقة جذب، خصوصا و قد رافق ذلك استفادتها من العديد من المشاريع الصناعية و السياحية، مما جعلها منطقة جالبة للسكان والاستثمارات بمختلف أشكالها. كما أن موقعها الاستراتيجي الذي يتوسط قطبين اقتصاديين هامين في الجزائر و هما عنابة و قسنطينة، أهلها أن تلعب دورا هاما في مجال التبادلات الاقتصادية و التجارية، إذ تشكل منفذا سياحيا و تجاريا للعديد من الولايات الداخلية للهضاب العليا الشرقية، على غرار سطيف (العلمة، تاجنانت..) و أم البواقي (عين مليلة، عين فكرون...)، و باتنة و غيرها من مناطق الشمال الشرقي للوطن، كما تبين ذلك الخريطة رقم (01).

1 : Cote M. , Guide d'Algérie : paysages et patrimoine, Média-Plus, 2006, p. 206.



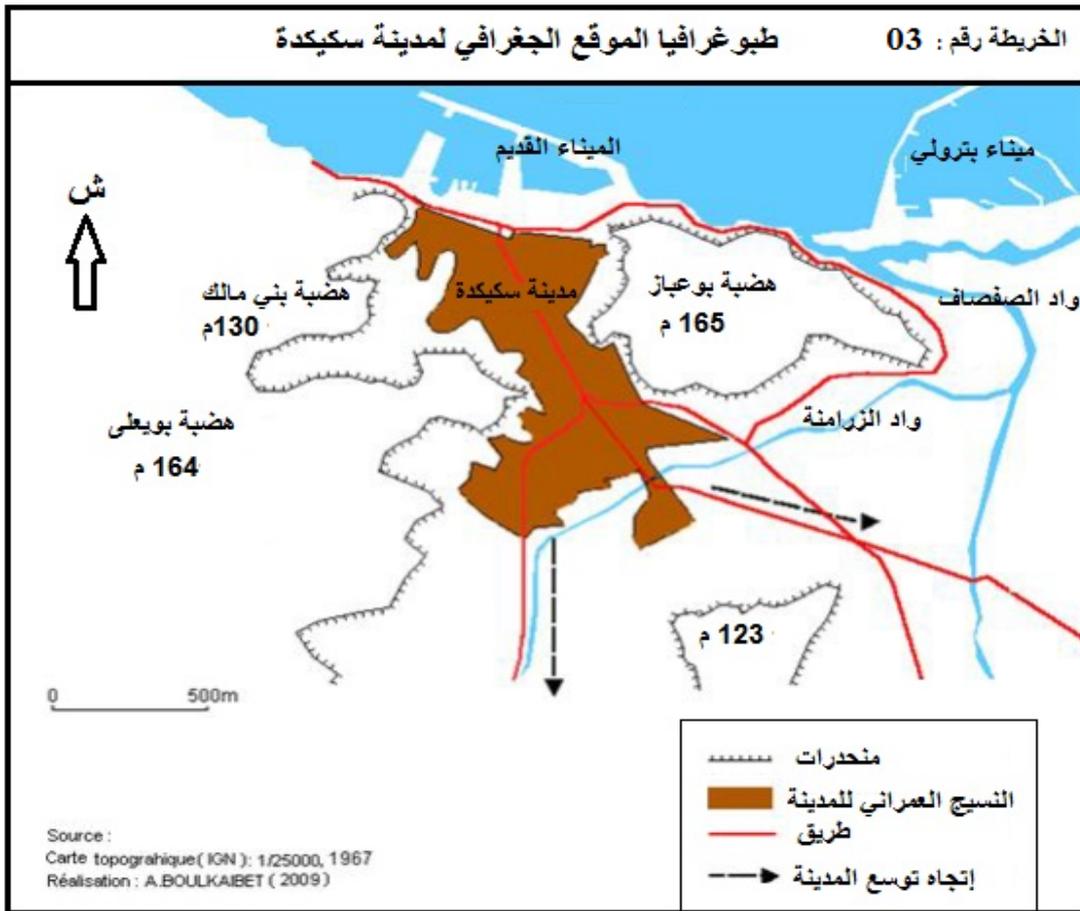
يحد مدينة سكيكدة شمالا البحر الأبيض المتوسط و جنوبا بلدية الحقائق و حمادي كرومة، أما شرقا فنجد بلدية فلفلة المعروفة بمنجم الرخام ذو الجودة الرفيعة ، و غربا بلدية عين زويت، كما تبين ذلك الخريطة رقم (02).



1-2- التضاريس :

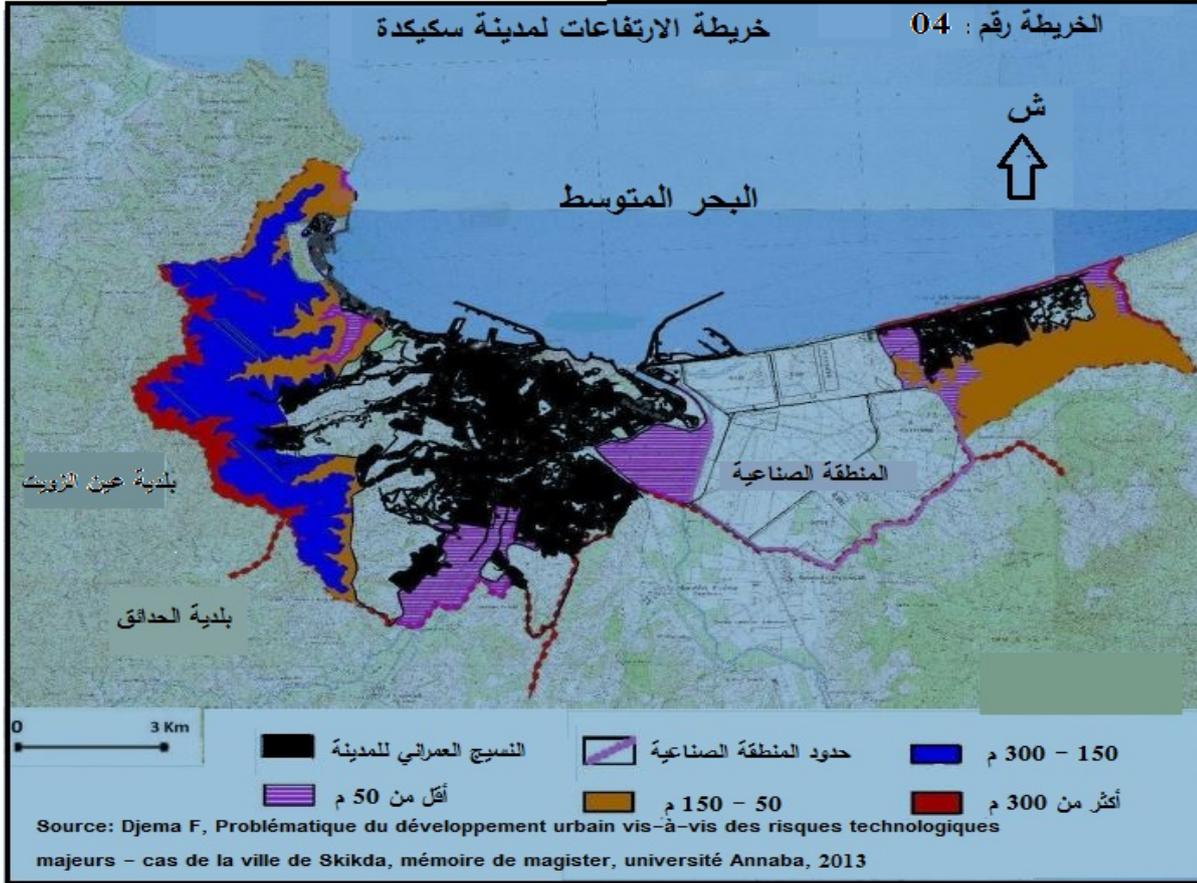
تعتبر التضاريس من أبرز الضوابط الطبيعية التي تلعب دورا أساسيا في توجيه وتحديد نوع النشاط الاقتصادي لأي منطقة كانت. وترتبط العديد من الأنشطة الاقتصادية ارتباطا وثيقا بالأشكال التضاريسية للمنطقة على غرار النشاط الزراعي والسياحي. كما أن التوسع العمراني للمدينة مجاليا يرتبط بشكل أساسي بوجود مساحات كافية و قابلة للبناء. من خلال الخريطة رقم (03) ، نلاحظ أن مدينة سكيكدة تقع في منطقة تضاريسية صعبة ضمن الوادي (Talweg) بين هضبتين أو مرتفعين (الصورة رقم 1 و 2) ، الأولى هضبة بوعباز بالجهة الشرقية على ارتفاع 165 م ، والثانية هضبة بويعل على ارتفاع 164 م بالجهة الغربية، و هذا ما شكل عائقا أمام توسع المدينة على الجوانب الشرقية والغربية، نظرا لصعوبة البناء و التعمير و ارتفاع التكاليف و زيادة مدة الإنجاز، مما جعل المدينة تمتد طوليا نحو الجنوب، مما أدى إلى التوسع على حساب مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية⁽¹⁾. هذه الوضعية جعلت من المناطق المنحدرة كهضبة بوعباز و بويعل ، تشكل بامتياز مناطق للسكن العشوائي ، حيث تم استغلالها من طرف الوافدين و المحتاجين للسكن في غياب اهتمام السلطات المحلية بهذه المناطق التي صنفت كمناطق هامشية .

1: محمد عزوز، مشكلات الاسكان الحضري : المناطق الحضرية المتخلفة لمدينة سكيكدة نموذجاً، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005-2006



كما أن الخريطة رقم (04) و التي تمثل مناطق الارتفاعات المحيطة بمدينة سكيكدة، تبين أن المدينة تقع ضمن منطقة منخفضة على ارتفاع حوالي 50 م من سطح البحر، و هي محصورة بين منطقتين، الغربية على ارتفاع ما بين 150 إلى 300م، و المنطقة الشرقية على ارتفاع يزيد عن 150م. و عليه فإن طبوغرافية المنطقة جعلت من المدينة معرضة لكثير من المخاطر الطبيعية، على غرار الفياضانات، و الحركات الكتلية (انزلاق التربة)، مما جعل من السفوح المنحدرة مستبعدة من أي توسع عمراني رسمي، و أهلها لتكون عرضة للإسكان العشوائي، نظرا لخصوصياته العمرانية.

يمكن تقسيم تضاريس بلدية سكيكدة بشكل عام إلى الأشكال التالية:



1-2-1- المناطق الجبلية:

تغطي حوالي ثلث مساحة البلدية، حيث تقع في الناحية الغربية سلسلة جبلية تعتبر امتدادا للسلسلة الجبلية النوميديّة لناحية قسنطينة. أهم هذه الجبال هي: جبل مسيون، بويعلی، بولكرود التي يتراوح ارتفاعها ما بين 200 إلى 300 م. كما تضم أيضا الخلجان، و التي تعتبر مرتبطة مباشرة بالمنطقة الجبلية الممتدة بمحاذاة البحر، على مساحة حوالي 64 هكتارا. تعتبر السفوح المنحدرة لهذه السلسلة الجبلية، مناطقًا لانتشار العديد من السكنات العشوائية.

1-2-2- المناطق المنخفضة:

تضم كل من المصاطب اللحقية لوادي الصفصاف بالإضافة إلى وادي الزرامنة، إذ تمثل منطقة المنخفضات أغلبية مساحة بلدية سكيكدة، مما جعل من المدينة معرضة لخطر الفيضانات خصوصا في فصل الشتاء. وعموما فإننا نجد بالناحية الجنوبية و الجنوبية الشرقية للمدينة سهلين كبيرين هما سهل الزرامنة الذي ينبسط عند مدخل المدينة جنوبا، و يبدأ في الاتساع بداية من منطقة الحدائق، على بعد 8 كم عن المدينة، ليصل إلى حدود 1000م. و يتخلل ذلك وادي

الصفصاف الذي يأخذ اتجاه شرق شمال شرق، ليلتقي السهلين بالتقاء واديهما عند الجهة الجنوبية الشرقية لجهة سكيكدة، حيث كانا يشكلان حسب تقارير لضباط فرنسيين مستنقعا على شكل دلتا⁽¹⁾.

1-2-3- الشواطئ:

و هي عبارة عن شريط ضيق يتراوح ما بين 20 إلى 150 متر و بطول نحو 10 كم و يمتد بصفة أساسية على الجهة الشرقية، ما بين المرفأ الجديد و مصب وادي القصب. غالبا ما تكون هذه المناطق مراقبة من طرف السلطات المحلية مما يجعل استيطانها بشكل عشوائي بعيدة المنال. غير أنها تستغل في موسم الاصطياف في النشاط السياحي، مما يوفر يد عاملة موسمية، غالبا ما تستقطب العديد من سكان المناطق العشوائية.

1-3- الانحدارات:

يعتبر عامل الانحدارات من أهم العوامل الطبيعية المؤثرة والمحددة لنوع النشاط خصوصا الزراعي من جهة و لإمكانية البناء و التعمير من جهة ثانية، حيث كلما زادت درجة الانحدار تقل امكانية استعمال المكنتة الزراعية و بالمقابل تزيد كلفة البناء، مما يجعل مثل هذه المناطق هامشية و مهملة، مما يعرضها للاستغلال في بناء السكنات العشوائية خصوصا الهشة منها. تتميز الأرضية التي بني عليها مركز المدينة بطبوغرافيا ذات انحدارات متعددة تتوزع على النحو التالي⁽²⁾:

- انحدارات من 0 إلى 5 % ، حيث تمثل جزء قليل من مساحة المدينة، و تعد من المناطق المعرضة لغمر بالمياه، خصوصا وأنها تشهد كثافة سكانية كبيرة.

- انحدارات من 5 إلى 10 %، و تغطي أغلب المساحة في مركز المدينة.

- انحدارات أكثر من 10%، و تغطي هي الأخرى مناطق معتبرة من مساحة المدينة، خصوصا في السفوح المنحدرة من كل من هضبة بني مالك و بويعلی غربا، و هضبة بوعباز شرقا، حيث تضم هذه المناطق المنحدرة أغلب البنايات العشوائية الهشة.

1-4- الخصائص الجيولوجية و الجيوتقنية:

تكمن أهمية دراسة الجانب الجيولوجي و الجيو تقني في تحديد الإمكانيات الأرضية بالنسبة لعملية البناء و تهيئة الهياكل للقطاعات القابلة للتعمير. كما تحدد المساحات غير قابلة للتعمير أو تلك التي تحتاج إلى إجراءات تقنية خاصة، مما يجعل كلفة البناء ترتفع، و بالتالي يستبعد فرضية استغلالها في البناء، خصوصا المشاريع السكنية الجماعية.

1: عميروش نوال، شبكة الطرقات لمدينة روسيكاد (دراسة وصفية)، مذكرة ماستير، جامعة 8 ماي 1945م، قالمة، 2017/2016. ص 5.

2 : Haddef Rachid, Quel projet urbain pour un retour de la ville a la mer ? Cas d'étude : Skikda, mémoire de Magister, université de Constantine, 2007-2008

1-4-1- التكوينات الجيولوجية:

تمثل أراضي بلدية سكيكدة هيكلًا جيولوجيًا معقدًا بسبب قدم تكوينات الصخور⁽¹⁾. وتعتبر الجهة الغربية و الجنوبية الغربية من البلدية بما في ذلك مدينة سكيكدة نفسها، متكونة من طبقات صخرية قديمة، تحولت و تشكلت تحت تأثير العوامل الطبيعية، أغلبها يتكون من ترسبات المواد الغرين و الطمي ممزوج بالرمل يتراوح سمكه من 0 إلى 2 متر و يمتد على طول وادي الصفصاف و الزرامنة و قد يصل سمكها في بعض المناطق إلى 30 مترا . كما تمتد هذه المنطقة المشكلة من الكتبان الداخلية من الترسبات و المفرغات التي أفرزتها التحولات الطبيعية على مستوى هذه المنطقة منذ العهود القديمة، حيث تمتد على مسافة تتراوح ما بين 1 إلى 2 كلم بمحاذاة الشاطئ و على طول وادي الصفصاف و وادي القصب.

1-4-2- الخصائص الجيوتقنية:

من خلال الدراسة و التحليل لكل من الجيومورفولوجية، البنية الجيولوجية، القيمة الفيزيائية، الخصائص الميكانيكية للتكوينات الصخرية و التربة لأرضية البلدية، تم تمييز و تحديد المناطق التالية⁽²⁾:

- 1- الرمال البحرية للشواطئ و هي معرضة للتأثيرات البحرية و بالتالي فهي عبارة عن مناطق غير قابلة للبناء. غير أنه يمكن استغلالها في بعض الشاليهات السياحية ذات الكثافة البنائية الضعيفة. و التي غالبا ما تبنى بمواد خفيفة كالخشب والهياكل المعدنية، و يكون استغلالها غالبا في موسم الاصطياف.
- 2- رسوبيات الأودية و السفوح الجبلية، و تمثل مناطق ذات قابلية متوسطة للبناء.
- 3- ترسيبات كل من وادي الزرامنة و وادي الصفصاف، و هي مناطق ذات أرضية متجانسة و ذات قابلية متوسطة للبناء. غير أن كونها معرضة للفيضانات، يجعل من عملية البناء فيها تتطلب أنظمة خاصة لتصريف المياه السطحية و الباطنية منها.
- 4- منطقة الكتبان الساحلية و هي مناطق لها قابلية متوسطة للبناء. تعد هذه المناطق مخصصة للتوسع السياحي (ZET)، و عليه فهي محمية بنص القانون من أي استغلال عشوائي.
- 5- الكتبان القديمة ذات الرسوبيات الصلبة، حيث تعتبر الأرض بها ذات مقاومة شديدة مما جعلها مناطق قابلة للبناء والتعمير.

6- أراضي ترجع إلى العصر ما قبل الكمبري، و هي منطقة لها قابلية للحركات الكتلية و الانزلاقات و عليه فإن استغلالها في البناء و التعمير يتطلب تقنيات خاصة، مما يجعل كلفة البناء مرتفعة . هذا ما جعل من هذه المناطق هامشية، و عرضة للاستيطان و البناء العشوائي.

7- كما تم تمييز بعض المناطق المرتفعة ذات المنحدرات التي تقل عن 25 % و هي مناطق تعتبر قابلة للتعمير. و مناطق أخرى ذات انحدارات تزيد عن 25 % و هي مناطق غير ملائمة و صعبة للبناء و ذات كلفة مرتفعة. هذه الأخيرة شهدت عمليات للاستيطان من خلال البناء العشوائي.

1: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية سكيكدة ، 2011.

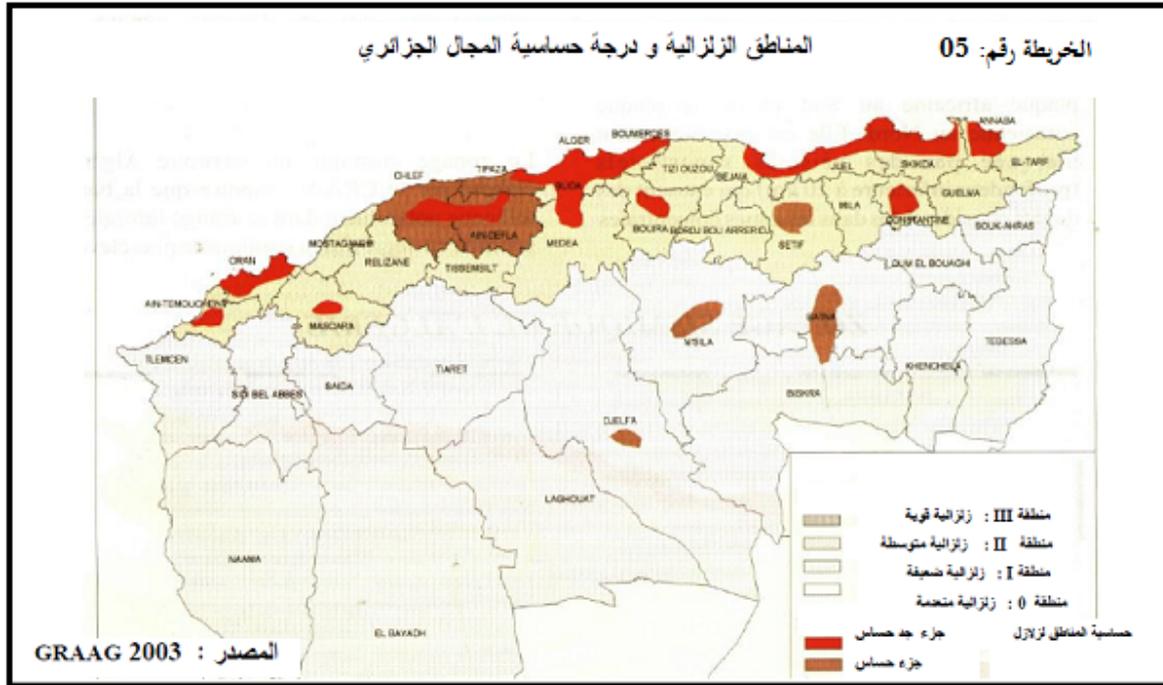
2: محمد عزوز، المرجع السابق ذكره.

1-4-3- التصنيف الزلزالي للمنطقة :

كون مدينة سكيكدة تقع على شاطئ البحر، فإنها معرضة لخطر الزلازل خصوصا التسونامي، و عليه فإن دراسة المتغير الزلزالي ضروري جدا بغية تصنيف المنطقة و ذلك طبقا للقانون رقم 04-20 المتعلق بالوقاية من الكوارث و تسيير المخاطر الكبرى في إطار التنمية المستدامة. كل ذلك من شأنه أن يسمح بأخذ الاحتياطات اللازمة للملائمة لقوة و درجة الزلزال التي يمكن أن تتعرض لها المنطقة.

كما أنه من الضروري جدا منع أي نوع من أنواع البناء العشوائي خصوصا في المناطق المصنفة ذات خطر زلزالي، و من جهة ثانية وجوب التدخل العاجل في المناطق المعمرة عشوائيا، بغية معالجتها بما يناسب ذلك من حلول تقنية، أو الهدم النهائي.

تبين لنا الخريطة رقم (05) المتضمنة المناطق الزلزالية وحساسية المجال الجزائري، أن مدينة سكيكدة تقع ضمن النطاق الزلزالي رقم 3، ذو الخاصية الزلزالية الشديدة، مما جعلها منطقة ذات حساسية شديدة.



تبعاً لذلك يمكن القول أن الأرضية الموجودة عليها مدينة سكيكدة تتميز بمايلي (1) :

- أراضي ذات قابلية للاهتزاز في جزئها الشرقي و الوسط.
- أراضي ذات قابلية للاهتزاز في جزئها الغربي بما في ذلك مدينة سكيكدة.
- و للوقاية من ذلك يجب أخذ العديد من الاحتياطات خصوصا المضادة للزلازل مثل:
- إعطاء البناءات شكل تماثلي أو تناظري قدر الامكان لتجنب قوة احتكاك مجموع البناءات.
- تجنب الوحدات الهيكلية الغير متوازنة في الارتفاع.

1 : محمد عزوز، المرجع السابق ذكره.

- يجب أن تكون أساسات البناء متجانسة.
- يجب أن يكون أساس البناء (La fondation) يتوفر على العمق اللازم.
- يجب أن يكون أساس البناء قائما على أرضية صلبة.
- يجب أن يكون هناك أربطة متينة تحكم أساس البناء بالهياكل العلوية (Liaisons résistantes) .

1-5-1- مناخ بلدية سكيكدة :

تكتسي الدراسة المناخية أهمية بالغة في تخطيط المدن أو مراكز العمران بصفة عامة ، حيث تؤخذ بعين الاعتبار عند شق الطرق و حساب ارتفاع المباني وتوزيع المساحات الخضراء والحدائق العامة. كما أن نسبة الإشعاع الشمسي الضرورية للمساكن خاصة في الأحياء المزدهمة بالسكان، تعد ذات أهمية بالغة. ناهيك عن دور الرياح و اتجاهها عند اختيار المواقع الملائمة لإقامة المصانع. و عموما فإن اختيار الموضع المناسب لإنشاء المدن أو المراكز العمرانية عامة يدخل في تحديده عامل المناخ حتى لا تقام في جهات غير ملائمة. كما أن عامل المناخ يلعب دورا هاما في ازدهار النشاط السياحي في المدن الساحلية، فكلما كان موسم الحر طويلا، كان ذلك مدعاة لانتعاش السياحة مما يوفر مداخيل هامة للتنمية المحلية، و كذلك يوفر العديد من مناصب العمل المباشر و غير المباشرة.

بالاعتماد على المعطيات المتوفرة في محطة الرصد الجوي بسكيكدة يمكن تمييز الخصائص المناخية التالية:

1-5-1- الخصائص المناخية :

تتميز بلدية سكيكدة بمناخ البحر المتوسط الذي يمتاز بفترتين ، إحداهما حارة وجافة و الأخرى معتدلة وممطرة، ويرجع ذلك إلى موقع البلدية الجغرافي الذي يطل مباشرة على البحر.

من خلال الجدول رقم (01) والشكل رقم (01) نلاحظ أن مناخ بلدية سكيكدة يتميز خلال السنة بفترتين أساسيتين هما:

أ-الفترة الرطبة :

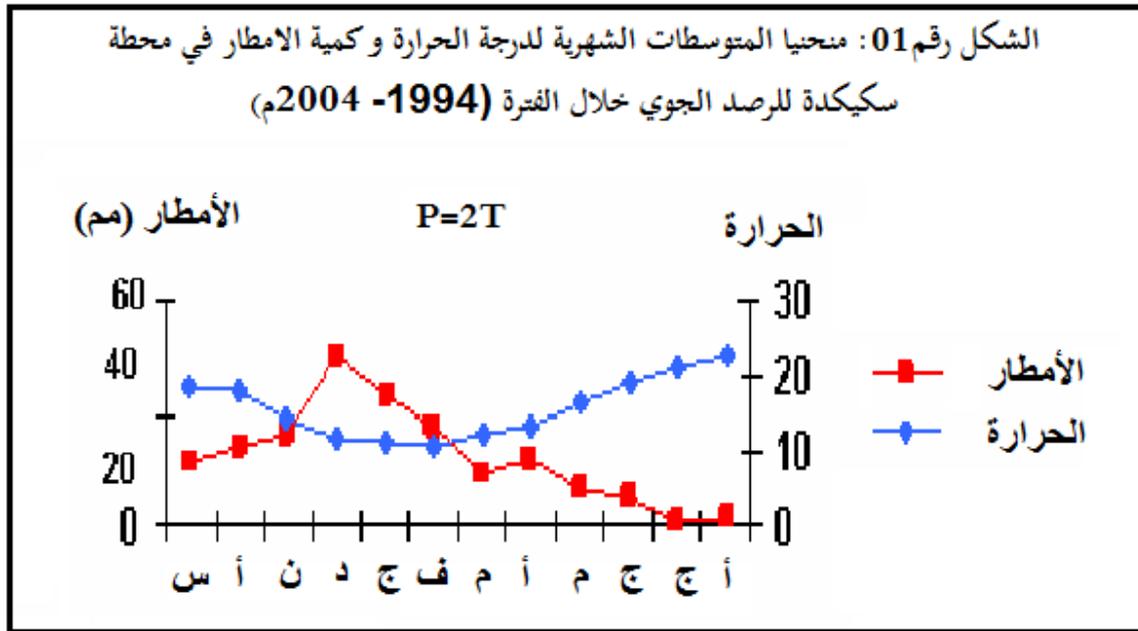
تمتد هذه الفترة ابتداء من شهر سبتمبر إلى شهر أبريل، تشكل الأمطار المتساقطة خلال هذه الفترة حوالي 90% من مجموع متوسط الامطار السنوية، يبلغ متوسط الأمطار اقصاه في شهر ديسمبر بجوالي 149 ملم، أما ادنى متوسط للأمطار فسجل خلال شهر مارس ب44.93ملم. أما درجة الحرارة خلال هذه الفترة فسجل أعلى متوسط لها خلال شهر سبتمبر ب 18,48 °م، و أدنى متوسط خلال شهر فيفري ب10.67°م. يلاحظ أن هذه الفترة تكون خلالها كمية الأمطار المتساقطة مرتفعة وتكون درجة الحرارة معتدلة أي أنها غير باردة كثيرا، مما يساعد على نمو المزروعات بشكل جيد.

الجدول رقم (01): المتوسطات الشهرية لدرجة الحرارة وكمية الامطار في محطة سكيكدة للرصد الجوي خلال الفترة

(1994-2004م).

الأشهر	متوسطات الامطار (ملم)	متوسطات الحرارة (c ⁰)
س	55,24	18,48
ا	68,80	17,78
ن	82,08	14,30
د	149,23	11,83
ج	117,23	11,26
ف	89,09	10,67
م	44,93	12,18
أ	59,75	13,16
م	31,18	16,42
ج	23,92	19,11
ج	03,61	21,11
أ	07,29	22,39

المصدر: محطة الرصد الجوي بسكيكدة.



ب- الفترة الجافة:

تمتد هذه الفترة من شهر ماي إلى شهر أوت , تشكل الأمطار المتساقطة خلالها حوالي 10% من مجموع متوسط الأمطار السنوية. سجل أقصى متوسط للأمطار في هذه الفترة خلال شهر ماي بـ 31,18 ملم. أما درجة الحرارة فأعلى متوسط لها كان في شهر أوت بـ 22,39م° , و أدنى متوسط هو متوسط شهر ماي بـ 16,42م°.

يلاحظ أن هذه الفترة تتميز بدرجة مرتفعة وكمية تساقط ضعيفة, هذا ما يجعل فترة الإصطياف أو الموسم السياحي تمتد على قرابة 5 أشهر (إلى غاية شهر سبتمبر), و ما يصاحب ذلك من حركية و انتعاش في جميع الميادين كالنقل و التجارة و

الخدمات المختلفة، مما يوفر مناصب شغل موسمية جد هامة و متنوعة، هذه الأخيرة يقبل عليها الشباب من مختلف المناطق القريبة من المدينة و خاصة سكان المناطق العشوائية.

1-5-2-التساقط:

1-2-5-1-الأمطار:

تعتبر الأمطار من أكثر العناصر المناخية تأثيرا في النشاط البشري, إذ يتم الاعتماد عليها بشكل كبير كونها المصدر الأساسي لتوفير المياه لمختلف الاستعمالات الزراعية و الصناعية.

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن بلدية سكيكدة تتلقى كمية معتبرة من الأمطار, يبلغ متوسطها السنوي 732,35 ملم, هذا مع الأخذ بعين الاعتبار تذبذبا من سنة لأخرى. و يعتبر فصل الشتاء (ديسمبر, جانفي, فيفري) أكثر الفصول مطرا . أما فصل الربيع (مارس , افريل, ماي) فيعد ثاني فصل من حيث كمية تساقط الأمطار, و يشكل فصل الصيف (جوان, جويلية, أوت) أقل الفصول مطرا.

1-2-2-5-1-الأمطار السيلية:

يكمن الهدف من دراسة الأمطار السيلية, كونها تؤثر بشكل كبير في تعرية التربة وانجرافها, كما تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأودية وزيادة قوة جريانها وما ينتج عنه من تأثيرات سلبية على الأراضي المنخفضة خاصة الواقعة على ضفاف الأودية بسبب الحت الجانبي, إضافة إلى غمر هذه الأراضي بالمياه, مما يؤثر سلبا على استغلال المساحات المنبسطة للبناء حيث يؤدي إلى غمرها بالمياه (خطر الفيضانات), خصوصا السكنات المبنية على ضفاف الوديان و التي غالبا ما تكون سكنات عشوائية.

حسب معطيات محطة الرصد الجوي بسكيكدة فإن متوسط عدد أيام الأمطار السيلية بالمنطقة يبلغ 73 يوما في السنة, مع تذبذبا من سنة لأخرى, حيث تمثل الأشهر (نوفمبر, ديسمبر, جانفي, فيفري) الفترة التي بلغ فيها متوسط أيام الأمطار السيلية أقصاه.

إن مدينة سكيكدة ، و بحكم موضعها حيث تقع في منطقة تضاريسية صعبة ضمن الوادي (Talweg) لكل من وادي الصفصاف و وادي الزمامة ، بين هضبتين أو مرتفعين، جعلها عرضة للفيضانات بشكل كبير، حيث تم إحصاء 8 أحياء سكنية⁽¹⁾ معرضة بشكل مباشر لخطر الفيضانات كما يبين ذلك الشكل رقم (02).

و لعل "فيضانات 29 ديسمبر سنة 1984 م يعد الفيصل و المنطلق الذي جعل السلطات المحلية تفكر بجديّة في وضع مخطط للوقاية من خطر الفيضانات (PPRI)، حيث عرفت مدينة سكيكدة في هذا اليوم فيضانات أتت على العديد من

1 : Boulghobra Nouar, Protection de la ville de Skikda contre l'inondation, Essai de PPRI, mémoire de magister, université de Batna, mai 2006.

الجدول رقم (02) : اتجاه الرياح وتكرار هبوبها في محطة سكيكدة للرصد الجوي

رياح جافة		رياح رطبة			الاتجاهات
ج ق	ج غ	ج	ش	غ	
20	47	31	64	78	93
6,01	14,11	9,31	19,22	23,42	27,93
النسبة المئوية (%)					

المصدر: محطة سكيكدة للرصد الجوي

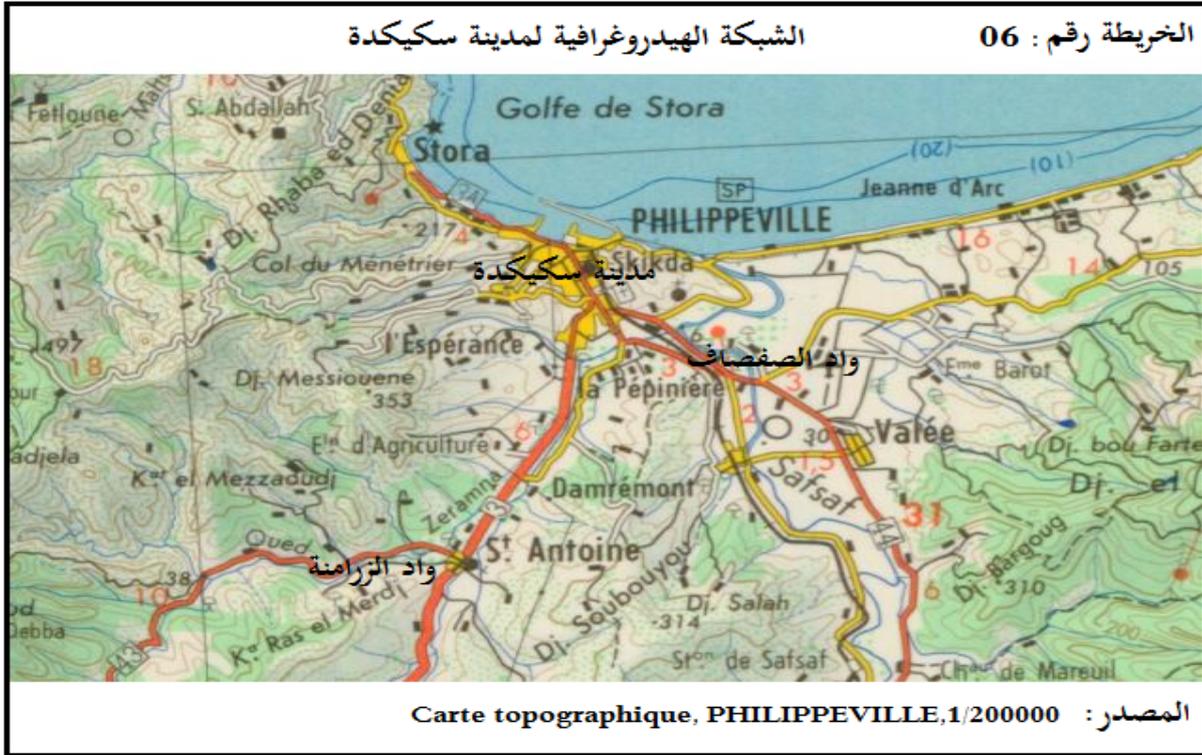
أ- رياح رطبة : هي الرياح محملة بالرطوبة تكون في غالب الأحيان جالبة للأمطار ، أغلبها تهب في الفترة الرطبة ومصدرها من الشمال (تمر علي البحر المتوسط أو تكون فيه) ، وهذه هي أهم الرياح المحملة بالأمطار ، ويكون مصدرها كذلك من المحيط الأطلسي ، لكن مرورها ببحال الأطلس بالمملكة المغربية يفقدها الكثير من حمولتها من الأمطار . تسود البلدية خاصة في فصل الخريف و الشتاء.

ب- رياح جافة: هي رياح حارة وجافة بحكم هبوبها من المناطق الصحراوية أي تهب من الجنوب نحو الشمال ، تكون محملة في بعض الأحيان بأتربة . وتؤدي هذه الرياح إلى رفع درجة حرارة الجو ، مما يؤثر بشكل سلبي نمط المعيشة بالنسبة لساكني البنائيات القصدية. يكون هبوبها غالبا في فصل الربيع والصيف . تعد الرياح الجنوبية الشرقية منها و التي تعرف برياح الشهيبي (السيروكو) بتأثيرها البالغ علي النبات والحيوان و حتى الإنسان خاصة إذا كانت محملة بالأتربة. تجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن العديد من المناطق السكنية الواقعة في الجهة الشرقية و الجنوبية الشرقية للمنطقة الصناعية، معرضة بشدة لخطر التلوث بالغازات المنبعثة من مصنع تكرير الغاز و البترول، و ذلك بفعل وقوعها في اتجاه الرياح ، كما يبين ذلك الشكل رقم (03).



1-7- الشبكة الهيدروغرافية :

بحكم الموقع الجغرافي لمدينة سكيكدة و المطل على البحر، فهي تقع في مصب العديد من الأودية على غرار وادي الصفصاف و وادي الزرامنة كما تبين ذلك الخريطة رقم (06).



و يعد وادي الصفصاف أهم مجرى مائي يغذي تراب الولاية ككل و المدينة بالخصوص، و ذلك بحكم شساعة مساحة حوضه حيث تقدر بحوالي 1190 كم²، و هي تغطي العديد من بلديات الولاية (الحروش ، صالح بوالشعور، رمضان جمال، الحدائق إلى غاية مصبه في البحر). بحكم اختراق كل من وادي الزرامنة و وادي الصفصاف لمدينة سكيكدة، و تركز مجمل الهياكل القاعدية (الإدارية، الخدماتية و التجارية) بمركز المدينة و على ضفاف هذه الأودية، فإن خطر الفيضانات يعد العائق الرئيسي أمام أي عملية تنمية محلية. مما يتطلب التعامل بحذر شديد مع هذه الظاهرة و أخذها بالحسبان ضمن التخطيط الحضري، و بخاصة مشاريع السكن.

1-8- استخدامات الأرض:

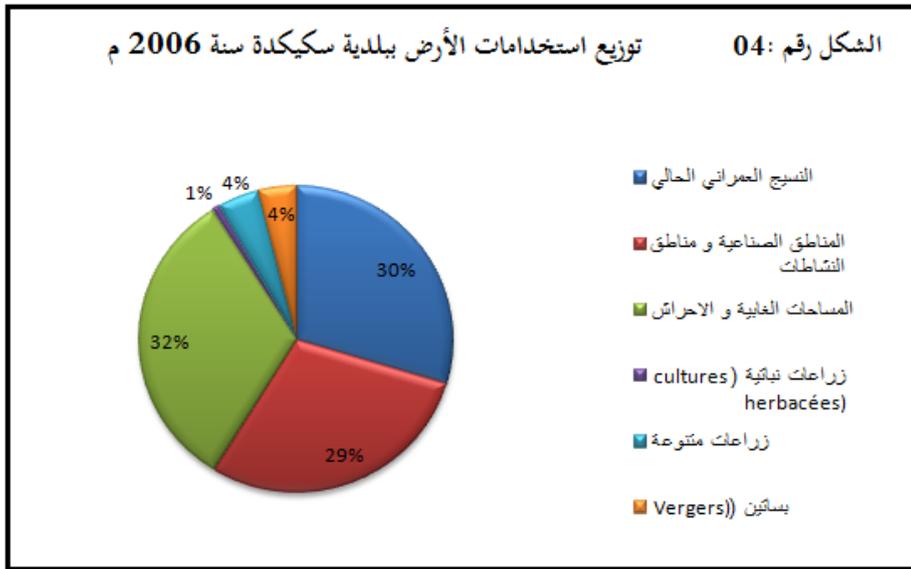
تتنوع استخدامات الأرض ببلدية سكيكدة ، حيث نجد غالبية الأراضي مستغلة من طرف النسيج العمراني على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 1605.26 هكتار، تليها المنطقة الصناعية بمساحة تقدر بحوالي 1576.5 هكتار ، حيث يشكل هذين العنصرين لوحدهما ما يمثل نسبة 56.50 % من مجموع مساحة البلدية. من خلال الجدول رقم (03) و الشكل رقم (04)، نلاحظ أن استخدامات الأرض ببلدية سكيكدة موزعة على النحو التالي:

- يغطي النسيج العمراني قرابة الثلث (28,5%) المساحة الإجمالية من تراب البلدية، و هي نسبة مرتفعة تعبر عن مدى كثافة احتلال الارض، و هو مؤشر على الكثافة السكانية العالية بالمنطقة.

الجدول رقم (03): توزيع استخدامات الأرض بلدية سكيكدة سنة 2006 م

نوع استغلال الأرض	المساحة (هكتار)	%
النسيج العمراني الحالي	1605,26	28,49
المناطق الصناعية و مناطق النشاطات	1576,56	27,98
المساحات الغابية و الاحراش	1747,93	31,01
زراعات نباتية (cultures herbacées)	40,65	0,72
زراعات متنوعة	231,25	4,10
بساتين (Vergers)	212,50	3,77
تجهيزات و هياكل	221,85	3,93
المساحة الاجمالية	5636	100

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU)، بلدية سكيكدة، 2006.



- نلاحظ كذلك أن المساحة المحتلة من طرف المناطق الصناعية و مناطق النشاط المختلفة، هي الأخرى مرتفعة وتقارب الثلث (28%) من مساحة البلدية الاجمالية. يعتبر ذلك كمؤشر قوي على أن المدينة تغلب عليها الوظيفة الصناعية و قطاع الخدمات.

- يشكل الغطاء النباتي الطبيعي (الغابات و الحراش)، ما نسبته 31% من مساحة البلدية. هذه النسبة المعتبرة ترجع بالأساس لتضاريس المنطقة التي يغلب عليها الطابع الجبلي، إضافة إلى مناخ المنطقة الذي ساعد على نمو النباتات الطبيعية. عادة ما نجد هذه المساحات محتلة من طرف السكان من خلال البناء العشوائي، خصوصا تلك المتواجدة على حدود النسيج العمراني للمدينة.

- تشكل المساحة الزراعية حوالي 8.59% فقط من مساحة البلدية، و هي في الغالب عبارة عن بساتين موروثية عن الحقبة الاستعمارية، تتميز بكبر سنها، و غالبيتها مهملة و لم يتم تجديدها ، هذا ما جعل بعض المساحات الزراعية بها مهملة و مهمشة حيث تم استغلالها في البناء العشوائي خصوصا من طرف مستغليها من أصحاب المستثمرات الفلاحية الفردية و الجماعية (EAC, EAI).

الخلاصة :

من خلال الدراسة الطبيعية لبلدية سكيكدة، نلاحظ أن المنطقة تتميز بتضاريس صعبة، جعلت من المدينة تقع ضمن منخفض بين هضبتين، حيث تحيط بها مناطق ذات انحدارات شديدة، و يمر بها واديان، مما جعل المدينة معرضة لخطر الفيضانات و كذلك الانزلاقات. كما أن وقوع المنطقة على البحر و ضمن منطقة زلزالية، جعل من عملية البناء بها تخضع لدراسات جيوتقنية خاصة و ذلك وجوبا. كما أن اتجاهات الرياح جعلت العديد من المناطق السكنية معرضة بشكل كبير لخطر التلوث بالغازات الصناعية المنبعثة من مركب البيتروكيماويات.

هذه الوضعية جعلت من العديد من المساحات الأرضية، مهملة و غير مناسبة للبناء و التعمير ، مما يجعلها عرضة للاستيطان السكاني غير الشرعي أو ما يعرف بالبناء العشوائي.

كل ذلك يتزامن مع ما تزخر به المنطقة من إمكانيات طبيعية كالبحر و المناخ المناسب للسياحة الصيفية، مما يجعل المنطقة جالبة للسكان و الاستثمارات خصوصا في مجال السياحة و التجارة الموسمية. هذا ما يشجع على الهجرة نحو البلدية و الاستقرار بالقرب من المدينة و منافعها المختلفة، مما يزيد في النمو السكاني للمدينة، و يدفع إلى الانتشار المتزايد لبؤر السكن العشوائي.

المبحث الثاني

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية

لمدينة سكيكدة

تمهيد:

باعتبار أن الإنسان هو المستهلك والمنتج في آن واحد من خلال تعامله مع عناصر المجال ، فالضوابط البشرية تعد من أهم الأسباب التي توجه و تحدد الكثير من خصائص المجال الحضري كنفوذ المدينة وظيفتها و مجالات توسعها عمرانيا وامتدادها مجاليا. ناهيك على أنها تمدنا بالمعطيات اللازمة حول مختلف المميزات و الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية لسكان المدينة.

سنعكف في هذا الفصل على دراسة مختلف خصائص سكان مدينة سكيكدة و كذلك التجهيزات والهياكل الأساسية التي تتوفر عليها، مع التركيز على تحديد وظيفة المدينة و مجال نفوذها ، هذا من جهة، و من جهة ثانية سنحاول ربط في كل مرة ، ربط هذه الخصائص بظاهرة السكن العشوائي.

1- الخصائص السكانية :

1-1- نمو السكان :

مر نمو السكان في بلدية سكيكدة عموما و المدينة خصوصا، بمراحل مختلفة نتيجة للظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي عرفت الجزائر. و قد ساهمت العديد من العوامل مثل :

- الاستعمار الفرنسي و سياساته خصوصا بعد سنة 1954م.
- الزيادة الطبيعية للسكان خصوصا بعد الاستقلال ، و ما صاحبها من نمو ديمغرافي.
- السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة كخلق المنطقة الصناعية، و الاهتمام بالمدن الساحلية، و ما صاحب ذلك من موجة الهجرة الريفية.

كل هذه العوامل و غيرها، أدت إلى خلق نوع من عدم التوازن بين إمكانيات البلدية من جهة و نمو السكان من جهة أخرى الأمر الذي أدى إلى الضغط على الموارد المتاحة في البلدية و خاصة على قطاع السكن، مما دفع بالسكان إلى انتهاج الحلول الذاتية و على رأسها السكن العشوائي.

يمكن تقسيم نمو و تطور السكان في مدينة سكيكدة إلى مرحلتين تاريخيتين، أولاهما ما قبل الاستعمار الفرنسي، والثانية مرحلة ما بعد الاستقلال.

أ- مرحلة ما قبل الاستقلال :

تؤكد جل المصادر التاريخية أن منطقة سكيكدة على عهد الرومان (حوالي 45 سنة قبل المسيح) كانت آهلة بالسكان، حيث كان يقطنها حوالي 100 ألف نسمة، خصوصا بعد أن أسس الرومان مدينة "روسياكادا" على بعد حوالي 3 كلم من منطقة "سطورة" التاريخية⁽¹⁾.

1 : Djema Fares, Problématique du développement urbain vis-à-vis des Risques Technologiques Majeurs, cas de la ville de Skikda, mémoire de Magister, université da Annaba, 2013.

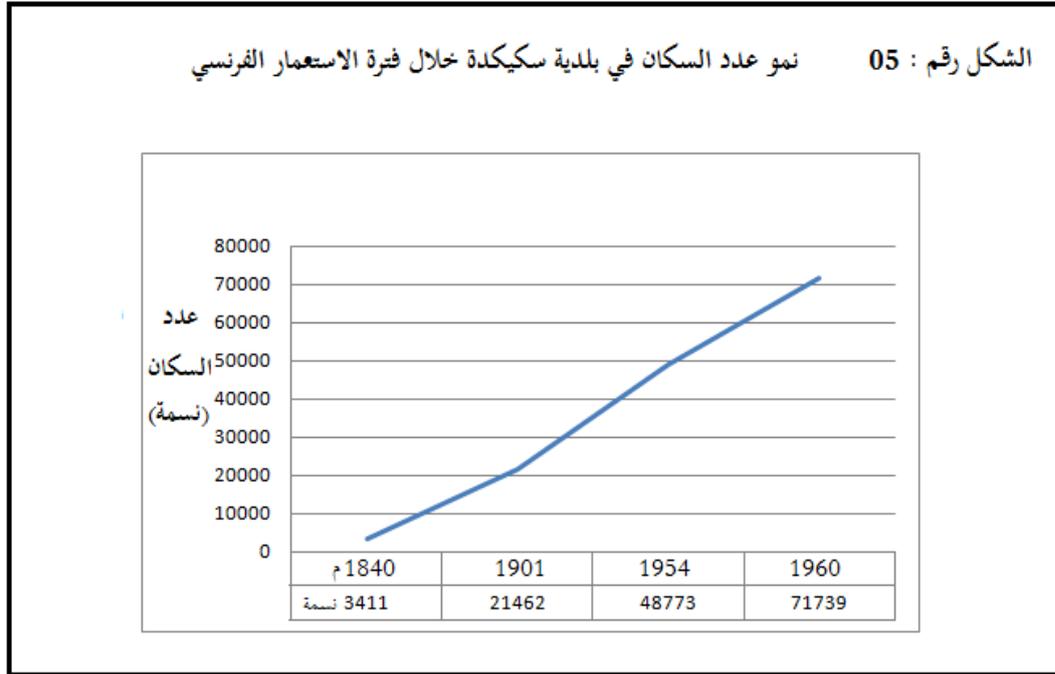
بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م، تم احتلال المدينة سنة 1838م، حيث أطلق عليها اسم "مدينة فيليب" (Philippeville) ، حيث ضمت سنة 1870م حوالي 10 آلاف ساكن، حيث كانت تعتبر المدينة الأكثر أوروبية على المستوى الوطني آنذاك.

يبين لنا الجدول رقم (04) و الشكل رقم (05)، أن سكان مركز المدينة كان يضم خلال سنة 1840م، حوالي 3411 نسمة، ليرتفع العدد على مستوى البلدية إجمالا مع إحصاء سنة 1901 م إلى 21462 نسمة، ثم سنة 1954 م بلغ عدد السكان حوالي 48773 ساكن بمعدل نمو بلغ 1.5 % خلال 53 سنة. ثم ليبلغ سنة 1960م ما يقارب 71739 ساكن، بمعدل نمو كبير بلغ 6.7%.

الجدول رقم (04): تطور عدد سكان مدينة سكيكدة خلال فترة الاستعمار الفرنسي

الفترة	عدد السكان	معدل النمو %
1840 (مركز البلدية)	3411	/
1901 (البلدية)	21462	/
1954 (البلدية)	48773	1.5
1960 (البلدية)	71739	6.7

المصدر: Djema Fares, 2013. + معالجة حسابية من طرف الباحث.



هذا النمو الكبير للسكان مرده إلى عدة عوامل أهمها⁽¹⁾:

- إنجاز الطريق الرابط بين مدينتي سكيكدة و قسنطينة سنة 1870م.
- إنجاز خط السكة الحديدية الرابط بين سكيكدة و قسنطينة سنة 1859 و الميناء سنة 1860م.

- الاستيلاء على الأراضي الفلاحية خصوصا في حوض الصفصاف بعد صدور قانون مجلس الشيوخ سنة 1863م (Sénatus Consult)، و قانون "فارنييه- Warnier" سنة 1873م ، الذي قام بموجبه المعمرون بانتزاع المزيد من الأراضي الخصبة من الفلاحين الجزائريين ، مما خلق موجة من الهجرات المتتالية نحو مركز البلدية و ضواحيها، "خصوصا مع موجات الجفاف و الجراد التي ضربت المنطقة سنة 1846م و استمرت المجاعة حتى سنة 1850م"⁽¹⁾.

- "كما لا ننسى أن حرب التحرير (1954-1962م) جعلت قوات الاحتلال تركز عملياتها الحربية في المناطق الريفية، الأمر الذي أدى إلى تدمير مئات القرى و المداشر، و هي الاماكن التي لجأ أصحابها إلى ضواحي المدن طلبا للأمن. في حين جمعت سلطات الاحتلال قسما آخر من السكان في مراكز التجمع و المحتشدات. لهذا كله استمرت الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، و استمرت معها ظاهرة الأكواخ القصدية"⁽²⁾.

- السياسة الاجتماعية و الاقتصادية التي انتهجها الاستعمار الفرنسي بغية تضيق الخناق عن الثورة التحريرية، من خلال تجميع السكان و ترحيلهم إلى محتشدات قريبة من المعسكرات الفرنسية المتواجدة بالمدن. "بالإضافة إلى مشروع ديغول الذي عرف بمشروع "قسنطينة" سنة 1958م، و الذي جاء بجملة من التدابير جعلت العديد من السكان يهاجرون نحو المدن"⁽³⁾، بما في ذلك مدينة سكيكدة.

كل تلك الظروف السابقة و التي أشرنا إليها، كان لها تأثير بالغ في ظهور بؤر للسكن العشوائي، داخل المدينة آنذاك، و على المنحدرات المحيطة و القرية منها.

ب- مرحلة ما بعد الاستقلال:

يمكن اعتبار انطلاقة هذه المرحلة فعليا منذ 1965 م حيث عرفت الجزائر نوع من الاستقرار السياسي، حيث بدأت بالفعل أولى عمليات التخطيط الشامل و التنمية الوطنية مع المخططات الثلاثية و الرباعية و الخماسية و ذلك منذ سنة 1967م.

من خلال الجدول رقم (05) و الشكل رقم (06) نلاحظ بشكل عام ما يلي :

- أن عدد سكان البلدية تضاعف قرابة 3 مرات خلال الفترة (1966-2011م).

- هناك تركيز شديد للسكان في المركز (المدينة)، إذ غالبا ما يشكل 90% من مجموع السكان.

- معدل نمو سكان المركز (المدينة) أكبر من معدل نمو سكان البلدية.

من خلال التحليل التفصيلي للمعطيات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (05)، و الشكل رقم (06)، نلاحظ أن

نمو سكان بلدية سكيكدة، قد مر بعدة مراحل و هي على التوالي:

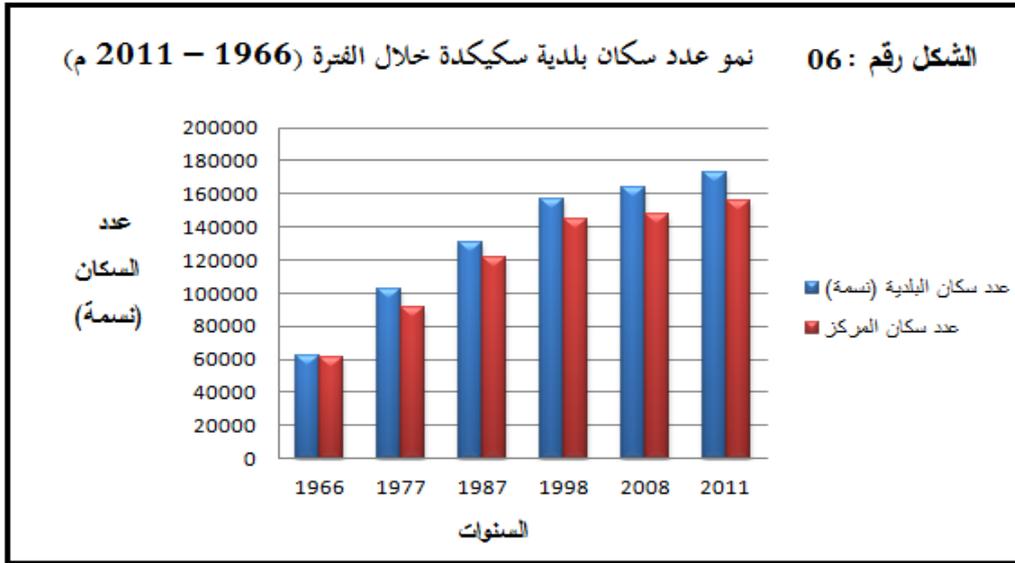
1: صالح فركوس، مختصر في تاريخ الجزائر : من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين: 814 ق م - 1962م، دار العلوم، 2002، ص 210-211.

2 : محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري "تحليل سوسيولوجي لاهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 66.

3: صالح فركوس، المرجع السابق ذكره.

الجدول رقم (05): نمو عدد سكان بلدية سكيكدة خلال الفترة (1966 – 2011 م)

السنوات	عدد سكان البلدية (نسمة)	عدد سكان المركز	% سكان المركز	مقدار النمو بالمركز	معدل النمو بالمركز %	مقدار النمو بالبلدية	معدل النمو بالبلدية (1) %
1966	62456	60787	97.32	-	-	-	-
1977	102800	91395	88.90	30608	4.18	40344	5.12
1987	130880	121495	92.82	30100	2.91	28080	2.44
1998	156680	144208	92.03	22713	1.80	25800	1.83
2008	163618	147594	90.20	3386	0.3	6938	0.4
2011	172860	155937	90.21	8343	1.92	9242	0.6



المصدر : الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، نشرية خاصة بولاية سكيكدة، رقم 527/21 + معالجة حسابية من طرف الباحث

1- المرحلة الأولى: (1966-1977م)

بلغ عدد سكان البلدية سنة 1966م حوالي 62454 نسمة ليرتفع هذا العدد إلى حوالي 102800 نسمة سنة 1977 م بمعدل نمو سنوي بلغ 5.12% و يرتفع مقارنة بالمعدل الوطني لنفس الفترة و الذي بلغ 3.17% . إذ شكل سكان المركز ما نسبته 97.32%، و بمعدل نمو بلغ 4.18%.

إن هذا النمو السكاني الكبير مرده بالأساس إلى عدة عوامل تلخص فيما يلي:

أ- الهجرة الكبيرة نحو المدينة :

"لقد كان لتركيز الصناعة بعد سنة 1966م في المدن الكبرى، تأثير كبير في جذب اليد العاملة الريفية نحو المدن، والتي كانت على حساب الأراضي الزراعية في السهول الخصبة، خصوصا تلك الأراضي التي خضعت لنظام التسيير الذاتي مباشرة

1: معدل النمو السنوي : تم حسابه من طرف الباحث من خلال تطبيق المعادلة التالية: لغ(ن+1) = لغ(س2 - لغ(س1) / ز

حيث: ن: معدل النمو السنوي س1: عدد سكان التعداد الأول س2: عدد سكان التعداد التالي (الموالي) ز: المدة الزمنية الفاصلة بين التعدادين

بعد الاستقلال. كما أن تركيز الدولة لمختلف الخدمات من تعليم و صحة و إدارة و غيرها في المدن الكبرى و المتوسطة، وبقاء الريف يعاني من التخلف و الحرمان، أدى إلى تعميق الهوة بين المدينة و الريف، و ساهم في تفاقم ظاهرة الهجرة الداخلية⁽¹⁾.

"تعرف الهجرة بأنها الانتقال من مكان إلى آخر في سبيل الحصول على حياة أفضل ولهذا كانت عنصرا من العناصر الرئيسية للدراسة الديمغرافية المرتبطة بتغير حجم السكان وتغير خصائصهم الديمغرافية المرتبطة بتغير حجم السكان والتغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية"⁽²⁾.

عرفت مدينة سكيكدة هجرة ريفية (النزوح الريفي)⁽³⁾ وافدة بشكل كبير، خصوصا بعد إنشاء المنطقة الصناعية (المركب البتروكيماوي) سنة 1970م، و حسب المعطيات الإحصائية، فإن 33%⁽⁴⁾ من سكان المدينة من مواليد خارج الولاية، ما يفسر أن 55%⁽⁵⁾ من عمال الوحدات الصناعية هم من خارج الولاية. كما أن معدل نمو سكان المدينة سنة 1973 بلغ 7.6%، منها 3.3% زيادة طبيعية، و 4.3% بسبب الهجرة⁽⁶⁾.

الجدول رقم (06): مراحل استيطان المهاجرين في بلدية سكيكدة إلى غاية سنة 1977م

الفترة الزمنية	عدد السكان المهاجرين	%
غير محددة	1637	4.3
قبل سنة 1962 م	12576	34.9
1966 - 1968م	8971	24.9
1968 - 1977م	12809	35.9
المجموع	35993	100

المصدر: Djema Fares, 2013.

من خلال الجدول رقم (06)، يتبين أن نسبة المهاجرين نحو مدينة سكيكدة كانت كبيرة جدا قبيل الاستقلال (1962)، وذلك بسبب موجة الهجرة الداخلية لسكان المناطق المجاورة للاستقرار في المدينة خصوصا و تزامن ذلك مع مغادرة المعمرين لممتلكاتهم، هذا من جهة، و من جهة ثانية، فإن نسبة المهاجرين كانت كبيرة أيضا، خلال الفترة التي تلت سنة 1968م إلى غاية 1977م، و ذلك بسبب إنشاء المنطقة الصناعية التي تضم المركب الصناعي للبتروكيماويات، حيث

1: محمد السويدي، المرجع السابق ذكره، 1990، ص 67.

2: محمد الهادي لعروق : مدينة قسنطينة: دراسة في جغرافية العمران، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص 162 .

3: استعمل الباحث الانجليزي "جراهم" منذ سنة 1892م لفظ "الهجرة الريفية" و قصد به النزوح الريفي، مع ملاحظة أن النزوح الريفي يعني في الأساس، الانتقال والسير العشوائي للجماعات الريفية نحو مصير غير مضمون، و ليس بالضرورة أن يكون الانتقال نحو المدن (محمد السويدي، المرجع السابق ذكره، ص 85).

4: Boukhemis K. et Zeghiche A., Approche des déterminants de la migration interne en Algérie : Constantine et Skikda, Editions du CNRS Annuaire de l' Afrique du Nord Tome XXVI, 1987.

5: Boukhemis K. et Zeghiche A , op. cit. , 1987.

6 : Hadeff H. et Soukehal B. , Urbanisation et Risque Industriel en Algérie, cas de la ville de Skikda et sa zone pétrochimique, Article publier sur internet.

عرفت هذه الفترة موجة كبيرة للمهاجرين القادمين من جميع المناطق، سواء من داخل الولاية أو خارجها، و ذلك على أمل الحصول على مناصب عمل بهذه الأخيرة، كما يبين ذلك كل من الجدول رقم (07)، و الشكل رقم (07) ، و الخريطة رقم (07).

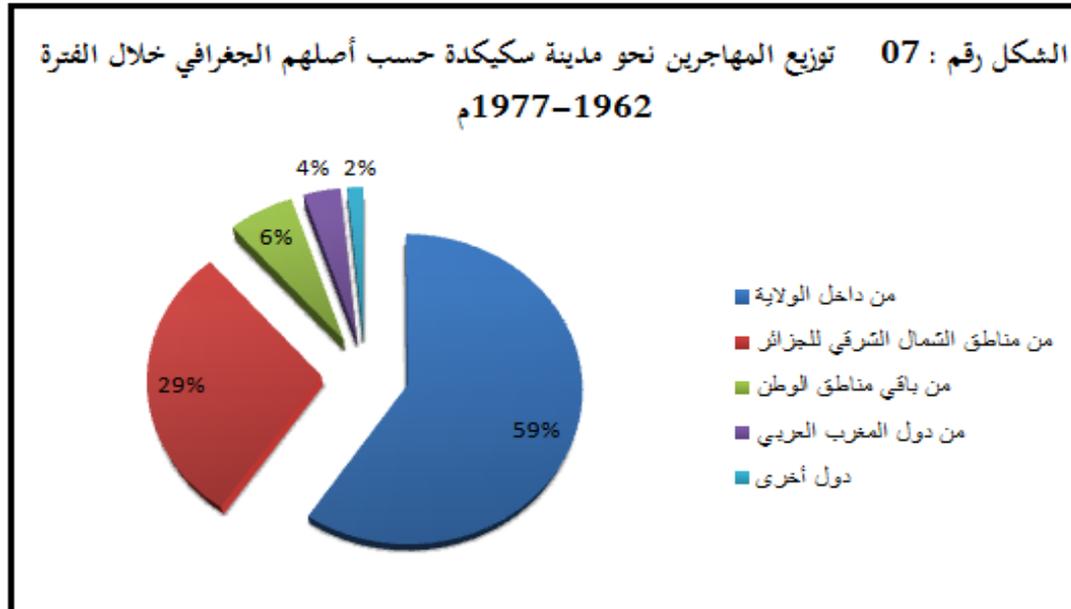
الجدول رقم (07): توزيع المهاجرين نحو مدينة سكيكدة حسب أصلهم الجغرافي خلال الفترة 1962-1977م

منطقة أصل المهاجرين	عدد المهاجرين	%
من داخل الولاية	12844	59.5
من مناطق الشمال الشرقي للجزائر	6294	29.1
من باقي مناطق الوطن (مدن الوسط+ الغرب+الجنوب)	1368	6.4
من دول المغرب العربي	764	3.5
دول أخرى	330	1.5
المجموع	21600	100

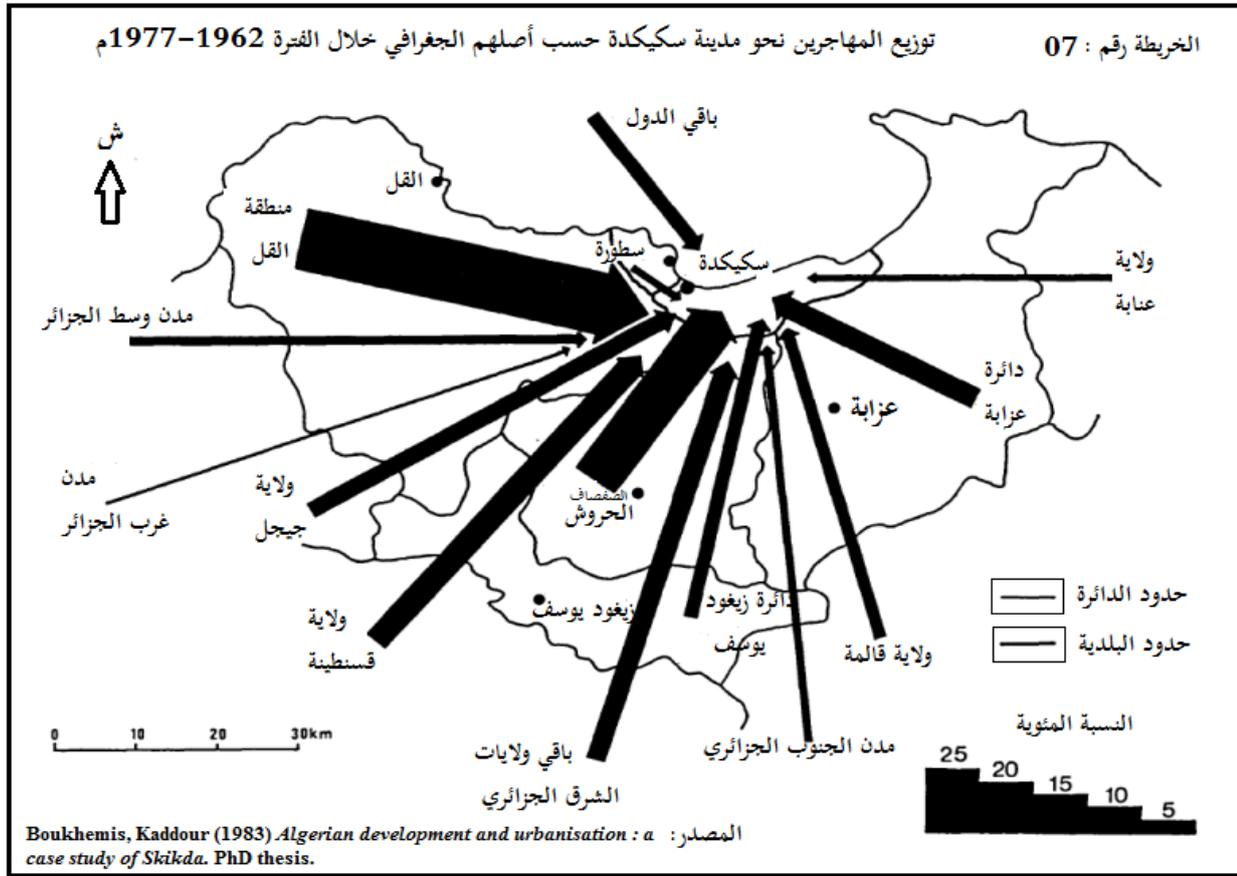
المصدر: Boukhemis K. , 1983

- من خلال الجدول رقم (07) و الخريطة رقم (07) ، نلاحظ أن نسبة المهاجرين من خارج الولاية نحو مدينة سكيكدة قد بلغ 40.5%، من إجمالي المهاجرين الكلي. حيث تجدر الإشارة إلى أن حوالي 40% من هؤلاء المهاجرين كانوا يتقلدون مناصب عمل تتطلب مستوى علميا عاليا⁽¹⁾.

- نسبة المهاجرين من المناطق الداخلية للولاية، بلغ حوالي 60%، غالبيتهم من المناطق الغربية للولاية، ذات الطابع الريفي الجبلي (مناطق القل و ضواحيها). تليها في ذلك المناطق الريفية لحوض وادي الصفصاف (الحروش و ضواحيها).



1 : Boukhemis K. et Zeghiche A, op. Cit. , 1987.



لقد كان لهذه العوامل و الظروف، تبعات وخيمة على الوضع العام للمدينة، تجلت أهم مظاهره في زيادة انتشار بؤر السكن العشوائي، من جهة، و من جهة ثانية ، توسع مناطق السكن العشوائي الموجودة سابقا، حيث شكلت هذه الأخيرة أهم ملاذ لاستقرار الوافدين الجدد من المهاجرين الوافدين نحو المدينة.

ب - الترقية الإدارية لبلدية سكيكدة إلى مصف ولاية :

بعد التقسيم الإداري لسنة 1974م ، تم ترقية مدينة سكيكدة إلى مصف عاصمة ولاية، حيث كان من تبعات ذلك أن استفادت الولاية عموما، و مدينة سكيكدة على الخصوص ، من العديد من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، والهيكل القاعدية و البنى التحتية، خصوصا ما تعلق بالسكن، مما زاد من عوامل الجذب نحو المدينة، وشجع على الهجرة نحوها والاستقرار فيها، وفي المناطق المحيطة بها في شكل تجمعات سكنية عشوائية.

2- المرحلة الثانية : (1977-1987م)

خلال هذه الفترة عرف معدل نمو السكان انخفاضا محسوسا مقارنة بالفترة السابقة، حيث بلغ 2.44% وهو منخفض مقارنة بالمعدل الوطني لنفس الفترة و الذي بلغ 3.12%. نفس الملاحظة تم تسجيلها بالنسبة لمعدل نمو سكان المركز ، حيث بلغ هو الآخر 2.91%.

يرجع سبب هذا الانخفاض بالأساس إلى عدة عوامل يمكن إيجازها فيما يلي :

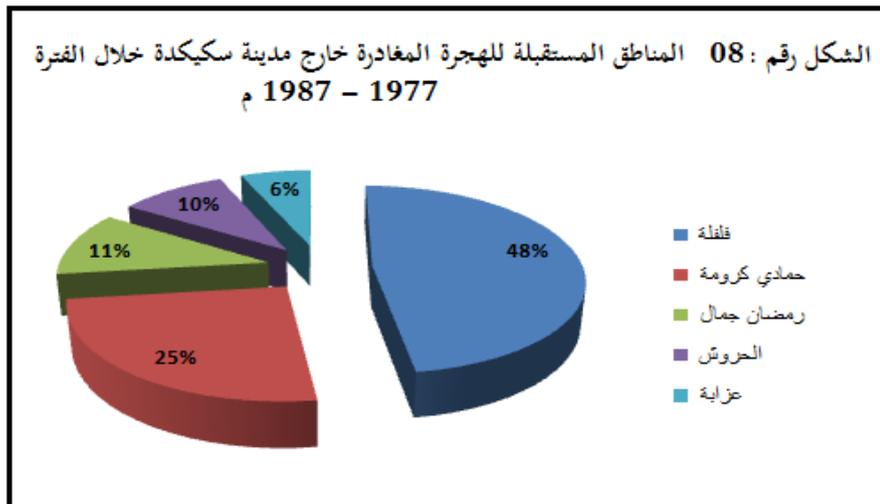
- الاستقرار العام الذي عرفه المجال الريفي بالولاية ككل بسبب سياسة الثورة الزراعية التي أسهمت كثيرا في تنمية العديد من المناطق الريفية خصوصا تلك المتواجدة بحوض وادي الصفصاف، وكذلك المناطق الجبلية بالجهة الغربية للولاية، مما ساهم في تراجع نسبة الهجرة الريفية بشكل محسوس.

- بعد التقسيم الإداري للبلاد لسنة 1984م، نتج عنه ترقية العديد من التجمعات العمرانية إلى مصف دائرة، مما ساهم في رفع مستوى التنمية المحلية بها، خصوصا مشاريع السكن والبنية التحتية والهياكل الاجتماعية والاقتصادية الأمر الذي أدى إلى استقرار السكان، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فقد ساهم ذلك في حدوث نوع من الهجرة العكسية نحو التجمعات العمرانية القريبة من مدينة سكيكدة، وذلك بغية الاستفادة من المشاريع السكنية، ذلك كون مدينة سكيكدة عانت من ضغط كبير في هذا المجال، حيث صنفت سنة 1980 م كأكثر مناطق الوطن طلبا للسكن⁽¹⁾. تزامن ذلك وخلق قطب سكني جديد يتمثل في منطقة "فلفلة"، على شاكلة مدينة جديدة، مما جعل العديد من السكان يتجهون للاستقرار فيها على غرار العديد من المناطق المجاورة كبلدية حمادي كرومة، وغيرها كما يبين ذلك الجدول رقم (08) والشكل رقم (08).

الجدول رقم (08): المناطق المستقبلية للهجرة المغادرة خارج مدينة سكيكدة خلال الفترة 1977 - 1987 م

المنطقة المستقبلية	عدد المهاجرين	%
فلفلة	5127	47.72
حمادي كرومة	2717	25.29
رمضان جمال	1190	11.07
الحروش	1031	9.60
عزاية	679	6.32
المجموع	10744	100

المصدر: Amiour Amel, 2005.



1 : Amiour Amel, Les zones préférentielles de la mondialisation en Algérie. Exemple de Skikda, mémoire de magister, université de Constantine, 2005. P. 43.

من خلال الجدول رقم (08) و الشكل رقم (08)، نلاحظ أن ما نسبته 73% من السكان المغادرين اتجهوا ناحية المناطق القريبة و المحاذية لمدينة سكيكدة و المتمثلة أساسا في بلدية "فلقلة" و "حمادي كرومة" و اللتان تعتبران إداريا تابعتان لدائرة سكيكدة. بينما باقي المناطق فتمثلت في كل من مدن "الحروش" و "رمضان جمال" الواقعتان في حوض واد الصفصاف على الطريق الوطني رقم 3، بنسبة 21%، بينما اتجه الباقي و هم 6%، نحو منطقة "عزابة" الواقعة شرق مدينة سكيكدة على محور الطريق الوطني رقم 44، و التي تبعد عن مدينة سكيكدة بنحو 30 كلم.

3- المرحلة الثالثة : (1987-1998م)

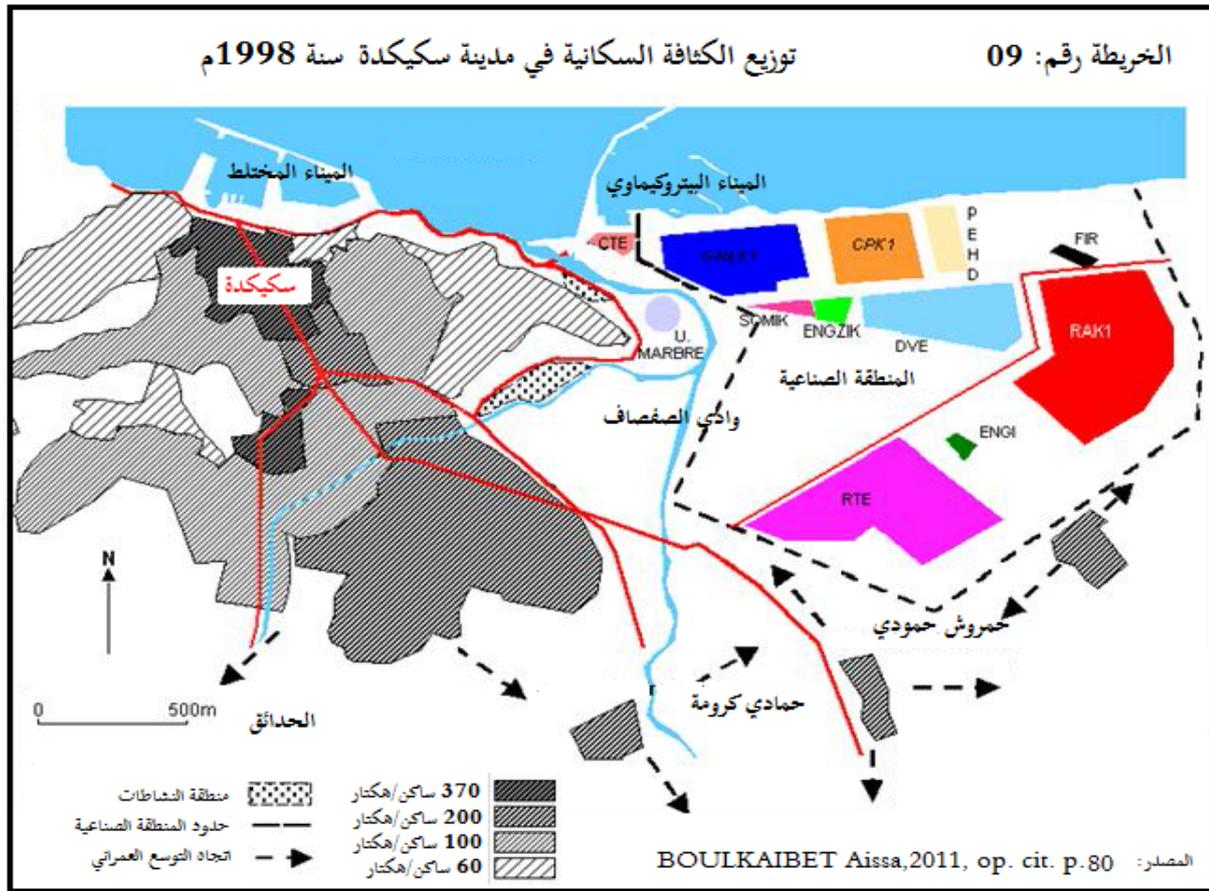
تميزت هذه المرحلة بمعدل نمو سكاني منخفض بلغ 1.83% على مستوى البلدية، و 1.80% بالنسبة للمدينة المركز. هذه نسب تعتبر منخفضة إذا ما قورنت بالمعدلات الوطنية⁽¹⁾ لنفس الفترة و التي تراوحت بين: 2.10% بالنسبة لنمو السكان ، و 3.39% بالنسبة للسكان الحضريين.

يمكن تفسير هذه الوضعية من خلال تناقص معدل الهجرة نحو المدينة، حيث أن هذه الفترة عرفت هجرة ريفية كبيرة ضمن إقليم الولاية بشكل عام، و خصوصا المناطق الجبلية، بسبب تدهور الأزمة الأمنية خلال العشرية السوداء. غير أن مدينة سكيكدة لم تعرف توافدا كبيرا لهؤلاء ، و ذلك بسبب تشديد الرقابة الأمنية من طرف السلطات، و منع أي دخيل جديد من الاستقرار داخل المدينة أو في المناطق المحاذية و الملاصقة لها، مما جعل غالبية المهاجرين الوافدين، يفضلون الاستقرار في التجمعات الحضرية الواقعة ضمن حوض وادي الصفصاف ، على غرار بلديات كل من الحروش، صالح بوالشعور، رمضان جمال، الحدائق ، و التي تقع على الطريق رقم 3 بشقيه "أ" و "ب" ، كما تبين ذلك الخريطة رقم (08).

كما كان لمختلف العمليات التنموية التي شهدتها العديد من البلديات المجاورة لمدينة سكيكدة تأثير بالغ في "هجرة العديد من السكان و العودة نحو مناطقهم الأصلية، كما هو الحال بالنسبة لبلدية بكوش لخضر التي استقبلت خلال الفترة (1987-1998م) ما يقارب 1178 نسمة كلهم من العائدين"⁽²⁾. تزامن ذلك و كون العديد من مراكز المدن الكبرى في الجزائر، أضحت خلال هذه الفترة، تعاني من العديد من المشاكل على غرار غلاء المعيشة و ارتفاع تكاليفها بما في ذلك السكن و توابعه، مما دفع بالعديد من السكان لمغادرتها و الاستقرار في المناطق المجاورة لها ، و ذلك غالبا ما يكون ضمن سكنات عشوائية، إذ أن ذلك يوفر لهم إمكانية العيش من جهة، و من جهة ثانية، استقرارهم بالقرب من المدينة المركز والانتفاع من مزاياها المختلفة.

1 : Armature urbaine, RGPH 2008, collections statistiques no 163 /2011 série S : statistiques sociales. ONS Septembre 2011. Algérie.

2 : Amieur Amel, Op. cit. , 2005.



يمكن تفسير ذلك باستمرار تأثير نفس العوامل السالفة الذكر في المرحلة السابقة (1987-1998م) خصوصا الهجرة المغادرة و التي مست العديد من الأسر ذوو الأصول الريفية، و التي تعيش ظروف مزرية بالمدينة كأزمة السكن، البطالة ، غلاء المعيشة... إلخ. حيث و مع انطلاق مشاريع التنمية الفلاحية و الريفية منذ سنة 2000م و حتى سنة 2004م ، و مجيء مشاريع السكن الريفي و التجديد الريفي، و التي استقطبت الكثير من هذه الأسر و شجعتهم على العودة ، خاصة و أن معظمها يملك عقود ملكية للأراضي في مناطقهم الأصلية مما سمح لهم بالاستفادة من هذه المشاريع التنموية. و لقد عايشت شخصا العشرات من مثل هذه الحالات من أبناء عمومي و من الجيران الذين أعرفهم حق المعرفة، و ذلك بحكم عملي السابق كمهندس دولة في التهيئة الريفية بمديرية الفلاحة لولاية سكيكدة، مكلف بمتابعة مشاريع التنمية الريفية المندمجة (PPDRI) خلال الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى 2010م.

بالإضافة إلى ذلك، تجدر بنا الإشارة لعامل مهم و هو انخفاض عدد المواليد سنويا، نتيجة للسياسة المنتهجة من طرف الدولة و الرامية لتنظيم النسل من خلال العديد من الإجراءات التي كان لها تأثير بالغ على التركيبة الأسرية للمجتمع الجزائري ، سواء من حيث ارتفاع معدل سن الزواج ، و كذلك انخفاض متوسط حجم الأسرة و الذي انخفض في بلدية سكيكدة من 6.6 فرد/أسرة سنة 1998م، إلى 5.9 فرد/أسرة سنة 2008م⁽¹⁾.

1: الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، المرجع السابق ذكره.

5- المرحلة من 2008 إلى 2011م:

خلال هذه الفترة، فإن نسبة نمو السكان بالبلدية بقيت منخفضة بمعدل 0,6%، غير أن الملفت للانتباه، هو ارتفاع معدل نمو سكان المركز، إذ بلغ المعدل 1.92%، مما جعل نسبة تركيز السكان بمركز المدينة ترتفع قليلا إلى 90,21%. يمكن تفسير انخفاض معدل نمو سكان البلدية بسبب تواصل موجة الهجرة المغادرة خارج المدينة، وذلك بسبب الظروف والعوامل التي أشرنا إليها سلفا خلال دراستنا للمرحلة 1998-2008م، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، تم خلال هذه الفترة ترحيل العديد من سكان المناطق العشوائية، ناهيك عن إنجاز مشاريع سكنية خارج مركز المدينة (بلدية فلفة)، حمادي كرومة والحدائق) وترحيل السكان إليها في إطار خلق تجمع ما بين هذه البلديات، و بلدية سكيكدة، وذلك تبعا لتوصيات المخطط الولائي للتهيئة (PAW)⁽¹⁾. أما بخصوص التركيز الشديد للسكان داخل المركز، وارتفاع هذه النسبة، فيمكن تفسيره من خلال إعادة هيكلة النسيج الحضري القديم للمدينة، استجابة لتوجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU)، لسنة 1998م، والتي أوصت "بتكثيف النسيج الحضري المتواجد، واستغلال الجيوب الشاغرة به"⁽²⁾.

1-2- التوزيع المكاني للسكان ببلدية سكيكدة:

يخضع انتشار السكان و استيطانهم على سطح الأرض إلى العديد من العوامل، منها ما هي طبيعية (التضاريس، الانحدارات، مصادر المياه...)، و منها التاريخية (وجود مدن قديمة)، و أخرى إدارية (القرارات الحكومية بترقية مركز عمراني إلى رتبة أعلى مثلا)، إضافة للعوامل الاقتصادية (كوجود مناطق صناعية و تجارية مثلا)، هذا بالإضافة إلى تأثير البنية العقارية، حيث غالبا ما يقل تواجد السكان في المناطق ذات الملكية الخاصة.

من خلال الخريطة رقم (10)، و الجدول رقم (09)، و الشكل رقم (09)، يمكن استخلاص ما يلي:

الجدول رقم (09): التوزيع المكاني للسكان في بلدية سكيكدة خلال سنة 2008 و 2011 م

	التجمع الحضري الرئيسي		تجمع حضري ثانوي		المناطق المبعثرة		المجموع	
	عدد السكان	%	عدد السكان	%	عدد السكان	%	عدد السكان	%
2008	147594	90.20	14367	8.78	1657	1.01	163618	100
2011	155937	90.21	15142	8.76	1781	1.03	172860	100

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، نشرة خاصة بولاية سكيكدة، رقم 527/21 + مديرية الميزانية و البرمجة لولاية سكيكدة.

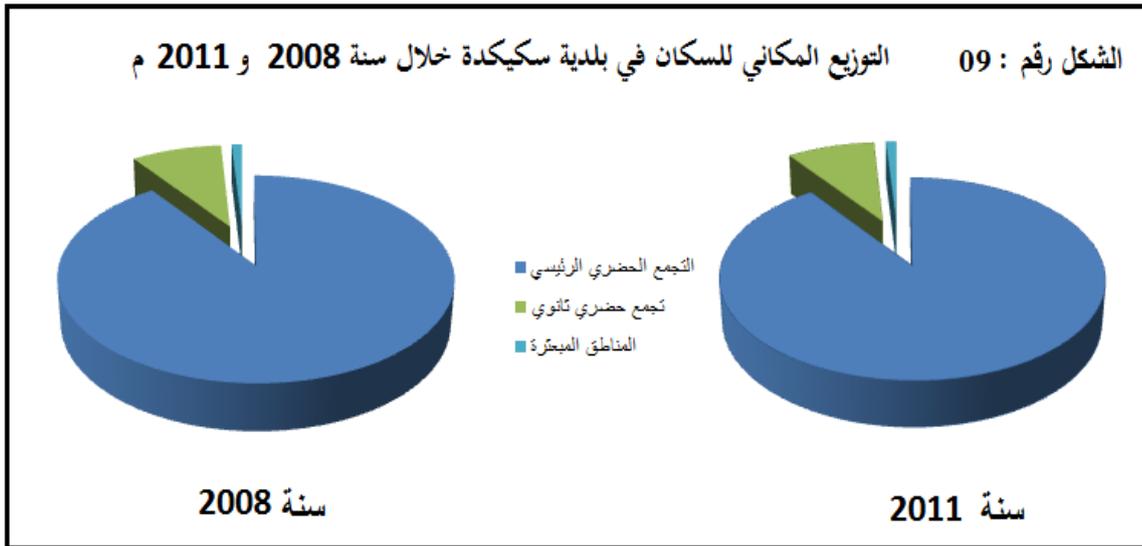
1- يتركز السكان في بلدية سكيكدة بشكل كبير في التجمع الحضري الرئيسي، و المتمثل في مدينة سكيكدة ، بنسبة تزيد عن 90%. و هو معدل مرتفع مقارنة بالمعدل الوطني الذي بلغ سنة 2008م، حوالي 85.73%⁽³⁾.

2- تستحوذ التجمعات الحضرية الثانوية على حوالي 9% من مجموع السكان، و تتمثل في كل من:

1: محمد الأمين حركات، التخطيط الحضري في الجزائر، أدوات التهيئة و التعمير: عشرين من التطبيق، محاولة للتقييم، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة قسنطينة 1، 2018/2017، ص 61.

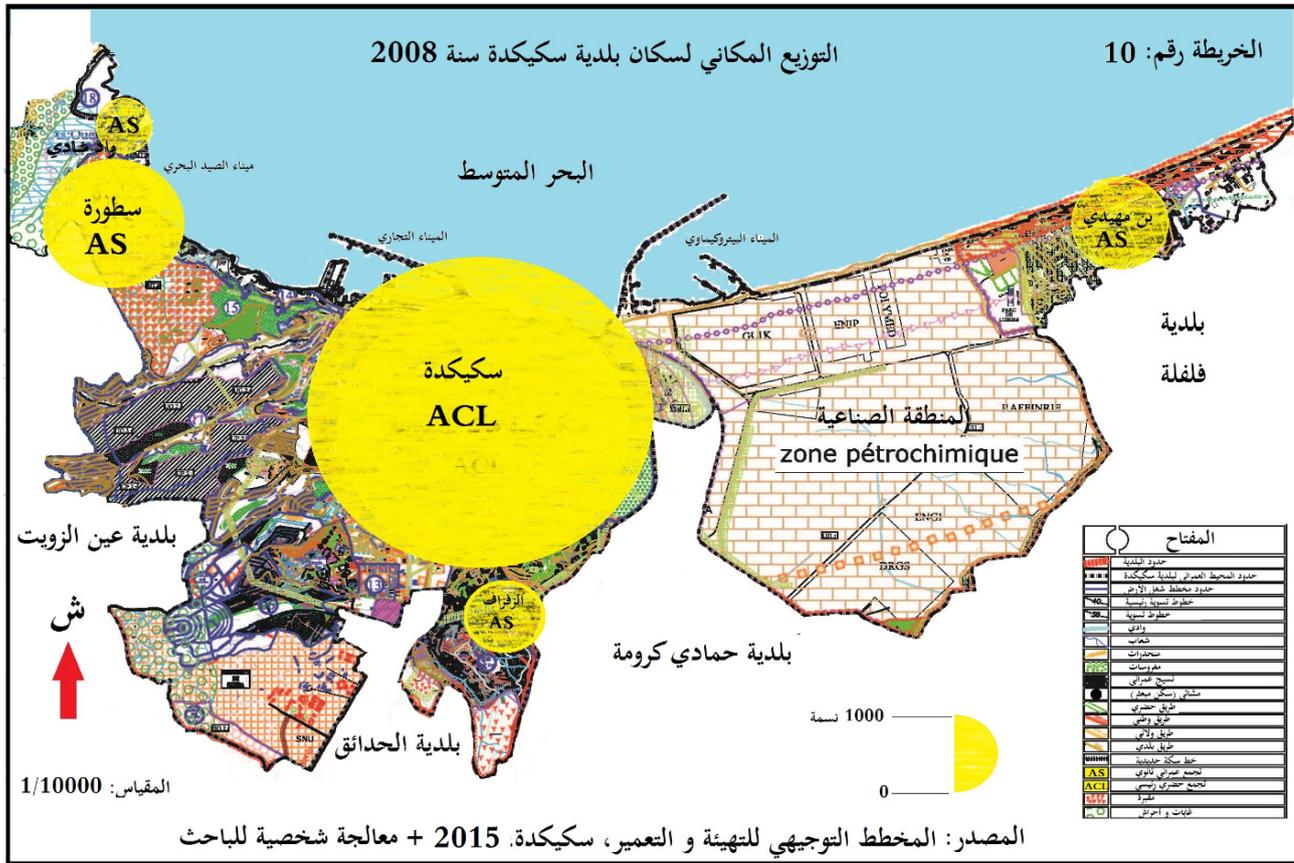
2: محمد الأمين حركات، المرجع السابق ، ص55.

3 : ONS, Armature urbaine, N° 63/2011, Op. Cit.



- التجمع الحضري الثانوي "سطورة": الذي يبعد حوالي 4 كلم عن مركز المدينة، بالجهة الغربية، على شاطئ البحر. يسكنه حوالي 8470 نسمة سنة 2011م. يضم حوالي 380 مسكن. تعد منطقة سياحية بامتياز. غير أن عدم تصنيفها كثراث وطني، جعلها مهملة ، وغير مستغلة بعقلانية، مما أدى إلى انتشار العديد من السكنات العشوائية المهشة خصوصا في السفوح المنحدرة المقابلة للبحر.
- التجمع الحضري الثانوي "بن مهيدي": يقع إلى الشرق من مركز المدينة على بعد 6 كلم ، يضم حوالي 2074 نسمة سنة 2011م، يضم التجمع حوالي 1860 مسكن، 95% منها ذات طابع فردي. عرف تاريخيا باسم "جون دارك" (Jeanne d'Arc). تفصله عن مدينة سكيكدة المنطقة الصناعية للبيتروكيماويات. "يشتهر بشواطئه التي تمتد على طول 3 كلم، و قدرة استيعاب تقدر بحوالي 7500 مصطاف يوميا"⁽¹⁾، إذ تعتبر مناطق سياحية بامتياز، حيث تقع بها غالبية الفنادق و المنتجعات السياحية.
- التجمع الحضري الثانوي "واد شادي": يقع في أقصى الغرب من مدينة سكيكدة على بعد حوالي 6 كلم، في طريق سطورة. يضم حوالي 1106 نسمة.
- التجمع الحضري الثانوي "الزراف": يقع جنوب المدينة، في الطريق اتجاه بلدية الحدائق، يضم حوالي 1107 ساكن.

1 : PDAU Skikda révisé, 2015.



لقد كان لهذه الوضعية التي تتميز بالتركز الشديد للسكان داخل المدينة، أثر كبير في نمو المدينة و توسعها، كما سيأتي ذلك لاحقا. كما أن ذات الوضعية أدت إلى الضغط الشديد على مختلف الهياكل و التجهيزات داخل المدينة، مما جعل الكثافة السكانية بالمدينة عالية جدا، كما يبين ذلك الجدول رقم (10)، حيث بلغت نسبتها خلال سنة 2008 حوالي 3146.5 نسمة/كلم² بالبلدية و 4542 نسمة/كلم² في المركز، و هي نسبة مرتفعة جدا إذا ما قورنت بالكثافة السكانية في مدن الشريط الساحلي للجزائر⁽¹⁾ و التي بلغت 274 نسمة/كلم².

الجدول رقم (10): الكثافة السكانية في بلدية سكيكدة و مركزها خلال سنة 2008 و 2011م

الكثافة السكانية (ن/كلم ²)		مساحة المركز (كلم ²)	مساحة البلدية (كلم ²)	عدد سكان المركز (نسمة)	عدد سكان البلدية (نسمة)	
المركز	البلدية					
4542.75	3146.5	32.49	52.00	147594	163618	2008
4544.9	3324.2	34.31	52.00	155937	172860	2011

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، نشرية خاصة بولاية سكيكدة، رقم 527/21 + 2015 PDAU Skikda.

1: ONS, Armature urbaine, N° 63/2011, Op. Cit. p. 14, Tableau n°2.

3-1- تصنيف مدينة سكيكدة من حيث الحجم :

"يعد حجم المركز العمراني أحد المقاييس الهامة في دراسة جغرافية العمران. و يقصد بالحجم عدد سكان المركز العمراني، وليس سعة النطاق العمراني. و ترجع أهمية عامل الحجم، في إمكانية اتخاذه مقياسا لتقدير أهمية المركز العمراني (المحلة)، استنادا للقاعدة العامة، و التي مؤداها أن المراكز العمرانية ذات الحجم الكبير، تتنوع وظائفها و تتعدد"⁽¹⁾. بالنظر لمعيار عدد السكان، و اعتمادا عليه حيث غالبا ما تصنف المدن التي يكون عدد سكانها ما بين 50 ألف نسمة و 100 ألف نسمة، على أنها مدن متوسطة ، بينما إذا زادت على ذلك ، فتصنف على أنها مدينة كبرى، كما جاء ذلك في القانون الجزائري المتعلق بالمدينة (القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20/02/2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة)⁽²⁾.

غير أن "مارك كوث" اعتبر المدن التي يكون عدد سكانها محصور بين 40 ألف و 200 ألف نسمة على أنها مدن متوسطة⁽³⁾. كما أنه صنفها على أنها مدينة متوسطة⁽⁴⁾. و أضاف معيارا آخر و هو، أن المدينة المتوسطة، يجب أن تتوفر على تجهيزات تغطي حاجيات عدد من السكان يتراوح ما بين 300 إلى 800.000 ساكن. و ولاية سكيكدة تضم 898.680 ساكن وفقا لتعداد سنة 2008م.

كما أن الأستاذ "جمال رحام" في دراسة له حول البنى المحلية للشرق الجزائري⁽⁵⁾، قام بتصنيف المدن حسب الحجم ، اعتمادا على المعيار الديمغرافي و هو عدد السكان، حيث اعتبر "المدن المتوسطة" تلك التي بلغ عدد سكانها من 50.000 إلى 100.000 ساكن. بينما صنف "المدن الكبرى"، تلك التي بلغ عدد سكانها 200.000 إلى 400.000 ساكن. أما بخصوص المدن التي بلغ عدد سكانها من 100.000 إلى 200.000 ساكن، فأطلق عليها مصطلح "مراكز ربط إقليمية"⁽⁶⁾ (Centres relais régionaux)، حيث صنف مدينة سكيكدة كذلك، بتعداد سكاني قدر بـ 143.119 ساكن، وفقا لتعداد سنة 1998م.

غير أن الباحث، و بعد دراسته لمدن الشرق الجزائري وفقا لتعداد سنة 1998م، و تصنيفها حسب الحجم تبعا لقانون "زييف" (George K. Zipf)، قام بتصنيف مدينة سكيكدة، تبسة، برج بوعريريج، بسكرة و سوق أهراس، على أنها "مدن كبرى"⁽⁷⁾، كما هو مبين في الخريطة رقم (11).

1 : علي سالم الشواورة، التخطيط في العمران الريفي و الحضري، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2012، ص 343.

2 : ONS, Armature urbaine, N° 63/2011, Op. Cit.

3 : Cote M., l'Algérie espace et société, Op. cit. 2005, p.105.

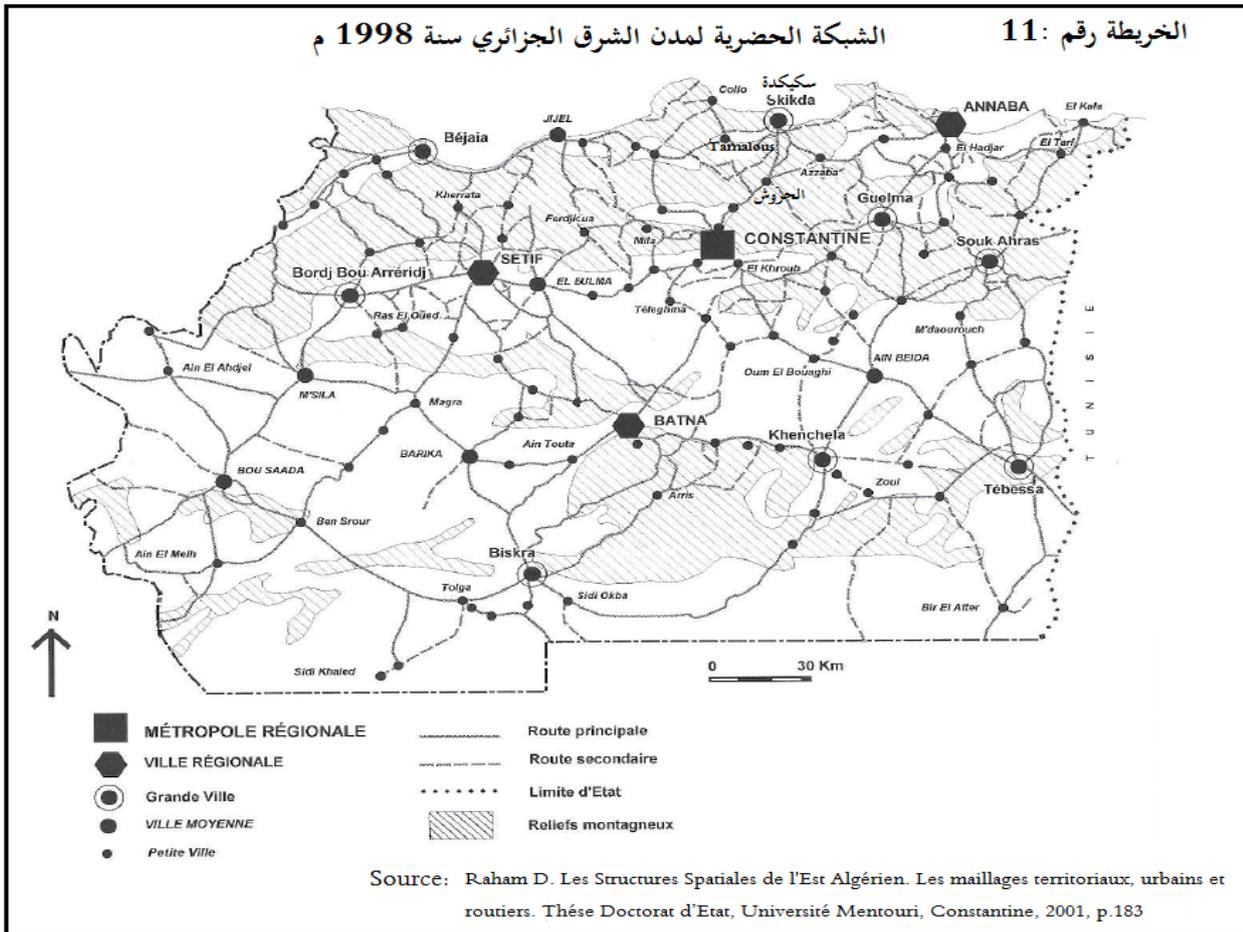
4 : Cote M. , Guide d'Algérie: paysages et patrimoine, Média-Plus, Constantine 2006, p.207.

5 : Raham D. Les Structures Spatiales de l'Est Algérien. Les maillages territoriaux, urbains et routiers. Thèse Doctorat d'Etat, Université Mentouri, Constantine, 2001, p.122.

6 : Raham D. Op. Cit. 2001, p.122.

7 : Raham D. Op. Cit. 2001, p.140.

في دراسة أخرى مماثلة لمدينة تبسة، تم تصنيف هذه الأخيرة من طرف الباحث⁽¹⁾، على أنها "مدينة كبرى"، كونها تضم عدد من السكان قدر بـ 198.281 نسمة وفقا لتعداد سنة 2008م. و عليه فإن الباحث اعتمد على التصنيف الوارد ضمن القانون التوجيهي للمدينة (06-06) السالف ذكره. استنادا لكل ما تمت الإشارة إليه، و بناء على المعطيات السكانية لمركز مدينة سكيكدة، حيث بلغ عدد السكان به حوالي 147.000 ساكن وفقا لتعداد 2008م، فإنه يمكننا تصنيف هذه الأخيرة على أنها "مدينة كبرى" (Grande ville).



1-4- التراكيب السكانية:

تدل التراكيب السكانية على الخصائص الكمية للسكان، مما يعطي صورة واضحة حول احتياجات السكان في الحاضر والمستقبل، كما تساهم دراستها في توجيه ووضع مختلف البرامج الخاصة بالتنمية المحلية. سنتعرض في مبحثنا فيما يلي إلى التراكيب النوعية والعمرانية و الاقتصادية للسكان.

1 : علي حجلة، التهيئة الحضرية و التنمية المستدامة في مدينة تبسة، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2016، ص 104.

1-4-1- التراكيب النوعية والعمرية للسكان :

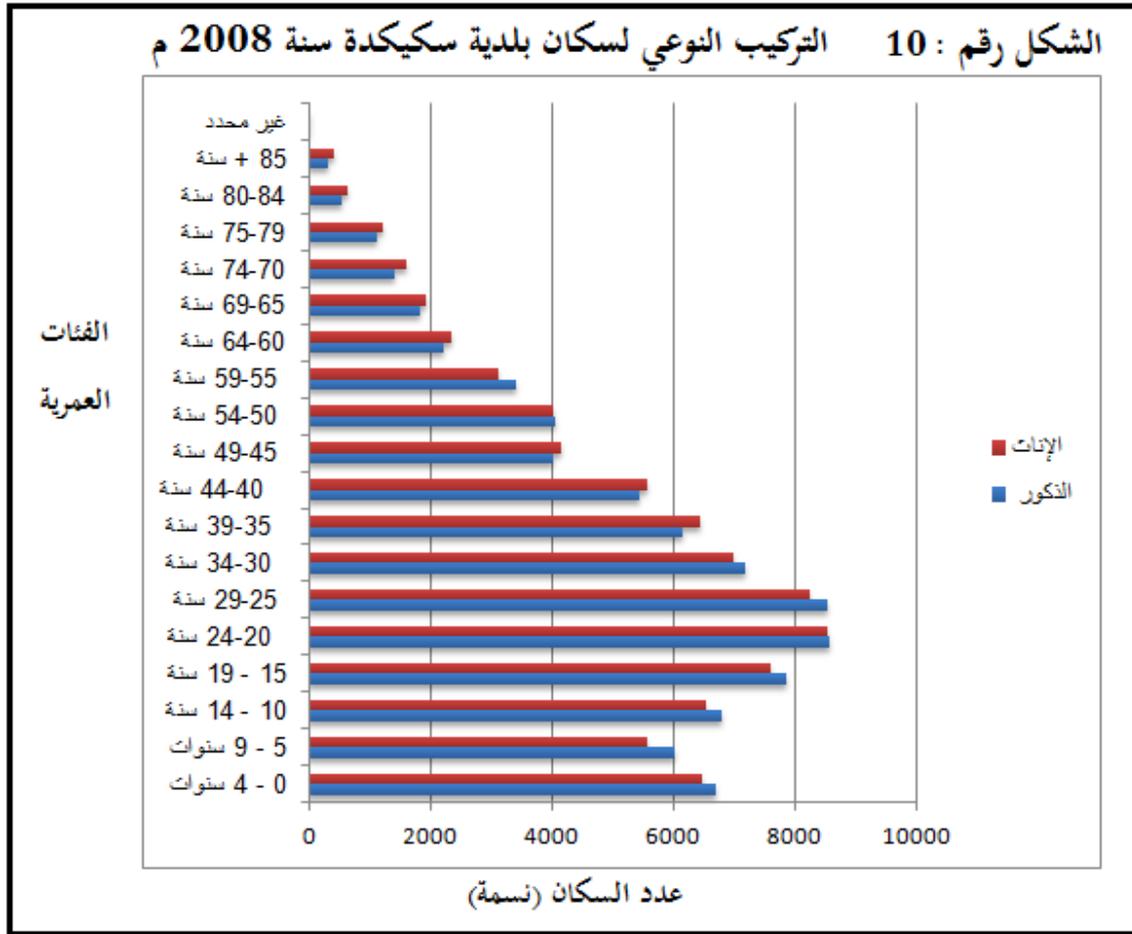
أ- البنية النوعية : تعتبر دراسة البنية النوعية مهمة لإبراز مدى التوازن السكاني بين نسبة الذكور والإناث، إذ غالبا ما تحدد نوع النشاط الاقتصادي وحاجات الفرد، تبعا لجنسه . فمثلا النشاط الزراعي يعتمد على عنصر الذكور ، بينما يبرز عمل المرأة في قطاع الخدمات. كما أن الفئات العمرية (20 و 60 سنة) تكون بحاجة ماسة لمناصب الشغل وتوفير السكن.

الجدول رقم (11) : التركيب العمري والنوعي لسكان بلدية سكيكدة سنة 2008م

المجموع		الإناث		الذكور		الفئة العمرية	
النسبة (%)	العدد (النسمة)	النسبة (%)	العدد (النسمة)	النسبة (%)	العدد (النسمة)		
8.05	13173	7.93	6462	8.16	6711	4-0	صغار السن
7.07	11580	6.82	5556	7.32	6025	9-5	
8.14	13321	8.02	6534	8.25	6787	14-10	
9.45	15461	9.33	7596	9.56	7865	19-15	
10.46	17113	10.49	8539	10.42	8573	24-20	متوسطي السن
10.26	16786	10.12	8241	10.39	8545	29-25	
8.65	14165	8.58	6984	8.72	7172	34-30	
7.69	12589	7.90	6435	7.48	6155	39-35	
6.73	11015	6.83	5564	6.63	5451	44-40	
5.00	8181	5.11	4162	4.88	4018	49-45	
4.94	8089	4.95	4033	4.93	4056	54-50	
3.98	6528	3.84	3129	4.13	3398	59-55	
2.78	4550	2.87	2342	2.68	2209	60-64	كبار السن
2.30	3760	2.83	1940	2.21	1820	65-69	
1.85	3032	1.98	1614	1.72	1418	70-74	
1.43	2339	1.50	1228	1.35	1111	75-79	
0.71	1171	0.76	620	0.67	551	80-84	
0.43	702	0.48	398	0.37	304	+ 85	
0.04	73	0.04	33	0.04	39	غير محدد	
100	163618	100	81408	100	82210	المجموع	

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، نشرية خاصة بولاية سكيكدة، رقم 527/21.

يمثل كل من الجدول رقم (11) و الشكل رقم (10) ، توزيع سكان البلدية حسب النوع سنة 2008، إذ يلاحظ أن عدد الذكور بلغ 82210 نسمة أي نسبة 50.24% من مجموع السكان. أما عدد الإناث فقد بلغ 81408 نسمة أي بنسبة 49.76%، وبذلك بلغت نسبة النوع 100,98 ذكرا لكل 100 أنثى وهو ما يبين أن عدد الذكور يقارب عدد الإناث، إلا أن نسبة النوع تختلف باختلاف الفئات العمرية:



**** فئة صغار السن : (0-19 سنة)**

تمثل هذه الفئة ما نسبته 32.71% من مجموع سكان البلدية. و هي فئة هشة تحتاج إلى رعاية خاصة من الناحية الصحية و التعليمية مما يتطلب توفير نمط معين من السكنات و الهياكل القاعدية الخاصة بالخدمات الاجتماعية المختلفة. نلاحظ في هذه الفئة أن عدد الذكور أكبر من عدد الإناث، إذ تمثل نسبة النوع 104.74 ذكرا لكل 100 أنثى، وهي مختلفة حسب فئات الأعمار الخمسية:

* الفئات (0-4 سنوات، 5-9 سنوات، 10-14 سنوات): يفوق فيها عدد الذكور عدد الإناث، إذ بلغت نسبة النوع 105.23 لكل أنثى، هذه النسبة المرتفعة قد يرجع السبب في ذلك لعمليات تسجيل المواليد للبلديات المجاورة في سجل بلدية سكيكدة خصوصا و أن البلدية تحتوي على مستشفى به مصلحة للتوليد تقدم خدماتها لمختلف بلديات الولاية خصوصا الحالات الحرجة ، ناهيك على وجود عيادة خاصة للتوليد و بالخصوص العمليات القيصرية (مصححة حماني) ، مما يؤثر على دقة الإحصاءات.

* الفئة (15-19 سنة): يفوق عدد الذكور عدد الإناث في هذه الفئة، إذ تبلغ نسبة النوع 103.54 ذكرا لكل 100 أنثى. يشير ارتفاع نسبة النوع في فئة صغار السن إلى وجود قوة كامنة من اليد العاملة لدى الذكور، يمكن استغلالها مستقبلا في تطوير العديد من الأنشطة الاقتصادية خصوصا القطاع الفلاحي و الصناعي.

**** فئة متوسطي السن (20-59 سنة)**

تتميز هذه الفئة بكونها تضم السكان النشطين و الذين هم في سن النشاط، تشكل ما نسبته 57.71% من سكان البلدية. أي أن أكثر من نصف السكان هم في سن العمل مما يتطلب توفير مناصب العمل لهم و كذلك السكن. نلاحظ أن هذه الفئة تتميز بوجود تفوق طفيف جدا للذكور على عدد الإناث، إذ تبلغ نسبة النوع 100,59 ذكرا لكل 100 أنثى، غير أن هذه النسبة تتفاوت بين الفئات الخمسية، نلاحظ أن عدد الإناث أكبر من عدد الذكور في الفئات الخمسية الأخرى خاصة (35-39) و (40-44) و (45-49) و (50-54) سنة و لعل السبب يرجع إلى هجرة الذكور المتزوجين في هذه السن بعائلاتهم خارج تراب البلدية بحثا عن فرص عمل أفضل، بينما تفضل الإناث الاستقرار بالقرب من العائلة، ناهيك على أن نسبة العنوسة لدى فئة الإناث في هذه السن تكون مرتفعة.

**** فئة كبار السن (< 60 سنة) :**

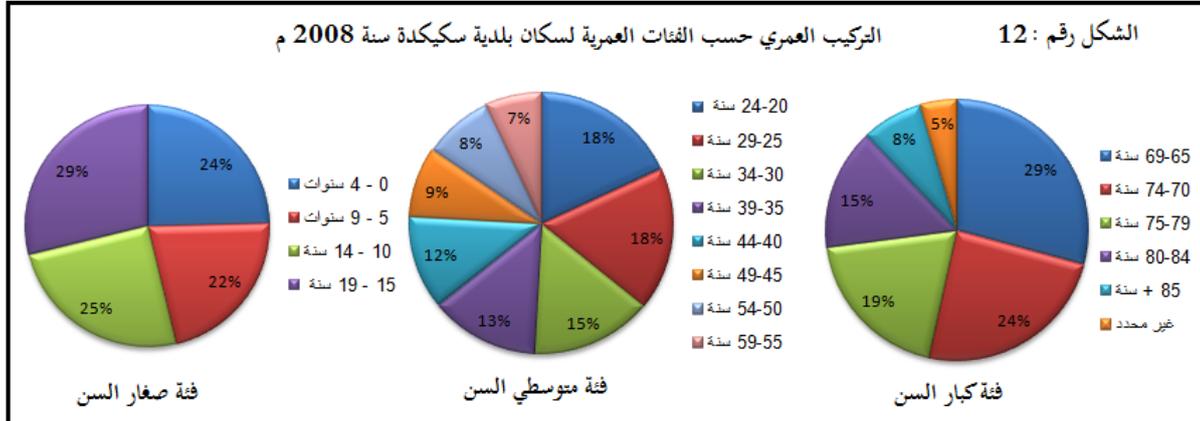
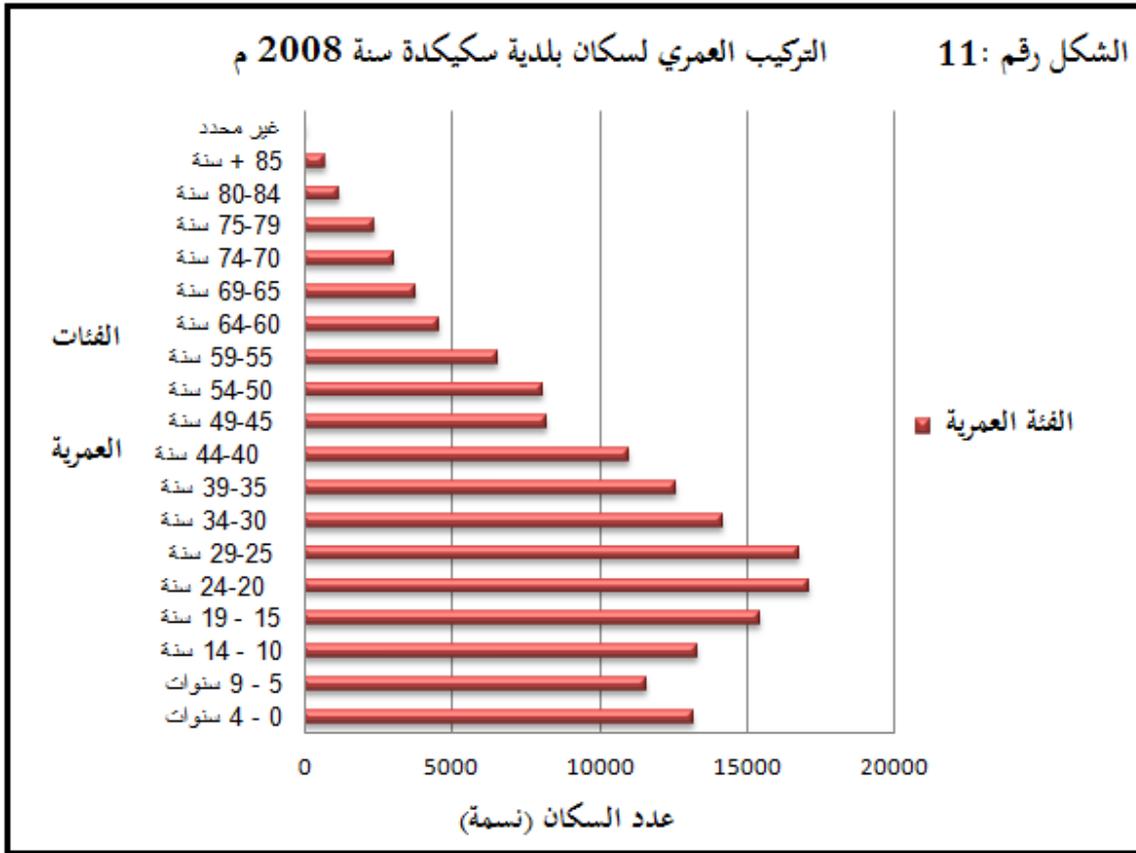
تشكل ما نسبته 9.54% من مجموع سكان البلدية. تتميز فئة المسنين بكون عدد الإناث أكبر من عدد الذكور في معظم الفئات العمرية الخمسة، لقد بلغت نسبة النوع في هذه الفئة 91.15 ذكرا لكل 100 أنثى، يرجع السبب في ذلك إلى كون المرأة تتمتع بقوة مناعية أكبر من قوة الرجل المناعية، مما يجعل أمل الحياة لديها أكبر منه لدى الرجل، حيث "بلغ سنة 2008 م على المستوى الوطني 76.6 سنة لدى الإناث، و 74.9 سنة لدى الذكور"⁽¹⁾. بالإضافة إلى احتمال تعرض الرجال للحوادث المختلفة في إطار العمل.

ب- البنية العمرية :

البنية العمرية ذات أهمية كبيرة في إبراز خصائص السكان المختلفة، كما أنها تساعد في فهم حركة التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات، إضافة إلى دورها الكبير في إبراز حجم السكان داخل القوة البشرية (متوسطي السن) من أجل تقدير حاجاتهم إلى مناصب الشغل وتوجيههم حسب التحديات والرهنات التي تواجهها البلاد. بالإضافة إلى تقدير حجم السكان خارج القوة البشرية (فئة صغار السن و فئة كبار السن) والخدمات اللازمة لكل فئة.

سيتم التطرق في البنية العمرية للفئات الثلاث التي يبرزها الجدول رقم (11) و الشكلين رقم (11) و رقم (12) :

1: ONS, l'Algérie en quelques chiffres, N° 39, Edition 2009, p.6, Algérie.



**** فئة صغار السن (0-19 سنة) :**

تضم هذه الفئة 53535 نسمة أي ما يمثل 32.72% من مجموع سكان البلدية، أي الثلث. تصنف هذه الفئة على أنها غير منتجة ، وهي الفئة التي يقع على عاتقها الإنتاج مستقبلا. نسبة صغار السن هذه تتوافق مع نسب المجتمعات الفتية التي تمتاز بنمو سكاني سريع، تضم فئتين أساسيتين هما :

- **الفئة العمرية (0-14 سنة) :** يبلغ عدد السكان في هذه الفئة 38074 نسمة بنسبة 23.27% من مجموع عدد السكان، تتمثل في الأطفال دون سن الدراسة بالإضافة إلى تلاميذ مستويات التعليم الأساسي الثلاث، حيث يفرض المشروع الجزائري إلزامية تعليمهم و بالتالي تتطلب هذه الفئة خدمات وتجهيزات متعددة من مرافق صحية و تعليمية.

● **الفئة العمرية (15-19 سنة) :** تضم 15461 نسمة أي تمثل 9.45% من مجموع السكان، تتكون من تلاميذ المرحلة الثانوية والتكوين المهني الذين سيوجهون إلى الحياة العملية، مما يستلزم تقدير حاجاتهم مستقبلا من مناصب الشغل. غالبا ما تساهم هذه الفئة في إعالة عائلاتهم الفقيرة من خلال المشاركة في العديد من الأعمال و خصوصا العمل الموسمي أثناء العطل المدرسية. بعد الإخفاق المدرسي، لا يلتحق إلا جزء بسيط منهم فقط بمؤسسات التكوين المهني والتمهين، مما يتطلب العناية الخاصة و المتابعة الدائمة لهذه الفئة بغية تجنيبها الإنحراف خصوصا في الأحياء العشوائية.

**** فئة متوسطي السن (20-59) :**

تضم هذه الفئة 94466 نسمة أي بنسبة 57.73% من مجموع عدد السكان، تشمل هذه الفئة السكان النشطين والسكان غير النشطين، وهي الفئة التي يقع على عاتقها الإنتاج وتقديم الخدمات قصد إعالة فئة صغار و كبار السن. كما أنها تعد الفئة التي يقع على عاتقها توفير السكن لعائلاتها، و من ثم فكلما زادت نسبتها إزداد عدد الطالبين للسكن بمختلف صيغته.

ترتفع نسبة هذه الفئة في المناطق المستقبلية للهجرة، كما هو ملاحظ بالنسبة لمنطقة سكيكدة، حيث تفوق نسبتها أزيد من نصف عدد السكان. إن هذه النسبة المعتبرة التي تشكلها فئة متوسطي السن هي مؤشر على توفر اليد العاملة في البلدية، إذ يمكن أن تشارك في العديد من النشاطات الإقتصادية.

**** فئة كبار السن (>60 سنة) :**

تضم هذه الفئة 15554 نسمة أي بنسبة 9.50% من مجموع عدد السكان. تشتمل عادة على السكان في سن التقاعد الذين يمارس العديد منهم نشاطات متعددة وبعض الأعمال الحرة ، وذلك بغية الرفع من مداخيلهم العائلية، وتحسين ظروفهم الاجتماعية. عادة ما ترتفع هذه النسبة في المناطق الحضرية، وذلك لتوفر الظروف الصحية، مما يجعل أمل الحياة يرتفع، إذ بلغ هذا الأخير 75.7 سنة على المستوى الوطني سنة 2008 م⁽¹⁾.

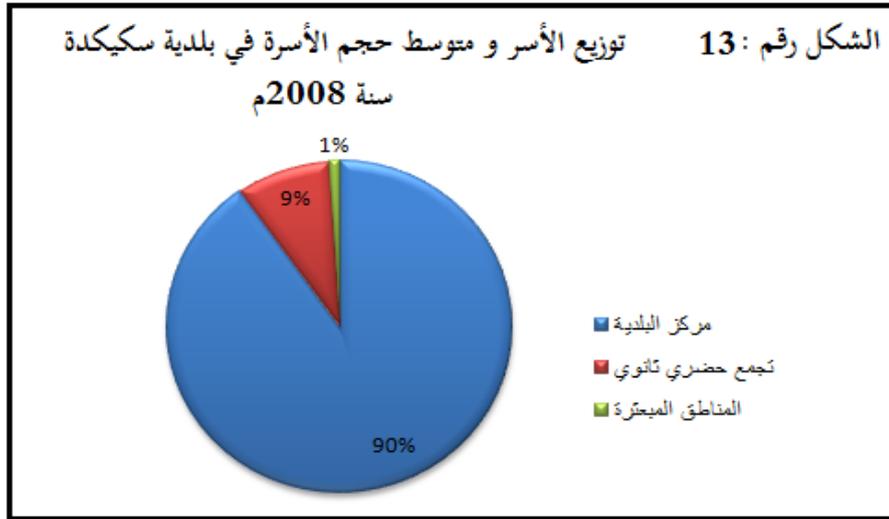
ج- التركيب الأسري :

يعتبر التركيب الأسري، الذي يتضمن توزيع الأسر و متوسط حجم الأسرة، أحد المؤشرات الهامة التي يمكن الاعتماد عليها بغية تقدير احتياجات السكان المختلفة و بالأخص السكن.

الجدول رقم (12): توزيع الأسر و متوسط حجم الأسرة في بلدية سكيكدة سنة 2008 م

المؤشرات	مركز البلدية	%	تجمع حضري ثانوي	%	المناطق المبعثرة	%	المجموع
عدد الأسر	26933	90.26	2602	8.72	302	1.01	29837
متوسط حجم الأسر	5.5	-	5.5	-	5.5	5.5	5.5

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، نشرة خاصة بولاية سكيكدة، رقم 527/21.



يبين الجدول رقم (12) و الشكل رقم (13) أن توزيع الأسر جغرافيا في بلدية الحروش يغلب عليه التركز في مركز البلدية بنسبة 90.26% مما يجعل الضغط على طلبات السكن في مركز البلدية كبيرا جدا، مما يؤدي إلى استهلاك المجال الحضري بشكل كبير، بغية توفير المساحات اللازمة و الكافية للمشاريع السكنية. أما متوسط حجم الأسرة في البلدية فقد بلغ 5.5 فرد/أسرة، و هو أقل من المعدل الوطني لنفس الفترة و الذي بلغ 5,9 فرد/أسرة.

كما نلاحظ أن نسبة تركز الأسر في المناطق الحضرية، بلغ 98.98%. وهو مؤشر واضح على جاذبية هذه المناطق للسكان، بالمقابل فإن الريف لا يزال طاردا للسكان. غير أنه و تبعا للدراسات التي أجرتها مديرية الميزانية و البرمجة (ex DPAT)، فقد بلغ معدل الأسر في المناطق الحضرية (التجمع الرئيسي و التجمعات الحضرية الثانوية) سنة 2011م، حوالي 97.96%. و هي إشارة إلى وجود انخفاض طفيف في تركز السكان في المناطق الحضرية بالبلدية، مرده إلى تفعيل سياسة السكن سواء المتعلق بالبناء العشوائي، حيث تم ترحيل العديد من الأسر إلى مناطق مجاورة (بلديات فلفلة، حمادي كرومة ..)، أو ما تعلق بسياسة السكن الريفي، الذي استفادت منه العديد من الأسر في المناطق المبعثرة، حيث تم تسجيل ارتفاع في عدد السكنات بهذه المناطق من 286 سكن سنة 2008م، إلى 397 سكن في سنة 2010م.

د- توزيع السكان حسب الحالة الزوجية:

إن دراسة السكان من حيث الحالة الزوجية، يمكننا من الاطلاع على الخصائص الاجتماعية و الأسرية للسكان، إذ غالبا ما تلجأ العديد من الأسر، خصوصا الأراامل و المطلقات، إلى البناء العشوائي بغية توفير مأوى لهم. كما أن ارتفاع حالات الزواج سنويا، يقابله ارتفاع في الطلب على السكن، خصوصا في ظل انتشار نمط الأسرة الزوجية أو الأسرة النووية "من خلال رغبة الأولاد بعد الزواج في الانفصال عن آبائهم و أهليهم و الحصول على سكن خاص بهم"⁽¹⁾، ذلك أن "الأسرة في النطاق الريفي تتسم بكونها أسرة ممتدة، تتحكم في إمكانية توسيع أو تغيير المسكن كلما تزايد أعضاؤها.

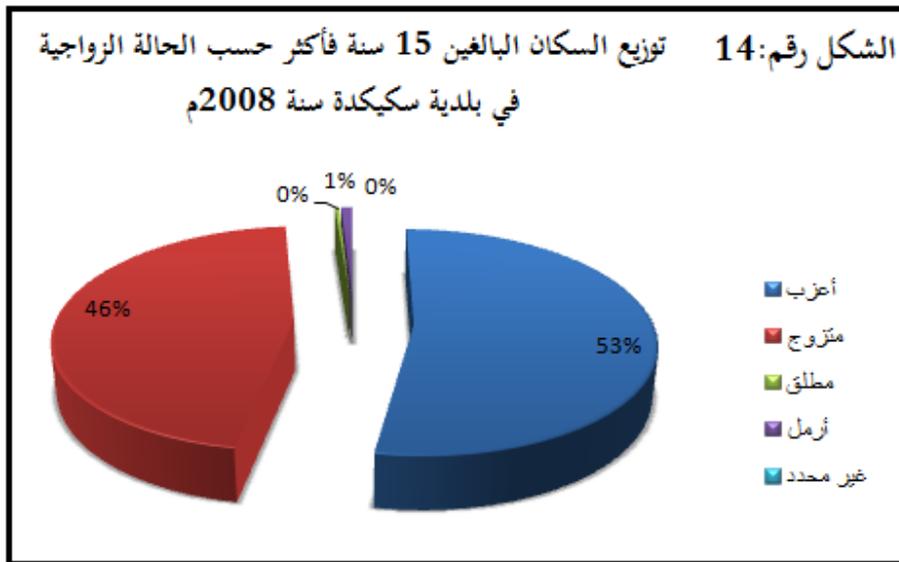
1: دحماني محمد بومدين، اندماج المهاجرين الريفيين في الوسط الحضري: دراسة ميدانية بمدينة الجلفة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2008-2009.

غير أن هذه الإمكانيات تصبح في الوسط الحضري (المدينة) صعبة أو مستحيلة⁽¹⁾، مما يضطر بالأبناء للبحث عن مأوى لهم بشتى الطرق و الوسائل و لو تطلب ذلك اللجوء للسكن العشوائي الهش، الذي غالبا ما يكون داخل المدينة، أو في أطرافها.

الجدول رقم (13): توزيع السكان البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة الزوجية في بلدية سكيكدة سنة 2008م

المجموع	غير محدد	أرمل	مطلق	متزوج	أعزب	العدد
62647	2	565	216	28770	33094	
100	0.003	0.90	0.34	45.92	52.82	%

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، نشرية خاصة بولاية سكيكدة، رقم 527/21.



من خلال الجدول رقم (13) و الشكل رقم (14)، نلاحظ ما يلي:

- بلغت نسبة السكان العزاب أكثر من نصف السكان البالغين 15 سنة فأكثر، مما يؤشر على وجود عزوف عن الزواج لدى الشباب، بسبب مشكلة السكن، من جهة، و من جهة ثانية بسبب البطالة، و كذلك انقلاب المفاهيم المتعلقة بتكوين الأسرة ، خصوصا لدى شباب المناطق الحضرية و بالأخص الإناث، حيث تفضل العديد منهن مواصلة الدراسة أو الحصول على منصب عمل قبل الارتباط بالشريك. كما أن الجدلية القائمة على : وجوب توفير السكن أولا بغية الزواج، أو الزواج أولا من أجل الحصول على السكن، تبقى قائمة.

- بلغت نسبة السكان المتزوجين 45.92%، من السكان البالغين. تعتبر هذه الفئة المعنية الأولى بتوفير السكن لها، و غالبا ما تلجأ هذه الأسر ، إلى انتهاج جميع الوسائل للحصول على السكن، بما في ذلك البناء العشوائي.

- تشكل فئة الأسر الهشة (الأرامل و المطلقات) نسبة 1.24% من السكان البالغين بتعداد بلغ 781 أسرة. غالبا ما تتجه هذه الأسر إلى البناء العشوائي ، وذلك في حالة عدم توفير السكن لها.

1 : محمد السويدي، المرجع السابق ذكره، 1990، ص 88.

1-4-2- التراكيب الاقتصادية للسكان :

تكمن أهمية دراسة التراكيب الاقتصادية للسكان في معرفة توزيع السكان حسب فروع النشاط الاقتصادي ومدى تلاؤم ذلك مع الإمكانيات الطبيعية للمنطقة، إضافة إلى إبراز نسبة السكان النشطين وغير النشطين. كما أنها تساعد على إعطاء صورة عامة حول المستوى المعيشي للسكان من خلال بعض المؤشرات كمعدل النشاط و معدل البطالة، و نسبة الإعالة... الخ، إذ غالبا ما يساهم ذلك في منحنا تصورا حول نمط السكن المنتشر بالمنطقة، إذ كلما كان المستوى المعيشي للسكان مرتفعا كلما دفعهم ذلك إلى اللجوء للبناء الذاتي لحل مشكلة السكن و ذلك بأي صيغة كانت سواء من خلال السكن الرسمي أو اللارسمي (العشوائى). كما تمكنا هذه الدراسة من تصنيف المدينة من حيث الوظيفة.

1-4-2-1- السكان النشطون :

السكان النشطون هم السكان الذين يشتركون في تقديم العمل لانتاج السلع والخدمات وكذلك السكان العاطلون عن العمل ولكن يبحثون عنه.

الجدول رقم (14): توزيع السكان النشطين و نسبة النشاط في بلدية سكيكدة سنة 2008م

المؤشرات	عدد السكان (نسمة)	سكان من 15 سنة فأكثر	السكان النشطون	السكان العاملون	نسبة النشاط الاقتصادي %	نسبة التشغيل (العمالة) %	معدل الاستخدام الخام	معدل الاستخدام الفعلي %
	(1)	(2)	(3)	(4)	=	=	=	=
					$(2/3)$	$100 \times (2/4)$	$(1/4)$	$100 \times (3/4)$
					$100 \times$		$100 \times$	
2008	163618	125471	61082	40216	48.68	32.05	24.58	65,84

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء، نشرة خاصة بولاية سكيكدة، رقم 527/21 + 2015 PDAU Skikda

من خلال الجدول رقم (14) ، نلاحظ أن عدد السكان النشطين قد بلغ 61082 نسمة حسب تعداد 2008م أي أكثر من ثلث سكان البلدية، بنسبة نشاط اقتصادي قدرها 48.68%، وهي أكبر من المعدل الوطني لنفس الفترة والتي قدرت بـ 41.7%⁽¹⁾. ونسبة تشغيل تقدر بحوالي 32.05% ، وهي منخفضة مقارنة بالنسبة الوطنية التي بلغت 37%⁽²⁾. أما معدل الاستخدام الفعلي فقد بلغ 65.84% ، وهو منخفض مقارنة بالمعدل الوطني لنفس الفترة والمقدر بحوالي 88.7%⁽³⁾، مما يعطينا صورة حول ارتفاع نسبة السكان غير النشطين ومعدل البطالة في البلدية. إن ارتفاع نسبة النشاط يعتبر مؤشر على توفر اليد العاملة في البلدية الأمر الذي يجعل الضغط على مناصب الشغل كبيرا.

1-4-2-2- السكان غير النشطين :

1: ONS, L'Algérie en quelques chiffres, op. Cit. , édition 2009.

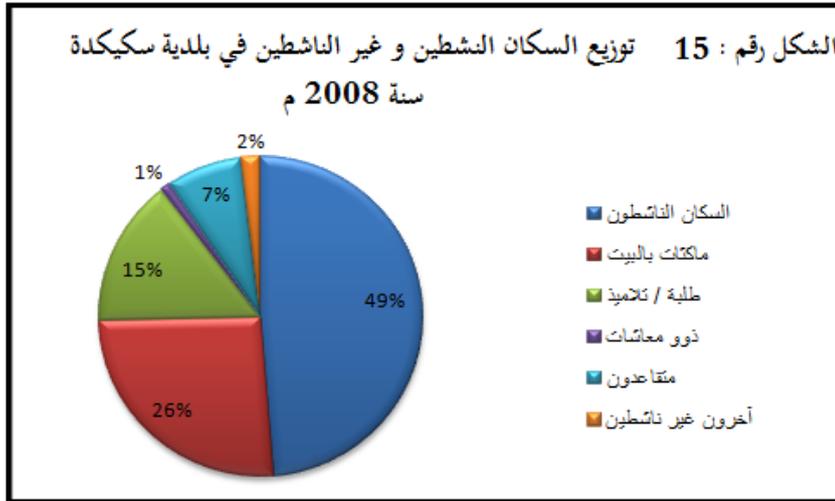
2 : ONS, Ativité, Emploi et Chômage, 2013, N° 653, Tableau n°15.

3: ONS, L'Algérie en quelques chiffres, op. Cit. , édition 2009.

الجدول رقم (15): توزيع السكان النشطين و غير النشطين في بلدية سكيكدة سنة 2008 م

المؤشرات	عدد السكان (نسمة)	سكان من 15 سنة فأكثر	السكان الناشطون	ماكنات بالبيت	طلبة / تلاميذ	ذوو معاشات	متقاعدون	آخرون غير ناشطين	غير محدد
2008	163618	125471	61082	32536	18665	1279	9425	2408	75

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، نشرية خاصة بولاية سكيكدة، رقم 527/21.



من خلال الجدول رقم (15)، و الشكل رقم (15)، نلاحظ أن عدد السكان غير النشطين في بلدية سكيكدة بلغ سنة 2008م حوالي 64388 نسمة من بينهم 18665 طالبا و 32536 ماكنة بالبيت، حيث شكل السكان غير النشطين نسبة 39.35% من مجموع سكان البلدية و 51.31% من مجموع السكان في سن النشاط (من 15 سنة فأكثر).

تجدر الإشارة إلى أن العديد من الطلبة يشاركون في العديد من الأعمال كالخدمات، التجارة والسياحة الصيفية وغيرها من الأعمال خاصة أثناء العطل. كما أنه من الجدير بالذكر أن العديد من المطلقات والأرامل يمارسن بعض الأعمال لدى بعض الخواص كمنظفات و غيرها دون التصريح بذلك.

1-4-2-3- معدل البطالة :

يعتبر معدل البطالة أحد أهم المؤشرات المعبرة عن مدى الرخاء الإقتصادي، إذ كلما ارتفع دعا ذلك إلى وجوب التفكير في خلق استثمارات قصد توفير مناصب الشغل للفئة العاطلة عن العمل، وذلك تفاديا لمختلف الانزلاقات التي قد يقع فيها هؤلاء وتأثير ذلك على استقرار المجتمع بشكل عام.

الجدول رقم (16): تطور معدل البطالة في بلدية سكيكدة خلال الفترة 1998-2008م

السنة	عدد السكان النشطين	عدد السكان العاملين	عدد السكان البطالين	معدل البطالة (%)
2008	61082	40216	20866	34.16
2013	68518	52480	16038	23.40

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ، نشرية خاصة بولاية سكيكدة، رقم 527/21 + 2015 PDAU Skikda

يبرز الجدول رقم (16) أن عدد العاطلين عن العمل في البلدية بلغ حسب تعداد 2008م حوالي 20866 عاطلا عن العمل بمعدل مقداره 34.16% وهذا المعدل مرتفع جدا مقارنة بالمعدل الوطني⁽¹⁾ الذي بلغ 11.3%. أما في سنة 2013م فقد عرف معدل البطالة انخفاضا محسوسا ليصل إلى 23.40% . و هو مرتفع جدا مقارنة بالمعدل الوطني الذي بلغ حينها 9.8%.

يرجع هذا الانخفاض في معدل البطالة، إلى اعتماد الدولة عدة سياسات ومخططات تنموية في محاولة منها للحد من ظاهرة تفاقم البطالة، مثل عقود ما قبل التشغيل أو الشبكات الاجتماعية إضافة إلى تشجيع مختلف المشاريع الشبانية مثل المؤسسات الصغيرة وغيرها، هذا بالإضافة إلى تفعيل مهمة الوكالة الوطنية للتشغيل وكذلك مفتشية العمل ، بغية مراقبة عمليات التشغيل، خصوصا لدى القطاع الخاص، مما دفع بالعديد منهم إلى التصريح بالعمال لديهم و تأمينهم. كما حدث ذلك أيضا من خلال تفعيل جهاز التأمين على العمال غير الأجراء (CASNOS).

بالرغم من هذا الانخفاض في معدل البطالة إلى أنه يظل مرتفعا مقارنة بالمعدل الوطني المصرح به من طرف السلطات والذي يتراوح في حدود 10% (9.9% أفريل 2016م)⁽²⁾.

يمكن تفسير ذلك بما يلي:

- نقص العمليات التنموية الخالقة لمناصب الشغل مقارنة بالكثافة السكانية الكبيرة.
- استعمال المكننة و التكنولوجيا الحديثة أدى إلى الاستغناء على نسبة معتبرة من اليد العاملة.
- عدم التصريح بالعمل خصوصا من طرف العمال الموسمين و المؤقتين ، لأن مفهوم البطالة لدى العامة، يقصد به عدم ممارسة مهنة مدفوعة الأجر و صاحبها يجب أن يكون مؤمنا إجتماعيا لدى مصالح التأمين.
- التحايل في عدم التصريح بالعمل، خصوصا بالنسبة لفئة الإناث، ذلك أن شهادة البطالة أصبحت تفتح مجالات واعدة للاستفادة من العديد من المزايا كالسكن و مختلف المنح و المساعدات الاجتماعية (منحة التمدرس، قفة رمضان... إلخ).

- نقص الرقابة على سوق العمل، خصوصا لدى القطاع الخاص الذي أصبح في السنوات الأخيرة يشغل يد عاملة معتبرة دون التصريح بها، و نحص بالذكر فئة الإناث في قطاع الخدمات (المحلات التجارية، المطاعم...).

1-4-2-4- توزيع السكان حسب فروع النشاط الاقتصادي :

يقصد به توزيع السكان النشطين حسب القطاعات الاقتصادية، و هو بمعنى آخر توزيع القوى العاملة على مختلف القطاعات أو الأنشطة الاقتصادية داخل إقليم الدراسة. تكمن أهمية دراسة هذا العنصر، في كونه يعطينا صورة واضحة حول الرخاء الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن أن توفره المدينة لسكانها، من خلال توفير مناصب العمل، والخدمات ومختلف الهياكل و التجهيزات الضرورية لجودة حياتهم.

1 : ONS, L'Algérie en quelques chiffres, Op. Cit. , édition 2009.

2 : ONS, Ativité, Emploi et Chômage, 2016, N° 748 , Tableau n° 17.

الجدول رقم (17): تطور توزيع السكان العاملين حسب فروع النشاط الاقتصادي في بلدية سكيكدة خلال الفترة (1966-2013م).

النشاط الاقتصادي							
2013	2008	1998	1987	1977	1966	عدد	الاولي
3006	1996	1644	987	18075	23240	%	الفلاحة
5.72	4.96	3.40	3.87	31.33	62.20		
2681	1786	-	-	9222	-	العدد	البناء والأشغال
5.11	4.44	-	-	15.98	-	%	العمومية
10755	7797	11268	8950	10478	340	العدد	الصناعة
20.49	19.38	23.39	35.09	18.16	0.91	%	
36038	28637	35389	15565	19917	13779	العدد	التجارة والخدمات والسياحة
68.67	71.20	73.26	61.03	34.52	36.88	%	الثاني
52480	40216	48301	25502	57692	37359	العدد	المجموع
100	100	100	100	100	100	%	

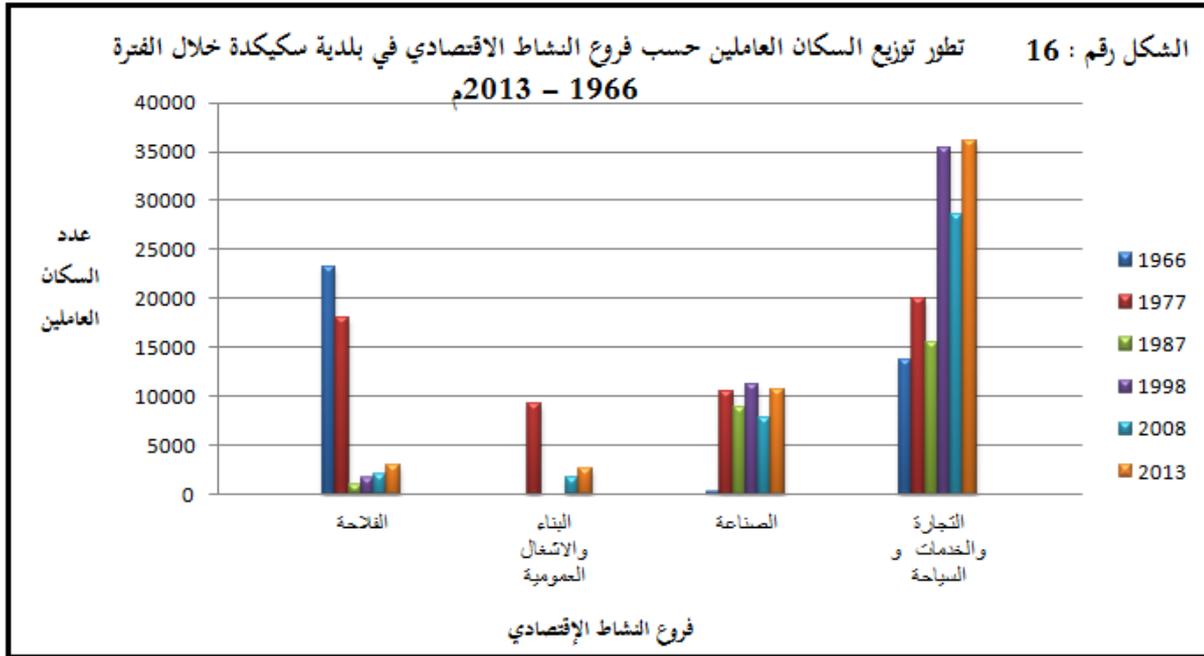
المصدر: ت.ع.س.س (1966-2008م) + المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (2015)

يبرز الجدول رقم (17) والشكل رقم (16)، أن السكان العاملين في البلدية يتوزعون على فروع النشاط الاقتصادي التالية:

1- القطاع الأولي:

يتمثل في القطاع الفلاحي (الزراعة و تربية الحيوانات و قطاع الغابات). كان يشكل عدد المشتغلين في هذا القطاع حتى سنة 1966م ما نسبته 62% من اليد العاملة في البلدية، و هي نسبة معقولة مقارنة بالوضع الاقتصادي و السكاني للمنطقة غداة الاستقلال، و الذي كان يغلب عليه الطابع الفلاحي، نظرا لموقع البلدية ضمن حوض وادي الصفصاف، حيث كانت تنتشر مزارع المعمرين و البساتين و كان سكان المناطق الريفية يشكلون نسبة 74.79% من مجموع السكان⁽⁴⁾. كما أن غالبية العمال في القطاع الزراعي، خلال فترة الاستعمار، كانوا من سكان المنطقة، حيث تم الاحتفاظ بهم بعد الاستقلال في إطار سياسة التسيير الذاتي.

1 : Moyete W., Op. Cit. p.112, Tableau n°7.



بعد الاستقلال و حتى سنة 1977م، فقد هذا القطاع الحساس، نصف اليد العاملة ليصبح يشكل فقط 31% من اليد العاملة الاجمالية. كان ذلك نتيجة حتمية للنزوح الريفي⁽¹⁾ الكبير الذي شهدته المنطقة خلال هذه الفترة. سواء تعلق الأمر بالهجرة نحو المدينة، نظرا لظروف الريف المتدهورة، أو بسبب ما شهدته المدينة من تطور، على الصعيد الحضري (مشاريع السكن و غيرها)، أو بسبب استفادة البلدية من مشاريع صناعية على رأسها مركب تكرير البترول و الغاز سنة 1970م في إطار المخطط الثلاثي (1966-1969). و كما أشرنا إليه من قبل، فإن هذه الفترة (1968-1977م)، شهدت أكبر توافد للمهاجرين نحو المدينة بنسبة 36%، منهم 60% قادمين من مناطق داخل الولاية (المناطق الريفية ذات النشاط الفلاحي).

تواصل انخفاض نسبة اليد العاملة في القطاع الفلاحي بشكل كبير، ليصل العدد سنة 1987م إلى 987 عاملا فقط، بنسبة 3.87% من إجمالي اليد العاملة. يرجع سبب ذلك إلى التقسيم الإداري لسنة 1984م، حيث تم ترقية كل من "حمادي كرومة" و"فلقلة" إلى مصف بلدية⁽²⁾، مما أثر على الإحصائيات الخاصة ببلدية سكيكدة. كما أن هذه المرحلة، تزامنت وسياسة الثورة الزراعية، حيث تم إعادة هيكلة القطاع الزراعي وتنظيمه، مما أدى إلى توجيه العديد من اليد العاملة الزراعية، إلى قطاعات أخرى على غرار قطاع البناء والاشغال العمومية، وكذلك قطاع الخدمات (الإدارة المحلية).

1: "النزوح الريفي لا يمكن أن يكون مجرد تغيير لمنطقة الإقامة فقط، و إنما يصاحب ذلك تغيير في المهنة، فالمهاجر الريفي عند نزوحه إلى المدينة يهمل الأرض أولا، ثم يتجه إلى ممارسة أنشطة أخرى في المدينة، و التي غالبا لا تتطلب مهارات أو فنيات معينة. و عليه وجب التفريق بين النزوح الريفي و النزوح الزراعي، حيث أن هذا الأخير يعني "الاهمال الكلي للنشاط الزراعي"، غير أن هذا الأخير لا يكون دائما مصحوبا بالضرورة بانتقال جغرافي، بمعنى قد يصبح الفلاح عاملا في ميدان الصناعة، دون الانتقال من وسطه الجغرافي، و عليه لا يمكن اعتبار ذلك نزوحا ريفيا، لأن تغيير المهنة لم يصاحبه تغيير في الوسط الجغرافي" (محمد السويدي، المرجع السابق ذكره، ص 85-86).

2: SEHAB Habiba, Le conflit entre le tourisme et l'industrie dans la Daïra de Skikda, Mémoire de Magister, université Badji Mokhtar, Annaba.

خلال الفترة الممتدة من 1987 إلى غاية 1998م، ارتفع عدد اليد العاملة قليلا، ليصل إلى 1644 عامل، بنسبة بقيت ضعيفة، حيث بلغت 3.40% من مجموع العمال. يمكن تفسير هذا الارتفاع بسياسة الدولة المنتهجة منذ 1987م، تزامنا و قانون الاصلاح الزراعي رقم 19/87 المؤرخ في 1987/12/08م، الذي أعطى نوع من الاستقلالية في استغلال المستثمرات الفلاحية بشكل فردي (EAI)، أو بشكل جماعي (EAC). كما تزامن ذلك أيضا، مع صدور قانون التوجيه العقاري (25/90) الذي نص على إرجاع الأراضي المؤممة خلال فترة الثورة الزراعية إلى ملاكها الأصليين، مما سمح برفع عدد المستغلين للأراضي الزراعية⁽¹⁾.

استمر هذا الارتفاع في نسبة المشتغلين في القطاع الزراعي بالبلدية، خلال الفترة (1998-2008م)، حيث بلغت النسبة 4.96%، بتعداد 1996 فلاحا. ليستمر هذا الارتفاع إلى غاية 2013م، حيث بلغت نسبة العمال في قطاع الفلاحة 5.72%، بتعداد 3006 عاملا.

لقد ساهمت العديد من العوامل في ارتفاع نسبة المشتغلين في القطاع الفلاحي بالبلدية، و نخص بالذكر:

- سياسة الدولة المعتمدة خلال تلك الفترة، و التي اعتمدت على تشجيع و دعم الاستثمار في القطاع الزراعي من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) سنة 2000م، والذي دفع بالكثير من أصحاب الأراضي الزراعية المهملة إلى استغلالها، خاصة بعد تطبيق سياسة التجديد الريفي واستحداث المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) سنة 2004م، حيث تم دعم سكان الريف بالعديد من المنشآت كتوفير السكن الريفي الفردي منه والجماعي، وكذلك مشاريع فك العزلة و تهيئة المسالك الريفية، توفير الكهرباء الريفية و غيرها (المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة أو ما يعرف بـ PPDR)، مما شجع العديد من المهاجرين الريفيين إلى العودة إلى قراهم ومداشرهم و استغلال أراضيهم.
- دعم الدولة للقطاع الزراعي أيضا سمح للعديد من الفلاحين و أصحاب المال بخلق مستثمرات فلاحية كبيرة تمثلت أساسا في تكتيف زراعة البطاطا والقمح وإنشاء غرف التبريد... إلخ. هذا ما سمح بتوظيف العديد من التقنيين الزراعيين الشباب خريجي المعاهد الفلاحية، ناهيك على العمال اليدويين وسائقي الجرارات والآلات الفلاحية، حيث أن العديد منهم تم توظيفهم بشكل دائم ووفقا لقانون العمل، من خلال الوكالة المحلية للتشغيل. كما تزامن ذلك وخلق مكاتب دراسات فلاحية تعنى بدراسة ومتابعة مختلف المشاريع الفلاحية الخاضعة لدعم الدولة، مما سمح بتشغيل العديد من خريجي الجامعات والتقنيين السامين في القطاع الزراعي.

2- القطاع الثانوي:

يضم هذا القطاع قسمين رئيسيين من النشاط، الأول البناء والأشغال العمومية، والآخر هو قطاع الصناعة. اعتمادا على المعطيات الإحصائية حول اليد العاملة في قطاع البناء و الأشغال العمومية التي تم الحصول عليها، فإن هذا القطاع شكل ما نسبته 16% اليد العاملة للبلدية، وذلك خلال الفترة 1966-1977م، ذلك كون هذه الفترة شهدت انطلاق العديد من المشاريع التنموية بالبلدية، وخصوصا مشاريع السكن على غرار بناء حي 700 مسكن، وحي 500 مسكن

1: بوضيغات سوسن، الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

(Z.H.U.N.)، في إطار المخطط الثلاثي الأول (1967-1969م)، و المخطط الرباعي الأول (1970-1973م)، و المخطط الرباعي الثاني (1974-1977م)، كما تزامن ذلك وترقية سكيكدة إلى مصف ولاية تبعا للتقسيم الإداري لسنة 1974م. وحسب الإحصائيات⁽¹⁾ فإنه إجماليا تم إنجاز 8787 سكن اجتماعي إيجاري قبل سنة 1990، من طرف ديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGI) مما أدى إلى توفير مناصب عمل معتبرة في قطاع البناء والأشغال العمومية. عرف بعدها هذا القطاع خلال سنوات التسعينات، ركودا بسبب الأزمة الأمنية، حيث عرفت مشاريع السكن و البناء انخفاضاً كبيراً، كما تم حل العديد من المؤسسات العمومية وتسريح عمالها، على غرار مؤسسة سوناتيا (SO.NA.TI.BA)، و المؤسسة الاشتراكية لأشغال الشرق (E.S.T.E.) اللتين كانتا مكلفتين بإنجاز العديد من المشاريع السكنية إلى غاية سنة 1985م⁽²⁾. كما تزامن ذلك و الأزمة العالمية بانخفاض سعر البترول في جويلية 1986م (من 30 دولار للبرميل إلى 10 و 7 دولار)⁽³⁾، وتداعيات ذلك على الجانب الاجتماعي و الاقتصادي للبلاد. أما خلال الفترة 1998-2008م، ومع تحسن الأوضاع الأمنية و المالية للبلاد، فقد أدى ذلك إلى إطلاق العديد من مشاريع البناء و التعمير، و بالخصوص شق الطرقات و السكن، مما أدى إلى توفير العديد من مناصب العمل في قطاع البناء و الأشغال العمومية، إذ بلغت نسبة العمال بهذا القطاع 4.44% بتعداد عمالي بلغ 1786 عاملا. ليرتفع العدد إلى 2681 عامل خلال سنة 2013م، بنسبة 5.11%. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن غالبية المشاريع خصوصا السكنية منها، أسند إنجازها للمقاولات الخاصة، و التي غالبا ما تتفادى التصريح بالعمال أو تأمينهم، مما يجعل الإحصائيات المتوفرة حول نسبة العمال غير دقيقة و بعيدة عن الواقع. أما النشاط الثاني في هذا القطاع الثانوي فيتمثل في الصناعة، حيث كانت تشكل نسبة العمال بها 0.91% بتعداد عمالي بلغ 340 عاملا فقط وذلك إلى غاية 1966م. غير أن هذه النسبة قفزت إلى 18.16% سنة 1977م، ليتضاعف عدد العمال 30 مرة، ويصل العدد إلى 10478 عاملا. هذا الارتفاع الكبير، راجع بالخصوص إلى إنشاء المنطقة الصناعية (مصنع الببتروكيماويات) بالبلدية والتي شغلت حوالي 1833 عاملا⁽⁴⁾ بشكل مباشر، وحوالي 6000 عامل إجمالا⁽⁵⁾، تم استقطاب الكثير منهم من خارج البلدية، أو من اليد العاملة لباقي القطاعات الاقتصادية. عرف بعدها عدد

1 : Mouats Wassila, Dynamique Urbaine et transformations socio-spatiales de l'habitat, Mémoire de Doctorat Es-Sciences, université de Constantine 1, 2015. p. 248, tableau n° 25.

2: Foufou Sarra, espace habite entre appropriation et mutation . cas du logement collectif a SKIKDA, Mémoire de Magister, université Badji Mokhtar, Annaba, 2012-2013, Tableau n° 4, p.113.

3: Dahmani Ahmed, l'Algérie à l'épreuve : Economie politique des réformes 1980-1997, Casbah éditions, Alger, 1999, p.82.

4: Marc Cote, Guide d'Algérie : paysages et patrimoine, Média-Plus, 2006, p.207.

5: Boukhemis, Kaddour (1983) *Algerian development and urbanisation : a case study of Skikda*. PhD thesis

العمال في القطاع الصناعي انخفاضا طفيفا سنة 1987م، لكن نسبة العمال بقيت مرتفعة إذ بلغت 35.09% من مجموع اليد العاملة الاجمالية. لتتخفف هذه النسبة سنة 1998م إلى 23.93%، رغم أن عدد العمال ارتفع ليصل إلى 11268 عاملا. هذه النسب تبقى محل انتقاد و نظر، وذلك لعدم توفر معطيات كافية خصوصا بالنسبة لعمال قطاع البناء والأشغال العمومية خلال ذات الفترة. غير أن المؤكد بلا شك، أن العديد من الوحدات الصناعية تم غلقها، وتسريح العمال. كما أن نمط العمل المؤقت (Contractuel) المستحدث خلال فترة التسعينات في المنطقة الصناعية للبيروكيماويات، و دخول بعض الشركاء الأجانب، إضافة إلى خصخصة بعض النشاطات الصناعية، واستعمال المكننة والتكنولوجيا، كل ذلك أدى إلى الاستغناء على العديد من اليد العاملة، ضمن هذا القطاع، مما جعل نسبة العمال تنخفض سنة 2008م لتبلغ 19.38%. لترتفع هذه النسبة بعدها إلى 20.49% خلال سنة 2013م، و ذلك بسبب تشجيع الدولة للقطاع الخاص، و إعادة هيكلة بعض المؤسسات الصناعية، ناهيك على استحداث وحدات صناعية جديدة داخل المنطقة الصناعية. كما أن الدولة أعطت عناية خاصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (PME)، التي ساهمت في خلق العديد من مناصب الشغل، حيث تم إحصاء 2990 مؤسسة خلال سنة 2009م ببلدية سكيكدة. تجدر الإشارة إلى أن التدابير التي انتهجتها الدولة من خلال مراقبة سوق العمل، و تفعيل دور مفتشية العمل في الرقابة على عمليات التوظيف خصوصا القطاع الخاص، من خلال إلزامية التأمين و معاقبة المخالفين، مما أدى إلى تسجيل زيادات إحصائية في عدد العمال.

3- القطاع الثالثي :

يضم هذا القطاع عمال الخدمات بجميع أنواعها (التجارة، التعليم، الصحة، الإدارة... الخ). وكذلك قطاع السياحة والصناعات التقليدية. عرف عدد العمال بهذا القطاع تطورا مستمرا عبر مختلف المراحل الزمنية، مما جعل نسبته تسجل ارتفاعا ملحوظا، حيث كانت تمثل سنة 1966م، ما نسبته 36.88% بتعداد عمالي بلغ 13779 عامل، و لعل ذلك راجع لوزن البلدية تاريخيا، حيث كانت تتركز بها معظم الهياكل و التجهيزات الخدمية إبان فترة الاستعمار، ناهيك على وجود هياكل خدمية خاصة تتمثل في القطاع السياحي و هياكله، ذلك كون البلدية تقع ضمن الشريط الساحلي. خلال سنة 1977م سجلت زيادة معتبرة في عدد العمال بلغ 19917 عامل بنسبة 34.52%، و رغم انخفاضها الطفيف، إلى أن هذا القطاع أصبح يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد العمال و نسبة تمثيلهم. خلال سنة 1987م، عرف عدد العمال بهذا القطاع انخفاضا إذ بلغ 15565 عاملا، لكن النسبة التمثيلية ارتفعت مقارنة بالعدد الجمالي لليد العاملة، حيث بلغت 61.03%. يرجع سبب انخفاض عدد العمال في هذه الفترة، إلى ترقية العديد من التجمعات الحضرية إلى مصف بلديات (حادي كرومة، فلفلة) و ترقية بعض البلديات إلى مصف دائرة إثر التقسيم الإداري لسنة 1984م، مما تطلب تزويد هذه الأخيرة بالإطارات المسيرة من مختلف الإدارات العمومية و رؤساء المصالح التقنية ذوو الخبرة المتواجدين خصوصا في الإدارات المركزية لعاصمة الولاية.

خلال سنة 1998م، تم تسجيل ارتفاع كبير لعدد عمال هذا القطاع، حيث تضاعف إلى 35389 عاملا، بنسبة بلغت 73.26% من مجموع اليد العاملة بالبلدية، و يرجع ذلك إلى عاملين أساسيين :

- تحرير العديد من القطاعات و خصخصتها على غرار النشاط التجاري (صدر قانون 90-22 المتعلق بالسجل التجاري) مما سمح بانتشار كبير لعدد العمال الخواص كالتجار و الحرفيين و غيرهم من أصحاب المهن الحرة و ذلك تماشيا والإصلاحات التي باشرتها الدولة بعد صدور دستور 1989م.
- إنجاز العديد من الهياكل الخدمائية و الإدارية تماشيا و الزيادة السكانية، مما خلق العديد من مناصب العمل في قطاع التعليم و الصحة و الإدارة.

خلال الفترة الممتدة من سنة 1998م إلى غاية 2008م و حتى سنة 2013م، حيث عرفت الجزائر تحسنا في أوضاعها المالية و الأمنية على السواء، مما شجع على الاستثمار و التنمية المحلية ، كل ذلك أدى إلى بعث العديد من المشاريع القاعدية كالطرق و المواصلات و التجهيزات و المنشآت ذات الطابع الاجتماعي و الاقتصادي، مما أدى إلى انخفاض في عدد عمال قطاع الخدمات، حيث بلغ سنة 2008م حوالي 28637 عاملا بنسبة انخفضت إلى 71%، من مجموع عمال البلدية. غير أن هذا العدد عاود ارتفاعه خلال السنوات الأخيرة، نظرا لدخول العديد من المشاريع ذات البعد الاجتماعي حيز الاستغلال كالهياكل التعليمية و الصحية، و ما تتطلبه من توظيف لتغطية العجز المسجل، خصوصا و تزامن ذلك مع موجة كبيرة للمتقاعدين، و التقاعد المسبق، ناهيك على مختلف صيغ التوظيف التي استحدثت، كعقود ما قبل التشغيل، و العقود المبرمة مع الخواص لامتناس البطالة. و عليه فقد سجل عدد العمال في هذا القطاع ارتفاعا بلغ 36 ألف عامل، بنسبة 68.67% من إجمالي اليد العاملة بالبلدية. كما أن تشجيع الدولة للاستثمار في المجال السياحي، من خلال استحداث العديد من القوانين الخاصة بتهيئة و استغلال المناطق السياحية⁽¹⁾، و مناطق التوسع و المواقع السياحية (ZEST)، كان له دور كبير في ارتفاع نسبة الاستثمار في هذا القطاع، مما سمح بارتفاع عدد عمال قطاع الخدمات بشكل عام.

في الأخير، تجدر الإشارة إلى أن هذه الإحصائيات تم الحصول عليها، من خلال البحث و التحري في مختلف المصادر الرسمية و غير الرسمية، و من خلال المقارنة و الاستنتاج. و الملاحظ أنها محل نظر مقارنة بالواقع المعيش، حيث غالبا ما نلاحظ وجود تناقض بين الإحصائيات الرسمية للدولة و الواقع، لأن غالبية الأرقام المقدمة ذات بعد سياسي، الغرض منه كسب الجبهة الاجتماعية، على حساب التنمية الاقتصادية، و قد تجلّى ذلك بشكل واضح خلال السنوات الأخيرة بعد انخفاض أسعار البترول، و تقلص مداخيل الخزينة العمومية، مما دفع بالدولة للجوء إلى سياسة التقشف. و على سبيل الذكر لا الحصر، فإن ملف التوظيف خصوصا في الشركات الأجنبية و لدى الخواص، يشوبه الكثير من الغموض و التحايل، إذ

1: نخص بالذكر القوانين التالية:

- القانون رقم: 02-02 المؤرخ في: 05/02/2002 المتعلق بحماية الساحل و تميمه.
 - القانون رقم: 02-03 المؤرخ في: 17/02/2003 المتعلق باستغلال الشواطئ لأهداف سياحية.
 - القانون رقم: 03-03 المؤرخ في: 17/02/2003 المتعلق بمناطق التوسع و المواقع السياحية.

غالبا ما يفضل هؤلاء توظيف عمال متقاعدين دون تأمينهم (خصوصا متقاعدي الجيش الوطني الشعبي)، أو توظيف العنصر النسوي دون التصريح بهم لدى مصالح العمل و التأمين. كما أن العديد من العمال في القطاع الخاص، يمتنعون عن التصريح بنشاطهم، بغية الحصول على شهادة البطالة، التي تعد وثيقة مهمة و أساسية في تكوين العديد من الملفات ذات البعد الاجتماعي، خصوصا ملف السكن، و ملف المساعدات و المنح الاجتماعية التي تقدمها الدولة.

1-4-2-5- التصنيف الوظيفي لمدينة سكيكدة :

"عندما ندرس وظيفة المدينة، لا ننظر في الوظيفة الداخلية، ذلك لأنها نتاج الحياة المدنية ..، سننظر فقط في الوظائف الخارجية للمدن، تلك التي قامت من أجلها والتي تجلب لها من أسباب الثروة والحماية ما يجعلها تعيش بل وتنمو. وتأتي هذه الثروة من الإقليم المحيط و ربما من وراء الإقليم إذا كانت مدينة كبيرة"⁽¹⁾.

بغية تصنيف مدينة سكيكدة من حيث الوظيفة السائدة، سنعمد على طريقة الأمريكي "جونسي هاريس"⁽²⁾، هذا من جهة، و من جهة ثانية سنلجأ كإجراء ثاني إلى ما يعرف "بالمنهج الوصفي" الذي يعبر عن الصورة العامة أو الإحساس الشخصي وفقا لتصنيف "أوروسو" عام 1921م⁽³⁾.

بالرجوع لطريقة التصنيف لدى "هاريس" و مقارنتها بالمعطيات الإحصائية لتطور توزيع السكان العاملين حسب فروع النشاط الاقتصادي في بلدية سكيكدة خلال الفترة (1966-2013 م)، يمكن استنتاج الجدول رقم (18). حيث سيتم الاعتماد على المعطيات الإحصائية لسنة 2008م.

من خلال الجدول رقم (18) يمكن تصنيف مدينة سكيكدة كمدينة " لتجارة التجزئة". معناه أن الوظيفة السائدة بالمدينة هي الوظيفة التجارية. لكن رغم هذا التصنيف، فإن "العديد من المدن التجارية، غالبا ما تتنوع وظائفها، و ذلك بتخصيص منطقة فيها للصناعة و عبرت عنها مدن كثيرة أخرى بالاهتمام بالسياحة. فكل ميناء صيد يستطيع إذا كانت بيئته مناسبة أن يصير منتجعا سياحيا"⁽⁴⁾، من ذلك ميناء "سطورة" المخصص للصيد، غير أنه اليوم يستغل كمنتجع سياحي بامتياز. و لعل ما يعزز هذا الطرح، هو العدد الكبير للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (PME) المتواجدة ببلدية سكيكدة، و التي ينحصر نشاطها في تقديم مختلف الخدمات كالنقل و الاتصالات، التجارة، الخدمات السياحية و غيرها، حيث يوجد بالبلدية 1837 مؤسسة، بنسبة 61.43% من مجموع المؤسسات خلال سنة 2009م، و التي بلغ عددها الإجمالي 2990 مؤسسة⁽⁵⁾.

1: عبد الله عطوي، جغرافية المدن: الجزء الأول، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2001م، ص 60.

2: جاكولين بوجو قارني، الجغرافية الحضرية : ترجمة حليمي عبد القادر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 67.

3: علي سالم الشواورة، التخطيط في العمران الريفي و الحضري، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2012، ص 248.

4: عبد الفتاح محمد وهيب، في جغرافية العمران، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان. ص 87.

5: مديرية الميزانية و البرمجة لولاية سكيكدة (ex DPAT)، منشورات إحصائية، 2009م.

الجدول رقم (18): التصنيف الوظيفي لمدينة سكيكدة سنة 2008 م وفقا لطريقة "جونسي هاريس"

نوع الوظيفة	القاعدة الحسابية	التطبيق على مدينة سكيكدة	الاستنتاج
وظيفة صناعية (مدن الصناعة)	عدد النشيطين في الصناعة $\times 100$ مجموع النشيطين	إذا كانت النتيجة $\leq 45\%$ تكون للمدينة وظيفة صناعية	سالب
وظيفة منجمية (مدن التعدين)	عدد النشيطين في المناجم $\times 100$ مجموع النشيطين	إذا كانت النتيجة $\leq 15\%$ تكون للمدينة وظيفة منجمية	-
وظيفة جامعية (مدن الجامعات)	عدد الطلبة بالمدينة $\times 100$ مجموع السكان	إذا كانت النتيجة $\leq 25\%$ تكون للمدينة وظيفة جامعية	سالب
وظيفة النقل (مدن النقل)	إذا كان عدد المشتغلين أكبر من 11 % من المجموع الكلي للأيدي العاملة بالمدينة	عدم توفر معطيات حول المشتغلين بالنقل	-
مدن الترفيه (العطل و الراحة)	ليس لها معيار إحصائية	عدم توفر معطيات حول المشتغلين بالسياحة	-
مدن تجارة التجزئة	إذا كان مجموع عدد المشتغلين في الحقلين الصناعي و التجاري معا يزيد عن 50 %	90.59 %	موجب
مدن ذات النشاطات المختلفة (متنوعة)	إذا كان عدد المشتغلين في الحقل الصناعي أقل من 60% و أقل من 20% في تجارة الجملة و 50% في تجارة التجزئة	عدم توفر معطيات حول المشتغلين بتجارة الجملة و التجزئة	-
مدن تجارة الجملة	إذا كان عدد المشتغلين في تجارة الجملة يحوي على الأقل 20% من مجموع عمال القطاعات الثلاثة (الصناعة و التجارة بالجملة و التجزئة)	عدم توفر معطيات حول المشتغلين بتجارة الجملة	-

المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على المعطيات ت ع س س لسنة 2008 م

1-4-3- البنية التعليمية للسكان:

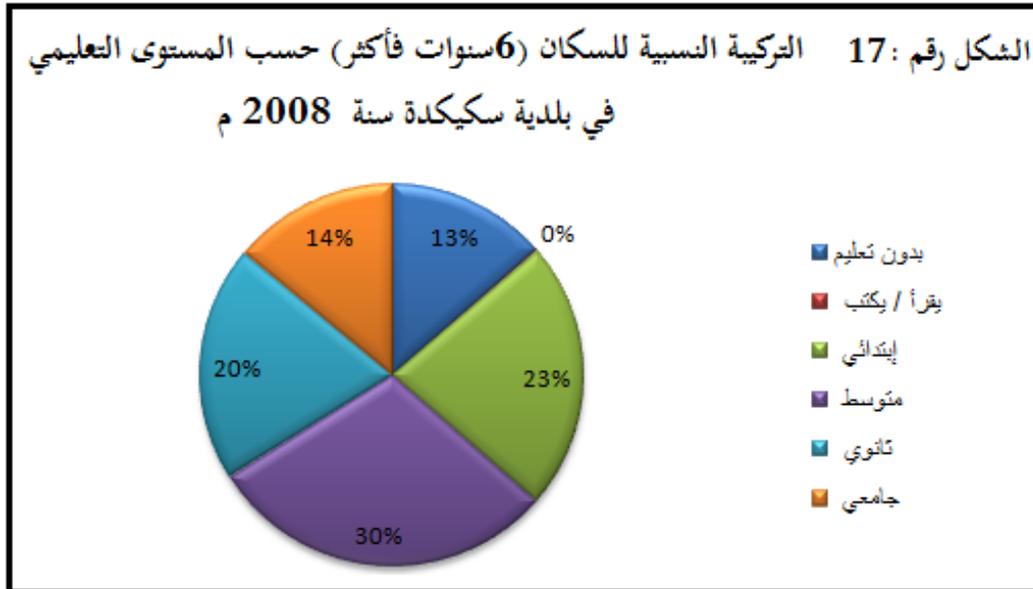
يعتبر المستوى التعليمي للسكان ذو أهمية كبيرة في إبراز مدى قدرة السكان على المشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالمتجمع بحاجة إلى أيادي عاملة مؤهلة علميا، إذ كلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد كلما اتسعت مداركه واطلاعه على مختلف تجارب الآخرين، كما يميل إلى اتباع الطرق الحديثة والعلمية في نشاطه. كما يؤدي ذلك إلى ارتفاع الوعي والحس المدني والحضاري لدى الفرد، مما يسمح بانخراطه ومساهمته في مختلف البرامج التنموية الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة ، الأمر الذي يعود على الفرد و المجتمع بالفائدة، كما هو الحال في برامج محاربة السكن العشوائي، لأنه في غالب الأحيان ما يكون المستوى التعليمي لدى سكان العشوائيات منخفضا جدا، حيث تنتشر الأمية والتسرب المدرسي المبكر بسبب الظروف المعيشية الصعبة لهؤلاء، مما يجعل مثل هذه المناطق تشكل بؤرا للفساد والجريمة بأنواعها.

يبرز الجدول رقم (19) والشكل رقم (17)، أن توزيع سكان بلدية سكيكدة حسب مستواهم التعليمي هو كما يلي:

الجدول رقم (19): التركيبة النسبية للسكان (6سنوات فأكثر) حسب المستوى التعليمي في بلدية سكيكدة سنة 2008 م

المستوى التعليمي	إناث %	ذكور %	المجموع %
بدون تعليم	17.6	9.6	13.6
يقراً/ يكتب	0.1	0.1	0.1
إبتدائي	20.6	24.8	22.7
متوسط	25.1	34.1	29.6
ثانوي	20.7	19.2	19.95
جامعي	15.9	12.0	13.95
المجموع	100	100	100

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، نشرية خاصة بولاية سكيكدة، رقم 527/21.



أ- الأميون:

تشكل نسبة الأمية في البلدية ما نسبته 13.6 % من مجموع السكان الذين يزيد سنهم عن 6 سنوات، وهي منخفضة مقارنة بالنسبة الوطنية التي بلغت 22.3%. تختلف هذه النسبة حسب النوع، إذ ترتفع بشكل كبير عند الإناث وذلك بنسبة 17.6 % من مجموع السكان الإناث اللواتي يزيد سنهم عن 6 سنوات، بينما تشكل لدى الذكور ما نسبته 9.6%. ويرجع ذلك إلى تراكمات الماضي ، حيث كانت النظرة الإجتماعية السلبية لتعليم الأنثى خاصة في المناطق الريفية للبلدية. كما أن هذه النسبة نجدها عالية لدى كبار السن. غير أنه يمكن الإشارة إلى أن هذه النسبة قد انخفضت في السنوات الأخيرة، تبعا للمجهودات التي بذلت في هذا الصدد، من خلال أقسام محو الأمية خصوصا على مستوى المدارس القرآنية الناشطة بالمساجد، و كذلك مختلف الجمعيات الناشطة في هذا المجال، خصوصا بالتنسيق مع المديرية الولائية للنشاط الاجتماعي (D.A.S.).

ب - مستوى التعليم الإبتدائي:

يشكل عدد المتدربين في هذا المستوى ما نسبته 22.7 % من سكان البلدية ، و هو يشمل عدد التلاميذ الذين لا يزالون يزاولون تعليمهم وأولئك الذين فشلوا في الانتقال إلى الطور الثالث. ترتفع هذه النسبة لدى الذكور مقارنة بالإناث بنسبة 24.8 % للذكور و 20.6 % للإناث. غالبا ما يكون التلاميذ في المناطق الريفية المعزولة و مناطق السكن العشوائي الأكثر عرضة للإخفاق المدرسي في هذه المرحلة، و ذلك بسبب الظروف المعيشية والتعليمية السيئة (عدم التدفئة في المدارس، الإكتظاظ الكبير في الأقسام، نقص المعلمين، بعد مكان السكن عن المدرسة، الظروف المعيشية في السكن... الخ). إن هذه الفئة من التلاميذ غالبا ما يتم توجيههم إلى سوق العمل، كيد عاملة موسمية حيث يقدمون جهدا عضليا، وقليل منهم من يلتحق بمراكز التكوين المهني والتمهين خصوصا لدى سكان المناطق العشوائية.

ج - مستوى التعليم المتوسط:

يوجد بهذا المستوى الدراسي أكبر نسبة من مجموع السكان، إذ تقدر بحوالي 29.6 % ، وهو يشكل فئة المتدربين، وفئة الموجهين للحياة العملية بعد فشلهم في اجتياز شهادة التعليم الأساسي. ترتفع هذه النسبة لدى الذكور مقارنة بالإناث بما نسبته 34.1 % للذكور و 25.1 % للإناث. يرجع ذلك في الغالب إلى كون هذه المرحلة من التعليم حساسة حيث يكون فيها التلاميذ في سن المراهقة ، وعرضة للتسرب المدرسي بشكل كبير، خصوصا لدى سكان المناطق الهشة والهامشية (الريفية والعشوائية)، وذلك بسبب الظروف المعيشية الصعبة والتي يزيد من وطأها عدم توفر الظروف والهيكل التعليمية المناسبة. غالبا ما يتم توجيه التلاميذ الراسبين إلى مراكز التكوين المهني، حيث تلتحق به فئة قليلة بينما الباقي يتم استغلالهم في عدة أنشطة كيد عاملة موسمية.

د - مستوى التعليم الثانوي:

يضم هذا المستوى ما نسبته 19.95 % من مجموع السكان ويشمل فئة المتدربين وفئة الموجهين إلى الحياة العملية بعد فشلهم في اجتياز شهادة البكالوريا. تشكل نسبة الإناث فيها 20.7 % ونسبة الذكور 19.2 %. يرجع سبب ذلك غالبا لحساسية هذه المرحلة من العمر ، و التي تشهد لدى الذكور غالبا نوعا من الانحراف ما لم يتم الاهتمام بهم خصوصا في الإطار العائلي. يمكن لهذه الفئة الإلتحاق بمختلف المراكز و المعاهد التكوينية، وذلك بغية تكوين يد عاملة مؤهلة في مختلف الحرف والمهن، بهدف إمتصاص البطالة والمساهمة في التنمية المحلية.

هـ - المستوى الجامعي:

تمثل هذه الفئة ما نسبته 13.95 % من مجموع السكان في سن الدراسة. ترتفع هذه النسبة عادة في المناطق الحضرية الكبرى، وذلك نظرا لتوفر الظروف التعليمية المناسبة (المدارس والمعاهد الخاصة، المكتبات، النشاطات العلمية والثقافية..). تعد هذه المرحلة إمتدادا للمرحلة الثانوية، ولذلك نجد نسبة الإناث مرتفعة مقارنة بنسبة الذكور، حيث تبلغ النسبة لدى الإناث 15.9 %، بينما تشكل لدى الذكور ما نسبته 12 %. هذا التباين له ما يبرره اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا وحتى نفسيا. كما أن العديد من الذكور، يفضل الإلتحاق بعالم الشغل بشكل مباشر، كما هو الحال بالنسبة للمؤسسة العسكرية. يضم هذا المستوى كل الطلبة الجامعيين وأصحاب الشهادات الجامعية والدراسات العليا. تعتبر هذه الفئة النخبة التي يعتمد

عليها في التسيير والتخطيط لأي سياسة تنموية. تشارك هذه الفئة في التنمية المحلية من خلال أصحاب الشهادات الجامعية في جميع الميادين. حيث يلعب هؤلاء دورا كبيرا في الحد من انتشار الظواهر السلبية في المجتمع، كما هو الحال بالنسبة لظاهرة البناء العشوائي.

1-5-1- التجهيزات والهياكل القاعدية:

1-5-1-1- التجهيزات:

إن توفر مختلف المرافق والتجهيزات وتجاوبها مع متطلبات السكان وحاجاتهم له دور كبير في دفع عجلة التنمية في جميع المجالات، كما أنها تعمل على تثبيت واستقرار السكان، من جهة، ومن جهة أخرى فهي تعد من العوامل الرئيسية التي تساهم في جعل المنطقة جالبة للسكان والاستثمارات. كما أنه من المعروف بديهية أن معظم السكان المهاجرين يفضلون الاستقرار في المدن التي تتوفر على مختلف التجهيزات والمرافق الضرورية للحياة، أو حتى في محيطها أو بالقرب منها، هذا ما ينتج في غالب الأحيان ظهور ونمو أحياء سكنية عشوائية. تتوفر بلدية سكيكدة وخصوصا مركزها، على مختلف المرافق والتجهيزات العمومية، التي جعلت من المدينة بامتياز، منطقة مناسبة للاستقرار السكاني ووجهة للعديد من الوافدين على اختلاف أنماط استقرارهم السكاني، الرسمي منه واللا رسمي. يمكن إيجاز المرافق والتجهيزات التي تتوفر عليها البلدية إجمالاً فيما يلي:

1-5-1-1- التجهيزات الإدارية:

تعتبر المرافق الإدارية ذات أهمية كبيرة جدا من خلال الخدمات التي تقدمها للسكان حيث هناك تعامل مباشر و يومي بينهما، لهذا فإن توفرها بالشكل الكافي وتسييرها بطريقة تتجاوب مع متطلبات السكان يؤديان إلى إعطاء ديناميكية ومرونة في جميع الميادين. كما أن توفر مثل هذه المرافق يساهم في زيادة نفوذ المدينة ضمن إقليمها المحلي والجهوي، مما يساهم في جعل المدينة قبلة للوافدين بما فيهم المهاجرين واستقرارهم ضمن محيط نفوذ المدينة ضمن أحياء عشوائية. كون المدينة عاصمة للولاية، فإن ذلك منحها ميزة أساسية وهي إحتواؤها على جميع المرافق الإدارية، التي يحتاجها المواطن لتلبية حاجياته اليومية، على غرار البنوك وشركات التأمين، إضافة لمختلف المصالح الإدارية والتقنية لجميع القطاعات الحكومية، مما يسهل على السكان قضاء أمورهم الإدارية بشكل سلس ودون تكاليف إضافية.

1-5-1-2- التجهيزات التعليمية:

تعتبر من أهم المرافق المثبتة و الجالبة للسكان، إضافة إلى دورها التعليمي والتكويني، إذ غالبا ما تفضل الأسر الاستقرار بالمناطق التي تتوفر على المؤسسات التعليمية أو بالقرب منها. توجد بالمدينة جميع المرافق التعليمية لمختلف الأطوار من الابتدائي إلى الجامعي. حيث تبلغ نسبة التمدد 96.3%. كما تتوفر المدينة على العديد من المعاهد التكوينية العمومية والخاصة، والتي من شأنها، توفير فرص جيدة للتكوين في مختلف التخصصات المهنية، خصوصا الشباب الذين لم يسعفهم الحظ في مواصلة تكوينهم في مستويات أعلى. ولعل أهم مرفق في هذا الشأن، هو جامعة 20 أوت 1955م، وملحقاتها (ملحقة مرج الذيب، ملحقة عزابة). أسست الجامعة سنة 1987 كمعهد فلاح، ثم مركز جامعي سنة 1998م فجامعة

سنة 2001م. استقبلت الجامعة 25 ألف طالب سنة 2016م من داخل و خارج الولاية، فهي تضم 6 كليات، و20 قسم ، بـ 46 تخصص ما بين ليسانس و ماستر و دكتوراه.

1-5-1-3- التجهيزات الصحية:

تتوفر المدينة على العديد من الهياكل الصحية، أهمها مستشفين (02) يغطيان بخدماتهما جميع تراب الولاية ، وخمس (05) عيادات متعددة الخدمات، وخمس (05) قاعات علاج، ناهيك على العيادات الخاصة أهمها عيادة "حماني" والتي تعد بمثابة مستشفى صغير، تجرى بها مختلف العمليات الجراحية، خصوصا القيصرية منها. كما تتوفر المدينة على مختلف العيادات الخاصة و المتخصصة في الأمراض المختلفة. و كذلك مراكز التصوير الطبي وغيرها من مخابر التحاليل الطبية، إذ نادرا ما يلجأ المواطن السكيكدي إلى الولايات المجاورة (عنابة، قسنطينة أو العاصمة)، بغية العلاج.

1-5-1-4- التجهيزات التجارية:

يعتبر تواجد مثل هذه التجهيزات بكثرة دلالة على وجود حركة كبيرة في رؤوس الأموال وبالتالي يؤشر ذلك على مدى غنى الإقليم وتوفر فرص الرخاء والعيش الكريم به، ناهيك على ما ينتج عنه من تبعات تتعلق أساسا في توفر فرص العمل والاستزاق، مما يجعل من المنطقة جالبة للسكان والاستثمارات.

الجدول رقم (20): توزيع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ببلدية سكيكدة سنة 2009 م

عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (PME)		النشاط الاقتصادي	
%	العدد		
8.16	244	الزراعة	الاولي
19.20	574	البناء والاشغال العمومية	الثانوي
11.20	335	الصناعة و المناجم	
61.44	1837	التجارة و الخدمات	الثالثي
100	2990	المجموع	

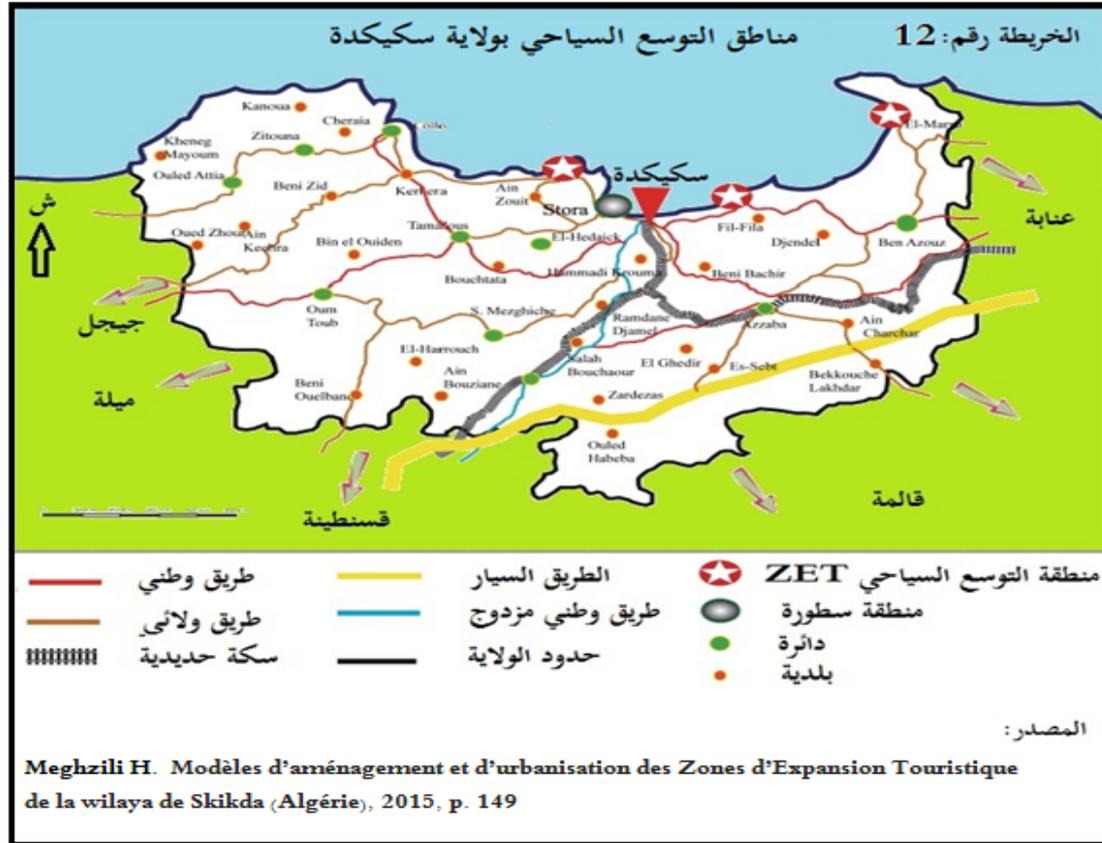
المصدر : مديرية الميزانية و الرجة لولاية سكيكدة (ex DPAT)، منشورات إحصائية، 2009م.

من خلال الجدول رقم (20) نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات النشاط التجاري والخدماتي، تشكل نسبة كبيرة بلغت 61.44% من إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالبلدية خلال سنة 2009م. وحسب المعطيات الإحصائية لمديرية التجارة فإن المدينة تتوفر على 412 محل تجاري متعدد الاحجام ، و 215 ما بين مطاعم و هياكل استقبال سياحية. كما يوجد 432 محلا متعدد الخدمات (KMS).

1-5-1-5- التجهيزات السياحية:

نظرا لموقعها الجغرافي على ساحل البحر المتوسط، و تبعا للإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها المنطقة، كالشواطئ الخلابة و الغابات الساحرة، فإن مدينة سكيكدة تعد قطب سياحي بامتياز، تقصده العائلات من مختلف ولايات الشمال الشرقي للوطن، وخصوصا الولايات الداخلية بالهضاب العليا الشرقية، و ازدادت الوجهة نحوها بشكل كبير، بعد أن تم إنجاز الطريق

السيار "شرق-غرب" الذي يمر بكل من مدينة الحروش (30 كم عن مدينة سكيكدة) و مدينة عزابة (35 كم). بغية توفير متطلبات السياح الوافدين على المدينة و المناطق المجاورة لها (بلدية فلفلة، الشاطئ الكبير)، عملت السلطات المحلية على تشجيع السياحة، من خلال خلق 3 مناطق للتوسع السياحي (ZET) بكل من منطقة "سطورة"، منطقة "العربي بن مهيدي"، و منطقة "الشاطئ الكبير"، كما هو مبين في الخريطة رقم (12).

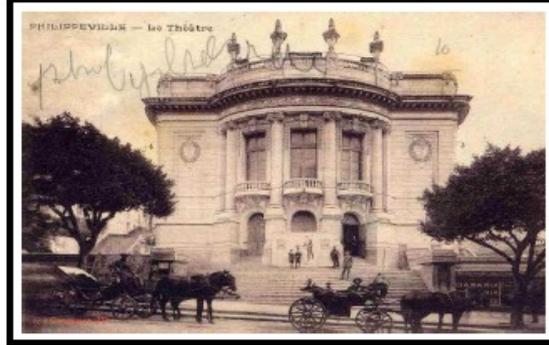


كما تتوفر المدينة على العديد من الآثار التاريخية التي تعود للحضارات القديمة، سواء الرومانية منها أو العربية الإسلامية، على غرار المسرح الروماني، و المسرح البلدي، نزل المدينة (Hotel de ville)، وغيرها من المناطق الطبيعية الخلابة و الشواطئ الصخرية الساحرة، و الجزر الصغيرة، كما تبين ذلك الصور رقم (3-4-5-6-7).

كما تم تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال الوكالات السياحية، حيث تتوفر المدينة على وكالتين سياحيتين (02) تابعتين للدولة (ANAT , TVA)، و 6 وكالات خاصة. بالإضافة "للديوان المحلي للسياحة" و 5 جمعيات محلية تنشط في إطار ترقية السياحة و النشاط الترفيهي السياحي. تبعا لذلك فقد تم إنجاز العديد من هياكل الاستقبال، المتمثلة أساسا في 17 نزل على مستوى المدينة، أشهرها فندق «السلام»، درجة رابعة، الذي يحتوي على 150 غرفة ب300 سرير، و يوظف 80 عاملا. إضافة لبيت الشباب الوحيد (35 سرير)، و مركزين للتصنيف (Centres de campings) بقدرة استقبال تقدر بحوالي 1700 مكان.



الصورة رقم: 04 المسرح الروماني



الصورة رقم: 03 المسرح البلدي



الصورة رقم: 06 نزل البلدية



الصورة رقم: 05 الشواطئ الصخرية -ميرامار-



الصورة رقم: 07 شاطئ و ميناء سطورة

المصدر: TEFIANI Naima, CENTRE ANTIPOLLUTION MARINE A SIKKDA, Mémoire de Magister, Université Abou Bekr Belkaid, Tlemcen, 2017, p.62-63.

"تجدد بنا الإشارة في هذا الصدد، إلى أن القدرات السياحية للبلدية أكبر بكثير من الهياكل المتوفرة لاستقبال السياح، مما فتح المجال أمام النشاط غير القانوني لبعض مستغلي الشواطئ بصفة عشوائية، بصفة منظمة أو فردية، متخذين منها نشاطا موسميا مربحا، إذ غالبا ما تجد الشباب الذين يمتنون هذه العملية من أصحاب السوابق العدلية، و كثير منهم من قاطني المناطق العشوائية لكل من بوعباز و صالح بولكرو⁽¹⁾.

1-5-1-6- الهياكل و التجهيزات الصناعية:

تعد مدينة سكيكدة من أهم المدن الجزائرية التي تحوي أكبر المناطق الصناعية، و مناطق النشاط المختلفة، فمنذ إنشاء مصنع الببتروكيماويات سنة 1971م، عرفت المدينة تركيز كبير لمختلف الصناعات و النشاطات الاقتصادية، مما جعلها تحوز على نسبة كبيرة من الهياكل و التجهيزات الصناعية، التي كان لها بالغ الأثر في نمو و توسع المدينة.

يمكن تصنيف الهياكل و التجهيزات الصناعية بمدينة سكيكدة على النحو التالي:

1-5-1-6-1- الصناعات الثقيلة: تتمثل أساسا في القطب الصناعي للببتروكيماويات، تم إنشاؤه بناء على

الأمر رقم 13-70 المؤرخ في 1970/01/22م، على مساحة 1200 هكتار، و على مسافة ساحلية خطية تقدر بـ 5.4 كم. تقع شرق مدينة سكيكدة على بعد 4 كم، كما هو مبين في الشكل رقم (18). تضم المنطقة الصناعية مجموعة من المؤسسات الفرعية المختصة في العديد من الصناعات الببتروكيماوية و هي: مركب تكرير البترول ، و مركب الغاز الطبيعي المميع ، و مركب المواد البلاستيكية ، و مركب غاز البروبان المميع، مركز توليد الطاقة الكهربائية لسونالغاز ، و محطة النقل للشرق ، و أخيرا الميناء البترولي. تغطي المنطقة الصناعية الببتروكيماوية بانتاجها، 27% من احتياجات السوق الأوروبية من الغاز الطبيعي المميع. بالرغم من المزايا و الفوائد الاقتصادية و الاجتماعية التي استفادت منها المدينة بعد إنشاء المنطقة الصناعية، إذ يوظف حاليا 12000 عامل، منهم 8100 عامل في شركة سوناطراك وحدها، إلا أنها أدت إلى ظهور العديد من الأضرار على البيئة و المجتمع تتمثل أساسا في:

- نمو السكان بشكل كبير بسبب الهجرة الريفية، و الضغط الكبير على موارد المدينة.
- استهلاك المجال بشكل كبير، و توسع المدينة بشكل على حساب الأراضي الزراعية.
- انتشار السكن العشوائي و البناء الذاتي، خصوصا حول المناطق الصناعية و بالقرب منها.
- التلوث الهوائي الكبير و انتشار الأمراض المختلفة بين سكان المدينة.
- الأخطار الصناعية و التكنولوجية التي تشكلها المنطقة الصناعية، على سكان المدينة وما جاورها، خصوصا بعد الانفجارات التي تحدث بين الحين و الآخر. مما جعل الحكومة الجزائرية تصنف المنطقة الصناعية على أنها منطقة ذات خطر كبير⁽²⁾ (Risque majeur).

1 : تم التوصل إلى هذه المعلومات تبعا لحوارات أجريت مع العديد منهم، أثناء موسم الاصطياف، وذلك بحكم علاقات صداقة وقرابة مع البعض منهم.

2 : Décret exéctif n° 06-161 du 17 mai 2006 déclarant la zone industrielle de Skikda zone à risques majeurs.



1-5-1-6-2- الصناعات الخفيفة: تتشكل من مختلف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (PME)، بتعداد 4513⁽¹⁾ مؤسسة، تنشط في ميدان الصناعات التحويلية ، على غرار مؤسسة صناعة المواد البلاستيكية و العلب الورقية، بالإضافة لمؤسسة صناعة النسيج، و الصناعات الغذائية، و بعض الصناعات الميكانيكية الخفيفة. تتمركز بمنطقة النشاطات "الزفاز" على مساحة 48 هكتار. تشغل يد عاملة معتبرة خصوصا خريجي معاهد التكوين المهني و التمهي.

1-5-1-7-التجهيزات الأمنية:

يعتبر استتباب الأمن من العوامل المساعدة على ازدهار النشاط الاقتصادي و الاستقرار السكاني و خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية، او تلك التي تعرف نشاطا تجاريا مكثفا، على غرار مراكز المدن. بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في العشرية الماضية عرفت مدينة سكيكدة موجات من الهجرة كبيرة أدت إلى انتشار كبير للسكن الفوضوي، و ذلك كون المدينة عرفت خلال العشرية السوداء استقرارا أمنيا ملحوظا مقارنة بالمنطق الجبلية التابعة لإقليم الولاية. كل ذلك كان بسبب توفر المدينة على جميع الأسلاك الأمنية (الجيش الوطني الشعبي، الدرك الوطني ، الأمن الوطني) و التي كان لها دور بارز في فرض

1 : Direction des P.M.E de la wilaya de Skikda 2012.

الأمن و الحفاظ على سلامة المواطنين و السياح القاصدين للمدينة. و حتى مناطق السكن العشوائي كانت مراقبة أمنيا، وعلى مدار الساعة تفاديا لأي استغلال لها و لشبابها في أي نشاط يضر بسلامة و أمن المدينة⁽¹⁾.

1-5-1-8- التجهيزات الدينية:

يعتبر المسجد المنطلق الرئيسي و الأساسي في تخطيط المدن الإسلامية مند القدم ، وإلى يومنا هذا يبقى المسجد جزءا لا يتجزأ من الأحياء السكنية، إذ يعد من مقومات المجتمع الإسلامي. كما تجدر الإشارة إلى أن للخطاب الديني المسجدي، دورا مهما جدا في مكافحة الظواهر السلبية في المجتمع، من خلال توعية الناس و حثهم على التزام القانون و البعد عن جميع مظاهر الفوضى و الإخلال بالنظام العام، كما هو الحال بالنسبة للسكن الفوضوي. كما أن سكان العشوائيات، غالبا ما تجدهم نفسيا ناقلين على الوضع العام، و بالتالي يكونون عرضة للانحراف و مصدرا للجريمة المنظمة و غير المنظمة، مما يستوجب استعمال جميع الوسائل بغية احتوائهم، بما في ذلك الخطاب الديني الرزين و الوسطي.

يوجد بالمدينة 25 مسجد و 6 مدارس قرآنية، بالإضافة للعديد من المقابر الإسلامية. كما توجد مقبرة للمسيحيين بمنطقة بوعباز ، مسيجة و مغلقة، غير أن المساحات المحيطة بها تضم العديد من السكنات العشوائية.

الملاحظ في هذا الشأن أن الكثير من المساحات الوقفية التابعة للمساجد و المدارس القرآنية، تم الاعتداء عليها و بناء سكنات عشوائية عليها، أمام ضعف السلطات المحلية (مديرية الشؤون الدينية و الأوقاف) في إحصاء و استرجاع مثل هذه الأوقاف، نظرا لطبيعة تسيير مثل هذه التجهيزات الروحية، و كثرة المتدخلين في شؤونها (البلدية، اللجان الدينية المسجدية، المديرية الولائية).

1-5-1-9- التجهيزات الرياضية و الثقافية:

تعتبر الإستخدامات الثقافية و الرياضية ذات أهمية بالغة في تربية الأجيال، فهي متنفس لمختلف الفئات العمرية وبصفة خاصة عنصر الشباب، حيث تعد مكانا للتسلية و قضاء وقت الفراغ كما أنها أيضا تنمي الفكر وتجعل من الفرد مواطنا صالحا واعيا و بعيدا عن الانحراف، و كما يقال "العقل السليم في الجسم السليم".

تحتوي المدينة على مختلف الهياكل الرياضية و الملاعب الجوارية، التي يتخذها الشباب متنفسا لهم، خاصة في الأحياء السكنية الجماعية. ناهيك على مركبين رياضيين بهما مختلف الهياكل، أهمهما ملعبين لكرة القدم. أما بخصوص الهياكل الثقافية، فتتوفر المدينة على مسرح روماني مصنف كتراثي ثقافي، و 6 قاعات للسينما، و 8 مكتبات تضم أكثر من 11 ألف كتاب، ناهيك على المتحف الجهوي للمجاهد، والذي يضم التاريخ الثوري للمنطقة ويسهر على تنظيم أيام دراسية و دورات تكوينية لفائدة الأجيال الصاعدة، بغية ربطها بماضيها الثوري المشرق.

1 : هذا ما لمسناه على أرض الواقع لدى قيامنا بالبحث الميداني، عند نشرنا و توزيعنا لاستمارات الاستبيان.

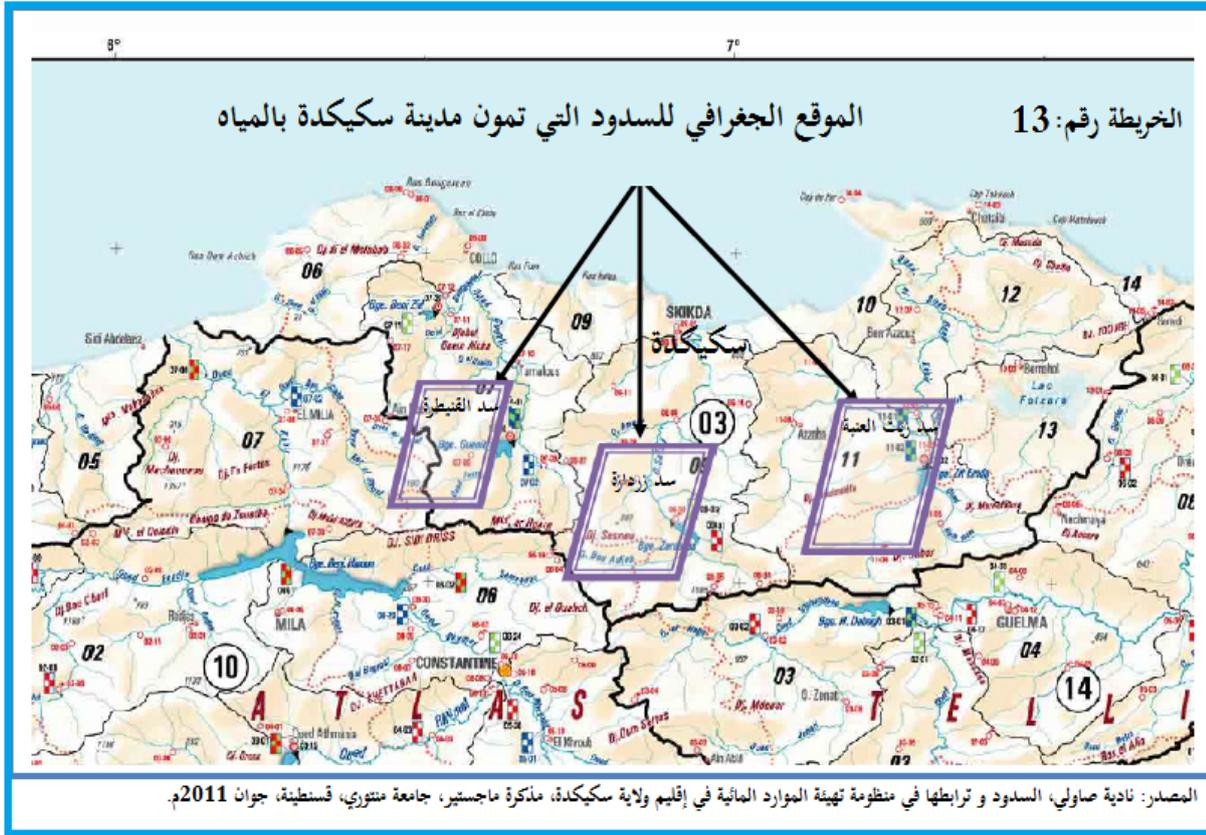
1-5-2- اهياكل القاعدية:

1-2-5-1- شبكة المياه:

تنقسم مصادر تزويد بلدية سكيكدة بالمياه لمختلف الاستعمالات (الري، الشرب، الصناعة) إلى قسمين، مصادر سطحية (السدود، المماسك المائية والخزانات)، بالإضافة إلى المصادر الجوفية و المتمثلة في الآبار.

1-1-2-4-1- المصادر السطحية:

تتمثل في السدود، وغيرها من المسطحات المائية. لا تتوفر البلدية على مثل هذه المنشآت الضخمة، غير أنها تستفيد بشكل مباشر من عدة سدود منتشرة عبر تراب الولاية، كما هو موضح في الخريطة رقم (13) ، وهي:



- سد زردازة: يقع على بعد حوالي 30 كلم جنوب المدينة ، والذي يمونه وادي الصفصاف بالمياه. أنجز هذا السد من طرف الاستعمار الفرنسي سنة 1954م بسعة إجمالية تقدر بحوالي 23مليون م² ، وقد عرف عدة عمليات توسيع بعد الاستقلال، خاصة سنة 1975م.

- سد القنيطرة : يقع ببلدية أم الطوب، على بعد 50 كلم جنوب غرب مدينة سكيكدة. سعته 125 مليون م³. تم تدشينه سنة 1984م. بمول المدينة بحوالي 50000م³/اليوم.

- سد زيت العنبة : يقع ببلدية بكوش لخضر، في أقصى الجنوب الشرقي للولاية، على الحدود مع ولاية قالمه. طاقة استيعابه 120 مليون م³ ، تم تدشينه سنة 2000م. بمول المدينة بحوالي 40000 م³/اليوم.

1-5-2-1-2- المصادر الجوفية:

تمون المدينة بالماء أيضا من خلال العديد من المصادر الجوفية ، و التي تتمثل في الآبار العميقة، حيث يوجد في البلدية 14 بئرا عميقا، و 3 آبار جوفية.

1-5-2-2- شبكة الطرق والمواصلات:

تعتبر شبكة الطرق والمواصلات العصب المحرك للاقتصاد حيث تساهم في عدة عمليات كالتسويق والنقل كما أنها تقلل من العديد من العراقيل الطبيعية، إضافة إلى كونها تحدد مدى هامشية أو مركزية المنطقة وبالتالي إمكانية استفادتها من مختلف المشاريع التنموية. كما أن كثافة ونوعية شبكة الطرق التي تمر بأي منطقة تساهم بشكل كبير في استقرار السكان وحركتهم و توطنهم مجاليا، حيث غالبا ما يفضل السكان التمركز و التوطن على محاور الطرق الرئيسية (المدن الشريطية).

نظرا لموقعها الجغرافي على الساحل ، بالإضافة لكونها تحتوي على المنطقة الصناعية، واحتوائها على الميناء التجاري والبيتروكيماوي وحتى ميناء الصيد البحري، كان من الضروري ربط المدينة بمختلف مناطق الولاية، والشمال الشرقي للوطن بشبكة متنوعة من الطرق بغية تسهيل الوصول إليها. و عليه فإن ولاية سكيكدة ككل ومن خلالها مدينة سكيكدة ، تضم شبكة متنوعة من الطرق، كما تبين ذلك الخريطة رقم (14)، وهي تتوزع بحسب تصنيفها إلى الطرق التالية:

● **الطرق السريعة** : تتمثل أساسا في الطريق السيار شرق- غرب، والذي يمر على تراب الولاية، في الجهة الجنوبية الغربية، إذ يتم حاليا إنجاز المحول الرئيسي الذي يربط الطريق السيار بمدينة سكيكدة وضواحيها. كما تم الشروع مؤخرا في إنجاز طريق مزدوج يربط بين ميناء سكيكدة و محول الطريق السيار.

● **الطرق الوطنية**: تتمثل بشكل أساسي في الطريق الوطني رقم (3) بشقيه "أ" و "ب" الرابط بين قسنطينة وسكيكدة، عرف هذا الطريق في جزئه الرابط بين مدينة الحروش و مدينة سكيكدة عملية توسعة و أصبح مزدوجا مما جعل الزمن المستغرق بين المدينتين يتقلص إلى حوالي 20 دقيقة على مسافة تزيد عن 30 كلم. والطريق الوطني رقم 44 باتجاه مدينة عزابة إلى ولاية عنابة. وعلى العموم تمتد الطرق الوطنية على مسافة 325 كم، منها 15 كم على مستوى مدينة سكيكدة.

لقد ساهمت هذه الطرق الوطنية في نمو و توسع العديد من المراكز العمرانية الصغيرة على جوانبها، حيث كان يفضل الوافدون الجدد (المهاجرون بسبب العشرية السوداء) الاستقرار ضمن سكنات عشوائية في التجمعات الريفية والمزارع القديمة المنتشرة على حافتي الطريق.

● **الطرق الولائية**: تمتد على مسافة إجمالية تقدر بـ 603 كم، منها 32 كم على مستوى مدينة سكيكدة. تتمثل بالأساس في الطرق الولائية رقم: 12، 18 بالجهة الشمالية الشرقية ، ورقم 28، 29 بالجهة الشمالية الغربية، و رقم 47، 104 بالمنطقة الوسطى. تعاني هذه الطرق من الاهتلاك، مما يجعلها بحاجة لعمليات ترميم متواصلة. كما أن العديد منها يحتاج لتوسعة، نظرا لكثرة الحركة المرورية عليها.



● **الطرق البلدية:** تتمثل في شبكة متفرعة تربط بين مراكز المدن و باقي المناطق المبعثرة ، تستغل بشكل كبير من طرف سكان المناطق الريفية، حالتها تختلف من جهة لأخرى بين متوسطة وسيئة. تمتد على مسافة إجمالية تقدر بحوالي 1657 كم، منها 70 كم على مستوى مدينة سكيكدة.

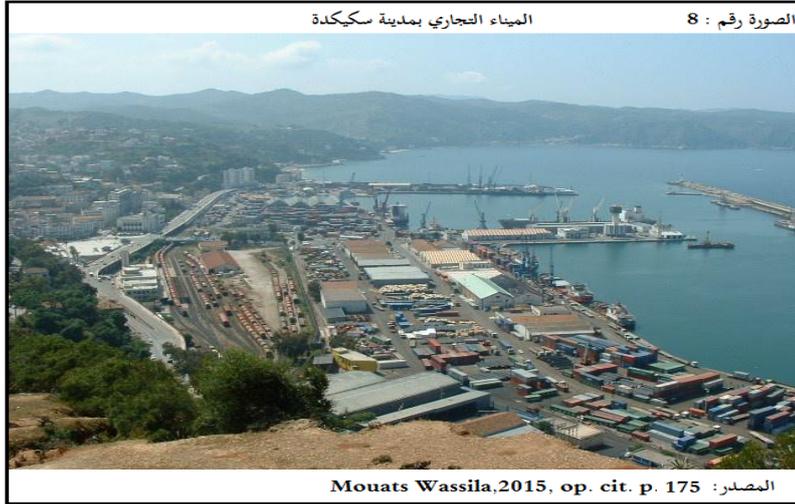
1-5-2-3- السكة الحديدية:

يمر بالولاية بشكل عام، شبكة هامة من خطوط السكة الحديدية، تمتد على مسافة 180 كم، منها 140 كم ذات خط وحيد. يمر جزء منها بوسط المدينة باتجاه المحطة الرئيسية بجانب الميناء التجاري. و جزء آخر يربط جنوب المدينة بالمنطقة الصناعية. ترتبط المدينة و ميناؤها بالسكة الحديدية، مع كل من مدن قسنطينة و عنابة و جيجل، وحتى ولاية وهران غربا. تعتبر محطة القطار الرئيسية بالمدينة، تحفة فنية معمارية، أنجزت سنة 1937م، وهي تعد من أجمل المحطات على المستوى الوطني مع محطة كل من عنابة و وهران.

1-5-2-4- النقل البحري:

نظرا لموقعها على الساحل، فإن مدينة سكيكدة تضم موانئ مهمة بالنسبة للنقل البحري، والتجاري و حتي الصيد البحري. تتمثل بالأساس في كل من:

- الميناء المختلط الببتروكيماوي - التجاري: يربط المدينة و ظهيرها (الشمال الشرقي للوطن) بدول جنوب البحر المتوسط ، و شمال أوروبا و حتى دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية و الصين و دبي و غيرها (الصورة رقم : 8). يغطي نشاطه أكثر من 84% من نشاط الحاويات بالشرق و الجنوب الشرقي للوطن.



هذه الخاصية جعلت من المدينة جالبة للاستثمار و المستثمرين، من مختلف الشركات، حيث نسجل أكثر من 36 ما بين شركات للنقل البري و شركات الاستيراد و التصدير ، و غيرها من المستثمرين، مما يوفر مناخا خصبا لخلق الثروة، و يخلق مناصب شغل دائمة ومؤقتة، مما ساهم بشكل كبير في الهجرة نحو المدينة ، نتج عنها العديد من المشاكل التي تعاني منها مدينة سكيكدة حاليا ، على غرار انتشار البنائات العشوائية.

- ميناء "سطورة" للسياحة و الصيد البحري: يشتهر بميناء سطورة المخصص للصيد البحري، و الذي يضم حوالي 390 قارب صيد، يشتغل به حوالي 1053 صيادا. "بناه الفينقيون ثم طوره الرومان، حيث كان مخصصا لتزويد مدينة روما بالحبوب"⁽¹⁾، كما هو موضح في الصورة رقم (9).



1 : Cote, M. , Guide d'Algérie « Paysages et Patrimoine », Média-Plus, Constantine, 2006, p.209.

- محطة النقل البحري للمسافرين : تعتبر مهمة جدا كونها ذات طاقة استيعابية تقدر بحوالي 12000 مسافر سنويا، خصوصا و أن الولاية لا تحتوي على مطار للنقل الجوي. يقصدها غالبية المسافرين من المناطق الداخلية للشمال الشرقي للوطن (الصورة رقم 10).



1-2-5- شبكات المرافق المختلفة :

تتضمن كل من شبكات الكهرباء و الغاز بالإضافة لمحطات الوقود، شبة مياه الشرب و الصرف الصحي، و شبكة الإتصالات و الهاتف... إلخ. تعتبر مثل هذه الشبكات حيوية لأي عملية تنموية، ناهيك على أهميتها البالغة في توفير الإطار المعيشي المناسب والكرام للإنسان، إذ غالبا ما تعتبر مؤشر يدل على مدى الرفاهية ودرجة التنمية بالمنطقة. كما يصنف المسكن الذي لا يتوفر على مثل هذه الشبكات في عداد المساكن المتدهورة وغير اللائقة للسكن، كما هو الحال بالنسبة لمعظم السكنات العشوائية، خصوصا الهشة منها.

يبين الجدول رقم (21)، أن المساكن المشغولة ببلدية سكيكدة، تحتوي على مختلف المرافق ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي، و المتمثلة أساسا في ما يلي :

الجدول رقم (21): نسبة تغطية المساكن المشغولة بشبكات المرافق في بلدية سكيكدة سنة 2008

شبكة مياه الشرب	شبكة الصرف الصحي	الغاز الطبيعي	شبكة الكهرباء	
88.6	88.0	69.3	95.2	نسبة التغطية (%)
80.8	77.5	45.8	94.5	نسبة التغطية الوطنية (%)

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، نشرة خاصة بولاية سكيكدة، رقم 527/21.

- شبكة الكهرباء : بلغت نسبة التغطية بشبكة الكهرباء في بلدية سكيكدة سنة 2008م حوالي 95.2%، وهي مرتفعة قليلا عن المعدل الوطني لنفس الفترة. تستفيد المدينة وضواحيها من محطة توليد الطاقة المتواجدة بالمنطقة الصناعية، والتي تعتمد على الغاز، مما يجعل المدينة في منأى مع الانقطاعات الكهربائية. غير أن مشكلة التوصيلات العشوائية تبقى تشكل خطرا على المحيط العام، خصوصا في مناطق تواجد السكنات العشوائية.

● **شبكة غاز المدينة (الغاز الطبيعي):** بلغت نسبة التغطية بغاز المدينة حوالي 69.3%، إذ تعد مرتفعة مقارنة بالمعدل الوطني. غير أنها تبقى دون المستوى المطلوب إذا ما قورنت بالامكانيات الطاقوية المتواجدة بالمنطقة، خصوصا مركب تكرير البترول والغاز المميع. أما عن محطات الوقود، فتحتوي البلدية على العديد من المحطات التي تعمل على توفير حاجيات السكان وغيرهم من الوقود بمختلف أنواعه.

● **شبكة الصرف الصحي:** تعتبر نسبة التغطية بشبكة الصرف الصحي بالبلدية مرتفعة مقارنة بالمعدل الوطني، حيث بلغت 88%. غير أن قدم القنوات خصوصا وسط المدينة، حيث الاحياء العتيقة، والسكنات الهشة، تعد تحديا حقيقيا للسلطات المحلية، التي يجب عليها بذل مجهودات جبارة بغية تجديدها، وذلك تفاديا لاختلاطها بمياه الشرب، مما يؤدي لانتشار الامراض المتنقلة عن طريق المياه (MTH). توجد بالبلدية 6 محطات لتصريف المياه القذرة، وبعدها يتم تصفية المياه في المحطة الرئيسية للتصفية. غير أن العديد المجاري تصب مباشرة في واد الزرامنة، مما يتسبب في انتشار الروائح الكريهة والحشرات الضارة، التي تضر بالمحيط السكني.

● **شبكة مياه الشرب:** بلغت نسبة التغطية بالماء الشروب 88.6%، إذ تعد في مستوى المعدل الوطني. ويقدر المعدل اليومي للتزود بالماء حوالي 200 لتر/اليوم/ساكن سنة 2008م⁽¹⁾.

يرجع ذلك لكون المدينة، تتزود بالماء الشروب من عدة مصادر سطحية و باطنية، ناهيك على محطة تحلية المياه التي دخلت الخدمة في السنوات الأخيرة، بقدرة إنتاجية تقدر بحوالي 50 ألف إلى 60 ألف م³/اليوم، والتي تزود حتى بعض بلديات الولاية على غرار الحروش وصالح بوالشعور وغيرها.

غير أن الملاحظ ميدانيا وجود تذبذب في التزود بالمياه الشروب و ذلك بحكم قدم شبكة توزيع مياه الشرب خاصة في الأحياء القديمة للمدينة، إذ تصل نسبة ضياع الماء إلى حدود 35%⁽²⁾، خصوصا مع الربط العشوائي من الشبكة الرئيسية خاصة في الأحياء السكنية العشوائية و كذلك القديمة والهشة، و المساكن الفردية.

1-5-2-6-شبكة الاتصالات:

أضحت شبكة الاتصالات (الهاتف و الانترنت) في وقتنا الحالي، من أهم الوسائل التي يعتمد عليها في تسيير شؤون حياتنا اليومية، إذ تسهل الكثير من الأعمال و تساهم في ربح الوقت وسرعة إنجاز العمل مع التقليل من التكاليف. تتوفر البلدية على 7 مراكز للهاتف الثابت، بقدرة 27512 خط هاتفي، حيث بلغت نسبة الارتباط بالهاتف 32.4% سنة 2008م. كما توجد بالبلدية 7 مراكز للبريد بكثافة بريدية تقدر بحوالي 22684,75 ساكن/مكتب بريد، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمعدل الوطني الذي بلغ 10500 ساكن/مكتب بريد⁽³⁾، ذلك نظرا للكثافة السكانية العالية بالبلدية. أما

1: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير، سكيكدة، 2015.

2 : Mouats Wassila, dynamique urbaine et transformations socio-spatiales de l'habitat, Mémoire de Doctorat Es-Sciences, université de Constantine 1, 2015. P. 172.

3: ONS , L'Algérie en quelques chiffres, résultats 2006-2008, édition 2009, N° 39, p. 46, Algérie.

نسبة الارتباط بالانترنات فقد بلغت 4.7%. تجدر الإشارة هنا إلى الدور الذي أصبح يلعبه المتعاملون الخواص في مجال الاتصال (الهاتف الجوال) و الأنترنات (4G/3G) بعد فتح هذا القطاع أمام الاستثمار الخاص، حيث استفادت المنطقة من تنصيب العديد من الهوائيات لمختلف المتعاملين (موبيليس، جيزي، نجمة)، مما ساهم في تحسين الخدمات وفك العزلة على جميع الأصعدة.

1-6- البنية العقارية:

تعتبر البنية العقارية من أهم العوامل المؤثرة والمحددة لكيفية إستغلال المجال الريفي و الحضري على حد سواء، و هي غالبا ما تكون مرتبطة بالقطاع الزراعي. إذ للبنية العقارية وتطورها دورا بارزا في تحديد نمط السكنات المنتشرة داخل المدينة وخارجها، حيث غالبا ما نجد كثافة سكانية عالية في المناطق التابعة ملكيتها للدولة على عكس المناطق ذات الملكية الخاصة. من خلال الجدول رقم (22)، نلاحظ أن نسبة الملكية الخاصة للأراضي والبنيات في وسط مدينة سكيكدة، تشكل حوالي 60%⁽¹⁾. هذه الوضعية عقدت وصعبت من عمليات استغلال العديد من المساحات داخل المحيط العمراني، خصوصا مع تواجد جيوب فارغة، بقيت لسنوات محل نزاع قضائي بين الورثة. ناهيك على أن عمليات الترميم للبنيات القديمة أو إزالة الهشة منها لقيت صعوبات كبيرة، مما يشوه المنظر العام للمدينة.

الجدول رقم (22): توزيع الملكية العقارية في وسط مدينة سكيكدة

الأراضي		البنيات		نوع العقار
ملك الدولة	ملكية خاصة	ملك الدولة	ملكية خاصة	
5.59 هكتار	-	260	307	العدد / المساحة
13.97%	-	45.86	54.14	%

المصدر: Haddef Rachid, Constantine, 2007-2008

كما يمكن الإشارة إلى عدم ممارسة السلطات المحلية خصوصا البلدية، لحق الشفعة⁽²⁾ (droit de préemption)، و الذي يمكنها من استرجاع مساحات عديدة خصوصا داخل المدينة و ذات مواقع استراتيجية داخل المحيط العمراني، يمكن استغلالها في مشاريع ذات منفعة عامة.

1 : Haddef Rachid, Quel projet urbain pour un retour de la ville à la mer ? cas d'étude : SKIKDA, mémoire de Magister, université de Constantine, 2007-2008 , p.75.

2 : كما تنص عليه المادة رقم 71 من القانون رقم 90-25 المؤرخ في 18/11/1990 المتضمن التوجيه العقاري.

الخلاصة :

من خلال دراسة الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية لبلدية سكيكدة بشكل عام، و المدينة بشكل خاص، نلاحظ أن نمو السكان عرف تطورا كبيرا منذ الاستقلال، إذ يرجع ذلك إلى العديد من العوامل، أهمها الهجرة الريفية الكبيرة التي عرفتها المدينة بعد إنشاء المنطقة الصناعية خلال فترة السبعينات. كما أن ترقية المدينة إلى ولاية، خلال التقسيم الإداري لسنة 1974م، أدى إلى استفادتها من العديد من المشاريع التنموية ، و الهياكل الاجتماعية و الاقتصادية، مما جعلها منطقة جالبة للاستثمار و السكان. كل ذلك ساهم في تطور المدينة على جميع الأصعدة، مما جعلها تصنف حاليا كمدينة كبرى، ذات وظيفة يغلب عليها الجانب الخدماتي و التجاري ، كل ذلك بفضل ازدهار النشاط الصناعي والسياحي. كل هذه العوامل، وغيرها جعلت من السكان يتركزون في مركز المدينة، مما جعل الكثافة السكانية بها مرتفعة جدا، الأمر الذي أدى إلى الضغط الكبير على مختلف الموارد و التجهيزات و الهياكل، خصوصا السكن، الذي يعد المطلب الرئيسي للسكان. هذا النمو الكبير للمدينة على جميع الأصعدة، سيكون له، لا محالة، الأثر الكبير في توسع نسيجها العمراني، على حساب المناطق المحاذية لها، والتي في غالبيتها عبارة عن أراضي زراعية خصبة، كما أن المساحات الشاغرة داخل النسيج العمراني، غالبيتها محتلة من طرف سكان المناطق العشوائية، كما أنها من الناحية الطبوغرافية تشكل عائقا، إذ لا تسمح ببناء هياكل عمرانية كبيرة على شاكلة السكنات الجماعية، أو الهياكل الخدماتية التعليمية والصحية وغيرها. ناهيك على أن البنية العقارية لوسط المدينة، والتي يغلب عليها طابع الملكية الخاصة، سيحتم على السلطات المحلية، حتمية التوسع نحو الأطراف.

المبحث الثالث

الخصائص العمرانية لمدينة سكيكدة

تمهيد :

تكتسي الدراسة العمرانية للمدينة أهمية بالغة، إذ من خلالها يمكن فهم وتحليل واقع المدينة ، شكلها ومراحل نموها ووظيفتها ، وبالتالي استشراف مستقبلها. كل ذلك يسمح بتحديد مشاكلها المختلفة، وبالتالي إمكانية إيجاد الحلول الناجعة لتحقيق التنمية المحلية وفقا للمعطيات الطبيعية والبشرية المتاحة ضمن إقليمها. وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة مدينة سكيكدة ومراحل نموها ، وتطور نسيجها العمراني ، إضافة إلى تحليل البنية العمرانية للمدينة ، ضوابط وآفاق نموها الحضري.

1- تاريخ و نشأة مدينة سكيكدة :

"طابسا"، "طابسوس"، "روسيكاد"، "فيليب فيل" وأخيرا سكيكدة. تلك المدينة الواقعة على الساحل الشرقي للقطر الجزائري، في عمق الخليج النوميدي، خليج سطورة حاليا. نشأت المدينة بين جبلي المحادر أو رأس سكيكدة، بوعباز حاليا، من الناحية الشرقية و بويعلی غربا، حيث يقسمها مجرى واد صغير إلى قسمين⁽¹⁾.

عرفت المدينة قديما باسم "روسيكاد" و غالبا ما تنطق "روسيكادا"، و هو ذو أصول فينيقية، و هو متكون من شقين "روس" و تعني القمة، و "إيكاده" و تعني النار أو المنارة، حيث كان الفينيقيون يستعملون المناطق العالية كمنازل لتوجيه سفنهم نحو الميناء (سطورة)، من خلال إشعال النار. كما سماها الإغريق باسم "طابسوس" في القرن الخامس قبل الميلاد، ثم باسم "طابسا" في القرن الرابع للميلاد.

"يبدو من خلال دراسة المصادر أنها كانت عبارة عن محطة هامة ، أنشأها الفينيقيون بغرض الاتجار مع القبائل المنتشرة هناك، كما أنها تطورت فيما بعد، لتأخذ بعدا استراتيجيا في فترة حكم ماسينيسا الذي قام باستغلال مينائها لنقل الحبوب من منطقة نوميديا إلى روما بعد أن أصبح حليفها الأوثق غداة التحولات التي عرفتها المنطقة، إذ اتفق العديد من المؤرخين على أن نشأة المدينة الفعلية كان سنة 45 قبل الميلاد⁽²⁾. غير أن الدراسات التاريخية تشير إلى أنه سنة 202 قبل الميلاد، كانت المنطقة تحت حكم النوميديين بقيادة "ماسينيسا".

"عرفت المدينة ازدهارها في عهد الرومان (الصورة رقم 11)، خصوصا سنة 95 بعد الميلاد، حيث كان يسكنها قرابة 100000 ساكن، حيث طور الرومان و وسعوا في مينائها التجاري، الذي كان يضم العديد من المخازن الكبرى"⁽³⁾.

وللوصول إلى روسيكاد كان الرومان يستعملون الطرق البرية والبحرية على السواء وكان ميناء سطورة هو الميناء الرئيسي للمدينة، إذ بات يشكل رأس جسر يربط نوميديا الخصب بشعوب المدن الكبرى بإيطاليا، ولذلك فقد فرض هذا الموقع الاستراتيجي لهذه المستعمرة الرومانية التي تعول تلك الشعوب بان توليها روما العناية الفائقة من خلال ربطها بشبكة الطرق، وعلى رأسها الطريق الروماني "روسيكاد - سيرتا"، والذي سلكه فيما بعد الفرنسيون لدى حملاتهم لاحتلال مدينة قسنطينة.

1: عميروش نوال، شبكة الطرقات لمدينة روسيكاد (دراسة وصفية)، مذكرة ماستير، جامعة 8 ماي 1945م، قالة، 2017/2016. ص 4.

2 : عميروش نوال، المرجع السابق ذكره، ص 12- 13.

3 : TEFIANI Naima, CENTRE ANTIPOLLUTION MARINE A SKIKDA, Mémoire de Magister, Université Abou Bekr Belkaid, Tlemcen, 2017, p.65 .



دمرت المدينة بمجيئ الوندال واحتلالهم لها، لتستعيد قليلا من مجدها بمجيئ البيزنطيين سنة 533م. ثم بمجيئ الفتح الإسلامي لبلاد المغرب وشمال إفريقيا، في القرن 7 للميلاد، حيث سيطر المسلمون على بلاد البربر، وبسطوا نفوذهم على المنطقة، وأطلقوا عليها إسم "سكيكدة"، لتتوالى على المدينة مختلف الحقب والدويلات الإسلامية إلى غاية مجيئ الأتراك وسيطرة الدولة العثمانية. احتلت المدينة بعدها سنة 1838م من طرف الجيوش الفرنسية، حيث قاموا ببناء المدينة الجديدة على أنقاض المدينة القديمة التي دمرها الوندال، وسموها "فيليب فيل"، تخليدا للملك الفرنسي "فيليب". تم تأسيس البلدية سنة 1848م، حيث بلغ عدد سكانها سنة 1870 حوالي 10 آلاف نسمة، لتحفظ بذات الاسم إلى غاية الاستقلال سنة 1962م. "ظلت سكيكدة بعدها كمدينة متوسطة، مقرا لدائرة تابعة لولاية قسنطينة، وبقي ميناؤها التجاري، على نشاطه من خلال تصدير البترول الخام (2 مليون طن/السنة)، كما كان النشاط السائد بها هو التجارة والسياحة"⁽¹⁾.

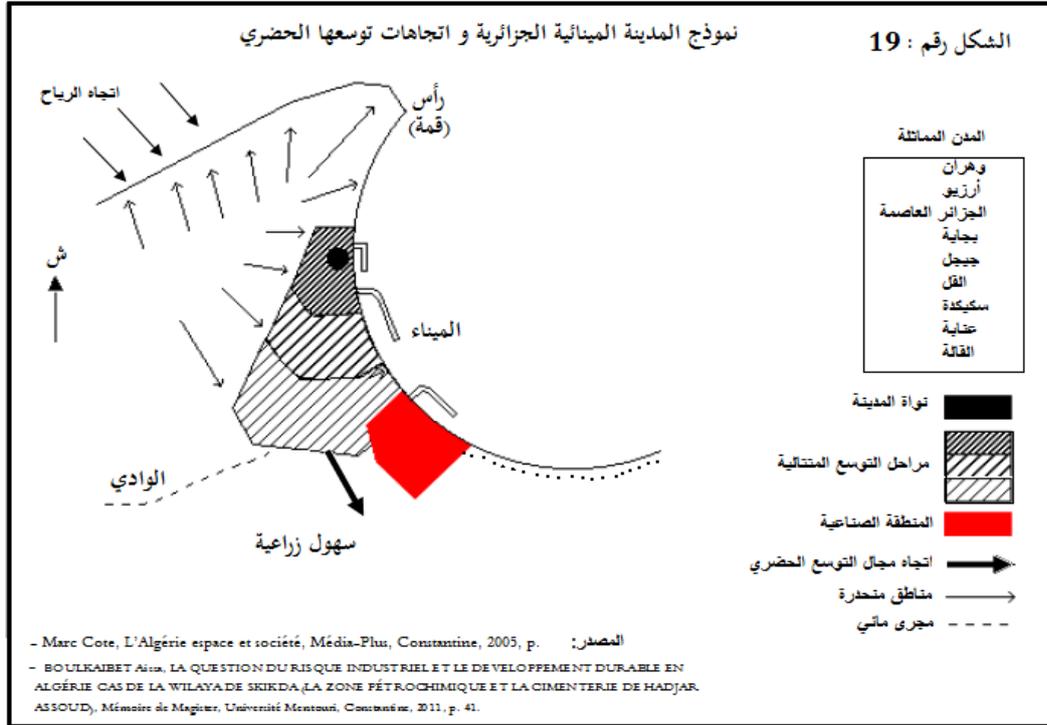
عرفت بعدها المدينة العديد من التطورات على الصعيد الاقتصادي، من خلال إنشاء المنطقة الصناعية للبيتروكيماويات بداية من سنة 1968م، وعلى الصعيد الإداري، حيث تم ترقيتها إلى ولاية إثر التقسيم الإداري لسنة 1974م، وعلى الصعيد الاجتماعي، حيث عرفت نموا سكانيا كبيرا، نتيجة موجات الهجرة الريفية المتتالية منذ الاستقلال وإلى غاية سنوات التسعينات، مما كان له بالغ الأثر على نموها الحضري وتوسعها العمراني.

2- النمو الحضري لمدينة سكيكدة:

يتحكم في النمو الحضري للمدن عوامل متعددة، منها الطبيعية كالموقع الجغرافي، و منها التاريخية كالحضارات التي مرت على المنطقة، كذلك للظروف السياسية والاقتصادية دورا مهما في تحديد شكل المدينة، وآفاق نموها و توسعها، إذ أن تدخل الإنسان من خلال إنشاء هياكل قاعدية بمحاذاة المدينة (المناطق الصناعية، شق طرقات، بناء سدود ..)، من شأنه التأثير على حجم المدينة ووظيفتها، وتوجيه محور توسعها وامتدادها. "ومن المفيد جدا الإشارة إلى أن الكثير من

1 : Amiour Amel, Les zones préférentielles de la mondialisation en Algérie. Exemple de Skikda, mémoire de magister, université Mentouri, Constantine, 2005. P. 241.

المدن الساحلية قامت انطلاقا من الميناء، الذي يكون مسنودا إلى سفح الجبل أو القمة المحاذية له، في ظل الرياح. هذا ما يجعل نموها يخضع لعامل البحر كمحدد طبيعي من الشمال، وتواجد مناطق جبلية منحدره في الجهة الغربية، مما يساهم بشكل كبير في توجيه نمو المدينة مجاليا باتجاه الضواحي في الجهة الشرقية أو الجنوبية، التي تكون في الغالب عبارة عن أراضي منبسطة صالحة للزراعة⁽¹⁾، كما يوضح ذلك الشكل رقم (19).



تعتبر مدينة سكيكدة من المدن الجزائرية التي نشأت تاريخيا انطلاقا من الميناء، مستندة إلى سفح الجبل غربا، مما حتم عليها التوسع مجاليا في الجهة الشرقية و الجنوبية الشرقية. غير أن إنشاء المنطقة الصناعية بالجهة الشرقية للمدينة على مساحة شاسعة تقدر بحوالي 1500 هكتار، حتم عليها التوسع جنوبا باتجاه السهول الفيضية لكل من وادي الزرمانه ووادي الصفصاف.

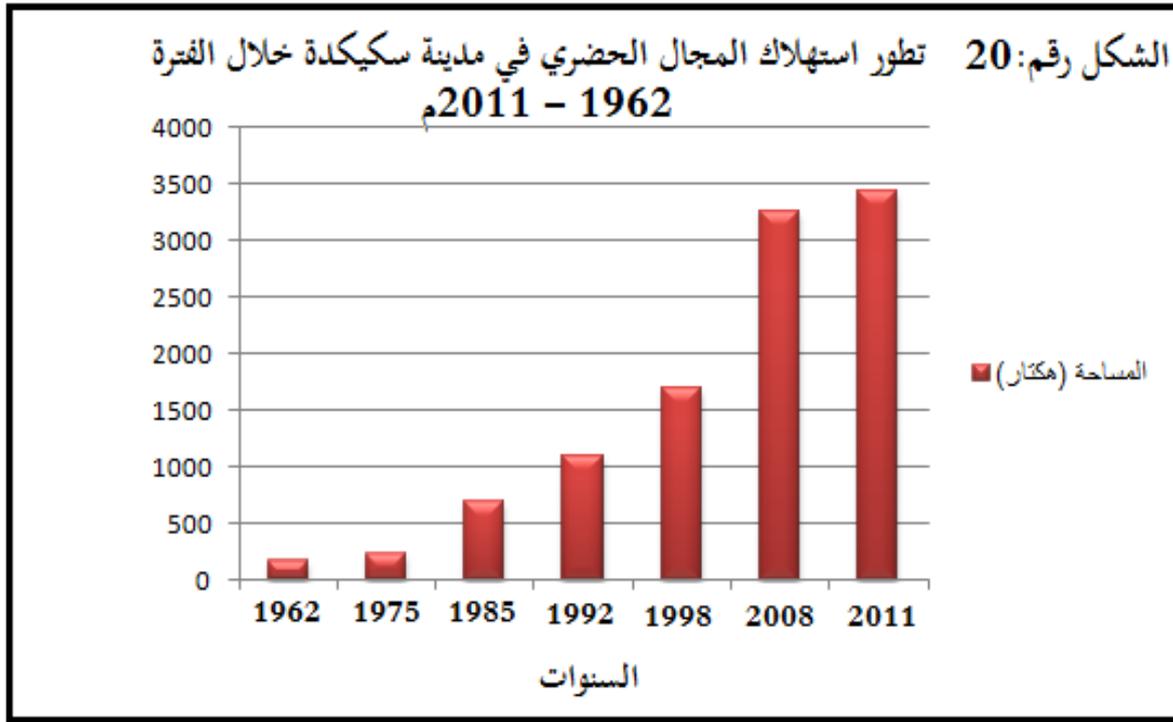
هذا التوسع المجالي، كان في غالب الأحيان على حساب الأراضي الزراعية و مساحات الغطاء النباتي المحيطة بالمدينة، مما جعل المدينة تستهلك مساحات كبيرة من الأراضي، كما هو موضح في الجدول رقم (23) و الشكل رقم (20). حيث نلاحظ أن مساحة المدينة تضاعفت 21 مرة منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2011م، إذ كانت تمثل سنة 1962م حوالي 3.12% من المساحة الإجمالية للبلدية، لتصبح سنة 2011 حوالي 66%.

الجدول رقم (23): تطور استهلاك المجال بمدينة سكيكدة خلال الفترة 1962-2011م

السنوات	1962	1975 -62	1985 -75	1992 -85	1998 -92	2008	2011
المساحة (هـ)	162.30	230.00	687.596	1085.52	1697.80	3249.25	3431
%	3.12	4.42	13.22	20.87	32.65	62.48	65.98

المصدر: Djema Fares, 2013, op. cit. p.74

1 : Marc Cote, L'Algérie espace et société, Média-Plus, Constantine, 2005, p.93-94.



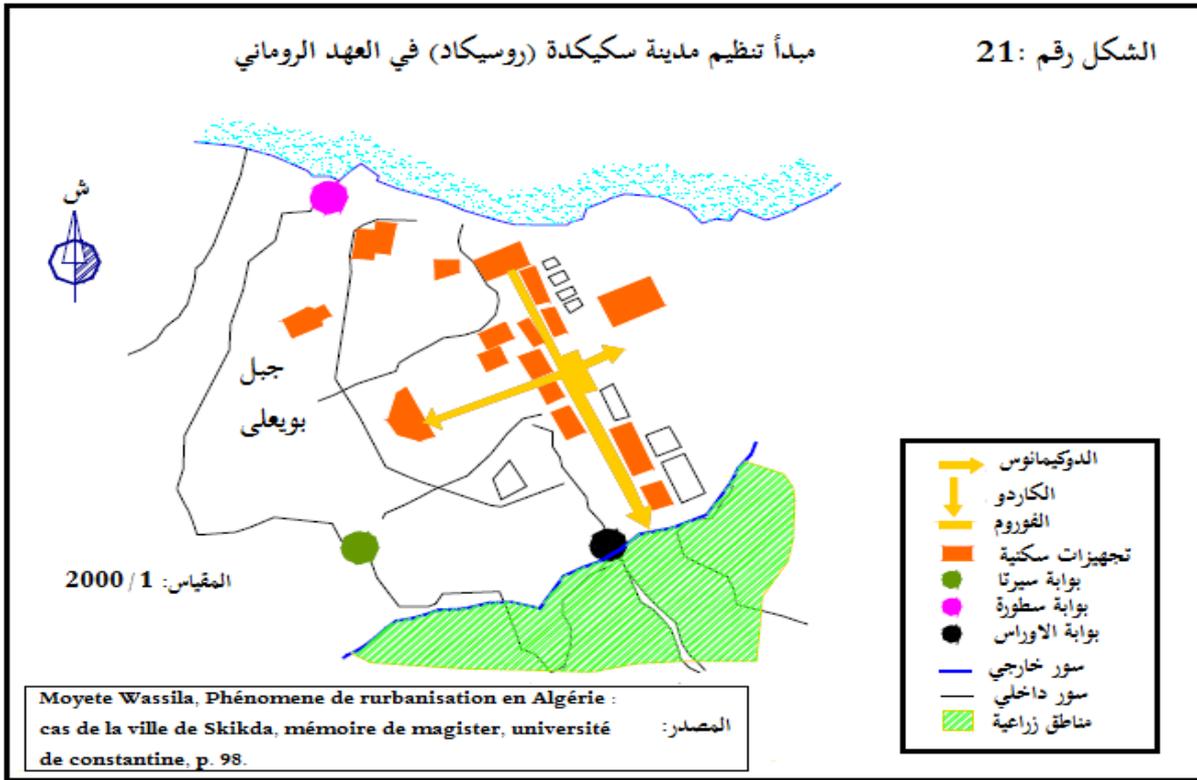
2-1-1 مراحل النمو الحضري لمدينة سكيكدة:

إن الوضعية الحالية للنسيج العمراني لمدينة سكيكدة، ما هي إلا نتاج لحركية العمران، والتي تمت على مراحل زمنية متعاقبة من تاريخ المنطقة، انطلاقاً من الحضارات القديمة، إلى غاية العصر الحديث الذي ميزته الفترة الاستعمارية، ثم فترة ما بعد الاستقلال، حيث يمكن تمييز المراحل التالية:

2-1-1-1 مرحلة ما قبل الاستعمار: (قبل 1962م):

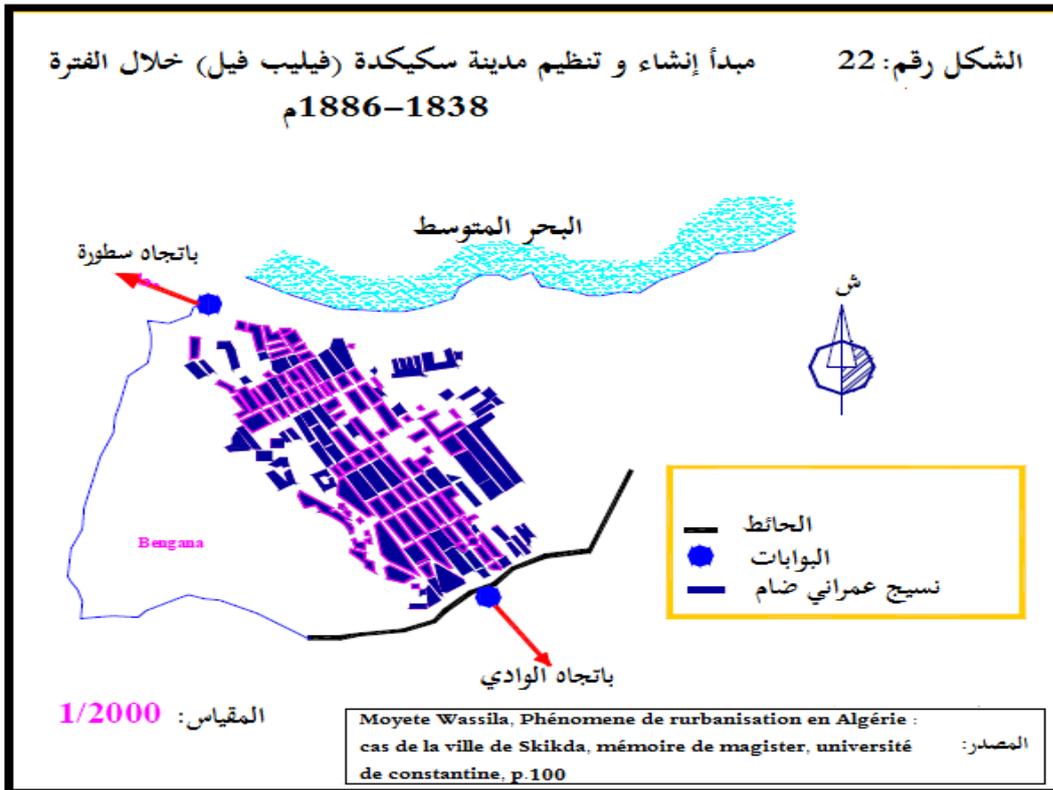
تمتد تاريخياً من العصور القديمة (période d'antiquité)، وذلك منذ إنشاء ميناء "سطورة" التاريخي من طرف الفينيقيين، إلى غاية احتلال المنطقة من طرف المستعمر الفرنسي سنة 1838م، وبنائه للمدينة الجديدة على أنقاض المدينة التاريخية. تميزت المدينة خلالها، على غرار المدن الرومانية، بشكلها الهندسي المتعامد، حيث يلتقي الشارعان الرئيسيان في منطقة "الفوروم" كما يوضح ذلك الشكل رقم (21). كانت محاطة بأسوار للحماية، كما ضمت المدينة العديد من المنشآت كالمسرح الروماني (30 ألف متفرج)، المعابد، السكنات، الحمامات.. إلخ، كما قاموا ببناء الجسور وشق الطرق. بقيت المدينة قرابة 450 سنة، إلى غاية غزوها من طرف الوندال ثم البيزنطيين، الذين دمروا المدينة، وقاموا بحرقها وطمس معالمها.

مع مجيء الفاتحين العرب المسلمين، لم يكن لهم بالغ الأثر في تعمير المدينة، كذلك الحال بالنسبة للأتراك وحكم الدولة العثمانية، ما عدا بناء بعض المساجد والدور والحمامات وغيرها.

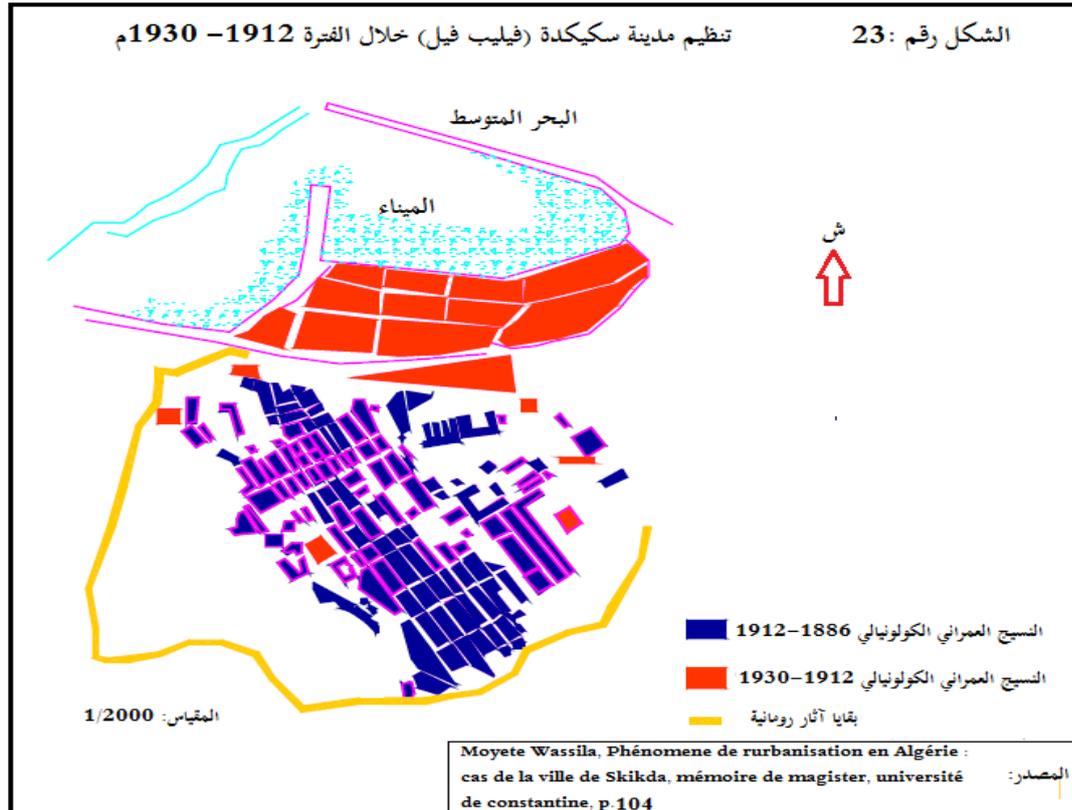


2-1-2- مرحلة الاستعمار: (1830-1962م):

بعد الغزو الفرنسي للجزائر و احتلالها سنة 1830م، ركزت فرنسا على احتلال المدن الساحلية الكبرى، فاحتلت مدينة سكيكدة سنة 1838م، حيث قام على إثرها الجيش الفرنسي ببناء المدينة الجديدة على أنقاض المدينة الرومانية القديمة ، وسميت حينها "فيليب فيل" (Philippeville)، حيث ركزوا توسعهم داخل السور القديم، وتوسعوا جهة جبل بويعلی وذلك على امتداد الفترة من 1840 حتى 1885م، كما يوضح ذلك الشكل رقم (22).

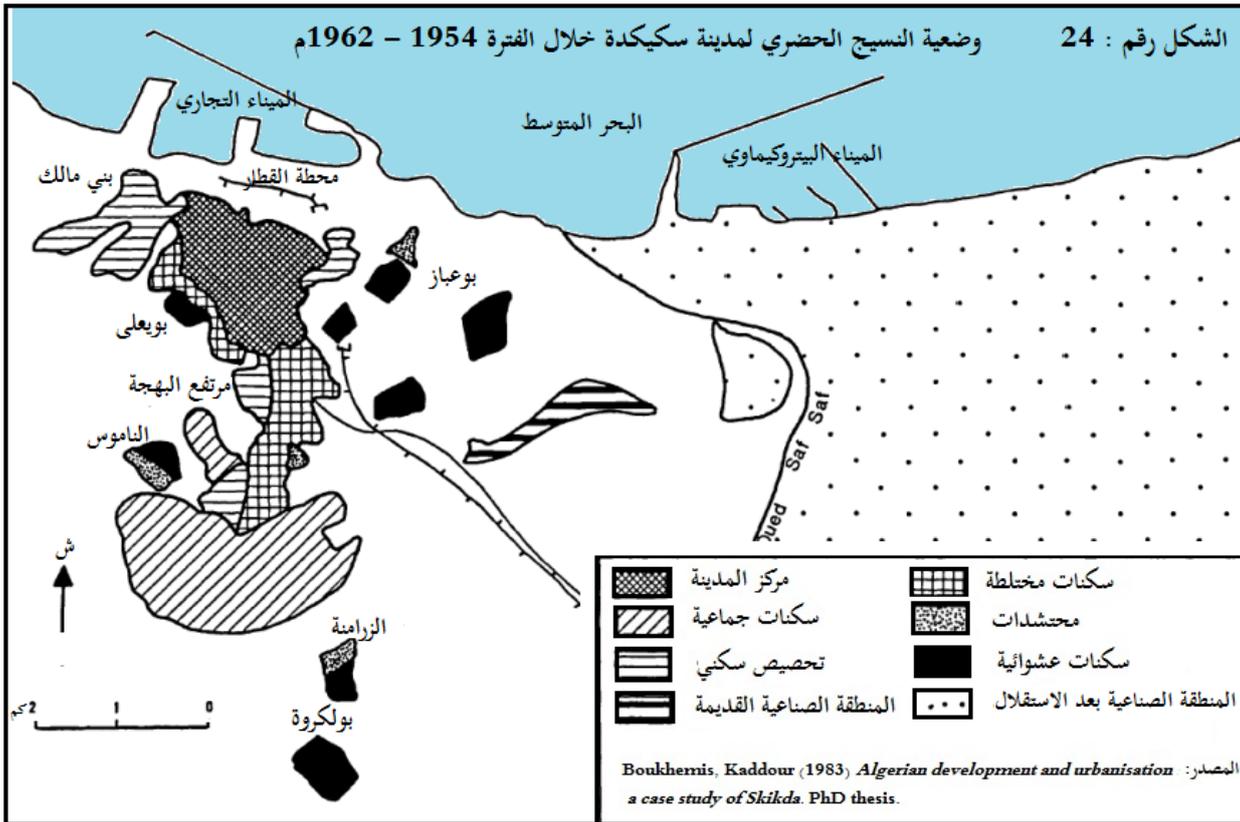


"ما بين سنوات 1886 و 1912م، انتقلت فرنسا من حكمها العسكري للمدينة، إلى الحكم المدني، مما فرض عليها اللجوء للتوسع العمراني خارج أسوار المدينة، نحو مرتفعات بوعباز و بني مالك، من خلال التركيز على البنايات الفردية. كما تم بناء العديد من المنشآت كالسجن المركزي، و المتحف و دار البريد. سكن المدينة حوالي 21 ألف نسمة 1901م، وبلغ عددهم حوالي 80 ألف سنة 1930م، أين تم خلالها تهديم الحائط الخارجي و بوابة سطورة مما سمح بفتح طريق الكورنيش باتجاه ميناء سطورة و كذلك فتح الطريق باتجاه منطقة فلفلة"⁽¹⁾، كما يوضح ذلك الشكل رقم (23).



خلال الفترة الممتدة من 1930 إلى غاية 1962م، تم توسعة المدينة من خلال بناء العديد من الهياكل السكنية والخدمات على امتداد الطرق المؤدية نحو كل من عنابة و قسنطينة. فمثلا تم إنشاء تخصيصات سكنية بالجهة الغربية (بني مالك)، و بالجهة الجنوبية الغربية (حي الناموس و مرتفع البهجة). بعد الحرب العالمية الثانية، واصلت المدينة توسعها جنوبا على حساب الأراضي الزراعية، خصوصا بعد تطبيق مخطط "مشروع قسنطينة" سنة 1958م، حيث تم إنشاء العديد من الأحياء السكنية، على غرار حي "كامي" و "لاسيا" و "بالو". وما زاد في التوسع غير المتجانس للمدينة، إنشاء العديد من المحتشدات الاستعمارية خلال فترة الثورة التحريرية المجيدة (1954-1962م)، كما يبين ذلك الشكل رقم (24). كما عرفت المدينة موجة نزوح ريفي كبيرة خلال ذات الفترة وحتى قبل ذلك (1930-1954م)، مما أدى إلى ظهور العديد من المناطق السكنية العشوائية، خصوصا بمنطقة "بوعباز" و "صالح بولكرو"، هذه الأخيرة التي نمت و توسعت بعد الاستقلال، وهي لا تزال متواجدة حتى وقتنا الحالي.

1 : Moyete Wassila, Phénomène de rurbanisation en Algérie : cas de la ville de Skikda, mémoire de magister, université de constantine. P. 104.



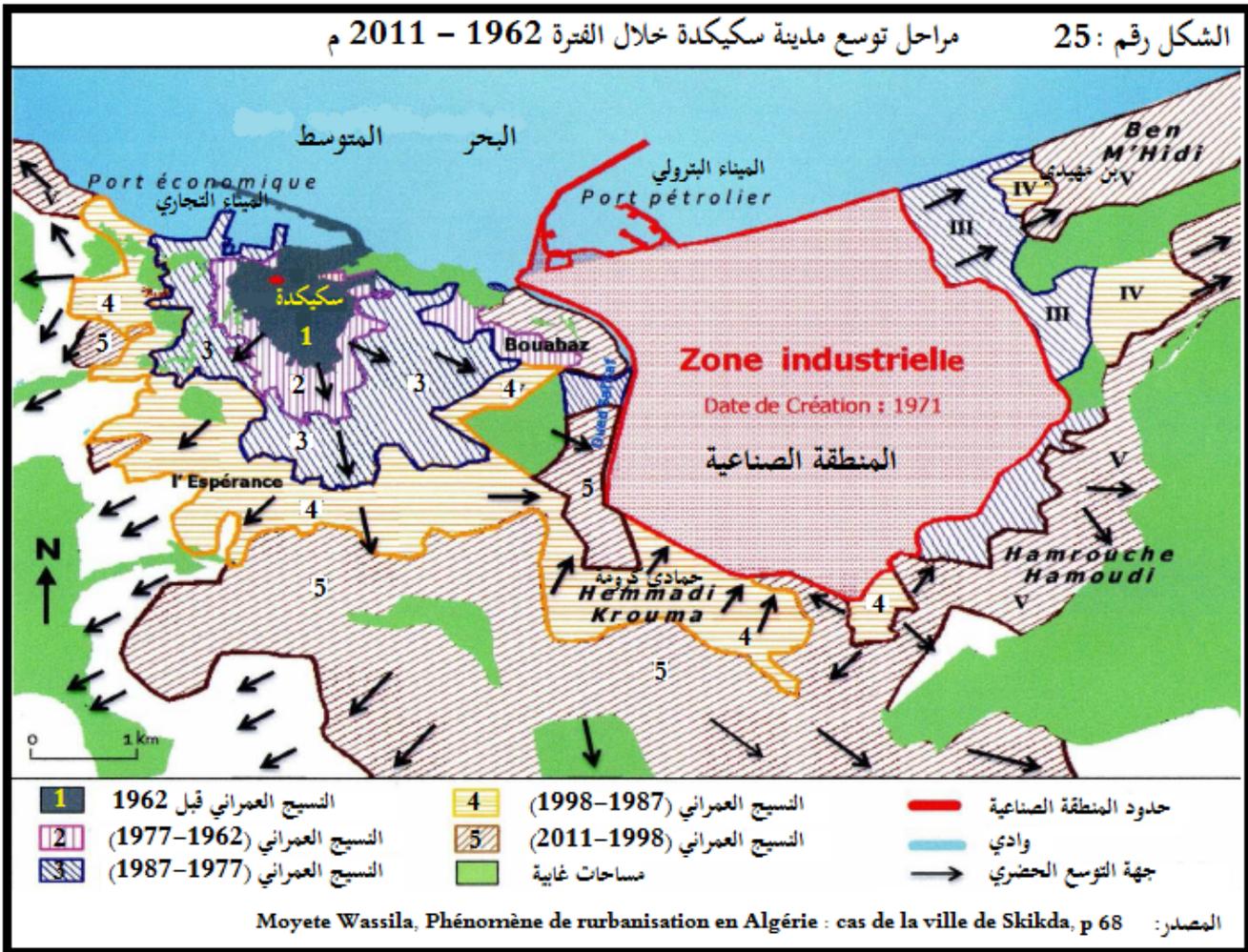
2-1-3- مرحلة الاستقلال (1962-2011م):

يمكن اعتبار النسيج العمراني لمدينة سكيكدة و الموروث عن الحقبة الاستعمارية، النواة الأولى لتوسع المدينة، حيث انطلاقا من الوضعية العمرانية القائمة آنذاك، توسعت المدينة في ما تلى من مراحل بعد ذلك. إذ يمكن تقسيم هذه المراحل إلى فترات زمنية متعددة، و ذلك تبعا لعدة عوامل و ظروف اقتصادية و اجتماعية و سياسية، عرفت الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا.

من خلال الشكل رقم (25)، يمكن تقسيم هذه المراحل على النحو التالي:

- **مرحلة 1962 - 1977م:** عرفت خلالها المدينة على غرار جميع مدن الوطن، مغادرة المعمرين الأوروبيين، مما وفر حضيرة سكانية قدرت حينها بحوالي 6000 سكن، تم استغلالها في توطين الجزائريين من سكان البيوت القصدية، ومن الوافدين خصوصا ثوار جبهة التحرير الوطني و ذوي الحقوق.

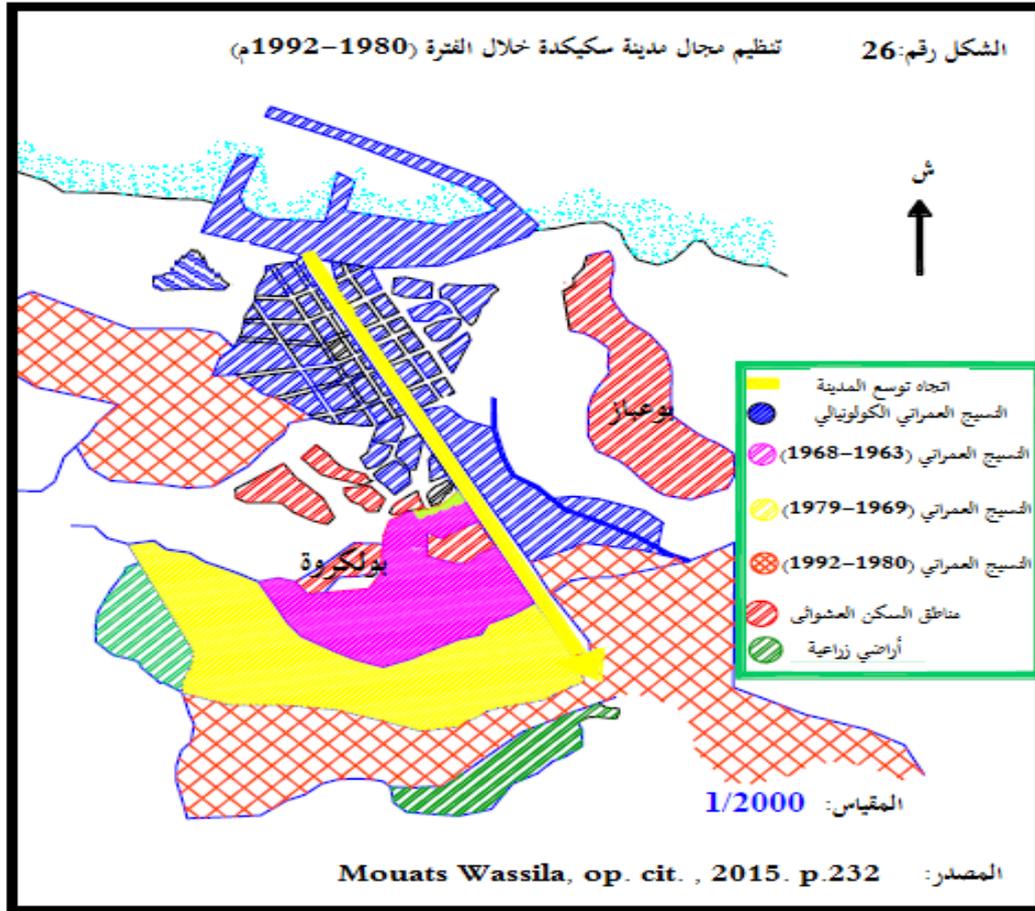
إلى غاية سنة 1968م لم تعرف المدينة أي عملية تنموية بخصوص مشاريع السكن و الخدمات التحتية، إلا ما تم استلامه أو تكمله إنجازها، من مشاريع ما عرف "بمشروع قسنطينة". غير أنه و مع بداية المخطط الثلاثي الأول (1967-1969م)، و انتهاج الجزائر للسياسة الاشتراكية القائمة على الصناعات الثقيلة، تم إنشاء المنطقة الصناعية للبيتروكيماويات بمحاذاة المحيط العمراني للمدينة سنة 1971م، مما أدى إلى نقلة نوعية و جذرية بالمدينة، مست جميع جوانب الحياة، حيث عرفت المدينة هجرة كبيرة للسكان، بحثا عن العمل مما أدى إلى انتشار كبير للسكنات العشوائية.



لقد رافق انشاء المنطقة الصناعية، حركة كبيرة في العمران و الهياكل الخدمانية و التجارية ، خصوصا بعد تطبيق المخطط الرباعي الأول (1970-1973م) و الرباعي الثاني (1974-1977م)، واللذان جاء تطبيقهما تماشيا وسياسة التصنيع المنتهجة آنذاك.

- **مرحلة 1977 - 1987م:** خلال هذه الفترة تواصل نمو و توسع المدينة ، خصوصا في الجهة الجنوبية الشرقية، والجهة الغربية ، حيث تم إنجاز العديد من المشاريع السكنية الجماعية، على غرار حي 144 مسكن "سوناتيا" سنة 1977، وحي 200 سكن "الإخوة سعدي" سنة 1981، و حي 140 مسكن "صالح بولكرو" سنة 1985م. تبعا لذلك فقد تم استهلاك حوالي 700 هكتار ما بين سنتي 1975 و 1985م.

- **مرحلة 1987 - 1998م:** تواصل توسع المدينة في جميع الاتجاهات بشكل عشوائي، و بالخصوص الجهة الجنوبية الشرقية، إلى غاية الحدود مع المنطقة الصناعية و منطقة النشاطات بحمادي كرومة. خصوصا و تزامن ذلك مع الأزمة الأمنية، التي أدت إلى ظهور مزيد من مناطق السكن العشوائي، و توسع السابقة منها على شاكلة منطقة بوعباز و صالح بوالكرو، كما يبين ذلك الشكل رقم (26).



تزامنت هذه المرحلة مع صدور قانون التوجيه العقاري (25/90)، و قانون التهيئة و التعمير (29/90)، الذي صدرت بموجبه أدوات جديدة خاصة بالتهيئة و التعمير (PDAU-POS). كما أن التنظيم الجديد أكد على أحقية الدولة في تطبيق حق الشفعة، و حق انتزاع الأراضي لصالح المشاريع العمومية (قانون رقم 11/91)، مما سمح بضم المزيد من الأراضي.

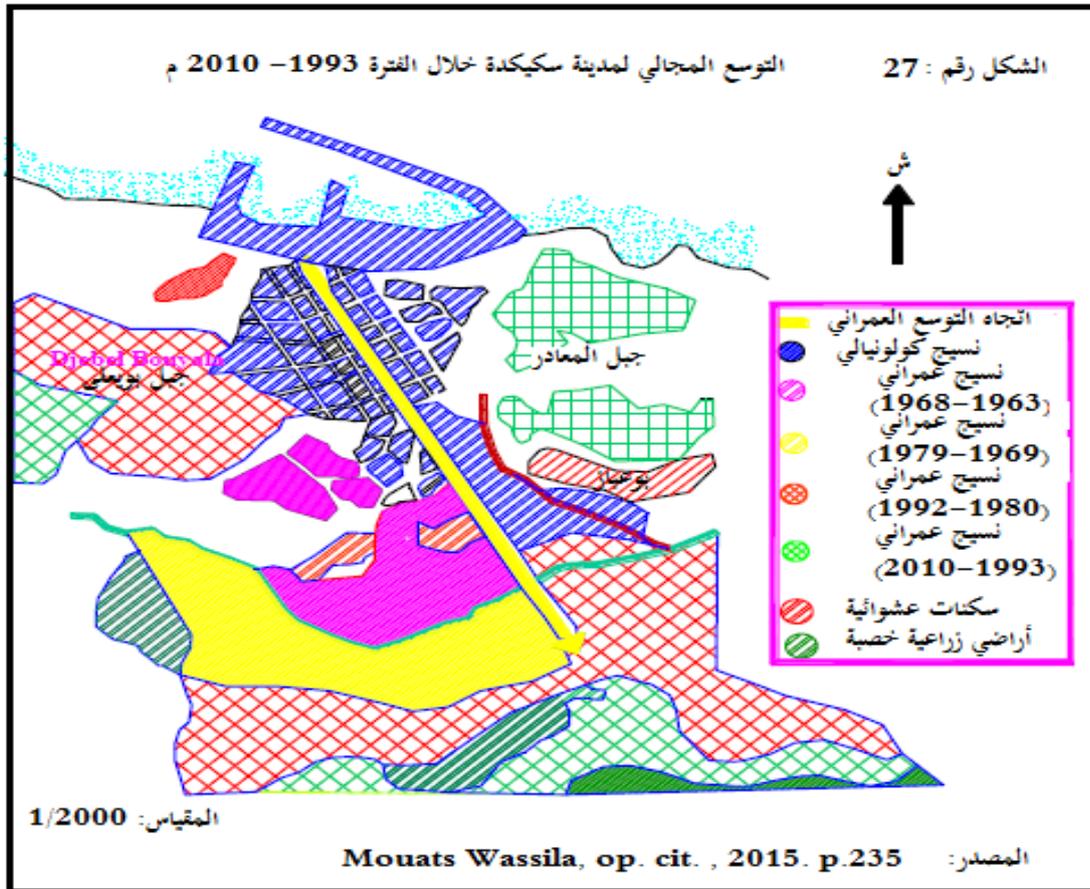
كانت المدينة في هذه الفترة محاطة بالعديد من المحددات والمعوقات التي تحول و توسعها، حيث البحر من الشمال والمنطقة الصناعية من الشرق، ومناطق منحدر ووعرة في الجهة الغربية، وفي الجنوب أراضي زراعية خصبة. هذه العوامل دفعت بالسلطات إلى التعمير بشكل متسرع تميز بنوع من الفوضى، مما جعل المساحة المعمرة تبلغ سنة 1995م حوالي 1117 هكتار، لتقفز في نهاية سنة 1998م إلى حوالي 1697.80 هكتار، بمعدل استهلاك بلغ 150 ه/السنة. تجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة شهدت زيادة كبيرة في عدد السكنات، حيث ارتفعت من 19108 سكن سنة 1987م، إلى 26413 سكن سنة 1999م، شكل منها نمط السكن الفردي نسبة كبيرة بلغت حوالي 47.18%⁽¹⁾ من مجموع مساحة الحضيرة السكنية لسنة 2001، وذلك كان نتيجة للقوانين والمراسيم الجديدة⁽²⁾ التي تنص على تسوية حق الملكية للقطع الأرضية المخصصة للبناء ، مما دفع بالسكان إلى التصرف بحرية في ممتلكاتهم، سواء بالبيع أو البناء.

1 : BOULKAIBET Aissa, 2011, Op. Cit. p.81.

2: - القرار الوزاري المشترك رقم 1 المؤرخ في 1993/01/02 المتعلق بتسوية عقود الملكية للمواطنين الحائزين على قطع أرضية أقل من 400م²

- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1993/10/27 المتعلق بتسوية عقود الملكية للمواطنين الحائزين على قطع أرضية أكبر من 400م²

- مرحلة 1998م - 2011م: تزامنت هذه المرحلة وتحسن الأوضاع الأمنية والمالية للبلاد، مما جعل عجلة الحركة التنموية تعرف انتعاشا، من خلال الانطلاق في العديد من المشاريع ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي. هذا ما دفع بالبلدية إلى تفعيل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لسنة 1998م. حيث واصلت المدينة توسعها جنوبا، على حساب الأراضي الزراعية الخصبة، التي تم ضمها للمحيط العمراني كما يوضح ذلك الشكل رقم (27). الملاحظ خلال هذه الفترة، هو أن عدد السكنات ارتفع من 25679 سكن سنة 1998م، إلى 32830 سكن سنة 2008م، حيث تضاعفت المساحة المعمرة وارتفعت من 1697.80 هكتار سنة 1998م إلى حوالي 3249.25 هكتار سنة 2008م، لتبلغ 3431 هكتار سنة 2011م.



هذه الوضعية دفعت بالسلطات المحلية للتفكير في إعادة مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لسنة 1998م، خصوصا مع صدور قوانين جديدة نظمت بصورة مختلفة بعض المجالات في ميدان التعمير، مثل السياحة والبيئة والفلاحة، الأمر الذي جعل من عملية مراجعة المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير أكثر من ضرورة، ويتعلق الأمر بالقوانين التالية⁽¹⁾:

- القانون رقم 01-20 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتهيئة الاقليم و تنميته المستدامة.
- القانون رقم 02-08 المؤرخ في 2002/05/08 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة و تهيئتها.
- القانون رقم 03-03 المؤرخ في 2003/02/17 المتعلق بمناطق التوسع و المواقع السياحية.

1 : محمد الأمين حركات، التخطيط الحضري في الجزائر: أدوات التهيئة و التعمير، عشرينين من التطبيق، محاولة للتقييم، رسالة دكتوراه علوم، جامعة قسنطينة ، 2018-2017، ص 56.

- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19/07/2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- القانون 04-05 المؤرخ في 14/08/2004 المعدل و المتمم للقانون 29/90 و المتعلق بالتهيئة و التعمير.
- القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20/02/2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.
- القانون رقم 08-15 المؤرخ في 20/07/2008 الذي يحدد قواعد البناءات و إتمام إنجازها.
- القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03/08/2008 المتضمن التوجيه الفلاحي.
- القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22/06/2011 المتعلق بالبلدية.

3- أدوات التهيئة و التعمير و دورها في التنمية الحضرية لمدينة سكيكدة :

إنّ سياسات التهيئة والتعمير في الجزائر مرّت بعدة مراحل حاولت من خلالها الحكومات المتعاقبة ومنذ الاستقلال التحكم في قواعد البناء و التوسع العمراني، ورغم أنّها وإن غيّرت شيئا من مظاهر الحياة العمرانية والاجتماعية إلا أنّ هذه القواعد ظلّت ناقصة وغير كافية لأسباب موضوعية، أهمها التخلف الاقتصادي والنزوح الريفي و النمو الديموغرافي المفرط وعدم فعالية القوانين والتنظيمات التي طبّقت في هذا المجال تنفيذا لسياسة معيّنة، الأمر الذي أدّى إلى انتشار السكن العشوائي واختلال النسيج العمراني لجل المدن الجزائرية⁽¹⁾.

تبعاً لذلك وضع المشرع الجزائري العديد من القوانين و المخططات التي تنظم المجال الحضري، بما يضمن حسن تسييره. "فمنذ سنة 1922 كان العمل جار بأحكام مرسوم 1922/01/05 المتعلق بتهيئة المدن في الجزائر، أعقبه مرسوم 1937/07/25 المتعلق بمشاريع العمران الجهوية، وهي تشريعات فرنسية امتد العمل بها إلى غاية 1975م، حيث صدر أمر 65/75 المؤرخ في 26/09/1975 الذي يتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الأراضي لأجل البناء، ثم ألغي بصدر قانون 02/82 المؤرخ في 06/02/1982 المتعلق برخصة البناء و رخصة تجزئة الأراضي للبناء، ثم صدر القانون رقم 03/87 المؤرخ في 27/01/1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية، الذي جاء عاما، إلى أن صدر القانون رقم 29/90 المؤرخ في 01/12/1990 المتعلق بالتهيئة و التعمير، ليعدل و يتمم بالقانون رقم 05/04 المؤرخ في 14/08/2004"⁽²⁾.

كل هذه القوانين و المراسيم جاءت بمخططات و وسائل متعددة، بغية تنظيم و تسيير المجال الحضري، بما يضمن حسن استغلاله و الحيلولة دون فوضى العمران، و انتشار البناء العشوائي الذي ما لبثت حدته تزداد منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، دون إيجاد الحلول الناجعة له.

لقد عرفت مدينة سكيكدة منذ نشأتها، العديد من مراحل النمو الحضري، حيث لعبت العديد من وسائل التعمير وتهيئة المجال، دورا بارزا في بلورة واقع المدينة الحالي، و عليه يمكن تقسيم هذه المراحل إلى قسمين رئيسيين هما : مرحلة ما قبل 1990م ، و مرحلة ما بعدها.

1: يحيى مدور، التعمير وآليات استهلاك العقار الحضري في المدينة الجزائرية - حالة مدينة ورقلة، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2012، ص 16.

2 : الزين العزري، دور الجماعات المحلية في مجال التهيئة و التعمير، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد السادس، ص 31-32.

3-1- فترة ما قبل 1990م:

تشمل الحقبة الاستعمارية و إرثها الكولونيالي، و ذلك منذ تأسيس المدينة منذ العهد الروماني، حيث تميزت بشكلها الهندسي المتعامد، حيث يلتقي الشارعان الرئيسيان في منطقة "الفوروم"، و كانت محاطة بأسوار للحماية. "أما خلال العهد العثماني، فقد رافق حركة التمدن الواسعة التي شهدتها الدولة العثمانية، تشريع عمراني يتناسب والمتطلبات التفصيلية لإنشاء التمدن وإدارتها الحضرية، حيث خلف العثمانيون ورائهم من الإرث المرتبط بالتشريعات العمرانية والمعمارية ما يوازي في أهميته المآثر المادية والشواهد المعمارية (قسبة العاصمة، قسبة تلمسان، قسبة قسنطينة) التي مازالت شاهدة على ذلك في شتى البقاع الإسلامية التي حكمها العثمانيون"⁽¹⁾.

بعد احتلال المدينة من طرف الفرنسيين سنة 1838م، حاولوا توسعة المدينة في اتجاه مرتفعات بني مالك وبوعباز، لأسباب أمنية و دفاعية، لكن تضاريس المنطقة الصعبة و المنحدرة حالت دون، فوجهوا التوسعة ناحية المناطق المنبسطة، وبذلك قاموا ببنائها على طريقة الرومان، من خلال شوارع متوازية و متعامدة كما هو مبين في الشكل رقم (28).

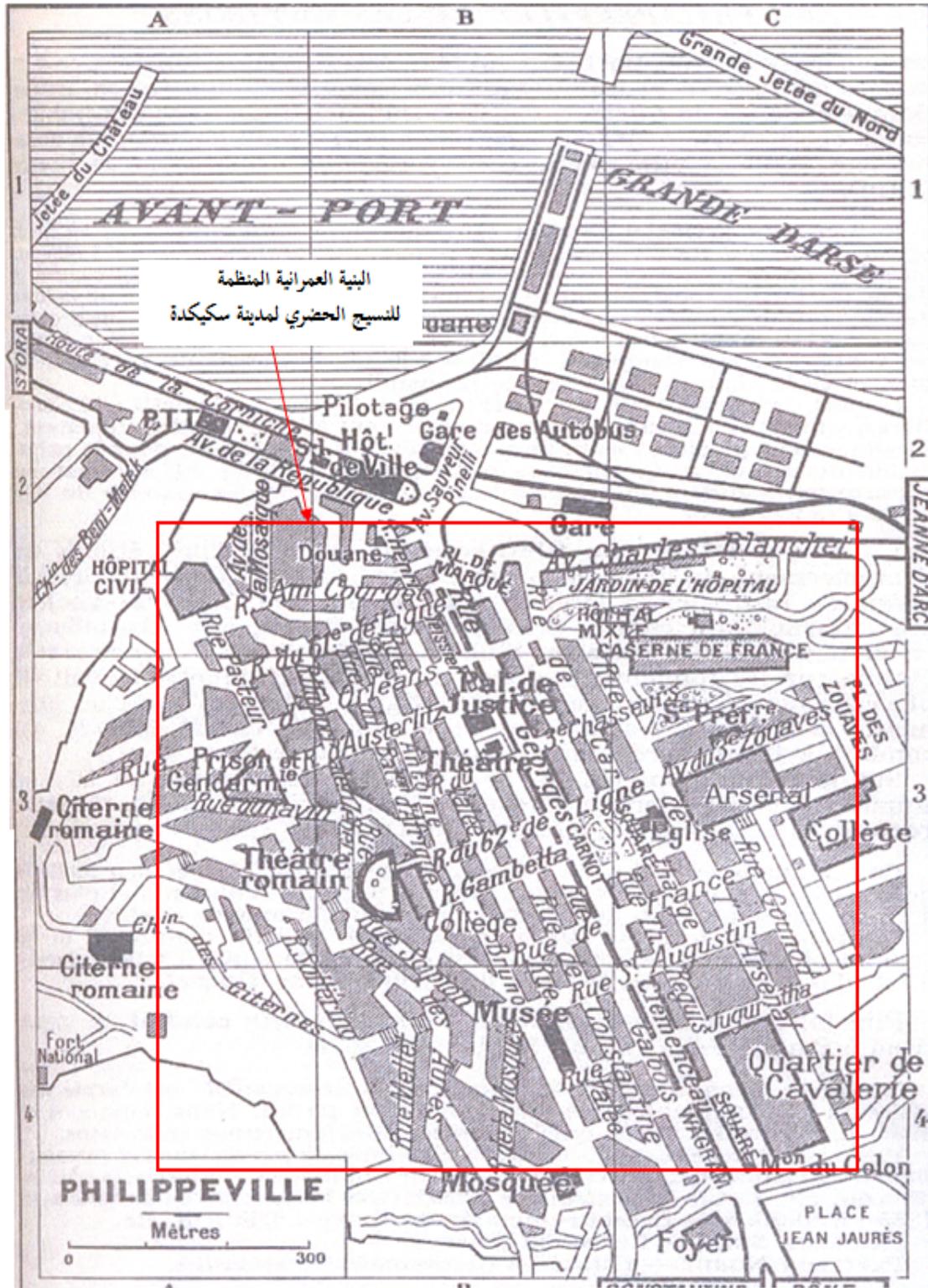
"عرفت المدينة بعدها عمليات تهيئة واسعة خصوصا ما بين سنة 1930 و 1954م، شملت العديد من القطاعات خصوصا السكن و الصناعة، حيث تم بناء حي "الناموس" الخاص بالعرب المسلمين، بغية القضاء على السكن الفوضوي المنتشر آنذاك في محيط المدينة، حيث تم إنجاز المشروع ما بين سنة 1938 و 1942م، حيث اشتمل على سكنات ذات طابع عربي إسلامي، ضم العديد من المرافق كالحمام و المسجد و المدرسة"⁽²⁾.

- مشروع قسنطينة : بعد أحداث 20 أوت 1955 و التي كانت سكيكدة مسرحا لها، ركز المستعمر عملياته العسكرية بها، حيث قام بترحيل العديد من سكان المناطق المحيطة بالمدينة، مما زاد في حدة انتشار البنايات الفوضوية في كل من "بوعباز"، "الفتوي"، و "بني مالك" و غيرها من المناطق المحيطة بالمدينة، هذا ما صعب تطبيق العديد من المشاريع العمرانية في إطار مشروع قسنطينة سنة 1958م.

تبعاً لما جاء به هذا المشروع، فقد تم تهيئة الشارع الرئيسي لواجهة البحر (Front de mer)، و استبدال "باب قسنطينة" بمحول محوري (Rond point)، بناء ثانوية النهضة و تهيئة محطة القطار القديمة، و بناء البنك المركزي، بالإضافة إلى توسعة المنطقة الصناعية لتصبح تستقبل البترول الخام. في ذات الإطار قامت سلطات الاحتلال ببناء بعض المشاريع السكنية من صنف (HLM)، مثل حي "لاسيا"، و "كامي روسي"، والتي استفاد منها الأوروبيين و بعض الجزائريين من ذوي الدخل المتوسط.

1 : مدور يحي، المرجع السابق ذكره، ص 16.

الشكل رقم 28: بنية النسيج العمراني لمدينة سكيكدة خلال فترة الاستعمار الفرنسي



المصدر: أرشيف ولاية سكيكدة

بعد الاستقلال لجأت الجزائر إلى اعتماد مجموعة من أدوات التخطيط وهي⁽¹⁾:

-مخطط البلدي للتنمية (PCD): عبارة عن إعتمادات مالية تعطيها الدولة للبلديات حسب أهميتها لتلبية حاجياتها من المرافق المختلفة..

-مخطط التحديث العمراني (PMU) : وهو مخطط ملحق باعتماد مالي يخصص للمدن الكبيرة و المتوسطة الحجم، بغرض ترقية و صيانة مكتسباتها العمرانية العمومية، كالطرق، الأرصفة و المساحات الخضراء، المنتزهات و الحدائق و غيرها.

-مخطط العمراني الموجه (PUD) : استمر العمل بهذا المخطط العمراني إلى غاية 1990 . كان يخص المدن الكبرى و المتوسطة ، يرسم حدودها آخذا بعين الاعتبار توسع النسيج العمراني مستقبلا على المدى المتوسط، و يحدد استخدامات الأرض مستقبلا حسب الاحتياجات الضرورية للتجمع السكاني من سكن، مرافق، هياكل و مساحات خضراء وتجهيزات ومنشآت اقتصادية و غيرها.

-مخطط العمراني المؤقت (PUP) : انتهت صلاحيته في سنة 1990 و هو يشبه مخطط العمراني الموجه من حيث أبعاد التهيئة العمرانية وأهدافها إلا أن هذا الأخير خاص بالمراكز الحضرية الصغيرة أو شبه حضرية.

كما عرفت هذه الفترة باليتين في استهلاك العقار الحضري لإنتاج المجال السكني هما:

3-1-1- السكنات الحضرية الجديدة: (ZHUN) : بدأ العمل بهذه السياسة العمرانية في الجزائر منذ 1975، بهدف التحكم في النسيج العمراني بالمستوطنات الحضرية من أجل توفير السكن لأعداد سكانها المتزايدة، "وحسب التوجيهات العمرانية الجزائرية يمكن للمناطق السكنية الحضرية الجديدة أن تنشأ بشكل اختياري، و عندما تكون طاقة المشروع إنتاج 400 سكن فما فوق ، وقد شهدت أغلب المدن الجزائرية بمختلف أنماطها وأحجامها توسعا في نسيجها الحضري بواسطة هذه الوسيلة المعمارية"⁽²⁾.

تبعا لتوجيهات المخطط التوجيهي للتعمير (PUD)، الذي نص على انتهاج سياسة حضرية جديدة تمثلت أساسا في مشاريع السكن الحضري الجديدة (ZHUN) ، تم بناء كل من حي 20 أوت 1955، حي بولكرو، حي 500مسكن ، و حي مرج الذيب كما هو مبين في الصورة رقم (12). هذا التوسع للمدينة كان على حساب الأراضي الزراعية، خصوصا في الجهة الجنوبية و الجنوبية الغربية، إذ "نسجل من خلال المعطيات الواردة ضمن المخطط التوجيهي للتعمير (PUD)، أنه تم استهلاك حوال 42% من المساحات الغطاء النباتي المحيطة بالمدينة"⁽³⁾.

1 : مدور يحي، المرجع السابق ذكره، ص 19.

2 : مدور يحي، المرجع السابق ذكره، ص 19.

3 : Moyete Wassila, Phénomène de rurbanisation en Algérie : cas de la ville de Skikda, op. cit. p. 132.

الصورة رقم: 12 السكنات الحضرية الجديدة (ZHUN) بمدينة سكيكدة



المصدر: Mouats Wassila, Op. Cit, 2015, p 234.

3-1-2- التجزئة: تم استحداث هذه الوسيلة العمرانية بهدف توفير السكن الحضري الفردي المنسجم مع النسيج العمراني، و قد ساهم نمط التجزئة في توفير السكن الفردي بشكل ملموس ، إذ أدى ذلك إلى خلق العديد من التخصيصات السكنية الفردية، كحي "بني مالك" المبين في الصورة رقم (13). خصصت هذه التجزئات لبناء سكنات فردية على قطع أرضية ذات مساحة ما بين 400 و 600م². إضافة إلى خلق المزيد من مناطق النشاطات (Zones d'Activités). كما شهدت هذه المرحلة، ترقية مدينة سكيكدة إلى مصف عاصمة ولاية إثر التقسيم الإداري لسنة 1974، مما سمح باستفادتها من العديد من المشاريع ذات البعد الاجتماعي و الاقتصادي.

"غير أن ما يمكن تسجيله عن هذه الوسيلة المعمارية هو التأخير من طرف البلديات ووكالاتها العقارية في توفير الهياكل الأساسية من ماء وكهرباء وغاز، كما لوحظ في أغلب التجزئات، غياب الوعي المعماري ومخالفة كل البيوت للمقاييس والتصاميم المتفق عليها مع مديرية التعمير والبناء الأمر الذي أدى إلى غياب الانسجام بين البيوت المنجزة من حيث الشكل الخارجي والارتفاع وعدم احترام المساحات المخصصة للحدائق داخل البيوت كما أدى ذلك إلى انتشار نمط السكن العشوائي الصلب"⁽¹⁾.

الصورة رقم: 13 التخصيص السكني الفردي "بني مالك" بمدينة سكيكدة



المصدر: Mouats Wassila, Op. Cit, 2015, p233 .

1 : مدور يحي، المرجع السابق ذكره، ص20.

3-2- فترة ما بعد سنة 1990م:

في بداية التسعينات شهدت الجزائر، تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية جوهرية، أدت إلى التخلي عن النمط المركزي في التخطيط، فعرفت سياسة التعمير تحولا كبيرا وعميقا. تميزت هذه الفترة بصدر القانون رقم 90-25 المؤرخ في 1990/11/18 المتعلق بالتوجيه العقاري، وكذلك القانون رقم 90-29 المؤرخ في 1990/12/01م المتعلق بالتهيئة والتعمير، هذا الأخير "الذي تضمن أدوات جديدة تهدف إلى تسيير وتنظيم المجال الحضري وفق نظرة جديدة تأخذ بعين الإعتبار المتغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية من جهة، والعلاقات الوظيفية بين المدينة و الريف، وبين المجال الحضري والمجال الإقليمي من جهة ثانية ، إنطلاقا من توجهات التهيئة الإقليمية عبر المخططات الملحقة بها (SNAT-SRAT-PAW)"⁽¹⁾.

أما بالنسبة لأدوات التخطيط المجالي لهذه المرحلة ، فشهدت صدور أدوات التخطيط الوطنية، الجهوية و الولائية أو المحلية، حيث يمكن أن نوردتها كما يلي :

1- الرسيمة الوطنية للتهيئة الاقليمية (SNAT): هو مخطط يرسم الخطوط العريضة للسياسة الوطنية للتهيئة، وذلك من أجل إنجاز المشاريع الكبرى ذات البعد الوطني، و يحدد التوجيهات الأساسية في مجال تنظيم التراب الوطني، وتنمية و تحديد إستراتيجية عامة لشغل التراب الوطني، كتحديد أماكن المناجم ، حقول البترول، و غيرها. يشكل هذا المخطط الإطار العام لباقي المخططات الأخرى الجهوية و الولائية.

2- الرسيمة الجهوية للتهيئة الإقليمية (SRAT): يعرف كذلك "بفضاء البرمجة الاقليمية". يعتبر أداة إستراتيجية لتنفيذ الرسيمة الوطنية للتهيئة الإقليمية، حيث يتولى في حدود مجاله ، شرح و توضيح توجيهاتها و مبادئها، و يبين كل مخطط جهوي تفاصيل الصور المستقبلية للإقليم تبعا لخصوصياته الجهوية. يضم الولايات ذات الخصائص الطبيعية ، الاقتصادية و الاجتماعية المتشابهة. يهدف إلى تمييز الإقليم الجهوي ، و يحدد التوجيهات الخاصة بالمخططات الولائية و المحلية.

3- المخطط الولائي للتهيئة (PAW): يعتبر الإطار المرجعي للتنمية المحلية، حيث يحدد التوجيهات العامة لتنمية الولاية حسب خصائصها الطبيعية و الاقتصادية، و ذلك في إطار توجيهات كل من الرسيمة الوطنية و الجهوية. كما يحدد مجال و طريقة التدخل محليا في كل من المجالين، الحضري و الريفي.

4- المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU): "المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ، وسيلة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية لبلدية واحدة أو عدة بلديات متجاورة تجمعها عوامل مشتركة، كانتشار النسيج العمراني كمستوطنة عمرانية عبر عدة بلديات، واشتراك عدة بلديات في شبكة أنابيب الماء الشروب و وسائل النقل الحضري العمومية و غيرها من الهياكل والتجهيزات الأساسية، كما يأخذ المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بعين الاعتبار جميع تصاميم التهيئة ومخططات التنمية، و يحافظ على توجيهات مخطط شغل الأراضي ويحترمها و يضبط الصيغة المرجعية للتهيئة والتعمير من تقرير تقني و خرائط و رسوم بيانية و إحصائيات"⁽²⁾.

1 : مدور يحي، المرجع السابق ذكره، ص22.

2 : مدور يحي، المرجع السابق ذكره، ص22.

5- مخطط شغل الأراضي (POS): هو عبارة عن وثيقة عمرانية قانونية، ويعد وسيلة لتخطيط و استغلال المجال الحضري، إذ يهدف إلى تحديد القواعد العامة للتعمير و بالتفصيل، و كذا حقوق استخدام الأرض و البناء، وذلك بمراعاة توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.

"غير أن الأزمة الأمنية الحادة و الأوضاع التي عاشتها البلاد، أفرزت تعقيدات كبيرة حالت دون الاستمرار في تطبيق السياسة العمرانية الجديدة ، مما جعل بعض القوانين الهامة لاسيما المتعلقة بالمدينة و بالرقابة البعدية تتأخر"⁽¹⁾.
 "كما أن صدور قوانين جديدة نظمت بصورة مختلفة بعض المجالات في ميدان التعمير، مثل السياحة و البيئة و الفلاحة، جعل من عملية مراجعة المخططات التوجيهية للتهيئة و التعمير أكثر من ضرورة"⁽²⁾، هذه القوانين و غيرها من المراسيم التنفيذية، دفعت بالسلطات المحلية لإعادة مراجعة مختلف المخططات المتعلقة بتنظيم المجال و تسييره.

3-2-1- المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لمدينة سكيكدة لسنة (1998م) :

تبعاً للوضع العام الذي كان يطبع المجال الحضري لمدينة سكيكدة، و نظراً لخصائص و خصوصيات المنطقة، قامت السلطات المحلية للبلدية سنة 1998م، بإعداد مخطط توجيهي للتهيئة و التعمير، انطلاقاً من الوضع القائم و الذي تميز بالمظاهر المجالية التالية⁽³⁾:

- محدودية آفاق التوسع العمراني للمدينة، نظراً لوجود العديد من المحددات و العوائق ، فمن الشمال البحر، و من الجنوب الأراضي الزراعية الخصبة، أما من الشرق فالمنطقة الصناعية للبيتروكيمياء، و من الغرب مرتفعات عين الزويت.
- وجود العديد من المساحات الشاغرة (Poches vides) داخل النسيج العمراني للمدينة، و التي بالإمكان استغلالها في العديد من المشاريع ذات المنفعة العامة.
- الانتشار الكبير لمناطق السكن العشوائي، ضمن جيوب عقارية و في مواقع استراتيجية قريبة من وسط المدينة، كحي بوعباز، و صالح بوالكروة و غيرها، و التي تشوه المنظر العام للمدينة.
- التوسع العمراني الكبير حول المنطقة الصناعية و بالقرب منها، رغم الخطر الكبير الذي تشكله هذه الأخيرة، في ظل الحوادث و الانفجارات التي تحدث بين الفينة و الأخرى. بالإضافة للتلوث الهوائي و ما يشكله من خطر على البيئة و صحة السكان.
- خطر الفيضانات الذي يهدد العديد من الأحياء السكنية، خصوصاً تلك المتواجدة في المناطق المنخفضة لوادي الزرامنة.
- العجز السكني الكبير المسجل، نظراً للكثافة السكانية الكبيرة، مما يتطلب توفير العقار اللازم لإنجاز المشاريع المبرمجة.
- انتشار البطالة و العديد من الآفات الاجتماعية، رغم توفر البلدية على طاقات كبيرة تعاني سوء الاستغلال خصوصاً السياحية منها.

1 : مدور يحي، المرجع السابق ذكره، ص20.

2: محمد الأمين حركات، 2017-2018، المرجع السابق ذكره، ص 56.

3 : محمد الأمين حركات، المرجع السابق ذكره، ص 54.

"بعد تحليل الوضع القائم، تم تسطير أهداف كبرى للتنمية المحلية للبلدية، تركزت بالأساس على وضع برامج تنموية مستقبلية، مع اقتراح هيكلية جديدة للنسيج، و هذا حفاظا على الأراضي الفلاحية من الاستهلاك اللاعقلاني، حيث تمكنت الدراسة من تلبية حاجيات السكان على المديين القريب و المتوسط، باقتراح تكثيف النسيج الحضري المتواجد واستغلال الجيوب الشاغرة به. أما على المدى البعيد، فقد اقترحت الدراسة، إنجاز قطاعات عمرانية مستقبلية بالمنطقة الجنوبية للمدينة بالسفوح الجبلية لمنطقتي مسيون و الزفاف، مع ضرورة توجيه السلطات المحلية إلى حماية الأراضي الفلاحية من خطر التلوث والفيضانات، عبر قنوات التصريف"⁽¹⁾.

كل هذه الأهداف المسطرة، لم تعرف تجسيدا فعليا كما كان مخططا لها، بسبب العديد من العراقيل أهمها⁽²⁾:

- الأغلفة المالية الكبيرة الواجب توفيرها بغية إنجاز العديد من مشاريع التهيئة الأولية و الثانوية الضرورية لمناطق التوسع العمراني، بغرض جعلها صالحة لاحتضان المشاريع المبرمجة.

- الطبيعة القانونية للأراضي، و التي تتطلب نزع الملكية بالنسبة للخواص، و إلغاء التصنيف بالنسبة للمستثمرات الفلاحية (EAC, EAI).

- استحالة ترحيل و إسكان جميع القاطنين بالأحياء العشوائية، خصوصا مع تفاقم الظاهرة خلال العشرية السوداء، ووجود ضبابية في عملية إحصائهم من طرف السلطات المحلية.

- "وجود نوع من عدم الاستقرار السياسي و الإداري في تسيير شؤون البلديات و الولايات، و الذي طبع تلك الفترة، مما جعل تنفيذ المخططات يعرف نوعا من الإهمال و عدم الاستمرارية"⁽³⁾.

نظرا للتغيرات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي شهدتها الجزائر بعد سنة 1999م، و التي كان لها تأثيرات كبيرة على المجال الوطني و المحلي، ترجمت من خلال صدور العديد من القوانين الجديدة المنظمة للمجال، كما أسلفنا سابقا، لجأت

السلطات المحلية للبلدية و الولاية إلى مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لسنة 1998م، وذلك تماشيا والظروف و المستجدات التي طرأت، و عليه جاء المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لسنة 2015م.

3-2-2- المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لمدينة سكيكدة لسنة (2015م) :

أسندت مهمة إنجاز مكتب الدراسات و الإنجاز العمراني (URBACO) بقسنطينة سنة 2012، ليتم اعتماده سنة 2015 (القرار الولائي رقم 1797 المؤرخ في 2015/12/27).

لقد جاء هذا المخطط الجديد في ظل وضع تميز "باختناق النسيج العمراني للبلدية، بعد استهلاك معظم الجيوب الشاغرة بالمناطق الحضرية الجديدة، مع وجود تركيز للسكان كبير بالتجمع الرئيسي، ناهيك على انتشار البناءات العشوائية بوسط المدينة. كما ظهرت انزلاقات للتربة بمختلف مناطق البلدية، مما زاد من معاناة السكان، وطلب ذلك توفير أغلفة مالية إضافية بغية احتواء الظاهرة. كما أن تدهور النسيج الحضري القديم (الكولونيالي)، الذي أصبح يعاني من انهيار

1 : محمد الأمين حركات، المرجع السابق ذكره، ص 55.

2 : محمد الأمين حركات، المرجع السابق ذكره، ص 55.

3 : تصريح أحد المسؤولين المحليين (رئيس بلدية سابق) في تلك الفترة (حاليا متقاعد) في مقابلة شفوية خاصة مع الباحث.

بعض أجزائه، مما أدى إلى تضرر العديد من البنايات المجاورة له. إضافة إلى ذلك، فإن النسيج الحضري المتواجد، تشبع ولم يعد يحتمل المزيد من التكتيف"⁽¹⁾.

في ظل هذه الإشكاليات، و مع ما تعانيه البلدية من نقص فادح في الأوعية العقارية القابلة للتعمير، تم اقتراح التوسع على مستوى البلديات المجاورة لمدينة سكيكدة، و المتمثلة في كل من بلديات: الحدائق، حمادي كرومة، فلفلة، وذلك ضمن مجمع عمراني لهذه البلديات، يتكفل باحتياجاتها في جميع المجالات.

على ضوء ذلك، و في إطار توجيهات كل من المخطط الجهوي للتهيئة الإقليمية و المخطط الولائي للتهيئة، تم تحديد مجال تدخل المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير الجديد، و حددت أهدافه على النحو التالي:

- ضرورة توفير الأوعية العقارية الكفيلة باحتواء مختلف المشاريع ذات الطابع الاجتماعي و الاقتصادي، و ذلك على المدى القريب و المتوسط (حدود سنة 2030).

- خلق التوازن الضروري بين عالم الريف و المدينة، و ذلك بغية الحد من الهجرة الريفية.

- الاهتمام بالتنمية المحلية من خلال الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، و بالخصوص تلك المتعلقة بالجانب السياحي.

- إعادة تصنيف الأراضي وفقا للتصنيف الجديد للمناطق الزلزالية، من خلال إعداد دراسات جديدة، تحدد المعايير الجيوتقنية، مثل معدل شغل الأرض (COS)، و معدل إحتلال الأرض (CES).

- معالجة مشكلة السكن العشوائي، بما يتناسب و قدرات الاستيعاب السكنية لكل بلدية، مع استغلال الجيوب العقارية المترتبة عن عملية الترحيل في مشاريع ذات منفعة عمومية.

"من أجل تنظيم هذا التوسع جاء اقتراح المخطط التوجيهي لما بين البلديات (سكيكدة-فلفلة-حمادي كرومة-الحدائق) بضرورة تهيئة قطبين حضريين الأول بمنطقة بوزعرورة ببلدية فلفلة ، بقدرة استيعاب 12000 مسكن ، و الثاني بمنطقة الماغن ببلدية الحدائق، بطاقة استيعاب 14000 مسكن، مع توفير مختلف المرافق و التجهيزات الضرورية لذلك"⁽²⁾، كما تبين ذلك الخريطة رقم (15).

1 : محمد الأمين حركات، المرجع السابق ذكره، ص 57.

2 : محمد الأمين حركات، المرجع السابق ذكره، ص 62.

الخريطة رقم: 15

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لتجمع البلديات: سكيكدة - فلفلة - حمادي كرومة - الحدائق لسنة 2015

مشروع القطب العمراني: بوزعوروة والماجن

ش



بلدية عين الزويت

بلدية جندل

بلدية بني بشير

بلدية رمضان جمال

بلدية بوشاطية

المقياس: 1/25000

المفتاح	
1	منطقة التجمع العمراني
2	منطقة التجمع السكني
3	منطقة التجمع التجاري
4	منطقة التجمع الصناعي
5	منطقة التجمع الزراعي
6	منطقة التجمع الترفيهي
7	منطقة التجمع الثقافي
8	منطقة التجمع الرياضي
9	منطقة التجمع الصحي
10	منطقة التجمع التعليمي
11	منطقة التجمع العلمي
12	منطقة التجمع الفني
13	منطقة التجمع الفني
14	منطقة التجمع الفني
15	منطقة التجمع الفني
16	منطقة التجمع الفني
17	منطقة التجمع الفني
18	منطقة التجمع الفني
19	منطقة التجمع الفني
20	منطقة التجمع الفني
21	منطقة التجمع الفني
22	منطقة التجمع الفني
23	منطقة التجمع الفني
24	منطقة التجمع الفني
25	منطقة التجمع الفني
26	منطقة التجمع الفني
27	منطقة التجمع الفني
28	منطقة التجمع الفني
29	منطقة التجمع الفني
30	منطقة التجمع الفني
31	منطقة التجمع الفني
32	منطقة التجمع الفني
33	منطقة التجمع الفني
34	منطقة التجمع الفني
35	منطقة التجمع الفني
36	منطقة التجمع الفني
37	منطقة التجمع الفني
38	منطقة التجمع الفني
39	منطقة التجمع الفني
40	منطقة التجمع الفني
41	منطقة التجمع الفني
42	منطقة التجمع الفني
43	منطقة التجمع الفني
44	منطقة التجمع الفني
45	منطقة التجمع الفني
46	منطقة التجمع الفني
47	منطقة التجمع الفني
48	منطقة التجمع الفني
49	منطقة التجمع الفني
50	منطقة التجمع الفني
51	منطقة التجمع الفني
52	منطقة التجمع الفني
53	منطقة التجمع الفني
54	منطقة التجمع الفني
55	منطقة التجمع الفني
56	منطقة التجمع الفني
57	منطقة التجمع الفني
58	منطقة التجمع الفني
59	منطقة التجمع الفني
60	منطقة التجمع الفني
61	منطقة التجمع الفني
62	منطقة التجمع الفني
63	منطقة التجمع الفني
64	منطقة التجمع الفني
65	منطقة التجمع الفني
66	منطقة التجمع الفني
67	منطقة التجمع الفني
68	منطقة التجمع الفني
69	منطقة التجمع الفني
70	منطقة التجمع الفني
71	منطقة التجمع الفني
72	منطقة التجمع الفني
73	منطقة التجمع الفني
74	منطقة التجمع الفني
75	منطقة التجمع الفني
76	منطقة التجمع الفني
77	منطقة التجمع الفني
78	منطقة التجمع الفني
79	منطقة التجمع الفني
80	منطقة التجمع الفني
81	منطقة التجمع الفني
82	منطقة التجمع الفني
83	منطقة التجمع الفني
84	منطقة التجمع الفني
85	منطقة التجمع الفني
86	منطقة التجمع الفني
87	منطقة التجمع الفني
88	منطقة التجمع الفني
89	منطقة التجمع الفني
90	منطقة التجمع الفني
91	منطقة التجمع الفني
92	منطقة التجمع الفني
93	منطقة التجمع الفني
94	منطقة التجمع الفني
95	منطقة التجمع الفني
96	منطقة التجمع الفني
97	منطقة التجمع الفني
98	منطقة التجمع الفني
99	منطقة التجمع الفني
100	منطقة التجمع الفني

المصدر: مكتب الدراسات و الإنجاز العمراني (URBACO) قسنطينة

إن مثل هذه المشاريع المقترحة و التي شرع في إنجازها فعليا، خصوصا القطب العمراني "بوزعرورة"، من شأنها أن تغطي احتياجات السكان من السكن على المدى القريب و المتوسط، كما يمكنها أن تشكل أحد الحلول التي يمكن اعتمادها لمعالجة إشكالية السكن العشوائي الهش المنتشر بكثرة بمدينة سكيكدة.

3-2-3- مخطط شغل الأرض (POS) لمدينة سكيكدة:

في إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير للتجمع ما بين البلديات لسنة 2012، و المشار إليه سلفا، تم إعداد و إعادة النظر في مخطط شغل الأرض لمدينة سكيكدة، و التجمعات العمرانية الثانوية، كما تبين ذلك الخريطة رقم (16)، حيث تم تقسيمه إلى 19 مخططا فرعيا لشغل الأرض منها 12 مخطط بمركز المدينة⁽¹⁾، حيث يمكن تلخيص هذه المخططات كما يلي:

1- مخطط شغل الأرض "حي النابوليتاني": يتربع على مساحة 5 هكتارات بوسط المدينة، كانت دراسته أول مرة سنة 1998م، هدفه إعادة ترميم البنايات القديمة بوسط المدينة. لم يتم تنفيذ توصياته لوجود عراقيل متعددة، أهمها طبيعة الملكية العقارية للبنايات. حاليا تم اقتراح إعادة مراجعته.

2- مخطط شغل الأرض "مركز المدينة": يتربع على مساحة 34 هكتار، كانت دراسته أول مرة سنة 1998م، هدفه ترميم و تجديد النسيج الحضري القديم بوسط المدينة، لم يتم هو الآخر تنفيذ توصياته، إلا في نطاق ضيق، لنفس العراقيل المطروحة بحي النابوليتاني. حاليا تم اقتراح إعادة مراجعته.

3- مخطط شغل الأرض "عمار شطابي": يتربع على مساحة 45 هكتار، حاليا هو قيد المراجعة.

4- مخطط شغل الأرض "سكيكدة جنوب": يتربع على مساحة 45,58 هكتار، يتطلب إعادة هيكلة النسيج العمراني و تجديده. حاليا تم اقتراح إعادة مراجعته.

5- مخطط شغل الأرض "حي بوعباز": يتربع على مساحة 100 هكتار، حاليا هو قيد الإعداد.

6- مخطط شغل الأرض "حي بولكروة": يتربع على مساحة 100 هكتار، يتطلب عملية تهديم للسكنات العشوائية (dégourbisation)، حاليا هو قيد الدراسة (سنة 2015). تجدر الإشارة إلى أن عملية الترحيل و تهديم السكنات العشوائية، تم الانطلاق في المرحلة الاولى منها سنة 2017م.

7- مخطط شغل الأرض "الزراف رقم 7": مبرمج للتوسع حيث يمتد على 80 هكتار.

8- مخطط شغل الأرض "رقم 6 غربا": يمتد على مساحة 100 هكتار، يتطلب عملية تجديد و إعادة الهيكلة.

9- مخطط شغل الأرض "سكيكدة جنوب الجزء 2": يتربع على مساحة 75 هكتار، يتطلب عملية إعادة التهيئة. حاليا هو قيد الدراسة.

10- مخطط شغل الأرض "سكيكدة جنوب الجزء 1": يتربع على مساحة 85 هكتار، يتطلب عملية إعادة التهيئة. حاليا هو قيد الدراسة.

11- مخطط شغل الأرض "سكيكدة جنوب الجزء 3": يتربع على مساحة 100 هكتار، يتطلب عملية إعادة التهيئة. حاليا هو قيد الدراسة.

12- مخطط شغل الأرض "العربي بن مهدي": يتربع على مساحة 120 هكتار، يتطلب إعادة المراجعة.

من خلال دراسة مخططات شغل الأرض ، الواردة ضمن الدراسة العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لمجمع بلديات سكيكدة لسنة 2015، و المنجزة من طرف مكتب الدراسات (URBACO)، يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- أجريت الدراسة بشكل سطحي وعام، إذ لم يتم تقديم حلول عملية للعديد من المشاكل التي تعاني منها المدينة، واكتفى مكتب الدراسات بتقديم مقترحات عامة، أغلبها تمت الإشارة إليها في المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لسنة 1998م، ولم يتم تطبيقها آنذاك إلا في نطاق ضيق، نظرا لوجود العديد من العراقيل التي لا تزال قائمة إلى الآن، خصوصا ما تعلق بالملكية العقارية للبنائيات و الأراضي.
- عدم الإشارة إلى نوعية التدخل بالنسبة للنسيج العمراني القديم (الكولونيالي) بوسط المدينة، والاكتفاء بالإشارة إلى ضرورة مراجعة مخطط شغل الأرض الخاص بهذه المنطقة.
- التغاضي عن إعطاء حلول واضحة بخصوص مخطط شغل الأرض لكل من منطقة "بوعباز" و "صالح بولكرو" ، واللتان تشتهران بكونها أكثر المناطق انتشارا للسكن العشوائي الهش بالمدينة. إذ على العكس من ذلك ، فقد أشارت الدراسة إلى أن مخطط شغل الأرض لهذه الأحياء السكنية، لا يزال قيد الدراسة، رغم أن الوضعية العمرانية لهذه الأحياء، تستدعي المعالجة العاجلة ، وتكتسي أولوية مقارنة بأحياء أخرى بالمدينة.
- الإشارة إلى ضرورة إعادة هيكلة العديد من الأحياء السكنية، بما فيها تلك التي تحتوي على سكنات عشوائية من النوع الصلب، كما هو الحال لكل من حي "بني مالك"، و"الناموس"، "بويعلی" و"بجيرة الطيور"، دون توضيح الكيفية التي يمكن بها تسوية مثل هذه السكنات.

4- واقع الحضيرة السكنية ببلدية سكيكدة :

يعد السكن من أهم مقومات الحياة، فالسكن الواسع ، المريح و القريب من مكان العمل يزيد في فعالية نشاط الإنسان ومردوده. كما أن لنمط السكن ، وتطوره، وتنوع استعمالاته في السنوات الأخيرة، تأثيرات عديدة على جميع مناحي الحياة سواء الاقتصادية، الاجتماعية وحتى السياسية. لهذا الغرض سيتم التعرض بإسهاب لكل ما يتعلق بالسكن وأنماطه في بلدية سكيكدة وتطور الحضيرة السكنية بها ، والاحتياجات المستقبلية في هذا الصدد.

4-1- تطور الحضيرة السكنية بمدينة سكيكدة :

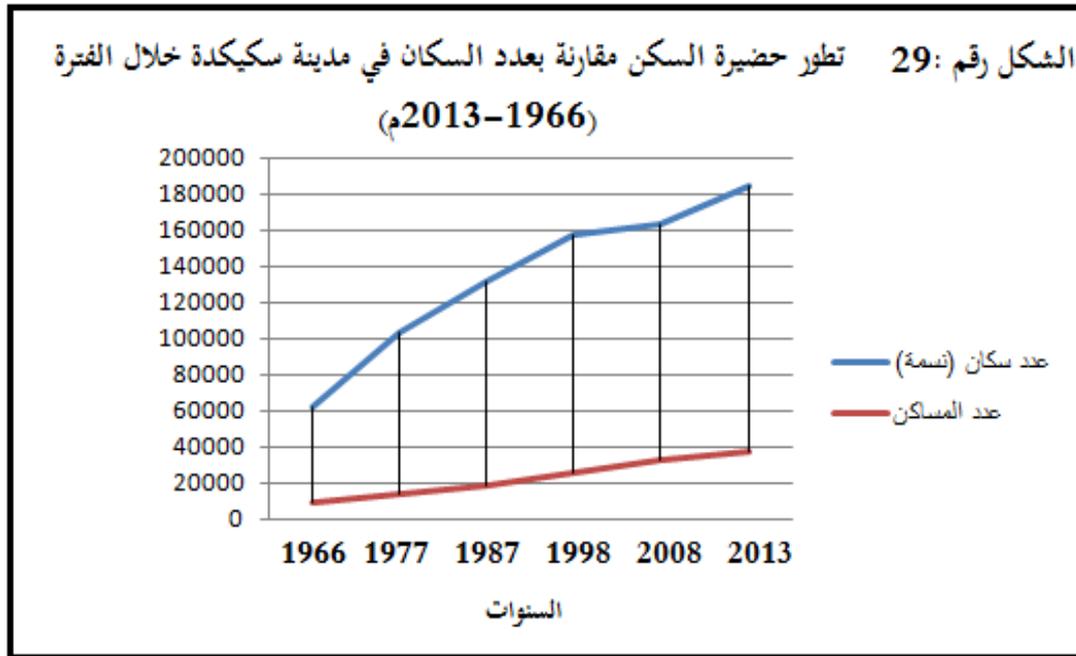
إن زيادة السكان و نموهم، يجب أن يرافقه بالمقابل نمو وزيادة في عدد المرافق الضرورية لحياتهم وعلى رأسها السكن، وذلك من خلال البرامج السكنية، والمخطط التنموية التي تسطرها الدولة، بغية تفادي فوضى العمران، التي ينتج عنها انتشار أنماط سكنية مختلفة تتسم في غالبيتها بالفوضى والعشوائية، مما يصعب فيما بعد التحكم فيها، وتسويتها طبقا للقانون.

يبين لنا الجدول رقم (24) والشكل رقم(29) أن الزيادة السكانية ببلدية سكيكدة لم يصاحبها النمو اللازم في الحضيرة السكنية فخلال الفترة الممتدة من 1966 إلى غاية 2013 (47 سنة) لم يتم بناء سوى 28149 مسكن بمعدل حوالي 600 مسكن/السنة.

الجدول رقم (24): تطور حضيرة السكن مقارنة بعدد السكان في بلدية سكيكدة خلال الفترة (1966-2013 م)

السنوات	البلدية		
	عدد سكان (نسمة)	عدد المساكن	معدل استخدام السكن
1966	62456	8755	7.13
1977	102800	13814	7.44
1987	130880	19108	6.85
1998	156680	25679	6.10
2008	163618	32834	4.98
*2013	184515	36904	5.00

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء(ONS) + PDAU Skikda 2015 (*)



هذا المعدل يعتبر ضعيف مقارنة بالزيادة السكانية الكبيرة التي شهدتها المدينة، و التي كان من نتائجها أيضا ، أن استهلكت المدينة مساحات كبيرة من المجال على حساب الأراضي الزراعية، حيث تضاعفت مساحة المحيط العمراني 21 مرة خلال الفترة (1966-2008م) كما أسلفنا من قبل.
هذه الوضعية هي نتيجة للعديد من العوامل أهمها :

- وجود سوء استغلال للفضاءات المخصصة للبناء، حيث لوحظ وجود جيوب شاغرة بشكل كبير داخل النسيج العمراني للمدينة (Poches vides)، مما جعل أغلب مخططات شغل الأرض بالمدينة يوصى بإعادة هيكلتها ومراجعتها.

- وجود العديد من التخصيصات السكنية الفردية (التجزئات السكنية)، على مساحات تتراوح ما بين 200 إلى 600 م² للقطعة الأرضية الواحدة. كما أن نسبة مساحة السكن الفردي بالمدينة (47.18%) تفوق نسبة مساحة السكن الجماعي (35.89%).

- تخصيص مساحات كبيرة للعديد من الهياكل و التجهيزات الخدمانية (مدارس، مستشفيات، إدارات عمومية...)، تفوق طاقة احتياجها. حيث لوحظ وجود مساحات شاغرة داخل هذه المؤسسات، مما يوحي بعدم الاخذ بعين الاعتبار معايير البناء المختلفة، مثل معدل احتلال الأرض (CES)، و معدل شغل الأرض (COS).

- الطبيعة القانونية للملكية العقارية داخل المدينة، و التي يغلب عليها طابع الملكية الخاصة، بحكم تاريخ المدينة التي كان غالبية سكانها من الأوروبيين (المعمرين)، الذين قاموا ببيع ممتلكاتهم قبل مغادرة البلاد، خصوصا خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾.

- كما يمكن الإشارة إلى عدم ممارسة السلطات المحلية خصوصا البلدية، لحق الشفعة⁽²⁾ (droit de préemption)، و الذي يمكنها من استرجاع العديد من العقارات المبنية و غير المبنية، عديدة خصوصا داخل المدينة و التي تتميز بموقعها الاستراتيجي داخل المحيط العمراني، إذ يمكن استغلالها في مشاريع ذات منفعة عامة.

- وجود مساحات معتبرة محتملة من طرف سكان المناطق العشوائية، خصوصا بكل من حي "بوعباز" و "صالح بولكرو"، و غيرها من أحياء المدينة، حيث قدرت هذه المساحة سنة 2001 بحوالي 16.93%، من مساحة المدينة⁽³⁾. رغم كل ذلك فإن الحضيرة السكنية بالبلدية، عرفت نموا متزايدا أدى إلى انخفاض ملحوظ في درجة التزاحم في المسكن من 7 أفراد/المسكن سنة 1977 م إلى 5 أفراد/المسكن سنة 2008 م، و ذلك نتيجة البرامج السكنية المختلفة التي تم تسطيرها طوال تلك الفترة، غير أن ذلك لم يكن كافيا لتغطية حاجيات السكان من السكن، بسبب تواصل موجات الهجرة السكانية خصوصا خلال فترة العشرية السوداء، مع ما صاحب تلك الفترة من ركود في مختلف مشاريع التجهيز العمومية.

4-2 - التوزيع المكاني للسكنات في بلدية سكيكدة :

غالبا ما يميل السكان نحو التجمع و التركيز ضمن المناطق العمرانية الرئيسية، و التي غالبا ما تكون ذات بعد تاريخي أو أكبر مركز إداري. هذا الأخير يتطور و ينمو حضريا، و يتوسع مجاليا، نتيجة العديد من العوامل المختلفة.

الجدول رقم (25): التوزيع المكاني لحضيرة السكن في بلدية سكيكدة سنة 2008 و 2013م

المؤشرات	مركز البلدية (ACL)	تجمع حضري ثانوي	المناطق المبعثرة	المجموع
العدد	29547	3001	286	32834
%	89.99	9.14	0.87	100
العدد	33660	2920	324	36904
%	91.21	7.91	0.88	100

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، نشرة خاصة بولاية سكيكدة، رقم 527/21.

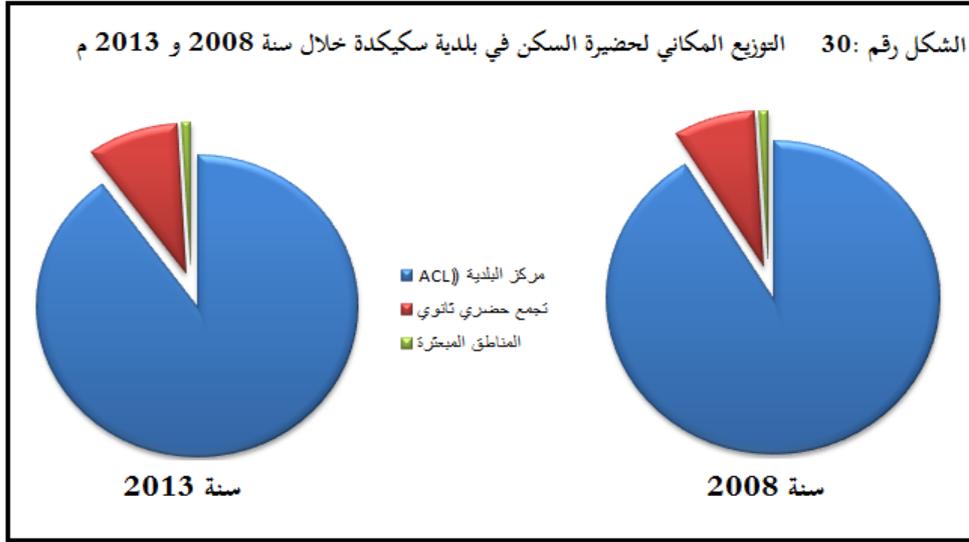
من خلال الجدول رقم (25) و الشكل رقم (30)، نلاحظ أن الحضيرة السكنية في بلدية سكيكدة تتركز في التجمع الرئيسي (المدينة المركز) بمعدل 90 % سنة 2008، لترتفع سنة 2013 إلى 91%، بينما تضم التجمعات

1 : لوحظ على مستوى المحافظة العقارية وجود الكثير من عقود البيع الموثقة للأراضي و السكنات، و التي يعود تاريخها إلى سنوات 1948 و 1949م.

2 : كما تنص عليه المادة رقم : 71 من القانون رقم 90-25 المؤرخ في 18/11/1990 المتضمن التوجيه العقاري.

3 : BOULKAIBET Aissa, op cit. , 2011, p. 81. Tableau n° 17.

العمراية الثانوية ما نسبته 9.14 % سنة 2008 ، لتتخفص النسبة إلى 7.91 % سنة 2013. أما المناطق المبعثرة فتنتشر بها ما نسبته أقل من 1 % فقط من مجموع الحضيرة السكنية.



هذا التركز السكني ضمن المركز راجع لبرمجة أغلب المشاريع السكنية في المدينة ، الأمر الذي أدى إلى استهلاك المجال الحضري داخل المحيط العمراني للمدينة ، مما خلق حتمية توسعها نحو الأطراف.

3-4- معدل احتلال المسكن (TOL):

يعتبر مؤشر الازدحام أحد المؤشرات الدالة علي درجة تطور الإسكان، و مدى الاحتياج إلى البناء و التعمير، كما أنه يعطي نظرة و فكرة حول بنية و أنماط السكن المنتشرة، إذ غالبا ما تلجأ العائلات القاطنة في سكنات ضيقة إلى حلول عديدة أهمها البناء العشوائي بمختلف أنماطه.

الجدول رقم (26) : عدد المساكن و معدل احتلالها في بلدية سكيكدة سنة 2008 م

المؤشرات	عدد السكان	عدد المساكن	عدد المساكن المشغولة	عدد الأسر	معدل سكن/ أسرة	معدل استخدام المسكن الخام %	معدل استخدام المسكن الفعلي %
البلدية	163618	32834	27871	29837	1.10	4.98	5.87
مركز البلدية	147594	29547	-	26933	1.09	4.99	-

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، نشرية خاصة بولاية سكيكدة، رقم 527/21.

يبين الجدول رقم (26) أن عدد المساكن في بلدية سكيكدة بلغ سنة 2008م حوالي 32834 مسكنا، وبذلك بلغ معدل استخدام السكن الخام 4.98 فردا/مسكن ، بينما بلغ عدد المساكن المشغولة فعليا (المسكونة) 27871 مسكن ، بمعدل استخدام فعلي بلغ 5.87 فردا/مسكن ، و هذا الأخير مقبول إذا ما تمت مقارنته بالمعدل الوطني⁽¹⁾ لنفس الفترة والذي بلغ حوالي 6.7 أفراد/مسكن. أما بخصوص مؤشر توفر السكن لكل أسرة فقد بلغ حوالي 1.10 وحدة/أسرة، بالبلدية و 1.09 وحدة/أسرة بمركز المدينة. هذه المعدلات تعد منخفضة مقارنة بالمعدل الوطني⁽²⁾ لنفس

1: الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، نشرية خاصة بولاية سكيكدة، رقم 527/21.

2 : ONS , L'Algérie en quelques chiffres, résultats 2006-2008, édition 2009, N° 39, Algérie.

الفترة و الذي بلغ 1.11 وحدة/أسرة. أما بخصوص معدل الاحتلال الفعلي للمسكن من طرف الأسر، فقد بلغ بالبلدية قيمة 1.07 أسرة/مسكن، مما يوحي بوجود العديد من المساكن المشغولة التي تقطن بها أكثر من عائلة، مما يؤثر على وجود عجز سكني بالبلدية عموما و بالمدينة خصوصا.

4-4- معدل احتلال الغرفة (TOP):

يعتبر مؤشر هام يدل على مدى الرفاهية لدى السكان، كما أنه يعبر بدقة عن المستوى المعيشي للسكان، إذ غالبا ما يكون هذا المؤشر مرتفعا لدى الأسر القاطنة في سكنات ضيقة و عدد أفرادها كبير، مما يدفعها إلى اللجوء لمختلف الحلول ، كالتوسعة العشوائية للسكن إضافة طابق أو أكثر، أو إعادة التقسيم الداخلي للبنية ، دون الأخذ بعين الاعتبار الجانب التقني و الهندسي أو حتى الجمالي للمسكن. أو في الحالات القصوى ، اللجوء لبناء سكنات عشوائية مستقلة.

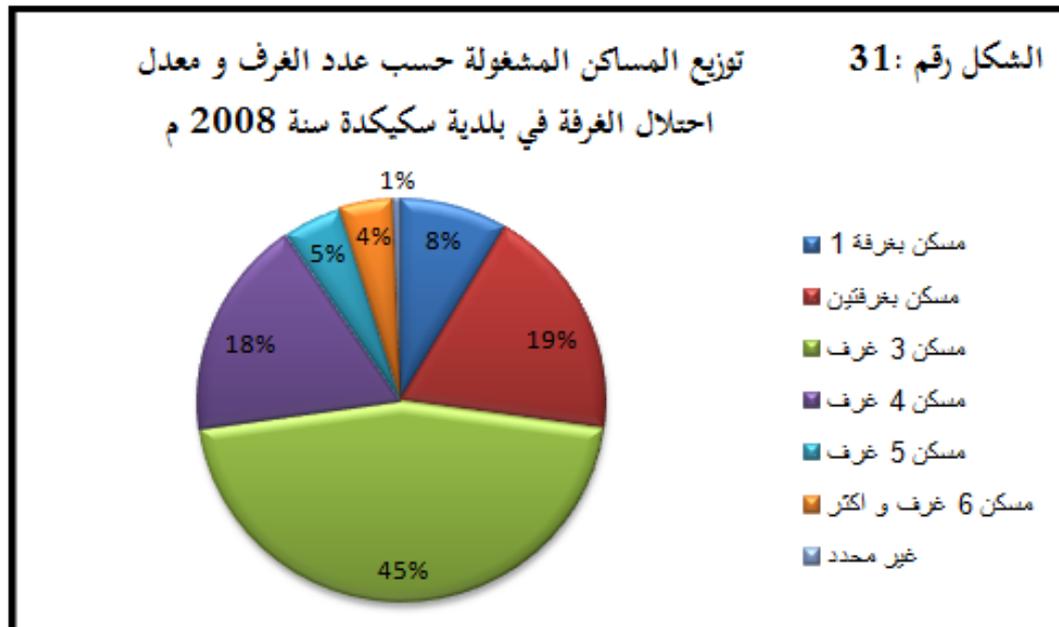
من خلال الجدول رقم (27) و الشكل رقم (31) ، نلاحظ أن عدد المساكن ذات 3 غرف فأقل تشكل ما نسبته 72.78% من مجموع السكنات المشغولة. هذا ما جعل معدل احتلال الغرفة بلغ سنة 2008 حوالي 2.1 فرد/غرفة.

الجدول رقم (27): توزيع المساكن المشغولة حسب عدد الغرف و معدل احتلال الغرفة في بلدية سكيكدة

سنة 2008 م

معدل احتلال الغرفة (%)	مجموع المساكن المشغولة	غير محدد	مسكن 6 غرف و أكثر	مسكن 5 غرف	مسكن 4 غرف	مسكن 3 غرف (مساحة 67م ²)	مسكن بغرفتين	مسكن بغرفة 1	المؤشرات
2.1	27871	173	1187	1314	4913	12706	5199	2379	العدد
-	100	0.62	4.26	4.71	17.63	45.60	18.65	8.53	%

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، نشرة خاصة بولاية سكيكدة، رقم 527/21.

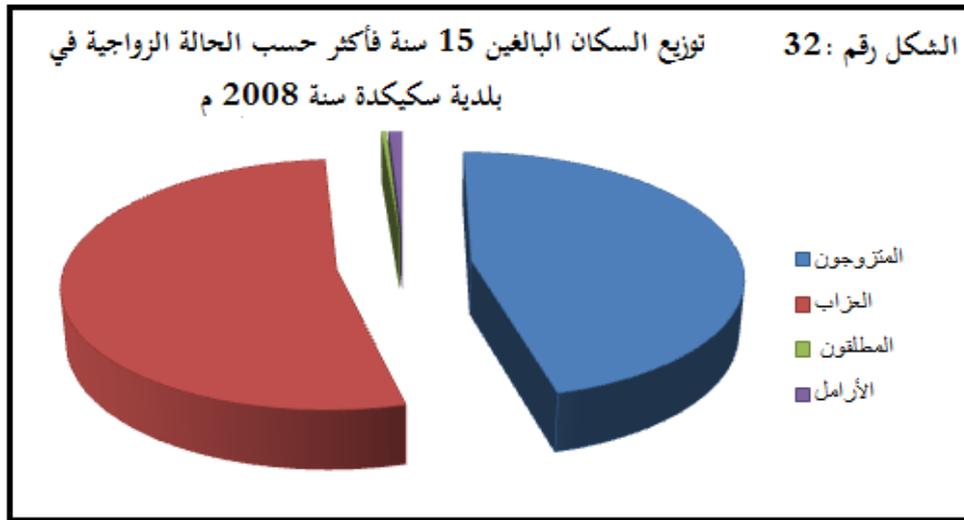


"يدل هذان المؤشران (TOP - TOL) على أن البلدية تعاني من أزمة سكنية ناتجة عن النمو الديمغرافي الكبير للسكان الذي لم يقابله نمو في عدد المساكن، إذ تم تسجيل عجز سكاني بأكثر من 1680 وحدة سكنية إذا أخذنا في عين الاعتبار توفير السكن لجميع فئات السكان حسب الحالة الزوجية (المتزوجين + الأرمال + المطلقين)، وذلك دون احتساب العزاب ممن هم في سن الزواج، إذ تشكل نسبتهم 52.83% من مجموع السكان البالغين، كما يبين ذلك الجدول رقم (28) و الشكل رقم (32) الموليين.

الجدول رقم (28): توزيع السكان البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة الزوجية في بلدية سكيكدة سنة 2008 م

المؤشرات	المتزوجون	العزاب	المطلقون	الأرامل	المجموع
العدد	28770	33096	216	565	62647
%	45.92	52.83	0.34	0.90	100

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، نشرية خاصة بولاية سكيكدة، رقم 527/21.



إن هذا العجز المسجل في عدد السكنات، يعتبر دافعا قويا و عاملا مشجعا لهذه الفئات المحرومة من السكن، لانتهاج جميع الطرق و الوسائل الممكنة لتوفير السكن، خصوصا بالمجهود الذاتي وعلى رأسها اللجوء للسكن العشوائي.

4-5- أنماط السكنات في البلدية :

لقد أصبح السكن اليوم أحد مجالات الاستثمار، إذ لم يعد يقتصر على الإسكان بل تعددت وتطورت استعمالاته واستخداماته، مما أدى إلى تنوع أشكاله من حيث الحالة الإنشائية، إذ غالبا ما تكون السكنات المنجزة من طرف الدولة أو المستثمرين في العقار السكني (المرقين) ذات بنية جماعية أو ما يعرف بالسكن الجماعي، بينما تكون السكنات المنجزة من طرف الخواص أو الفئات الميسورة الحال ذات صبغة فردية (البناء الذاتي). بينما تلجأ غالبية الفئات الهشة و المحرومة إلى البناء الذاتي بصفة عشوائية و فوضوية سواء كان هذا السكن ذو حالة إنشائية جيدة أو عكس ذلك.

4-5-1- توزيع السكنات حسب حالة شغل المسكن :

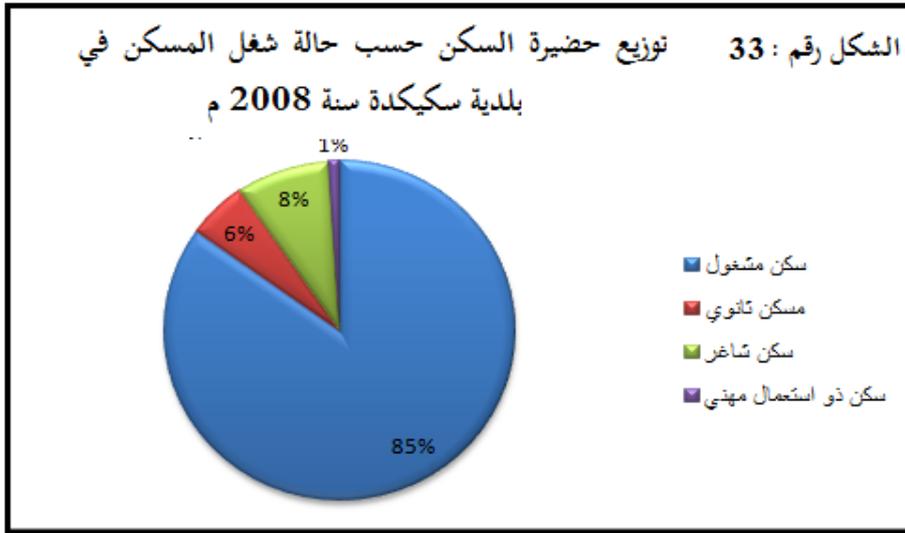
تكمن أهمية دراسة الحضيرة السكنية من حيث حالة شغل المسكن، في إعطائنا صورة حول مدى استقرار السكان المحليين بالمنطقة، إذ غالبا ما تكون نسبة السكنات الشاغرة مرتفعة في المناطق الطاردة للسكان، على عكس المناطق الجالبة للسكان، فتكون هذه النسبة مرتفعة.

الجدول رقم (29): توزيع حضيرة السكن حسب حالة شغل المسكن في بلدية سكيكدة سنة 2008 م.

المؤشرات	سكن مشغول	مسكن ثانوي	سكن شاغر	سكن ذو استعمال مهني	المجموع
العدد	27871	1850	2792	321	32834
%	84.90	5.63	8.50	0.97	100

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، نشرية خاصة بولاية سكيكدة، رقم 527/21.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (29) والشكل رقم (33)، أن الحضيرة السكنية الإجمالية لبلدية سكيكدة مشغولة بنسبة كبيرة جدا تقدر بـ 90.53% (سكن مشغول+مسكن ثانوي)، و هو مؤشر قوي على وجود إقبال كبير على طلب السكن و الاستقرار في إقليم البلدية.



كما يمكن الإشارة إلى أن وجود نسبة 8.50% من السكنات شاغرة يرجع سببه أن غالبيتها عبارة عن سكنات واقعة على شاطئ البحر، تستغل فقط خلال موسم الاصطياف، والعديد منها ترجع ملكيتها لمواطنين يقطنون خارج تراب البلدية أو الولاية.

4-5-2- توزيع السكنات حسب نمط البناء :

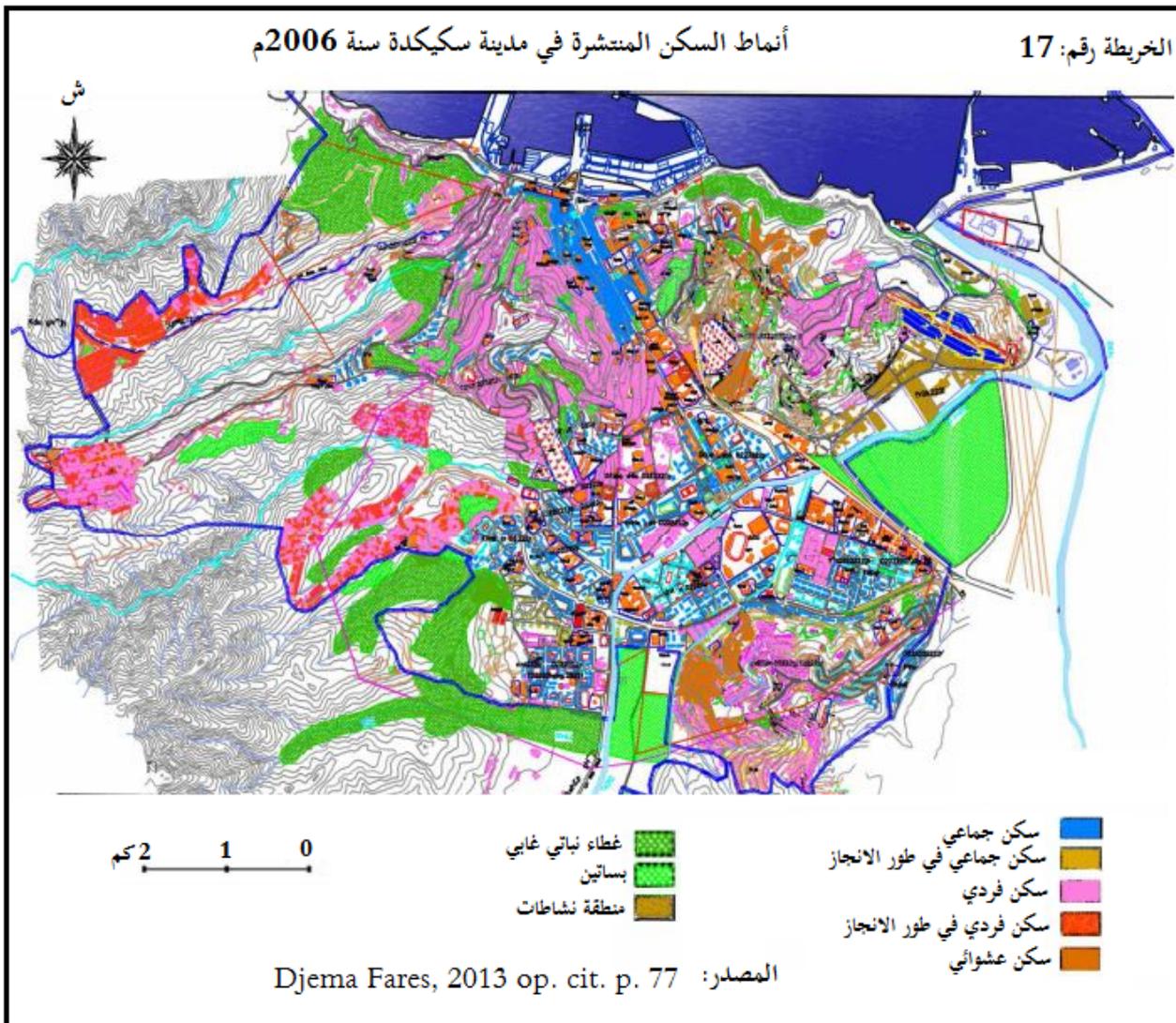
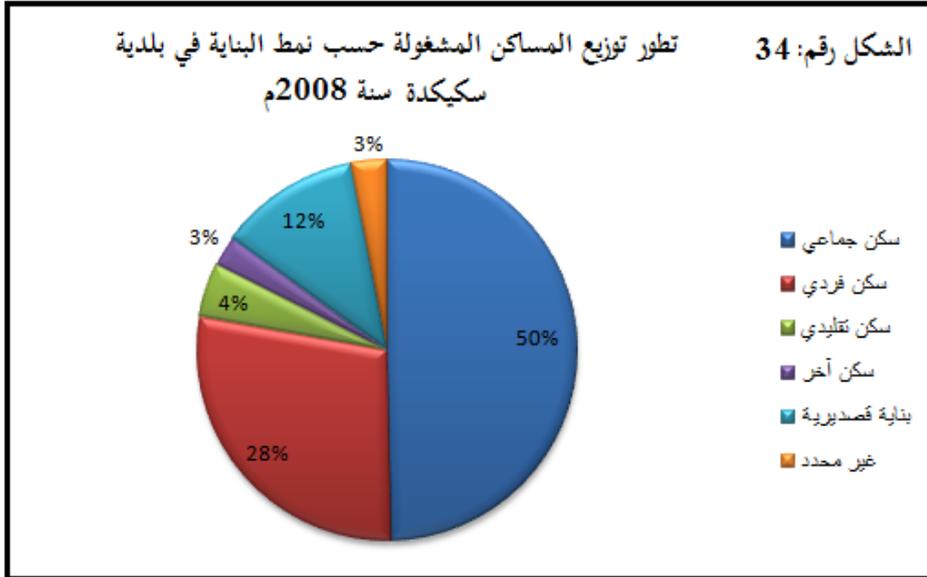
تكمن أهمية دراسة الحضيرة السكنية حسب نمط البناء (الحالة الإنشائية) في إعطائنا فكرة واضحة حول تاريخ وحاضر المدينة الحضاري والثقافي، كما يمنحنا صورة جلية حول المظهر العام للنسيج العمراني للمدينة وكيفية استخدام المجال الحضري للمدينة.

من خلال الجدول رقم (30) والشكل رقم (34) والخريطة رقم (17) نلاحظ أن الحضيرة السكنية لبلدية سكيكدة تتشكل من الأنماط السكنية التالية :

الجدول رقم (30): تطور توزيع المساكن المشغولة حسب نمط البناء في بلدية سكيكدة سنة 2008م

المجموع	أنماط السكن			سكن تقليدي	سكن فردي	سكن جماعي	2008	
	غير محدد	بنية قصديرية	سكن آخر				العدد	%
27871	841	3335	730	1276	7847	13842		
100	3.02	11.96	2.62	4.58	28.15	49.66		

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، نشرية خاصة بولاية سكيكدة، رقم 527/21.



4-2-1- السكن الجماعي :

هي سكنات ذات طابع إجتماعي تتمثل في العمارات (أكثر من 3 طوابق)، وسكنات نصف جماعية (عمارات من طابقين). منها ما أنجز خلال فترة الاستعمار الفرنسي (خصوصا مشروع قسنطينة)، والباقي خلال فترة ما بعد

الاستقلال من خلال العديد من الصيغ السكنية المختلفة، حيث تتكفل الدولة ببنائها، في غالب الأحيان، لتتولى فيما بعد السلطات المحلية (البلدية، الدائرة والولاية) توزيعها على السكان المستفيدين تبعاً لملفات طلب السكن وطبقاً لقوانين معينة تحدد شروط الاستفادة، بينما يتولى تسييرها ديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGI)، عن طريق تحصيل الإيجار الشهري. كما يدخل تحت هذا الصنف مختلف الصيغ الأخرى كالسكن التساهمي، السكن الترقوي، سكنات عدل، ومشاريع خاصة بالنسبة للمستثمرين الخواص (التجزئات الجماعية). غالباً ما تكون بناياتها متشابهة في شكلها الهندسي، تتكون في العادة من عدة طوابق (2 إلى 5) وتختلف من حيث عدد الغرف (من 1 إلى غاية 5 غرف أو أكثر)، تشكل ما نسبته 49.66% من حضيرة السكنات في البلدية (الصورة رقم 14).



يعد هذا النمط من السكنات، الحل الأمثل للتكثيف السكاني و بالتالي التخفيف من أزمة السكن. غير أن شروط الاستفادة منها و طريقة توزيعها، كثيراً ما دفعت بالعديد من السكان للجوء للبناء العشوائي كخطوة استباقية، بغية الاستفادة من هذا النمط السكني. ينتشر هذا النمط من السكنات في الوسط الحضري (مركز المدينة) أكثر منه في التجمعات العمرانية الثانوية أو مناطق التبعثر السكاني، غير أنه وبعد أزمة العقار التي شهدتها المدينة و تشبع مركزها، شرعت السلطات المحلية في برمجة إنجاز مثل هذه السكنات في التجمعات العمرانية الثانوية، وذلك بغية تجسيد مختلف المشاريع السكنية التي استفادت منها البلدية في السنوات الأخيرة، كما حدث مع مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لسنة 2015، حيث تم اقتراح خلق قطبين حضريين "بوزعورة" و "الماجن".

4-5-2-2- السكن الفردي :

ينقسم هو الآخر إلى نمطين أساسيين، سكنات فردية تقليدية (فترة الاستعمار ذات نمط أوروبي) وأخرى حديثة (فترة ما بعد الاستقلال ذات أنماط مختلفة ومتعددة). يعتبر هذا النمط (الصورة رقم 15) الأكثر احتلالاً للمساحة المبنية بالبلدية، رغم أنه يشكل فقط نسبة تقدر بحوالي 28,15% من عدد السكنات الإجمالي. يتميز هذا النمط بتعدد استعماله، إذ غالباً ما يتم تخصيص الطوابق العليا للسكن، بينما يستغل الطابق السفلي لنشاطات أخرى، تجارية، سياحية، وخدماتية (محلات تجارية، مخازن، مكاتب، عيادات طبية للخواص..الخ). كما لوحظ أن البعض منها يتم كراؤه كسكنات عشوائية (جارج). العديد من السكنات الفردية الحديثة كانت عبارة عن سكنات عشوائية ذات بنية إنشائية

صلبة، مما سمح لأصحابها بتسويتها طبقا لمختلف القوانين التي جاءت في هذا الصدد على غرار قانون تسوية ومطابق البناءات رقم 08/15 المؤرخ في 20/07/2008م.



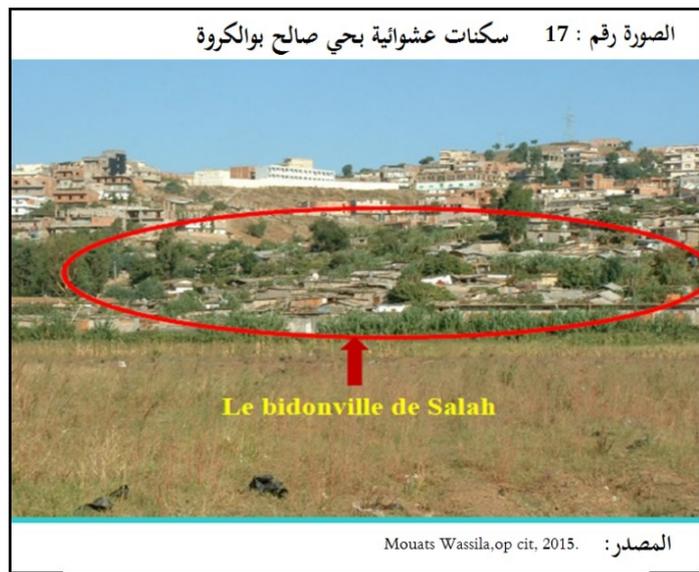
4-5-2-3- السكن التقليدي :

أما بخصوص السكنات التقليدية (الصورة رقم 16)، فهي تمثل حاليا نواة المدينة بنسبة 4.58% من مجموع السكنات. تتوفر على جميع الشبكات القاعدية (صرف صحي، تزويد بالمياه، كهرباء، غاز)، تتشكل من مباني محدودة الارتفاع، إما سكن أرضي أو مضاف له طابق واحد، لكن التدخل من طرف السكان بعد الاستقلال غير من شكلها الخارجي، وبالتالي أصبحت هي الأخرى متعددة الاستعمالات، كتخصيص الطوابق الأرضية للنشاط التجاري المكثف، الذي يعد من العوامل الرئيسية التي ساهمت بشكل كبير في الحركة التجارية بالمدينة. غالبا ما تصنف ضمن "السكنات الهشة" (Habitat précaire)، في إشارة إلى بنيتها الإنشائية المتدهورة و المتهالكة، مما يجعل عملية التعامل معها، تكون إما بالهدم و إعادة البناء، أو الترميم و التجديد، كما هو حادث حاليا في مدينة سكيكدة بحي "نابوليتاني" بوسط المدينة.



4-5-2-4- السكنات العشوائية (القصديرية) :

تضم جميع البنايات المنجزة عشوائيا وفوضويا سواء داخل المدينة (مركز البلدية) أو تلك المنتشرة على محيطها العمراني، كما تشمل تلك المساكن المنجزة في التجمعات العمرانية الثانوية أو المناطق المبعثرة، حيث تشترك جميعها في خاصية واحدة وهي كونها منجزة دون تراخيص رسمية من طرف الهيئات المكلفة بالبناء (البلدية، مديرية البناء والتعمير). كما تشمل في دراستنا هذه أيضا تلك المساكن التي جاءت تحت ما سمي بـ: "سكن آخر+غير محدد" ضمن النشريات الخاصة بالديوان الوطني للإحصاء كما هو مبين في الجدول رقم (30)، وذلك بعد الاستطلاع الذي أجريناه وسؤال المختصين ميدانيا⁽¹⁾. بناء على ذلك، فإن السكنات العشوائية (الصور رقم 17 و18) تشكل إجمالا نحو 17.6% من السكنات المشغولة في البلدية بتعداد بلغ 4906 سكن عشوائي، و14.94% من مجموع الحاضرة السكنية في البلدية. تشكل منها نسبة السكنات العشوائية المهشة (القصديرية) ما نسبته 11.96% من مجموع السكنات المشغولة.



تجدر الإشارة إلى أن غالبية هذه السكنات مشغولة، غير أن نسبة منها تكون شاغرة كون أصحابها قاموا ببنائها بهدف إحصائهم من طرف السلطات المحلية بغية الاستفادة من السكن الرسمي بصيغته المختلفة و خصوصا السكن الإجتماعي الإيجاري.

1 : في مقابلة شفوية سنة 2012 مع رئيس مصلحة بلدية البرجة و الميزانية (Ex DPAT)، أكد لنا هذا الأخير أن غالبية السكنات المصنفة ضمن خانة "سكن آخر" أو "غير محدد" ضمن نشرات الديوان الوطني للإحصاء، غالبا ما تبين أنها عبارة عن سكنات عشوائية صلبة، بناها أصحابها دون رخصة بناء ضمن ممتلكاتهم الخاصة، أو عبارة عن سكنات قديمة تم هدمها و إعادة بنائها دون رخصة.

خلاصة المبحث :

من خلال الدراسة العمرانية لمدينة سكيكدة ، تبين أن هذه الأخيرة عرفت نموا حضريا كبيرا ، خصوصا بعد إنشاء المنطقة الصناعية ، أدى إلى استهلاك المجال الحضري بشكل واسع ، حيث تمددت المدينة على حساب الأراضي الزراعية الخصبة، خصوصا بالجهة الجنوبية. صاحب ذلك تطور كبير في مختلف الهياكل القاعدية و التجهيزات المختلفة، غير أن الحضيرة السكنية ، بقيت عاجزة عن تغطية الطلب المتزايد على السكن بسبب النمو الديمغرافي و الهجرة الوافدة، وكذلك التركز الشديد للسكان بمركز المدينة. ناهيك على نقص العقار المخصص للبناء، مما دفع بالسلطات المحلية إلى مراجعة مخططات التهيئة و التعمير المختلفة، و التوسع في إطار مخطط عمراني مشترك مع البلديات المجاورة، كل ذلك بعد عجزها عن إيجاد الحلول اللازمة لمختلف المشاكل التي يعاني منها النسيج العمراني للمدينة، خصوصا الأحياء القديمة المتدهورة ، و مناطق انتشار السكن العشوائي.

خلاصة الفصل :

نظرا لموقعها الجغرافي على ساحل البحر المتوسط، و تميزها بمناخ حار و جاف صيفا و بارد و ممطر شتاء، وتضاريسها التي يغلب عليها الطابع الجبلي، بشبكة هيدروغرافية متشعبة و غنية بالمياه السطحية و الباطنية، نشأت مدينة سكيكدة على الساحل ، انطلاقا من ميناء سطورة القديم، حيث مرت عليها العديد من الحضارات، التي ساهمت في صناعة تاريخ و مجد المدينة الحالي، حيث أضحى تصنف كمدينة كبرى ذات وظيفة تجارية و صناعية، خصوصا بعد اهتمام الدولة بها بعد الاستقلال، و اختيارها لتحتضن أحد أكبر المناطق الصناعية البيتروكيماوية ، مما كان له أثر بالغ في واقع المدينة الاقتصادي و الاجتماعي، برز جلليا في نمو سكان المدينة بشكل كبير، خصوصا بعد موجات الهجرة التي عرفتها المدينة على مراحل متتالية، حيث تركز معظم السكان بوسط المدينة، مما أدى إلى زيادة الكثافة السكانية بها، مما أدى إلى الضغط على مختلف الهياكل القاعدية و التجهيزات الخدمائية المتوفرة، خصوصا السكنية منها، حيث سجلت المدينة عجزا سكنيا كبيرا، أدى إلى انتشار مناطق السكن العشوائي داخل و خارج المدينة.

هذه العوامل أدت إلى نمو المجال الحضري للمدينة، و استهلاكها لمساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، خصوصا بالجهة الجنوبية. و مع وجود العديد من العوائق التي حالت دون نمو المدينة بشكل أفقي أو عمودي، لجأت السلطات المحلية للتوسع في الضواحي ، من خلال مخطط توجيهي للتهيئة و التعمير يضم مجموعة من البلديات المجاورة، مع اقتراح إنشاء مناطق توسع جديدة، تضم آلاف السكنات و التجهيزات الخدمية. ناهيك على خلق مناطق للتوسع السياحي بغية بعث هذا النشاط الحيوي، الذي من شأنه أن يساهم في بعث الحركة الاقتصادية بالمدينة.

كل هذه الإجراءات و غيرها، من شأنها أن تساهم في التخفيف من مشاكل المدينة المتعددة، كالبطالة، و التلوث والاكتضاض السكاني، ناهيك على تدهور العمران القديم بوسط المدينة، وانتشار العمران العشوائي داخل و خارج نسيج المدينة.

الفصل الرابع
مدينة الحروش
دراسة جغرافية

مقدمة الفصل:

إن الهدف المتوخى من هذا الفصل هو التطرق بشيء من التفصيل إلى دراسة مدينة الحروش من نواحي متعددة، حيث سيتم التطرق في المبحث الأول إلى المجال الطبيعي و مختلف عناصره و مقوماته ، و بالتالي محاولة إبراز مدى تأثيره من جهة في وظيفة المدينة الحالية و المستقبلية، و من جهة أخرى إبراز مدى علاقته بانتشار ظاهرة السكن العشوائي.

كما سيتم التطرق إلى المبحث الثاني إلى العامل البشري أو الدراسة السكانية و التي عنوانها بالخصائص الاجتماعية و الاقتصادية، حيث يعد مؤشر السكان و نموهم ذو دلالة مهمة في تصنيف المدينة من حيث الحجم و كذلك يساهم في إعطاء صورة حول مختلف نشاطات السكان و بالتالي يساهم في توجيهه و تحديد وظيفة المدينة، هذا من جهة و من جهة ثانية، فهو عامل مهم له تأثير مباشر في النمو الحضري و التوسع المجالي للمدينة. كما سيتم التطرق في آخر هذا المبحث إلى البنية العقارية للأراضي على اختلاف طبيعة ملكيتها و محاولة ربط ذلك بظاهرة انتشار السكن العشوائي.

إضافة إلى ما سبق، سيتم التطرق في المبحث الثالث إلى الدراسة العمرانية للمدينة و ذلك من خلال التطرق إلى النسيج العمراني للمدينة و مراحل نموها عبر فترات متعددة تم تقسيمها وفقا للمراحل المختلفة التي مرت بها الجزائر خصوصا بعد الاستقلال، هدفنا من وراء ذلك إبراز التوسع أو التمدد الحضري الذي شهدته المدينة، و مختلف العوائق التي حالت دون تجسيد العديد من المشاريع التنموية خصوصا في جانب السكن و العمران، مما أدى إلى عجز في توفير احتياجات السكان من السكن، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في انتشار ظاهرة السكن العشوائي.

المبحث الأول
الخصائص الطبيعية لمدينة
الحروش

تمهيد:

إن دراسة المجال الطبيعي وعناصره المختلفة مهمة غاية الأهمية في الدراسات العمرانية، ذلك أن الإنسان يعيش على سطح الأرض وهو في حياته قد يستقر في بقعة معينة من الأرض أو قد يتحول أو ينتقل من مكان إلى آخر بصفة مؤقتة أو شبه مؤقتة، وهو هنا في هذا التنقل أيضا إنما يستغل قطرا من الأرض يمكن تسميتها الوسط الطبيعي الذي يشمل عدة عناصر هي : التضاريس التربة، المناخ...إلخ. وما يوجد على سطح الأرض من مسطحات مائية أو أنهار أو بحيرات وبحار أو نحو ذلك. كما يشمل أيضا الغلاف الحيوي خاصة النبات والحيوان وليس من شك في أن محتويات كل عنصر من هذه العناصر، إنما تعتبر في ذاتها من مقومات الوسط الطبيعي الذي يوجه ويحدد أنماط السكن ومجالات توسعه وأشكال انتشاره.

1- الدراسة الطبيعية :

غالبا ما تتحكم مكونات الوسط الطبيعي في توجيه نشاط المنطقة أو المدينة وبالتالي فهي تساهم بشكل كبير في تحديد وظيفتها. بناء على ذلك فإن دراسة الضوابط الطبيعية كالتضاريس و الانحدارات, التركيب الصخري، التربة ، المناخ... إلخ، تساعد على إبراز مختلف إمكانيات وعوائق المجال الطبيعي للمنطقة ومدى تأثيرها في التنمية المحلية للبلدية وآفاق نموها على جميع المستويات. انطلاقا من ذلك سيتم التطرق إلى دراسة مختلف عناصر المجال الطبيعي للبلدية ومدى تأثيرها في وظيفة المدينة، ناهيك على علاقتها بالسكن العشوائي و خصائصه.

1-1- الموقع الجغرافي لبلدية الحروش:

لقد اجتمعت عدة عوامل طبيعية اعتبرت من المقومات الهامة التي ساعدت على بروز ونشأة مدينة الحروش ، منها أهمية الموقع ، حيث تقع شمال شرق الجزائر ضمن سلسلة الاطلس التلي الشرقية، ضمن حوض وادي الصفصاف المحاط بجبال يصل علوها إلى حوالي 800 م، مع تجانس في الانحدارات مما جعلها تتميز بطبوغرافيا مشجعة على التعمير. كما أن تواجد المنطقة ضمن أراض قليلة الانحدار وذات قيمة فلاحية عالية تتميز بتكوينات رسوبية تتوزع على تكوينات طينية داكنة مما جعل المنطقة تتميز بترتها الفلاحية الخصبة ، حيث تشكل المساحة الزراعية الإجمالية (SAT) حوالي 80% من مجموع مساحة البلدية الإجمالية ، و التي تقدر بحوالي 101,80 كم²، تمثل منها المساحة الزراعية المستغلة (SAU) حوالي 62 % ، و المساحة الغابية حوالي 680 هكتار. كما أن موقع البلدية بين أقطاب نمو هامة قسنطينة (54 كلم) و عنابة (90 كلم) و سكيكدة (30 كلم) ، كما تبين ذلك الخريطة رقم (18)، جعل منها منطقة عبور جالبة للسكان والاستثمارات وملائمة للاستيطان البشري بأنواعه⁽¹⁾. يحد البلدية من الشرق و الشمال الشرقي بلدية صالح بو الشعور، ومن الشمال بلدية جاز الدشيش، من الشمال الغربي بلدية سيدي مزغيش و من الغرب والجنوب الغربي بلدية عين بوزيان، ومن الجنوب بلدية زيغود يوسف (ولاية قسنطينة) كما هو مبين في الخريطة رقم (19).

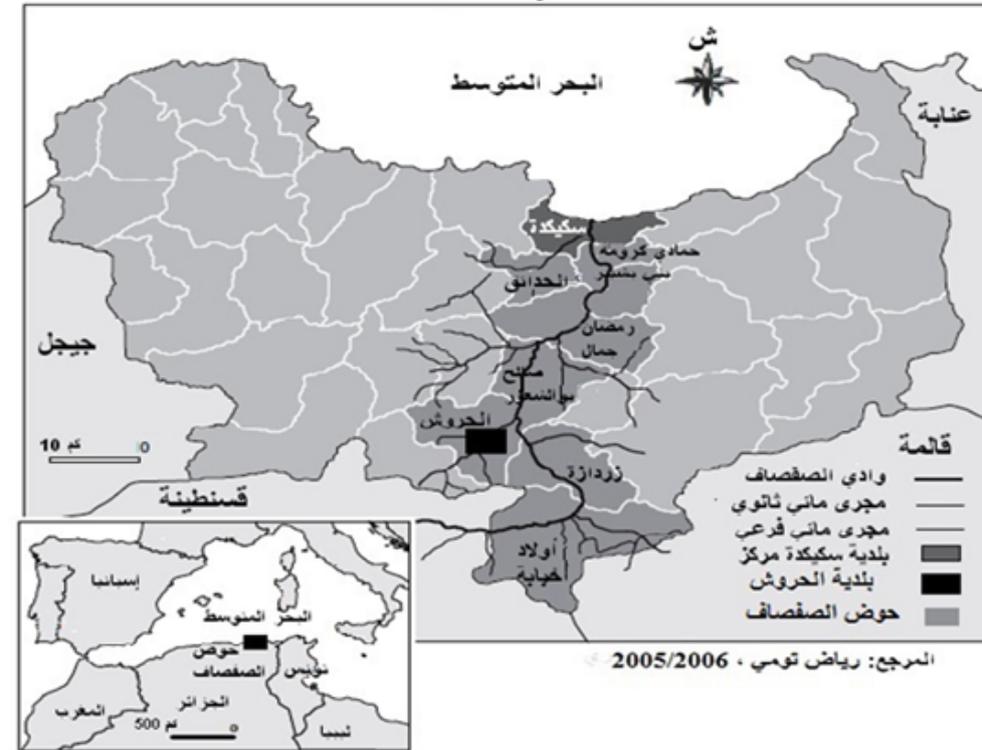
1 : رايح صخري، دليل مدينة الحروش وضواحيها، مطبعة ولاية قالة ، 1997م.

الخريطة رقم: 18 الموقع الجغرافي لبلدية الحروش ضمن الإقليم الشمالي الشرقي للجزائر



المصدر: Bouraoui ibtisssem, Croissance des petites villes Algériennes : cas d'El Harrouch, université de constantine, 2007

الخريطة رقم: 19 الموقع الجغرافي لبلدية الحروش ضمن حوض الصفصاف

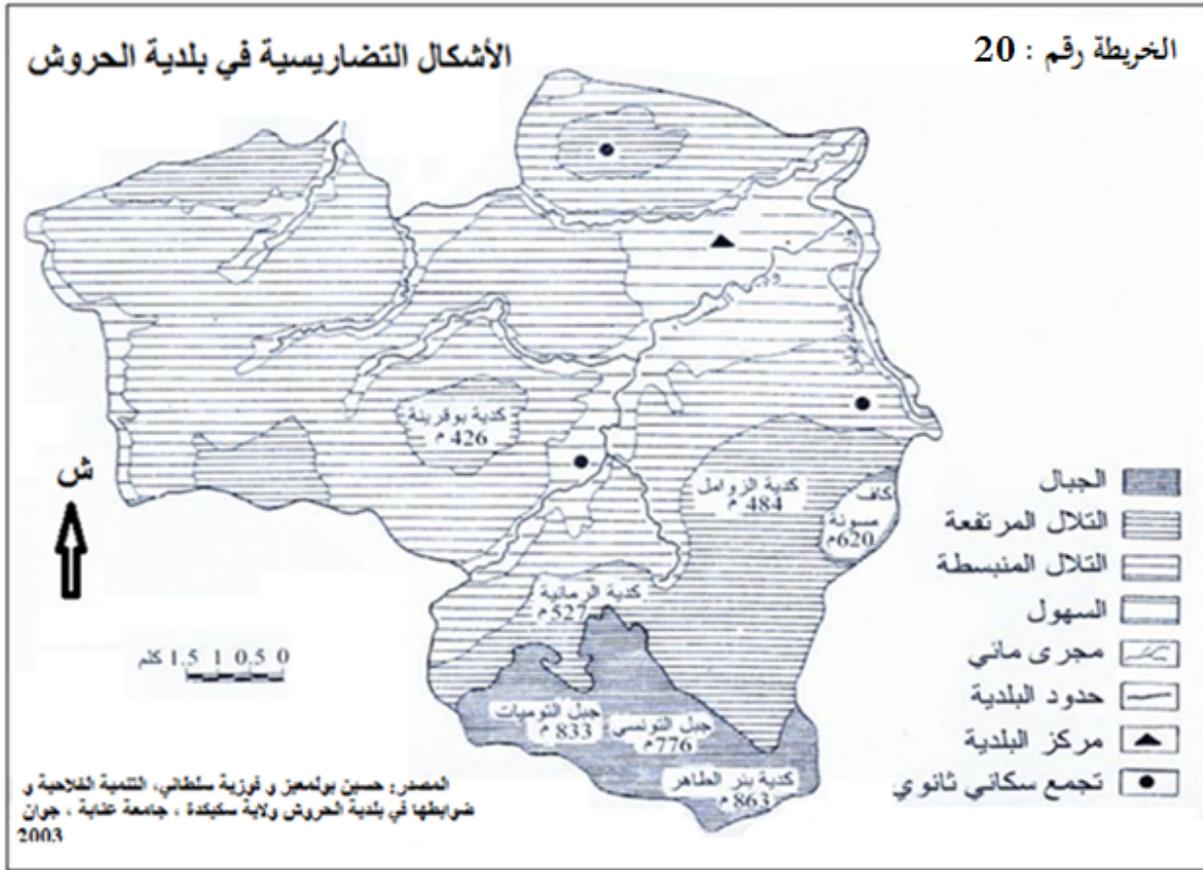


المراجع: رياض تومي ، 2005/2006

1-2- التضاريس :

تعتبر التضاريس من أبرز الضوابط الطبيعية التي تلعب دورا أساسيا في توجيه وتحديد نوع النشاط الاقتصادي لأي منطقة كانت, ويعتبر النشاط الزراعي من أكثر النشاطات الاقتصادية ارتباطا بالأشكال التضاريسية, فالزراعة غالبا ما تزدهر في المناطق المنبسطة والسهلية, بينما تقتصر على بعض محاصيلها في المناطق المتضرسة, كما يمكن ان تنعدم في المناطق شديدة التضرس. كما أن التوسع العمراني للمدينة مجاليا يرتبط بشكل أساسي بوجود مساحات كافية و قابلة للبناء.

تم استخراج الاشكال التضاريسية لبلدية الحروش والمبينة في الخريطة رقم (20) بالاعتماد على الخريطين الطبوغرافيتين : "سانت شارل" رقم 31 (رمضان جمال حاليا) و"كوندي السموندو" رقم 52 (زيغود يوسف حاليا) وهذه الأشكال هي:



1-2-1- السهول الفيضية:

تقع على ضفاف الوديان والمجاري المائية, وهي ذات مساحات صغيرة وضيقة تتسع نسبيا حيث المصاطب اللحقية لحوض وادي الصفصاف, تشكلت هذه السهول نتيجة الترسيب طيلة الزمن الجيولوجي الرابع حيث توضع مختلف المواد الرملية والغضارية والعضوية المنقولة عن طريق الوادي.

إن موقع هذه السهول على جانبي الوادي وروافده جعلها معرضة باستمرار الى الحث الجانبي . تتميز هذه السهول بتربة لحقية يمكن تحسين خصوبتها, وهي صالحة لكل أنواع المزروعات سيما المروية منها. كونها معرضة لخطر الغمر جراء الأمطار السيلية وذلك بحكم انبساطها, جعل قابليتها للتعمير و البناء ضعيفة.

1-2-2-التلال:

تعرف محليا باسم "الكدية" وهي الربوة أو التلة, وقد تم تقسيم هذه الأخيرة حسب ارتفاعها وشكل تحدبها إلى

قسمين:

أ- التلال المنبسطة:

تقع على ارتفاع يتراوح ما بين 200م الى 400م من سطح البحر , تتميز بقمم منبسطة, تغطي أكبر مساحة من مجال البلدية, تتسع كلما اتجهنا غرب البلدية. تعتبر امتدادا طبيعيا للتلال المرتفعة, تتميز بترية معرضة للتدهور عن طريق الحت, وهي أراضي زراعية تستغل في الزراعات البعلية بشكل خاص. تشكل أراضيها مجالا مناسباً و سهلاً للتوسع العمراني.

ب- التلال المرتفعة:

تقع على ارتفاع يتراوح ما بين 400م الى 600م, تتميز بقمم محدبة, تعتبر امتدادا طبيعيا للسلسلة الجبلية, تنتشر بشكل أساسي في الجهة الجنوبية والجهة الشرقية للبلدية, حيث يمكن ملاحظة التلال التالية :

- كدية الزوامل و التي يبلغ أقصى ارتفاع لها حوالي 484م.

- كدية الرمانية أو الرمانه بعلو يصل أقصاه إلى 527م.

- كدية بوقرينة في الجنوب الغربي للبلدية بارتفاع 426م.

كما يوجد هذا النوع من التلال في الجهة الشمالية الغربية والجنوبية الغربية, وكذلك في الجهة الشمالية حيث كدية بئر سطل. تتميز هذه التلال المرتفعة بانحدارها وضعف غطاءها النباتي, مما جعل تربتها معرضة بشكل كبير للحت. تستغل هذه التلال بشكل ضعيف للزراعة, وتعتبر مساحات رعوية هامة. هذه الخاصية جعلت جزءا كبيرا من أراضيها هامشية مما شجع على استغلالها في البناء و التعمير بجميع أنواعه الرسمي و غير الرسمي.

1-2-3-الجبال :

تقع في الجهة الجنوبية للبلدية, تتميز معظم أجزائها بانحدارات صخرية شديدة, حيث يمكن تمييز قمم الجبال التالية:

- جبل التوميات حيث يبلغ أقصى ارتفاع له حوالي 883م.

- جبل "كدية بئر الطاهر" بارتفاع يصل أقصاه الى 863م.

- كاف مسونة الذي يقع في الجهة الجنوبية الشرقية للبلدية على ارتفاع 620م.

إن ارتفاع هذا النوع من التضاريس الذي يتعدى 600م وانحداره الشديد الذي يزيد عن 20%, بالإضافة إلى الطبيعة الصخرية لأراضيها, كل ذلك جعل عملية استغلاله زراعيا ضعيفة جدا, حيث يقتصر هذا الاستغلال على الزراعات المعاشية ضمن مساحات ضيقة جدا, كما أن هذه الجبال تعتبر مناطق شبه غابية تغطيها بعض الدغيلات والأحراش التي تستغل كمساحات رعوية. كما أن انتشار العمران الريفي به يقتصر على مساكن مبعثرة مبنية بشكل عشوائي غالبا ما تشكل ملكيات خاصة, أو بعض المساكن الريفية الفردية التي تم بناؤها في إطار برنامج السكن الريفي.

1-3- الإندارات:

يعتبر عامل الانحدارات من أهم العوامل الطبيعية المؤثرة والمحددة لنوع النشاط الزراعي من جهة، ولإمكانية البناء والتعمير من جهة ثانية، حيث كلما زادت درجة الانحدار تقل إمكانية استعمال المكننة الزراعية وبالمقابل تزيد كلفة البناء. كما أن لهذا العامل دور كبير في عملية تسارع أو تباطؤ عملية الحت، بالإضافة إلى أن درجة انحدار الأرض تحدد مدى قابليتها للري.

تم تصنيف الانحدارات في بلدية الحروش إلى أربع فئات تبعا لمدى قابليتها للمكننة الزراعية⁽¹⁾، وكذلك للبناء والتعمير⁽²⁾، كما هو مبين في الجدول (31) والخريطة (21).

الجدول رقم (31): الانحدارات في بلدية الحروش

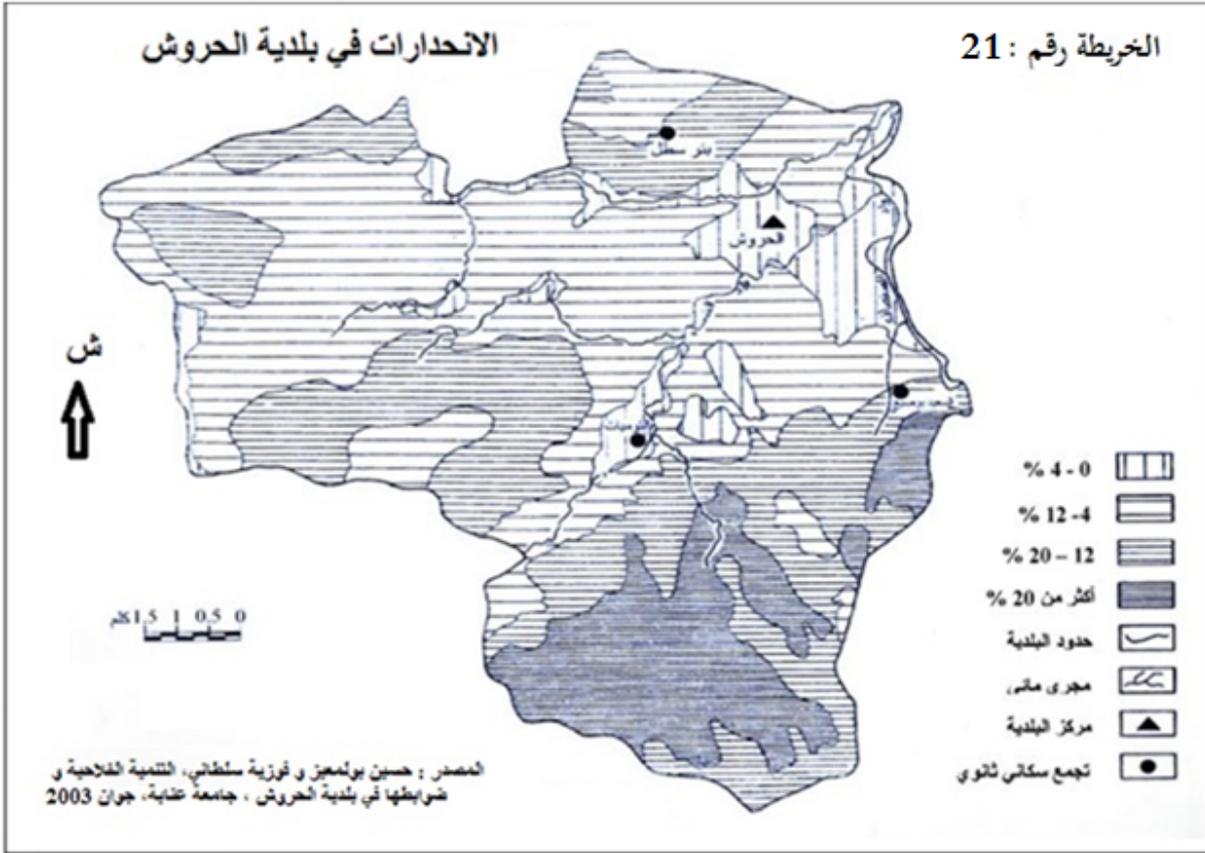
النسبة المئوية %	المساحة (هكتار)	فئة الانحدار
03	352	% 0-4
60	7031	% 4-12
31	3633	% 12-20
06	703	% < 20

- الفئة الأولى (0-4%): هي عبارة عن مساحات ضيقة تمثل الأراضي السهلية، تتمثل في المصاطب الحقيقية لكل من حوضي وادي الصفصاف ووادي النساء، تشكل 3% من مساحة البلدية، درجة انحدارها الضعيفة جعلتها تتعرض لظاهرة الغمر أثناء الفترة الممطرة، إضافة إلى تعرضها لعملية الحت الجانبي بواسطة مياه الوادي وخاصة عند الأكواع (Méandres). تعتبر أراضي هذه الفئة ملائمة لاستعمال المكننة الزراعية بالإضافة إلى قابليتها للتجهيز بوسائل الري، هذا ما جعلها ملائمة لمختلف الزراعات وخاصة الكثيفة منها. غير أن خطر الفيضانات والغمر بالمياه جعل قابليتها للبناء ضعيفة.

- الفئة الثانية (4-12%): هي مساحات واسعة نسبيا تمثل أراضي التلال المنبسطة، تشكل أكبر نسبة من مساحة البلدية بحوالي 60%، تنتشر بشكل خاص في الجهة الغربية من البلدية وعند منحدرات التلال المرتفعة، تتميز بسفوح مشمسة، درجة انحدارها المتوسطة جعلت منها اراض مستقرة نسبيا، حيث يمكن استعمال المكننة و وسائل الري على نطاق محدود، لأن ذلك قد يؤدي إلى تعرية التربة خصوصا بعد عملية الحرث التي غالبا ما تتم في اتجاه الانحدار. تستغل أراضي هذه الفئة في البلدية بشكل خاص في الزراعات الواسعة. هذه الخواص جعلت منها مناطق مناسبة جدا للبناء و التعمير خصوصا الأراضي الهامشية و المهملة منها.

1: غالبا ما يكون الانحدار الأكبر من 12% غير مناسب لاستعمال الآلات الزراعية كالجرار ذو العجلات المطاطية و الحاصدات.

2: الانحدار أكبر من 15% يتطلب تقنيات خاصة للبناء.



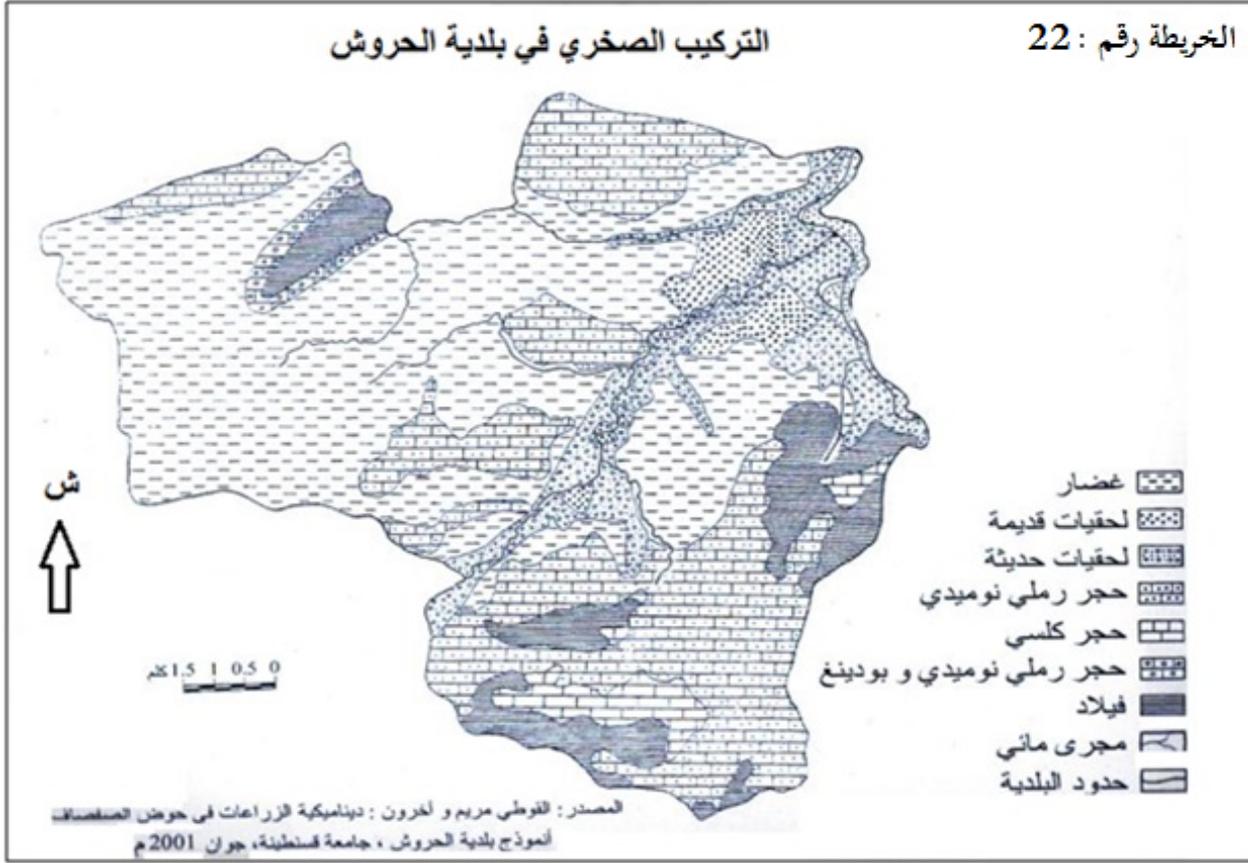
- الفئة الثالثة (12-20%) : تمثل أراضي التلال المرتفعة وسفوح الجبال ، تشكل 31 % من مساحة البلدية، تنتشر في الجزء الجنوبي للبلدية إضافة إلى الجنوب الغربي والشمال الشرقي ، درجة انحدارها جعلت منها أراض ضعيفة الاستقرار خاصة وأن الغطاء النباتي بها ضعيف. تعتبر أرضيها صعبة للاستغلال الزراعي، حيث يصعب استعمال المكنتنة. تستغل أراضيها في بعض الزراعات الواسعة بينما تترك مساحات واسعة منها كأراضي بور تستغل في الرعي، هذا بالرغم من أنها ملائمة للزراعة الجبلية كغراسة الأشجار المثمرة. غالبا ما يتم تشييد البناءات العشوائية في مثل هذا النوع من الأراضي كونها مهملة وهامشية.

- الفئة الرابعة (< 20%) : تضم الجبال وبعض التلال شديدة الانحدار، تشكل 6 % من مساحة البلدية، تنتشر بالجهة الجنوبية والجنوبية الشرقية للبلدية، تتميز بأراض وعرة وغير مستقرة، تستغل كمناطق رعية.

1-4- التركيب الصخري:

يلعب التركيب الصخري دورا كبيرا ومباشرا في تحديد الخصائص الزراعية و العمرانية للمنطقة، حيث من خلال معرفة أنواع الصخور يمكن تحديد أنواع الترب الناشئة عن هذا التركيب، ناهيك على أن عمليات الحت وتكوين الأغشية المائية الباطنية تختلفان باختلاف طبيعة التكوينات الصخرية، إضافة إلى ذلك تؤثر طبيعة التكتشفات الصخرية في جريان الأودية. كذلك يحدد هذا الأخير مدى قابلية التربة للبناء و التعمير مما يؤهلها لتكون مجالا للتوسع و النمو العمراني.

من خلال الخريطة رقم (22) يمكن استخراج التشكيلات الصخرية المتمثلة فيما يلي:



1-4-1- تكوينات غضارية:

هي عبارة عن صخور رسوبية تعود نشأتها إلى الزمن الجيولوجي الثالث، تكشفنا هذا النوع من الصخور على السطح لا تسمح بتكوين أغشية باطنية حاملة للمياه وذلك بحكم طبيعتها غير النفوذة، أما إذا كانت تشكل قاعدة بينية لاحمة فكثيرا ما تكون حاملة لطبقات غنية بالمياه، تنشأ عن هذه الصخور تربة ذات طبيعة غضارية، ينتشر هذا النوع من الصخور بشكل واسع في البلدية كما تبرزه الخريطة رقم (22) حيث يشكل أغلب التلال المنبسطة ذات الإنحدار المتوسط. تعد من التراكيب الليتولوجية الصلبة مما يجعلها ذات قابلية للبناء و التعمير.

1-4-2- تكوينات الحجر الرملي النوميدي:

هو صخر رسوبي تعود نشأته أيضا إلى الزمن الجيولوجي الثالث، يتكون من حبيبات رملية متماسكة فيما بينها بمادة لاحمة من الغضار أو الكلس أو السيليس، مناطق تكشفنا تغطيتها تربة نفوذة ذات طبيعة رملية، كما أن عمليات الحت ونقل مكوناته إلى المناطق المنخفضة أدت إلى تكوين ترب زراعية نفوذة وذلك بعد اختلاطها بالغضار ومختلف الرسوبات. تنتشر تكشفنا الصخرية بشكل واسع على امتداد مجال البلدية من الجنوب إلى الشمال، حيث تتواجد التلال المرتفعة ومختلف الكديات مثل كدية بئر سطل وبوقرينة، إضافة إلى سفوح الجبال المتواجدة في الجهة الجنوبية كما هو الحال بالنسبة لكدية الزوامل والرمانية.

تنتج عنه ترب ذات مردودية زراعية ضعيفة مما يجعل مناطق انتشاره تتسم بالهامشية الامر الذي جعلها مهملة و قابلة للتحويل عن طبيعتها الزراعية و أهلها لتكون عرضة للاستغلال في مجال العمران خصوصا العشوائي منه.

1-4-3- اللحيات:

هي عبارة عن تشكيلات صخرية تتكون من الرمل والحصى والطيني والغضار, يقتصر وجودها على لحيات مصاطب كل من وادي الصفصاف ووادي النساء, الناشئة عن التغيرات المناخية التي صاحبته تغيرات في الترسيب, تتميز بنفاذية تسمح بتكوين طبقات من المياه الباطنية. تتميز هذه التكوينات الصخرية لاستقرارها مما جعلها موضعا مناسباً للبناء و التعمير. تنقسم هذه الصخور إلى لحيات قديمة ولحيات حديثة.

أ - اللحيات القديمة : تنتمي تكوينات هذا النوع إلى المصاطب العليا والمتوسطة لوادي الصفصاف ووادي النساء, عمرها يعود إلى العصر المطير (البلايستوسين) القديم.

ب- اللحيات الحديثة: تنتمي تكوينات هذا النوع إلى المصاطب السفلى لحوضي وادي الصفصاف ووادي النساء, تعود نشأتها إلى العصر المطير (البلايستوسين) الحديث, تنتشر بشكل واسع على ضفاف وادي الصفصاف ووادي النساء.

1-4-4- تكوينات الحجر الكلسي :

هي صخور رسوبية تعود نشأتها إلى الزمن الجيولوجي الثالث, تتميز بكونها غير نفوذة ومع ذلك فهي تسمح بتكون مظاهر كارستية يمكن أن تحتوي على مياه جوفية. تساهم الصخور الكلسية بعد تعرضها إلى عمليات الحت في نشأة بعض الترب ذات الطبيعة الكلسية. تعتبر هذه الصخور قليلة الانتشار بالبلدية, تتواجد في المنحدرات الصخرية الشديدة في جبل التوميات جنوبا وفي كاف مسونة شرقا.

1-4-5- تكوينات الحجر الرملي والبودينغ:

هي صخور رسوبية تعود نشأتها إلى الزمن الجيولوجي الثالث, والبودينغ هو عبارة عن حصباء مستديرة الشكل من الميكاشيست والغنايس يتخللها الكوارتز, يتناوب مع هذه العناصر الحجر الرملي النوميدي, ترتبط هذه المكونات فيما بينها بمادة لاحمة من الغضار أو الكلس أو السيليس. تتميز هذه الصخور بصلابتها مما يجعل احتمال تشكل ترب زراعية منها ضعيف. تنتشر على شكل حزام ضيق في الجهة الشمالية الغربية من البلدية.

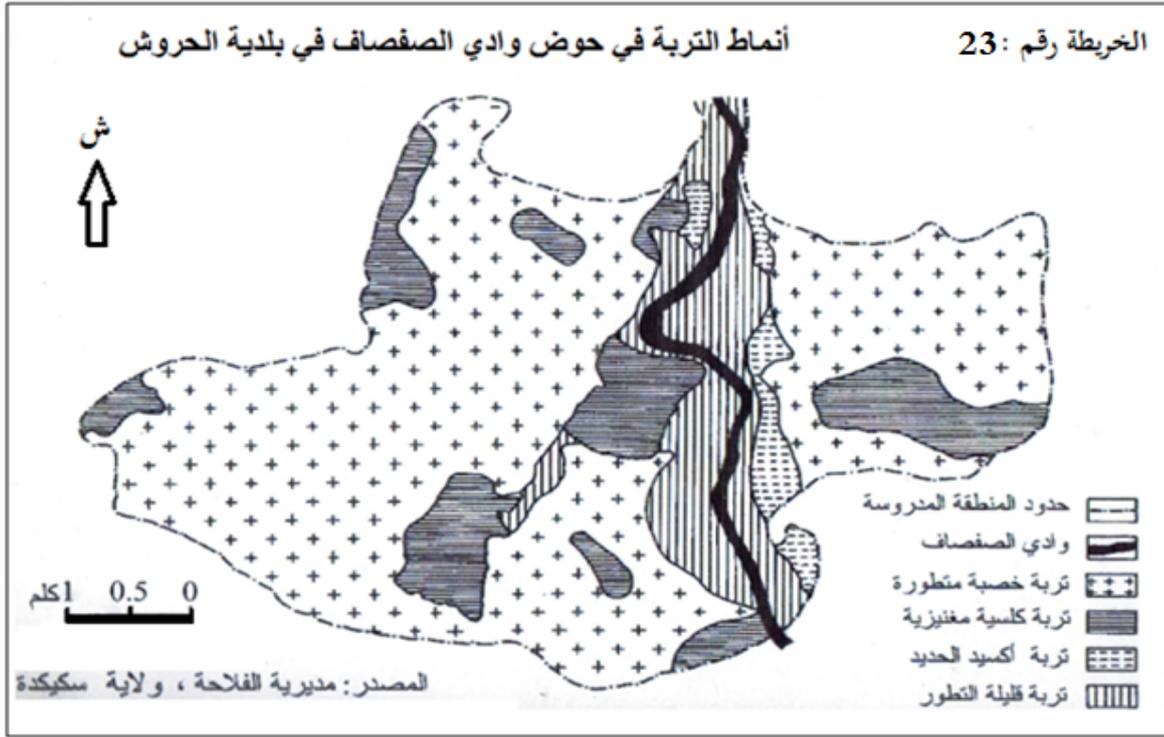
1-4-6- تكوينات الفيلاذ:

هي صخور متحولة ذات أصل رسوبي, تعود نشأتها إلى الزمن الجيولوجي الأول. يعتبر الفيلاذ الحالة الوسطى بين الشيست الغضاري إلى ميكاشيست تحت تأثير الحرارة العالية (شيست غضاري - فيلاذ - ميكاشيست), يكون لون الفيلاذ رمادي أزرق, يظهر على شكل عدسات كوارتزية, يتميز الفيلاذ بصلابته مما يجعل احتمال تشكل تربة زراعية منه ضعيف. يتواجد عند المنحدرات الصخرية بجبل التوميات جنوبا وكاف مسونة شرقا, بالإضافة إلى الجهة الشمالية الغربية.

1-5-5- أنماط التربة :

تعتبر التربة محمل الحياة حيث يرسل النبات جذوره و يضع عليها الإنسان أساسات بنائه , و بالتالي فإن معرفة الخصائص الفيزيائية والكيميائية وحتى الطوبوغرافية للتربة يسمح بتحديد أنماط الترب و بالتالي يتضح نوع المحاصيل الممكن زراعتها وكذلك تقنيات البناء الواجب اتباعها.

نظرا لعدم توفر معطيات حول أنماط الترب في البلدية تم اللجوء إلى الدراسة البيدولوجية التي أنجزتها مصلحة الدراسة بمديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة سنة 1970م, بالرغم من أنها لم تشمل إلا جزء بسيط من مجال البلدية والمتمثل في الأراضي السهلية المنبسطة الواقعة على ضفاف وادي الصفصاف, وذلك بهدف إنشاء مشروع محيط السقي الخاص بحوض وادي الصفصاف, غير أنها يمكن أن تساعد في تحديد أنماط الترب في البلدية. من خلال هذه الدراسة تم استخراج أنماط التربة المبينة في الخريطة رقم (23).



1-5-5-1- تربة متطورة :

تعتبر الأكثر انتشارا في حوض وادي الصفصاف, وهي تربة محلية النشأة ناتجة عن التكوينات الغضارية حيث تمثل نسبة الغضار بها أكثر من 30%, تحتوي على كمية معتبرة من الذبال المتحلل مما أعطى هذه التربة لونا أسودا قاتما. تحتوي على نسبة معتبرة من كاتيونات الكالينو الترابية Mg^{++} و Ca^{++} تعتبر تربة خصبة جدا وذات عمق مناسب للجذور ذات الامتدادات العميقة حيث يمكن استعمال المكننة الزراعية والحرق العميق. لها قابلية لاستعمال الري, كما تعتبر ملائمة لكافة المحاصيل الزراعية وخاصة الكثيفة منها.

1-5-2- تربة كلسية - مغنيزية :

تنتشر على شكل مساحات محدودة على جانبي وادي الصفصاف, تنشأ انطلاقاً من الصخر الأم ذي الطبيعة الكلسية, وتنشأ كذلك في مناطق تواجد الحجر الرملي النوميدي, تحتوي هذه التربة على نسبة كبيرة من الكالسيوم والمغنيزيوم قد تصل في بعض الأحيان إلى حوالي 90%, وهذا مايفسر كونها غنية جداً بكاتيونات الكالينو الترابية Mg^{++} و Ca^{++} , تتميز ببنية ناعمة ذات حبيبات دقيقة, وتتوفر على نسبة من المواد العضوية والغضار. تعتبر ملائمة للمحاصيل الزراعية الكثيفة والأشجار المثمرة بالإضافة إلى القمح الصلب.

1-5-3- تربة قليلة التطور:

تنتشر على ضفاف وادي الصفصاف حيث المصاطب اللحية الحديثة, تتميز ببنية غير متماسكة ناتجة عن رسوبات الوادي, تتكون من نسيج رملي طيني, فقيرة من المواد العضوية مما جعلها بحاجة إلى عملية تحسين من أجل تكوين الآفاق الترابية, تعتبر ملائمة للنباتات ذات الجذور السطحية كالحبوب وبعض الزراعات الصناعية والأعلاف.

1-5-4- تربة أكسيد الحديد:

تنتشر خاصة على الضفة الشرقية لوادي الصفصاف حيث المصاطب اللحية القديمة, تتميز بلونها الأحمر أو الأسود القاتم الناتج عن أكسيد الحديد أو المنغنيز, ذات نسيج رملي مما جعلها نفوذة, نسبة المواد العضوية بها ضعيفة بسبب عملية تحللها السريعة, تعتبر غير مناسبة لعمليات الحرث العميق الذي يؤدي إلى ظهور الصخر الأم. تعتبر ملائمة لمختلف النباتات ذات الجذور السطحية كالزراعات الواسعة و بعض الخضروات والمشاتل.

بالاعتماد على خرائط التضاريس, الانحدارات والتركيب الصخري للبلدية وكذلك خريطة أنماط التربة لمنطقة محيط السقي لوادي الصفصاف, يمكن الاستنتاج بأن بلدية الحروش تحتوي على إمكانات ومؤهلات طبيعية تمتاز بقيمة زراعية كبيرة, مما يسمح بتكثيف النشاط الزراعي وتنوع المحاصيل الزراعية.

1-6- مناخ بلدية الحروش:

يعد المناخ أحد الاعتبارات الهامة التي توضع في الاعتبار عند تخطيط المدن أو مراكز العمران بصفة عامة فالتوسع الطرق وارتفاع المباني وتوزيع المساحات الخضراء والحدائق العامة تحددها جملة عوامل من بينها عامل مناخي هو ضمان وصول نسبة كافية من الأشعة الشمسية إلى المساكن خاصة في الأحياء المزدهمة بالسكان, كذلك تعيين المواقع الملائمة لإقامة المصانع يتطلب معرفة الاتجاه السائد للرياح حتى لا تتأثر الأحياء السكنية من مراكز العمران بالغبار الصناعي الذي ينتشر في جو المناطق الصناعية, بل إن اختيار مواقع المدن أو المراكز العمرانية عامة يدخل في تحديده عامل المناخ حتى لا تقام في جهات غير ملائمة. كما ترتبط الحياة النباتية الزراعية ارتباطاً وثيقاً بعناصر الطقس والمناخ نمواً ونضجاً وإنتاجاً فقد تنوعت وتوزعت المحاصيل الزراعية وفقاً للخصائص الطقسية والمناخية. وتؤثر عناصر الطقس والمناخ من إشعاع شمسي, حرارة, رياح, رطوبة, وأمطار, على نمو المحاصيل الزراعية بدأ من مرحلة الإنبات والنمو مروراً بالنمو الخضري والنضج وحتى الإنتاج والتسويق, فضلاً عن اختلاف مواسم زراعتها.

بالاعتماد على المعطيات المناخية المتوفرة في محطة زردازة للرصد الجوي, يمكن استخلاص الخصائص المناخية التالية:

1-6-1- الخصائص المناخية :

تتميز بلدية الحروش بمناخ البحر المتوسط الذي يمتاز بفترتين، إحداهما حارة وجافة والأخرى معتدلة وممطرة، ويرجع ذلك إلى موقع البلدية الجغرافي القريب من البحر، إذ تبعد عن الساحل بحوالي 32 كلم.

بالاعتماد على معطيات محطة زرداظة للرصد الجوي ومن خلال الجدول رقم (32) والشكل رقم (35)، الذي يمثل منحنى "قوسن" وذلك بتطبيق المعادلة $(P=2T)$ ، حيث نلاحظ أن مناخ البلدية يتميز خلال السنة بفترتين أساسيتين هما :
الجدول رقم (32): المتوسطات الشهرية لدرجة الحرارة وكمية الامطار في محطة زرداظة للرصد الجوي خلال الفترة (1970-2008م).

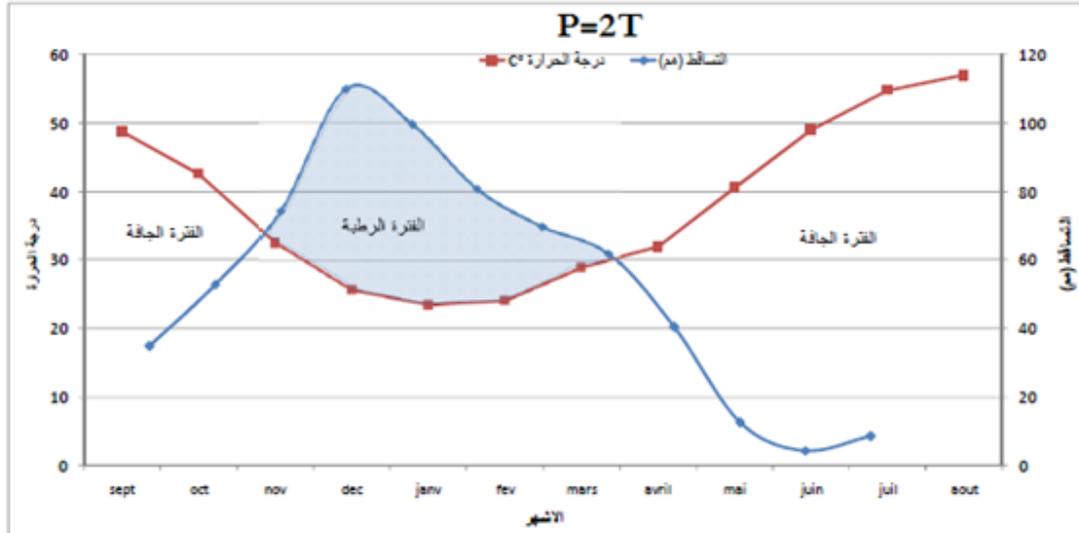
الاشهر	متوسطات الامطار (ملم)	متوسطات الحرارة (c ⁰)
س	1.843	25.4
ا	52.9	21.5
ن	74.45	16.3
د	109.86	12.9
ج	99.57	11.8
ف	80.94	12.1
م	69.91	14.5
أ	62.02	16
م	40.48	20.3
ج	12.57	24.5
ج	4.39	27.4
أ	8.54	28.5

المصدر: محطة الرصد الجوي بزرداظة (1970-2008).

أ-الفترة الرطبة :

تمتد هذه الفترة ابتداء من شهر نوفمبر إلى شهر أبريل، تشكل الأمطار المتساقطة خلال هذه الفترة حوالي 76,37% من مجموع متوسط الأمطار السنوية، يبلغ متوسط الأمطار أقصاه في شهر ديسمبر بحوالي 109,86 ملم، أما أدنى متوسط للأمطار فسجل خلال شهر أبريل بـ 62,02 ملم. أما درجة الحرارة خلال هذه الفترة فسجل أعلى متوسط لها خلال شهر نوفمبر بـ 16,3°م، و أدنى متوسط خلال شهر جانفي بـ 11,8°م.
يلاحظ أن هذه الفترة تكون خلالها كمية الأمطار المتساقطة مرتفعة وتكون درجة الحرارة معتدلة أي أنها غير باردة كثيرا، مما يساهم في نجاح الموسم الزراعي و ما يتبع ذلك من تنمية محلية.

منحنيا المتوسطات الشهرية لدرجة الحرارة وكمية الامطار في محطة زردازة للرصد الجوي خلال الفترة (1970-2008م).



ب- الفترة الجافة:

تمتد هذه الفترة من شهر ماي إلى شهر سبتمبر , تشكل الأمطار المتساقطة خلالها حوالي 23,36 % من مجموع متوسط الأمطار السنوية. سجل أقصى متوسط للأمطار في هذه الفترة خلال شهر ماي ب 40.48 ملم. أما درجة الحرارة فأعلى متوسط لها كان في شهر أوت ب 28.5°م, و أدنى متوسط خلال شهر ماي ب 20.3°م. يلاحظ أن هذه الفترة الجافة التي تمتد على 6 أشهر و التي تتميز بدرجة مرتفعة وكمية تساقط ضعيفة, هذا ما يسمح بنضج بعض المحاصيل الزراعية الواسعة والكثيفة. كما أنها الفترة المناسبة لإنجاز العديد من المشاريع القاعدية (السكن، الطرقات...), و ذلك بغية تفادي القوة القاهرة (الأمطار)، التي غالبا ما تعرقل وتيرة إنجاز المشاريع.

1-2-6-1-التساقط:

1-2-6-1-الأمطار:

تعتبر الأمطار من أكثر العناصر المناخية تأثيرا في النشاط الزراعي في بلدية الحروش, إذ يتم الاعتماد عليها بشكل كبير في ري مختلف المحاصيل الزراعية بالإضافة إلى كونها المصدر الأساسي لتوفير المياه لمختلف الاستعمالات الأخرى، كميّاه الشرب من خلال استغلال المياه الجوفية.

من خلال الجدول رقم (32) نلاحظ أن بلدية الحروش تتلقى كمية معتبرة من الأمطار, يبلغ متوسطها السنوي 650,44 ملم, هذا مع الأخذ بعين الاعتبار تذبذبها من سنة لأخرى. و يعتبر فصل الشتاء (ديسمبر, جانفي, فيفري) أكثر الفصول مطرا . أما فصل الربيع (مارس , افريل, ماي) فيعد ثاني فصل من حيث كمية تساقط الأمطار . و يشكل فصل الصيف (جوان, جويلية, أوت) أقل الفصول مطرا.

إن هذا التوزيع الفصلي لتساقط الأمطار ساعد الفلاحين بشكل كبير على أداء نشاطهم الزراعي, حيث يسهل عمليات الحرث والبذر خريفاً وعمليات الحصاد وجني المحاصيل صيفاً, الأمر الذي أدى إلى انتعاش سوق العمل خصوصاً الموسمي منه.

1-6-2-2- الأمطار السيلية:

يكمن الهدف من دراسة الأمطار السيلية, كونها تؤثر بشكل كبير في تعرية التربة وانجرافها, كما تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأودية وزيادة قوة جريانها وما ينتج عنه من تأثيرات سلبية على الأراضي السهلية خاصة الواقعة على ضفاف الأودية بسبب الحث الجانبي, إضافة إلى غمر هذه الأراضي بالمياه, مما يؤثر سلباً على النشاط الزراعي من جهة, و من جهة ثانية يؤثر سلباً في استغلال المساحات المنبسطة للبناء حيث يؤدي إلى غمرها بالمياه (خطر الفيضانات), خصوصاً السكنات المبنية على ضفاف الوديان و التي غالباً ما تكون سكنات عشوائية.

حسب المعلومات المقدمة لنا من طرف محطة الرصد الجوي بزردازة فإن متوسط عدد أيام الأمطار السيلية بالمنطقة يبلغ 61 يوماً في السنة, هذا مع الإشارة إلى تذبذبها من سنة لأخرى. وتمثل الأشهر (نوفمبر, ديسمبر, جانفي, فيفري) الفترة التي بلغ فيها متوسط أيام الأمطار السيلية أقصاه. بينما ينعدم تساقطها خلال أشهر الصيف الثلاثة.

1-7- الرياح :

الرياح عامل هام في التأثير على نمو المزروعات , تساهم في عملية التلقيح , يكون تأثيرها إيجابياً إذا كانت الرياح رطبة وغير قوية , وتؤدي إلى تلطيف الجو , أما إذا كانت ريحا قوية فتأثيرها يكون في أغلب الأحيان بشكل سلبي خاصة في فصل الإزهار والإثمار إذ تؤدي إلى سقوط الأزهار والثمار , وإتلاف البراعم وتكسير الأغصان وحتى اقتلاع النباتات في بعض الأحيان .

كما أن تأثيرها على السكنات الهشة يكون كبيراً, و بخاصة العشوائية منها و التي غالباً ما تكون من القصدير والزنك ومواد هشة يسهل اقتلاعها مما يتسبب في أضرار معتبرة قد تصل حد سقوط أرواح بشرية.

الجدول رقم (33) : اتجاه الرياح وتكرار هبوبها في محطة زردازة للرصد الجوي

رياح جافة		رياح رطبة				
ج ق	ج غ	ج	ش	غ	ش غ	الاتجاهات
21	45	33	67	76	88	المتوسط السنوي
06	12	09	18	21	24	النسبة المئوية (%)

المصدر: محطة زردازة للرصد الجوي

يبرز الجدول رقم (33) أن منطقة الدراسة تهب عليها رياح معتدلة الاتجاهات, بمتوسط سنوي يقدر بـ 330 يوماً, أي حوالي 90% من أيام السنة وهي مقسمة إلى قسمين أساسيين هما :

أ- رياح رطبة :

هي الرياح محملة بالرطوبة تكون في غالب الأحيان جالبة للأمطار, أغلبها تهب في الفترة الرطبة ومصدرها من الشمال (تمر على البحر المتوسط أو تكون فيه), وهذه هي أهم الرياح المحملة بالأمطار, ويكون مصدرها كذلك من المحيط الأطلسي

، لكن مرورها بجبال الأطلس بالمملكة المغربية يفقدها الكثير من حمولتها من الأمطار. تسود البلدية خاصة في فصل الخريف والشتاء.

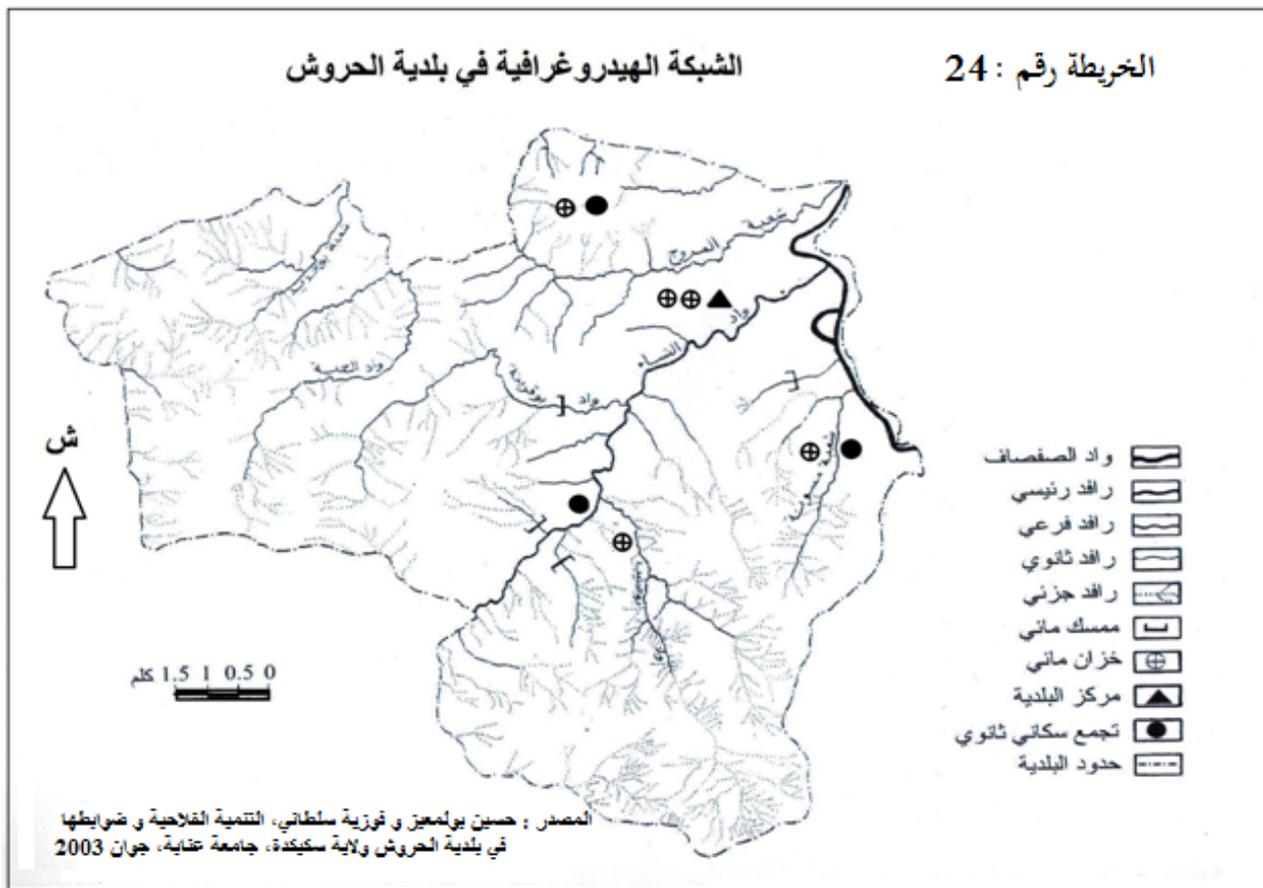
ب- رياح جافة:

هي رياح حارة وجافة بحكم هبوبها من المناطق الصحراوية أي تهب من الجنوب نحو الشمال ، تكون محملة في بعض الأحيان بأتربة. وتؤدي هذه الرياح إلى رفع درجة حرارة الجو، مما يؤثر بشكل سلبي علي بعض المزروعات التي تكون في مرحلة الإزهار والإثمار، كما يكون لها تأثير سلبي كذلك على نمط المعيشة بالنسبة لساكني البنايات القصديرية. يكون هبوبها غالبا في فصل الربيع والصيف. تعد الرياح الجنوبية الشرقية منها والتي تعرف برياح الشهيلي (السيروكو) بتأثيرها البالغ علي النبات والحيوان وحتى الإنسان خاصة إذا كانت محملة بالأتربة.

1-8- الشبكة الهيدروغرافية :

إن الموقع الجغرافي لبلدية الحروش وسط حوض وادي الصفصاف، إضافة إلى كونها محاطة بمجموعة من التلال المرتفعة، والتي تنخفض تدريجيا باتجاه الوادي، جعلها تتميز بشبكة هيدروغرافية كثيفة ذات مجاري وروافد مختلفة شديدة التفرع، إذ غالبا ما تأخذ شكل الشجرة .

يمكن تصنيف المجاري المائية في بلدية الحروش الي ثلاثة اقسام حسب ما تبرز الخريطة رقم (24).



1-8-1- المجاري المائية الرئيسية:

تتمثل في وادي الصفصاف ووادي النساء، تتميز بجريانها الدائم في أغلب شهور السنة، لكنها تجف طيلة فترة الصيف في سنوات الجفاف.

1-1-8-1- وادي الصفصاف :

يعد أهم مجرى مائي في البلدية، كونه مصب لجميع مجاري بلدية الحروش بالإضافة إلى مجاري البلديات الأخرى. يقطع مجال البلدية في قسم قليل منها (الجهة الشمالية الشرقية). يلعب جريانه الدائم دورا أساسيا في توفير مياه السقي لقسم كبير من الأراضي المحيطة به التابعة لبلدية الحروش. ساهمت رواسبه في تكوين السهول الواقعة علي ضفافه نتيجة ما يحمله من كميات هائلة من المواد و الرسوبيات أثناء فترة الأمطار السيلية .

1-2-1-8-1- وادي النساء :

يعتبر من الروافد الرئيسية لوادي الصفصاف، يقطع مجال البلدية من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، يغطي حوضه مساحة تبلغ 52 كلم² أي بنسبة 44,37% من مساحة البلدية. يدوم جريانه أغلب شهور السنة ، نظرا لكونه ينبع من جبال التوميات المتواجدة جنوب البلدية، يجف خلال فصل الصيف. نظرا لروافده الكثيرة والمتنوعة فهو يوفر كميات معتبرة من المياه التي يمكن تجميعها واستغلالها في عدة نشاطات زراعية.

1-2-8-1- المجاري الفرعية :

هي مجموع الروافد التي تصب مباشرة في المجاري الرئيسية، كوادي بوضيب و وادي بوقرينة اللذين يصبان في وادي النساء، يضاف إليهما وادي شعبة مسونة و وادي شعبة المرج اللذين يصبان في واد الصفصاف .تتميز هذه المجاري بجريانها المؤقت الذي يقتصر علي الفترة الممطرة، أما وادي بوضيب الذي تغذيه بعض الينابيع الباطنية التابعة من جبل التوميات، فيستمر جريانه لمدة طويلة ما عدا الفترة الصيفية.

الروافد الفرعية ملائمة لإنشاء العديد من المماسك المائية، لكنها غير مستغلة بالشكل المطلوب ، وذلك نظرا لوجود عدد قليل من المماسك المائية التي لا يتجاوز عددها خمسة (05) مماسك ذات الحجم الصغير وحالتها سيئة وهي غير مستغلة إلا على فترات متقطعة من السنة.

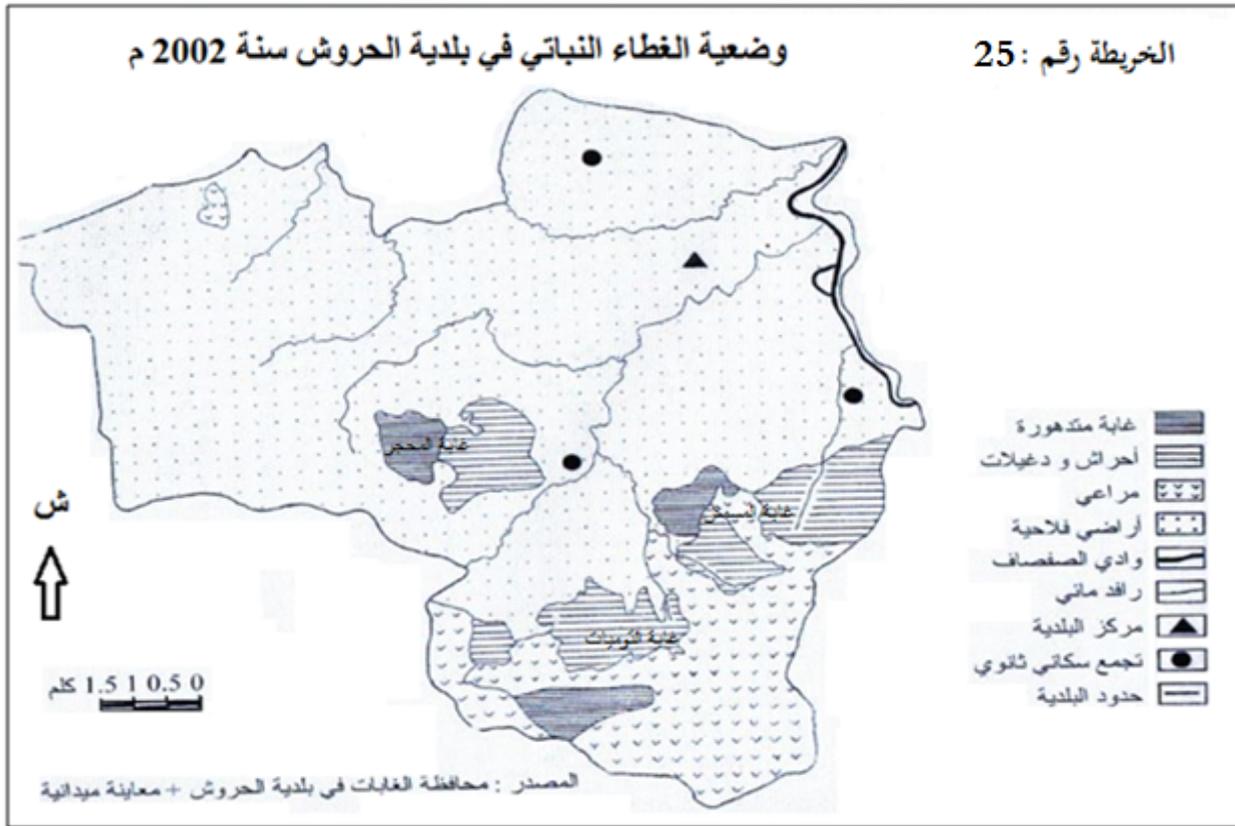
1-3-8-1- مجاري ثانوية وشعاب :

هي روافد صغيرة من حيث الحجم و الطول ، تغذي المجاري الفرعية، تتميز بجريانها المؤقت و المتزامن مع سقوط الأمطار. تعتبر هذه المجاري كمؤشر يعطي صورة واضحة عن ديناميكية الحت والانجراف ومختلف الانزلاقات وحركة الانقراض علي السطوح. بعد مطابقة خريطة الشبكة الهيدروغرافية مع خريطة الانحدارات تبين أن أغلب الشعاب والمجاري الثانوية تقع ضمن الانحدارات المتوسطة حيث تتواجد أغلب الاراضي الزراعية، وتكون جد كثيفة في المناطق ذات الانحدار الشديدة، بينما تنعدم في السهول ذات الانحدارات المنخفضة.

1-9- الغطاء النباتي :

الغطاء النباتي الطبيعي كالغابات والأحراش مهم جدا ومن عدة أوجه ، فهو يساهم في تلطيف الجو وجلب الأمطار بالإضافة إلى المحافظة على تماسك التربة في مختلف السفوح المنحدرة ، كما أنها تستغل كمساحات رعوية مهمة. كما قد يساهم في استغلاله كمساحات خضراء بغية الترفيه و النزهة.

تصنف بلدية الحروش كمنطقة غير غابية ، حيث يقتصر الغطاء النباتي الطبيعي فيها علي الأحراش والدغيات، وبقايا أشجار البلوط لغابة تعرضت للحرق وبعدها لرعي مكثف. تقدر المساحة الاجمالية للغطاء النباتي بـ 315,5 هكتارا ، أي ما نسبته 03% من مساحة البلدية حيث يتوزع الغطاء النباتي على مساحات صغيرة ومتقطعة خاصة " غابة المسمش " و"كدية الرمانه" كما تبين ذلك الخريطة رقم (25).



أما مساحات الغابة والأحراش التي تدهورت وبارت أصبحت تستغل كمساحات رعوية إذ تبلغ مساحتها 750 هكتارا أي بنسبة 06% وتعتبر أراضي فلاحية مهمة علي شكل أراضي بور إن استصلحت يمكن أن تصبح أراضي زراعية. تغطي هذه الأراضي الأعشاب والحشائش البرية .

إن وضعية الغطاء النباتي بالبلدية ماهي إلا تحصيل حاصل لعدة عوامل نوجزها فيما يلي :

- الحرائق التي أدت إلى إتلاف غابات التوميات التي كانت تتكون أساسا من أشجار البلوط وأحراش كثيفة .
- الرعي الكثيف وغير المنتظم ، خاصة مع تقلص مساحات الرعي خلال موسمي الخريف والشتاء ، مما يدفع بالرعاة للجوء إلى المناطق المرتفعة حيث الغابة و الأحراش.

- ظاهرة كراء المراعي من طرف مالكي الأراضي، التي أدت إلى تقليص مساحة الرعي العامة ، الأمر الذي أدى ببقية الرعاة إلى اللجوء إلى الجبال حيث الغابة و الأحرش.
- ظاهرة استصلاح الأراضي علي حساب الغطاء النباتي، كما حدث لغابة "المحجر" بالقرب من "كدية بوقرينة" جنوب غرب البلدية حيث تم استصلاح عشرات الهكتارات (تم ذلك في أواخر الثمانينات).
- عدم استفادة البلدية من أي مشروع للتشجير أو لإعادة تشجير ما أتلّف من مساحات غابية، بحجة أن البلدية ذات طابع فلاح⁽¹⁾، وهذا رغم وجود أراضي ذات مساحات معتبرة قابلة للتشجير على الأقل لحمايتها من خطر الحت والانزلاقات التي تعاني منها بلدية الحروش .
- الظروف الاجتماعية المزرية لبعض سكان الريف دفعتهم للاعتماد علي حطب الغابة سواء في معيشتهم اليومية أو لكسب الرزق عن طريق إنتاج الفحم الخشبي ذو الاستعمالات المتعددة .
- موقع بلدية الحروش بالقرب من بلدية زردازة الغابية جعل الاهتمام ينصب على هذه الأخيرة على حساب الأولى ، كما هو الحال في المشروع الخاص بتنمية الفلاحة في المناطق الجبلية لحوض وادي الصفصاف (PPDAMOS) الذي شرع فيه سنة 2002 و هو حاليا في طور التنفيذ و الممول من طرف الصندوق العالمي للتنمية الفلاحية (F.I.D.A)، حيث لم تستفد من مشاريعه بلدية الحروش رغم أن مقره الإداري يقع في هذه الأخيرة⁽²⁾ .

الخلاصة :

تتميز بلدية الحروش بفضل موقعها الجغرافي ضمن حوض واد الصفصاف، بانبساط أراضيها وضيق سهولها التي تتسع شمالا , يغلب علي تضاريس البلدية طابع الانحدار المتوسط الذي يعد مناسبا للزراعة والبناء والتعمير على حد سواء . سمحت جيولوجية بلدية الحروش ذات التكوينات الغضارية وتكوينات الحجر الرملي النوميدي بنشوء ترب ذات قيمة زراعية عالية ، تتخللها شبكة هيدروغرافية كثيفة ومتشعبة . يضاف إلى ذلك وقوع بلدية الحروش ضمن مناخ البحر المتوسط والنطاق الحيوي شبه الرطب جعلها تتلقى كميات كبيرة من الأمطار مناسبة لنمو العديد من المزروعات ، كما أنها تساهم في تكوين رصيد باطني من المياه الجوفية .

كل هذه العوامل الطبيعية تعتبر مساعدة و محفزة لدعم و تنمية القطاع الزراعي ببلدية الحروش، مما خلق ديناميكة في النشاط الزراعي ساهمت هي الأخرى في خلق العديد من مناصب الشغل الدائمة و الموسمية، ناهيك على جلبها للعديد من الاستثمارات في العديد من المجالات الاقتصادية و التجارية التي ساهمت في جعل المنطقة جالبة للسكان، تجلّى ذلك في العديد من الهجرات التي شهدتها البلدية و التي كان من نتائجها انتشار بؤر عديدة للسكن العشوائي خصوصا في الأراضي المنبسطة المتواجدة على ضفاف الأودية.

1 : حسب ما صرح به ممثل مفتشية الغابات بالحروش.

2 : حسين بولعيز و سلطاني فوزية، التنمية الفلاحية و ضوابطها في بلدية الحروش، مذكرة مهندس دولة ، جامعة عنابة، جوان 2003.

المبحث الثاني

الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية

لمدينة الحروش

تمهيد:

يعتبر الإنسان المحرك الأساسي لمختلف النشاطات المرتبطة بالمجال الحضري أو الريفي، فهو المستهلك والمنتج في آن واحد، وبالتالي فالضوابط البشرية تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في توجيه و تحديد مجال نفوذ المدينة بالإضافة إلى المساهمة في تحديد وظيفتها و مجال توسعها عمرانيا و امتدادها مجاليا. كما أنها تمنحنا فكرة حول مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تعاني منها المدينة و ساكنيها.

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الخصائص السكانية المختلفة و كذلك التجهيزات والهياكل الأساسية مع إبراز مدى تأثيرها على نشاط و وظيفة مدينة الحروش، هذا من جهة، و من جهة ثانية في علاقتها بظاهرة السكن العشوائي. كما سيتم التطرق للبنية العقارية للأراضي و مختلف السياسات العقارية التي مست المجال الفلاحي الذي يرتبط أساسا بالعقار الذي يشكل الأرضية التي تبنى عليها مختلف المشاريع السكنية.

1- الخصائص السكانية :

1-1- نمو السكان :

تعتبر مدينة الحروش من أقدم المدن الصغيرة نشأة على مستوى الشرق الجزائري⁽¹⁾، وقد عرفت المدينة منذ نشأتها تغيرات هيكلية ومجالية أثرت بشكل كبير في بنيتها العمرانية والاجتماعية، حيث عبر 165 سنة من الوجود مرت بمراحل متميزة سواء قبل الإستقلال أو بعده. وكان من الطبيعي أن يصاحب هذا التحول، تغيرا كبيرا في البنية الديموغرافية لسكانها إبتداء من الإستيطان الأوربي إلى مرحلة التوسع المجالي و ظهورها كمدنية صغيرة يناهز عدد سكانها 50 ألف نسمة سنة 2011⁽²⁾.

سنركز في دراستنا على المعطيات السكانية الخاصة بالبلدية عموما (مركز البلدية والتجمعات العمرانية الثانوية)، وذلك للارتباط الشديد بين مدينة الحروش مركز والضواحي المتمثلة في التجمعات العمرانية الثانوية لكل من السعيد بوضبع والتوميات و بئر سطل، إذ لا يكاد يلاحظ وجود انفصال مجالي ولا خدماتي بين المدينة المركز والتجمعات العمرانية المحيطة بها، على العكس أن الملاحظ ميدانيا أن هذه التجمعات العمرانية الثانوية تعد و كأنها امتداد للنسيج العمراني للمدينة المركز. كما أن التسمية المحلية والإدارية المتداولة لهذه التجمعات هي: حي السعيد بوضبع، حي التوميات وحي بئر سطل معتبرين إياها أحياء تابعة لمدينة الحروش.

"مر نمو السكان في بلدية الحروش بمراحل مختلفة نتيجة للظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي عرفتھا الجزائر، إذ أدى تضافر عدة عوامل (الاستعمار الفرنسي وسياساته، الزيادة الطبيعية للسكان، الهجرة الداخلية والخارجية .. الخ) إلى خلق نوع من عدم التوازن بين إمكانيات البلدية من جهة ونمو السكان من جهة أخرى الأمر الذي أدى إلى الضغط على الموارد المتاحة في البلدية وخاصة على قطاع السكن"⁽³⁾.

1 : Bouraoui Ibtissem, Croissance des petites villes Algériennes : cas d'El Harrouch, mémoire de magister, université de constantine, 2007.

2 : تقديرات مصالح مديرية البرجة و الميزانية لولاية سكيكدة (ex DPAT)

3: تومي رياض، أدوات التهيفة و التعمير و إشكالية التنمية الحضرية: مدينة الحروش نموذجا، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2006.

يمكن تقسيم نمو و تطور السكان في مدينة الحروش إلى مرحلتين رئيسيتين هما:

أ- مرحلة ما قبل الاستقلال :

تمتد هذه المرحلة من سنة 1861 إلى غاية 1962، حيث كان العامل الأساسي في التعمير وإنشاء القرية منذ 1840، الثكنة العسكرية والنصب التذكارية والمرافق العامة كالمستشفى والهياكل القاعدية والمؤسسات ذات النشاط الفلاحي، وكلها عملت على تشجيع عمليات الاستيطان في هذه المنطقة الغنية بثرواتها الطبيعية⁽¹⁾. بدأت المدينة كقرية بنحو 45 مستوطن و12 حربي وذوي أصحاب المهن الحرة. قرية صغيرة فلاحية بالدرجة الأولى مخصصة للأوروبيين دون غيرهم، حيث في سنة 1935 بلغ عدد سكانها إلى نحو 5730 ساكن لينتقل سنة 1954 إلى 12919 ساكن من بينهم 421 أوروبي و6864 مسلم جزائري، أغلبهم هاجروا إلى المدينة من المناطق الجبلية المجاورة كزرذازة والغدير وأولاد أحبابة، بسبب سياسة الأرض المحروقة التي انتهجتها سلطات الاحتلال لتضييق الخناق على الثورة التحريرية، كما يبين ذلك الجدول رقم (34)، حيث نلاحظ أن سكان البلدية تضاعف 24 مرة خلال فترة زمنية قدرت بقرن من الزمن.

الجدول رقم (34): تطور عدد سكان بلدية الحروش خلال الفترة 1854-1954م

السنوات	1854	1891	1932	1936	1948	1954
الحروش مركز	522	836	2077	2077	2164	5634
السكان المحليون	-	-	-	4436	4425	6864
الأوروبيون	-	-	-	317	401	421
المجموع	522	836	2077	6830	6990	12919

المصدر: أرشيف بلدية الحروش.

حسب بعض الدراسات الميدانية⁽²⁾ التي أجريت حول هجرة السكان نحو مدينة الحروش في الفترة الممتدة من 1954 إلى غاية 1966 تبين أن المدينة عرفت صافي هجرة وافدة قدر بنحو 2200 شخص بمركز المدينة، وأكثر من 3400 شخص كهجرة مغادرة من مختلف المناطق المبعثرة أو ما يسمى بالمناطق الريفية، حيث شكلت هذه الهجرة النواة الأولى للعديد من المناطق السكنية المتدهورة داخل المدينة وعلى أطرافها آنذاك كما يبين ذلك الجدول رقم (35).

1: رياض تومي ، المرجع السابق ذكره.

2: نوال هبهبوب، التنظيم الجمالي حول المدن الصغرى لولاية سكيكدة: حالة مدن القل، الحروش، عزابة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2006.

الجدول رقم (35): هجرة السكان في بلدية الحروش و ضواحيها خلال الفترة 1954-1966

1954 - 1966		الفترة المركز العمراني
النسبة %	صافي الهجرة	
41,70	2200	الحروش مركز
//	//	السعيد بوصع
//	//	التوميات
//	//	بئر سطل
47,64-	3425-	المناطق المبعثرة (..)

المصدر: نوال ههوب، جامعة قسنطينة، 2006

ب- مرحلة ما بعد الاستقلال:

يمكن اعتبار انطلاقة هذه المرحلة فعليا منذ 1965م حيث عرفت الجزائر نوع من الاستقرار السياسي، أين بدأت بالفعل أولى عمليات التخطيط الشامل والتنمية الوطنية مع المخططات الثلاثية، الرباعية والخماسية وذلك منذ سنة 1967م.

يبرز الجدول رقم (36) والشكل رقم (36)، أن عدد سكان البلدية تضاعف مرتين ونصف خلال الفترة (1966-2012م)، حيث حدث ذلك عبر المراحل التالية :

1- المرحلة الأولى: (1966-1977م)

بلغ عدد سكان البلدية سنة 1966م حوالي 16100 نسمة ليرتفع هذا العدد إلى حوالي 21900 نسمة سنة 1977 بمعدل نمو سنوي بلغ 3.04%. هذا المعدل يعد منخفضا مقارنة بالمعدل الوطني والذي بلغ آنذاك 3.17% (1).

الجدول رقم (36) : نمو عدد السكان في بلدية الحروش خلال الفترة 1966 - 2012 م

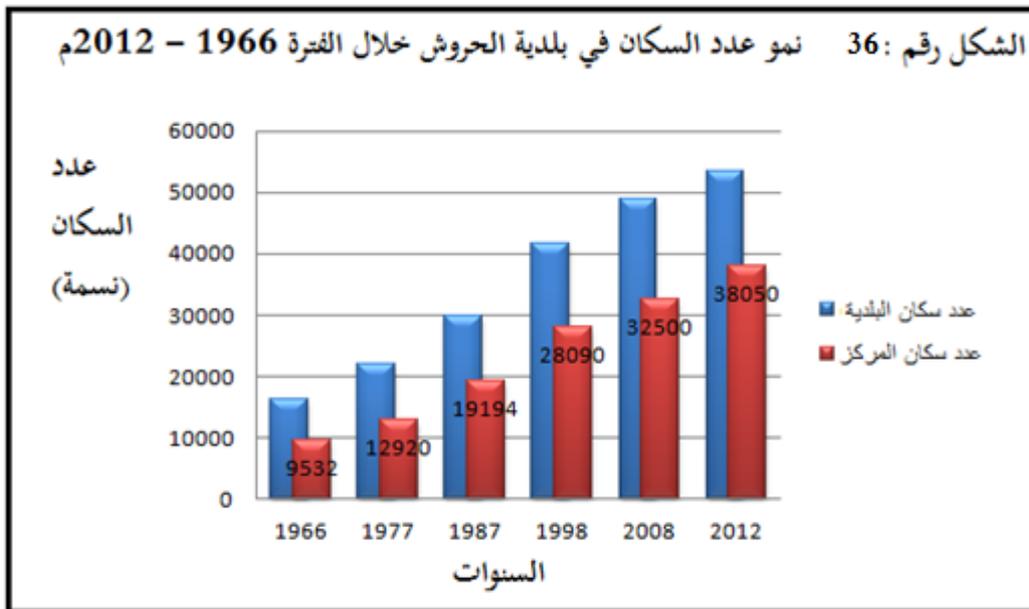
السنوات	عدد سكان البلدية (نسمة)	عدد سكان المركز	مقدار النمو بالمركز	معدل النمو بالمركز %	مقدار النمو بالبلدية	معدل النمو ⁽²⁾ بالبلدية %
1966	16255	9532	-	-	-	-
1977	21900	12920	3388	3.04	5800	3.04
1987	29688	19194	6274	4.10	7788	3.14
1998	41650	28090	8896	3.87	11962	3.45
2008	48994	32500	4410	1.50	7344	1.7
2012	53460	38050	5550	4.25	4466	2.27

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية بسكيكدة، 2009م + PDAU الحروش 2011م

1 : ONS, L'Algérie en quelques chiffres, résultats 2006-2008, édition 2009, N° 39, Algérie.

2: معدل النمو السنوي : تم حسابه من طرف الباحث عبر تطبيق المعادلة التالية: $لغ(ن+1) = (لغ س2 - لغ س1) / ز$

حيث : ن: معدل النمو السنوي، س1: عدد سكان التعداد الأول، س2: عدد سكان التعداد التالي (الموالي)، ز: المدة الزمنية الفاصلة بين التعدادين.



يمكن تفسير هذا الانخفاض بهجرة سكان البلدية باتجاه المدن الكبيرة المجاورة (سكيكدة، قسنطينة، عنابة) وذلك كون هذه الأخيرة أكثر حجما وكانت لها الأولوية في برامج الاستثمارات والتي احتكرت أهم الصناعات خاصة في مدينة عنابة (الحديد والصلب)، قسنطينة (الميكانيك)، مدينة سكيكدة (البتروكيماويات)⁽¹⁾، كما يبين ذلك الجدول رقم (37).

الجدول رقم (37): هجرة السكان في بلدية الحروش و ضواحيها خلال الفترة 1966-1977م

1977-1966		الفترة
النسبة %	صافي الهجرة	
2,82-	269 -	المركز العمراني
//	//	الحروش مركز
//	//	السعيد بوضبع
//	//	التوميات
//	//	بئر سطل
30,03-	1973-	المناطق المبعثرة (..)

المصدر: نوال هبهوب، جامعة قسنطينة، 2006

هذه الحركة المغادرة للسكان و المقدره إجمالاً بحوالي 2242 شخص من مركز المدينة و مختلف المناطق الريفية المجاورة، كان لها تأثيراً سلبياً على التنمية المحلية بالبلدية تجلت مظاهره خصوصاً في فقدان الكثير من الأيدي العاملة الزراعية وما نتج عنه من إهمال للعديد من الأراضي الزراعية التي شكلت فيما بعد مجالا خصبا لانتشار السكنات العشوائية للوافدين نحو البلدية.

2- المرحلة الثانية : (1977-1987م)

بلغ عدد سكان البلدية سنة 1977م حوالي 29688 نسمة بمعدل نمو سنوي بلغ 3.08 % وهذا المعدل قريب من المعدل الوطني لهذه المرحلة الذي بلغ 3.14 % و مع ذلك يحتمل أن يكون أقل من معدل الزيادة الطبيعية.

1: نوال هبهوب، المرجع السابق ذكره.

يمكن تفسير زيادة معدل نمو السكان في البلدية في هذه المرحلة مقارنة بالمرحلة السابقة باستقرار السكان النسبي في مجالمهم البلدي بعد تحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية في البلدية ، بالإضافة إلى ارتفاع عدد المواليد وانخفاض عدد الوفيات. بالإضافة إلى ذلك هناك عامل ترقية المركز كمقر دائرة نتيجة التقسيم الإداري لسنة 1974 مما ساعد على توفر أولوية لمنحه استثمارات عمومية ما سمح بتوطين بعض المشاريع كبرى للإسكان من مناطق السكن الحضري الجديد والتحصيصات بمختلف أنواعها⁽¹⁾، زيادة على توفير مختلف المرافق و التجهيزات والوحدات الصناعية. ناهيك عن الدور الفعال الذي لعبته سياسة تطبيق برنامج الثورة الزراعية (1973م) وما نتج عنها من إنجازات مست القطاع الريفي (القرى الفلاحية)، حيث عرفت البلدية نوع من الاستقرار السكاني⁽²⁾.

كل هذه العوامل ساهمت في ارتفاع معدل الهجرة الوافدة نحو البلدية من مختلف مناطق التبعثر السكاني و بعض المناطق الجبلية بالمنطقة الغربية لولاية سكيكدة، كما يبين ذلك الجدول رقم (38).

الجدول رقم (38): هجرة السكان في بلدية الحروش و ضواحيها خلال الفترة 1977-1987م

1987-1977		الفترة
النسبة %	صافي الهجرة	
7,82	1030	المركز العمراني الحروش مركز
120,88	1748	السعيد بوضيع
//	//	التوميات
//	//	بئر سطل
91,79-	6680-	المناطق المبعثرة

المصدر: نوال ههوب، جامعة قسنطينة، 2006

لقد أدى هذا النمو المعترف للسكان إلى التأثير علي الواقع المحلي بالبلدية عموما ومركز المدينة خصوصا، حيث أدى إلى الطلب المتزايد على الهياكل القاعدية كالسكن و مختلف التجهيزات العمومية مما أدى بدوره إلى التوسع العمراني علي حساب الأراضي الزراعية الأمر الذي فتح المجال أمام ظهور بعض البؤر الأولى لمناطق السكن العشوائي. ناهيك على أن العديد من المشاريع السكنية التي كانت مبرجة خلال نفس الفترة، لم يتم إنجازها بالوتيرة اللازمة، مما انعكس سلبا على تلبية حاجيات السكان من السكن، وزاد من حدة انتشار السكن العشوائي.

3- المرحلة الثالثة : (1987-1998م)

عرف عدد سكان البلدية خلال هذه الفترة نموا معتبرا ، إذ بلغ عددهم سنة 1998م حوالي 41650 نسمة بمعدل نمو بلغ 3.45% ، هذا المعدل مرتفع مقارنة بالمعدل الوطني خلال هذه المرحلة والذي بلغ 2.20% .

إن هذا النمو الكبير للسكان كان نتيجة عدة عوامل أهمها :

- استقرار ارتفاع عدد المواليد مقارنة بعدد الوفيات (الزيادة الطبيعية).

1: تومي رياض، المرجع السابق ذكره.

2: حسين بولعيز و سلطاني فوزية، المرجع السابق ذكره.

● الهجرة الوافدة من مناطق التبعثر السكاني من داخل وخارج الحدود الإدارية للبلدية بسبب الظروف الأمنية المتدهورة التي عرفت هذه المناطق خلال العشرية الأخيرة واستقرارهم بمركز البلدية وبمختلف التجمعات العمرانية المجاورة كقرية السعيد بوضبع (3 كلم) والتوميات (4 كلم) وبئر سطل (1 كلم) في شكل تجمعات سكنية عشوائية، كما يبين ذلك الجدول رقم (39)، والذي يشير إلى صافي الهجرة الوافدة نحو البلدية خلال هذه الفترة، سواء نحو مركز البلدية أو التجمعات العمرانية المجاورة له.

الجدول رقم (39): هجرة السكان في بلدية الحروش و ضواحيها خلال الفترة 1987-1998 م

1998-1987		الفترة المركز العمراني
النسبة %	صافي الهجرة	
23,59	4439	الحروش مركز
34,60	1278	السعيد بوضبع
18,88	485	التوميات
8,68	104	بئر سطل
57,82-	1821-	المناطق المبعثرة

المصدر: نوال ههوب، جامعة قسنطينة، 2006

- إن هذه الوضعية أثرت بشكل ملحوظ على واقع التنمية المحلية بالبلدية من خلال (1) :
- إتساع سوق الإستهلاك والزيادة في الطلب على المواد الزراعية.
 - توفر الأيدي العاملة خاصة الموسمية و التي مصدرها في الغالب هؤلاء النازحين الجدد.
 - ظهور نظام كراء الأراضي الزراعية أو العمل بالنصف (مناصفة) خاصة مع النازحين من المناطق البعيدة، و الذين غالبيتهم من أصول ريفية و لهم خبرة في خدمة الأرض الزراعية.
 - النزوح الريفي وما نتج عنه من استيطان عمراني عشوائي على الأراضي الزراعية خاصة الهامشية منها و التي غالبا ما تكون تابعة للقطاع العام (مستثمرات فلاحية جماعية و فردية) .

4- المرحلة الرابعة : 1998-2008م

من خلال البيانات الإحصائية، فإن سكان بلدية الحروش بلغ عددهم حسب التعداد العام للسكان و السكن لسنة 2008 حوالي 50 ألف نسمة بمعدل نمو قدر ب 1,7% و هو أكبر من معدل نمو السكان لولاية سكيكدة و الذي بلغ في نفس الفترة 1,4% ، و يفوق كذلك المعدل الوطني الذي بلغ 1,6% (2). كما أن الإحصائيات المصرح بها من طرف مديرية التخطيط بالولاية و المتعلقة بالتقديرات و استشراف السكان لسنة 2011، تبين أن عدد سكان بلدية الحروش بلغ 51759 نسمة، بمعدل تحضر بلغ 95,64%، مقارنة بالمعدل الولائي الذي بلغ 60,6% و المعدل

1: حسين بولعيز و سلطاني فوزية، المرجع السابق ذكره.

2 : ONS , L'Algérie en quelques chiffres, op. cit. , 2009.

الوطني بـ85,73% سنة 2008. أما معدل الكثافة السكانية فقد بلغ 539 س/كم²، مقارنة بالمعدل الوطني الذي بلغ سنة 2008 حوالي 14,3 س/كم²(1).

إن هذا الانخفاض المحسوس في نمو السكان بالبلدية راجع بالأساس للوضع العام للبلاد و الذي اتسم بنوع من الاستقرار السياسي و الأمني، مما أدى إلى انخفاض في معدل الهجرة الريفية، ناهيك على السياسة التي انتهجتها الدولة اتجاه الريف منذ سنة 2000 و التي تمثلت بالأساس في:

- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) سنة 2000م.

- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (PNDAR) منذ سنة 2002م.

- الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (SNDRD) منذ سنة 2004م.

كل هذه المخططات و الاستراتيجيات ركزت بالأساس على تحقيق هدفين رئيسيين هما:

1- الهدف الأول: العمل على استقرار و تثبيت سكان الريف و الحد من هجرتهم نحو المدن، و ذلك من خلال

سياسة التنمية الريفية كبرنامج السكن الريفي، و فك العزلة و مختلف المشاريع الاجتماعية القاعدية بالريف (استصلاح الأراضي، الكهرباء الريفية، الماء...)، مما خلق نوع من التنمية المحلية على مستوى الريف عموما، و أدى إلى انخفاض نسبة الهجرة الريفية بشكل ملحوظ، كما يبين ذلك الجدول رقم (40)، و الذي يحتوي على نتائج استبيان ميداني قامت به الباحثة(2) سنة 2003 على عينة من سكان البلدية حول أصولهم و فترة التحاقهم للسكن في تراب بلدية الحروش .

الجدول رقم (40): هجرة السكان في بلدية الحروش و ضواحيها خلال فترة ما بعد 1998م

مرحلة ما بعد 1998 م	الفترة
النسبة %	المركز العمراني
10,82	الحروش مركز
10,00	السعيد بوصيع
7,70	التوميات
6,25	بئر سطل
//	المناطق المبعثرة

المصدر: نوال هبهب، جامعة قسنطينة، 2006

2- الهدف الثاني: للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية كان، العمل على عودة السكان المهاجرين إلى أماكنهم

وقراهم، بمعنى آخر إعادة شغل الفضاءات المهجورة و إعادة بعث الحياة في الفضاءات التي تعاني من عواقب متعددة، و ذلك من خلال مشاريع الدعم الفلاحي الذي مس العديد من العمليات الزراعية و الفلاحية، و التي استفاد منها الفلاحون مما رفع من مستواهم المعيشي و شجع العديد منهم على العودة لخدمة أراضيهم.

كما أن السياسة السكانية المنتهجة من طرف الدولة و المتمثلة في تنظيم النسل، قد ساهمت كثيرا في خفض معدل النمو السكاني وطنيا و محليا، حيث بلغ معدل حجم الأسرة وطنيا حوالي 5,9 فرد سنة 2008، مقارنة بـ 6,6 سنة 1998. في مقابل ذلك بلغ معدل حجم الأسرة بالبلدية 5,8.

1 : ONS , L'Algérie en quelques chiffres, op. cit. , 2009

2 : نوال هبهب، المرجع السابق ذكره.

كان ذلك نتيجة حتمية أيضا لعوامل أخرى منها ارتفاع معدل الزواج لدى الجنسين، و زيادة الوعي لدى الأزواج الجدد بضرورة تنظيم النسل و إنجاب أقل عدد من الأولاد خصوصا مع ارتفاع و زيادة تكاليف المعيشة⁽¹⁾.
 إن الإحصائيات السكانية المتعلقة ببلدية الحروش و المشار إليها سابقا، تبين أن نمو السكان بالبلدية يتسم بكونه مرتفع مقارنة بالمعدل الولائي و الوطني لنفس الفترة (1998-2008م)، و ذلك كون مدينة الحروش من المدن الصغيرة الجالبة للسكان بحكم موقعها الجغرافي، و كذلك مستوى التنمية المحلية و المرافق الاجتماعية و الاقتصادية و الهياكل القاعدية التي تتوفر عليها.

5- المرحلة الخامسة: ما بعد 2008 م

كما أن الاستشراق السكاني و التقديرات المتوقعة كما هو وارد في المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU)، تشير إلى أن سكان البلدية سيبلغون سنة 2012 حوالي 53460 نسمة بمعدل نمو للفترة يقدر بحوالي 2.27%، و سيبلغ عدد السكان سنة 2017 أكثر من 60 ألف نسمة ليصل العدد سنة 2027 إلى حوالي 80 ألف نسمة بمعدل نمو 3,2%. إذ يمكن تفسير ذلك بمختلف المشاريع التنموية التي عرفتها البلدية و ضواحيها، خصوصا تلك المتعلقة بالبنية التحتية والهياكل القاعدية (الطريق السيار شرق-غرب و ما يتبعه من هياكل خدماتية)، مشاريع التنمية الفلاحية والريفية و نتائجها على المدى المتوسط و البعيد...إلخ.

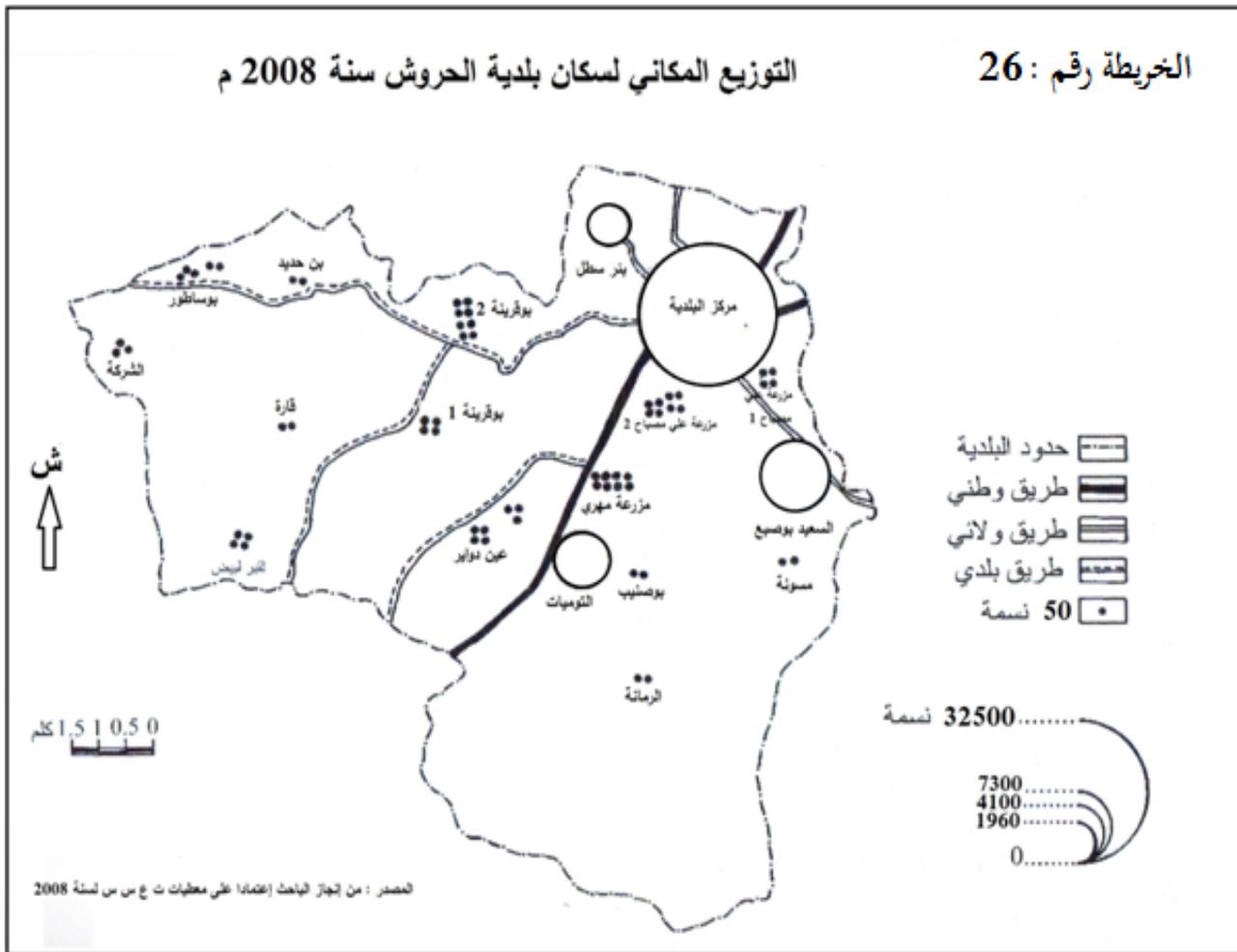
هذه الوضعية تطرح بحدة إشكالية توسع المدينة مستقبلا، ومدى قدرتها على توفير العقار اللازم لاحتواء مختلف المشاريع العمرانية، و بخاصة تلك المتعلقة بالسكن، الهياكل و التجهيزات، مما سيؤدي إلى حتمية التوسع نحو الضواحي أين تنتشر بؤر السكن العشوائي و الأراضي الزراعية الخصبة، بالإضافة إلى ضرورة تنمية المراكز العمرانية الثانوية التي غالبية سكانها يقطنون سكنات عشوائية من صنف الصلب.

1-2- التوزيع المكاني للسكان:

تتحكم في كيفية انتشار السكان و استيطانهم على سطح الأرض عديد العوامل، منها ما هي طبيعية (التضاريس، الانحدارات، مصادر المياه...)، و منها التاريخية (وجود مدن قديمة)، و أخرى إدارية (القرارات الحكومية بترقية مركز عمراي إلى رتبة أعلى مثلا) و كذلك العوامل الاقتصادية (وجود مناطق صناعية و تجارية مثلا)، هذا بالإضافة إلى البنية العقارية حيث غالبا ما يقل تواجد السكان في المناطق ذات الملكية الفردية.

تبرز الخريطة رقم (26) و الجدول رقم (41) و الشكل رقم (37)، أن التجمعات العمرانية (مركز البلدية، السعيد بوضيع، التوميات، بئر سطل) تتركز في المنطقة الشمالية الشرقية للبلدية أي أنها تتركز على مشارف السهول الواقعة على ضفاف كل من وادي الصفصاف و وادي النساء، حيث يفصل بين هذه التجمعات أراض ذات قيمة زراعية عالية، أما مناطق التبعثر السكاني فتتواجد في الجهة الغربية من البلدية حيث تقع أراضي القطاع الخاص، وفي سفوح التلال المرتفعة جنوب و جنوب شرق البلدية، بينما المناطق الجبلية جنوب البلدية فتكاد تخلوا من أي تواجد سكاني.

1 : حسين بولعيز و فوزية سلطاني، المرجع السابق ذكره.



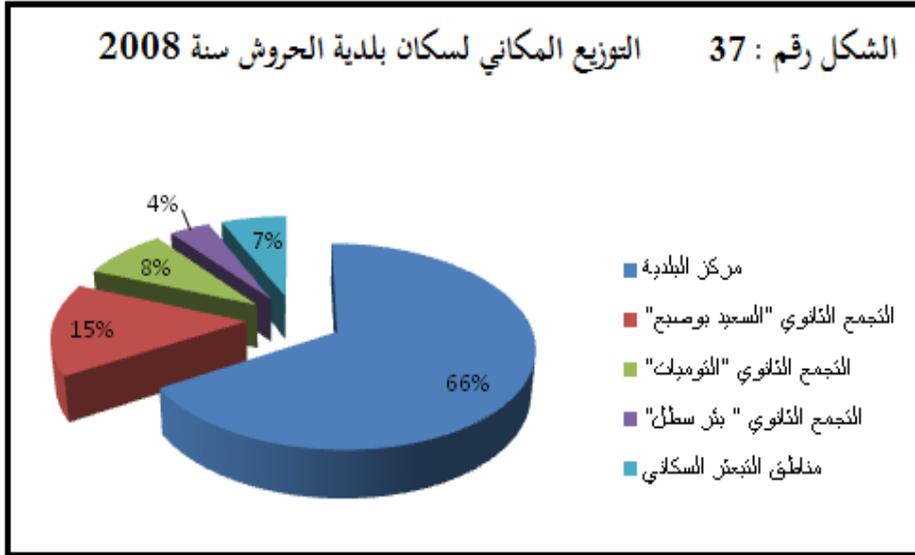
هذا التوزيع غير المتجانس كان نتيجة العديد من العوامل منها الهجرة الريفية نحو مركز المدينة و كذلك باتجاه المراكز العمرانية الثانوية، مما أثر بشكل ملحوظ على النشاط الزراعي في المناطق الريفية، إذ أدى الفراغ السكاني فيها إلى التأثير بشكل سلبي على الاستغلال الزراعي للأرض، بالإضافة إلى إهمال العديد من النشاطات الزراعية الثانوية. كما أدى ذلك أيضا إلى الضغط الشديد على مركز البلدية (مدينة الحروش) و كذلك على مراكز التجمعات العمرانية الثانوية خصوصا السعيد بوضبع و بئر سطل (منطقة التوسع المقترحة في المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لسنة 2011م)، حيث تنتشر بكثافة السكنات العشوائية و التي في كثير من الأحيان تكون على حساب الأراضي الزراعية الهامشية التابعة لأملاك الدولة (المستثمرات الجماعية و الفردية).

الجدول رقم (41) : التوزيع المكاني للسكان في بلدية الحروش سنة 2008م.

التجمعات السكانية	عدد السكان	%
مركز البلدية	32500	66,33
التجمع الثانوي "السعيد بوضبع"	7300	14,90
التجمع الثانوي "التوميات"	4100	08,37

04,00	1960	التجمع الثانوي " بنر سطل "
06,40	3134	مناطق التبعثر السكاني
100	48994	المجموع

المصدر : ت.ع.س.س. 2008، بلدية الحروش.



من خلال الجدول رقم (41) و الشكل رقم (37) نلاحظ ما يلي :

- 1- أن الثلثين (3/2) من إجمالي سكان البلدية يتمركزون في مدينة الحروش (مركز البلدية) و محيطها.
- 2- يغلب على السكان طابع التجمع والتركز، إذ تستحوذ التجمعات العمرانية الثانوية و مركز البلدية على 93 % من مجموع سكان البلدية.
- 3- يمثل سكان التجمعات العمرانية الثانوية الثلاثة ما نسبته 27% من مجموع سكان البلدية.
- 4- مناطق التبعثر لا تضم إلا نسبة 7% من مجموع السكان.

أ- مركز البلدية (مدينة الحروش):

يتركز بمدينة الحروش ثلثي سكان البلدية بحوالي 32500 نسمة أي ما نسبته 66,33% من إجمالي السكان، هذا ما جعل الكثافة السكانية بها عالية جدا إذ قدرت سنة 2008 بحوالي 43 ساكن/هـ. كما أن التقديرات السكانية الواردة ضمن التقارير الرسمية لكل من مديرية الميزانية و البرمجة (ex DPAT)، و المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU) لبلدية الحروش، تشير إلى أن سكان المدينة سيبلغون سنة 2012 حوالي 38 ألف نسمة و سنة 2017 حوالي 44 ألف نسمة على أن يصل العدد سنة 2027 حوالي 62 ألف نسمة. إن هذا التركيز الشديد للسكان في مركز البلدية يرجع إلى عدة عوامل أهمها:

- قدم نشأة المركز حيث تم في العهد الاستعماري سنة 1861م.
- الموقع الاستراتيجي لمركز البلدية والواقع على الطريق الوطني رقم (03) الرابط بين سكيكدة و قسنطينة، و الطريق الوطني رقم 44 الرابط بين الحروش و عنابة. ناهيك على مرور الطريق السيار شرق- غرب بتراب البلدية، حيث يتم

حاليا إنجاز الحول و الطريق المزدوج الذي يربط ميناء سكيكدة بالإضافة لمحطة متعددة الخدمات ، كل ذلك جعل الموقع الجغرافي لمدينة الحروش يشكل نقطة عبور بامتياز ضمن محيطها الإقليمي.

- توفر المدينة على كل المرافق والتجهيزات كونه يمثل مركز البلدية و مقر الدائرة في آن واحد.
- الاستقرار الأمني الذي شهدته المدينة إبان العشرية السوداء جعل منها منطقة استقطاب للكثير من المهاجرين الريفيين.
- حيوية القطاع الزراعي بالبلدية جعل منه مصدر هام لخلق مناصب الشغل خصوصا الموسمية منها مما ساهم بشكل ملحوظ في جعل المدينة قبلة للعديد من المهاجرين الريفيين بغية الاستقرار فيها ضمن أحياء سكنية عشوائية.

ب - التجمع الثانوي " السعيد بوضبع " :

يقع في الجهة الشرقية للبلدية عند سفوح كاف مسونة، على بعد حوالي 3 كلم من المركز، على الطريق الولائي رقم (06) الذي يربط بين بلدية الحروش وبلدية زردازة. يضم حوالي 7300 ساكنا، أي ما نسبته حوالي 15 % من سكان البلدية. يعتبر هذا التجمع ثاني تجمع عمراني في البلدية بعد المركز من حيث عدد السكان وذلك بحكم موقعه الذي يربط بين بلديتين، بالإضافة إلى توفره على العديد من المرافق والتجهيزات الإدارية والتربوية (قاعة العلاج، مركز بريدي، مسجدين، مدرستين إبتدائيتين، متوسطة، مختلف الدكاكين و الحوانيت)، بالإضافة لتوفر وسائل النقل. شهد هذا التجمع العمراني هجرة ريفية وافدة إليه بشكل كبير، و ذلك نظرا لموقعه بالقرب من مركز المدينة، و كذلك توفر محيطه على أراضي هامشية شكلت مجالا هاما للاستقرار العشوائي للسكان خصوصا عند منحدرات كاف مسونة.

ج - التجمع الثانوي " التوميات " :

يقع جنوب البلدية على ضفاف وادي النساء على الطريق الوطني رقم (03). يبعد هذا التجمع العمراني عن مدينة الحروش بحوالي 4 كم. تأسست القرية كأحد المحتشدات الاستعمارية سنة 1956 م من خلال مخطط شطرنجي يضم 48 منزلا ذو طابع ريفي (سقف قرميدي و حديقة خلفية)، حيث تم جلب العائلات إليه من المناطق الجبلية بالتوميات و عين بوزيان بغية عزل الثورة عن الشعب. شكل هذا المحتشد فيما بعد نواة توسع القرية شريطيا على طول الطريق الوطني رقم 3 . شهد بعدها هذا التجمع عملية توسعة إبان فترة الثورة الزراعية من خلال بناء القرية الاشتراكية والتي ضمت 16 مسكنا ذو طابع ريفي (سقف قرميدي)⁽¹⁾. كما تم بناء حي لسكنات وظيفية لعمال مصالح إدارة الفلاحة سنة 1980 ضم 10 سكنات جاهزة. لتشهد بعدها القرية عملية توسعة عشوائية و هجرة ريفية وافدة بشكل كبير و على فترات متعددة أهمها فترة العشرية السوداء، حيث تم الاعتداء على الأراضي الزراعية الهامشية الواقعة على ضفاف وادي النساء، مما جعل سكان القرية يصل عددهم سنة 2008 إلى حوالي 4100 ساكن بنسبة 8% من سكان البلدية.

د - التجمع الثانوي " بئر سطل " :

يقع غرب البلدية على بعد حوالي 1 كلم، موقعه على ربوة مرتفعة جعل منه في السنوات الماضية على هامش اهتمام السلطات المحلية، حيث اشتهر باحتوائه للمقبرة الخاصة بسكان البلدية. هذا الإهمال من الهيآت الرسمية قابله اهتمام كبير

1 : حسين بولعيز و سلطاني فوزية، المرجع السابق.

من طرف المهاجرين الوافدين نحو البلدية في السنوات الماضية (العشرية السوداء)، مما خلق مناطق سكنية عشوائية، أدت إلى زيادة كبيرة في عدد سكانه، حيث أصبح يضم حاليا 1960 ساكنا، بنسبة تقدر بحوالي 4% من سكان البلدية. يعتبر هذا التجمع في الوقت الراهن مجال توسع هام لمركز البلدية كونه لا يشكل أراضي صالحة للزراعة، حيث تم برمجة جميع البرامج السكنية (خصوصا عدل) لتنجز على ترابه، بعد تسوية و إزالة المناطق العشوائية.

ذ - مناطق التبعثر السكاني :

تتمثل في مجموع الدواوير والمداشر (المشاتي) المنتشرة على تراب البلدية وخاصة في أماكن تواجد الملكيات العقارية الخاصة. تضم مجتمعة حوالي 3134 نسمة بنسبة 6,48% من مجموع سكان البلدية، غالبا ما ينتمي سكان المنطقة إلى نفس العائلة أو العرش. عرفت هذه المناطق هجرة ريفية واسعة للسكان على فترات زمنية متعاقبة وخاصة تحت ضغط الظروف الأمنية الصعبة، غير أنه من الجدير بالذكر أن نوه إلى الأثر الإيجابي الذي تركته سياسة التجديد الريفي التي انتهجتها الدولة منذ سنة 2000 من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية، الذي ساهم بشكل ملحوظ في عودة العديد من الأسر الريفية المهاجرة خاصة بعد استفادة العديد منهم من برنامج السكن الريفي.

3-1- تصنيف مدينة الحروش من حيث الحجم :

بالنظر لمعيار عدد السكان، و اعتمادا عليه حيث غالبا ما تصنف المدن التي يكون عدد سكانها ما بين 20 ألف و 50 ألف نسمة، على أنها مدن صغيرة، كما جاء ذلك في القانون الجزائري المتعلق بالمدينة (القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20/02/2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة)⁽¹⁾. كما أن "مارك كوث" صنف المدن التي عدد سكانها محصور بين 5 آلاف و 40 ألف نسمة على أنها مدن صغيرة⁽²⁾. أما الأستاذ "جمال رحام"، فقد اعتبر المدن الصغيرة، في دراسة له حول مدن الشمال الشرقي للجزائر⁽³⁾، تلك المراكز الحضرية التي يتراوح عدد سكانها من 7800 إلى 54500 ساكن. كما أنه أشار إلى أن مدينة الحروش، هي مدينة صغيرة، من خلال تمثيلها على الخريطة⁽⁴⁾. كما جاء في دراسة لمذكورة ماجستير حول "تطور ونمو المدن الصغيرة بالجزائر: حالة مدينة الحروش"⁽⁵⁾، والتي أنجزت سنة 2007م، حيث تم تصنيف مدينة الحروش من طرف الباحثة على أنها مدينة صغيرة.

استنادا لهذه المعايير العلمية والقانونية، واعتمادا على نتائج الدراسات الأكاديمية السالفة الذكر، وبناء على المعطيات السكانية لمركز المدينة بالحروش والتي سبق الإشارة إليها، فإنه يمكننا تصنيف مدينة الحروش على أنها مدينة صغيرة (Petite ville)، "إذ يقصد بالحجم عدد سكان المركز العمراني، وليس سعة النطاق العمراني"⁽¹⁾.

1: Armature urbaine, RGPH 2008, collections statistiques no 163 /2011 série S : statistiques sociales. ONS Septembre 2011. Algérie.

2: Cote M., l'Algérie espace et société, Média plus, constantine 2005, p.105.

3 : Raham Dj. Op. Cit. 2001, p.144, Tbleau n°35.

4 : Raham Dj. Op. Cit. 2001, p.183, Figure n°54.

5 : Bouraoui Ibtissem, Croissance des petites villes Algériennes : cas d'El Harrouch, mémoire de magister, université Mentouri, Constantine, 2007.

1 : علي سالم الشواورة، التخطيط في العمران الريفي و الحضري، دار المسيرة، طبعة 2012، ص 343.

1-4- التراكيب السكانية :

تدل التراكيب السكانية على الخصائص الكمية للسكان، مما يعطي صورة واضحة حول احتياجات السكان حاضرا ومستقبلا، كما تساهم دراستها في توجيه ووضع مختلف البرامج الخاصة بالتنمية المحلية. سنتعرض في مبحثنا فيما يلي إلى التراكيب السكانية التالية :

1-4-1- التراكيب النوعية والعمرية للسكان :

أ- البنية النوعية :

تعتبر دراسة البنية النوعية مهمة لإبراز مدى التوازن السكاني بين عددي الذكور والإناث، كما يحدد نوع الفرد ذكرا أو أنثى نوع نشاطاته الاقتصادية كما يحدد حاجاته. فمثلا النشاط الزراعي غالبا ما يعتمد على عنصر الذكور، بينما يبرز عمل المرأة الريفية في القطاع الخاص الذي يعتمد على جميع أفراد العائلة خاصة في نظام الزراعة المعاشية وبعض النشاطات الزراعية الثانوية. كما أن الفئات العمرية المحصورة بين 20 و 60 سنة غالبا ما تكون بحاجة ماسة لمناصب الشغل و توفير السكن.

يمثل كل من الجدول رقم (42) والشكل رقم (38)، توزيع سكان البلدية حسب النوع سنة 2008، إذ يلاحظ أن عدد الذكور بلغ 25116 نسمة أي نسبة 51.26% من مجموع السكان. أما عدد الإناث فقد بلغ 23878 نسمة أي بنسبة 48.74%، وبذلك بلغت نسبة النوع 105.18 ذكرا لكل 100 أنثى وهو ما يبين أن عدد الذكور أكبر من عدد الإناث، إلا أن نسبة النوع تختلف باختلاف الفئات العمرية.

**فئة صغار السن (0-19 سنة)

تمثل هذه الفئة ما نسبته 37.93% من مجموع سكان البلدية. و هي فئة هشة تحتاج إلى رعاية خاصة من الناحية الصحية والتعليمية مما يتطلب توفير نمط معين من السكنات و الهياكل القاعدية الخاصة بالخدمات الاجتماعية المختلفة. نلاحظ في هذه الفئة أن عدد الذكور أكبر من عدد الإناث، إذ تمثل نسبة النوع 107.22 ذكرا لكل 100 أنثى، وهي مختلفة حسب فئات الأعمار الخمسية:

* الفئات (0-4 سنوات، 5-9 سنوات، 10-14 سنوات) :

بلغت نسبة النوع 108.63 لكل أنثى، هذه النسبة مرتفعة قد يرجع السبب في ذلك لعمليات تسجيل المواليد للبلديات المجاورة في سجل بلدية الحروش خصوصا و أن البلدية تحتوي على مستشفى به مصلحة للتوليد تقدم خدماتها لعدد من البلديات، مما يؤثر على دقة الإحصاءات.

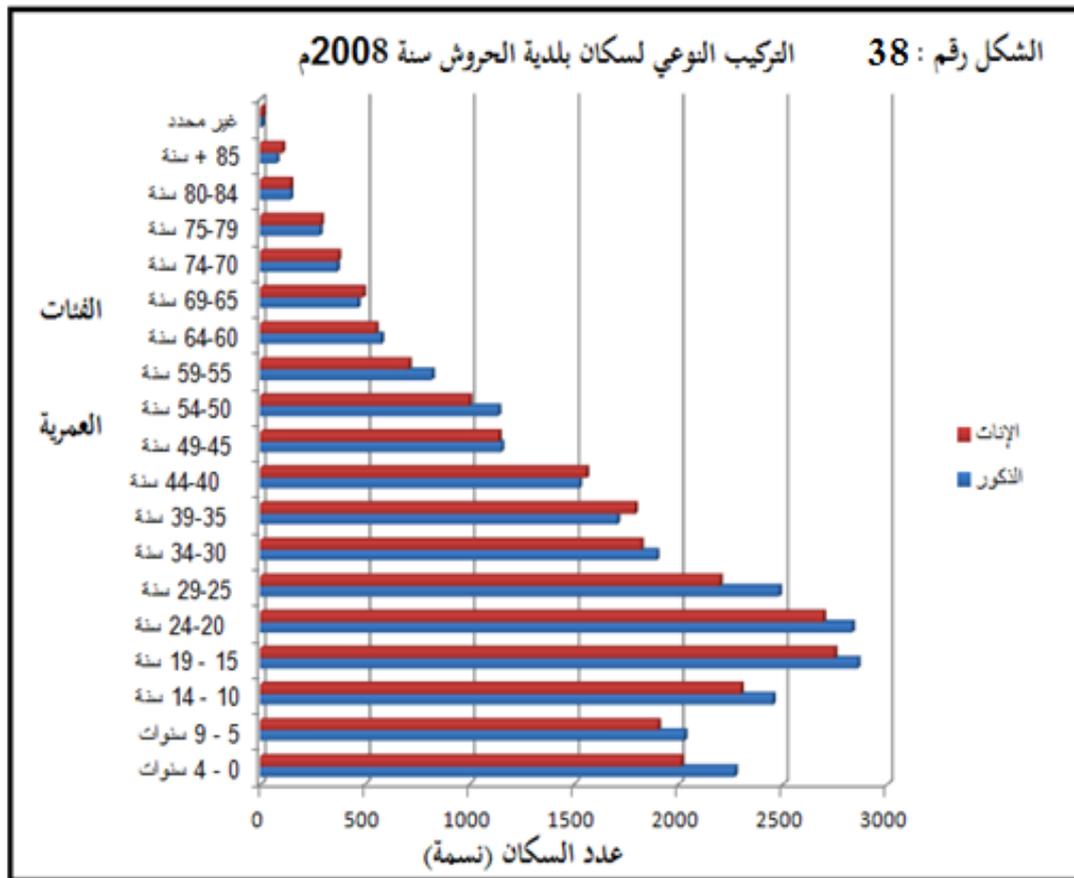
الجدول رقم (42) : التركيب العمري و النوعي لسكان بلدية الحروش سنة 2008م

المجموع		الإناث		الذكور		الفئة العمرية	
النسبة (%)	العدد (نسمة)	النسبة (%)	العدد (نسمة)	النسبة (%)	العدد (نسمة)		
8.75	4287	8.43	2015	9.04	2272	4-0	ر السن
8.03	3935	7.97	1904	8.08	2031	9-5	

9.70	4754	9.63	2300	9.76	2453	14-10	متوسطي السن
11.44	5608	11.51	2749	11.38	2860	19-15	
11.28	5528	11.28	2695	11.27	2833	24-20	
9.55	4683	9.21	2200	9.88	2483	29-25	
7.60	3720	7.63	1823	7.55	1897	34-30	
7.14	3503	7.51	1794	6.80	1709	39-35	
6.30	3088	6.53	1561	6.07	1527	44-40	
4.70	2298	4.78	1142	4.60	1155	49-45	
4.36	2141	4.19	1001	4.53	1140	54-50	
3.13	1535	2.98	712	3.27	822	59-55	
2.31	1134	2.32	554	2.30	579	60-64	كبار السن
1.96	961	2.06	494	1.86	467	65-69	
1.51	742	1.56	374	1.46	368	70-74	
1.18	580	1.22	293	1.13	285	75-79	
0.59	291	0.60	145	0.58	146	80-84	
0.37	186	0.45	107	0.31	79	+ 85	
0.04	21	0.05	13	0.03	08	غير محدد	
100	48994	100	23878	100	25116	المجموع	

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، نشرة خاصة بولاية سكيكدة، رقم 527/21.

* الفئة (15-19 سنة): يفوق عدد الذكور عدد الإناث في هذه الفئة، إذ تبلغ نسبة النوع 104.03 ذكرا لكل 100 أنثى. يشير ارتفاع نسبة النوع في فئة صغار السن إلى وجود قوة كامنة من اليد العاملة لدى الذكور، وهذا الارتفاع هو عامل إيجابي بالنسبة للمجتمعات الريفية التي يعتمد العمل الزراعي فيها على الذكور بالدرجة الأولى كما هو الحال في البلدية التي يغلب عليها الطابع الفلاحي.



**** فئة متوسطي السن (20-59 سنة)**

تتميز هذه الفئة بكونها تضم السكان النشطين و الذين هم في سن النشاط، تشكل ما نسبته 54.06% من سكان البلدية. بمعنى أن أكثر من نصف السكان هم في سن العمل و ما يتطلبه ذلك من تبعات و خصوصا توفير السكن لهؤلاء.

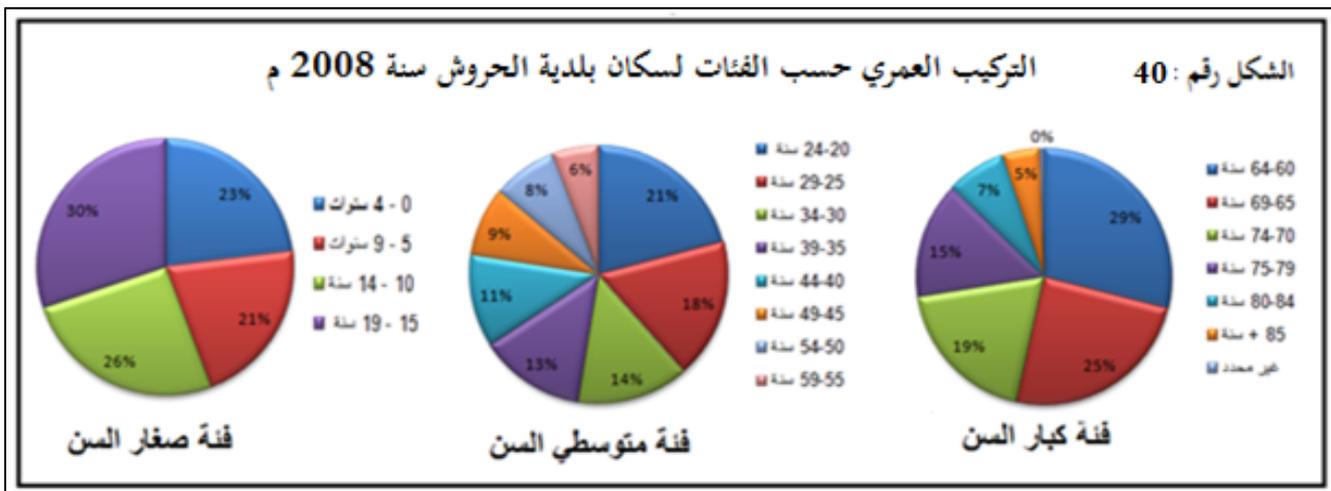
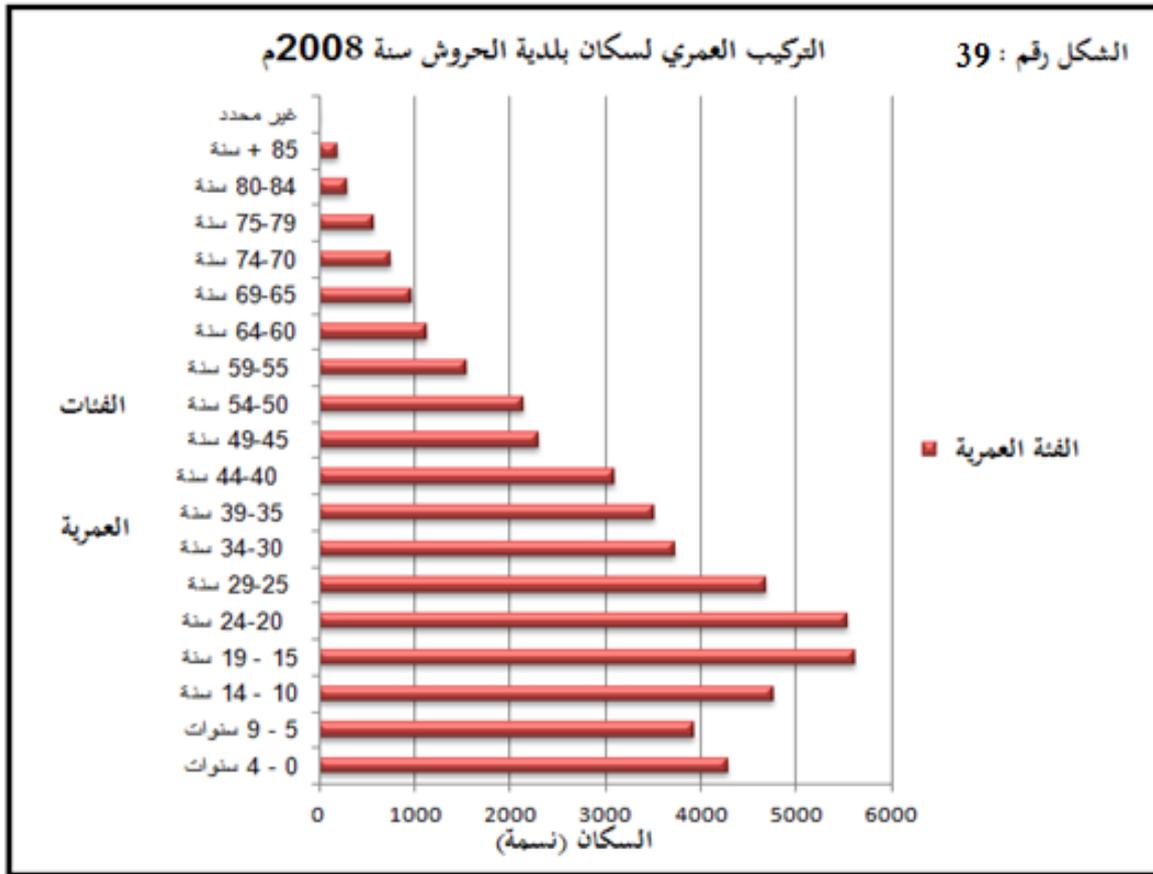
نلاحظ أن هذه الفئة تتميز بوجود تفوق لعدد الذكور على عدد الإناث، إذ تبلغ نسبة النوع 104,93 ذكرا لكل 100 أنثى، هذه النسبة يمكن تفسيرها بالهجرة الوافدة التي عرفتها البلدية في السنوات السابقة، إضافة إلى استقرار السكان في مجاهم البلدي في السنوات الأخيرة، غير إن هذه النسبة تتفاوت بين الفئات الخمسية، حيث يفوق عدد الذكور عدد الإناث في الفئات العمرية من (20-24) إلى (30-34) سنة، بينما يكون عدد الإناث أكبر من عدد الذكور في الفئات الخمسية الأخرى خاصة (35-39) و (40-44) سنة و لعل السبب يرجع إلى هجرة الذكور المتزوجين في هذه السن بعائلاتهم خارج تراب البلدية بحثا عن فرص عمل أفضل، بينما تزداد نسبة العنوسة لدى فئة الإناث في هذه السن حيث يمكنهن في بيوتهن.

**** فئة كبار السن (< 60 سنة) :**

تشكل ما نسبته 7.99% من مجموع سكان البلدية. تتميز فئة المسنين بكون عدد الإناث أكبر من عدد الذكور في معظم الفئات العمرية الخمسة، لقد بلغت نسبة النوع في هذه الفئة 97.57 ذكرا لكل 100 أنثى، يرجع السبب في ذلك إلى كون المرأة تتمتع بقوة مناعية أكبر من قوة الرجل المناعية، بالإضافة إلى احتمال تعرض الرجال للحوادث المختلفة في إطار العمل.

ب- البنية العمرية :

البنية العمرية ذات أهمية كبيرة في إبراز خصائص السكان المختلفة، كما أنها تساعد في فهم حركة التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات، إضافة إلى دورها الكبير في إبراز حجم السكان داخل القوة البشرية (متوسطي السن) من أجل تقدير حاجاتهم إلى مناصب الشغل وتوجيههم حسب التحديات والرهانات التي تواجهها البلاد. بالإضافة إلى تقدير حجم السكان خارج القوة البشرية (فئة صغار السن و فئة كبار السن) والخدمات اللازمة لكل فئة. سيتم التطرق في البنية العمرية للفئات الثلاث التي يبرزها الجدول رقم (42) و الشكلين رقم (39) و رقم (40) :



**** فئة صغار السن (0-19 سنة) :**

تضم هذه الفئة 18584 نسمة أي ما يمثل 37.93 % من مجموع سكان البلدية، تعتبر هذه الفئة غير منتجة وذات حجم معتبر، وهي الفئة التي يقع على عاتقها الإنتاج مستقبلا، نسبة صغار السن هذه تتوافق مع نسب المجتمعات الفتية التي تمتاز بنمو سكاني سريع، تضم هذه الفئة فئتين أساسيتين هما :

- **الفئة العمرية (0-14 سنة) :** يبلغ عدد السكان في هذه الفئة 12976 نسمة بنسبة 26.48 % من مجموع عدد السكان، تتمثل في الأطفال دون سن الدراسة بالإضافة إلى تلاميذ مستويات التعليم الأساسي الثلاث، حيث يفرض المشرع الجزائري إلزامية تعليمهم و بالتالي تتطلب هذه الفئة خدمات وتجهيزات (مرافق صحية و تعليمية).
- **الفئة العمرية (15-19 سنة) :** تضم 5608 نسمة أي تمثل 11.44 % من مجموع السكان، تتكون من تلاميذ المرحلة الثانوية والتكوين المهني الذين سيوجهون إلى الحياة العملية مما يستلزم تقدير حاجاتهم مستقبلا من مناصب الشغل. غالبا ما تساهم هذه الفئة في إعالة عائلاتهم الفقيرة من خلال المشاركة في العديد من الأعمال وخصوصا العمل الزراعي الموسمي أثناء العطل المدرسية. بعد الإخفاق المدرسي لا يتم إلحاق إلا جزء بسيط منهم فقط بمؤسسات التكوين المهني والتمهين، مما يتطلب العناية الخاصة و المتابعة الدائمة لهذه الفئة بغية توجيهها الانحراف خصوصا في المناطق الهامشية.

**** فئة متوسطي السن (20-59 سنة) :**

تضم هذه الفئة 26496 نسمة أي بنسبة 54.06 % من مجموع عدد السكان، تشمل هذه الفئة السكان النشطين والسكان غير النشطين، وهي الفئة التي يقع على عاتقها الإنتاج وتقديم الخدمات قصد إعالة فئة صغار و كبار السن. كما أنها تعد الفئة التي يقع على عاتقها توفير السكن لعائلاتها، و من ثم فكلما زادت نسبتها إزداد عدد الطالبين للسكن بمختلف صيغته. ترتفع نسبة هذه الفئة في المناطق المستقبلية للهجرة، كما هو ملاحظ بالنسبة للمنطقة الحروش، حيث تفوق نسبتها أزيد من نصف عدد السكان. إن هذه النسبة المعتبرة التي تشكلها فئة متوسطي السن هي مؤشر على توفر اليد العاملة في البلدية، إذ يمكن أن تشارك في العديد من النشاطات الاقتصادية بالمنطقة و خصوصا النشاط الزراعي.

**** فئة كبار السن (>60 سنة) :**

تضم هذه الفئة 3915 نسمة أي بنسبة 7.99 % من مجموع عدد السكان. تشتمل عادة على السكان في سن التقاعد الذين يمارس العديد منهم نشاطات متعددة مثل الزراعة وبعض الأعمال الحرة بغية الرفع من مداخيلهم العائلية. ينتمي إلى هذه الفئة عدد من أصحاب المستغلات الفلاحية الجماعية (EAC) والفردية (EAI)، وبعد تقاعدهم يحتفضون بالأرض الفلاحية التي كانوا يستغلونها، حيث يقومون بكرائها أو منحها مناصفة لمن يستغلها، مما يجعل العقار الفلاحي (الأرض) عرضة للإهمال أو تغيير وجهة استغلالها.

ج- التركيب الأسري :

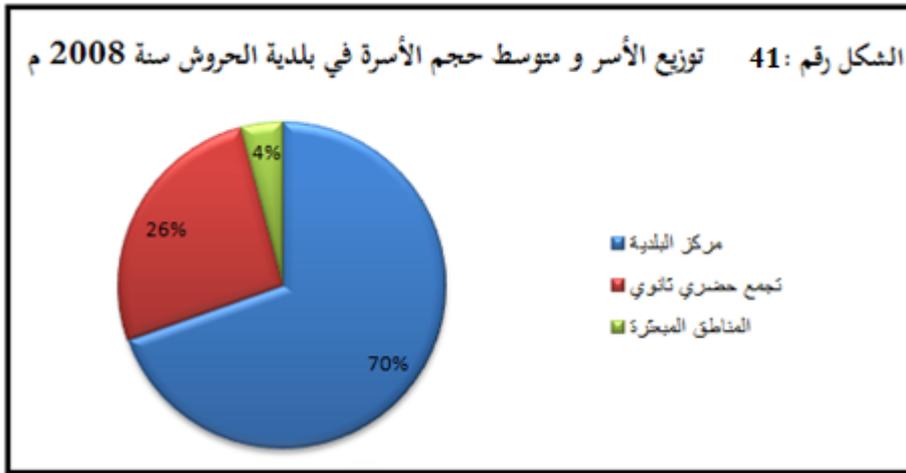
يعتبر التركيب الأسري، الذي يتضمن توزيع الأسر و متوسط حجم الأسرة، أحد المؤشرات الهامة التي يمكن الاعتماد عليها بغية تقدير احتياجات السكان المختلفة و بالأخص السكن.

يبين الجدول رقم (43) و الشكل رقم (41) أن توزيع الأسر جغرافيا في بلدية الحروش يغلب عليه التركيز في مركز البلدية بنسبة 69.55% مما يجعل الضغط على طلبات السكن في مركز البلدية كبيرا جدا، مما يؤدي إلى استهلاك المجال بغية توفير المساحات اللازمة و الكافية للمشاريع السكنية. كما أن متوسط حجم الأسرة في البلدية فقد بلغ 5.9 فرد/أسرة ، وهو يعادل المعدل الوطني لنفس الفترة⁽¹⁾. غير أنه مرتفع في مناطق التجمعات العمرانية الثانوية (السعيد بوصبع، التوميات، بئر سطل) و مناطق التبعثر السكاني حيث بلغ 6.3 فرد/أسرة. هذا الارتفاع يجعل من سكان هذه المناطق الريفية بحاجة للسكن نظرا لارتفاع درجة التزاحم في السكن مما يدفعهم سواء للهجرة نحو المدينة، أو اللجوء للبناء بالإمكانات الذاتية (البناء الذاتي)، الذي غالبا ما يكون بناء عشوائيا فوضويا.

الجدول رقم (43): توزيع الأسر و متوسط حجم الأسرة في بلدية الحروش سنة 2008 م

المؤشرات	مركز البلدية	%	تجمع حضري ثانوي	%	المناطق المبعثرة	%	المجموع
عدد الأسر	5751	69.55	2179	26.35	338	4.09	8268
متوسط حجم الأسر	5.8	-	6.3	-	6.3	-	5.9

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، نشرة خاصة بولاية سكيكدة، رقم 527/21.



د- توزيع السكان حسب الحالة الزوجية:

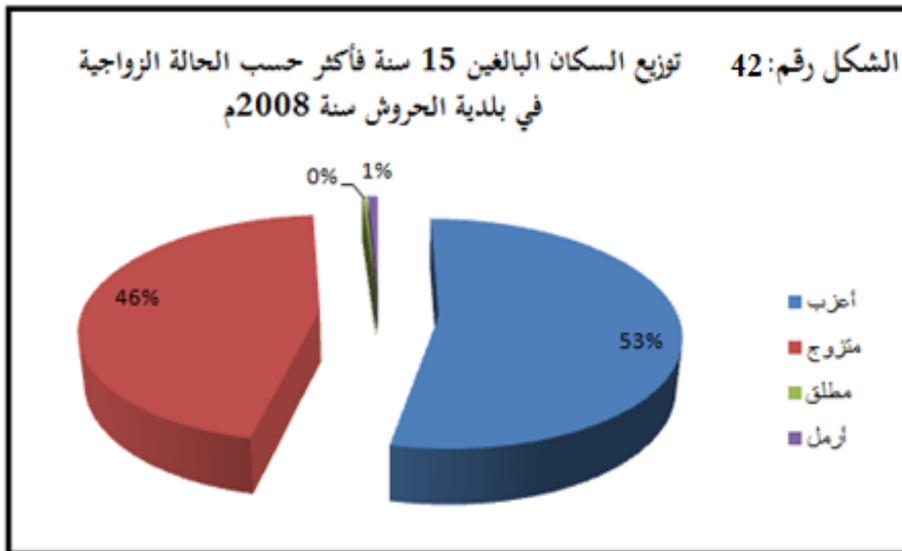
إن دراسة السكان من حيث الحالة الزوجية، يمكننا من الاطلاع على الخصائص الاجتماعية والأسرية للسكان، إذ غالبا ما تلجأ العديد من الأسر، خصوصا الأرامل والمطلقات، إلى البناء العشوائي بغية توفير مأوى لهم. كما أن ارتفاع حالات الزواج سنويا، يقابله ارتفاع في الطلب على السكن، خصوصا في ظل انتشار نمط الأسر النووية.

الجدول رقم (44): توزيع السكان البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة الزوجية في بلدية الحروش سنة 2008م

المجموع	غير محدد	أرمل	مطلق	متزوج	أعزب	العدد
18351	00	150	55	8349	9798	
100	00	0.81	0.3	45.49	53.39	%

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، نشرة خاصة بولاية سكيكدة، رقم 527/21.

1: الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، نشرة خاصة بولاية سكيكدة، رقم 527/21.



من خلال الجدول رقم (44) و الشكل رقم (42)، نلاحظ ما يلي:

- بلغت نسبة السكان العزاب أكثر من نصف السكان البالغين 15 سنة فأكثر، مما يؤشر على وجود عزوف عن الزواج لدى الشباب، بسبب مشكلة السكن، من جهة، و من جهة ثانية بسبب البطالة، و كذلك انقلاب المفاهيم المتعلقة بتكوين الأسرة ، خصوصا لدى شباب المناطق الحضرية و الريفية على حد سواء، و خصوصا الإناث، حيث تفضل العديد منهن مواصلة الدراسة أو الحصول على منصب عمل قبل الارتباط بالشريك. كما أن الجدلية القائمة على وجوب توفير السكن أولا بغية الزواج، أو الزواج أولا بغية الحصول على السكن تبقى قائمة.
- بلغت نسبة السكان المتزوجين 45.49%، من السكان البالغين. تعتبر هذه الفئة المعنية الأولى بتوفير السكن لها، وغالبا ما تلجأ هذه الأسر ، إلى انتهاج جميع الوسائل للحصول على السكن، بما في ذلك البناء العشوائي.
- تشكل فئة الأسر المهشمة (الأرامل و المطلقات) نسبة 1.11% من السكان البالغين بتعداد بلغ 210 أسرة. غالبا ما تتجه هذه الأسر إلى البناء العشوائي ، وذلك في حالة عدم توفير السكن لها، خصوصا في ظل ما أصبح يشهده المجتمع الجزائري من تفكك في الروابط الاجتماعية، التي كانت مبنية على التضامن الأسري ، أو ما يسميه "مالك بن نبي"⁽¹⁾ - رحمه الله- شبكة العلاقات الاجتماعية.

1-4-2- التراكيب الاقتصادية للسكان :

تكمن أهمية دراسة التراكيب الاقتصادية للسكان في معرفة توزيع السكان حسب فروع النشاط الاقتصادي ومدى تلاؤم ذلك مع الإمكانيات الطبيعية للمنطقة، إضافة إلى إبراز نسبة السكان النشطين وغير النشطين. كما أنها تساعد على إعطاء صورة عامة حول المستوى المعيشي للسكان من خلال بعض المؤشرات كمعدل النشاط ومعدل البطالة، ونسبة الإعالة... الخ، إذ غالبا ما يساهم ذلك في منحنا تصورا حول نمط السكن المنتشر بالمنطقة، إذ كلما كان المستوى المعيشي للسكان مرتفعا كلما دفعهم ذلك إلى اللجوء للبناء الذاتي لحل مشكلة السكن و ذلك بأي صيغة كانت سواء من خلال السكن الرسمي أو اللارسمي (العشوائي). كما تمكنا هذه الدراسة من تصنيف المدينة من حيث الوظيفة.

1 : مالك بن نبي: مفكر و عالم اجتماع جزائري (1905-1973م).

1-4-2-1- السكان النشطون :

السكان النشطون هم السكان الذين يشتركون في تقديم العمل لانتاج السلع والخدمات وكذلك السكان العاطلون عن العمل ولكن يبحثون عنه.

الجدول رقم (45): توزيع السكان النشطين و نسبة النشاط في بلدية الحروش سنة 2008م

المؤشرات	عدد السكان (نسمة)	سكان من 15 سنة فأكثر	السكان النشطون	السكان العاملون	نسبة النشاط الاقتصادي %	نسبة التشغيل (العمالة) %	معدل الاستخدام الخام	معدل الاستخدام الفعلي %
	(1)	(2)	(3)	(4)	=	=	=	=
					100x(2/3)	100x(2/4)	100x(1/4)	100x(3/4)
2008	48994	35996	16111	12869	44.75	35.75	26.26	79.87

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، نشرية خاصة بولاية سكيكدة، رقم

.527/21

يبرز الجدول رقم (45) أن عدد السكان النشطين قد بلغ 16111 نسمة حسب تعداد 2008م أي أكثر من ثلث سكان البلدية، بنسبة نشاط اقتصادي تقدر بحوالي 44.75 % وهي أكبر من المعدل الوطني لنفس الفترة و التي قدرت بـ 41.7 %⁽¹⁾، و نسبة تشغيل فعلية تقدر بحوالي 35.75 %، وهي منخفضة مقارنة بالنسبة الوطنية التي بلغت 37 %⁽²⁾. أما معدل الاستخدام الفعلي فقد بلغ 79.87 %، وهو منخفض مقارنة بالمعدل الوطني لنفس الفترة والمقدر بحوالي 88.7 %⁽³⁾، مما يعطينا صورة حول ارتفاع نسبة السكان غير النشطين و معدل البطالة في البلدية.

1-4-2-2- السكان غير النشطين :

من خلال الجدول رقم (46) و الشكل رقم (43)، نلاحظ أن عدد السكان غير النشطين في بلدية الحروش بلغ سنة 2008م حوالي 19885 نسمة من بينهم 5416 طالبا و 11227 مائنة بالبيت، حيث شكل السكان غير النشطين نسبة 40.58 % من مجموع سكان البلدية و 55.24 % من مجموع السكان في سن النشاط (من 15 سنة فأكثر).

الجدول رقم (46): توزيع السكان النشطين و غير النشطين في بلدية الحروش سنة 2008 م

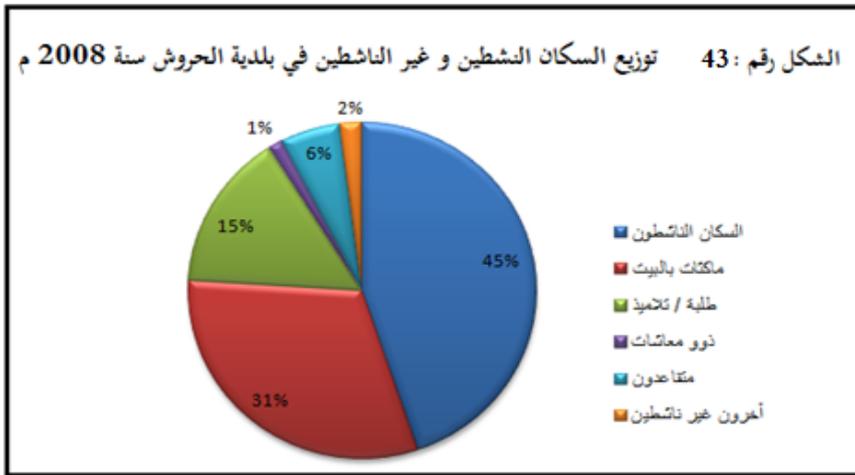
المؤشرات	عدد السكان (نسمة)	سكان من 15 سنة فأكثر	السكان النشطون	مائنت بالبيت	طلبة / تلاميذ	ذوو معاشات	متقاعدون	آخرون غير ناشطين	غير محدد
2008	48994	35996	16111	11227	5416	496	2000	741	5

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، نشرية خاصة بولاية سكيكدة، رقم 527/21.

1 : ONS, L'Algérie en quelques chiffres, op. Cit. , édition 2009 .

2 : ONS, ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE, 2013, N° 653, Tableau n°15.

3 : ONS, L'Algérie en quelques chiffres, op. Cit. , édition 2009.



تجدر الإشارة إلى أن العديد من الطلبة يشاركون في العمل الزراعي و غيره من الأعمال خاصة التجارية منها أثناء العطل، كما أن لربات البيوت في الريف دورا فعلا من خلال القيام بالأعمال الفلاحية المساعدة. كما تجدر الإشارة إلى أن العديد من المطلقات و الأراامل يمارسن بعض الأعمال لدى بعض الخواص كمنظفات و غيرها دون التصريح بذلك.

1-4-2-3- معدل البطالة :

يعتبر معدل البطالة أحد أهم المؤشرات المعبرة عن مدى الرخاء الإقتصادي، إذ كلما ارتفع دعا ذلك إلى وجوب التفكير في خلق استثمارات قصد توفير مناصب الشغل للفئة العاطلة عن العمل، وذلك تفاديا لمختلف الانزلاقات التي قد يقع فيها هؤلاء وتأثير ذلك على المجتمع بشكل عام.

الجدول رقم (47): تطور معدل البطالة في بلدية الحروش خلال الفترة 1998 - 2008م

السنة	عدد السكان النشطين	عدد السكان العاملين	عدد السكان البطالين	معدل البطالة (%)
1998	11623	6857	4766	41.00
2008	16111	12869	3242	20.12

المصدر: ت.ع.س.س. (1998 - 2008م)

يبرز الجدول رقم (47) أن عدد العاطلين عن العمل في البلدية بلغ حسب تعداد 1998م 4766 عاطلا عن العمل بمعدل مقداره 41% وهذا المعدل مرتفع جدا مقارنة بالمعدل الوطني⁽¹⁾ الذي بلغ 30%. هذا راجع للأزمة الاقتصادية الصعبة التي عرفتها الجزائر خلال فترة التسعينات حيث تعطلت مختلف عمليات الاستثمار بسبب اهتمام الدولة بالكل الأمني و بالتالي انعكس ذلك على البلدية، إذ أدت هذه الأزمة إلى ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي الذي يعد شريان النشاط بالبلدية. أما في سنة 2008م فقد عرف معدل البطالة انخفاضا كبيرا ليصل إلى 20.13%، هذا الإنخفاض يرجع إلى اعتماد الدولة عدة سياسات ومخططات تنموية في محاولة منها للحد من ظاهرة تفاقم البطالة، مثل عقود ما قبل التشغيل أو الشبكات الاجتماعية إضافة إلى تشجيع مختلف المشاريع الشبانية مثل المؤسسات الصغيرة وغيرها، هذا بالإضافة إلى تفعيل مهمة الوكالة الوطنية للتشغيل و كذلك مفتشية العمل بغية مراقبة عمليات التشغيل خصوصا لدى القطاع الخاص مما دفع بالعديد منهم إلى التصريح بالعمال لديهم و تأمينهم. كما حدث ذلك أيضا وتفعيل جهاز التأمين على العمال غير الأجراء (CASNOS).

1 : ONS , L'Algérie en quelques chiffres, op. cit. , édition 2009 .

بالرغم من هذا الانخفاض الكبير في معدل البطالة إلى أنه ظل مرتفعا مقارنة بالمعدل الوطني المقدر حينها بحوالي 11.3% و يفسر هذا الإرتفاع بما يلي:

- نقص العمليات التنموية الخالقة لمناصب الشغل في البلدية و اقتصارها على القطاع الزراعي من خلال العمل الموسمي في الزراعات الكثيفة.

- استعمال المكننة الزراعية و توفر الأدوية الفلاحية أدى إلى الاستغناء على نسبة معتبرة من اليد العاملة.

- عدم التصريح بالعمل خصوصا من طرف العمال الموسمين و المؤقتين خصوصا و أن شهادة البطالة أصبحت تفتح مجالات واعدة للاستفادة من العديد من المزايا كالسكن و مختلف المنح و المساعدات الاجتماعية (منحة التمدرس، قفة رمضان... إلخ).

- ضعف الرقابة على سوق العمل خصوصا القطاع الخاص الذي أصبح في السنوات الأخيرة يشغل يد عاملة معتبرة خصوصا لدى فئة الإناث في قطاع الخدمات (المحلات التجارية، المطاعم...).

1-4-2-4- توزيع السكان حسب فروع النشاط الاقتصادي :

يقصد به توزيع السكان النشطين حسب القطاعات الاقتصادية ، و هو بمعنى آخر توزيع القوى العاملة على مختلف القطاعات أو الأنشطة الاقتصادية داخل إقليم الدراسة، ويأتي في مقدمة النشاطات أو القطاعات الفلاحي، وقد صنف هذا الأخير في المقام الأول (القطاع الأولي)، وقد صنف في المقام نظرا لإمكانية استيعابه لعدد كبير من العمال مقارنة بالقطاعات الأخرى نظرا لخصوصية المنطقة و توجهاتها الزراعية و إمكانية مساهمته في التنمية المحلية المستدامة وكذلك في الدخل الوطني بنسبة معتبرة.

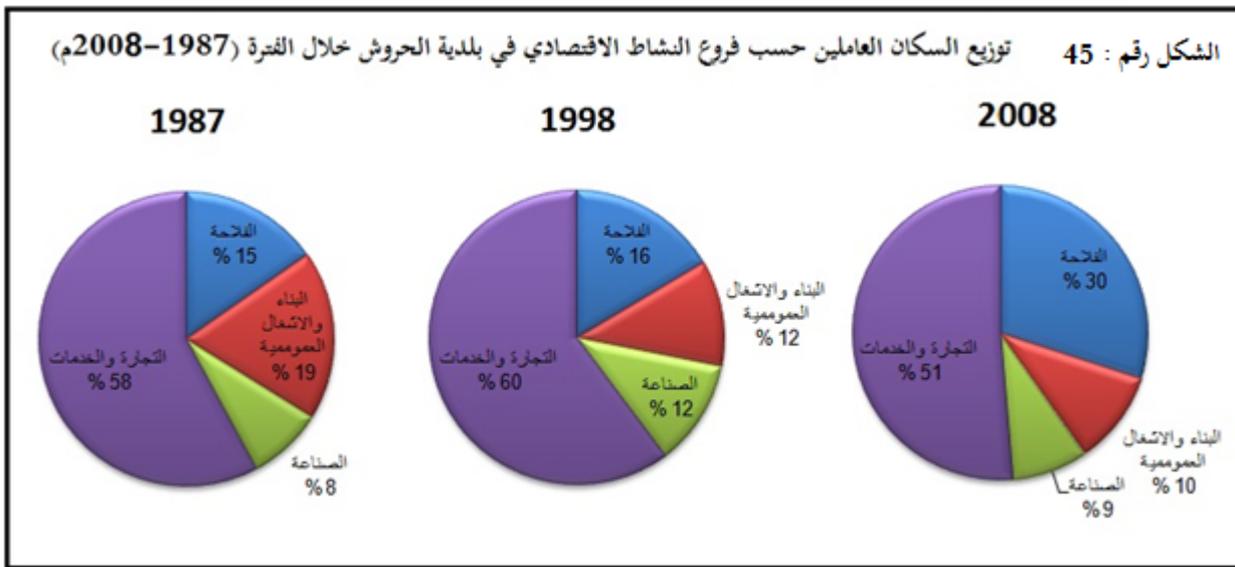
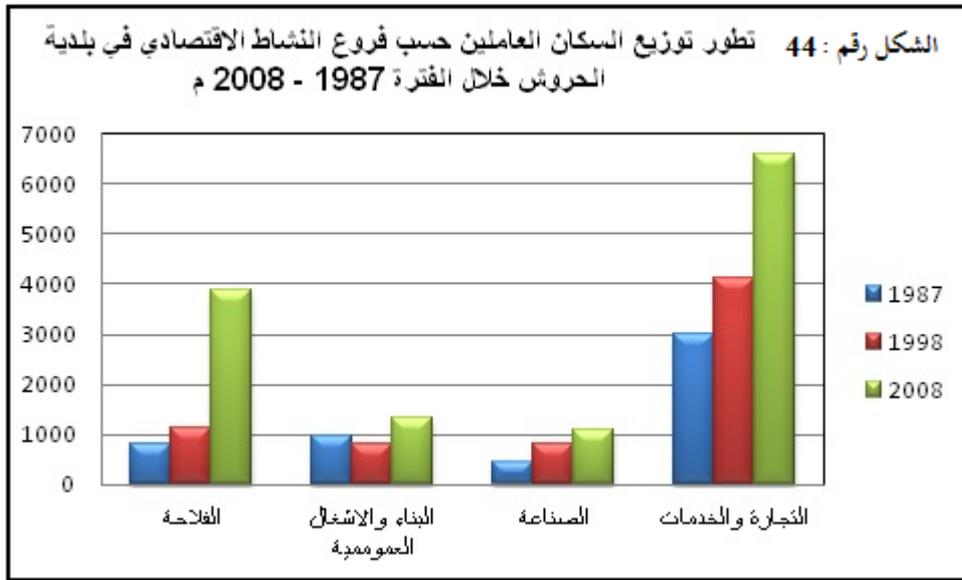
يبرز الجدول رقم (48) والشكلين رقم (44) و (45) أن السكان العاملين في البلدية يتوزعون على فروع النشاط الاقتصادي التالية:

الجدول رقم (48): تطور توزيع السكان العاملين حسب فروع النشاط الاقتصادي في بلدية الحروش خلال الفترة

(1987-2008 م).

النشاط الاقتصادي		1987	%	1998	%	2008	%
الاولي	الفلاحة	798	14.81	1131	16.50	3867	30.05
الثانوي	البناء والاشغال العمومية	969	18.68	798	11.63	1324	10.29
	الصناعة	432	8.33	802	11.70	1075	8.35
الثالثي	التجارة والخدمات	3018	58.18	4126	60.70	6603	51.31
	المجموع	5187	100	6857	100	12869	100

المصدر: - ت.ع.س.س + المخطط التوجيهي للتنهية و التعمير (1998-2008م)



1- القطاع الأولي: يتمثل في القطاع الفلاحي (الزراعة و تربية الحيوانات و قطاع الغابات)، إذ عرف عدد المشتغلين في هذا القطاع نموا معتبرا خلال الفترة (1987-2008م)، بلغ عددهم حسب تعداد 1987م حوالي 786 عاملا أي بنسبة 14.81% من مجموع العاملين ليرتفع هذا العدد إلى 1131 عاملا حسب تعداد 1998م أي بنسبة 16.50% هذا الإرتفاع راجع بالأساس إلى إنشاء محيط السقي في حوض وادي الصفصاف والذي سمح بزيادة مساحة الأراضي المروية مما أدى إلى تكثيف النشاط الزراعي حيث أصبحت الأراضي الزراعية تستغل ثلاث مرات في السنة مما يتطلب يد عاملة طوال السنة خاصة خلال موسمي البذر و الجني⁽¹⁾. أما خلال سنة 2008م فقد ارتفع عدد العمال الزراعيين ليبلغ حوالي 3867 عاملا بنسبة 30.05% من مجموع العاملين. إن هذه الزيادة الكبيرة في نسبة اليد العاملة الزراعية يدل على أن القطاع الزراعي استقطب العديد من اليد العاملة في السنوات الأخيرة و ذلك يرجع بالأساس للعوامل التالية:

1 :حسين بولعيز و سلطاني فوزية، المرجع السابق ذكره.

- الخوصصة التي باشرتھا الدولة في بعض القطاعات والتي أدت إلى تسريح عدد كبير من العمال، حيث توجه الكثير منهم للعمل والإستثمار في الميدان الزراعي خاصة و أن أغلبهم ينحدر من أصول ريفية و يملك العديد منهم أراضي زراعية كانت إلى زمن قريب مهملة أو محل كراء لأشخاص آخرين يستغلونها سواء مناصفة أو من خلال مبلغ سنوي غالبا ما يكون زهيدا⁽¹⁾.
- طريقة تسيير و إستغلال الأراضي الزراعية ، سواء الخاصة منها أو التابعة للملكية الدولة (مستثمرات فردية و جماعية) في البلدية و التي تقوم في جزء كبير منها على الكراء أو الشراكة، هذا ما شجع العديد من أصحاب الأموال للإستثمار في القطاع الزراعي متخذينه كمصدر دخل إضافي.
- الهجرة الوافدة التي عرفتها البلدية بسبب الظروف الأمنية، حيث لجأ أغلب السكان المهاجرين إلى العمل في القطاع الزراعي خصوصا و أن أغلبهم ذوو أصول ريفية و يجيدون العمل الزراعي، ناهيك على عدم توفر مناصب الشغل في باقي القطاعات الاقتصادية. و ما يمكن الإشارة إليه هنا أن غالبيتهم ممن يسكنون في مناطق السكن العشوائي سواء على أطراف مركز المدينة أو في التجمعات العمرانية الثانوية، غير أنهم يتجمعون يوميا في الصباح الباكر في مركز المدينة ليتم نقلهم للعمل في الحقول و المزارع⁽²⁾.
- تشجيع ودعم الدولة للاستثمار في القطاع الزراعي من خلال بروز المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، والذي دفع بالكثير من أصحاب الأراضي الزراعية المهملة إلى استغلالها، خاصة بعد تطبيق سياسة التجديد الريفي ، حيث تم دعم سكان الريف بالعديد من المنشآت كتوفير السكن الريفي الفردي منه والجماعي، وكذلك مشاريع فك العزلة و تهيئة المسالك الريفية، توفير الكهرباء الريفية و غيرها (المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة أو ما يعرف ب PPDR)، مما شجع العديد من المهاجرين الريفيين إلى العودة إلى قراهم ومدائشهم واستغلال أراضيهم.
- دعم الدولة للقطاع الزراعي أيضا سمح للعديد من الفلاحين و أصحاب المال بخلق مستثمرات فلاحية كبيرة تمثلت أساسا في تكثيف زراعة البطاطا والقمح وإنشاء غرف التبريد... إلخ، مما سمح بتوظيف العديد من التقنيين الزراعيين الشباب خريجي المعاهد الفلاحية، ناهيك على العمال اليدويين وسائقي الجرارات والآلات الفلاحية، حيث أن العديد منهم تم توظيفهم بشكل دائم و وفقا لقانون العمل، من خلال الوكالة المحلية للتشغيل.
- كما تزامن ذلك و خلق مكاتب دراسات فلاحية تعنى بدراسة و متابعة مختلف المشاريع الفلاحية الخاضعة لدعم الدولة، مما سمح بتشغيل العديد من خريجي الجامعات و التقنيين السامين في القطاع الزراعي.
- تجدر الإشارة إلى أن القطاع الزراعي في البلدية يمكن أن يستوعب عددا أكبر من اليد العاملة، غير أن بعض المشاكل تحول دون توجه السكان (فئة الشباب بشكل خاص) إلى العمل في الميدان الزراعي، تتمثل هذه العراقيل فيما يلي :
- طبيعة العمل الزراعي إذ يعتبر نشاطا موسميا، غير دائم، وبالتالي لا يتماشى مع طموحاتهم وتطلعاتهم.
- الأجر اليومي الضئيل مقارنة بظروف العمل، هذا مع غياب التأمين.

1 : حسين بولعيز و سلطاني فوزية، المرجع السابق ذكره.

2 : حسين بولعيز و سلطاني فوزية، المرجع السابق ذكره.

• وأخيرا يمكن إدراج عنصر عام وهو النظرة الاجتماعية للفلاح الأجير الذي ينظر إليه بنوع من الإزدراء، حيث لعبت هذه النظرة دورا كبيرا في عزوف الكثير من السكان المحليين عن العمل في الميدان الزراعي.

هذه العوامل السالفة الذكر جعلت من غالبية العمال الموسمين سواء في القطاع الزراعي أو في غيره من القطاعات الأخرى، هم من سكان المناطق العشوائية، ذلك كون غالبيتهم بحاجة لإعالة أسرهم، في حين لا يستطيعون العمل في باقي القطاعات كعمال مؤقتين أو دائمين كونهم يفتقدون للوثائق الإدارية خصوصا شهادة الإقامة التي أصبحت تشترط في جميع ملفات التوظيف.

2- القطاع الثانوي:

كما هو معروف يشمل هذا القطاع صنفين رئيسيين من النشاط، الأول يتمثل في البناء والأشغال العمومية الذي عرفت نسبة العاملين فيه انخفاضا، إذ كانت تمثل حسب تعداد 1987م حوالي 18.68% من مجموع العاملين، لتتخفف إلى 11.63% سنة 1998 ثم إلى 10.29% من مجموع العاملين سنة 2008م. يرجع هذا الانخفاض إلى عدة أسباب أهمها:

- حل مؤسسات البناء والأشغال العمومية وتسريح عمالها كما حدث مع مؤسسة "سوناتيبا"⁽¹⁾.
- عدم التصريح بعدد العمال الفعلي من طرف المقاولين تقربا من الضرائب والتأمين.
- عدم تصريح عمال البناء الخواص بنشاطهم.
- عدم قدرة المعطيات الإحصائية على إبراز حجم اليد العاملة الموسمية التي تبقى خفية بسبب تنقلها بين مختلف القطاعات.

أما النشاط الثاني في هذا القطاع الثانوي فيتمثل في الصناعة التي عرفت نسبة اليد العاملة فيها ارتفاعا بين سنة 1987م و1998م، إذ ارتفعت نسبتهم من 8.33% إلى 11.70% ثم عاودت انخفاضها سنة 2008م لتصل إلى 8.35%.

يرجع إرتفاع نسبة عمال الصناعة خلال الفترة (1987-1998م) إلى إنشاء العديد من المؤسسات الصناعية على مستوى البلدية (مركب الرياض للحبوب ومشتقاتها، مصنع أغذية الأنعام ONAB بوحدتيه، مؤسسة الخشب ومشتقاته، مؤسسة سوناتيبا للبناء..)، إضافة لإنشاء منطقة النشاطات التي ضمت بعض المؤسسات الخاصة (صناعة المشروبات، البلاط، الصابون و مواد التنظيف... إلخ). كما أن العديد من سكان البلدية يشتغلون في المناطق الصناعية لكل من سكيكدة، قسنطينة وعنابة. أما انخفاض نسبتهم بعد ذلك فيعود إلى خوصصة بعض المؤسسات وتسريح عمالها، بالإضافة إلى نمط التشغيل الذي تتبعه حاليا معظم المؤسسات الصناعية والذي يقوم على عقود قصيرة أو متوسطة المدى (3 إلى 6 أشهر) ليجد العامل نفسه بعدها بطالا إذا لم يتم تجديد عقده مع المؤسسة.

عادة ما يستقطب القطاع الثانوي اليد العاملة المؤهلة فقط من سكان المناطق العشوائية، ولكن دائما بصيغة مؤقتة وموسمية، سواء في العمل لدى الخواص أو بعض مؤسسات البناء الخاصة وحتى بعض الشركات الأجنبية (التركية منها والصينية)، والتي لا تقوم بتأمينهم في مقابل توفير الغذاء والنقل وحتى المبيت لهم.

1 : حسين بولعيز و سلطاني فوزية، المرجع السابق ذكره.

3- القطاع الثالثي:

يضم هذا القطاع عمال الخدمات بجميع أنواعها (التجارة، التعليم، الصحة، الإدارة... الخ). يشغل هذا القطاع أكبر عدد من عمال البلدية بحوالي 3018 عاملا أي نسبة 58.18% حسب تعداد 1998م، ليرتفع هذا العدد إلى حوالي 4126 عاملا أي بنسبة 60.17% وذلك حسب تعداد 1998م، أما سنة 2008م فقد بلغ عددهم 6603 بنسبة بلغت 51.31%.

إن استحوذ قطاع الخدمات على أكبر نسبة من اليد العاملة يعود إلى عدة أسباب أهمها:

- ترقية بلدية الحروش إلى مركز دائرة مما أدى إلى إنشاء العديد من المرافق الإدارية والتعليمية والصحية... الخ، والتي وفرت الكثير من مناصب الشغل.
- الموقع الجغرافي للبلدية كنقطة عبور هامة تربط العديد من أقطاب النمو (قسنطينة، سكيكدة، عنابة) وسهولة الوصول إليها، جعلها قطبا هاما يقصده سكان البلديات المجاورة لقضاء مختلف لوازمهم، مما أدى إلى زيادة الطلب على المواد الإستهلاكية وبالتالي ازدهار التجارة.
- غالبية البلديات المجاورة لبلدية الحروش هي بلديات ريفية (أولاد أحبابة، زرداوة، الغدير، أمجاز الدشيش، صالح الشعور)، هذا ما جعل مدينة الحروش تشكل قبلة لسكان هذه البلديات، إذ أضحت جالبة للاستثمار خصوصا في قطاع تجارة التجزئة.
- توجه اليد العاملة نحو التجارة رغبة في الربح السريع، ولجوء العاطلين عن العمل إلى هذا القطاع أيضا، مما يوحي بوجود تضخم في هذا القطاع نتيجة للبطالة المقنعة.
- عدم استقرار القطاع الزراعي وسوق المنتوجات الزراعية وكذلك المنافسة الشرسة للمنتوجات الصناعية المستوردة على اختلاف أنواعها، جعل العديد من المستثمرين يتجهون نحو قطاع الخدمات.
- وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الخدمات يستقطب العديد من سكان المناطق العشوائية، وذلك راجع إلى طبيعة العمل في هذا القطاع خصوصا التجاري منه، حيث لا يشترط شهادة الإقامة مثلا في استخراج السجل التجاري بغية إنشاء محل تجاري، كما هو الحال أيضا في عمال مؤسسات نقل المسافرين (السائق والقباض) وقس على ذلك باقي النشاطات التجارية والخدماتية.

بغية تصنيف مدينة الحروش من حيث الوظيفة السائدة، اعتمدنا طريقة الأمريكي "جونسي هاريس"⁽¹⁾. كما لجأنا كإجراء ثان إلى ما يعرف "بالمهج الوصفي" الذي يعبر عن الصورة العامة أو الإحساس الشخصي وفقا لتصنيف "أوروسو" عام 1921م⁽²⁾. بالرجوع لطريقة التصنيف لدى "هاريس" ومقارنتها بتطور توزيع السكان العاملين حسب فروع النشاط الاقتصادي في بلدية الحروش خلال الفترة (1987- 2008 م)، يمكن استنتاج الجدول رقم (49). والذي من خلاله يمكن أن نستنتج أن مدينة الحروش تصنف وفقا لطريقة جونسي هاريس كمدينة "لتجارة التجزئة". بمعنى أن الوظيفة السائدة بالمدينة هي الوظيفة التجارية، و"أبسط أنواع التبادل التجاري هو تواجد السوق المحلية، الذي يعقد على فترات محددة، ربما يوم من كل أسبوع، فتعج المدينة بالنشاط"⁽³⁾.

الجدول رقم (49): التصنيف الوظيفي لمدينة الحروش سنة 2008 م وفقا لطريقة "جونسي هاريس"

نوع الوظيفة	القاعدة الحسابية	التطبيق على المدينة	الاستنتاج
وظيفة صناعية (مدن الصناعة)	عدد النشيطين في الصناعة x 100 مجموع النشيطين	إذا كانت النتيجة $\leq 45\%$ تكون للمدينة وظيفة صناعية	سالب 8.35 %
وظيفة منجمية (مدن التعدين)	عدد النشيطين في المناجم x 100 مجموع النشيطين	إذا كانت النتيجة $\leq 15\%$ تكون للمدينة وظيفة منجمية	- عدم توفر المعطيات
وظيفة جامعية (مدن الجامعات)	عدد الطلبة بالمدينة x 100 مجموع السكان	إذا كانت النتيجة $\leq 25\%$ تكون للمدينة وظيفة جامعية	سالب 11.1 %
وظيفة النقل (مدن النقل)	إذا كان عدد المشتغلين أكبر من 11 % من المجموع الكلي للأيدي العاملة بالمدينة	عدم توفر المعطيات	-
مدن الترفيه (العطل و الراحة)	ليس لها معيار إحصائية	عدم توفر المعطيات	-
مدن تجارة التجزئة	إذا كان مجموع عدد المشتغلين في الحقلين الصناعي و التجاري معا يزيد عن 50 % من اليد العاملة	59.66 %	موجب
مدن ذات النشاطات المختلفة (متنوعة)	إذا كان عدد المشتغلين في الحقل الصناعي أقل من 60% و أقل من 20% في تجارة الجملة و 50% في تجارة التجزئة	عدم توفر المعطيات حول تجار الجملة و التجزئة	-
مدن تجارة الجملة	إذا كان عدد المشتغلين في تجارة الجملة يحوي على الأقل 20% من مجموع عمال القطاعات الثلاثة (الصناعة و التجارة بالجملة و التجزئة)	عدم توفر المعطيات حول تجار الجملة	-

المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على المعطيات ت ع س س لسنة 2008 م

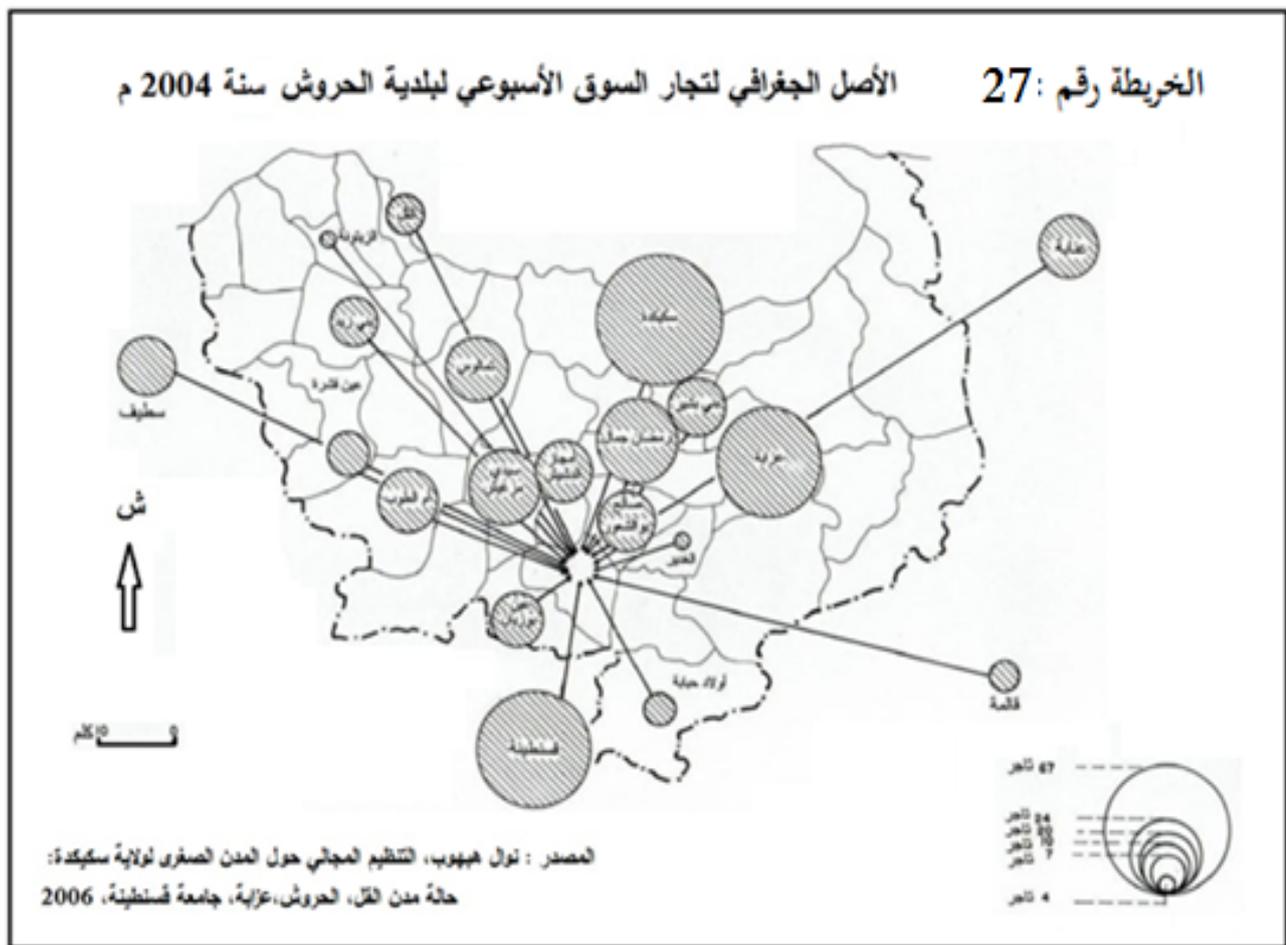
كما قام الباحث والجغرافي الفرنسي "مارك كوث" بتصنيفها كمدينة صغيرة ذات نشاطات خدماتية وصناعية⁽¹⁾.

1 : جاكلين بوجو قارني، الجغرافية الحضرية : ترجمة حليمي عبد القادر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 67.

2: علي سالم الشواورة، التخطيط في العمران الريفي و الحضري، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2012، ص 248.

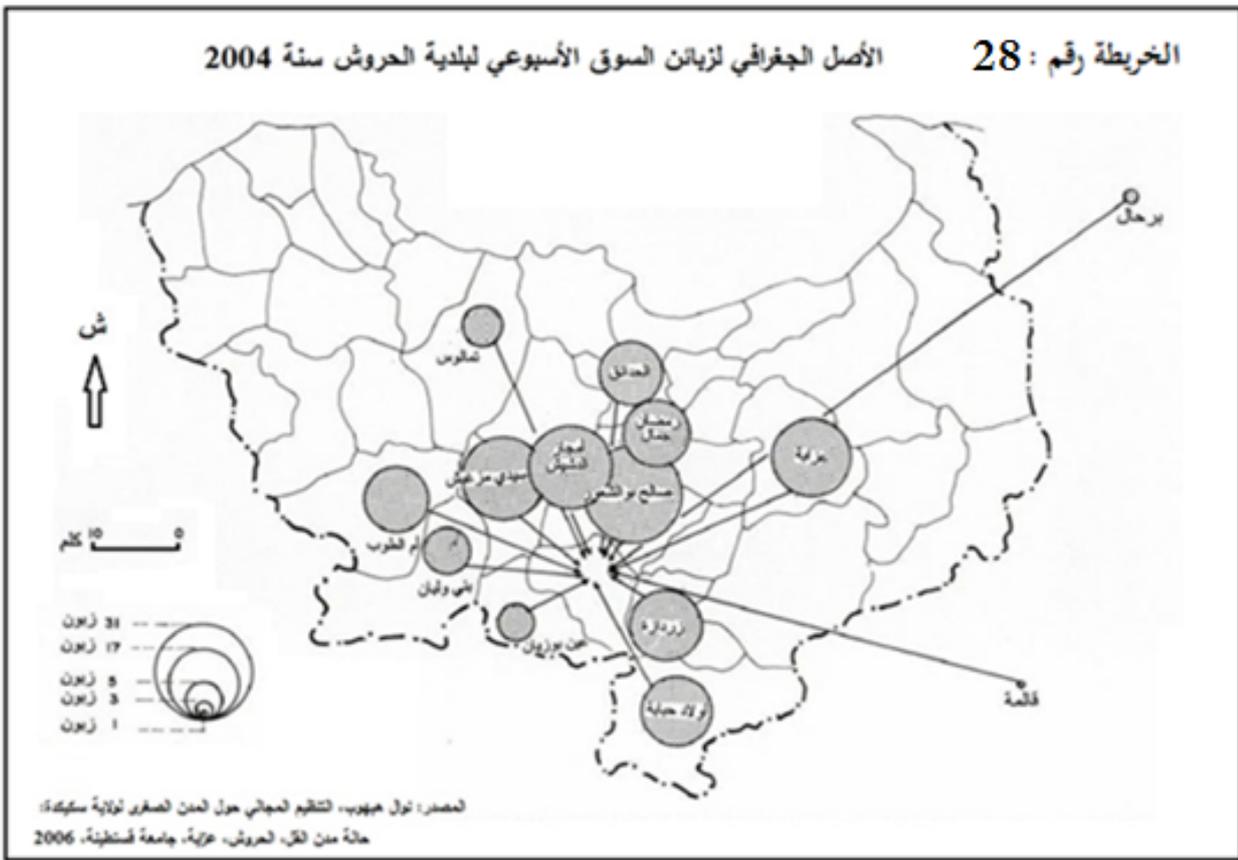
3 : علي سالم الشواورة، المرجع السابق ذكره ، ص 248.

و لعل ما يعزز هذا الطرح بخصوص التصنيف الوظيفي لمدينة الحروش، هو تواجد السوق الأسبوعي للمدينة، والذي يعقد كل يوم جمعة. هذا السوق شكل عبر تاريخ المنطقة سوقا للمواشي ومختلف المنتوجات الزراعية، إذ كانت تقام بها قبل فترة الاستعمار الفرنسي، حيث كانت تسمى منطقة الحروش آنذاك "مسلمان الكبش"⁽²⁾ كناية على سوق الجمعة الأسبوعي والذي كان مخصصا لتجارة المواشي والمزروعات الموسمية، إذ كانت منطقة للتبادل التجاري ما بين مختلف قبائل منطقة سكيكدة من القل غربا حتى عزابة شرقا. حيث يعد هذا السوق الأسبوعي سوقا جهويا بامتياز يقصده التجار والزبائن من مختلف ولايات الشمال الشرقي للجزائر (عنابة، قسنطينة، قالمة و سطيف)، ناهيك عن بلديات ولاية سكيكدة كما تبين ذلك كل من الخريطة رقم (27) والخريطة رقم (28) واللذان تم إنجازهما من طرف الباحثة بناء على دراسة ميدانية أجرتها سنة 2004 م⁽³⁾.

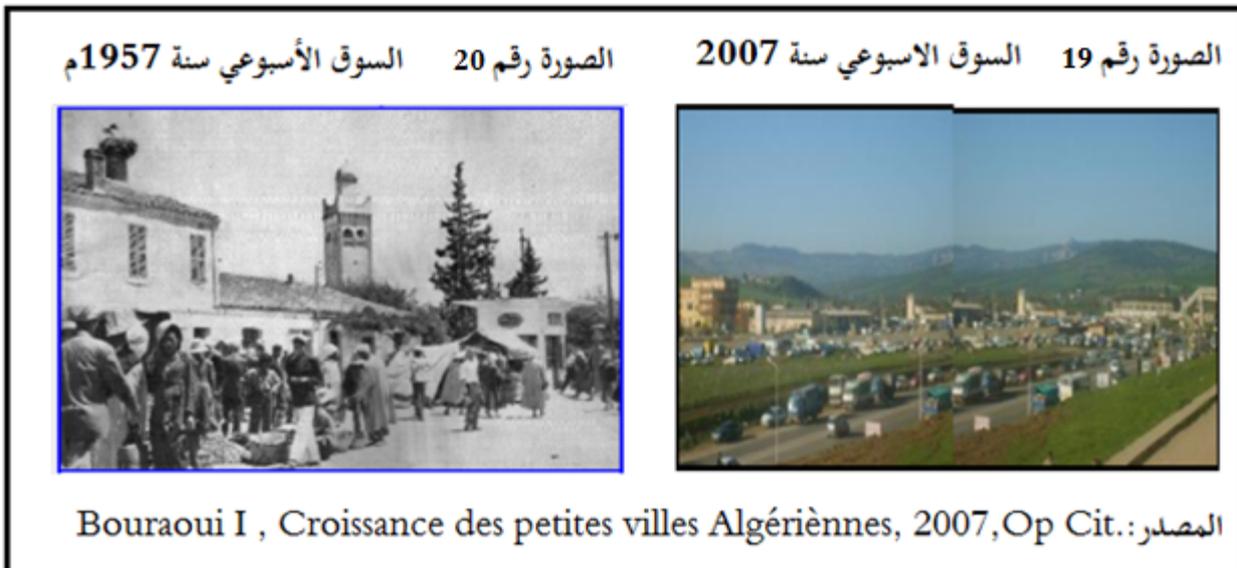


2 : رايح صخري، المرجع السابق ذكره.

3 : نوال هبوب ، المرجع السابق ذكره.



لقد بقي سوق مدينة الحروش (الصور رقم 19 و 20) محافظا على ديناميكيته إلى يومنا هذا، بل ازداد نشاطه ومجال تأثيره نتيجة تطور شبكة الطرق والمواصلات، خصوصا مع تحسن وسائل النقل، حيث أصبح يشكل مصدرا مهما للجباية المحلية للبلدية، واتسعت رقعة عرض مختلف السلع والأغراض به لتشمل منطقة النشاط وحتى إلى مركز المدينة وشوارعها القريبة من السوق القديم. ويعتبر هذا السوق أيضا مجالا مهما لبيع وتصريف مختلف المنتجات الزراعية والحيوانية. كما يشكل مصدر استرزاق للعديد من الشباب و العائلات خصوصا قاطني الأحياء العشوائية الملاصقة له (حي الجبانة، حي مصباح 1).



1-4-3- البنية التعليمية للسكان:

يعتبر المستوى التعليمي للسكان ذو أهمية كبيرة في إبراز مدى قدرة السكان على المشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فالمجتمع بحاجة إلى أيادي عاملة مؤهلة علميا، إذ كلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد كلما اتسعت مداركه واطلاعه على مختلف تجارب الآخرين، كما يميل إلى اتباع الطرق الحديثة و العلمية في نشاطه. كما يؤدي ذلك إلى ارتفاع الوعي والحس المدني والحضاري لدى الفرد مما يسمح بانخراطه و مساهمته في مختلف البرامج التنموية الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة مما يعود على الفرد و المجتمع بالفائدة، كما هو الحال في برامج محاربة السكن العشوائي، لأنه في غالب الأحيان ما يكون المستوى التعليمي لدى سكان العشوائيات منخفضا جدا، حيث تنتشر الأمية و التسرب المدرسي المبكر بسبب الظروف المعيشية الصعبة هؤلاء، مما يجعل مثل هذه المناطق تشكل بؤرا للفساد و الجريمة بأنواعها.

يبرز الجدول رقم (50) و الشكل رقم (46)، أن توزيع سكان البلدية حسب مستواهم التعليمي هو كما يلي:

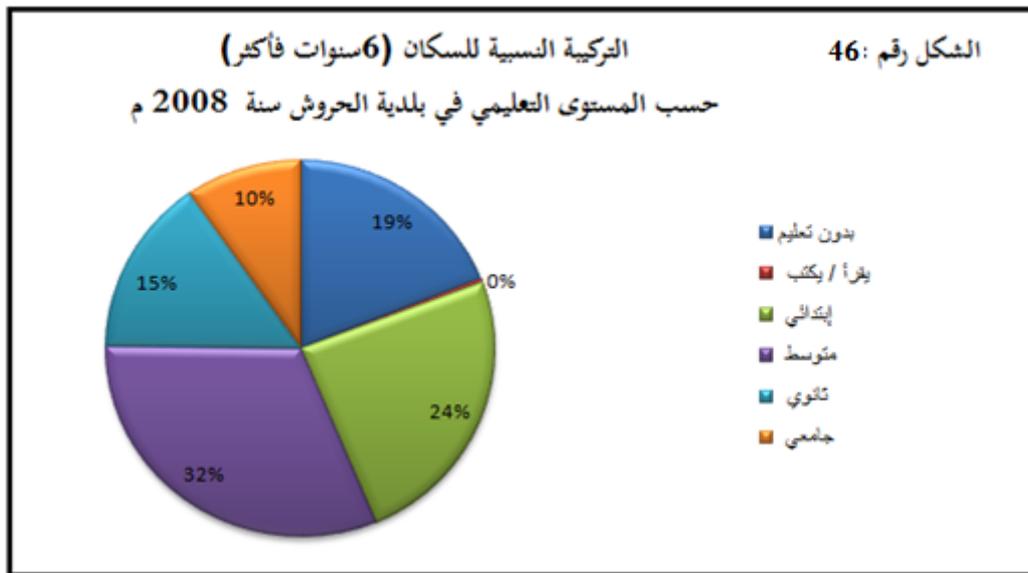
أ - الأميون:

تعتبر نسبة الأمية في البلدية كبيرة إذ تمثل 19% من مجموع السكان الذين يزيد سنهم عن 6 سنوات، وهي تختلف حسب النوع، إذ ترتفع بشكل كبير عند الإناث وذلك بنسبة 24.20% من مجموع السكان الإناث اللواتي يزيد سنهم عن 6 سنوات، ويرجع ذلك إلى النظرة الإجتماعية لتعليم الأنتى خاصة في المناطق الريفية. غير أنه يمكن الإشارة إلى أن هذه النسبة قد انخفضت في السنوات الأخيرة، تبعا للمجهودات التي بذلت في هذا الصدد، من خلال أقسام محو الأمية خصوصا على مستوى المدارس القرآنية الناشطة بالمساجد.

الجدول رقم (50): التركيبة النسبية للسكان (6سنوات فأكثر) حسب المستوى التعليمي في بلدية الحروش سنة 2008 م

المستوى التعليمي	إناث	ذكور	المجموع
	%	%	%
بدون تعليم	24.2	14.0	19.0
يقرأ/ يكتب	0.3	0.3	0.3
إبتدائي	22.1	26.6	24.4
متوسط	26.6	36.2	31.5
ثانوي	15.7	14.6	15.2
جامعي	11.1	8.3	9.6
المجموع	100	100	100

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، نشرة خاصة بولاية سكيكدة، رقم 527/21.



ب - مستوى التعليم الابتدائي:

يضم هذا المستوى ما نسبته 24.4% من سكان البلدية، و هو يشمل عدد التلاميذ الذين لا يزالون يراولون تعليمهم وأولئك الذين فشلوا في الانتقال إلى الطور الثالث. ترتفع هذه النسبة لدى الذكور مقارنة بالإناث بنسبة 26.6% للذكور و 22.1% للإناث. غالبا ما يشكل التلاميذ في المناطق الريفية المعزولة ومناطق السكن العشوائي، الفئة الأكثر عرضة للإخفاق المدرسي في مرحلة التعليم الابتدائي، وذلك بسبب الظروف المعيشية والتعليمية السيئة (عدم التدفئة في المدارس، الإكتظاظ الكبير في الأقسام، نقص المعلمين، بعد مكان السكن عن المدرسة، الظروف المعيشية في السكن... الخ).

إن هذه الفئة من التلاميذ غالبا ما يتم توجيههم إلى سوق العمل خاصة في القطاع الزراعي كيد عاملة موسمية حيث يقدمون جهدا عضليا، وقليل منهم من يلتحق بمراكز التكوين المهني والتمهين خصوصا لدى سكان المناطق العشوائية.

ج - مستوى التعليم المتوسط:

يضم هذا المستوى أكبر نسبة من مجموع السكان إذ تقدر بحوالي 31.5%، وهو يشكل فئة المتدربين وفئة الموجهين للحياة العملية بعد فشلهم في اجتياز شهادة التعليم الأساسي. ترتفع هذه النسبة لدى الذكور مقارنة بالإناث بما نسبته 36.2% للذكور و 26.6% للإناث. يرجع ذلك في الغالب إلى كون هذه المرحلة من التعليم حساسة، حيث يكون فيها التلاميذ في سن المراهقة وعرضة للتسرب المدرسي بشكل كبير، خصوصا لدى سكان المناطق الهشة والهامشية (الريفية والعشوائية)، وذلك بسبب الظروف المعيشية الصعبة، والتي يزيد من وطأتها عدم توفر الظروف والهيكل التعليمية المناسبة. عادة ما يتم توجيه الراسبين إلى مراكز التكوين المهني، حيث تلتحق به فئة قليلة، بينما الباقي يتم استغلالهم في عدة أنشطة، وخاصة النشاط الزراعي، كيد عاملة موسمية.

د - مستوى التعليم الثانوي:

يضم هذا المستوى ما نسبته 15.2% من مجموع السكان ويشمل فئة المتدربين وفئة الموجهين إلى الحياة العملية بعد فشلهم في اجتياز شهادة البكالوريا. تشكل نسبة الإناث فيها 15.7% وهي أكبر من نسبة الذكور التي بلغت 14.6%.

يرجع سبب ذلك غالبا لحساسية هذه المرحلة من العمر ، و التي تشهد لدى الذكور نوعا من الانحراف، ما لم يتم الاهتمام بهم.

يمكن لهذه الفئة الإلتحاق بمختلف المراكز ومعاهد التكوين المهني، بغية تكوين يد عاملة مؤهلة، يمكنها المساهمة في إمتصاص البطالة وتحقيق التنمية المحلية.

ه- المستوى الجامعي:

تمثل هذه الفئة 9.6% من مجموع السكان في سن الدراسة. ترتفع هذه النسبة لدى الإناث مقارنة بالذكور و ذلك يعد إمتدادا لنسبة المتدرسين في المرحلة الثانوية، حيث تبلغ نسبتهم لدى الإناث 11.1%، بينما تشكل لدى الذكور ما نسبته 8.3% . هذا التباين له ما يبرره اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وحتى نفسيا.

يضم هذا المستوى كل الطلبة الجامعيين وأصحاب الشهادات الجامعية والدراسات العليا. تعتبر هذه الفئة النخبة التي يعتمد عليها في التسيير والتخطيط لأي سياسة تنمية. تشارك هذه الفئة في التنمية المحلية من خلال أصحاب الشهادات الجامعية في جميع الميادين كالميدان الزراعي أو كل ماله علاقة بتنمية الريف، ناهيك على أصحاب الشهادات في التهيئة الحضرية والهندسة المعمارية والمدنية والتعمير وغيرها، حيث يلعب هؤلاء دورا كبيرا في الحد من انتشار ظاهرة البناء العشوائي خصوصا الهش منه، وكذلك في عملية تسويته وفقا للقوانين و المعايير التقنية المعمول بها.

5-1- التجهيزات والهياكل القاعدية (استخدامات الأرض):

بعد التحريات الميدانية لواقع بلدية الحروش و بعد اطلاعا على مختلف الوثائق وخصوصا الخريطة رقم (29)، والاتصال بمختلف الهيئات و الإدارات المتواجدة بتراب البلدية، و بحكم احتكاكنا بالواقع المعيش بالمنطقة، لاحظنا أن البلدية تتوفر على المرافق و التجهيزات العمومية التالية :

1-5-1- التجهيزات:

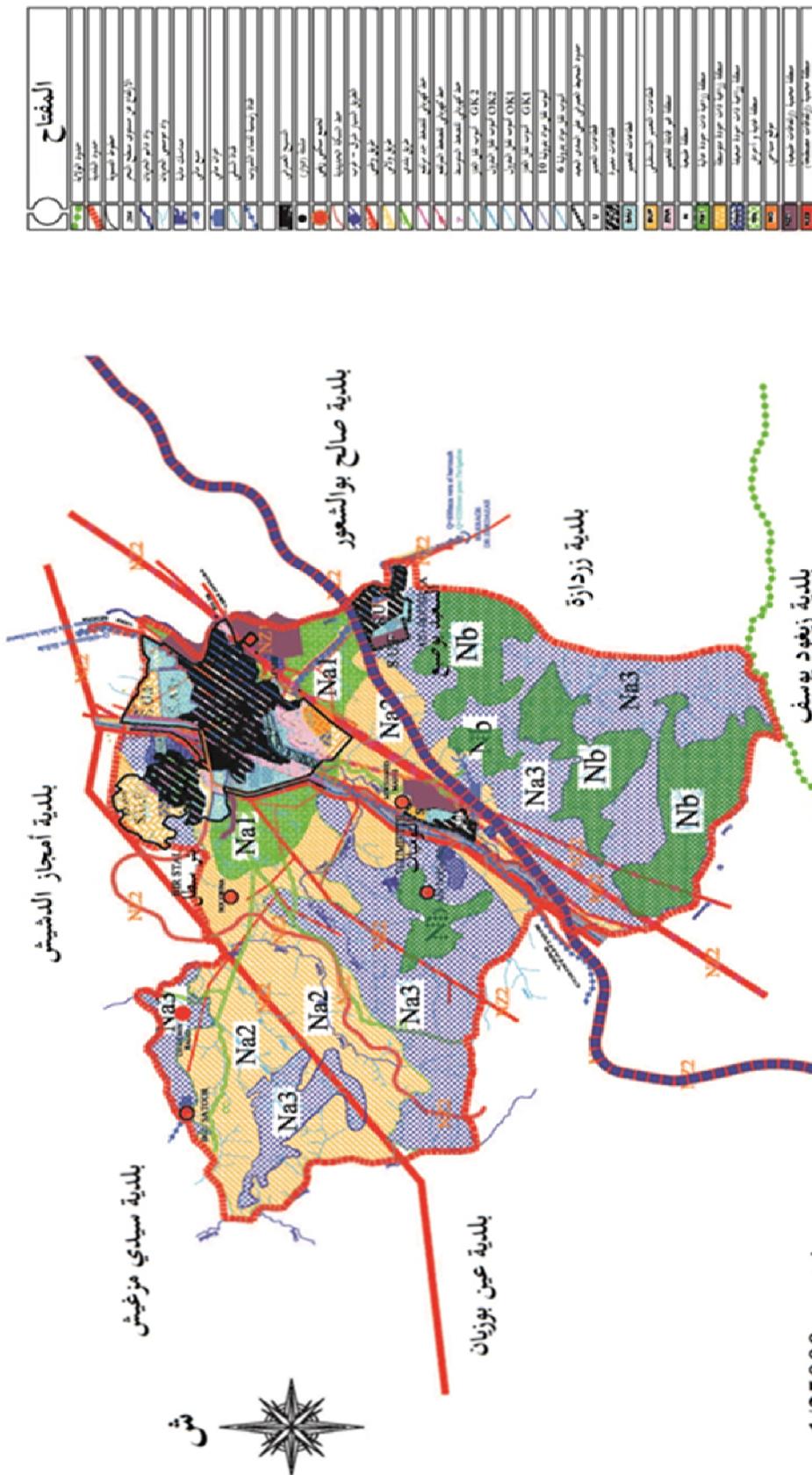
إن توفر مختلف المرافق والتجهيزات وتجاوبها مع متطلبات السكان وحاجاتهم له دور كبير في دفع عجلة التنمية في جميع المجالات، كما أنها تعمل على تثبيت واستقرار السكان، من جهة ، و من جهة أخرى فهي تعد من العوامل الرئيسية التي تساهم في جعل المنطقة جالبة للسكان و الاستثمار. كما أنه من المعروف بديهة أن معظم السكان المهاجرين يفضلون الاستقرار في المدن التي تتوفر على مختلف التجهيزات و المرافق الضرورية للحياة، أو حتى في محيطها أو بالقرب منها، هذا ما ينتج عنه في غالب الأحيان ظهور و نمو أحياء سكنية عشوائية.

تتوفر بلدية الحروش و خصوصا مركزها على العديد من المرافق والتجهيزات التي جعلت من المدينة بامتياز منطقة مناسبة للاستقرار السكاني و وجهة للعديد من الوافدين على اختلاف أنماط استقرارهم السكاني، الرسمي منه و اللارسمي.

يمكن إيجاز المرافق و التجهيزات التي تتوفر عليها البلدية إجمالا فيما يلي:

الخريطة رقم : 29

استخدامات الأرض ببلدية الحروش سنة 2008



المقياس : 1/25000

المصدر : مكتب الدراسات و الإنجاز العمراني (URBACO) قسنطينة

1-1-5-1- التجهيزات الادارية:

تعتبر المرافق الإدارية ذات أهمية كبيرة جدا من خلال الخدمات التي تقدمها للسكان حيث هناك تعامل مباشر ويومي بينهما، لهذا فإن توفرها بالشكل الكافي وتسييرها بطريقة تتجاوب مع متطلبات السكان يؤديان إلى إعطاء ديناميكية ومرونة في جميع الميادين. كما أن توفر مثل هذه المرافق يساهم في زيادة نفوذ المدينة ضمن إقليمها المحلي والجهوي، مما يساهم في جعل المدينة قبلة للوافدين بما فيهم المهاجرين و استقرارهم ضمن محيط نفوذ المدينة ضمن أحياء عشوائية.

تتوفر بلدية الحروش على جميع المرافق الإدارية ذات الصلة المباشرة بحياة السكان و ذلك كون البلدية هي مقر الدائرة حيث يتبعها أربع (4) بلديات هي :

- أولاد أحبابة : تقع شرقا على بعد 15 كلم، بتعداد سكاني قدر بـ 8369 نسمة سنة 2008 م.

- زرداية : تقع شرقا على بعد 6 كلم، بتعداد سكاني قدر بـ 12555 نسمة سنة 2008 م.

- صالح بوالشعور : تقع شمالا على بعد 6 كلم، بتعداد سكاني قدر بـ 29764 نسمة سنة 2008 م.

- أمجاز الدشيش : تقع غربا على بعد 6 كلم، بتعداد سكاني قدر بـ 20079 نسمة سنة 2008 م.

كما أن الموقع الجغرافي لمدينة الحروش منحها الأفضلية و الأولوية في إختيار العديد من المستثمرين الخواص لإنشاء مقراتهم داخل المدينة على غرار شركات التأمين الخاصة، البنوك، الوكالات السياحية، مكاتب الدراسات و التوثيق والحمامة وغيرها. غير أن الشيء الملاحظ هو تركز أغلب المرافق الإدارية بمركز البلدية، هذا ما جعل السكان في تنقل يومي ودائم نحوه لقضاء حاجياتهم.

1-1-5-2- التجهيزات التعليمية:

بالإضافة إلى دورها التعليمي والتكويني فهي تعتبر من أهم المرافق المثبتة و الجالبة للسكان، حيث غالبا ما تفضل الأسر الاستقرار بالمناطق التي تتوفر على المؤسسات التعليمية أو بالقرب منها.

تتوفر بلدية الحروش و خاصة المدينة المركز على كم معتبر من المؤسسات التعليمية و التكوينية موزعة كما يلي:

- الطور الأول والثاني من التعليم الأساسي توجد 11 مؤسسة بمركز البلدية و 5 مدارس بالمناطق الريفية.
- الطور الثالث من التعليم الأساسي توجد 4 إكماليات بمركز البلدية.
- التعليم الثانوي توجد ثلاث ثانويات بمركز البلدية.
- مركز للتكوين المهني والتمهين ومؤسسة خاصة للتكون في الاعلام الالي، بالإضافة الى العديد من مدارس لتعليم السياقة.

إضافة إلى ذلك فقد فتحت بعض الجمعيات المحلية العديد من الأقسام لمحو الأمية وذلك على مستوى كل من مركز البلدية و التجمعات الثانوية لكل من السعيد بوضبع و التوميات. كما أن العديد من سكان البلدية وخاصة الشباب يستفيدون من مختلف مراكز التكوين المتواجدة بولاية سكيكدة، بالإضافة إلى تكون بعض شباب البلدية بالمعهد التقني للأشجار المثمرة المتواجد ببلدية أمجاز الدشيش.

إن تركز مختلف المؤسسات التعليمية بمركز البلدية جعل أغلب تلاميذ المناطق الريفية (السعيد بوضبع، التوميات، بئر سطل) ينتقلون يوميا إلى مركز البلدية للدراسة وخاصة تلاميذ التعليم الثانوي، وما يصحب ذلك من مشاكل وعراقيل تتعلق خاصة بالنقل المدرسي مما يثقل من جهة كاهل العائلات نظرا للمصاريف الزائدة و من جهة ثانية ساهم هذا العامل كثيرا في ارتفاع نسبة الإخفاق المدرسي.

1-5-1-3- التجهيزات الصحية:

بحكم أهمية مثل هذه التجهيزات، ونظرا لنمو السكان الكبير استفادت البلدية من عدة مشاريع في هذا المجال، لعل أهمها هو مستشفى يتسع لـ 100 سرير بمركز البلدية، يتوفر على العديد من الخدمات خاصة جناح الأمومة والطفولة الذي يغطي عدة بلديات مجاورة ، إضافة إلى مركز صحي خاص بالأمومة والطفولة وطب العمل، كما توجد عيادتين متعددتي الخدمات بمركز المدينة و قاعات علاج بالمراكز العمرانية الثانوية. رغم هذه المرافق يبقى هناك عجز في تلبية حاجات المرضى لأن البلدية يقصدها العديد من سكان البلديات الريفية المجاورة.

كما تتوفر البلدية على مستشفى للأمراض العقلية تم إنشاؤه سنة 1843 م بسعة 255 سرير للرجال و 30 سرير للنساء، يتعدى مجال خدمته تراب البلدية و الولاية.

بالإضافة إلى ذلك فإن القطاع الخاص والمتمثل في العديد من الأطباء العاميين والأخصائيين، يلعب دورا مهما في تقديم الخدمات الصحية للسكان، حيث يتوفر مركز البلدية على أطباء عاميين و مختصين في أغلب الأمراض (النساء والتوليد، أطباء الأسنان، الأطفال، العيون، الجلد ، الانف و الحنجرة، القلب، العظام و المفاصل...إلخ)، ناهيك على عيادتين خاصتين للأشعة و السكانير، و عيادتين كذلك للتحاليل المخبرية. هذا مع توفر عدد معتبر من الصيدالة ومتاجر النظارات الطبية و اللوازم الشبه صيدلانية.

1-5-1-4- التجهيزات التجارية:

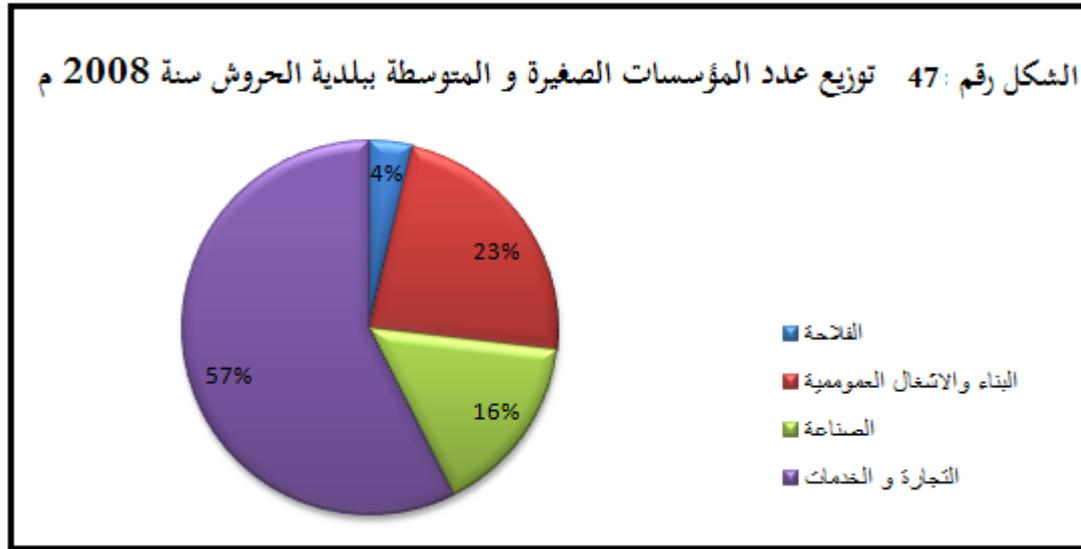
غالبا ما يعتبر تواجد مثل هذه التجهيزات بكثرة كدلالة على وجود حركية كبيرة في رؤوس الأموال و بالتالي يؤثر ذلك على مدى غنى الإقليم و توفر فرص الرخاء و العيش الكريم به، ناهيك على ما ينتج عنه من تبعات تتعلق أساسا في توفر فرص العمل و الاستزاق، مما يجعل من المنطقة جالبة للسكان و الاستثمارات. و كما سبقت الإشارة إليه فإن التصنيف الوظيفي لمدينة الحروش وفقا لطريقة "هاريس"، جاء ضمن "مدن التجارة بالتجزئة"، مما يجعل من المحلات والتجهيزات التجارية تنتشر بكثرة بالمدينة ، حيث تم إحصاء حوالي 560 محلا تجاريا سنة 2004 متعددة الخدمات.

تتمثل هذه التجهيزات أساسا المحلات التجارية التي تنتشر بشكل كبير والتي توفر جميع المواد سواء الغذائية منها، أو مختلف اللوازم والأغراض، حيث نادرا ما ينتقل السكان خارج البلدية لقضاء حاجاتهم، بل تعتبر البلدية في هذا المجال جالبة لسكان البلديات المجاورة. فمن خلال الجدول رقم (51) و الشكل رقم (47) نلاحظ أن ما نسبته 57 % من المؤسسات الصغيرة في الحروش ذات طابع تجاري و خدماتي و هذا ما يعزز تصنيفنا السابق لها من حيث الوظيفة كونها وظيفة تجارية تعتمد أساسا على التجارة بالتجزئة.

الجدول رقم (51): توزيع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ببلدية الحروش سنة 2008 م

عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (PME) سنة 2008 م		النشاط الاقتصادي	
%	العدد		
3.71	13	الاولي	الفلاحة
23.14	81	الثانوي	البناء والاشغال العمومية
15.72	55		الصناعة
57.43	201	الثالثي	التجارة و الخدمات
100	350	المجموع	

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، نشريه خاصة بولاية سكيكدة، رقم 527/21.



كما تتوفر البلدية على مذبج بلدي يخضع للرقابة الطبية. إضافة إلى ذلك تقام يوميا سوق للخضر والفواكه بوسط المدينة يتم فيها البيع بالتجزئة أو بنصف الجملة، حيث يعرض فيها الفلاحون مختلف منتوجاتهم الزراعية، ناهيك على تواجد السوق الجهوي للخضر و الفواكه بالجملة في بلدية صالح بوالشعور على بعد حوالي 8 كلم من مدينة الحروش، والذي يستفيد منه الفلاحون كثيرا في بيع منتوجاتهم الزراعية المختلفة كما أنه يوفر مختلف المنتوجات الزراعية بالتجزئة للإستهلاك المحلي.

1-5-1-5-التجهيزات الأمنية:

يعتبر استتباب الأمن من العوامل المساعدة على ازدهار النشاط الاقتصادي و الاستقرار السكاني و خاصة في الريف. بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في العشرية الماضية عرف الريف نزيفا حادا وهجرة كبيرة مما أثر بشكل سلبي على مدينة الحروش التي عرفت موجات من الهجرة كبيرة أدت إلى انتشار كبير للسكن الفوضوي، و ذلك كون البلدية عرفت خلال العشرية السوداء استقرارا أمنيا ملحوظا و ذلك كونها تتوفر على مقر لفرقة الدرك الوطني تقوم بحفظ الامن على مستوى كل تراب البلدية، بالإضافة إلى مركزا للأمن الوطني و ثكنة خاصة بالفرقة المتنقلة للشرطة القضائية.

1-5-1-6-التجهيزات الدينية:

يعتبر المسجد المنطلق الرئيسي والأساسي في تخطيط المدن الإسلامية منذ القدم، وإلى يومنا هذا يبقى المسجد جزءاً لا يتجزأ من الأحياء السكنية و يعد من مقومات المجتمع الإسلامي. كما تجدر الإشارة إلى أن للخطاب الديني المسجدي، دوراً مهماً جداً في مكافحة الظواهر السلبية في المجتمع، من خلال توعية الناس و حثهم على التزام القانون والبعد عن جميع مظاهر الفوضى و الإخلال بالنظام العام، كما هو الحال بالنسبة للسكن الفوضوي.

يوجد بالبلدية 8 مساجد، منها 4 بمركزها حيث يعد 2 منها مصنفة كمساجد وطنية رغم أنها لا تتوفر على مسكن خاص بالإمام. كما يوجد على مستوى البلدية مدرسة قرآنية للأطفال مهيأة لتكون ذات بعد جهوي على شاكلة معهد إسلامي لتحفيظ القرآن الكريم، إضافة للمدارس القرآنية للتعليم التحضيري و المتواجدة على مستوى كل مسجد. ناهيك على مدرسة قرآنية لأحد الجمعيات المحلية. إضافة إلى ذلك فإن البلدية تتوفر على مقبرتين للشهداء، ومقابر أخرى منتشرة على تراب البلدية ، غير أن هذه الأخيرة تعاني من التشعب و الإهمال (دون سياج) خاصة تلك المتواجدة على مستوى التجمع السكاني الثانوي "بئر سطل".

الملاحظ في هذا الشأن أنه كثيراً ما تم "الاعتداء على المساحات الوقفية التابعة للمساجد و المقابر و بناء سكنات عشوائية كما هو الحال في منطقة بئر سطل و التوميات و غيرها من التجمعات العمرانية الثانوية"⁽¹⁾، و ذلك أمام ضعف السلطات المحلية (مديرية الشؤون الدينية و الأوقاف) في إحصاء و استرجاع مثل هذه الأوقاف، نظراً لطبيعة تسيير مثل هذه التجهيزات الروحية.

1-5-1-7- التجهيزات الرياضية والثقافية:

تعتبر الإستخدامات الثقافية و الرياضية ذات أهمية بالغة في تربية الأجيال ، متنفساً لمختلف الفئات العمرية و بصفة خاصة بالنسبة لعنصر الشباب، حيث تعد مكاناً للتسلية و قضاء وقت الفراغ كما أنها أيضاً تنمي الفكر وتجعل من الفرد مواطناً صالحاً واعياً و بعيداً عن الانحراف و كما يقال "العقل السليم في الجسم السليم".

فمركز البلدية يتوفر على ملعب لكرة القدم ، وقاعة مغطاة خاصة بالرياضات الجماعية خاصة كرة اليد التي تشتهر بها المنطقة حيث يعتبر الفريق المحلي (سريع الحروش) من أشهر الفرق على المستوى الوطني حيث ينشط في الدور الأول، و كثيراً ما التحق شبابه بالمنتخب الوطني لكرة اليد. بالإضافة إلى ملحق متعدد الرياضات. أما عن الهياكل الرياضية والترفيهية فتتوفر البلدية على دار للشباب ومكتبة للمطالعة بالإضافة إلى سينما وحديقة عمومية تعاني من الإهمال وسوء الاستغلال ، كما يوجد العديد من المساحات الخضراء المهملة هي الأخرى، مما جعلها عرضة للاعتداء من طرف الخواص الذين بنوا عليها سكنات عشوائية تم تسويتها تباعاً في تحايل واضح و مفضوح على القانون خصوصاً من أصحاب المال و النفوذ.

1-5-2- الهياكل القاعدية:

1-5-2-1- شبكة المياه:

1 : تقرير مفتش الشؤون الدينية و الأوقاف لولاية سكيكدة استناداً لتصريحات و شكاوى من اللجان الدينية للمساجد.

تنقسم مصادر تزويد بلدية الحروش بالمياه لمختلف الاستعمالات (الري، الشرب، الصناعة) إلى قسمين، مصادر سطحية (السدود، المماسك المائية والخزانات)، بالإضافة إلى المصادر الجوفية و المتمثلة في الآبار.

1-5-2-1-1-المصادر السطحية:

* **السدود:** لا تتوفر البلدية على مثل هذه المنشآت الضخمة، غير أنها تستفيد بشكل مباشر من سد زردازة الذي يقع على بعد حوالي 9 كلم شرقا، والذي يمونه وادي الصفصاف بالمياه. أنجز هذا السد من طرف الاستعمار الفرنسي سنة 1954م بسعة إجمالية تقدر بحوالي 23مليون م²، وقد عرف عدة عمليات توسيع بعد الاستقلال. يعاني هذا السد من مشكل التوحد الذي وصلت نسبته 30% مما استوجب تنقيته وتنظيفه. مياهه متعددة الاستعمالات فهي تستعمل سواء للشرب او للصناعة او للسقي حيث تم إنجاز مشروع محيط سقي خاص بحوض وادي الصفصاف.

* **المماسك المائية:** تعتبر ذات أهمية كبيرة، حيث تسمح بتجميع مياه الأمطار، إضافة إلى سهولة إنجازها وقلة تكاليفها مقارنة بالسدود، كما أنها لا تتطلب روافد دائمة الجريان. يمكن لهذه المماسك المائية أن تلعب دورا مساعدا ومدعما لسد زردازة في توفير كميات معتبرة من المياه تستعمل في سقي المساحات التي لم تستفد من محيط السقي، وكذلك في توفير مياه الشرب للمواشي.

* **المنابع :** تعتبر ملاذا مهما للعديد من السكان بغية التزود بمياه الشرب خصوصا مع رداءة نوعية مياه الحنفيات. تتواجد خصوصا على ضفاف وادي الصفصاف و وادي النساء. مصدرها من سلسلة جبال التوميات و كاف مسونة. غالبا ما تكون خارج رقابة مصالح الصحة و النظافة، مما يجعل خطر انتشار الأمراض المتنقلة عن طريق المياه قائما و بحدّة. غالبا ما يتم تهيئتها من طرف السكان و مجهوداتهم الذاتية خصوصا في الأحياء السكنية العشوائية التي غالبا ما تكون غير مربوطة بشبكة مياه الشرب.

1-5-2-1-2-المصادر الجوفية:

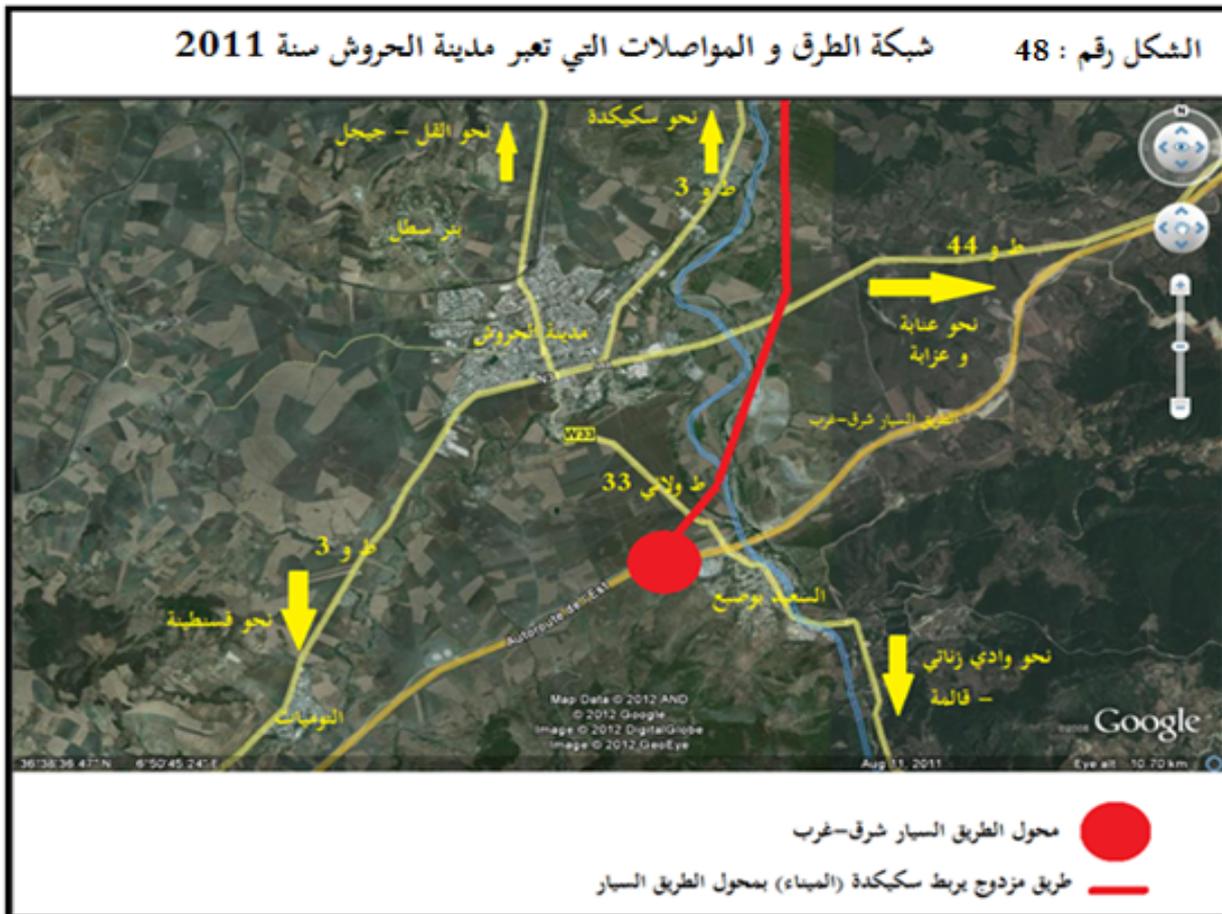
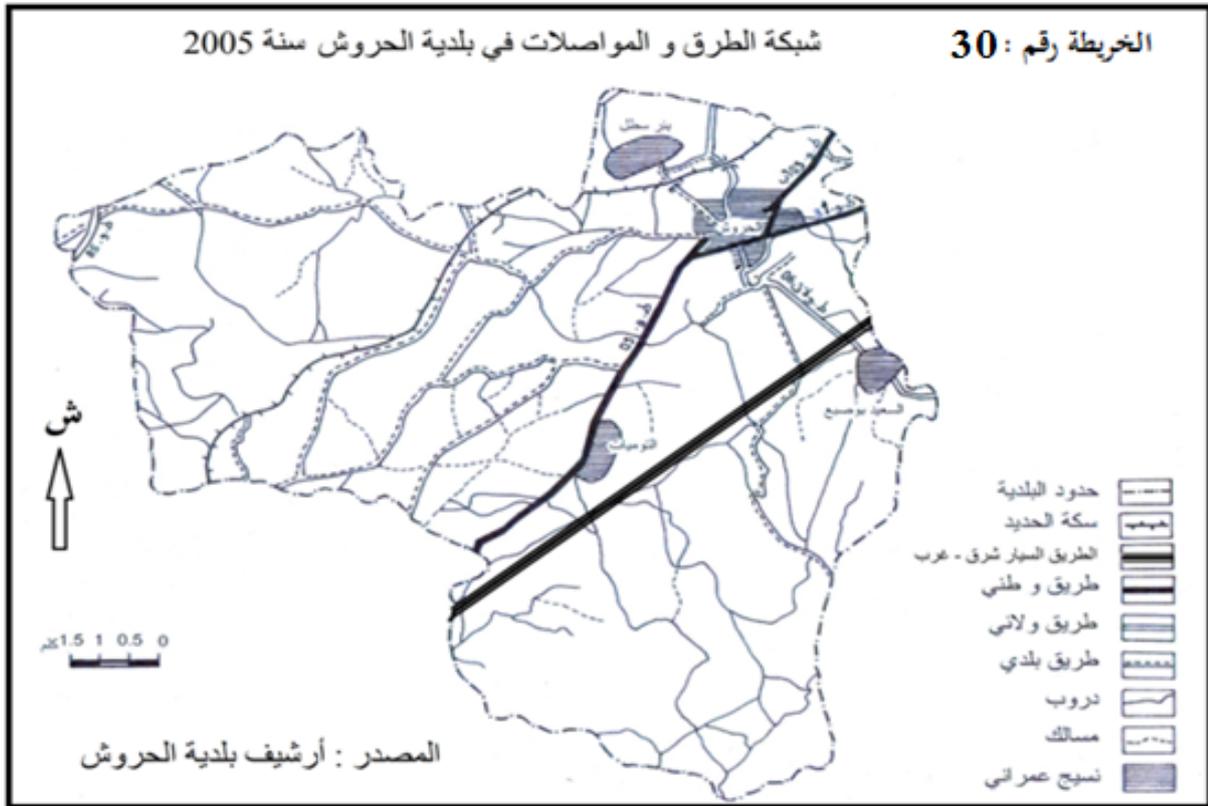
نظرا لاعتماد البلدية على مياه سد زردازة تم إهمال المياه الجوفية حيث يوجد بالبلدية بئر واحد عمقه 12 م تدفقه تقارب 30 ل/ثانية يتم استغلاله بشكل غير منظم. أما الآبار المخصصة للسقي فلا يوجد إحصاء دقيق لعدددها، ذلك بحكم قدمها حيث تم إنجاز أغلبها أثناء الفترة الاستعمارية، وقليل منها بعد الاستقلال وبشكل فوضوي خاصة من طرف الخواص.

لكن بعد انطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000م تكفلت الدولة بتدعيم إنجاز 8 آبار في البلدية مخصصة للسقي بالإضافة إلى تنظيف عدد هام من الآبار القديمة وإعادة ترميمها.

1-5-2-2-شبكة الطرق والمواصلات:

تعتبر شبكة الطرق والمواصلات العصب المحرك للاقتصاد حيث تساهم في عدة عمليات كالتسويق والنقل كما أنها تقلل من العديد من العراقيل الطبيعية، إضافة إلى كونها تحدد مدى هامشية أو مركزية المنطقة وبالتالي إمكانية استفادتها من مختلف المشاريع التنموية. كما أن كثافة و نوعية شبكة الطرق التي تمر بأي منطقة تساهم بشكل كبير في استقرار السكان وحركتهم و توطنهم مجاليا، حيث غالبا ما يفضل السكان التمركز و التوطن على محاور الطرق الرئيسية (المدن الشريطية).

تمر بتراب بلدية الحروش شبكة مهمة ومتنوعة من الطرق جعلت منها منطقة عبور بامتياز ضمن الإقليم الشمالي الشرقي للوطن، كما تبين ذلك الخريطة رقم (30) و الشكل رقم (48) و هي تتوزع بحسب تصنيفها إلى الطرق التالية:



• **الطرق السريعة** : تتمثل أساسا في الطريق السيار "شرق- غرب" الذي يعتبر شريان الاقتصاد الوطني. يعبر تراب البلدية في الجهة الشرقية، عبر الأراضي الفلاحية الخصبة على بعد حوالي 3 كلم من مركز البلدية. كما يتم حاليا إنجاز المحول الرئيسي الذي يربط الطريق السيار بمدينة سكيكدة و ضواحيها، مع محطة خدمات على مساحة تجاوزت 43 هكتار من الأراضي الفلاحية ذات الجودة العالية و التي تقع ضمن محيط السقي لوادي الصفصاف. كما تم الشروع مؤخرا في إنجاز طريق مزدوج يربط بين ميناء سكيكدة و محول الطريق السيار. بعد الانتهاء من كل هذه المشاريع الحيوية، سيكون لها بالغ الأهمية و التأثير في تنمية البلدية ككل وخاصة مدينة الحروش، التي ستصبح نقطة عبور بامتياز نحو الطريق السيار شرق - غرب ، خصوصا وأن المحول يعتبر الوحيد على مستوى تراب ولاية سكيكدة ، وبالخصوص الجهة الغربية منها، التي تضم منطقة القل التي تشهد حاليا توسعة و إنجاز ميناء مهم متعدد المهام.

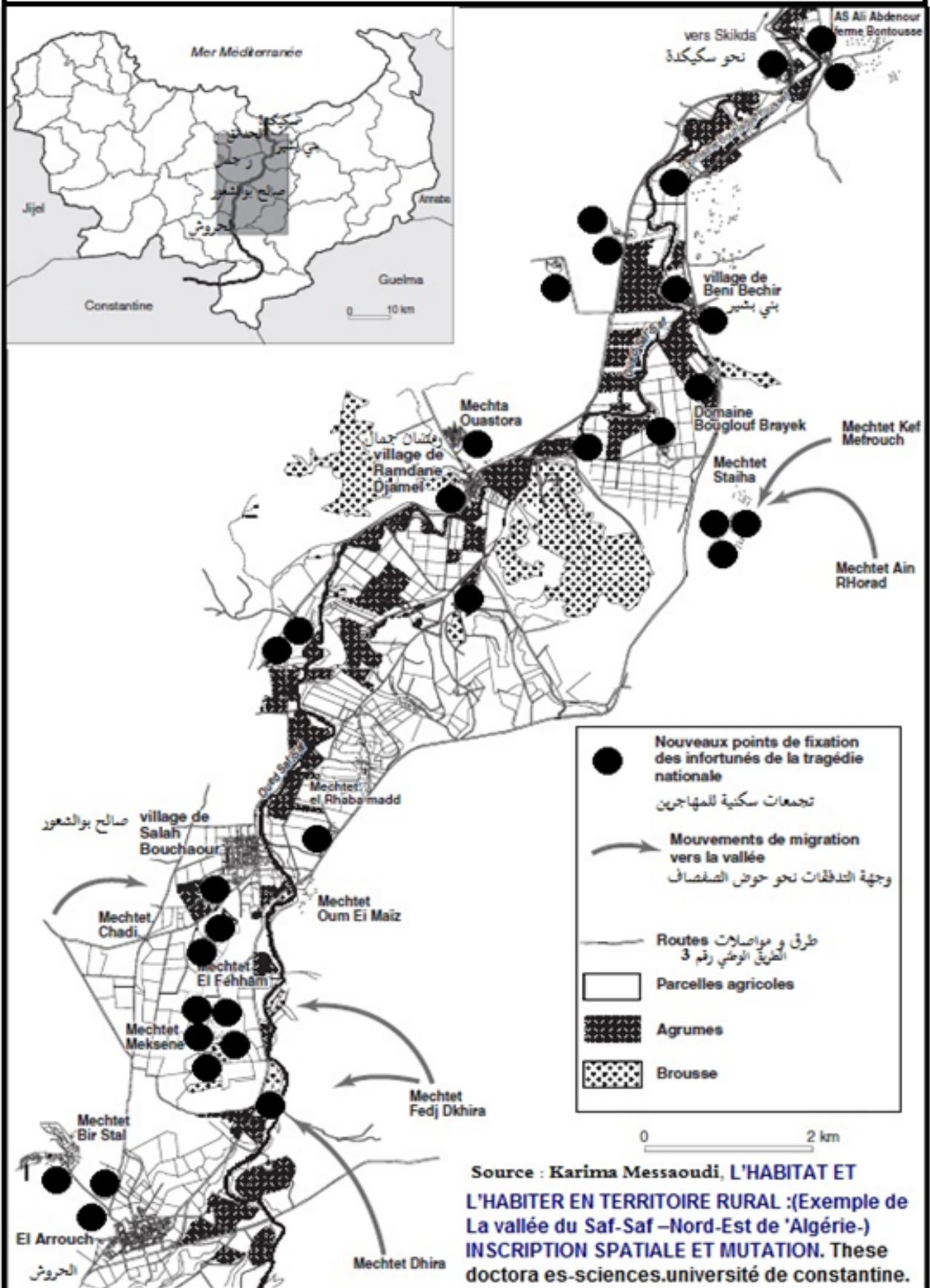
• **الطرق الوطنية**: تتمثل بشكل أساسي في الطريق الوطني رقم (3) بشقيه "أ" و "ب" الرابط بين قسنطينة وسكيكدة، ويقطع مجال البلدية باتجاه الشمال بطول يصل إلى 9.8 كلم مخترقا حوض وادي الصفصاف عابرا مختلف التجمعات العمرانية (صالح بوالشعور- بني بشير - حمادي كرومة إلى غاية المنطقة الصناعية) الشق "أ"، و (صالح بوالشعور-رمضان جمال- الحدائق- سكيكدة مركز) بالنسبة للشق "ب". عرف هذا الطريق في جزئه الرابط بين مدينة الحروش ومدينة سكيكدة عملية توسعة وأصبح مزدوجا مما جعل الزمن المستغرق بين المدينتين يتقلص إلى حوالي 20 دقيقة على مسافة تزيد عن 30 كلم. يعتبر هذا الأخير ذو أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للبلدية حيث تنفرع منه باقي الطرق الولائية والبلدية، كما أنه يتوسط مجال البلدية وتنتشر على جانبيه الأراضي الزراعية مما سهل كثيرا تنقل ونشاط الفلاحين. كما يتخذ الكثير من الشباب سوقا يعرضون منتوجاتهم الزراعية والحرفية المتنوعة على حافتيه، مما يؤدي إلى ترويح وسهولة تسويق العديد من المنتجات المختلفة الامر الذي يؤدي إلى خلق مناصب شغل موسمية نتيجة هذه العملية. كما ساهم الطريق الوطني رقم 3 بشقيه في نمو وتوسع العديد من المراكز العمرانية الصغيرة على جانبيه وذلك على امتداد المسافة الرابطة بين كل من مدينة الحروش إلى غاية مدينة سكيكدة، حيث كان يفضل الوافدون الجدد (المهاجرون بسبب العشرية السوداء)⁽¹⁾ الاستقرار ضمن سكنات عشوائية في التجمعات الريفية و المزارع القديمة المنتشرة على حافتي الطريق كما يوضح ذلك الشكل رقم (49).

بالإضافة إلى الطريق الوطني رقم (03)، هناك الطريق الوطني رقم 44 الذي يربط مدينة الحروش إلى غاية مدينة عنابة، الذي يعد هو الآخر ذو أهمية بالغة في ربط مختلف المناطق الريفية المجاورة بمدينة الحروش على غرار بلدية الغدير والسبت وحتى مدينة عزابة.

• **الطرق الولائية**: تتمثل أساسا في الطريق الولائي رقم 33 الرابط بين مدينة الحروش و مرورا بالتجمع الثانوي السعيد بوضيع إلى غاية بلدية زرداة الريفية شرقا و بلدية أولاد أحبابة الجبلية، إلى غاية حدود ولاية قلمة (برج السباط ، واد الزناتي).

1 : Messaoudi Karima , l'habitat et l'habiter en territoire rural : inscription spatiale et mutation (Exemple de La vallée du Saf-Saf-Nord-Est de 'Algérie-), Thèse doctorat, Constantine.

الشكل رقم: 49 مناطق تركز المهاجرين على حواف الطريق الوطني رقم 3 الرابط بين الحروش و سكيكدة



بالإضافة إلى الطريق الولائي رقم (06) الذي يربط بين بلدية أمجاز الدشيش ودائرة سيدي مزغيش إلى غاية المناطق الجبلية لمنطقة القل غربا، مروراً إلى الميلية و ولاية جيجل عبر الطريق الوطني رقم 85.

● **الطرق البلدية:** تتمثل في شبكة متفرعة تربط بين مركز البلدية وباقي المداشر، تستغل بشكل كبير من طرف الفلاحين وسكان المناطق الريفية، وذلك كونها تتوسط الأراضي الزراعية، حالتها تختلف من جهة لأخرى بين متوسطة وسيئة. إن هذه الشبكة من الطرق على اختلاف أنواعها ساعدت على انتعاش حركة المواصلات داخل البلدية وإلى خارجها، حيث تتوفر بلدية الحروش حالياً على محطة لنقل المسافرين ذات بعد جهوي خاصة بالحافلات بعيد المدى (خط: سكيكدة-العاصمة-عنابة-قسنطينة-حاسي مسعود-وهران) ومخصصة كذلك للسيارات الجماعية وسيارات الأجرة، بالإضافة إلى العديد من وسائل نقل البضائع بأنواعها المختلفة. إذ يمكن انطلاقاً من الحروش التوجه بسهولة ومباشرة نحو أغلب ولايات و مناطق الوطن.

1-5-2-3- السكة الحديدية:

يمر بالبلدية خط للسكة الحديدية الذي يربط بين قسنطينة وسكيكدة كما أنه يتفرع نحو كل من عنابة شرقاً وجيجل غرباً، مما جعل البلدية تتوفر على محطة للمسافرين مصنفة جهوياً. هذا الخط سهل من عملية تنقل السكان نحو المناطق البعيدة، غير أنه أعاق عملية التوسع العمراني باتجاه منطقة بئر سطل. كما أن قربه من التجمعات السكنية شكل خطراً عليها كما حدث سنة 2015 م حيث انحرف القطار عن سكتته و اصطدم ببعض البنايات الفردية مخلفاً خسائر مادية معتبرة، و بعد التحقيقات تبين أن العديد من هذه البنايات شهدت توسعات عشوائية على حساب الارتفاعات الخاصة بالسكة الحديدية.

1-5-2-4- شبكات المرافق المختلفة :

تتضمن كل من شبكات الكهرباء و الغاز بالإضافة لمحطات الوقود، شبة مياه الشرب و الصرف الصحي... إلخ. تعتبر مثل هذه الشبكات حيوية لأي عملية تنموية، ناهيك على أهميتها البالغة في توفير الإطار المعيشي المناسب و الكريم للإنسان، إذ غالباً ما تعتبر مؤشر يدل على مدى الرفاهية و درجة التنمية بالمنطقة.

كما يعتبر المسكن الذي لا يتوفر على مثل هذه الشبكات في عداد المساكن المتدهورة و غير اللائقة للسكن، كما هو الحال بالنسبة لمعظم السكنات العشوائية، خصوصاً الهشة منها.

الجدول رقم (52): نسبة تغطية المساكن المشغولة بشبكات المرافق في بلدية الحروش سنة 2008

شبكة مياه الشرب	شبكة الصرف الصحي	الغاز الطبيعي	شبكة الكهرباء	
86.8	89.4	54.8	96.5	نسبة التغطية (%)
80.8	77.5	45.8	94.5	نسبة التغطية الوطنية (%)

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، نشرية خاصة بولاية سكيكدة، رقم 527/21.

يبين الجدول رقم (52)، أن بلدية الحروش تستفيد من مختلف شبكات المرافق المختلفة ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي، و المتمثلة أساساً في ما يلي :

● شبكة الكهرباء : يمر بالبلدية خطان للكهرباء الأول ذو ضغط عال يقدر ب220 كيلو فولط والثاني ذو ضغط متوسط ب60 كيلو فولط، وتصل نسبة التغطية بالكهرباء في البلدية سنة 2008 إلى حوالي 96,5%، وهي نسبة معتبرة جدا مقارنة بالمعدل الوطني الذي بلغ 94,5 % سنة 2008م.

و"تجدر الإشارة إلى أن مصالح شركة سونالغاز أصبحت مؤخرا (منذ سنة 2015) تشتترط من أجل ربط السكن بالكهرباء أو الغاز، وجود وثيقة رسمية تثبت وضعية السكن"⁽¹⁾، مما جعل السكنات العشوائية غالبيتها غير مرتبطة بالكهرباء و الغاز بصفة قانونية.

● شبكة غاز المدينة (الغاز الطبيعي): بالرغم من كون بلدية الحروش قريبة من مركز تكرير البترول والغاز بالمنطقة الصناعية بسكيكدة، ورغم أن العديد من أنابيب الغاز تمر بتراب البلدية غير أن نسبة التغطية بشبكة الغاز الطبيعي لا تتعدى 54,8% سنة 2008 ، حيث تعتبر أكبر من المعدل الوطني الذي بلغ 45,8%.

تقتصر التغطية على جزء كبير من مركز البلدية بينما الجزء الباقي بالإضافة إلى التجمعات الثانوية فهي تفتقر إلى ذلك وبالتالي فهي تزود عن طريق قارورات غاز البوتان مما يخلق أزمة كبيرة للسكان أثناء الفترة الباردة. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن كل من التجمعين الثانويين للسعيد بوضبع و التوميات قد استفادا من غاز المدينة سنة 2017، و لكن نظرا لوجود عدد كبير من المساكن ذات طابع عشوائي خصوصا في طريقة توضعها، صعب على المقاولات المعنية إتمام مشاريع مد القنوات، مما جعل العديد منها لا يمكن ربطها بالشبكة الرئيسية.

أما عن محطات الوقود، فتحوي بلدية الحروش على ثلاث محطات للوقود بمركز البلدية إحداها تابعة لمؤسسة نفطال والباقي خاصة، حيث تعمل هذه المحطات على توفير حاجيات السكان وغيرهم من الوقود بمختلف أنواعه.

● شبكة الصرف الصحي: يبين الجدول رقم (52) أن حوالي 89.4% من السكنات في البلدية موصولة بشبكات تصريف المياه القذرة التي يتم تجميعها في مجمعات ثم ترمى في كل من وادي الصفصاف و وادي النساء. غير أن الملاحظ على هذه الشبكة هو قدمها مما خلق عدة نقاط سوداء للتسرب المياه القذرة علة مستوى مركز البلدية، مما دفع بالسلطات المحلية لإعادة تجديد الشبكة بقنوات بلاستيكية صحية (PVC). كما أن البلدية استفادت من مشروع إنشاء محطة تطهير وتنقية المياه القذرة غير أنها لم تنجز بعد. اما شبكة تصريف مياه الأمطار فهي متصلة بشبكة المياه القذرة، حيث توجد على مستوى مركز البلدية فقط.

● شبكة مياه الشرب: يعتبر التزود بالماء الشروب من أهم مقومات الحياة و خصوصا في المناطق الحضرية أين تكون الكثافة السكاني عالية، و الحاجة للماء ضرورية جدا، مما يجعل من شبكة التزود بالماء ذات أهمية بالغة. يتم تزويد سكان مدينة الحروش و ضواحيها من سد زردازة و سد أم الطوب ، إضافة إلى ذلك فقد استفادت البلدية من خزان مائي يزود من محطة تحلية مياه البحر بسكيكدة، حيث بلغت نسبة التغطية 86,8 %، و هي معتبرة مقارنة بالمعدل الوطني الذي بلغ 80,8%. غير أن الملاحظ ميدانيا وجود تذبذب في التزود بالمياه الشروب و ذلك بحكم قدم شبكة توزيع مياه الشرب خاصة في الأحياء القديمة للمدينة، ناهيك على الربط العشوائي من الشبكة الرئيسية خاصة في الأحياء السكنية العشوائية وكذلك القديمة و الهشة و المساكن الفردية.

1 : حسب تصريحات مدير الوكالة التجارية لمؤسسة سونالغاز فرع الحروش سنة 2016م، و ذلك في مقابلة شخصية مع الباحث.

1-5-2-5- شبكة الاتصالات:

تعتبر شبكة الاتصالات (الهاتف و الانترنت) في وقتنا الحالي من أهم الوسائل التي يعتمد عليها في تسيير شؤون حياتنا اليومية، فقد أضحت تسهل العديد من الأعمال و تساهم في ربح الوقت و سرعة إنجاز العمل مع التقليل من التكاليف. يضم مركز البلدية وكالة واحدة لتوزيع شبكة الهاتف الثابت، تغطي 12015 مرتبط، بنسبة ارتباط بلغت 32.6% سنة 2008. و هي كثافة عالية مقارنة بالمعدل الوطني الذي يصل إلى 9148 مرتبط لكل وكالة⁽¹⁾. كما تجدر الإشارة إلى وجود محطة واحدة للتوزيع الأنترنت تابعة لاتصالات الجزائر، تعرف ضغطا كبيرا مما جعل خدماتها متدنية، والتدفق المنزلي ضعيف، بسبب الاحتكار و سوء الخدمات المقدمة، مما جعل معدل الارتباط بشبكة الانترنت لا يتعدى 2.1% سنة 2008. هذا ما جعل مقاهي الانترنت تعرف إقبالا كبيرا و انتشارا ملحوظا خصوصا من قاطني التجمعات العمرانية الثانوية. تجدر الإشارة هنا إلى الدور الذي أصبح يلعبه المتعاملون الخواص في مجال الاتصال (الهاتف الجوال) والأنترنت (4G/3G) بعد فتح هذا القطاع أمام الاستثمار الخاص، حيث استفادت المنطقة من تنصيب العديد من الهوائيات لمختلف المتعاملين (موبيليس، جيزي، نجمة)، مما ساهم في تحسين الخدمات و فك العزلة على جميع الأصعدة.

1-5-2-6- هياكل تجميع و رمي النفايات:

يستفيد أغلب سكان البلدية من عملية جمع الفضلات والقاذورات، غير أن المشكل المطروح بحدة هو عدم توفر مكان أو مساحة مناسبة لإقامة مزبلة خاصة بالبلدية و ذلك في انتظار إنجاز مشروع مركز الدفن التقني (CET)⁽²⁾، مما دفع بالسلطات المحلية إلى تنويع أماكن رميها و حرقها وعادة ما تكون بمناطق زراعية أو على محيطها، ناهيك على انتشار بعض المساحات للرمي العشوائي خصوصا بمناطق السكن العشوائي.

1-6- البنية العقارية:

تعتبر البنية العقارية من أهم العوامل المؤثرة والمحددة لكيفية إستغلال المجال الريفي و الحضري على حد سواء، وهي غالبا ما تكون مرتبطة بالقطاع الزراعي. إذ للبنية العقارية و تطورها دورا بارزا في تحديد نمط السكنات المنتشرة داخل المدينة وخارجها، حيث غالبا ما نجد كثافة سكانية عالية في المناطق التابعة ملكيتها للدولة على عكس المناطق ذات الملكية الخاصة.

مرت البنية العقارية في بلدية الحروش بمختلف المراحل التي عرفها تسيير القطاع الزراعي منذ الاستقلال إلى وقتنا الحالي والتي أدت إلى عدم استقرار وضوح البنية العقارية، مما جعل العديد من الأراضي محل احتلال و استغلال من طرف ساكني البنايات العشوائية.

1: المخطط التوجيهي للتنهية و التعمير (PDAU)، بلدية الحروش، 2011م.

2 : مداوات المجلس الشعبي البلدي، بلدية الحروش، 2012م.

1-6-1- مراحل تسيير القطاع الزراعي:

لقد شهدت البلدية كباقي المناطق الأخرى على المستوى الوطني تحولات عديدة، فخلال فترة الإستعمار الفرنسي تم الإستيلاء على الأراضي الزراعية الخصبة وتسليمها للمعمرين من خلال سن بعض القوانين أهمها القرار المشيخي (Senatus Consult) سنة 1863م، وقانون فارني (la loi de warnier) سنة 1873 ، حيث عرفت الأراضي الزراعية التي تركها المعمرون فراغا كبيرا بعد الاستقلال مما استوجب على الدولة اتباع سياسة التسيير الذاتي التي تبعتها سياسات أخرى كما سيتم ايضاحه.

1-6-1-1- مرحلة التسيير الذاتي: (1963-1972م)

أدى ذهاب المعمرين بعد الإستقلال إلى شغور المزارع الضخمة التي كانوا يملكونها، فتم تشكيل لجان التسيير الذاتي لتسيير هذه المزارع وفي شهر مارس 1963م صدرت قرارات لجعل هذه اللجان قانونية وبموجب هذه القرارات تشكلت 5 مزارع مسيرة ذاتيا في بلدية الحروش.

يبرز الجدول رقم (53) أن مساحة بلدية الحروش سنة 1963م كانت تتوزع على القطاعات التالية:

* أراضي القطاع الخاص: تبلغ مساحة هذا القطاع حوالي 4851 هكتار أي ما نسبته 41.40% من مساحة البلدية. تتميز بكونها غير خصبة، وتتركز في سفوح التلال المرتفعة.

* أراضي التسيير الذاتي: تبلغ مساحتها 3966 هكتارا أي ثلث مساحة البلدية (33.84%)، كانت ملكا للمعمرين الذين استولوا على السهول الفيضية لحوض واي الصفصاف ومعظم التلال المنبسطة.
الجدول رقم (53): البنية العقارية في بلدية الحروش سنة 1963م.

النسبة (%)	المساحة (هـ)	القطاع
33.84	3966.24	قطاع التسيير الذاتي
41.40	4851	القطاع الخاص
24.76	2901.76	أراضي العرش والبلدية
100	11719	المجموع

المصدر: حسين بولعيز و سلطاني فوزية، جوان 2003.

* أراضي العرش والبلدية: تضم أراضي العرش وأملاك البلدية ومساحة المحيط العمراني، تبلغ ما مساحته 2901.76 هكتار أي حوالي خمس مساحة البلدية (24.76%). تتميز أراضي العرش والبلدية بضعف قيمتها الزراعية، هذا ماجعلها مناطق هامشية و مهملة تستغل كمساحات رعوية بشكل فوضوي . تتركز أساسا في جنوب البلدية حيث الجبال والتلال المرتفعة. لقد عرفت مرحلة التسيير الذاتي سوء تسيير أدى إلى ظهور سياسة جديدة تمثلت في الثورة الزراعية، بهدف تطوير الانتاج والوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي ورفع الغبن على الفلاح وتنمية الريف من أجل القضاء على النزوح الريفي الذي عرفته البلاد بعد الاستقلال.

1-6-1-2- مرحلة الثورة الزراعية: (1972-1983م)

برزت الثورة الزراعية كسياسة جديدة لإصلاح القطاع الزراعي وتطوير الريف بشكل عام من خلال إعادة تنظيم الأراضي الزراعية وتقليص ملكية كبار الملاك وتأميم أراضي الملاك الغائبين و التي كانت مهملة، وذلك بموجب القرار رقم 71-73 المؤرخ في 08 نوفمبر 1971م، ومن أهم أهداف الثورة الزراعية :

- رفع الإنتاج وتحقيق الإكتفاء الذاتي.
- تحسين الظروف المعيشية للفلاح.
- تثبيت السكان في المناطق الريفية و الحد من النزوح الريفي نحو المدن خاصة الصناعية منها من خلال مشاريع عمرانية تمثلت في قرى الثورة الزراعية، أو ما سمي حينها بـ (1000VARA).

لقد مرت الثورة الزراعية في بلدية الحروش بمرحلتين، تم خلال المرحلة الأولى (1972-1973م) إنشاء تعاونيات فلاحية جماعية للثورة الزراعية (CAPRA) حيث أنشئت على مستوى البلدية ثلاثة مزارع تتربع على مساحة قدرها 209هـ. أما المرحلة الثانية فقد انطلقت في جوان 1973م تم خلالها تأميم وتقليص أراضي القطاع الخاص واقتطاع جزء من أراضي التسيير الذاتي وأراضي العرش والبلدية، الأمر الذي مكن من تكوين 12 مزرعة تبلغ مساحتها 1484.5هـ. يبرز الجدول رقم (54) أن البنية العقارية في بلدية الحروش سنة 1975م كانت تتوزع كما يلي:

الجدول رقم (54): توزيع أراضي بلدية الحروش حسب ملكيتها سنة 1975م.

النسبة(%)	المساحة	القطاع
29.58	3466.24	قطاع التسيير الذاتي
34.14	4001	القطاع الخاص
14.45	1693.5	اراضي الثورة الزراعية
21.83	2558.26	اراضي العرش والبلدية
100	11719	المجموع

المصدر: حسين بولعيز و سلطاني فوزية، ، جوان 2003.

* **قطاع التسيير الذاتي:** عرفت أراضي هذا القطاع تراجعاً بحوالي 500 هـ، والتي ضمت لصالح صندوق الثورة الزراعية وبهذا أصبحت تشكل 29.58% من مساحة البلدية.

* **القطاع الخاص:** تقلصت مساحة القطاع بفعل تأميم بعض الأراضي على مساحة 850 هـ، لتصبح مساحة هذا القطاع 4001هـ أي مانسبته 34.14% من مساحة البلدية.

* **أراضي الثورة الزراعية:** تكونت أراضي هذا القطاع الجديد من خلال اقتطاع وتأميم أراضي القطاعات الأخرى، إذ تم اقتطاع 500 هـ من قطاع التسيير الذاتي، و 850 هـ من القطاع الخاص وحوالي 343.5 هكتار من أراضي العرش والبلدية، ليصبح مجموع أراضي هذا القطاع 1693.5 هـ، أي مانسبته 14.45% من مساحة البلدية.

* **أراضي العرش والبلدية:** فقدت أراضي هذا القطاع حوالي 343.5 هـ لصالح الثورة الزراعية و بذلك تراجع مساحتها إلى 2585.26 هـ اي 21.83% من مساحة البلدية.

لم تتحقق أهداف الثورة الزراعية نتيجة عدة مشاكل أهمها⁽¹⁾ :

1 : حسين بولعيز و فوزية سلطاني، المرجع السابق ذكره.

- الاستغلال غير العقلاني للأراضي الفلاحية والعتاد الفلاحي الذي تركه الكولون.
- بقاء جزء كبير من الريف مهمشا و محروما من مختلف الخدمات مما جعل ظاهرة النزوح الريفي تتواصل.
- التوزيع غير العقلاني لأراضي الثورة الزراعية، إذ لوحظ وجود نسبة من المستفيدين ليس لهم علاقة بالزراعة.
- غياب التنوع واستمرار استعمال الطرق التقليدية في خدمة الارض.
- عرقلة القطاع الخاص في مجال الإنتاج والتسويق.
- نقص اليد العاملة الفتية إذ لوحظ أن معظم المشتغلين يفوق سنهم 50 سنة.
- لقد أريد للثورة الزراعية أن تفضل، وتم اللجوء إلى سياسة جديدة تمثلت في إعادة هيكلة القطاع الزراعي.

1-6-1-3-مرحلة الهيكلة: (1983-1987م)

تم خلال هذه المرحلة ضم كل من قطاع التسيير الذاتي وقطاع الثورة الزراعية في قطاع واحد سمي بالقطاع الفلاحي الإشتراكي (D.A.S)، وذلك بموجب القانون رقم 83-18 المؤرخ في 13 أوت 1983م، حيث تمثلت أهداف هذه العملية الجديدة فيما يلي:

- محاولة إيجاد وحدات إنتاجية متجانسة و متكاملة (تنوع الإنتاج، مستودعات للتخزين و إمكانية التسويق) تساهم في رفع الانتاج و امتصاص البطالة.
- الاستغلال العقلاني والأمثل للأراضي الزراعية، خصوصا تلك التي عرفت تهميشا و إهمالا.
- تشبيب اليد العاملة الزراعية وتأطيرها بشكل جيد.
- الحد من النزوح الريفي من خلال مواصلة مشروع القرى الفلاحية الاشتراكية.

بناء على ذلك تشكلت في البلدية 5 مزارع إشتراكية ذات مساحات كبيرة كما يبين الجدول رقم (55).

الجدول رقم (55): توزيع أراضي القطاع الإشتراكي حسب المزارع في بلدية الحروش سنة 1983م

المساحة (هـ)	المزارع الفلاحية الإشتراكية
1304.65	مزرعة مهري محمد
939.37	مزرعة داودي العربي
972.70	مزرعة بوالريش محمد
902.12	مزرعة علي مصباح
926.41	مزرعة بوطيبيبة محمد
5045.25	المجموع

المصدر: حسين بولعيز و سلطاني فوزية، جوان 2003.

ما يلاحظ هو أن أراضي القطاع الخاص بقيت كما كانت عليه في مرحلة الثورة الزراعية، في حين أن أراضي العرش والبلدية فقد ازدادت بحوالي 144.49 هـ و بالتالي أصبحت تضم 2672.75 هـ.

عرفت هذه المرحلة على غرار سابقاتها، فشلا في التسيير، وذلك كون التعاونيات الفلاحية غلب عليها طابع التسيير الاجتماعي حيث كان الفلاح عبارة عن موظف لدى الدولة يتقاضى راتبه مهما كانت وضعية التعاونية وميزانها التجاري رابحا أو خاسرا، حيث لوحظ إهمال لوسائل الانتاج، ناهيك على إهمال وتهميش العديد من الأراضي خصوصا الهامشية منها، حيث عرفت هذه المرحلة بداية ظهور بعض بؤر السكن العشوائي في ضواحي مدينة الحروش خصوصا بجانب منطقة النشاط الصناعي بالبلدية و المحاذية لوادي النساء، تزامنا و انطلاق مشاريع البناء الذاتي التي كانت تحت رعاية ومراقبة الدولة بداية الثمانينات⁽¹⁾. بعد التوجه الجديد للدولة في أواخر الثمانينات نحو اقتصاد السوق، طرحت فكرة إعادة تنظيم القطاع الفلاحي مرة أخرى، حيث جاءت مرحلة إعادة الهيكلة.

1-6-1-4- مرحلة إعادة الهيكلة: (1987م - يومنا هذا)

تمتد من سنة 1987 إلى غاية يومنا هذا ، حيث بموجب قانون الاصلاح الزراعي رقم 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987م تم تحديد كيفية استغلال الأراضي الزراعية، وبذلك تم تقسيم تعاونيات القطاع الإشتراكي إلى مستغلات فلاحية جماعية (EAC) ومستغلات فلاحية فردية (EAI). ويهدف هذا التنظيم الجديد إلى جملة من الأهداف أهمها:

- ضمان الإستغلال الأمثل والعقلاني للأراضي الفلاحية.
- رفع الانتاج والمردودية قصد تحقيق الإكتفاء الذاتي وضمان الأمن الغذائي.
- تمكين المنتجين (المستفيدين) من ممارسة مسؤولياتهم في استغلال الأراضي.
- كما تم انتهاج عدة أساليب تحفيزية من طرف الدولة لدعم أصحاب المستغلات الفلاحية من خلال:
- دعم الأسعار الخاصة بالمستثمرات الفلاحية.
- وضع أنظمة قرض تشجيعية (معدلات متدنية للفوائد و أحيانا منعدمة).
- نظام جبائي محفز (الإعفاء أو التخفيض الضريبي).
- المساعدات التقنية (الإرشاد والتوجيه الفلاحي).
- تأسست في بلدية الحروش المستغلات الفلاحية الجماعية والفردية المبينة في الجدول رقم (56).

الجدول رقم (56): توزيع المستغلات الفلاحية الجماعية و الفردية في بلدية الحروش سنة 1995م

المزرعة الاصلية	عدد المستغلات الجماعية	عدد أفراد المستغلة	عدد المستغلات الفردية	المساحة (هكتار)
-----------------	------------------------	--------------------	-----------------------	-----------------

1: Bouraoui Ibtissem, Croissance des petites villes Algériennes : cas d'El Harrouch, mémoire de magister, université Mentouri, Constantine, 2007.

1304.65	30	6	10	مزرعة مهري محمد
972.70	25	5	12	مزرعة بوالريش محمد
902.12	17	7	6	مزرعة علي مصباح
501.41	4	6	5	مزرعة بوطيبة محمد
3680.88	76	192	33	المجموع

المصدر: حسين بولعيز و سلطاني فوزية، جوان 2003.

يبرز الجدول رقم (56) أن البلدية عرفت تأسيس 33 مستغلة جماعية (EAC) و 76 مستغلة فردية (EAI)، على مساحة إجمالية تبلغ 3680.88 هكتار، هذا بالإضافة إلى المزرعة النموذجية (مزرعة داودي العربي) التي تقدر مساحتها بـ 506 هكتارات. مع بداية التسعينات عرفت الجزائر إصلاح المستثمرات الفلاحية حيث تم التنازل لصالح أعضاء المستثمرات الفلاحية عن عنصر الاستقلالية في استغلال الأرض وإعطاء الحرية التامة لهم في نوعية الفلاحة وأساليب تسويق المحاصيل الزراعية... الخ، مع إرجاع أراضي الخواص التي تم تأميمها في إطار الثورة الزراعية إلى أصحابها الأصليين وذلك بموجب القرار رقم 9526 الصادر بتاريخ 25 سبتمبر 1995م المتمم و المعدل للقانون رقم 90-25 الخاص بالتوجيه العقاري.

من خلال المتابعة والقراءة لواقع المستثمرات الفلاحية في البلدية يلاحظ انحرافها عن كثير من الأهداف التي كانت محددة لها رغم استفادتها من تحفيزات من طرف الدولة، ونتج عن ذلك :

- ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي، حيث اقتصر على الاستثمار قصير المدى أو ما يعرف بالزراعات البعلية، بينما انعدم الاستثمار طويل المدى (التشجير، حفر الابار، تربية الحيوانات الكبيرة منها والصغيرة، الزراعات البلاستيكية... الخ).
- تحويل قروض الإستثمارات إلى قطاعات أخرى ذات الربح السريع كالتجارة.
- استخدام وسائل الانتاج الزراعي في استثمارات غير فلاحية خصوصا في النقل، البناء و الاشغال العمومية.
- التنازل عن وسائل وتجهيزات المستثمرة التي تم الحصول عليها من القطاع الاشتراكي بأسعار رمزية لصالح الخواص.
- تراكم الديون على الفلاحين.
- بروز النزاعات بين أفراد المستثمرة الواحدة (EAC)، مما أدى إلى تجزئة البنية العقارية للمستثمرات الفلاحية.
- تعرض العديد من أراضي المستثمرات المحاذية للنسيج العمراني للاعتداء والتوسع العمراني العشوائي، خصوصا القطع الأرضية ذات القيمة الزراعية الضعيفة و التي تعد هامشية ودون قيمة فلاحية، خصوصا وتزامن ذلك مع موجة الهجرة التي عرفتتها البلدية مع الأزمة الأمنية خلال العشرية السوداء، كما توضح ذلك الصور رقم 21 و 22 الموالية:



تجدر الإشارة إلى أنه و منذ سنة 2010 م ، باشرت الدولة في انتهاج سياسة جديدة بغية تسيير الأراضي الفلاحية التابعة لأمالك الدولة (EAC-EAI)، حيث تم اللجوء لما سمي بعقود "الامتياز الفلاحي". حيث تعتمد هذه الاستراتيجية على خلق نوع من الاستغلال و الاستثمار الفردي و الحر للأراضي الفلاحية من طرف المنتفعين منها سابقا، بعقد امتياز يصل إلى غاية 99 سنة قابلة للتجديد و التوريث. غير أن العملية تعرف انطلاقة بطيئة و مشاكل عديدة⁽¹⁾، كما أنها ستساهم في تقسيم و تجزئة الأراضي الزراعية أكثر فأكثر، مما يجعل مردودها الاقتصادي ضعيف.

كما أن وجود بند ينص على إمكانية بيع حق الانتفاع من طرف المستفيد، سيؤدي حتما إلى التنازل على الأراضي الزراعية لغير مستحقيها من أصحاب الأموال ، مما يندرج على المدى البعيد إلى العودة لنظام الخماسة. كما أن الأراضي الخصب و المنبسطة الواقعة في محيط المدن، أو بالقرب من المناطق السياحية، سيتم تحويلها عن وجهتها الفلاحية، ليتم استغلالها في مشاريع عمرانية ذات الربح السريع.

إن هذه النتائج هي حصيلة مختلف السياسات العقارية التي أدت إلى عدم استقرار القطاع الزراعي وضعف ارتباط الفلاح بالأرض، هذا ما جعل العقار الفلاحي عرضة للإهمال و للإستياء عليه و تحويله عن وجهته الفلاحية، هذا ما دفع بالدولة إلى اللجوء إلى المسح العام للأراضي سنة 1995م ، بغية تحديد الملكيات و حصر المساحات المعتدى عليها بغية إيجاد الحلول اللازمة لهذه الوضعية ، غير أن عملية التحقيقات تأخرت إلى غاية 2005 م ، كان ذلك بسبب تدهور الظروف الأمنية⁽²⁾.

تبعاً لعملية المسح العام للأراضي (cadastre général) تم تصنيف أراضي بلدية الحروش حسب الملكية إلى الأصناف المبينة في الجدول رقم (57) و الخريطة رقم (31).

1: حسب تصريحات المدير الولائي للديوان الوطني للأراضي الفلاحية (ONTA) لولاية سكيكدة في مقابلة شخصية مع الباحث، 2012م.

2: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة، مصلحة التهيئة الريفية و ترقية الاستثمار (SARPI)، مكتب العقار الفلاحي، 2012.

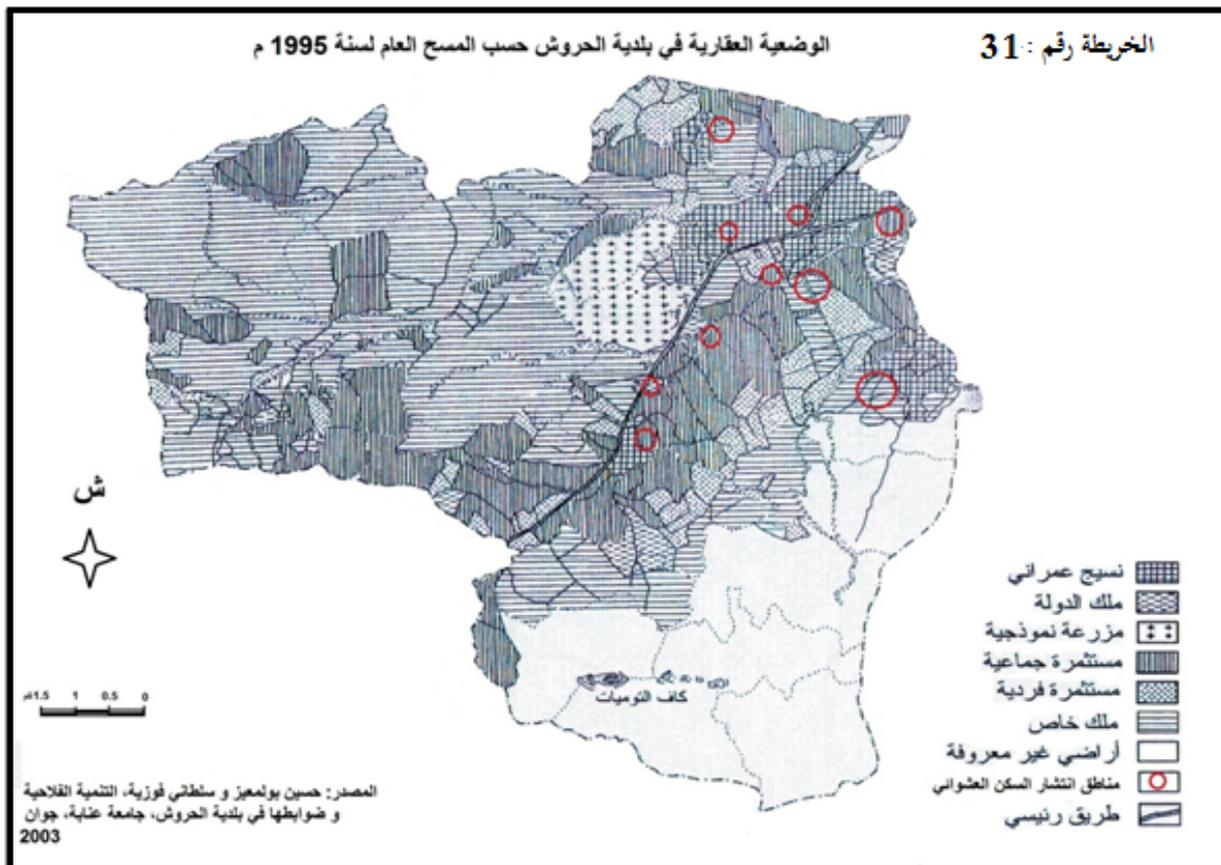
الجدول رقم (57): الملكية العقارية في بلدية الحروش سنة 1995م

%	المساحة (هـ)	القطاعات	
		القطاع العام	القطاع الخاص
21.85	2560.76	مستغلات جماعية	القطاع العام
9.56	1120.12	مستغلات فردية	
4.32	506	المزرعة النموذجية	
39.53	4633	القطاع الخاص	
21.11	2474.12	مساحات غير معروفة	
3.63	425	مساحات عمرانية	
100	11719	المجموع	

المصدر: حسين بولعيز و سلطاني فوزية، ، جوان 2003.

يبرز الجدول رقم (57) والخريطة رقم (31) أن البنية العقارية في بلدية الحروش سنة 1995 توزعت كمايلي:

- أراضي القطاع العام: تتكون أراضي هذا القطاع من أراضي المستغلات الفلاحية الجماعية والفردية بالإضافة إلى المزرعة النموذجية، تبلغ مسحته 4186.88 هكتار، أي بنسبة 35.73% من المساحة الزراعية الكلية للبلدية. تتواجد أراضي هذا القطاع في السهول الفيضية لوادي الصفصاف وعلى طول التلال المنبسطة شمال البلدية وفي شرقها وفي جزء من الجنوب والجنوب الغربي، وفي بعض المساحات القليلة في الجهة الغربية والشمالية الغربية. عادة ما تنتشر مناطق السكن العشوائي على مثل هذه الأراضي، خصوصا منها تلك الواقعة على حواف الوديان (وادي الصفصاف و وادي النساء)، أو أراضي المزارع الملاصقة للمحيط العمراني للمدينة.



- أراضي القطاع الخاص: تبلغ مساحة القطاع الخاص في بلدية الحروش حوالي 4633 هكتارا أي مانسبته 39.53% من مجموع مساحة البلدية، ويلاحظ بأن مساحة هذا القطاع قد تقلصت عما كانت عليه عند الإستقلال وهذا نتيجة عدم إرجاع بعض أراضي الخواص الذين كان لهم موقف غير مشرف اتجاه ثورة التحرير الوطنية. رغم ذلك فهي تشكل حوالي نصف المساحة الزراعية في البلدية (49.42%). تقع أراضي القطاع الخاص في الجهة الشمالية الغربية والجهة الغربية من البلدية، بالإضافة إلى جزء بسيط من الأراضي السهلية، و أراضي التلال المرتفعة جنوب البلدية. عادة ما تنتشر بهذه الأراضي سكنات عشوائية ذات نمط صلب تبني بمجهودات أصحابها دون الحصول على رخصة البناء.

- المساحات غير المعروفة: تتمثل في الأراضي التي لم تشملها عملية المسح والإحصاء لأسباب متعددة وخاصة الأمنية منها. تبلغ مساحتها حوالي 2474.12 هكتار أي بنسبة 21.11% من مساحة البلدية، تتواجد هذه الأراضي في الجهة الجنوبية والجنوبية الشرقية من البلدية حيث المناطق الجبلية. بحكم احتكاكنا بمستغليها من الفلاحين، تبين لنا أنها أراضي عرش لا تزال محل نزاع قضائي.

- مساحات عمرانية: تضم النسيج العمراني لكل من مركز البلدية و التجمعات العمرانية الثانوية، إضافة إلى شبكة الطرق والمناطق الصناعية. تبلغ مساحة حوالي 433.45 هكتارا بنسبة 4.25% من مساحة البلدية.

يلاحظ أن البنية العقارية في بلدية الحروش تتميز بعدم الاستقرار على غرار باقي مناطق الوطن نظرا لمختلف السياسات العقارية التي انتهجتها الدولة منذ الإستقلال كما أنها تعاني من التجزئة بسبب الإرث لدى القطاع الخاص. هذه الوضعية ساهمت في انتشار البناءات العشوائية في العديد من المساحات أين تكون الأراضي ذات قيمة زراعية ضعيفة وهامشية خصوصا إذا كانت واقعة على ضفاف الأودية أو تلك المحاذية للنسيج العمراني.

الخلاصة :

من خلال دراسة الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية لبلدية الحروش، يتبين أن المنطقة ككل و المدينة على الخصوص، عرفت نموا سكانيا كبيرا، كان للهجرة الريفية نصيب وافر منها، كما أن موقعها و مؤهلاتها الطبيعية و البشرية جعلت منها مدينة ذات وظيفة تجارية و خدماتية، تتوفر على مختلف الهياكل القاعدية و التجهيزات الخدمية، مما جعل فرص العيش الكريم بها متوفرة، لتكون بذلك منطقة جالبة للسكان و الاستثمار، هذا ما خلق ضغطا كبيرا على مختلف الهياكل القاعدية بما فيها قطاع السكن، مما أدى إلى انتشار السكن العشوائي بشكل لافت للانتباه. و لعل ما زاد في حدة الظاهرة ، الطبيعة العقارية للأراضي الزراعية المنتشرة في محيط المدينة و السياسة العقارية المنتهجة من طرف الدولة في تسييرها منذ الاستقلال.

المبحث الثالث

الخصائص العمرانية لمدينة الحروش

تمهيد :

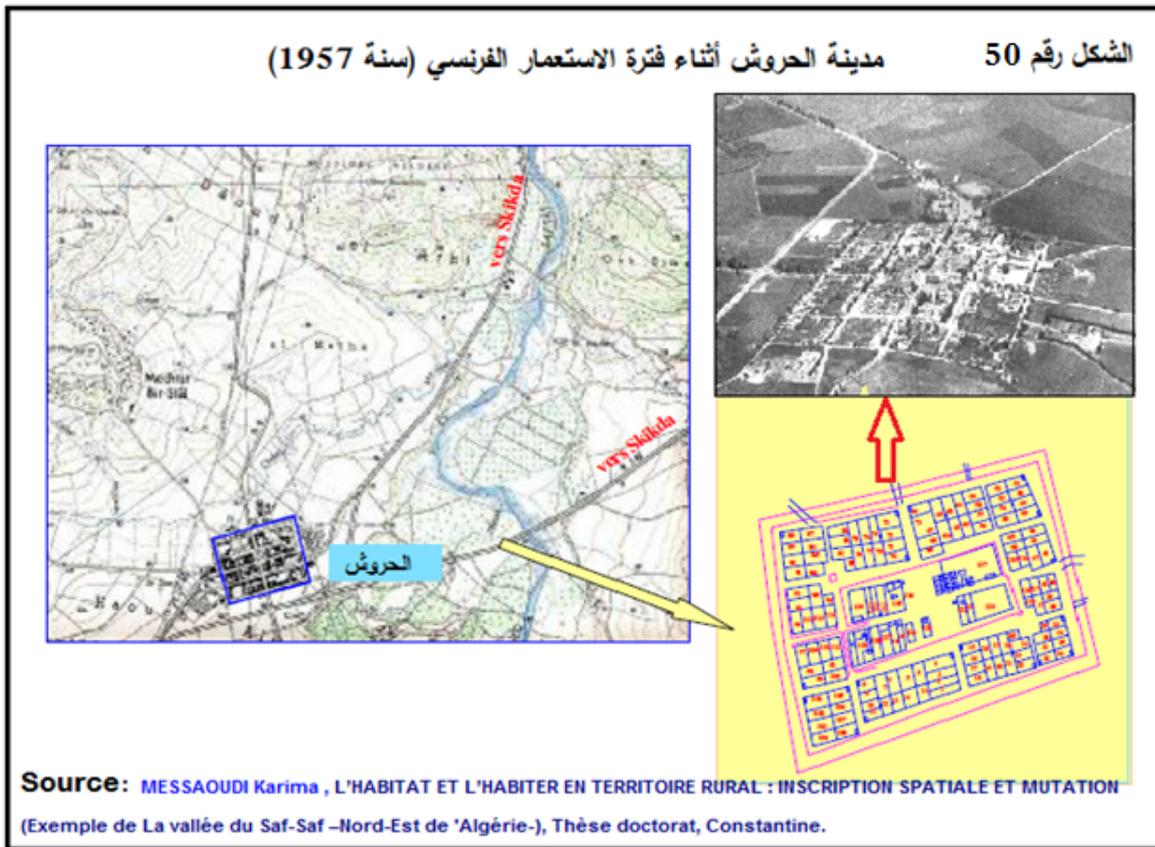
تكتسي الدراسة العمرانية للمدينة أهمية بالغة يمكن من خلالها فهم و تحليل واقع المدينة و شكلها و مراحل نموها ووظيفتها وبالتالي استشراف مستقبلها، مع تحديد مشاكلها المختلفة و بالتالي إمكانية إيجاد الحلول الناجعة لتحقيق التنمية المحلية وفقا للمعطيات الطبيعية و البشرية المتاحة ضمن إقليمها. سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة المدينة و مراحل نموها تطور نسيجها العمراني، إضافة إلى تحليل البنية العمرانية للمدينة و آفاق النمو الحضري للمدينة و مختلف الضوابط المتحكمة فيه.

1- تاريخ و نشأة مدينة الحروش :

إن المتصفح لتاريخ المنطقة يتبين له أن نشأة المدينة لم تكن إطلاقا محل الصدفة، بل تضافرت عدة عوامل أثرت بشكل أو بآخر في بروز هذا المجال الفيزيقي والبشري ، مكونا بنية عمرانية تعاقبت عليها التغيرات بشتى صورها وأشكالها. وهكذا شهدت هذه المنطقة حركية متواصلة منذ نشأتها، كان العامل البشري العنصر المؤثر والفعال في بروز هذا المجال العمراني المتميز. يرتبط تاريخ البلدية ارتباطا وثيقا بتاريخ مدينة سكيكدة قديما وحديثا. فبعد الاحتلال الروماني لمدينة سكيكدة سنة 45 ق م، قام الرومان ببناء طريق يربط بين مدينة سيرتا (قسنطينة) وروسيكادا (سكيكدة) مرورا ببلدية الحروش، وتدل بعض الشواهد على أن البلدية وما جاورها كانت بها مراكز عمرانية للاحتلال الروماني، حيث تم اكتشاف بعض الاحجار عليها كتابات رومانية في قرية السعيد بوضبع (4 كلم شرق مركز البلدية) وقبور رومانية في بلدية زردازة (9 كلم جنوب شرق مركز البلدية).

"بعد الاحتلال الروماني عاشت البلدية نفس الأحداث التي عاشها الشرق الجزائري والتي ميزها الفتح الإسلامي، ثم مجيء العثمانيين (1518-1830)، إذ ظل الطريق الروماني شريانا مهما لعبور مختلف القوافل. بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م وسقوط مدينة قسنطينة سنة 1837م، اتجهت الجيوش الفرنسية نحو مدينة سكيكدة عبر الطريق الروماني ليتم بذلك احتلال البلدية سنة 1830م، قام الاستعمار الفرنسي بتأسيس بلدية الحروش بمرسوم مؤرخ في 22 اوت 1861م كما أسلفنا، حيث تم بموجبه تصنيفها "بلدية ذات صلاحيات كاملة"⁽¹⁾ أين تمت عملية استيطان العديد من المعمرين الأوروبيين الذين قاموا بعد ذلك ببناء القرية واستصلاح الأراضي السهلية التي كانت عبارة عن مستنقعات، لتصبح المدينة حينها تتوسط سهلا زراعيا يقدر بحوالي 2300 هكتار⁽²⁾، كما يوضح ذلك الشكل رقم (50)، حيث تظهر لنا المدينة وسط المساحات الزراعية لحوض وادي الصفصاف.

1: بلدية ذات صلاحية كاملة : (Communes Plein Exercice) ، هي وحدة إدارية وإقليمية، تأسست منذ سنة 1847 في الأقاليم المدنية المتكونة من مساحات التوسع والتي كان يسكنها عدد هام من الأوربيين، و هي مكونة من مركز وأراضي زراعية محيطة، و هي مسيرة حسب الطريقة الفرنسية. في هيئة البلدية الأغلبية للأوربيين و الأقلية لأهالي الدواوير. تضم البلدية الهيئات التالية:
-المجلس البلدي المنتخب: يتشكل من الأوربيين وممثلين عن الجزائريين.
-الهيئة التنفيذية : تتمثل في رئيس المجلس الشعبي البلدي.
-الدواوين التي تحويها البلديات : تمثلها جماعة يرأسها قائد تعينه السلطات الفرنسية.



كان أول اسم للمنطقة هو " مسلان الكيش " ⁽¹⁾ وذلك لأن البلدية كانت تمثل مكان التقاء تجار المواشي والأغنام, ويرجع إسمها الحالي حسب البعض إلى خشونة أهلها وأراضيها المغطاة بالأحراش, وحسب البعض الآخر إلى وجود قبائل عديدة (أعراش) في المنطقة ومنه تم تحريف الإسم من "العروش" إلى "الحروش" ⁽²⁾.
بعد الاستقلال عرفت البلدية عدة تنظيمات إدارية تتمثل فيما يلي:

- سنة 1963م : تضمن الأمر رقم 63-24 المؤرخ في 28/10/1963م إعادة تقسيم البلديات, حيث أدمجت بموجبه بلديات :عين بوزيان, زردازة, الغدير ضمن بلدية الحروش مما أدى الى زيادة عدد سكانها واتساع مساحتها.
 - سنة 1974م : بموجب الأمر 74-69 المؤرخ في 20/07/1974م المتضمن إصلاح التنظيم الاداري للولايات, أصبحت مدينة سكيكدة مقرا للولاية وصارت مدينة الحروش مقرا للدائرة تابعة لولاية سكيكدة بموجب المرسوم رقم 74-144 المؤرخ في 12/07/1974م. بعدها بدأت البلدية تعرف تحولات هامة من خلال العديد من المشاريع الانمائية التي استفادت منها.
 - سنة 1984م: بموجب القانون رقم 84-09 المؤرخ في 04/02/1984م المتضمن التنظيم الاداري للبلاد, تم فصل البلديات التي تم ضمها إلى البلدية سنة 1963م.
- بحسب التعداد العام للسكان و السكن لسنة 2008 قدر سكان الحروش بأكثر من 30000 ساكن مما جعلها تصنف كمدينة صغيرة بمعدل نمو 1,67 %.

1 : رابع صخري, المرجع السابق ذكره.

2 : رابع صخري, المرجع السابق ذكره.

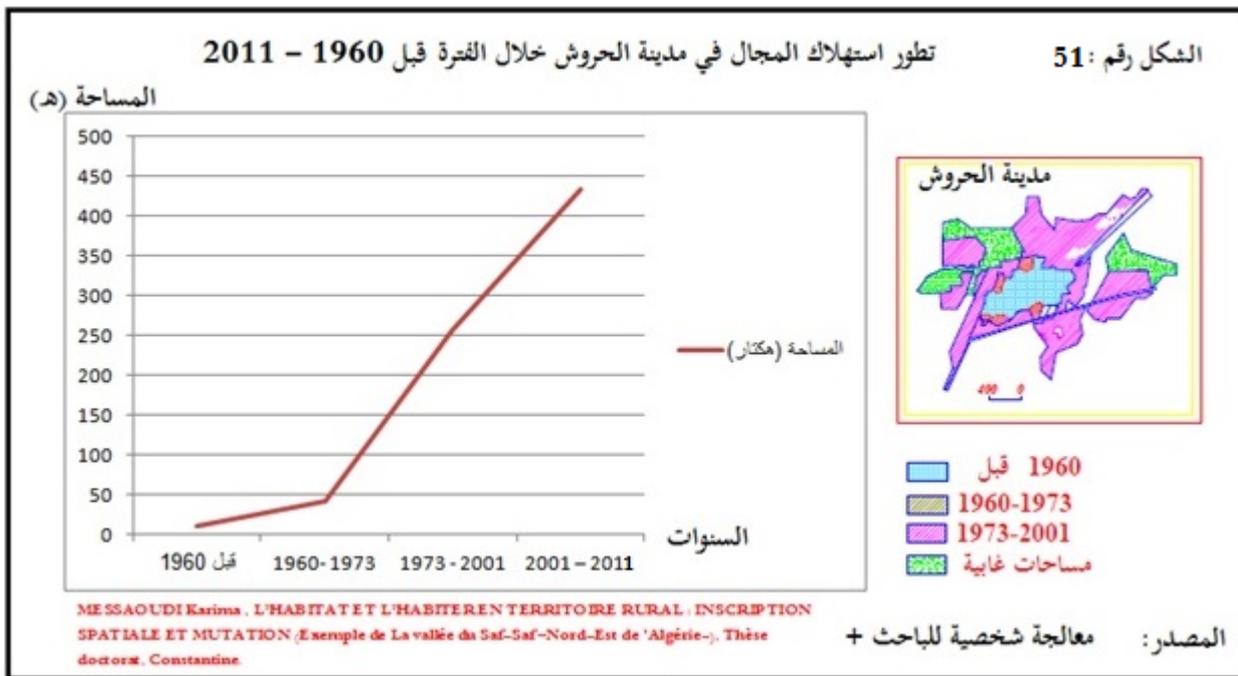
2- النمو الحضري ومراحله بمدينة الحروش:

إن دراستنا للمراحل التاريخية للتطور العمراني لمدينة الحروش يهدف بالأساس إلى البحث عن ماهية العمران بالمنطقة وخصوصية هذا التطور عبر الزمن و محاور توسعه ، إضافة إلى الضوابط المتحكمة في اتجاهات التوسع المجالي للنسيج العمراني للمدينة ماضيا و حاضرا.

من خلال الجدول رقم (58) و الشكل رقم (51)، نلاحظ أن مساحة المدينة (المحيط العمراني) عرفت تطورا كبيرا خلال الفترة 1960 – 2011م، حيث تضاعفت حوالي 39 مرة، بمعدل استهلاك بلغ 11.19 هكتار/السنة. الجدول رقم (58): تطور استهلاك المجال في مدينة الحروش خلال الفترة 1960 – 2011م

السنوات	قبل 1960	1960-1973	1973-2001	2001 – 2011
المساحة (هكتار)	11	41	256	436.45
%	2.52	9.39	58.65	100

المصدر: المخطط التوجيهي للتنهية و التعمير ، بلدية الحروش، 2011+ MESSAOUDI Karima



عرف التوسع العمراني لمدينة الحروش عدة مراحل⁽¹⁾ يمكن توضيحها كما هو مبين في الشكل رقم (52).

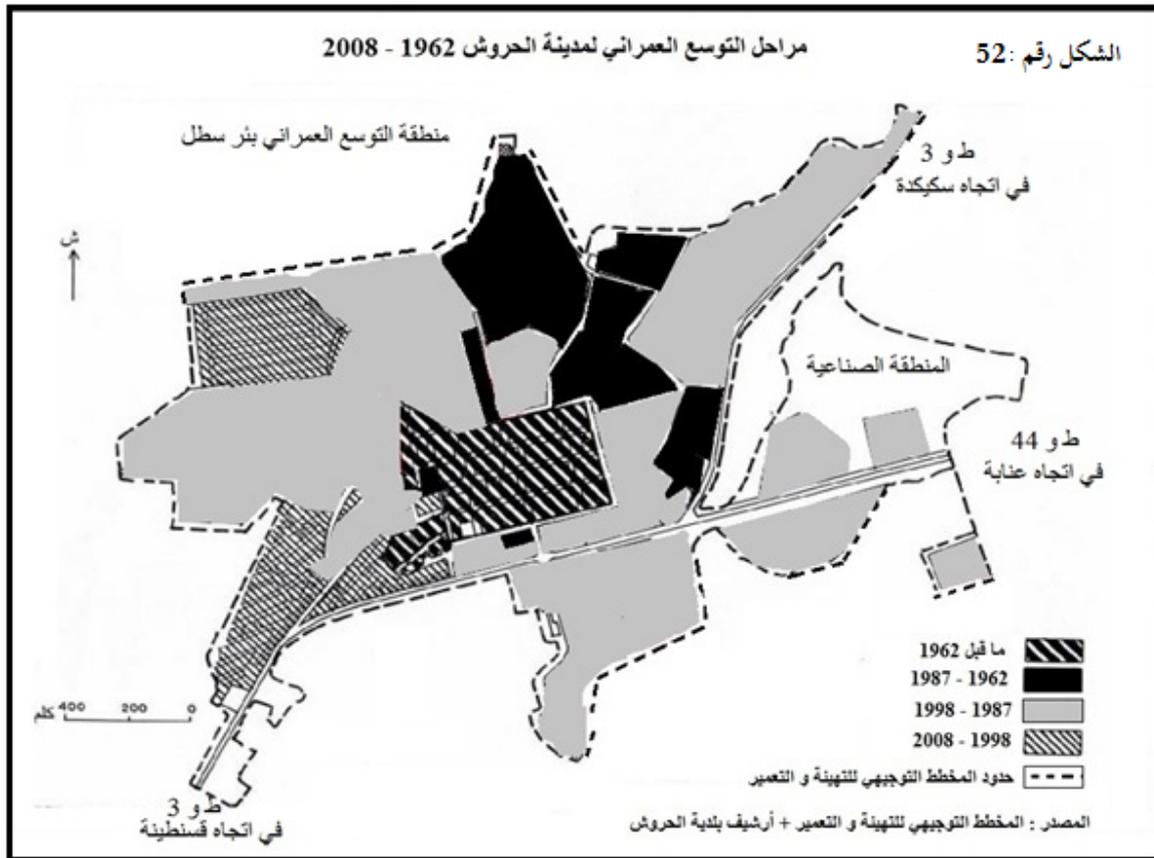
1- المرحلة الأولى : ما قبل 1962 م

تتمثل في نواة مدينة الحروش حاليا، تضم كل النسيج العمراني الكولونيالي بوظائف سكنية وخدماتية يرجع بناؤها إلى بداية سنوات 1844م⁽²⁾، ليستمر التعمير إلى نهاية الخمسينات محققة بذلك ففزة نوعية في الخدمات ولكن في أغلبها لصالح السكان الأوروبيين. تميزت هذه المراحل بمساكن فردية متجانسة ومنظمة يحكمها نظام التصنيف ضمن مخطط شطرنجي. وهكذا كانت المرحلة الأولى عبارة عن استيطان داخل محيط قرية مغلق تماما عبر أربع حصون تتكون من 45 معمر و 12 حربي وأصحاب مهن حرة، واستمرت هذه الوضعية إلى بداية الخمسينات حيث بدأت أولى الهجرات الكثيفة

1 : رياض تومي، المرجع السابق ذكره.

2 : Cote M . , L'Algérie ou l'espace retourné, op. cit. , p.116

للجزائريين وبدأت معها أولى بوادر التعمير خارج المحيط العمراني الأصلي للمدينة خاصة مع مخطط قسنطينة، حيث بنيت مساكن على شكل محتشدات على أطراف المدينة للوافدين الجزائريين الجدد في ظل عمليات التهجير الجماعية التي كانت تمارسها السلطات الفرنسية تجاه سكان الأرياف قصد محاصرة الثورة. وبلغ استهلاك المجال بالنسبة للقرية قبل 1962 ما يقارب 11هـ من الأراضي الفلاحية فقط خلال 118 سنة من الوجود الفرنسي، أي بمعدل سنوي يقدر بـ 0,1 هـ، بينما قدرت مصالح البلدية عدد السكنات بـ 928 مسكن فردي.



2- المرحلة الثانية : 1962-1987 م

عرفت هذه المرحلة تغيرات هامة في البنية الحضرية والاجتماعية، حيث كانت بدايتها مع استقلال الجزائر ورحيل المعمرين وهو ما فتح المجال إلى المزيد من المهجرات الريفية في اتجاه القرية (Biens vacants) وبدأت معها عمليات الإسكان الجديدة داخل ما كان يعرف بالأملاك الشاغرة، كما تميزت على غرار باقي المناطق الجزائرية بأولى البرامج التنموية المحتمشة فيما بين 1962 و 1965 لتلبية الاحتياجات الأساسية مع مواصلة البرامج السابقة التي كانت محل إنجاز. وتميزت بعدها بانتشار كبير لل بنايات، وبلغت مساحة المحيط العمراني سنة 1973 حوالي 41هـ. حيث ظهرت معظم المرافق المهيكلية لمجال المدينة الحالي، والتي تتمثل في الهياكل المدرسية والصحية والخدمية، إذ عرفت مدينة الحروش نموا حضريا متميزا خاصة بعد ارتقائها إلى مصف الدائرة سنة 1974، حيث "ازدادت وتيرة التنمية المحلية بشكل كبير جدا فيما بين 1976 و 1987 ليخرج نطاق التعمير نهائيا خارج الحدود الأصلية مكتسحا بذلك أراضي فلاحية شاسعة والذي تزامن مع قانون الإحتياطات العقارية سنة 1974 وظهر أدوات التهيئة والتعمير على المستوى المحلي كمخطط التعمير الموجه (PUD)، وهذا ما يفسر وصول وتيرة الاستهلاك المجالي إلى ذروته، حيث وصل إلى 169.4 هكتار،

أي ما نسبته 71.10% من مجموع مساحة التجمع"⁽¹⁾، وهي بالتالي أعلى نسبة على الإطلاق، تعكس إلى حد كبير النمو المجالي والتنمية الحضرية التي ميزت المدينة خلال هذه الفترة.

3- المرحلة الثالثة : 1987 - 1998م

شهدت هذه المرحلة توسعا مجاليا كبيرا استهلك مساحات واسعة خاصة بالنسبة للجانب السكني من خلال مواصلة برنامج المنطقة الحضرية الجديدة بنحو 500 مسكن والتخصيص الاجتماعي 315 قطعة أرض ، إضافة إلى تهيئة حضرية مست الأحياء القديمة وإنجاز أحياء أخرى (بناء 165 مسكن) بمحاذاة الطريق الوطني رقم 3 في اتجاه قسنطينة، كما أنجز 64 مسكنا في الجهة الجنوبية الشرقية للمدينة ، وكلها مساكن جماعية ذات طابع اجتماعي. من جهة أخرى عرفت مدينة الحروش إنجاز بعض المشاريع الصناعية الهامة كوحدة أغذية الأنعام والتوابل ووحدة الصيانة الإلكترونية وتوسعة مركب العجائن بمنطقة النشاط الشرقية (في اتجاه سكيكدة) وكلها ساهمت إلى حد كبير في خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية بالمدينة مكنت من تزايد فرص العمل التجارة والاستهلاك ونمو وتيرة الاستقطاب وتضاعف حجم الحركة الداخلية والخارجية، كما ساهمت هذه التيرة إلى حد ما في ظهور مناطق للنشاطات عبر المحاور الأساسية للحركة المرورية مكن من إنشاء استثمارات عديدة ، ويمكن أيضا بشكل أو بآخر من تحقيق تنمية حضرية نسبية. في مقابل ذلك تزايدت وتيرة النمو الديموغرافي والهجرة الداخلية ، وتواصلت وتيرة التعمير إلى أن برزت ملامح المدينة ككيان فيزيقي واجتماعي يتأثر بالبنية الديموغرافية المتغيرة باستمرار وهو ما أدى إلى تنامي الحاجات الاجتماعية من سكن ومرافق كالتعليم والصحة والشغل والخدمات... إلخ. كما تميزت هذه المرحلة أيضا بتنامي ظاهرة الهجرة الريفية تزامنا مع الظروف الأمنية الصعبة التي عرفتها البلاد فيما بين 1992 و1998، حيث عرفت مدينة الحروش استقرارا أمنيا ملحوظا جعلها منطقة استقطاب للمهاجرين الوافدين من المناطق المتدهورة أمنيا وخاصة تلك الواقعة غرب ولاية سكيكدة (المناطق الجبلية ناحية القل)، ونتج عن ذلك انتشار غير مسبوق للسكن العشوائي بنمطيه الصلب والهش وبشكل خاص في الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة.

4- المرحلة الرابعة : 1998 - 2008م

عرفت هذه الفترة العودة من جديد إلى وتيرة النمو السابقة بعدما انخفضت نسبيا فيما بين 1992 و 1998 نتيجة للظروف الأمنية التي مرت بها البلاد وعليه ظهرت بعض البرامج السكنية الجديدة ذات طابع ترقوي وأخرى اجتماعية خاصة بعد الأزمة الحادة التي ميزت الفترة في مجال السكن وبعد أن سجلت المدينة تنامي كبير للحاجيات الاجتماعية وتزايد النمو الديموغرافي بها، حيث شيد 128 مسكن في الجهة الشرقية للمدينة في اتجاه سكيكدة وهي مساكن نصف جماعية، وإنجاز 84 مسكن أخرى داخل المنطقة الحضرية الجديدة في إطار عملية تكثيف المجال السكني، مما جعل المساحة المبنية ترتفع إلى 256 هـ سنة 2001. من جهة أخرى شهدت الفترة ظهور بعض المرافق التعليمية ومواصلة بعض البرامج السكنية. أما على المستوى الاقتصادي فقد شهدت الفترة غلق العديد من المؤسسات الاقتصادية المحلية، كوحدة النجارة وتوزيع المواد الغذائية والأروقة ووحدة الصيانة الإلكترونية ومؤسسات البناء وغيرها والتي تركت انعكاسات

1 : تومي رياض، المرجع السابق ذكره.

سلبية على النشاط الاقتصادي أولاً ثم في ازدياد ظاهرة البطالة وتدني مستوى المعيشة، وهو ما أثر على التنمية العامة للمدينة أمام التحولات الكبرى التي تشهدها البلاد على مختلف المستويات.

5- المرحلة الحالية (مرحلة التوسع المستقبلي):

بحكم خصوصية هذه المرحلة (2008-2011م)، والتي تزامنت وتحسن المداخل الجبائية للخرينة العمومية، ورافق ذلك من إطلاق الدولة للعديد من المشاريع التنموية في جميع المجالات، وخصوصاً التجهيزات والهياكل القاعدية كمشاريع السكن بمختلف صيغها، والمرافق العمومية الأخرى ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي. كل ذلك تطلب توفير العقار اللازم لاحتواء هذه المشاريع، مما حتم على السلطات المحلية لبلدية الحروش، البحث عن الجيوب العقارية الضرورية، هذا ما دفع بهذه الأخيرة إلى مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

تميزت هذه المرحلة باستغلال المساحات الشاغرة داخل المحيط العمراني للبلدية (Poches vides)، والاعتداء على العديد من المساحات الخضراء المهملة والمتدهورة، في غياب تام للمواطنين وللجمعيات المحلية التي تعنى بالبيئة وتحسين جودة حياة المواطنين، مما جعل المساحة العمرانية المبنية ترتفع إلى 436.45 هـ سنة 2011م، حيث تم خلال هذه العشرية (2001-2011) ما مساحته 180.45 هـ من الأراضي، بمعدل 18 هـ سنوياً، وذلك- كما أسلفنا- راجع للعدد المعتبر من المشاريع المبرمجة خلال هذه الفترة (السكن، الهياكل والقاعدية والتجهيزات العمومية).

بعد تصفحنا للتقرير النهائي للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المقترح لبلدية الحروش والمراكز العمرانية التابعة لها على غرار التجمع الثانوي "السعيد بوضبع" و"التوميات"، وبعد الإطلاع على مختلف المخططات البيانية المرفقة له، كما هو مبين في الخريطة رقم (32)، لاحظنا أن المدينة تتوسع باتجاه التجمع العمراني الثانوي لبئر سطل، في الجهة الشمالية الغربية، بحيث أصبح هناك تلاحم ما بين النسيج العمراني لمركز المدينة (ACL) والنسيج العمراني لمنطقة بئر سطل.

كل ذلك حدث خلال السنوات الأولى بعد مراجعة مخطط التعمير، حيث تم برمجة مشروع سكنات مشاريع "عدل" بمنطقة بئر سطل. كما تم خلق تخصيص سكني فردي، تم منحه لصالح الوكالة الولائية للتسيير العقاري، حيث تم بيع قطع أرضية للبناء للخواص على مساحة 200م²/مستفيد، حيث بلغ السعر الافتتاحي للمتر المربع 20 ألف دج.

تم بيع هذه القطع الأرضية من خلال طريقة المزايمة أين يتم اختيار وتعيين رقم القطعة الأرضية من طرف المشتري مع تحديد المبلغ في ظرف مغلق، وصاحب أعلى مبلغ مقترح يقع عليه الاختيار. ولا يشترط في المشتري إن كان مستفيداً من قبل من سكن أو قطعة أرضية مخصصة للبناء، هذا ما جعل غالبية القطع الأرضية تذهب لأصحاب الأموال من التجار وغيرهم، مما جعل بعض القطع الأرضية ذات الموضع الجيد تجارياً، يصل مبلغ المتر المربع المقترح لشرائها إلى حوالي 6 ملايين سنتيم.

هذه الطريقة المتبعة في البيع من طرف الوكالة الولائية للتسيير العقاري ترجع كون هذه الأخيرة مؤسسة ذات طابع تجاري، مما حرم العديد من المواطنين أصحاب الدخل المتوسط والمحدود من الاستفادة من قطعة أرضية تمكنهم من بناء سكن فردي. كما أنها مكنت العديد من أصحاب المال الوسخ من تبييض أموالهم على حساب الغالبية من أبناء الشعب.

كما تم برمجة مشاريع سكنية من صيغة الاجتماعي التساهمي على حساب الأراضي الزراعية بمحيط السقي، بالجهة الجنوبية الغربية، على الطريق الوطني رقم 3 باتجاه قسنطينة. كما تم أيضا اقتراح التوسع على حساب الأراضي الزراعية، بالجهة الشمالية باتجاه بلدية "أبجاز الدشيش"، حيث توجد أراضي زراعية تابعة للمستثمرات الفلاحية الجماعية و الفردية (EAC-EAI)، حيث تم اقتراح خلق منطقة نشاطات (Zone d'activités)، و المشروع في مراحله الأخيرة من الدراسة قبل الانجاز.

من خلال دراستنا للتطور التاريخي لل عمران في مدينة الحروش، نلاحظ أن توسع وانتشار المباني والهياكل، أخذ منذ البداية اتجاهين أساسيين: في الجهة الشرقية (باتجاه سكيكدة وعنابة)، والجهة الغربية (باتجاه قسنطينة) حول المحاور الكبرى للمواصلات والنقل. ومع ازدياد النمو، أخذ هذا الاتساع منحى المحاور الفرعية الأخرى في اتجاه بلدية أبجاز الدشيش (الجهة الشمالية الغربية)، و على مستوى كامل الجهة الشمالية نحو منطقة بئر سطل، التي تعد المنطقة المبرجة للتوسع العمراني المستقبلي للمدينة، حسب المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير للبلدية (PDAU)، حيث كان للعوائق الطبيعية (وادي الصفصاف، الأراضي الفلاحية الخصبة)، والملكية الخاصة للأراضي وكذلك الارتفاقات الموجودة (خط السكة الحديدية وأنايبب نقل الغاز والبتروول ومشتقاته)، دورا كبيرا في انتشار وتوسع مدينة الحروش على هذا الشكل.

3- أدوات التهيئة و التعمير و دورها في التنمية الحضرية لمدينة الحروش :

انتهجت الجزائر خيار التنمية الحضرية، كأسلوب حاولت من خلاله خلق نوع من الديناميكية التنموية في جميع الميادين وعلى جميع الأصعدة، خصوصا بعد فشل مختلف السياسات المنتهجة في ظل النظام الاشتراكي، الذي يعتمد على مركزية التسيير والتخطيط الموجه. "هذا ما جعل الجزائر تنتهج رويدا رويدا النظام الرأسمالي اللبيري الذي يعتمد على المقاربة التشاركية، أو ما يعرف باللامركزية في التسيير حيث يكون التخطيط والبرمجة من القاعدة (تصاعديا)، تجلى ذلك بشكل أساسي منذ سنة 1990م"⁽¹⁾، تاريخ صدور قانون التوجيه العقاري، حيث لجأت الجزائر إلى الاعتماد على آليات جديدة تمثلت أساسا في أدوات جديدة للتهيئة الاقليمية و كذلك لتسيير و تنظيم المجال الحضري، تحولت فيما بعد هذه المخططات إلى أدوات لمراقبة تنظيم المجال و الحيلولة دون استغلاله عشوائيا، خصوصا في المدن و التجمعات العمرانية، حيث سادت فوضى العمران و أصبحت مدنا عبارة عن تراكم للسكان و السكنات دون معايير جمالية وحضرية.

بناء على ذلك سنتطرق إلى دور أدوات التهيئة و التعمير في التنمية الحضرية لمدينة الحروش، لمعرفة مدى دورها في تنظيم مجال البلدية عموما و المدينة خصوصا.

3-1- فترة ما قبل 1990م : تشمل الحقبة الاستعمارية وإرثها الكولونيالي، و ذلك منذ تأسيس مدينة الحروش كثكنة عسكرية، شكلت فيما بعد نواة المدينة، حيث أخذت التصميم الهندسي الشطرنجي، بسكنات ذات طابع أوروبي، تطل على الطريق الرئيسي و تضم كل منها حديقة خلفية، ضمت القرية خلالها حوالي 45 معمر و 12 حربي⁽²⁾.

1 : Maouia Saidouni, Eléments d'introduction à l'urbanisme ; histoire, méthodologie, réglementation, Casbah éditions, 2000 .

2 : Cote M. , L'Algérie ou l'espace retourné, op. cit. p.116

بعدها عرفت المدينة توسعة مجالية بسبب النزوح الريفي إليها خصوصا إبان الثورة التحريرية و بناء المحتشدات، حيث أصبحت تضم سنة 1954 م حوالي 5300 جزائري و 300 أوروبي (1) .

بعد الاستقلال أضحت المدينة تضم نمطين من أشكال التعمير، أحدهما شكله النسيج العمراني الكولونيالي ، و الآخر من خلال توسعات في جميع الاتجاهات خصوصا بعد رحيل المعمرين وإشغال المساكن الشاغرة (biens vacants) وظاهرة النزوح الريفي و النمو السكاني خصوصا خلال السنوات الأولى للاستقلال، وهو مما أدى إلى ظهور العديد من المشكلات كان على رأسها السكن العشوائي و نقص الهياكل القاعدية و المرافق الخدمية.

بعد التقسيم الغداري الجديد لسنة 1974م، و ترقية البلدية إلى مصف دائرة، استفادت المدينة من عدة مشاريع تنموية التي لو تم إنجازها لكان لها التأثير البالغ في التنمية المحلية ، حيث زودت المدينة بالمخطط العمراني الموجه (PUD) سنة 1976م، إذ تم على ضوءه تحديد النطاقات الحضرية المرتقب تهيئتها و تعميمها بغية ضمان التوسع الحضري للمدينة على المدى المتوسط (15 سنة)، بمعنى إلى غاية 1990م.

غير أن هذا المخطط، تعرض للتعديل سنة 1981م، مما جعله ييفشل في تحقيق أهدافه. بعدها عرف المخطط السابق ذكره تعديلات سنة 1982م، بسبب ظهور آليات جديدة في مجال السكن والعمران تمثلت في: المناطق الحضرية الجديدة (ZHUN) والتحصيصات السكنية (LOTISSEMENTS)، من خلال إشراك القطاع الخاص في مجال إنجاز السكنات. غير أن المساكن والمرافق التي تمت برمجتها لم يتم احترام معايير إنجازها، إذ قدرت نسبة المرافق غير المنجزة بحوالي 52.63% و كمثال على ذلك برنامج السكن المخصص للمنطقة الحضرية والذي برمج إنجاز 1500 وحدة سكنية خلال الفترة 1983 حتى 1994م، غير أن نسبة الإنجاز لم تتجاوز 64% فقط، كل ذلك تزامن والنمو الديموغرافي الكبير للسكان للفترة (1977-1987م) والتي بلغت حوالي 3%، كما أن عامل الهجرة ساهم في تأزيم الوضعية.

هذه الوضعية كان لها آثار سلبية على استغلال المجال بشكل عام وعلى التنمية الحضرية بشكل خاص تجلت أساسا في:

- التوسع على حساب الأراضي الزراعية ذات الجودة الفلاحية العالية.
- التوسع العمراني من خلال الإعتماد على ضواحي النسيج القديم وإهمال هذا الأخير، فقد تم تقنين وضم العديد من المناطق السكنية العشوائية الواقعة في ضواحي المدينة، مما جعل هذا التوسع غير متوازن وغير عقلاني.
- إن طبيعة التوسع العمراني بالحروش يغلب عليها الخدمة السكنية وإهمال الجوانب الوظيفية والخدماتية الأخرى، مما جعل هذه الأحياء الجديدة معزولة (أحياء نوم)، ليبقى مركز المدينة (النسيج القديم) المجال الرئيسي لتوفير الخدمات الضرورية للسكان (2) .
- عدم قدرة أدوات التعمير على التحكم في النمو الحضري والعمراني.
- بروز العديد من المشاكل الحضرية كغياب الجانب الجمالي للبنايات، وفوضى استغلالها.

1 : Cote M. , op. cit. p.116

2 : رياض تومي، المرجع السابق ذكره.

- تفاقم ظاهرة النزوح الريفي وما نتج عنها من ظهور بؤر جديدة للسكن العشوائي.

3-2- فترة ما بعد سنة 1990م:

3-2-1 - المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الحروش (PDAU) :

تم البدء في إعداد هذا المخطط سنة 1992 من قبل مكتب دراسات عمومي ولم يتم المصادقة عليه إلا سنة 1998 وقد انطلق المخطط من خلال تشخيص لواقع الشبكة الحضرية على المستوى البلدي بما فيها مدينة الحروش والتجمعات العمرانية الثانوية (السعيد بوضبع - التوميات - بئر سطل). هذا التشخيص شمل الجوانب الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والطبيعية والعمرانية اعتمادا على التحقيقات الميدانية والمخططات والبيانات المساعدة. ، غير أنه " وبعد مرور أكثر من 10 سنوات من إنجاز الدراسة فإن الأوضاع بقيت كما هي إذ لم تتعدى نسبة ما تم إنجازه 33،32٪ من البرنامج ، في مقابل ذلك لا يزال هناك عجز واضح في المدينة من ناحية توفر العقار المخصص لمختلف البرامج التنموية"⁽¹⁾.

تبعاً لذلك ونظراً لعدم قدرة المدينة على استيعاب المزيد من البرامج والمرافق عبر محيطها المباشر، تم اقتراح مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير سنة 2006م، حيث أسندت المهمة لمكتب الدراسات والإنجاز العمراني بقسنطينة (URBACO)، حيث تمت المرحلة الثانية من إعداد المخطط بتاريخ 25 ماي 2008م. ليتأخر إنجاز المهمة إلى غاية 2011، حيث تمت الموافقة على المخطط الجديد من طرف مصالح ولاية سكيكدة بتاريخ : 2011/03/13 تحت رقم 207⁽²⁾، تم على إثرها اقتراح توسع المدينة في اتجاه التجمع الثانوي بئر سطل في الجهة الشمالية الغربية ضمن مرتفعات وأراضي صالحة للبناء وغير فلاحية (أراضي جبلية ومرتفعات)، كما تبين ذلك الخريطة رقم (33)، وهو الاقتراح الذي تمت المصادقة عليه من قبل الهيئات والمصالح التقنية المعنية (البلدية و الولاية)، غير أن العائق الأساسي بهذه المنطقة هو الانتشار الواسع للبنى العشوائية خصوصاً ذات النمط الصلب، مما جعل العملية تعرف وتيرة بطيئة إلى غاية اليوم، خصوصاً بعد صدور قانون تسوية البنايات رقم 15/08 المؤرخ في: 20 جويلية 2008م، الذي شجع العديد من السكان على تسوية وضعيتهم.

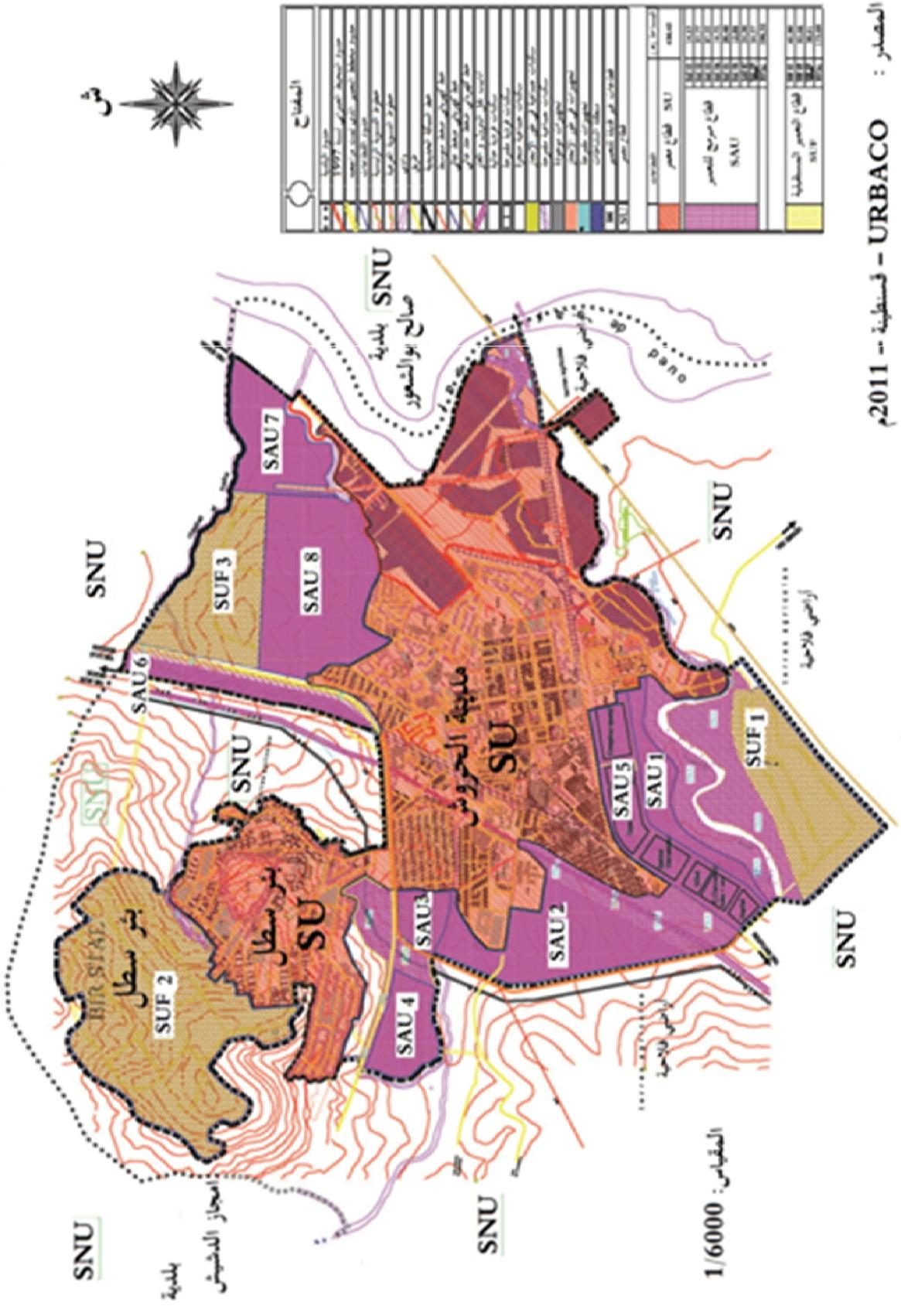
من خلال تحليل الخريطة رقم (33)، نلاحظ ما يلي:

- بلغت مساحة النسيج العمراني المبني أو القطاعات المعمرة (SU) في مدينة الحروش حوالي: 436.45 هكتار.
- بلغت مساحة القطاعات المبرمجة للتعمير (SAU) حوالي 196.32 هكتار، بزيادة تقدر بـ 44.98%.
- بلغت مساحة قطاعات التعمير المستقبلية (SUF) حوالي 173.09%، بزيادة تقدر بـ 39.65% من مساحة النسيج العمراني الحالي.
- وعليه فقد بلغت المساحة الاجمالية المقترحة ضمها حوالي 369.41 هكتار، أي ما نسبته 84.64% من مساحة النسيج العمراني الحالي.

1 : رياض تومي ، المرجع السابق ذكره.

2 : التقرير النهائي، المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية الحروش، مديرية التعمير لولاية سكيكدة، 2011م.

الخريطة رقم : 33 المخطط التوجيهي للتعمير المقترح لمدينة الحروش و منطقة التوسع بئر سطل



- الملاحظ أيضا، اعتماد سياسة ضم مساحات أرضية جديدة (التوسع والتمدد الأفقي)، وإهمال سياسة التجديد الحضري وإعادة تهيئة النسيج العمراني القديم، خصوصا مناطق تواجد السكن والعمران المهش، أو استرجاع المساحات الشاغرة المتواجدة داخل المدينة، خصوصا العقار الصناعي غير المستغل، والمتواجد ضمن منطقة النشاطات (Zone d'activités)، ونخص بالذكر المشاريع غير المنجزة والممنوحة في إطار "لجنة المساعدة على توطين وترقية الاستثمار وتنظيم العقار" (CALPIREF).

- غياب سياسة التوسع العمودي والتي تعتمد على إعادة هيكلة أو إعادة ترميم المباني القديمة (التجديد الحضري) خصوصا المقرات الحكومية، كما حدث مع مفتشية أملاك الدولة، مفتشية التجارة، الفرع الفلاحي للدائرة، حيث تم تخصيص مساحات لبناء مقرات جديدة لها، رغم كون المقرات السابقة لها قابلة للترميم.

- تم اقتراح التوسع على حساب الأراضي الزراعية خلال المدى القريب والمتوسط، كما هو مبين في الخريطة (33) من خلال الرموز (8-7-6-5-4-3-2-1 SAU)، رغم كون هذه الأخيرة ذات جودة زراعية عالية، بل منها مساحات تقع ضمن محيط السقي لوادي الصفصاف. وذلك في تعارض واضح مع المادة رقم: 48 من القانون 04-05 المؤرخ في 2004/08/14 المعدل والمتمم للقانون 29/90 والمتعلق بالتهيئة والتعمير⁽¹⁾. وكذلك المادة رقم : 14 من القانون المتعلق بالتوجيه الفلاحي⁽²⁾.

- بينما تم تخصيص مساحات التوسع المستقبلية في المناطق الضعيفة زراعيا على غرار منطقة بئر سطل، ومنطقة طريق أجاز الدشيش، كما هو مبين في الخريطة بالرموز (3-2-1 SUF).

- عدم الأخذ بعين الاعتبار مناطق تواجد السكن العشوائي، وذلك باقتراح ضمها إلى المحيط العمراني، خصوصا تلك المتواجدة بمحيط المدينة (بالقرب من منطقة النشاطات وبمحاذاة وادي النساء)، أو تلك المتواجدة بمنطقة بئر سطل، خاصة أن هذه الأخيرة من النمط الصلب، وتستدعي فقط تسوية وضعيتها في إطار القانون.

- كما يمكن الإشارة إلى عدم ممارسة السلطات المحلية خصوصا البلدية، لحق الشفعة⁽³⁾ (Droit de préemption)، والذي يمكنها من استرجاع مساحات معتبرة خصوصا داخل المدينة وذات مواقع استراتيجية داخل المحيط العمراني، يمكن استغلالها في مشاريع ذات منفعة عامة.

هذه الوضعية ستجعل من تطبيق المشاريع المقترحة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الجديد صعبة التجسيد، خصوصا تلك المبرمجة على المدى المتوسط والبعيد، مما سيؤدي لا محالة إلى تمدد المدينة على حساب استهلاك المزيد من الأراضي الزراعية الخصبة، التي تشكل ثروة متجددة يمكن الاعتماد عليها في بعث الاقتصاد الوطني، وتنويع الصادرات، في ظل تذبذب أسعار النفط والغاز، والتي أدخلت البلاد في أزمة اقتصادية خانقة، استدعت من الدولة اللجوء لسياسة التقشف، التي أنهكت كاهل المواطن بمزيد من الضرائب والإتاوات.

1: نص المادة 48 : تنحصر حقوق البناء بالأراضي ذات المردود الفلاحي العالي أو الجيد كما يحددها التشريع الساري المفعول في البناءات الضرورية الحيوية

للاستغلالات الفلاحية والبناءات ذات المنفعة العمومية، ويجب عليها في جميع الأحوال أن تندرج في مخطط شغل الأراضي.

2 : نص المادة 14 : يمنع بموجب أحكام هذا القانون، كل استعمال غير فلاحي لأرض مصنفة كأرض فلاحية أو ذات وجهة فلاحية.

3 : كما تنص عليه المادة رقم: 71 من القانون رقم 90-25 المؤرخ في 1990/11/18 المتضمن التوجيه العقاري.

3-2-2- مخطط شغل الأرض (POS) :

في إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المعتمد سنة 1998م ، برمجت على مستوى مدينة الحروش ثلاث مخططات شغل الأرض:

- الأول: (POS1) مخطط شغل الأرض لمركز المدينة (النسيج القديم)، على مساحة 84.111 هكتار.
 - الثاني : ويتمثل في مخطط شغل الأرض "لوادي النساء" ويقع في الجهة الجنوبية للتجمع والذي يتربع على مساحة 42 هكتار.
 - الثالث: (POS3) مخطط شغل الأرض رقم 03 بمنطقة بئر سطل، على مساحة 60 هكتار. يحدد تفاصيل التهيئة الحضرية وتوزيع السكن والمرافق والخدمات والهياكل في إطار التوسع المستقبلي لمدينة الحروش ضمن هذا الإقليم، أي التجمع الثانوي الواقع في الجهة الشمالية الغربية للمدينة باعتباره امتدادا مستقبليا لمدينة الحروش، و ذلك رغم وجود العديد من العوائق التي تحول دون تنفيذه بالشكل المطلوب تتمثل أساسا في وجود خط السكة الحديدية الرابط بين مدينة سكيكدة وقسنطينة، إضافة إلى وجود أنابيب نقل الغاز والبتروال التي تمر عبر المجال الفاصل بين مدينة الحروش ومنطقة التوسع الحضري المقترحة (منطقة بئر سطل). ناهيك عن الانتشار الكبير للبنىات العشوائية فوق المناطق المقترحة للتوسع الحضري ، مما يستلزم إزالتها رغم صعوبة المهمة كون السكنات الفوضوية المنتشرة تعتبر من صنف السكنات الصلبة⁽¹⁾.
- بعد مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لسنة 1998م، واقترح ضم مساحات إضافية من الأراضي. تم تقسيم التوسعة الجديدة إلى 4 مخططات شغل الأرض ليصبح المجموع 7 مخططات، تمثل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الجديد لسنة 2012م.

بعد مراجعة مخططات شغل الأرض الثلاث السابقة، وبرمجة مختلف التجهيزات والهياكل القاعدية بالمخططات الأربع الجديدة، أصبح التقسيم الجديد كما تبينه الخريطة رقم (34).

- **مخطط شغل الأرض رقم 1:** الذي يمثل وسط المدينة، تم اقتراح ضم مساحة أرضية جديدة إليه، لتصبح مساحته الجديدة 147.57 هكتار. تم برمجة فتح منافذ جديدة خصوصا للراجلين، وخلق شوارع فرعية من خلال هدم بعض السكنات الهشة، وتسوية وضعية السكنات، سواء من حيث الطبيعة العقارية أو من الناحية التقنية والإنشائية. كذلك تزويد وسط المدينة بمختلف التجهيزات الضرورية لبلدية تعد مقرا للدائرة. وأخيرا استغلال بعض الجيوب العقارية الشاغرة في بناء مشاريع سكنية بمختلف الصيغ.

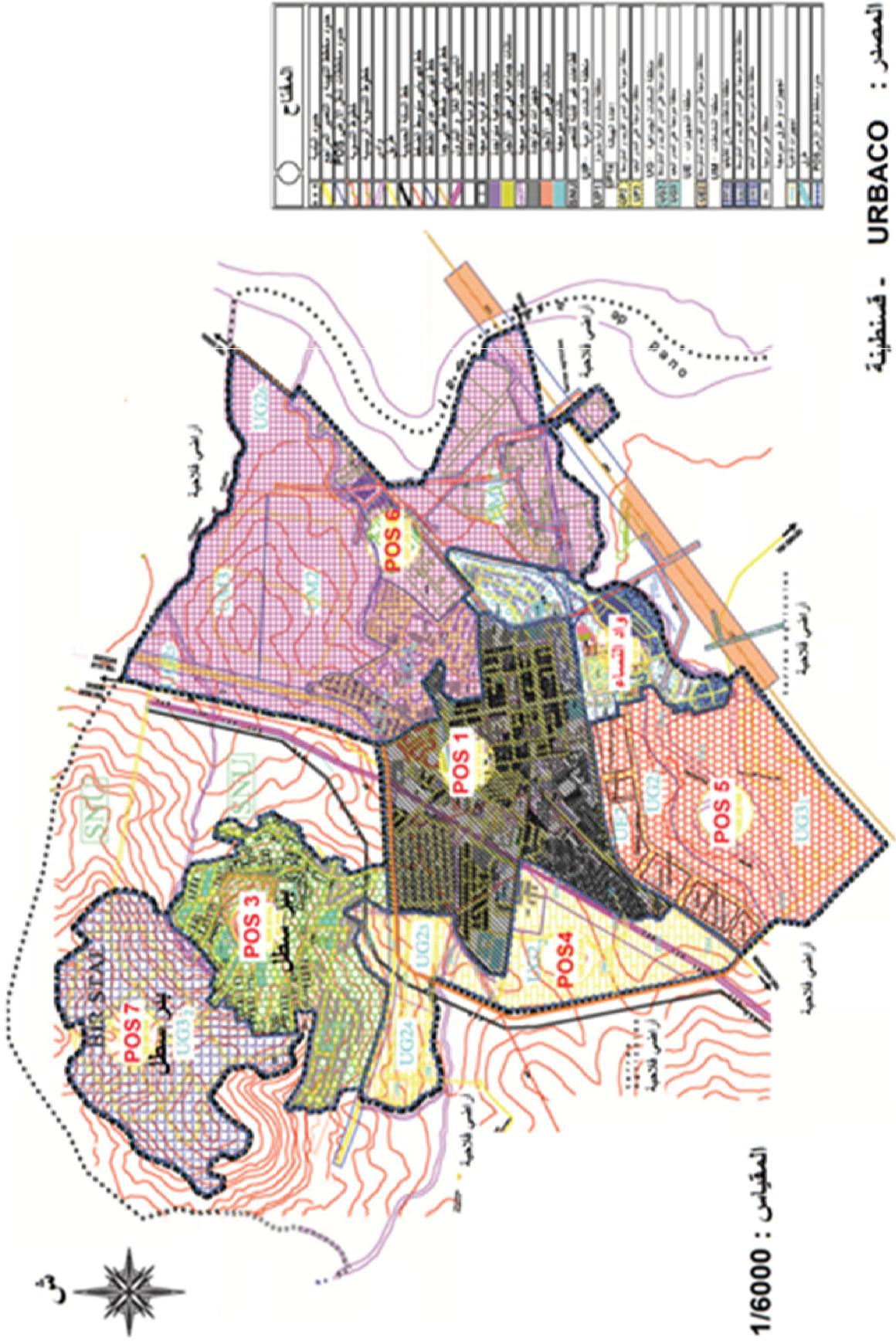
- **مخطط شغل الأرض "وادي النساء":** تم اقتراح إعادة تفعيله، كمجال متعدد الوظائف، من خلال خلق مساحات تجارية، وخلق قطب إداري يضم جميع المصالح التقنية للدائرة، إضافة إلى بعض الهياكل الصحية و التعليمية.

1 : رياض تومي ، المرجع السابق ذكره.

المصدر : URBACO - قسنطينة

الخريطة رقم : 34

توزيع مخططات شغل الأرض بمدينة الحروش سنة 2011 م



- **مخطط شغل الأرض رقم 3:** إعادة هيكلته من خلال تجهيزه بمختلف الشبكات القاعدية (الطرق و الماء الشروب)، مع تخصيص جزئه الشمالي (شمال خط السكة الحديدية) لبناء مشاريع سكنية (456 مسكن جماعي و 113 مسكن فردي)، وهذا على المدى القريب. كما تم اقتراح العديد من التجهيزات و الهياكل الخدمائية، تماشيا والنمو الديمغرافي للمدينة. كما تم برجة تخصيص سكني فردي يضم 286 مسكن فردي على المدى المتوسط بالجهة الجنوبية الغربية للنسيج العمراني الحالي.

- **مخطط شغل الأرض رقم 4:** يقع غرب مركز المدينة، على مساحة 96.50 هكتار. تم برجة العديد من المشاريع السكنية على المدى القريب والمتوسط (400 مسكن جماعي و 453 مسكن فردي). بالإضافة إلى العديد من التجهيزات التعليمية والرياضية والثقافية الضرورية لجودة حياة السكان.

- **مخطط شغل الأرض رقم 5:** يقع جنوب مركز البلدية الحاليين على مساحة 140.26 هكتار. يتلاحم مع مخطط شغل التربة رقم 4، ليشكلا مجالا حضريا واعداء، وامتدادا للنسيج القديم. تم تقسيمه إلى 4 قطاعات فرعية، تضم مشاريع سكنية جماعية وفردية، إضافة للتجهيزات الخدمائية، مع اقتراح خلق ملحقة جامعية ومركز تجاري، وكذلك مسجد.

- **مخطط شغل الأرض رقم 6:** يتربع على مساحة 337.25 هكتار، ويقع في الجهة الشرقية بمحاذاة وادي الصفصاف. يعد امتدادا مستقبليا لمنطقة النشاطات الحالية وذلك على المدى القريب والمتوسط والبعيد. خصوصا وأن المنطقة قريبة من الطريق السيار شرق-غرب ، ويمر بها كذلك الطريق المزدوج الذي يربط ميناء سكيكدة بالطريق السيار. كما تم فيه برجة منطقة للتخزين (Zone de dépôt).

- **مخطط شغل الأرض رقم 7:** يعتبر كخزان عقاري على المدى البعيد، مع النمو الديمغرافي الكبير الذي تشهده المدينة وضواحيها. يتربع على مساحة تقدر بـ 92.68 هكتار. تم برجة إنجاز 2884 مسكن إجتماعي على المدى البعيد، مع ما يلزمها من مرافق تعليمية وصحية ورياضية وغيرها.

4- واقع الحضيرة السكنية بمدينة الحروش:

يعد السكن من أهم مقومات الحياة، فالسكن الواسع و المريح و القريب كذلك من مكان العمل يزيد في فعالية نشاط الإنسان ومردوده. كما أن لنمط السكن وتطوره وتنوع استعمالته في السنوات الأخيرة تأثيرات عديدة على جميع مناحي الحياة سواء الاقتصادية، الاجتماعية وحتى السياسية.

لهذا الغرض سيتم التعرض بإسهاب لكل ما يتعلق بالسكن وأنماطه في بلدية الحروش وتطور الحضيرة السكنية بها، والاحتياجات المستقبلية في هذا الصدد.

4-1- تطور الحضيرة السكنية بالحروش :

إن زيادة السكان ونموهم يجب أن يرافقه بالمقابل نمو و زيادة في عدد المرافق الضرورية لحياتهم وعلى رأسها السكن من خلال البرامج السكنية والمخطط التنموية التي تسطرها الدولة وذلك بغية تفادي الفوضى في العمران والتي ينتج عنها انتشار أنماط سكنية مختلفة تتسم في غالبيتها بالفوضى والعشوائية، يصعب فيما بعد التحكم فيها وتسويتها طبقا للقانون.

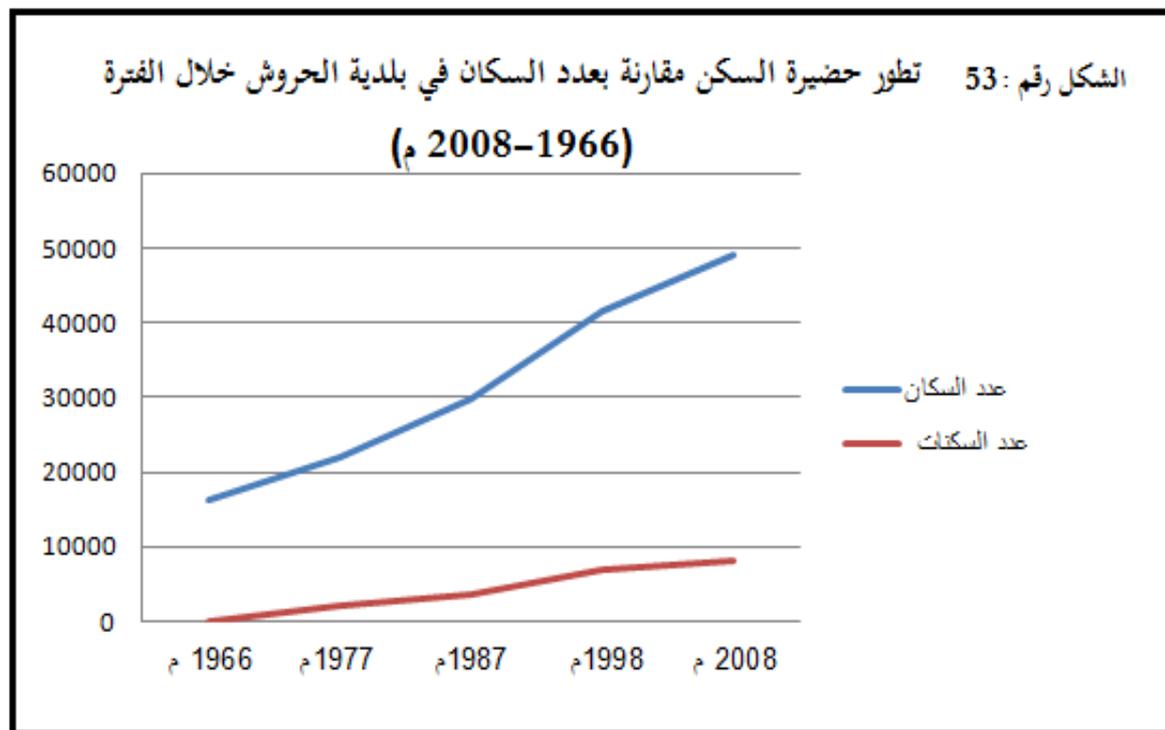
يبين لنا الجدول رقم (59) والشكل رقم (53) أن الزيادة السكانية ببلدية الحروش لم يصاحبها النمو اللازم في الحضيرة السكنية فخلال الفترة الممتدة من 1977 إلى غاية 2008 (30 سنة) لم يتم بناء سوى 6025 مسكن بمعدل

200 مسكن/السنة كانت حصة الأسد فيها لمركز البلدية بـ 3967 مسكن أي بنسبة 66 % من مجموع السكنات المنجزة، مما جعل باقي المناطق من تراب البلدية مهملة الأمر الذي أدى إلى الهجرة نحو مركز المدينة والاستقرار فيه أو على ضواحي المدينة ضمن مناطق سكنية عشوائية كان لها فيما بعد تأثير سلبي أعاق نمو وتوسع المدينة.

الجدول رقم (59): تطور حضيرة السكن مقارنة بعدد السكان في بلدية الحروش خلال الفترة (1966-2008 م)

السنوات	البلدية			مركز البلدية		
	عدد سكان (نسمة)	عدد المساكن	معدل استخدام السكن	عدد سكان (نسمة)	عدد المساكن	معدل استخدام السكن
1966	16255	-	-	9532	1450	6.5
1977	21900	2182	10.0	12920	1894	6.8
1987	29688	3622	8.1	19194	2661	7.2
1998	41650	6828	6.1	28090	5165	5.4
2008	48994	8207	5.9	32500	5861	5.5

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، أرشيف بلدية الحروش.



بالرغم من كل ذلك، فإن الحضيرة السكنية بالبلدية عرفت نموا متزايدا أدى إلى انخفاض ملحوظ في درجة التزاحم في المسكن من 10 أفراد/المسكن سنة 1977 م إلى 5.9 أفراد/المسكن سنة 2008م، وذلك نتيجة البرامج السكنية المختلفة التي تم تسطيرها طوال تلك الفترة، غير أن ذلك لم يكن كافيا لتغطية حاجيات السكان من السكن، كون البلدية عرفت كذلك موجات من الهجرة السكانية خصوصا خلال فترة العشرية السوداء، مع ما صاحب تلك الفترة من ركود في مختلف مشاريع التجهيزات العمومية، مما دفع بالكثير من السكان خلال تلك الفترة إلى اللجوء إلى البناء العشوائي كأحد الحلول المتاحة.

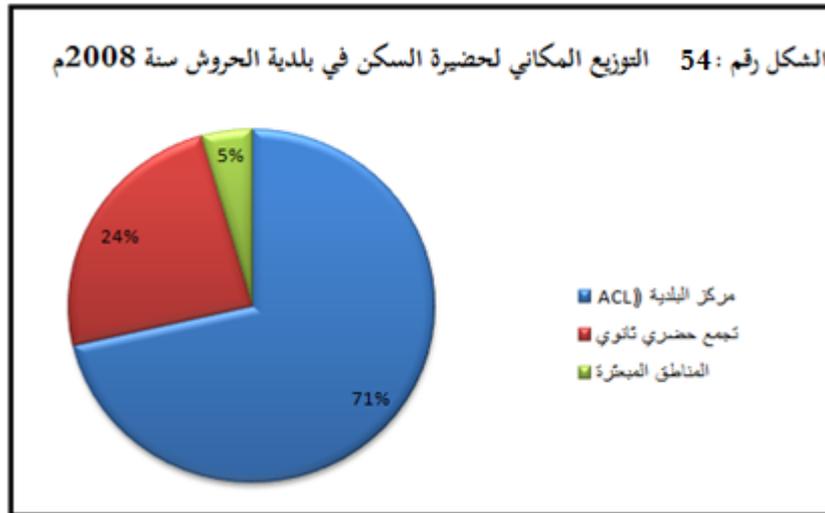
2-4 - التوزيع المكاني للسكنات في بلدية الحروش :

غالبا ما يميل السكان نحو التجمع والتركز ضمن المناطق العمرانية الرئيسية والتي تكون ذات بعد تاريخي أو أكبر مركز إداري، هذا الأخير يتطور وينمو حضريا ويتسع مجاليا بسبب عدة عوامل تاريخية وإقتصادية واجتماعية. من خلال الجدول رقم (60) والشكل رقم (54)، نلاحظ أن الحضيرة السكنية في بلدية الحروش تتركز في التجمع الرئيسي (مركز البلدية) بنسبة 71.41 % ، بينما تضم التجمعات العمرانية الثانوية الثلاث (السعيد بوضبع، التوميات، بئر سطل) ما نسبته 24.13 % من مجموع السكنات. أما المناطق المبعثرة فتنتشر بها 4.46 % فقط من مجموع الحضيرة السكنية.

الجدول رقم (60): التوزيع المكاني لحضيرة السكن في بلدية الحروش سنة 2008م

المؤشرات	مركز البلدية (ACL)	تجمع حضري ثانوي	المناطق المبعثرة	المجموع
العدد	5861	1980	366	8207
%	71.41	24.13	4.46	100

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، نشرة خاصة بولاية سكيكدة، رقم 527/21.



هذا التركيز ضمن مركز البلدية كان بسبب سوء التخطيط وبرمجة أغلب المشاريع السكنية في المركز، مع إهمال باقي التجمعات العمرانية الثانوية، الأمر الذي أدى إلى استهلاك المجال الحضري داخل المحيط العمراني للمدينة مما خلق حتمية توسعها نحو الأطراف.

3-4 - معدل استخدام السكن (TOL):

يعتبر مؤشر الازدحام أحد المؤشرات الدالة علي درجة تطور الإسكان، و مدى الاحتياج إلى البناء و التعمير، كما أنه يعطي نظرة و فكرة حول بنية و أنماط السكن المنتشرة، إذ غالبا ما تلجأ العائلات القاطنة في سكنات ضيقة إلى حلول عديدة أهمها البناء العشوائي بمختلف أنماطه.

يبين الجدول رقم (61) أن عدد المساكن في بلدية الحروش بلغ سنة 2008م حوالي 8207 مسكنا، وبذلك بلغ معدل استخدام السكن الخام 5.9 أفراد/مسكن، بينما بلغ عدد المساكن المشغولة (المسكونة) 7508 مسكن بمعدل

استخدام فعلي بلغ 6.5 أفراد/مسكن، وهذا الأخير مقبول إذا ما تمت مقارنته بالمعدل الوطني لنفس الفترة والذي بلغ حوالي 6.7 أفراد/مسكن⁽¹⁾.

الجدول رقم (61) : عدد المساكن و معدل استخدامها في بلدية الحروش سنة 2008 م

المؤشرات	عدد السكان	عدد المساكن	عدد المساكن المشغولة	عدد الأسر	معدل سكن/ أسرة	معدل استخدام المسكن الخام %	معدل استخدام المسكن الفعلي %
البلدية	48994	8207	7508	8268	0.99	5.9	6.5
مركز البلدية	32500	5861	-	5751	1.01	5.5	-

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، نشرة خاصة بولاية سكيكدة، رقم 527/21.

أما بخصوص مؤشر توفر السكن لكل أسرة فقد بلغ حوالي 0.99 وحدة/أسرة بالبلدية، و بلغ بمركز المدينة 1.01 وحدة/أسرة. هذه المعدلات تعد منخفضة مقارنة بالمعدل الوطني الذي بلغ 1.11 وحدة/أسرة. أما فيما يتعلق بمعدل الاحتلال الخام للمسكن من طرف الأسر، فقد بلغ 1.00 أسرة/مسكن ، أما معدل الاحتلال الفعلي فقد بلغ 1.10 أسرة/مسكن. مما يؤشر على وجود العديد من المساكن محتملة بأكثر من عائلة. كل المعدلات السالفة الذكر تؤشر على وجود عجز سكني بالبلدية.

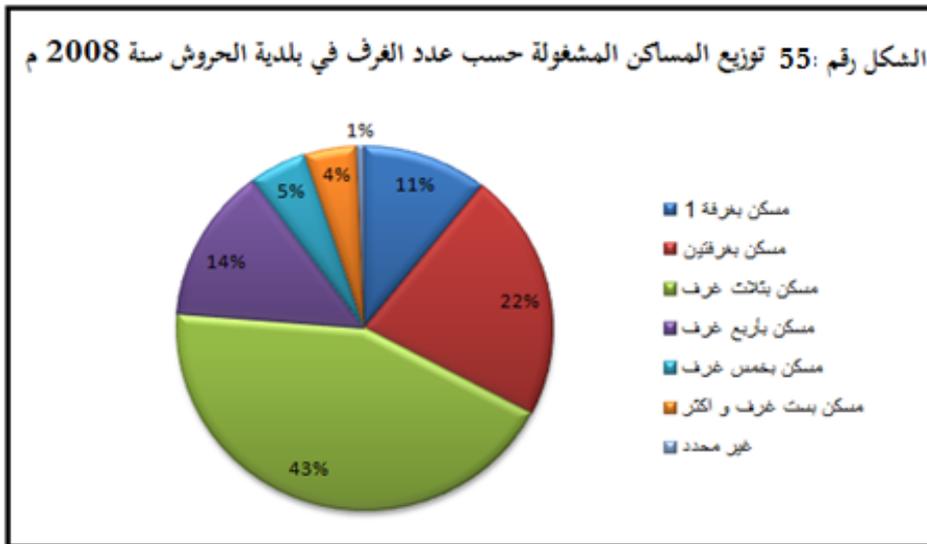
4-4- معدل استخدام الغرفة (TOP):

يعتبر مؤشر هام يدل على مدى الرفاهية لدى السكان، كما أنه يعبر بدقة عن المستوى المعيشي للسكان، إذ غالبا ما يكون مرتفعا لدى الأسر القاطنة في سكنات ضيقة وعدد أفرادها كبير مما يدفعها إلى اللجوء لمختلف الحلول كالتوسعة العشوائية للسكن كإضافة طابق أو أكثر، أو إعادة التقسيم الداخلي للبنية دون الأخذ بعين الاعتبار الجانب التقني والهندسي أو حتى الجمالي للمسكن. أو في الحالات القصوى اللجوء لبناء سكنات عشوائية مستقلة. أما بخصوص معدل استخدام الغرفة، فكما بينه الجدول رقم (62) والشكل رقم (55) فقد بلغ في البلدية سنة 2008 حوالي 2.4 فرد/غرفة.

الجدول رقم (62): توزيع المساكن المشغولة حسب عدد الغرف في بلدية الحروش سنة 2008 م

المؤشرات	مسكن بغرفة 1	مسكن بغرفتين	مسكن 3 غرف	مسكن 4 غرف	مسكن 5 غرف	مسكن + 6 غرف	غير محدد	مجموع المساكن المشغولة	معدل استخدام الغرفة (%)
العدد	808	1648	3269	1026	373	334	50	7508	2.4
%	10.76	21.95	43.55	13.66	4.97	4.45	0.66	100	-

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، نشرة خاصة بولاية سكيكدة، رقم 527/21.

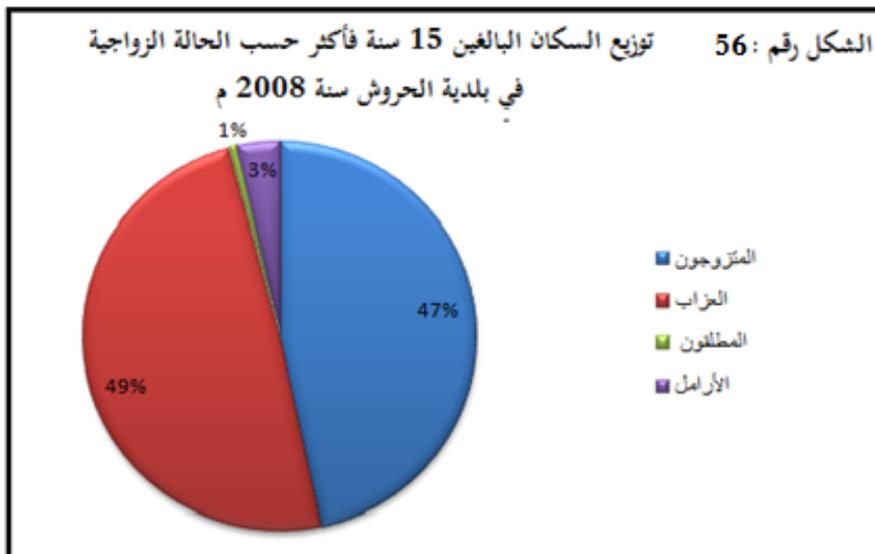


يدل هذان المؤشران على أن البلدية تعاني من أزمة سكنية ناتجة عن النمو الديمغرافي الكبير للسكان الذي لم يقابله نمو في عدد المساكن، الذي سجل عجزا بأكثر من 1690 وحدة سكنية إذا أخذنا بعين الاعتبار توفير السكن لجميع فئات السكان حسب الحالة الزوجية (المتزوجين + الأرمال + المطلقين) وذلك دون احتساب العزاب ممن هم في سن الزواج، إذ تشكل نسبتهم 49.19% من مجموع السكان البالغين، كما هو مبين في الجدول رقم (63) والشكل رقم (56) للموالين.

الجدول رقم (63): توزيع السكان البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة الزوجية في بلدية الحروش سنة 2008 م

المؤشرات	المتزوجون	العزاب	المطلقون	الأرامل	المجموع
العدد	16777	17709	244	1266	35996
%	46.61	49.19	0.68	3.52	100

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، نشرية خاصة بولاية سكيكدة، رقم 527/21.



إن هذا العجز المسجل في عدد السكنات، يعتبر دافعا قويا لهذه الفئات من المجتمع لانتهاج جميع السبل، واستعمال جميع الوسائل الممكنة للحصول على السكن، خصوصا بالمجهود الذاتي وعلى رأسها اللجوء للسكن العشوائي.

4-5- أنماط السكنات في البلدية :

لقد أصبح السكن اليوم أحد مجالات الاستثمار، إذ لم يعد يقتصر على الإسكان بل تعددت وتطورت استعمالاته واستخدماته، مما أدى إلى تنوع أشكاله من حيث الحالة الإنشائية، إذ غالبا ما تكون السكنات المنجزة من طرف الدولة أو المستثمرين في العقار السكني (المركب) ذات بنية جماعية أو ما يعرف بالسكن الجماعي، بينما تكون السكنات المنجزة من طرف الخواص أو الفئات الميسورة الحال ذات صبغة فردية (البناء الذاتي). بينما تلجأ غالبية الفئات الهشة والمحرومة إلى البناء الذاتي بصفة عشوائية وفوضوية سواء كان هذا السكن ذو حالة إنشائية جيدة أو عكس ذلك.

4-5-1- توزيع السكنات حسب حالة شغل المسكن :

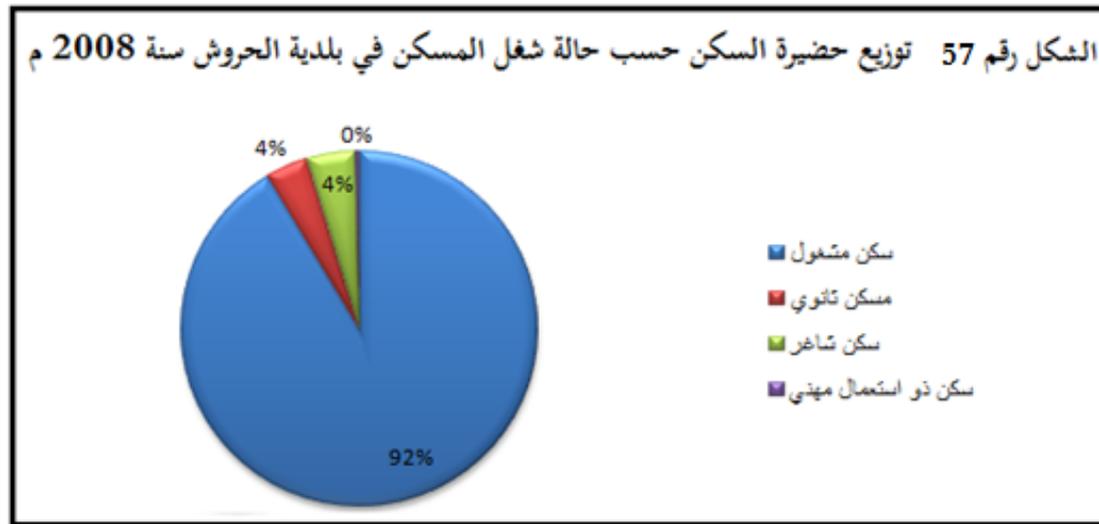
تكمن أهمية دراسة الحضيرة السكنية من حيث حالة شغل المسكن، في إعطائنا صورة حول مدى استقرار السكان المحليين بالمنطقة، إذ غالبا ما تكون نسبة السكنات الشاغرة مرتفعة في المناطق الطاردة للسكان، على عكس المناطق الجالبة للسكان، فتكون هذه النسبة مرتفعة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (64) والشكل رقم (57)، أن الحضيرة السكنية الإجمالية لبلدية الحروش مشغولة بنسبة كبيرة جدا تقدر بـ 91.5 % ، و هو مؤشر قوي على وجود إقبال كبير على طلب السكن بتراب البلدية، بمعنى أنها منطقة جالبة للسكان.

الجدول رقم (64): توزيع حضيرة السكن حسب حالة شغل المسكن في بلدية الحروش سنة 2008 م

المؤشرات	سكن مشغول	مسكن ثانوي	سكن شاغر	سكن ذو استعمال مهني	المجموع
العدد	7508	312	359	28	8207
%	91.49	3.80	4.37	0.34	100

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، نشرة خاصة بولاية سكيكدة، رقم 527/21.



كما يمكن الإشارة أيضا إلى وجود نسبة ولو قليلة من السكنات الشاغرة تقدر بـ 4.37 % ، وكذلك وجود نسبة 3.80 % عبارة عن سكنات ثانوية (زائدة عن حاجة أصحابها)، وهو مؤشر على وجود سوء توزيع للسكنات ناتج عن عدة عوامل أهمها البيروقراطية والمحسوبية في توزيع السكنات خصوصا السكن الاجتماعي، في ظل غياب بطاقة وطنية للسكن آنذاك.

4-5-2- توزيع السكنات حسب نمط البناء :

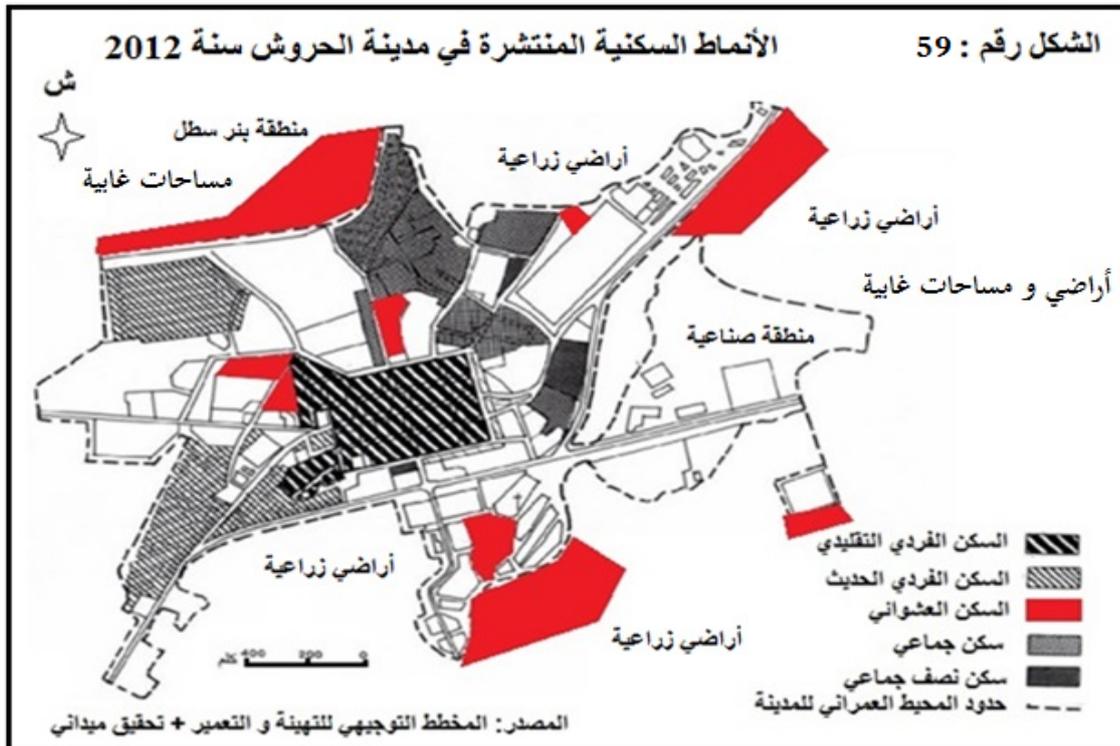
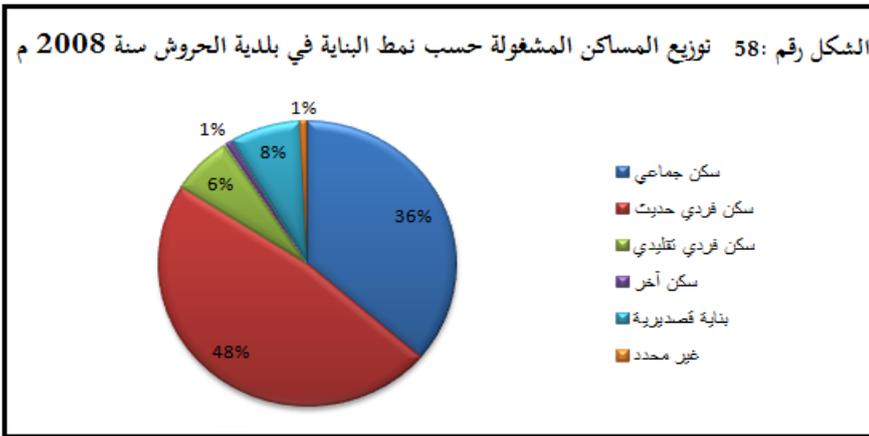
تكمّن أهمية دراسة الحاضرة السكنية حسب نمط البناء (الحالة الإنشائية) في إعطائنا فكرة واضحة حول تاريخ وحاضر المدينة الحضاري والثقافي، كما يمنحنا صورة جلية حول المظهر العام للنسيج العمراني للمدينة وكيفية استخدام المجال الحضري للمدينة.

من خلال الجدول رقم (65) والشكلين رقم (58) ورقم (59) نلاحظ أن الحاضرة السكنية لبلدية الحروش تتشكل من الأنماط السكنية التالية :

الجدول رقم (65): توزيع المساكن المشغولة حسب نمط البناء في بلدية الحروش سنة 2008 م

أنماط السكن	سكن جماعي	سكن فردي حديث	سكن فردي تقليدي	سكن آخر	سكنات عشوائية		المجموع
					بنائية قصديرية	غير محدد	
العدد	2727	3587	499	61	578	56	7508
%	36.32	47.78	6.65	0.81	7.70	0.74	100

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، نشرة خاصة بولاية سكيكدة، رقم 527/21.



4-5-2-1- السكن الجماعي :

هي سكنات ذات طابع إجتماعي تتمثل في العمارات. تتكفل الدولة ببنائها في غالب الأحيان لتتولى فيما بعد السلطات المحلية (البلدية، الدائرة والولاية) توزيعها على السكان المستفيدين تبعاً لملفات طلب السكن وطبقاً لقوانين معينة تحدد شروط الاستفادة، بينما يتولى تسييرها ديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGI) عن طريق تحصيل الإيجار الشهري، والقيام بمختلف عمليات الترميم. يدخل تحت هذا الصنف مختلف الصيغ الأخرى (السكن التساهمي، الترقوي، سكنات عدل، المستثمرين الخواص). غالباً ما تكون بناياتها متشابهة من حيث شكلها الهندسي، تتكون في العادة من عدة طوابق (2 إلى 5) وتختلف من حيث عدد الغرف (من 1 إلى غاية 5 غرف أو أكثر)، تشكل ما نسبته 36.32% من حضيرة السكنات في البلدية. يعتبر هذا النمط من السكنات الحل الأمثل للتخفيف من أزمة السكن.

"غير أن شروط الاستفادة من هذه السكنات وطريقة توزيعها كثيراً ما دفعت بالعديد من السكان إلى اللجوء للبناء العشوائي كخطوة استباقية بغية الاستفادة من هذا النمط السكني".

ينتشر هذا النمط من السكنات في الوسط الحضري (مركز البلدية) أكثر منه في التجمعات العمرانية الثانوية أو مناطق التبعثر السكاني، غير أنه وبعد أزمة العقار التي شهدتها البلدية وتشبع مركزها، شرعت السلطات المحلية في برمجة إنجاز مثل هذه السكنات في التجمعات العمرانية الثانوية وذلك بغية تجسيد مختلف المشاريع السكنية التي استفادت منها البلدية في السنوات الأخيرة كما حدث مع مشاريع سكنات عدل التي تم برمجتها بالكلية ضمن التجمع الثانوي بئر سطل.

4-5-2-2- السكن الفردي الحديث :

ظهر خلال فترة ما بعد الاستقلال، تبعاً للنمو الديمغرافي الذي شهدته البلدية، حيث عرفت هذه الفترة استثمارات كبرى في مشاريع البناء من طرف الدولة، كما ساهم في ذلك القطاع الخاص في السنوات الأخيرة، مما نتج عنه بروز السكن الفردي الحديث. "كما انتشر بالتجمعات العمرانية الثانوية في فترة الثمانينات عموماً على شكل تخصيصات (مشاريع البناء الذاتي) تتميز بالتنوع في التصاميم والشكل المعماري والواجهات"⁽¹⁾.

يعتبر هذا النمط الأكثر انتشاراً في البلدية بنسبة تقدر بحوالي 47.78% من عدد السكنات الإجمالي. يتميز هذا النمط بتعدد استعماله، إذ غالباً ما يتم تخصيص الطوابق العليا للسكن، بينما يستغل الطابق السفلي لنشاطات أخرى، ففي المناطق الحضرية يستعمل لأغراض تجارية وخدمانية (محلات تجارية، مخازن، مكاتب، عيادات طبية للخواص.. الخ). كما لوحظ أن البعض منها يتم كراؤه كسكنات عشوائية (جارج). أما في المناطق الريفية فيتم استعماله كمخازن لمختلف المحاصيل الزراعية المقاومة للتلف (الحبوب، البقول الجافة.. الخ) أو لوضع مختلف أنواع العتاد الفلاحي، كما يمكن تخصيصه لتربية الحيوانات. كما تجدر الإشارة إلى أن العديد من السكنات الفردية الحديثة كانت عبارة عن سكنات عشوائية صلبة، مما سمح لأصحابها بتسويتها طبقاً لمختلف القوانين التي جاءت في هذا الصدد على غرار قانون تسوية ومطابقة البناءات رقم 08/15 المؤرخ في 2008/07/20م.

1 : نوال هبوب ، المرجع السابق.

4-5-2-3- السكن الفردي التقليدي :

هي عبارة عن سكنات غالبا ما تم إنجازها خلال الفترة الاستعمارية، أي سكنات ذات نمط أوروبي (الصورة رقم 23)، أو بعد الاستقلال (القرى الاشتراكية). تتميز بتوضعها ضمن مخطط هندسي شطرنجي. تشكل ما نسبته 6.65 % من مجموع الحضيرة السكنية في البلدية.



تمثل حاليا نواة المدينة حيث تتوفر على جميع الشبكات القاعدية (صرف صحي، تزويد بالمياه، كهرباء، غاز)، تتشكل من مباني محدودة الارتفاع، إما سكن أرضي أو مضاف له طابق واحد، لكن التدخل من طرف السكان بعد الاستقلال غير من شكله الخارجي وبالتالي أصبحت هي الأخرى متعددة الاستعمالات كتخصيص الطوابق الأرضية للنشاط التجاري المكثف الذي يعد من العوامل الرئيسية التي ساهمت بشكل كبير في حركة المدينة. يشار في العديد من الدراسات لمثل هذه المساكن بمصطلح السكنات المهشة، في إشارة إلى بنيتها الإنشائية المتدهورة والمتهاكة مما يجعلها موضوع الهدم وإعادة البناء، أو الترميم والتجديد كما هو حادث حاليا في مدينة الحروش من طرف ملاكها، حيث قام غالبيتهم بتهديمها وإعادة بنائها على النمط الحديث، أو بترميمها على حالتها الأصلية مع إضافة بعض اللمسات الجمالية الحديثة عليها.

4-5-2-4- السكنات العشوائية :

تضم جميع البنايات المنجزة بطريقة عشوائية وفوضوية، سواء داخل المدينة (مركز البلدية) أو تلك المنتشرة في محيطها العمراني. كما تشمل تلك المساكن المنجزة في التجمعات العمرانية الثانوية أو المناطق المبعثرة، حيث تشترك جميعها في خاصية واحدة وهي كونها منجزة دون تراخيص رسمية من طرف الهيئات المكلفة بالبناء (البلدية، مديرية البناء والتعمير). كما تشمل في دراستنا هذه أيضا تلك المساكن التي جاءت تحت ما سمي بـ: "سكن آخر + غير محدد" ضمن النشيرة الخاصة بالديوان الوطني للإحصاء كما هو مبين في الجدول رقم (65).

بناء على ذلك ، فقد بلغ عدد السكنات العشوائية 695 سكنا بنسبة تقدر بحوالي 9.25 % من السكنات المشغولة في البلدية، و8.47 % من مجموع الحضيرة السكنية في البلدية.

تجدر الإشارة إلى أن غالبية هذه السكنات مشغولة غير أن نسبة منها تكون شاغرة كون أصحابها قاموا ببنائها بهدف إحصائهم من طرف السلطات المحلية بغية الاستفادة من السكن الرسمي بصيغته المختلفة وخصوصا ذو الطابع الاجتماعي.

تنقسم إلى نمطين أساسيين هما: سكنات عشوائية صلبة (الصورة رقم 24) و أخرى عشوائية هشة (الصورة رقم 25)، على أن يتم التطرق إلى هذا النمط من السكنات وخصائصه ، أسباب نشأته و كذلك تأثيره على النمو الحضري لمدينة الحروش في فصل خاص.



الخلاصة :

من خلال الدراسة العمرانية لمدينة الحروش، تبين أن هذه الأخيرة عرفت نموا حضريا كبيرا استهلكت من خلاله مجالا حضريا واسعا، تجلى ذلك في مختلف الهياكل القاعدية و التجهيزات المختلفة خصوصا الحاضرة السكنية، التي كان لها الحظ الأوفر من الاهتمام، لكن رغم ذلك لم يتم تغطية حاجيات السكان من هذا المرفق، بسبب النمو الديمغرافي والهجرة الوافدة، هذا ما فتح المجال أمام انتشار السكن العشوائي داخل المدينة و على أطراف محيطها العمراني، رغم وجود أدوات للتهيئة والتعمير تراقب و تنظم المجال الحضري للمدينة. لكن توفر عديد من الاسباب و العوامل جعل ظاهرة انتشار السكنات العشوائية تزداد حدتها مع مرور السنوات، مما يستوجب دراستها و إيجاد الحلول الناجعة لها.

خلاصة الفصل :

بفضل موقعها الجغرافي ضمن حوض واد الصفصاف، وانبساط أراضيها، وضيق سهولها بتضاريس يغلب عليها طابع الانحدار المتوسط، تميزت بلدية الحروش بمجال طبيعي يعد مناسباً جداً للزراعة و البناء و التعمير على حد سواء . يضاف إلى ذلك وقوعها ضمن مناخ البحر المتوسط والنطاق الحيوي شبه الرطب، مما جعلها تتلقى كميات كبيرة من الأمطار مناسبة لنمو العديد من المزروعات ، كما أنها تساهم في تكوين رصيد باطني من المياه الجوفية . كل هذه العوامل الطبيعية تعتبر مساعدة ومحفزة لدعم وتنمية القطاع الزراعي ببلدية الحروش، مما خلق ديناميكية في النشاط الزراعي ساهمت هي الأخرى في خلق العديد من مناصب الشغل الدائمة و الموسمية، ناهيك على جلبها للعديد من الاستثمارات في عدة مجالات اقتصادية وتجارية ساهمت في جعل المنطقة جالبة للسكان و الاستثمارات، هذا ما أدى إلى نمو ديمغرافي كبير خلق ضغطاً كبيراً على مختلف الهياكل القاعدية بما فيها قطاع السكن، مما أدى إلى انتشار السكن العشوائي بشكل لافت للانتباه. و لعل ما زاد في حدة الظاهرة ، الطبيعة العقارية للأراضي الزراعية المنتشرة في محيط المدينة و السياسة العقارية المنتهجة من طرف الدولة في تسييرها منذ الاستقلال.

كما أن موقعها الجغرافي و مؤهلاتها الطبيعية والبشرية جعلت منها مدينة ذات وظيفة تجارية وخدمانية، مما جعل فرص العيش بها متوفرة، وظروف الاستقرار بها مشجعة، ما جعل العديد من المهاجرين تغد إليها خصوصاً خلال العشرية السوداء، والتي كان من نتائجها الرئيسية انتشار بؤر عديدة للسكن العشوائي خصوصاً في الأراضي المنبسطة المتواجدة على ضفاف الأودية.

كل هذه العوامل و غيرها، جعلت المدينة تشهد نمواً حضرياً كبيراً استهلكت من خلاله مجالاً حضرياً واسعاً، تجلّى ذلك في مختلف الهياكل القاعدية و التجهيزات المختلفة خصوصاً الحاضرة السكنية، التي كان لها الحظ الأوفر من الاهتمام، لكن رغم ذلك لم يتم تغطية حاجيات السكان من هذا المرفق، مما دفع بالسلطات المحلية إلى مراجعة المخططات المتعلقة بتسيير المجال الحضري، فاتحة المجال أمام استهلاك المزيد من الأراضي الزراعية الخصبة دون الأخذ بعين الاعتبار مناطق انتشار السكن العشوائي.

الفصل الخامس

السكن العشوائي بمدينة سكيكدة والحروش

دراسة مقارنة

مقدمة الفصل :

تهدف في هذا الفصل إلى دراسة ظاهرة السكن العشوائي في كل من مدينة سكيكدة و مدينة الحروش، دراسة تفصيلية وتحليلية، مع إبراز مختلف الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية و العمرانية لمناطق انتشار السكن العشوائي، من خلال تحليل المعطيات المتحصل عليها عن طريق مختلف المصادر و نخص بالذكر الاستبيان الميداني.

بناءا عليه سيتم التطرق في المبحث الأول إلى نشأة ظاهرة السكن العشوائي في مدينة سكيكدة باعتبارها مدينة كبيرة ذات وظيفة تجارية ونشاط اقتصادي ذو توجه صناعي، وذات قدرات سياحية، حيث سيتم دراسة الظاهرة تاريخيا والأسباب والعوامل التي ساهمت في انتشارها وتطورها عبر مختلف مراحل نمو المدينة.

أما في المبحث الثاني، فستتطرق لدراسة الظاهرة في مدينة الحروش باعتبارها مدينة صغيرة ذات وظيفة تجارية، ونشاط اقتصادي يغلب عليه الطابع الفلاحي، حيث سيتم دراسة الظاهرة من خلال التطرق للأسباب والعوامل التي ساهمت في انتشارها عبر مختلف مراحل نمو المدينة.

أما في المبحث الثالث، فستتطرق إلى تحليل معطيات الإستبيان الخاص بالأحياء العشوائية موضوع الدراسة، وذلك في كل من المدينتين، مع إحداث مقارنة بين المعطيات المتحصل عليها، وذلك بهدف إبراز الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية للأحياء العشوائية في المدينتين، بغية تحديد أوجه التشابه والاختلاف وذلك بهدف إبراز مدى تأثير عامل حجم ووظيفة المدينة في تحديد الخصائص المختلفة لمناطق السكن العشوائي.

أما في المبحث الرابع فسيتم التطرق إلى مختلف الحلول والاقتراحات الممكنة لمعالجة هذه الظاهرة تبعا لخصوصيات كل من المدينتين، وذلك استنادا للنتائج المتحصل عليها من خلال تحليلنا لمعطيات الاستبيان.

المبحث الأول

السكن العشوائي بمدينة سكيكدة

دراسة إحصائية وصفية

تمهيد:

سنقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على ظاهرة السكن العشوائي في بلدية سكيكدة بشكل عام ، من خلال دراسة نشأتها و أماكن انتشارها خصوصا بالنسبة لمركز المدينة. كما سيتم التطرق لمدى تطور و نمو هذه الظاهرة عبر مختلف مراحل نمو المدينة، و العوامل التي ساهمت في ذلك ، حيث سنحاول ربط ذلك بنمو و توسع المجال الحضري للمدينة و ذلك تطور و تغير وظيفتها عبر مختلف المراحل الزمنية. كما سنتطرق بشكل عام لمختلف خصائص السكن العشوائي خصوصا الاجتماعية و العمرانية.

1- مراحل نشأة السكن العشوائي بمدينة سكيكدة:

بحكم المقومات الطبيعية و التاريخية التي تتمتع بها مدينة سكيكدة، كانت هذه الأخيرة عبر مختلف العصور و الحقب الزمنية محطة هامة للاستقرار السكاني و قبلة لمختلف الهجرات البشرية، مما سمح بانتشار مختلف أنماط السكن بالمدينة، بما في ذلك السكن العشوائي.

هذا الأخير الذي انتشر و تطور تبعا لنمو و تطور المدينة، حيث يمكن تمييز مرحلتين أساسيتين هما: مرحلة الاستعمار الفرنسي (ما قبل 1962م)، و مرحلة ما بعد الاستقلال ، التي بدورها يمكن تقسيمها لثلاث فترات تبعا للأحداث التي كان لها تأثير في تطور ظاهرة السكن العشوائي بالمدينة.

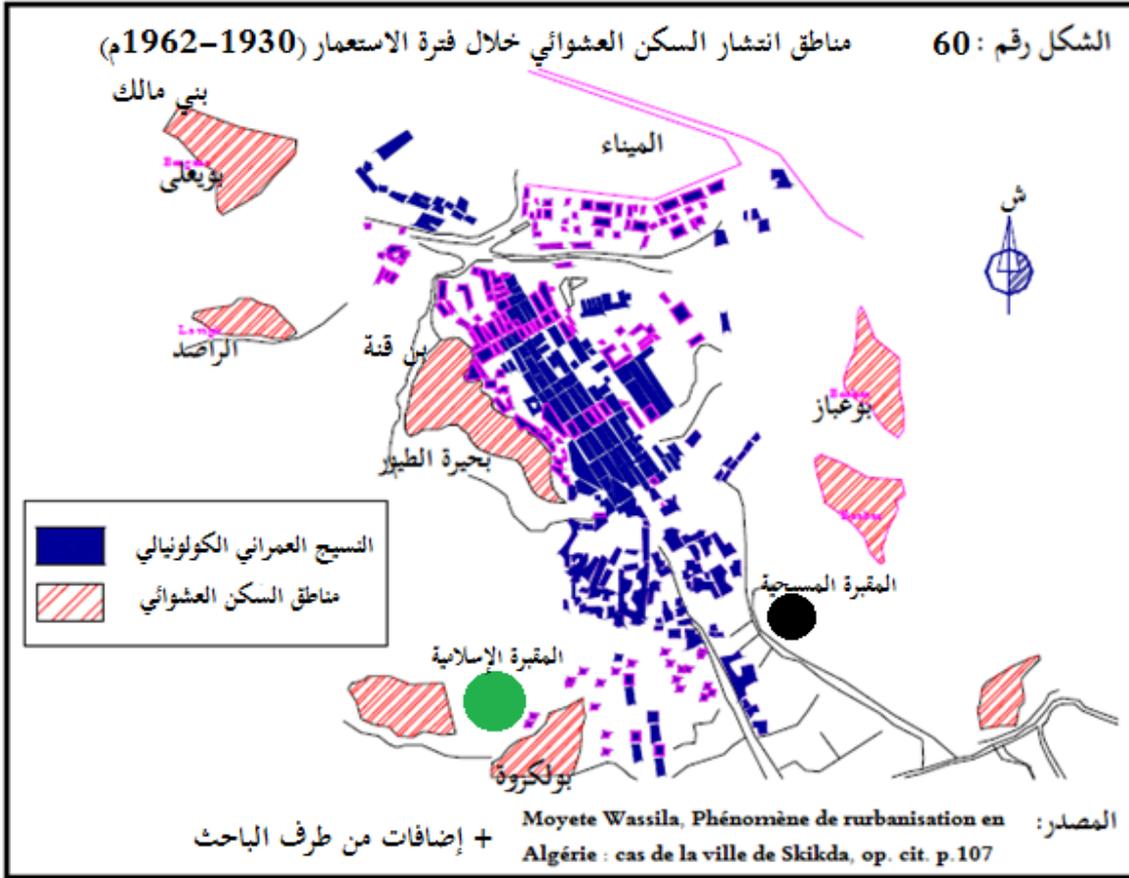
1-1- السكن العشوائي بمدينة سكيكدة خلال مرحلة الاستعمار:

تمتد هذه المرحلة من سنة 1930 إلى غاية 1962م، و ذلك تبعا للمعطيات الإحصائية المتوفرة على مستوى مختلف المصالح الإدارية و بالخصوص أرشيف بلدية سكيكدة.

عرفت المدينة خلال هذه الفترة العديد من الأحداث التي كان لها تأثير بالغ في حدوث العديد من موجات الهجرة الريفية نحو مركز المدينة، مما أدى إلى زيادة كبيرة في عدد السكان، الأمر الذي أثر سلبا على قدرات المدينة في توفير السكن لجميع قاصديها، خصوصا و تزامن ذلك مع سياسة الاستعمار الفرنسي في التفرقة بين السكان المحليين و نظرائهم من الأوروبيين. هذا الوضع دفع بالوافدين من المهاجرين الجزائريين إلى الاستيطان عشوائيا ، حيث "ظهرت أولى البؤر الاستيطانية للسكن العشوائي، و التي انتشرت في 7 مناطق أساسية تمثلت في كل من مناطق بوعباز، الفتوي، الراصد (La vigie)، صالح بولكرو (الماطش سابقا)، بن قانة، القببة و السبع أبيار"⁽¹⁾، كما يوضح ذلك الشكل رقم (60).

من خلال تحليل الشكل رقم (60) يمكن استخراج الملاحظات التالية:

1 . Moyete Wassila, Phénomène de rurbanisation en Algérie, op cit p. 108 .



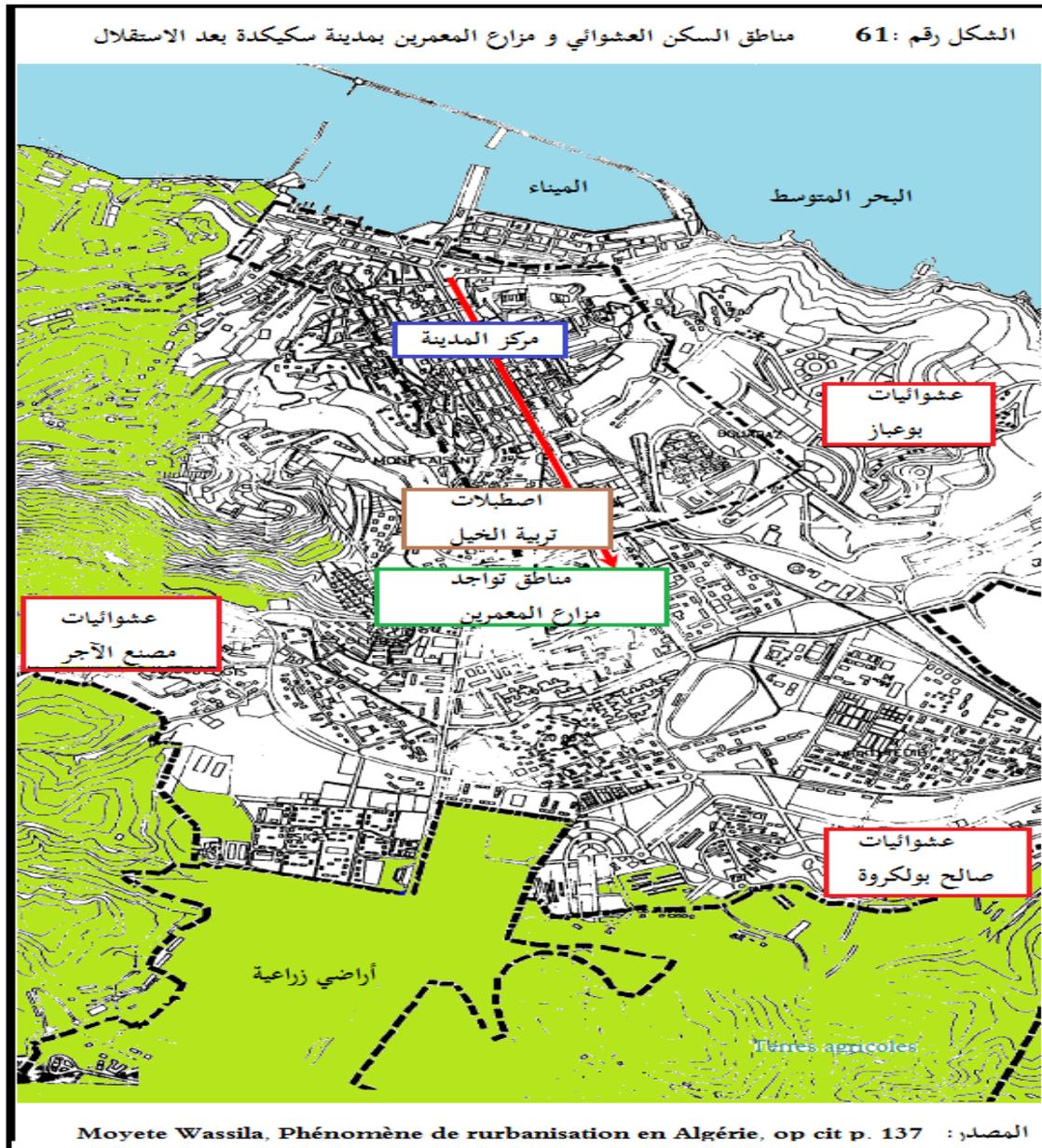
- 1- انتشار السكنات العشوائية في المناطق الوعرة طبوغرافيا، والتي تتميز بارتفاعها و بانحدارها كمرتفعات بني مالك وبويعلی غربا، و بوعباز شرقا.
 - 2- تواجد مناطق السكن العشوائي بالمناطق المهمشة من طرف السلطات الاستعمارية آنذاك ، على غرار المقابر المخصصة للمسلمين، أو الأراضي الزراعية خصوصا التابعة للملاك الخواص.
 - 3- انتشار مناطق السكن العشوائي بشكل أكبر في محيط المدينة، خصوصا الجهة الشرقية و الجنوبية، و هي نفس مناطق التوسع الحضري للمدينة.
 - 4- انعدام وجود مناطق للسكن العشوائي داخل النسيج الكولونيالي القديم (إلى غاية 1930)، مما يوحي بوجود رقابة صارمة من طرف السلطات المحلية للاستعمار ضد انتشار مثل هذه الظواهر العمرانية داخل المدينة.
- مع موجة الأحداث التي تزامنت و اندلاع الثورة التحريرية و أحداث 20 أوت 1955م، و التي كانت مدينة سكيكدة مسرحا لها، مما دفع بالسلطات العسكرية الفرنسية إلى ترحيل العديد من قاطني الأحياء العشوائية المتواجدة بأطراف المدينة ضمن مشروع قسنطينة سنة 1958م ، مما سمح بتهديم العديد من السكنات العشوائية ، غير أن المساحات التي كانت مبنية عليها بقيت شاغرة و شكلت بعد الاستقلال مسرحا لبؤر جديدة من السكن العشوائي.

1-2- السكن العشوائي بمدينة سكيكدة خلال مرحلة الاستقلال:

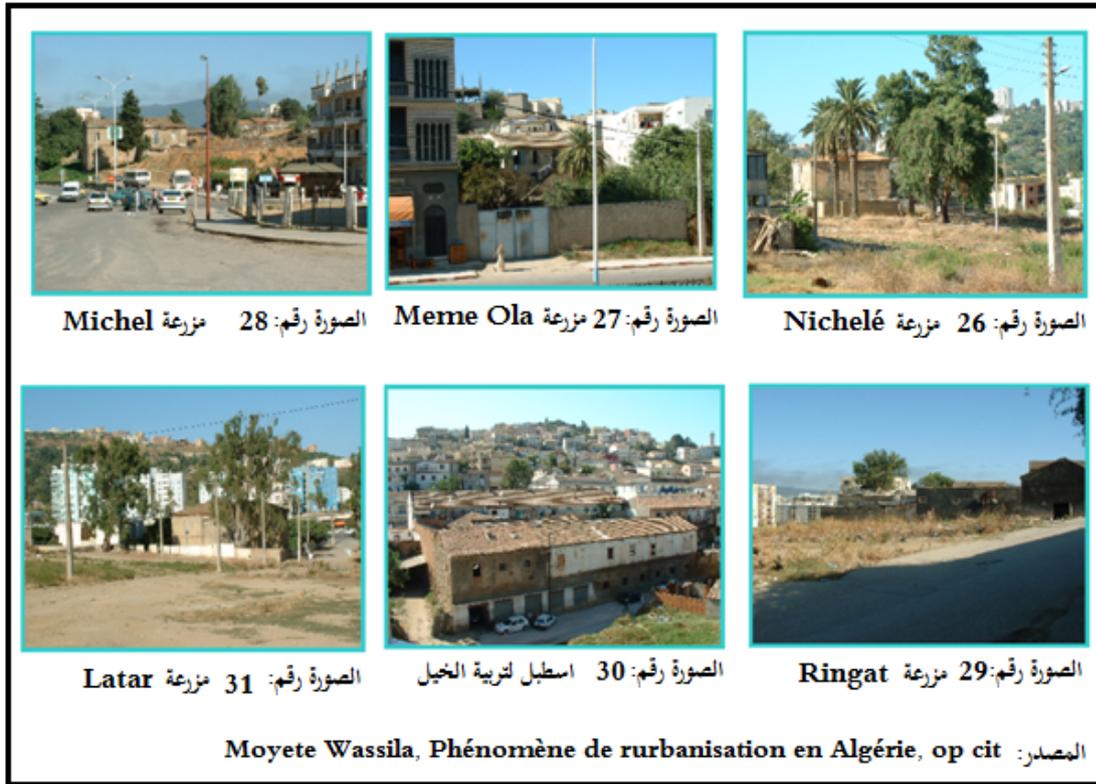
يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث فترات أساسية و ذلك تبعا للأحداث و الظروف التي ميزت كل فترة.

1-2-1- مرحلة (1962-1967م):

تميزت هذه المرحلة بأحداث هامة كان لها بالغ الأثر في تطور و انتشار مناطق السكن العشوائي. إذ أنه مباشرة بعد الاستقلال عرفت المدينة موجة هجرة ريفية كبيرة ، نظرا لما كان يعانيه الريف الجزائري من فقر و تخلف جراء ويلات الحرب التحريرية و سياسة الاستعمار الفرنسي، هذا ما أدى إلى زيادة كبيرة في عدد سكان المدينة ، حيث لم تستطع السكنات الشاغرة التي تركها المعمرون المغادرون استيعابهم، مما دفعهم إلى الاستيطان في مناطق السكن العشوائي خصوصا تلك المهيأة مسبقا، و التي كانت مأهولة من طرف سكان سابقين على غرار منطقة بوعباز و صالح بولكروة (الماطش سابقا) و منطقة مصنع الآجر (Brequetrie) أو ما يعرف أيضا ببحيرة الطيور، كما يبين ذلك الشكل رقم (61).



كما استوطن العديد من هؤلاء المهاجرين المزارع المهجورة التي تركها المعمرون بعد مغادرتهم غداة الاستقلال كما تبين ذلك الصور رقم (26-27-28-29-30-31).



هذه المزارع المهجورة التي شكلت فيما بعد بؤرا جديدة لنمو أحياء عشوائية خصوصا خلال مرحلة التسيير الذاتي للقطاع الفلاحي، والتي تميزت بالفوضى وتهميش العديد من الأراضي الزراعية. "غير أنه تجدر الإشارة إلى أن غالبية هذه المزارع وما يحيط بها من سكنات عشوائية، تم تسويتها و إزالتها خلال فترة 1995-1998م"⁽¹⁾.

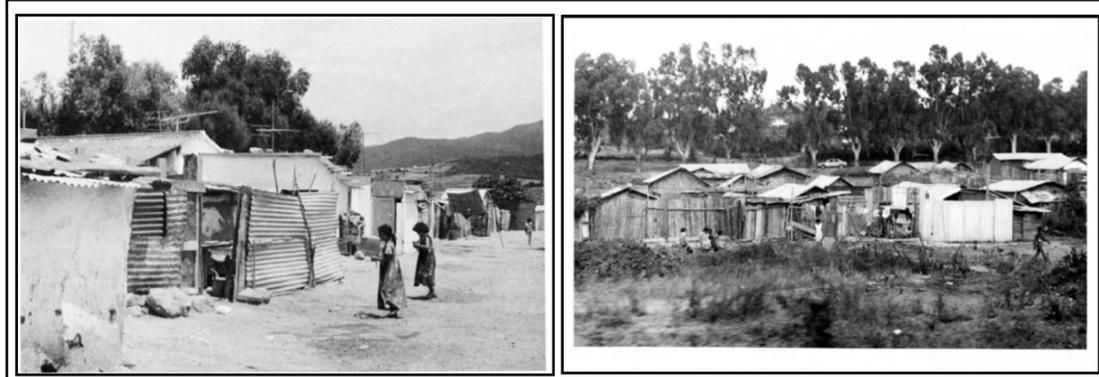
1-2-2-1 مرحلة (1967-1987م):

تميزت هذه المرحلة بانتهاج الجزائر سياسة التخطيط (المخططات الثلاثية والرابعة)، حيث كان لذلك تأثير بالغ على المدينة، حيث استفادت من إنجاز المركب الصناعي للبيتروكيماويات على مساحة تقارب 1500 هكتار، والذي خلق الآلاف من مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة، مما أدى إلى حدوث موجة هجرة كبيرة نحو المدينة من جميع المناطق الداخلية للولاية، وحتى من خارجها، مما أدى إلى زيادة كبيرة في عدد السكان، لم يصاحبه زيادة في عدد السكنات المنجزة، "فحسب الإحصائيات فإن الحضيرة السكنية بالمدينة لم تتغير ما بين سنتي 1966 و 1969 (8755 وحدة)، مقابل زيادة سكانية بحوالي 10455 ساكن. كما أنه وخلال الفترة الممتدة من سنة 1969 إلى 1973 عرفت الحضيرة السكنية بالمدينة زيادة بحوالي 1037 وحدة فقط، مقابل زيادة سكانية بحوالي 17688 ساكن"⁽²⁾، إذ تم تسجيل عجز سكني بحوالي 9000

1: Moyete Wassila, Phénomène de rurbanisation en Algérie, op cit p. 133.

2: MOUATS Wassila, LES BIDONVILLES A SKIKDA, PATHOLOGIE DE L'HABITAT, Sciences & Technologie D - N°41, Juin (2015). pp.53-60

وحدة سنة 1972م. تواصلت موجة الهجرة نحو المدينة خلال فترة السبعينات والثمانينات، خصوصا مع ترقيتها لمصف عاصمة ولاية، واستفادتها من العديد من المشاريع التنموية والهياكل القاعدية، وأمام هذه الوضعية لم يكن بمقدور المدينة استيعاب عدد المهاجرين وإيوائهم، وكذلك صعوبة مراقبة طريقة سكنهم وتوطنهم، مما أدى ذلك إلى تفاقم ظاهرة انتشار السكن العشوائي بشكل كبير، حيث توسعت المناطق المتواجدة سابقا، وبالمقابل ظهرت مناطق عشوائية جديدة كمنطقة الزفراف جنوبا، كما يبين ذلك الصور رقم (32-33) والشكل رقم (62).



الصورة رقم: 32 سكن قصديري بمنطقة حمروش حمودي الصورة رقم: 33 سكنات قصديرية بمحيط المنطقة الصناعية

المصدر: Boukhemis, Kaddour (1983) Algerian development and urbanisation : a case study of Skikda. PhD thesis.

الشكل رقم : 62 مناطق السكن العشوائي بمدينة سكيكدة خلال الفترة 1967 - 1987 م



المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على المعطيات الإحصائية المتوفرة

حسب الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 1977 فقد بلغ عدد السكنات العشوائية بالمدينة حوالي 954 سكن، ليرتفع العدد سنة 1987م إلى حوالي 3489 سكن يضم حوالي 19108 ساكن، بزيادة فاقت 2500 سكن خلال عشر سنوات، مما يعطينا صورة واضحة جدا حول حدة الظاهرة وتطورها خلال هذه الفترة، وذلك نظرا للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي ميزت هذه المرحلة.

1-2-3- مرحلة (1987-2008م)

تميزت هذه المرحلة بالعديد من التغييرات الجوهرية على مستوى الوطن، سواء تعلق الأمر بالجانب السياسي (التعددية الحزبية)، أو الجانب القانوني (دستور 1989م)، أو الجانب الاجتماعي (أحداث أكتوبر 1988م)، والأهم من ذلك الجانب الأمني (العشرية السوداء)، إذ لا تزال تعيش الجزائر على تداعيات وإفرازات هذه المرحلة إلى غاية يومنا هذا.

كغيرها من المدن الكبرى للوطن، عرفت مدينة سكيكدة خلال هذه الفترة تطورات كبيرة على جميع الأصعدة، مما أدى إلى استمرار موجة الهجرة نحو المدينة، الأمر الذي أدى إلى استمرار إشكالية انتشار ونمو مناطق السكن العشوائي، وذلك رغم الجهود التي بذلت بغية القضاء عليه، مثل العمليات التي شهدتها العديد من الأحياء العشوائية المتواجدة داخل النسيج العمراني للمدينة وخصوصا المحاذية منها لمزارع المعمرين القديمة والهشة، كان ذلك خلال الفترة 1995-1998م، مثل حي عمار شطابي المحاذي لحي 20 أوت 1955م، وكذلك حي الإخوة بوقادوم (الفوبر)، والمتواجدة كلها بوسط المدينة.

"تبعاً لذلك فقد انخفض عدد السكنات العشوائية سنة 1995 إلى حوالي 2594 سكن بتعداد سكاني بلغ 22831 ساكن، ليرتفع عدد السكنات العشوائية إلى 3126 سكن خلال سنة 1999م، بزيادة قدرت بحوالي 532 مسكن، على مساحة إجمالية بلغت 109.65 هكتار"⁽¹⁾.

"هذه الوضعية كانت نتيجة الهجرة الوافدة نحو المدينة بسبب تدهور الأوضاع الأمنية، خصوصا بالمناطق الجبلية الغربية للولاية (مناطق القل، عين قشرة...)، والمناطق الجنوبية الشرقية للولاية (زرذازة وأولاد أحباب)، وذلك رغم تشديد الرقابة الأمنية على الوافدين نحو المدينة ومنعهم من الاستقرار بها بشكل عشوائي، طبقا للمخططات الأمنية الموضوعة آنذاك لحماية للمدينة والمنطقة الصناعية من خطر الإرهاب، ولولا ذلك لعرفت المدينة موجة هجرة أكبر وانتشارا للسكنات العشوائية بشكل أكثر حدة"⁽²⁾.

مع الاستقرار الأمني الذي شهدته الجزائر بعد سنة 2000م، تبعاً لسياسة الوثام المدني، ونتيجة لتحسن الأوضاع المالية للبلاد، وانطلاق العديد من مشاريع التنمية المحلية التي مست جميع المجالات داخل المدن الكبرى والصغرى على حد سواء (مشاريع السكن والهياكل الخدماتية والبنى التحتية)، وكذلك المجال الريفي (مشاريع التنمية الفلاحية والريفية)، كل ذلك كان له بالغ الأثر في الحد من الهجرة الريفية نحو المدينة، بل على العكس من ذلك فقد ساهم في عودة العديد من سكان المناطق العشوائية نحو مناطقهم الأصلية.

1 : BOULKAIBET Aissa , 2011 , op cit p. 81.

2: تقرير لجنة التعمير و تهيئة الاقليم، المجلس الشعبي الولائي، 2006.

كل هذه العوامل ساهمت في الحد من ظاهرة انتشار السكن العشوائي، حيث استقرت الوضعية على ما كانت عليه، خصوصا بعد تشديد الرقابة القبلية والبعدية على كل وافد جديد من المهاجرين نحو المدينة، كما أن جل مناطق السكن العشوائي السابقة تشبعت، ولم يعد في المقدر استقبال وبناء سكنات عشوائية جديدة، خصوصا مع انتهاج الدولة سياسة تهديم السكنات القصديرية بعد أي عملية ترحيل، للحيلولة دون استغلالها من طرف ساكنين جدد، وكذلك بهدف استرجاع المساحات العقارية بغية استغلالها في مشاريع عمرانية جديدة.

على ضوء ذلك فقد استقرت وضعية المناطق العشوائية بمدينة سكيكدة على ما كانت عليه خلال أواخر التسعينات، حيث قدرت مديرية التعمير للولاية في دراسة لها خلال شهر ماي سنة 2007، أن عدد السكنات العشوائية بالمدينة بلغ حوالي 5619 سكن موزعة على 16 موقع، بتعداد سكاني بلغ 29332 ساكن، بما يقارب 6622 عائلة، محتلة بذلك مساحة إجمالية قدرت بحوالي 130 هكتار.

2- خصائص السكن و السكان بالأحياء العشوائية لمدينة سكيكدة:

سيتم الاعتماد على الدراسة التي أنجزت من طرف مديرية السكن و التعمير (DUC) خلال سنة 2007 م ، والتي شملت مختلف مناطق انتشار السكن العشوائي بالبلدية، وذلك نظرا لاحترافيتهما و مصداقيتهما، كونها أنجزت من طرف مكتب دراسات معتمد وتحت مراقبة و متابعة مهندسين مختصين من مديرية السكن والتعمير، حيث تم التنسيق مع الجمعيات المحلية ولجان الأحياء، مما أعطى العملية نوعا من المصداقية، هذا ما جعل عدد السكنات العشوائية المحصاة يبلغ 5619 سكن (سكنات مشغولة و خالية) ، بينما قدرها الديوان الوطني للإحصاء في التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008م، بحوالي 4906 سكن عشوائي فقط.

2-1- الانتشار المكاني للسكن العشوائي ببلدية سكيكدة :

تكمن أهمية دراسة هذا العنصر في معرفة أماكن تواجد وتوضع السكنات العشوائية أو ما اصطلح عليه "بموضع التموقع"⁽¹⁾، مما يمنحنا فكرة مسبقة على أهمية موقع تواجدها، وبالتالي أهمية القطع الأرضية المسترجعة في حالة معالجتها بالتهديم أو بالتسوية. كما يعطينا صورة واضحة حول تأثير هذه الأحياء ودورها في عرقلة نمو وتوسع المدينة، والخطط المستقبلية الممكن اتباعها وأساليب التدخل بغية معالجة مثل هذه الأحياء السكنية.

من خلال الجدول رقم (66) والشكل رقم (63)، يمكن تصنيف السكنات العشوائية بالبلدية حسب الانتشار المكاني إلى ثلاثة أصناف رئيسية، وذلك تبعا لموقعها من مركز المدينة. تبعا لذلك يمكن استخراج الأصناف السكنية التالية:

1: شوقي قاسمي، إشكالية السكن الهش في الجزائر في ضوء استراتيجيات التصدي برنامج RHP للبنك الدولي نموذجاً، مجلة علوم الإنسان و المجتمع، العدد 01 مارس 2012، ص 231.

2-1-1- سكنات عشوائية بمركز المدينة :

غالبا ما تكون عبارة عن مناطق مكونة من مباني هشة غير ملائمة للسكن (قصديرية)، إذ لا يمكن إدخال إصلاحات عليها، تتواجد في الأحياء القديمة للمدن الكبرى. مثل هذه المناطق تكون موضوع إزالة وإعادة الإحياء من خلال تدخل الدولة عن طريق مشاريع التحسين و التجديد الحضري.

تتوزع على 8 أحياء سكنية بتعداد قدره 3387 سكن عشوائي، أي ما نسبته 60.27% من إجمالي السكنات العشوائية بالبلدية. بتعداد سكاني بلغ 17083 ساكن ما نسبته 58.24% من مجموع سكان الأحياء العشوائية.

2-1-2- سكنات عشوائية بمحيط مركز المدينة :

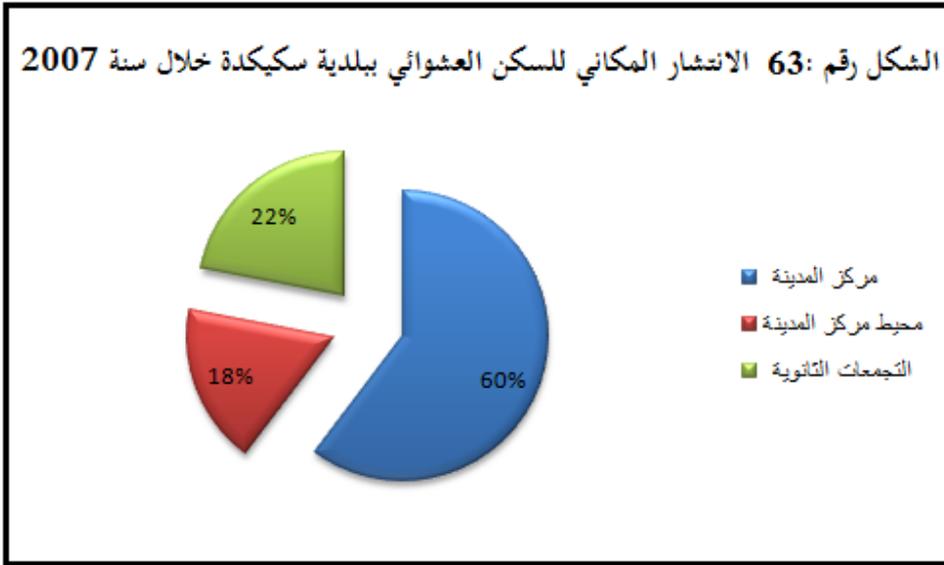
عادة ما تكون خليط ما بين السكنات العشوائية الصلبة والهشة. ويتحدد نمط معالجتها وفقا لكثافتها ونمط انتشارها، حيث عادة ما تشكل عائقا أمام التمدد الحضري للمدينة.

تتوزع على 4 أحياء سكنية بتعداد قدره 1000 سكن عشوائي، أي ما نسبته 17.80% من مجموع السكنات العشوائية بالبلدية. بتعداد سكاني بلغ 5327 ساكن، أي ما نسبته 18.16% من إجمالي السكان بالأحياء العشوائية.

الجدول رقم (66): توزيع السكنات العشوائية حسب الأحياء في بلدية سكيكدة سنة 2007م

الرقم	اسم الحي	موضع التوزيع	عدد السكنات بالحي	عدد الأسر	عدد العائلات	عدد السكان
01	حي لوكيل	مركز المدينة	87	87	87	691
02	بني مالك		164	164	164	848
03	وسط المدينة		820	860	820	3434
04	حي حسين لوزاط		350	464	350	2320
05	حي بوعباز		506	721	506	2524
06	حي صالح بولكرونة		1046	1060	1046	5300
07	هوارى بومدين ط و 44		87	101	87	428
08	بداي شعبان		327	488	327	1538
09	سيدي أحمد+بولكرونة	محيط مركز المدينة	93	113	93	507
10	بحيرة الطيور(مصنع الآجر)		437	461	437	2226
11	طريق المنطقة الصناعية		192	205	192	968
12	المنطقة الصناعية الصغرى		278	388	278	1626
13	واد شادي	التجمعات العمرانية الثانوية	171	171	171	1129
14	سطورة		162	162	162	1463
15	العربي بن مهدي		327	400	327	1658
16	الزفراف		572	77	572	2672
المجموع			5619	5922	5619	29332

المصدر: مديرية البناء و التعمير لولاية سكيكدة، 2008م



2-1-3- سكنات عشوائية بالتجمعات الثانوية:

يصلح عليها عادة بالسكنات العشوائية خارج المدن. تنقسم عادة إلى قسمين رئيسيين، "مناطق مؤقتة"، غالبا ما تكون ذات بنايات هشة ومتدهورة، يتم هدمها وإزالتها لتحل محلها مناطق جديدة مخططة تستفيد من مزايا الموقع. و"مناطق دائمة" تكون ذات بنايات صلبة ولائقة للسكن، مما يجعلها قابلة للنمو والتطوير لتتكامل مع أجزاء المدينة. تتوزع أساسا على أهم التجمعات العمرانية الثانوية والمتمثلة في كل من العربي بن مهدي، سطورة وواد شادي والزفازف، بتعداد قدره 1232 سكن عشوائي، أي ما نسبته 21.92% من مجموع حضيرة السكنات العشوائية بالبلدية، وبتعداد سكاني قدره 6922 ساكن بنسبة تقدر بحوالي 23.60% من مجموع سكان المناطق العشوائية بالبلدية.

2-2- الخصائص الاجتماعية لسكان الأحياء العشوائية ببلدية سكيكدة:

تتمثل هذه الخصائص بشكل أساسي في حجم الأسرة، معدل شغل المسكن (TOL)، و معدل احتلال المسكن من طرف الأسر، مما يعطينا صورة حول التركيب الأسري لسكان المناطق العشوائية، حيث نجد بعض السكنات العشوائية مأهولة بأكثر من أسرة تنتمي لنفس العائلة الممتدة، بينما نجد سكنات عشوائية أخرى تقطنها أسرة واحدة (الأسرة النووية). كما توجد العديد من السكنات غير المشغولة (مهجورة)، غير أنها مغلقة هدف أصحابها منها هو إحصاؤهم بغية الاستفادة من البرامج السكنية للدولة.

2-2-1- معدل حجم الأسرة:

غالبا ما تلجأ الأسر بالسكنات العشوائية للرفع من عدد أفرادها، بهدف زيادة نسبة الحظوظ في الحصول على سكن ضمن البرامج السكنية للدولة، والتي تأخذ هذا المعيار في تنقيط ملف السكن. من خلال الجدول رقم (66) المشار إليه سابقا، نلاحظ أن متوسط حجم الأسرة بالأحياء العشوائية بلغ حوالي 4.95 فرد/أسرة، و هو أقل من متوسط حجم الأسرة في البلدية الذي بلغ 5.5 فرد/أسرة، و المعدل الوطني لنفس الفترة والذي بلغ 5,9 فرد/أسرة. بلغ هذا المعدل بمناطق السكن العشوائي بمركز المدينة 4.33 فرد لكل أسرة. بينما بلغ بالأحياء

المحيطة بمركز البلدية 4.56 فرد/أسرة. أما بمناطق التجمعات العمرانية الثانوية فقد بلغ 8.54 فرد/أسرة، حيث أن هذا الأخير يبقى محل نظر كون تجمع الزفراف به العديد من المساكن غير المشغولة (مهجورة)، رغم إحصاء ساكنيها ضمن الدراسة المنجزة من طرف مصالح البناء و التعمير.

2-2-2- معدل احتلال المسكن :

مهما يكن معدل شغل المسكن العشوائي منخفضا مقارنة بالمعايير الدولية والوطنية للسكن، فإنه يظل مرتفعا كون هذه السكنات العشوائية وخاصة الهشة منها، لا تتوفر على المساحة العمرانية الضرورية للسكن، مع غياب شروط العيش الكريم (إضاءة كافية، تهوية، ماء، غاز، صرف صحي...إلخ).

من خلال الجدول رقم (66)، نلاحظ أن متوسط معدل شغل المسكن بالأحياء العشوائية للبلدية بلغ 5.22 فرد/مسكن (بلغ المعدل الوطني حوالي 6.7 أفراد/مسكن)، بينما بلغ معدل استخدام المسكن من طرف الأسر 1.05 أسرة/مسكن. هذه المعطيات تختلف ما بين الأحياء العشوائية حسب موقع التموقع، حيث نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة لأحياء مركز المدينة، تتميز بكونها مشغولة 100%. كما أنه غالبا ما نجد السكن تقطنه أكثر من أسرة (الأسرة الممتدة)، مما جعل متوسط معدل شغل المسكن يبلغ 5.19 فرد/المسكن، ليصل في بعض الأحياء إلى 7.9 فرد/مسكن كحي لوكيل. أما بخصوص مؤشر استخدام المسكن لكل أسرة فقد بلغ 1.19 أسرة/مسكن، ليصل في بعض الأحياء إلى 1.49 أسرة/مسكن كحي بداي شعبان.

- بالنسبة للأحياء العشوائية بمحيط مركز المدينة، تتميز بكونها مشغولة 100%. يبلغ متوسط معدل شغل المسكن 5.3 فرد/المسكن. أما بخصوص متوسط معدل احتلال المسكن من طرف الأسر، فقد بلغ 1.16 أسرة/المسكن، ليصل إلى 1.39 أسرة/المسكن مثل ما هو حاصل بحي المنطقة الصناعية الصغرى.

- بخصوص الأحياء العشوائية بالتجمعات العمرانية الثانوية، تتميز سكناتها بكونها مشغولة 100%، ما عدا حي الزفراف الذي يضم 572 مسكن، لكن -حسب الدراسة- لا تقطن به سوى 77 أسرة، و باقي السكنات مهجورة. يمكن تفسير ذلك كون الحي أنشأ حديثا مقارنة بباقي الأحياء العشوائية (فترة الثمانينات)، و توسع خلال فترة العشرية السوداء. كما أن موقعه بعيدا نسبيا عن مركز المدينة، جعل العديد من قاطنيه يهجرونه، لكن مع الإبقاء على السكن قائما، وتسجيل أنفسهم ضمن مختلف العمليات الإحصائية، وذلك بهدف جعله ذريعة للاستفادة من مختلف صيغ السكن التي توفرها الدولة، وبالخصوص السكن الاجتماعي الإيجاري. يبلغ متوسط معدل شغل المسكن بهذه التجمعات 5.62 فرد/المسكن. أما بخصوص متوسط معدل احتلال المسكن من طرف الأسر، فقد بلغ 0.66 أسرة/المسكن، ليصل إلى 1.22 أسرة/المسكن مثل ما هو حاصل بحي العربي بن مهيدي.

2-3- الخصائص العمرانية للسكن العشوائي ببلدية سكيكدة:

تتمثل هذه الخصائص بالأساس في نوعية مواد البناء التي تم إنجاز السكن العشوائي بها، مما يعطينا صورة واضحة حول الحالة الإنشائية للسكن، كما يمنحنا فكرة مسبقة حول نوعية التدخل و أسلوب المعالجة الممكن اتباعه لمعالجة هذه الظاهرة. من خلال الجدول رقم (67) والشكلين رقم (64) ورقم (65)، يمكن تقسيم السكنات العشوائية بمدينة سكيكدة حسب نوعية مواد البناء و مكان انتشارها إلى الأنماط التالية :

الجدول رقم (67): توزيع السكنات العشوائية حسب نوعية مواد البناء في بلدية سكيكدة سنة 2007م

الرقم	اسم الحي	موضع التموقع	نوعية مواد البناء		
			عدد السكنات بالحي	مواد هشة	مواد صلبة
01	حي لوكيل	مركز المدينة	87	76	02
02	بني مالك		164	99	57
03	وسط المدينة		820	505	315
04	حي حسين لوزاط		350	253	23
05	حي بوعباز		506	506	00
06	حي صالح بولكرونة		1046	800	238
07	هوارى بومدين ط و 44		87	36	50
08	بداي شعبان		327	125	117
09	سيدي أحمد+بولكرونة	محيط مركز المدينة	93	72	21
10	بحيرة الطيور(مصنع الأجر)		437	325	111
11	طريق المنطقة الصناعية		192	183	01
12	المنطقة الصناعية الصغرى		278	278	00
13	واد شادي	التجمعات العمرانية الثانوية	171	152	04
14	سطورة		162	67	87
15	العربي بن مهدي		327	59	265
16	الرفراف		572	278	250
المجموع			5619	3814	1541
			259		

المصدر: مديرية البناء و التعمير لولاية سكيكدة، 2008م

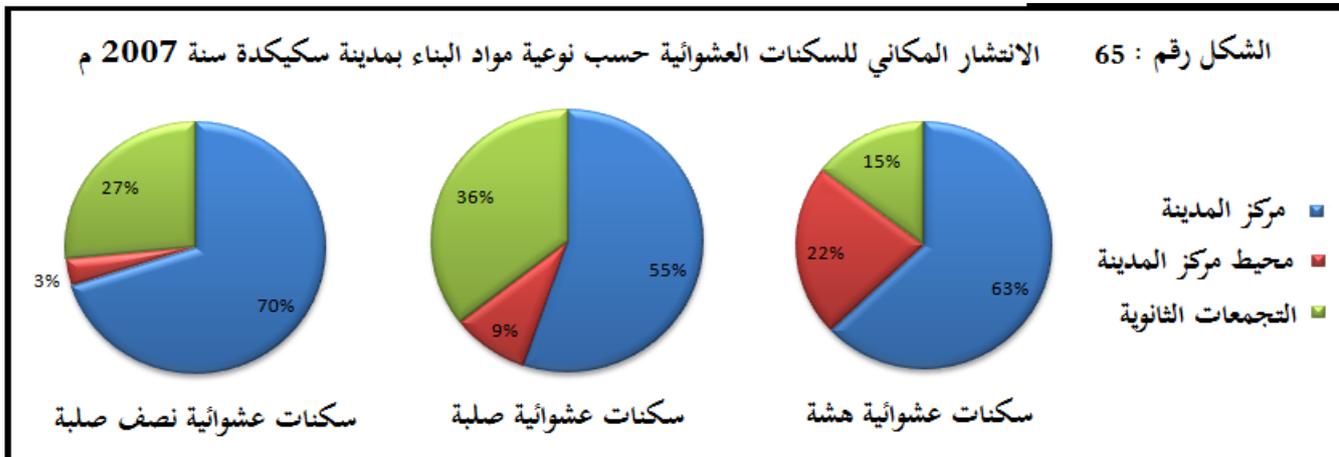
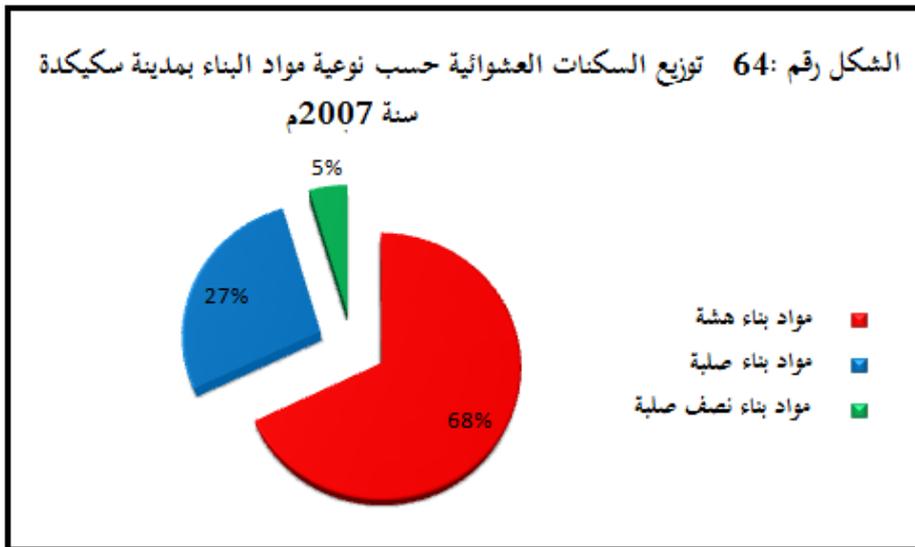
2-2-1- سكنات عشوائية هشة :

عادة ما نجدتها تنتشر أكثر داخل المدن الكبرى، إذ تعد من الأساليب التي يلجأ إليها السكان بغية الحصول على سكن داخل المدينة. غالبا ما تكون مساكنها منجزة بمواد هشة أو قصديرية. يشكل هذا الصنف من السكنات ما نسبته 67.87% من مجموع السكنات العشوائية بالبلدية، بتعداد سكاني بلغ 3814 سكن عشوائي. تتركز و تنتشر غالبية هذه السكنات بالأحياء المتواجدة بمركز المدينة، و ذلك بتعداد 2400 سكن أي ما نسبته 62.92% من مجموع السكنات العشوائية الهشة. بينما تشكل بالأحياء الواقعة بمحيط مركز المدينة ما نسبته 22.50% بتعداد بلغ 858 سكن عشوائي

هش. أما بالتجمعات العمرانية الثانوية فبلغ تعدادها 556 سكا عشوائيا هشا، بنسبة بلغت 14.58% من إجمالي السكنات العشوائية الهشة.

2-2-2- سكنات عشوائية صلبة :

تتمثل في السكنات العشوائية المنجزة بمواد صلبة الخرسانة و الآجر الإسمنتي و غيرها من مواد البناء المتعارف عليها. يمكن تصنيفها على أنها مناطق دائمة ذات بنايات صلبة ولائقة للسكن ، مما يجعلها قابلة للنمو و التطوير لتتكامل مع أجزاء المدينة. عادة ما تتواجد على أطراف المدن الكبرى أو خارجها، ضمن تجمعات ثانوية. يشكل هذا الصنف من السكنات ما نسبته 27.42% من مجموع السكنات العشوائية بالبلدية، بتعداد بلغ 1541 سكن عشوائي. تنتشر هذه السكنات بالأحياء العشوائية المتواجدة بمركز المدينة بنسبة 52.04%، بتعداد سكاني بلغ 802 مسكن. بينما تشكل بالأحياء الواقعة بمحيط مركز المدينة ما نسبته 8.63% بتعداد سكاني بلغ 133 سكن عشوائي. أما انتشارها بالتجمعات العمرانية الثانوية فبلغ عددها 515 سكن بنسبة بلغت 33.42% من إجمالي السكنات العشوائية الصلبة.



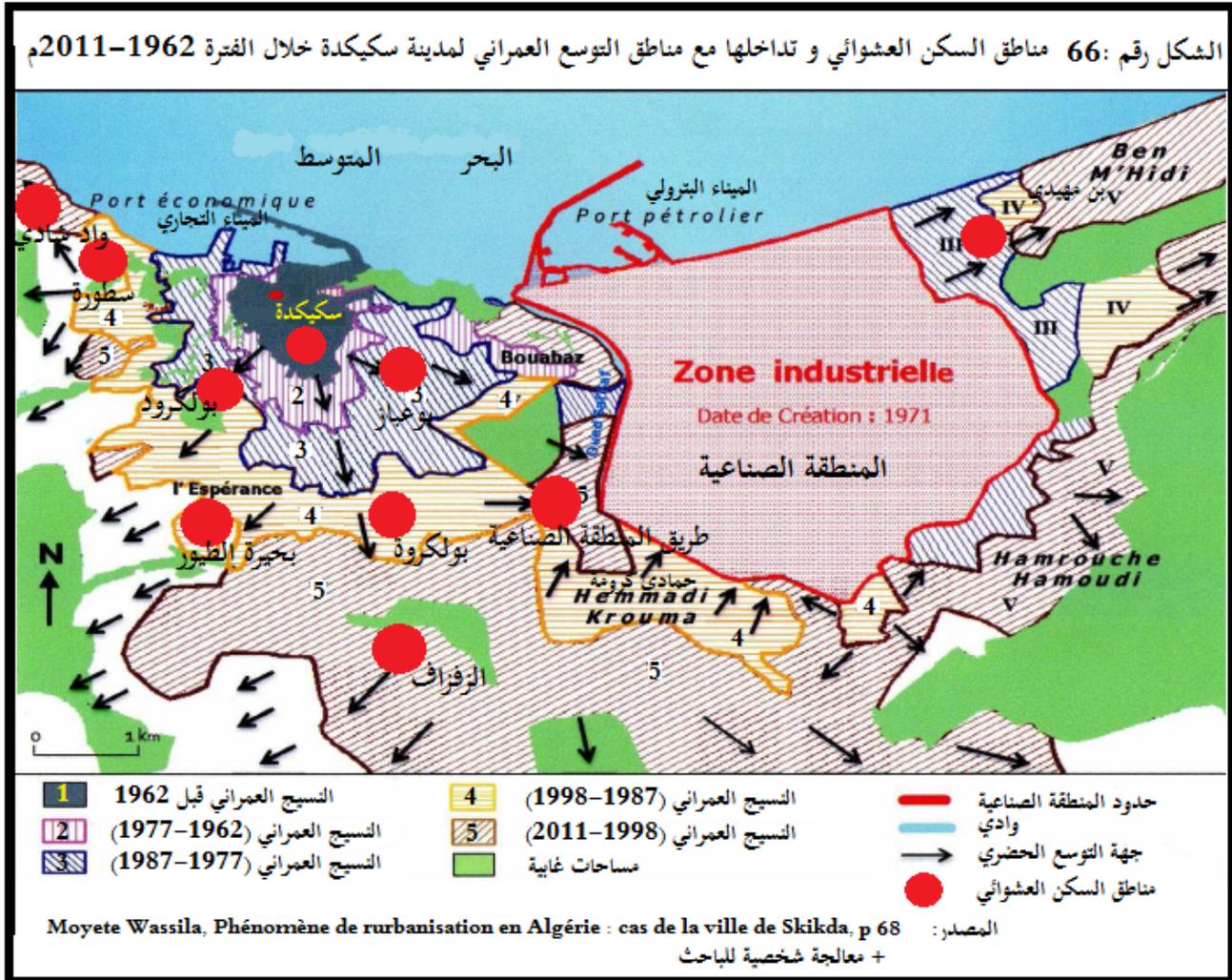
2-2-3- سكنات عشوائية نصف صلبة :

تمثل في السكنات المنجزة بخليط من المواد الصلبة كالآجر الاسمتي بالنسبة للجدران أو مواد أخرى هشة كالزئك والقصدير بالنسبة للسقف، أو الحجر و الطين بالنسبة للجدران كذلك. يشكل هذا الصنف من السكنات ما نسبته 4.61% بتعداد سكاني يبلغ 259 سكن عشوائي. تنتشر هذه السكنات مكانيا على النحو التالي: 185 سكا بمركز المدينة بنسبة تبلغ 71.43%، و 9 سكنات فقط في محيط المدينة بنسبة بلغت 3.47%، و 70 مسكن عشوائي بالتجمعات العمرانية الثانوية بنسبة بلغت 27.02% من مجموع السكنات العشوائية نصف صلبة.

3- السكن العشوائي و أثره على النمو الحضري لمدينة سكيكدة:

من خلال دراستنا للتوزيع المكاني للسكن العشوائي بمدينة سكيكدة، إضافة لمختلف خصائصه الاجتماعية والعمرانية، يمكن استخلاص العديد من النتائج التي كان لها تأثير كبير على المشهد العمراني للمدينة، وعلى نموها ومستقبل توسعها وتمددتها، إذ يمكن تلخيص هذه الملاحظات فيما يلي:

- تواجد ما نسبته 78.07% من السكنات العشوائية بمركز المدينة وفي محيطها القريب، مما يشكل عائقا أمام التوسع الأفقي أو العمودي للمدينة، خصوصا وأنها تحتل مساحات معتبرة، كما يبين ذلك الشكل رقم (66).



- تعتبر غالبية السكنات العشوائية بمركز المدينة وفي محيطها مأهولة و مشغولة 100%، كما أن كل من معدلات شغل المسكن واحتلاله من طرف الأسر تعد مرتفعة إذا ما قورنت بوضعية هذه الأحياء التي تفتقر لجميع التجهيزات الخدمائية، هذا ما يطرح بشدة ضرورة التدخل العاجل بغية حل هذه الإشكالية بالطريقة المناسبة من خلال التكفل بهؤلاء السكان، خصوصا السكنات المشغولة من طرف أكثر من أسرة.
- وجود العديد من السكنات العشوائية الشاغرة، مما يتطلب إعادة عملية إحصاء العائلات القاطنة بهذه الأحياء العشوائية، بغية التوصل إلى العدد الحقيقي، كما يتطلب ربط ذلك أيضا بالبطاقة الوطنية للسكن، قبل أي عملية تسوية أو منح استفادات سكنية لهؤلاء.
- تتركز السكنات العشوائية الهشة (القصديرية) في مركز المدينة و في محيطها القريب، و ذلك بنسبة بلغت 85.42%، مما يجعل عملية تهديمها و إزالتها ضرورة ملحة، كما أن العملية ستمكن السلطات المحلية من استرجاع مساحات معتبرة من الأوعية العقارية، و التي يمكن استغلالها في إنجاز العديد من المشاريع المختلفة.
- تشكل نسبة السكنات العشوائية الصلبة ما نسبته 27% فقط، مما يجعل من عملية تسويتها ممكنا، إذا ما تم تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بذلك، خصوصا مراجعة القانون رقم 08/15 المتعلق بتسوية البناءات و مطابقتها، خصوصا مع تعيين البطاقة الوطنية للسكن.
- أما بخصوص السكنات الهشة نصف الصلبة، فتشكل نسبة قليلة لا تتعدى 4.61%، مما يجعل من عملية تسويتها ممكنا، من خلال تقديم مساعدات مالية وتقنية لهؤلاء بغية تكملة بناء سكناتهم طبقا للمعايير المعمارية و الإنشائية، مع ربط ذلك دائما بالبطاقة الوطنية للسكن.

الخلاصة:

تعتبر مناطق السكن العشوائي ببلدية و مدينة سكيكدة قديمة النشأة تعود لفترة الاستعمار الفرنسي، وذلك تبعا للظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي مرت بها المنطقة آنذاك، خصوصا المناطق الريفية، مما خلق موجة من الهجرة الريفية نحو المدينة، أدت إلى استقرار الوافدين ضمن مناطق تضاريسية وعرة على أطراف المدينة. بعد الاستقلال كان للظروف السياسية والاقتصادية دورا كبيرا في نمو وانتشار هذه المناطق العشوائية، سواء داخل المدينة أو في محيطها القريب، خصوصا بعد إنشاء المنطقة الصناعية البيتروكيماوية، حيث عرفت المدينة هجرة وافدة بشكل كبير، أدت إلى زيادة كبيرة في عدد السكان، حيث لم يكن في الاستطاعة تلبية حاجياتهم من السكن، مما أدى بالعديد منهم للاستقرار ضمن المناطق العشوائية السابقة، ونشأة مناطق جديدة في محيط المدينة وضمن التجمعات العمرانية الثانوية المنتشرة على تراب البلدية. وما زاد هذه الظاهرة حدة، الظروف السياسية والأمنية الاستثنائية التي مرت بها الجزائر سنوات التسعينات. كل هذه العوامل وغيرها، ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في الوضعية الحالية لمناطق السكن العشوائي بالبلدية والمدينة، حيث تولد عنها انتشار كبير لنمط السكن العشوائي المهش خصوصا ضمن أحياء تقع وسط المدينة وفي محيطها القريب، تتميز بخصائص اجتماعية وعمرانية جعلت من هذه السكنات تصنف ضمن المناطق السكنية المتدهورة والتي يجب معالجتها، وإعادة هيكلتها، وفق مقارنة شاملة.

كل ذلك أثر بشكل سلبي في المشهد العمراني للمدينة، وساهم في عرقلة نمو المدينة بالشكل الذي دفعها للتوسع على حساب الأراضي الزراعية جنوبا، إلى حدود البلديات المجاورة.

المبحث الثاني

السكن العشوائي بمدينة الحروش

دراسة إحصائية وصفية

تمهيد :

سنتطرق في هذا المبحث الثاني إلى ظاهرة السكن العشوائي في بلدية الحروش بشكل عام، من خلال دراسة كيفية نشأتها ومناطق انتشارها، و العوامل التي ساهمت في تطور و نمو هذه الظاهرة عبر مختلف مراحل نمو المدينة، حيث سنحاول إبراز العلاقة الموجودة بين حجم و وظيفة المدينة ، و تأثيرها في الخصائص الاجتماعية و العمرانية للسكن العشوائي.

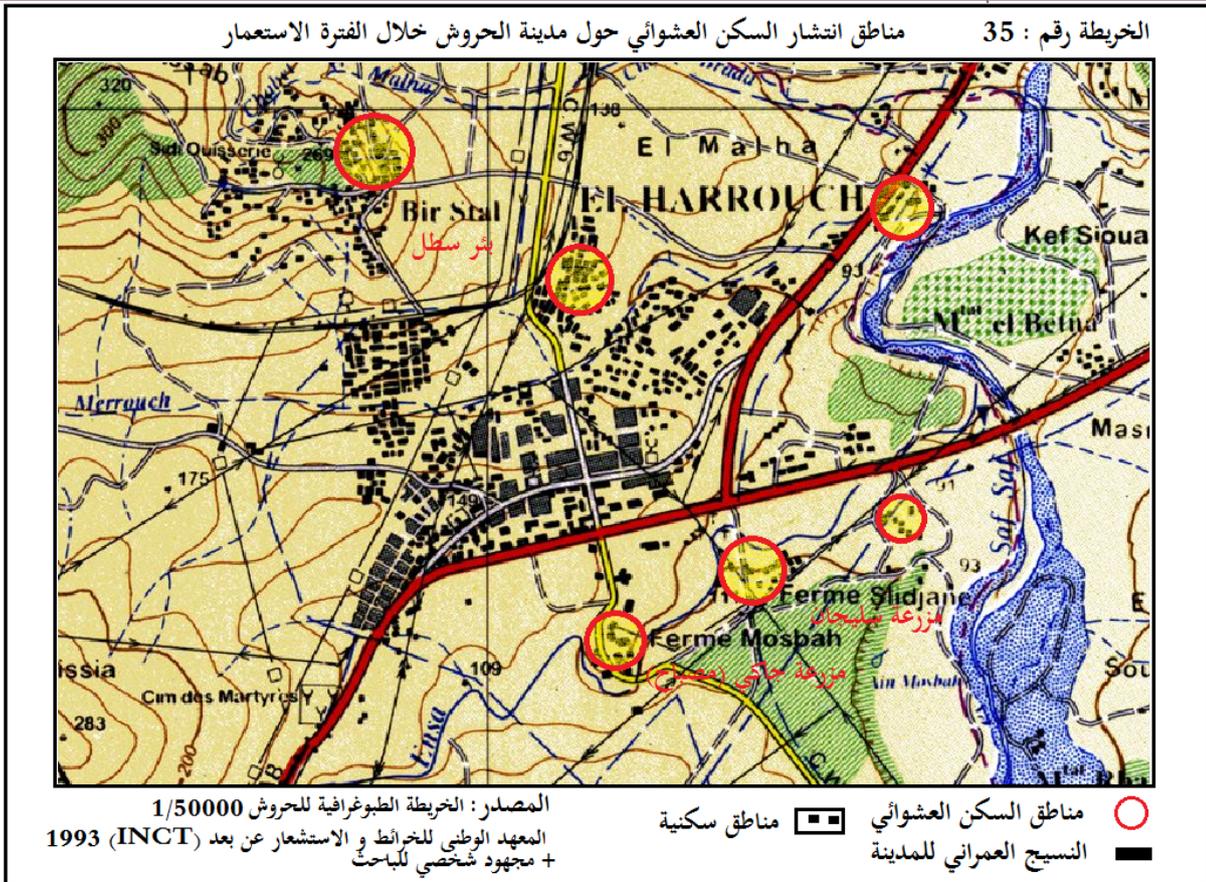
1- السكن العشوائي بمدينة الحروش (نشأته و مناطق انتشاره):

بحكم موقعها الجغرافي الذي يتوسط سهول واد الصفصاف، ونظرا لكونها منطقة عبور بين سيرتا وروسيكادا قديما من خلال الطريق الروماني، مما جعل الاستعمار الفرنسي يوليها اهتماما خاصا، كما أنها شكلت منذ القدم نقطة الالتقاء والتبادل التجاري بين قبائل المنطقة من خلال السوق الأسبوعي ليوم الجمعة، كل ذلك ساهم بشكل كبير في جعل المدينة منطقة جالبة للاستيطان البشري عبر مختلف مراحل نموها، مما أدى إلى تعرض المنطقة لموجات متعددة من الهجرة الريفية، خصوصا وأن المناطق المحيطة بالبلدية تعد كلها مناطق جبلية، سواء الشرقية منها (زرذازة، أولاد أحبابة)، أو الجنوبية منها (عين بوزيان وزينغود يوسف)، أو الغربية (منطقة القل وعين قشرة). هذه الوضعية التي أفرزت ظاهرة انتشار مناطق السكن العشوائي، التي برزت أولى بوادرها خلال فترة الاستعمار الفرنسي، ثم ما فتأت تزداد حدتها تدريجيا بعد الاستقلال إلى العشرية السوداء، هذه الأخيرة التي كان لها بالغ الأثر في الوضعية الحالية للسكن العشوائي بالبلدية عامة والمدينة ومحيطها خاصة.

1-1- السكن العشوائي بمدينة الحروش خلال فترة الاستعمار:

ارتبط تاريخ ظهور السكن العشوائي بمدينة الحروش مع أولى عمليات الاستيطان الفرنسي بالمنطقة، وخصوصا مع إنشاء المزارع الكبرى للمعمرين، واستصلاح الأراضي الزراعية على ضفاف واد الصفصاف. حيث لجأ عدد من سكان الأرياف المجاورة إلى التوطن قريبا من محيط المدينة آنذاك، والعمل في مزارع المعمرين خصوصا بعد تجريد الاستعمار للعديد منهم من أراضيهم تبعا لقانون مجلس الشيوخ وقانون "فارنيه"، كمرزعة "جاكي Jaki" (مصباح حاليا) ومرزعة "سليجان Slidjane"، كما هو مبين في الخريطة رقم (35). كما ساهمت المجاعات التي مست المنطقة في هجرة العديد من سكان الريف نحو المدينة، و الاستيطان على ضفاف وادي الصفصاف ووادي النساء، ضمن تجمعات صغيرة في الأراضي الهامشية.

استمرت هذه الوضعية إلى بداية الخمسينات حيث بدأت أولى الهجرات الكثيفة للجزائريين وبدأت معها أولى البوادر للتعمر خارج المحيط الأصلي للمدينة، خاصة بعد أحداث هجومات الشمال القسنطيني سنة 1956م، والتي كانت مدينة الحروش مسرحا لها، حيث تم حرق المحكمة آنذاك، والتي لا تزال آثارها ماثلة للعيان ليومنا هذا، حيث لجأت معها قوات الاحتلال الفرنسي لبناء العديد من المحتشدات والتي تركزت بالأساس في محتشد منطقة التوميات (4 كم عن مدينة الحروش)، ومحتشد السعيد بوضبع (3 كم عن المدينة). كما ساهم مخطط قسنطينية في خلق بؤر جديدة للاستيطان العشوائي، حيث بنيت مساكن على شكل محتشدات على أطراف المدينة للوافدين الجزائريين الجدد في ظل عمليات التهجير الجماعية التي كانت تمارسها السلطات الفرنسية اتجاه سكان الأرياف قصد محاصرة الثورة، هذه المحتشدات شكلت بعد الاستقلال نواة لنمو مناطق جديدة للسكن العشوائي خارج المدينة.

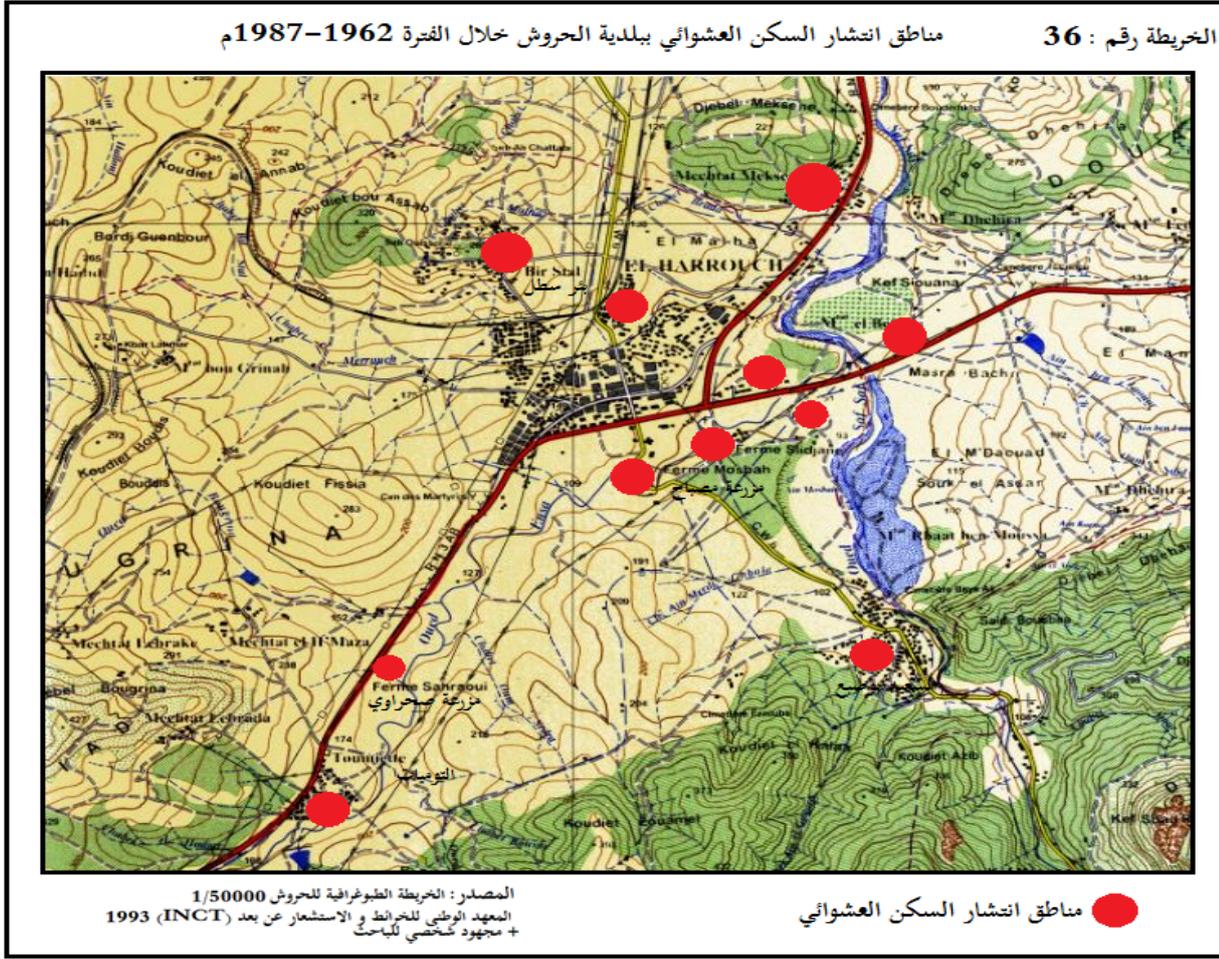


2-1-2- السكن العشوائي بمدينة الحروش بعد الاستقلال:

بعد الاستقلال شهدت مدينة الحروش نموا سكانيا وحضريا كبيرا تبعا لمختلف العوامل السياسية والاقتصادية التي لعبت دورا مهما في ذلك. ولقد شهدت مناطق انتشار السكن العشوائي هي الأخرى توسعا، مع ظهور بؤر جديدة، خصوصا في محيط المدينة وعبر مختلف التجمعات الثانوية. تبعا لذلك يمكن تقسيم فترة ما بعد الاستقلال إلى مرحلتين أساسيتين:

1-2-1- مرحلة 1962-1987م:

مع فجر الاستقلال عرفت مدينة الحروش هجرة ريفية كبيرة خصوصا مع استرجاع مزارع المعمرين و انطلاق مرحلة التسيير الذاتي للأراضي الزراعية، إذ تبعا للمعطيات الإحصائية حول هجرة السكان نحو مدينة الحروش في الفترة الممتدة من 1954 إلى غاية 1966 تبين أن المدينة عرفت صافي هجرة وافدة قدر بنحو 2200 شخص بمركز المدينة، وأكثر من 3400 شخص كهجرة مغادرة من مختلف المناطق الريفية للمنطقة نحو التجمعات العمرانية الثانوية، حيث شكل هؤلاء المهاجرين النواة الأولى للعديد من المناطق السكنية العشوائية داخل المدينة وعلى أطرافها آنذاك، ناهيك على استيطانهم على الأراضي الهامشية في محيط المزارع المسيرة ذاتيا. مع انطلاق برنامج الثورة الزراعية سنة 1973م، وترقية البلدية إلى مصف دائرة سنة 1974م، حيث استفادت المدينة من العديد من المشاريع الاقتصادية و التجهيزات الخدمائية والمشاريع السكنية، مما جعل موجة الهجرة نحو البلدية تتواصل، وظهرت العديد من مناطق السكن العشوائي، خصوصا في التجمعات العمرانية الثانوية المتمثلة بالأساس في قرية "السعيد بوضبع" وقرية "التوميات" كونهما كانا يشكلان محشداً عسكرياً أثناء فترة الاستعمار، بالإضافة إلى منطقة "بئر سطل" التي تشكل منطقة سكنية عشوائية منذ فترة الاستعمار، كما تبين ذلك الخريطة رقم (36).

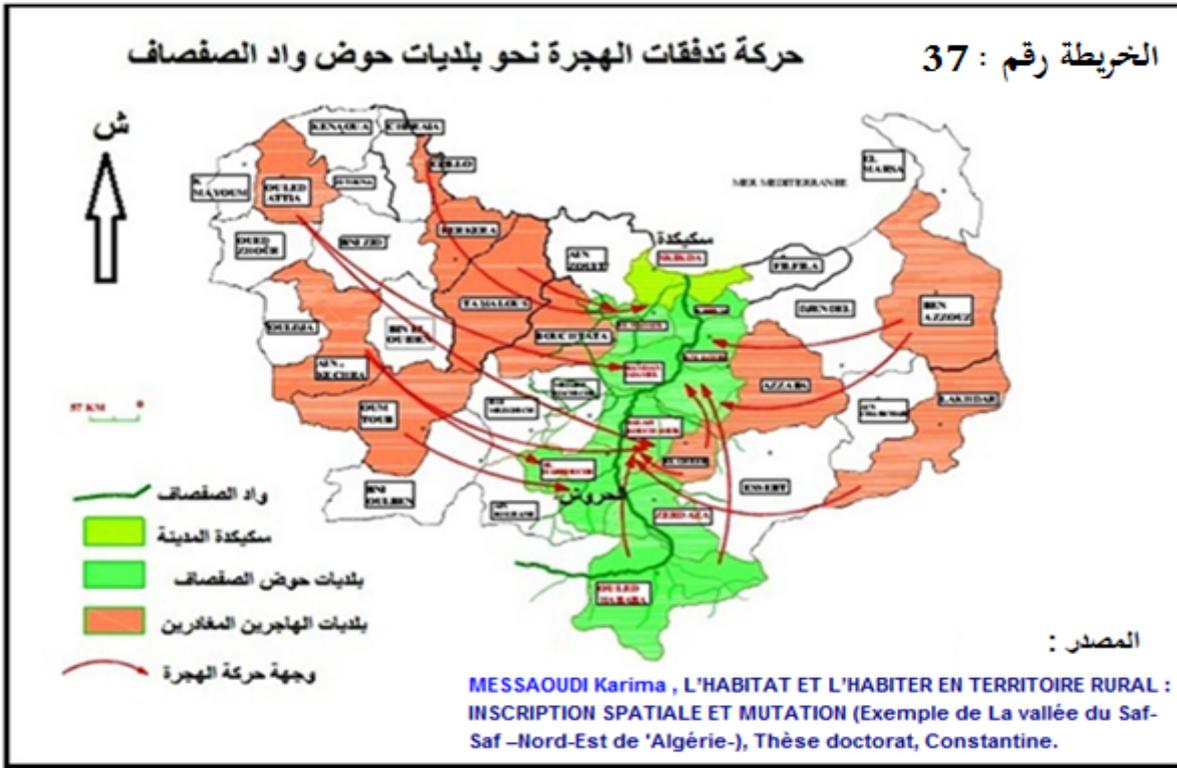


تميزت السكنات العشوائية خلال هذه الفترة، بخصائص عمرانية تمثلت أساسا في كون غالبيتها مبنية بمواد بناء بسيطة، وذات شكل معماري يشبه البناءات الريفية التقليدية، مع وجود ساحة (حوش)، كما أن السكن الواحد كان يضم حوله مساحة زراعية صغيرة تشبه الحديقة (Jardin) تستغل في إنتاج بعض المزروعات الموسمية للاستهلاك العائلي، إضافة إلى وجود زريبة تربية الحيوانات. هذه المساحات الجانبية، تم استغلالها لاحقا سواء في توسعة السكن العشوائي الموجود، أو من خلال إنجاز سكنات جديدة لأفراد العائلة، ومنهم من قام ببيعها كقطع أرضية للوافدين الجدد خصوصا خلال فترة العشرية السوداء، كما ستم الإشارة إلى ذلك لاحقا.

أما بخصوص الخصائص الاجتماعية للسكان، فغالبا ما نجد في السكن الواحد عدة عائلات (عائلة ممتدة)، مما يجعل معدل استغلال و احتلال المسكن مرتفعا. ونظرا لغياب دراسات دقيقة في هذا الصدد، سنتطرق إلى هذه الجزئية في المبحث الثالث، والمتعلق بالمقارنة بين أنماط السكن العشوائي في كل من مدينة سكيكدة والحروش، معتمدين في ذلك على الدراسة والاستبيان الميداني الذي أجريناه.

1-2-2-1 مرحلة 1990-2000م:

كغيرها من مناطق الوطن، عرفت ولاية سكيكدة خلال هذه المرحلة هجرة وافدة مست بعلم المناطق الجبلية والغابية في شرق وغرب الولاية بسبب تدهور الأوضاع الأمنية، مما دفع بالسكان للهجرة نحو المراكز العمرانية الآمنة المتواجدة أساسا في حوض وادي الصفصاف (الخريطة رقم 37) على امتداد الطريق الوطني رقم 3 الرابط بين سكيكدة وقسنطينة. وبالتالي فقد شكلت مدينة الحروش وضواحيها قبلة لهؤلاء، حيث لم يجد غالبية الوافدين من بد لاستقرارهم سوى ضمن مناطق سكنية عشوائية وفوضوية على الأراضي الزراعية الهامشية، أو في بعض البنايات التي كانت تستغل "كمستودعات إبان فترة الثورة الزراعية (CAPRA) والتعاونيات الفلاحية الاشتراكية (DAS) والتي تقع داخل المدينة حول المنطقة الصناعية ومنطقة النشاط بمحاذاة السوق الأسبوعي"⁽¹⁾، ناهيك على ما يوفره تجار الأزمات ومستغلي الفرص من سكنات فوضوية وقصديرية بمبالغ معتبرة، في غياب شبه كلي لمصالح الدولة المختلفة آنذاك.



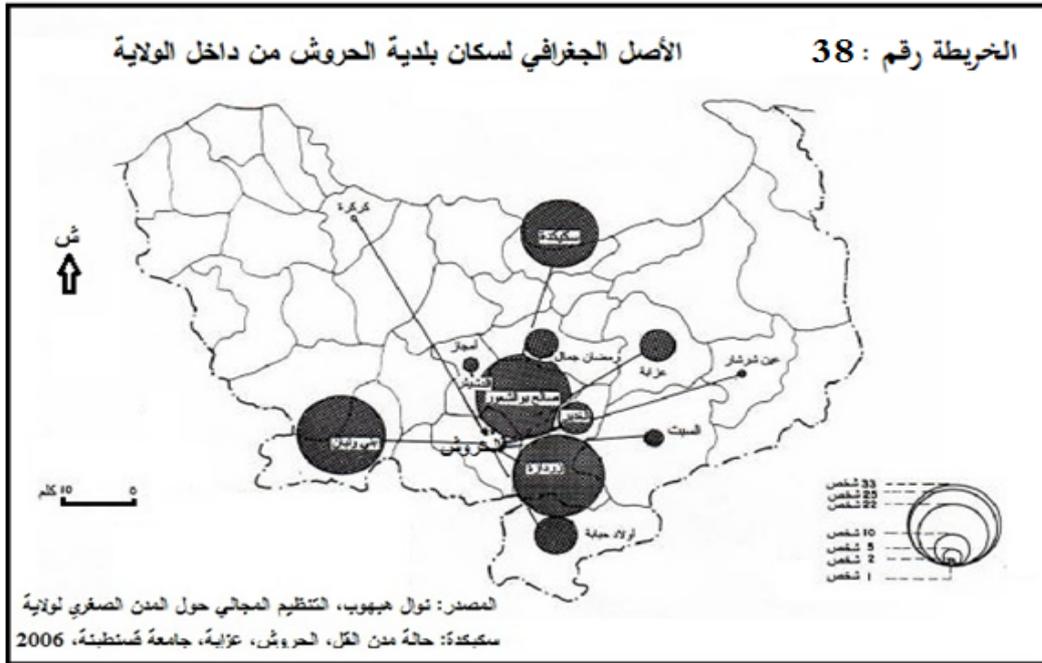
تبين لنا الخريطة رقم (37) اتجاهات الهجرة في إقليم ولاية سكيكدة إبان الفترة العصيبة والتي سميت بالعيشية السوداء، حيث نلاحظ حجم التدفقات الهائل نحو بلدية الحروش التي استقطبت أعدادا معتبرة من النازحين، شكلوا بؤرا من التجمعات السكنية العشوائية حول المحيط العمراني للمدينة.

ولعل ما يعزز هذا الطرح، الخريطة رقم (38) التي تبين الأصل الجغرافي لسكان بلدية الحروش من داخل ولاية سكيكدة، حيث تبعا للاستقصاء الميداني الذي قامت به الباحثة⁽²⁾، تبين أن الوافدين إلى البلدية غالبيتهم من المناطق الجبلية المجاورة

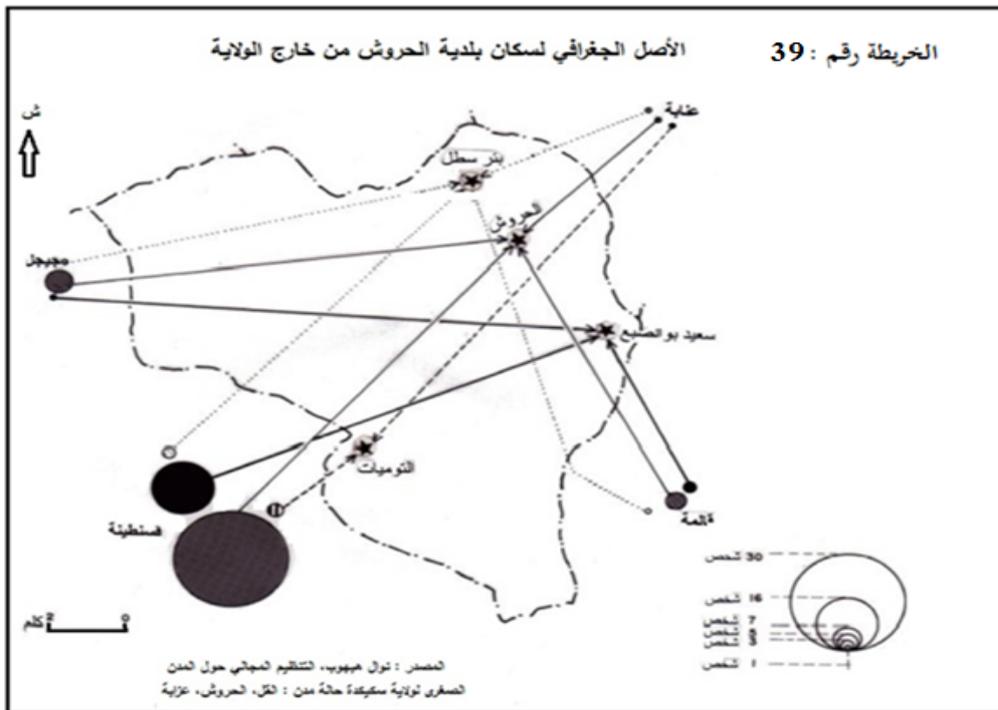
1: تقرير لجنة التحقيق حول العقار الفلاحي سنة 2005 والتي ضمت كل من : قسمة الفلاحة لدائرة الحروش و مصالح الدرك الوطني .

2: نوال هبوب ، المرجع السابق ذكره.

وخصوصا من بلديات :عين بوزيان جنوبا ، زردازة وأولاد أحبابة بالجنوب الشرقي، صالح بوالشعور وسكيكدة شمالا، بني والبان وكركرة غربا، إذ يمثلون ما نسبته حوالي 35% من مجموع الوافدين.



أما أصل السكان من خارج الولاية، فقد بينت نفس الدراسة السابقة⁽¹⁾ أن حوالي 11% فقط هم من الوافدين من خارج الولاية، حيث شكلت مدينة قسنطينة كمصدر لهم ما نسبته 49% من مجموع الوافدين من خارج الولاية وذلك راجع لقرب مدينة الحروش جغرافيا من هذه الولاية، كما تبين ذلك الخريطة رقم (39).



1: نوال هببوب، المرجع السابق ذكره .

تبعاً للعوامل السالفة الذكر، شهدت مناطق انتشار السكن العشوائي بالبلدية توسعاً كبيراً، غلب عليه نمط السكنات الصلبة خاصة بالتجمعات العمرانية الثانوية (السعيد بوضيع والتوميات وحتى منطقة التوسع بئر سطل)، خصوصاً وأن الوافدين الجدد قرر أغلبهم الاستقرار بالبلدية هرباً من الظروف الأمنية المزرية التي شهدتها مناطقهم الأصلية، وذلك رغم تحسن الأوضاع الأمنية والاجتماعية بعد سنة 2000م.

1-2-3- مرحلة ما بعد سنة 2000م:

مع تحسن الأوضاع الأمنية والاقتصادية للبلاد، وما شهدته من تغيرات سياسية، ساهمت في دفع عجلة التنمية على الصعيدين الوطني والمحلي، عرفت المنطقة نوعاً من الاستقرار السكاني كان له أثره الكبير في استقرار المناطق العشوائية على الوضعية التي خلفتها العشرية السوداء، غير أن الملاحظ هو سعي سكان هذه المناطق إلى تحسين أوضاعهم السكنية، من خلال تغيير نمط البناء، حيث عمد الكثير منهم إلى توسعة سكناتهم الأصلية، أو إلى بناء سكنات جديدة لأفراد العائلة ضمن المساحات المجاورة والتي كانت تشكل حديقة منزلية. ولعل ما شجعهم على ذلك، كون هذه الأحياء العشوائية شهدت عمليات تنمية مست البنية التحتية (الكهرباء، الماء) وبعض التجهيزات التعليمية والصحية كحي "مصباح 1" الذي قمنا بإجراء الاستبيان الميداني به كما سنوضح ذلك في المبحث القادم.

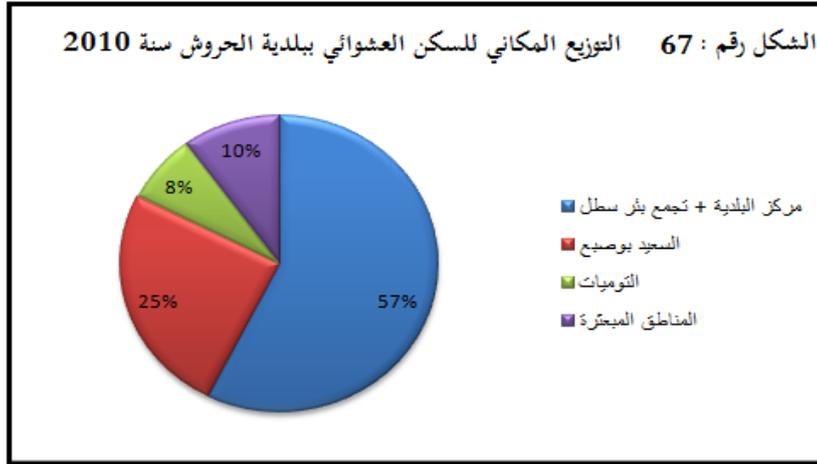
كما أن سياسة السلطات المحلية اتجاه هذه المناطق والمتمثلة في تجنب الصدام مع السكان، بل على العكس تم استغلال ظروفهم لأغراض سياسية وحزبية، وما زاد في تعقيد الوضعية أكثر، صدور قانون تسوية البناءات و مطابقتها رقم 08/15، الذي فتح الأمل أمام العديد من السكان بغية تسوية سكناتهم، مما دفع بالعديد منهم لمباشرة عمليات تهيئة واسعة لسكناتهم العشوائية، مست في بعض الأحيان تهديم السكن وإعادة بنائه.

من خلال الدراسة التي أجراها مكتب الدراسات للبناء والتعمير بقسنطينة (URBACO) سنة 2010م، في إطار مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير للبلدية، تم إحصاء وجود حوالي 819 سكن عشوائي بتراب البلدية، تمثل 9.26% من مجموع الحضيرة السكنية بالبلدية موزعة على النحو التالي:

الجدول رقم (68): التوزيع المكاني للسكن العشوائي ببلدية الحروش سنة 2010

المنطقة	عدد السكنات العشوائية	%
مركز البلدية + تجمع بئر سطل	470	57.39
السعيد بوضيع	206	25.15
التوميات	61	7.45
المناطق المبعثرة	82	10.01
المجموع	819	100

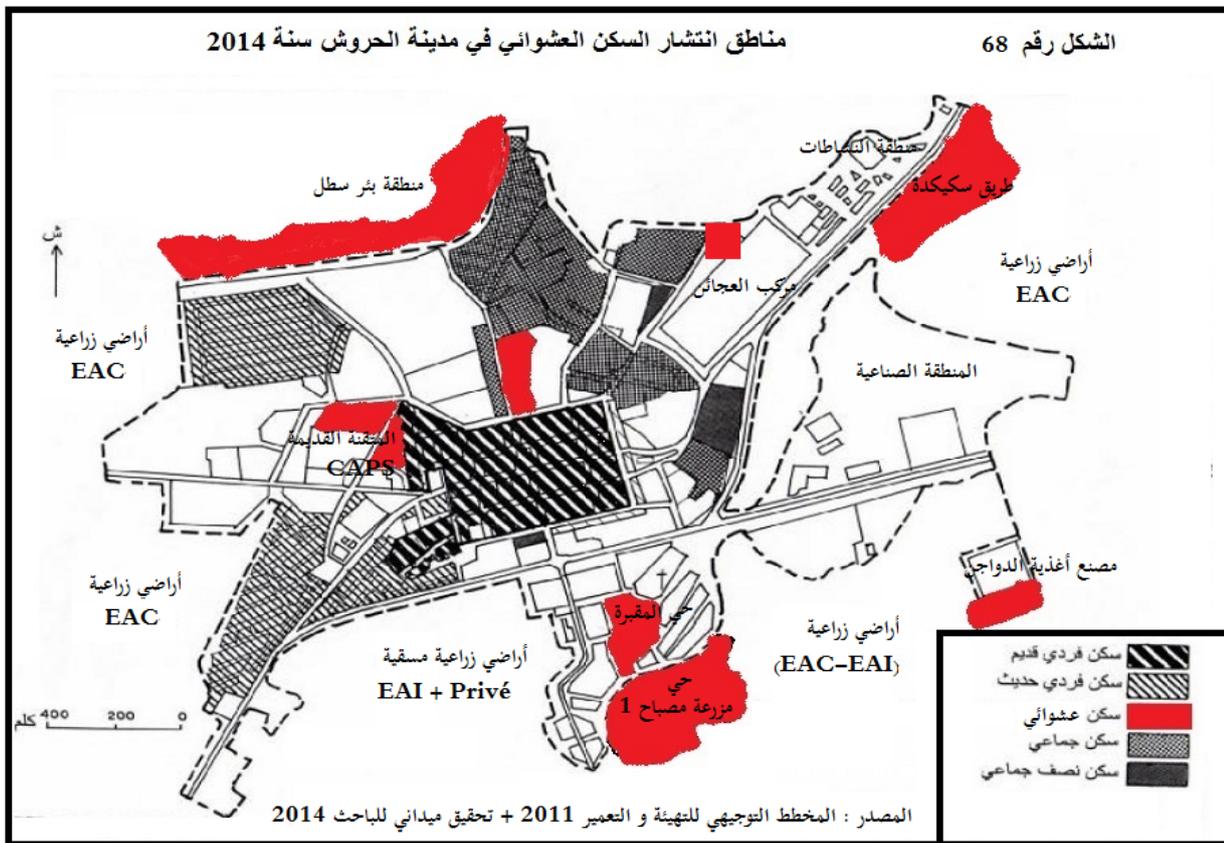
المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU)، بلدية الحروش، 2011م.



من خلال الجدول رقم (68) و الشكل رقم (67)، نلاحظ أن السكنات العشوائية ببلدية الحروش تتوزع كما يلي :

1-2-3-1- سكنات عشوائية داخل المدينة و في محيطها:

تشكل ما نسبته 57.39% من مجموع السكنات العشوائية بالبلدية، بعدد إجمالي بلغ 470 سكنا عشوائيا. غالبية هذه السكنات تقع في محيط مركز المدينة، ونخص بالذكر حي مزرعة مصباح 1، و المقبرة (السوق)، كما تضم منطقة الشاليهات (بمحاذاة مركب العجائن) المتواجدة بمنطقة النشاطات، هذه الأخيرة تقع داخل النسيج العمراني للمدينة، حيث كانت عبارة عن قاعدة حياة للشركة التي أنجزت المركب، إضافة لبعض السكنات العشوائية المنتشرة وسط المدينة، على غرار المتقنة القديمة، وبعض الفراغات العقارية لبعض المؤسسات التي تم حلها سنوات التسعينات، مثل مؤسسة الخدمات الفلاحية (CAPS)، كما هو مبين في الشكل رقم (68) والصور رقم (34-35-36-37).



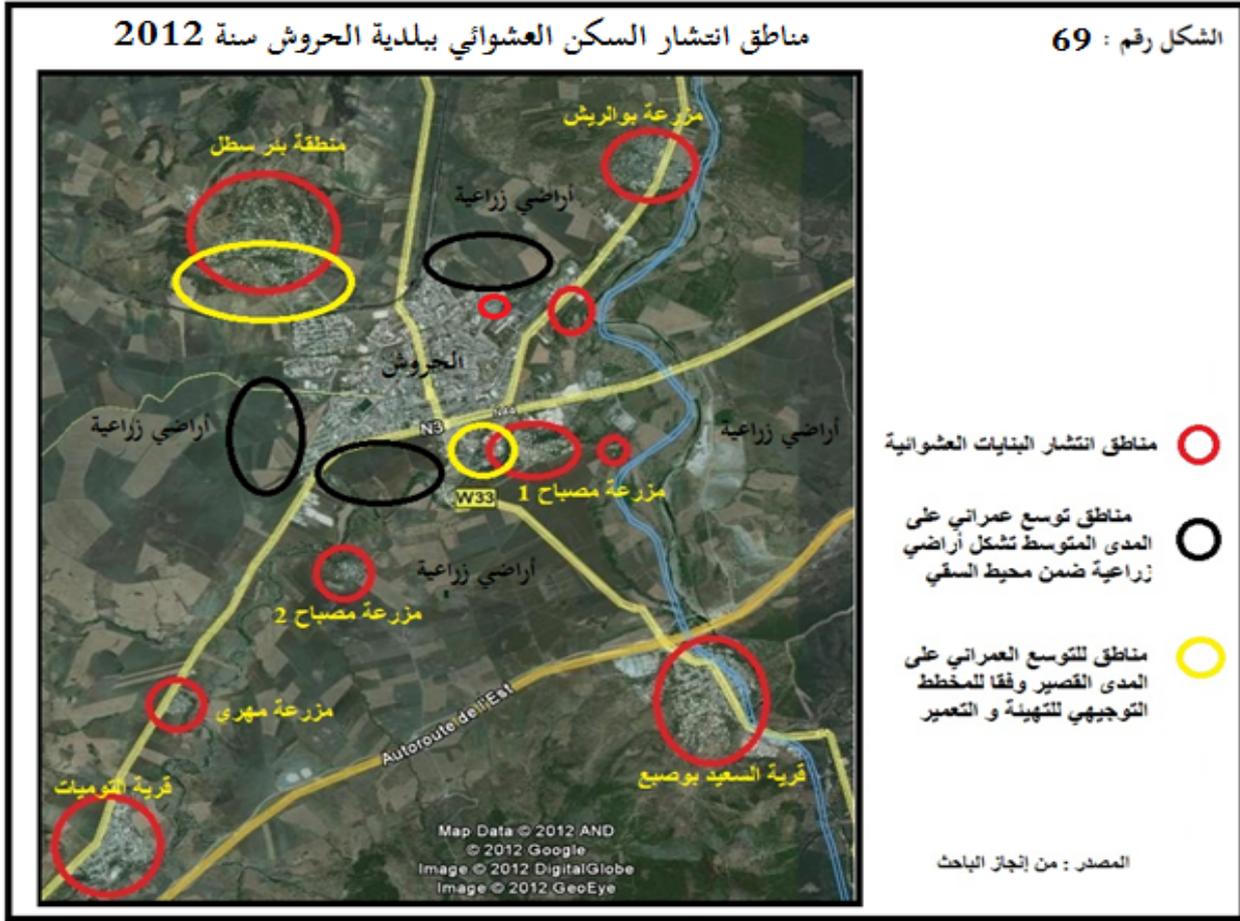


1-2-3-2- سكنات عشوائية خارج المدينة:

تضم السكنات العشوائية الواقعة في التجمعات العمرانية الثانوية و المناطق المبعثرة، حيث تشكل ما نسبته 42.61% من مجموع السكنات العشوائية بتراب البلدية. تنتشر السكنات العشوائية بحدّة أكبر ضمن التجمعات العمرانية الثانوية لكل من السعيد بوضبع والتوميات كما هو مبين في الشكل رقم (69).

- التجمع العمراني الثانوي "السعيد بوضبع":

يضم ما نسبته 25.15% من مجموع السكنات العشوائية بالبلدية، رغم أن هذا الأخير عانى من ويلات الإرهاب بداية التسعينات، بحكم طبيعة المنطقة الغابية والجبلية، لكن اهتمام السلطات الأمنية به من خلال إنشاء ثكنة عسكرية بالمنطقة، جعلها تعرف استقرارا ملحوظا فيما بعد، مما أدى إلى هجرة وافدة كبيرة نحو المنطقة، تركزت خصوصا في الأراضي الزراعية الهامشية المتمثلة في حقول الزيتون المغروس بشكل عشوائي ضمن أراضي منحدر، تمثل سفوح مرتفعات كاف مسونة الجبلية. يغلب على هذه السكنات العشوائية عدم انتظام شوارعها مما صعب عملية تهيئتها في الوقت الراهن، كما أن الكثير من هذه السكنات كانت عبارة عن أكواخ قصديرية في بداية التوطن، بعدها قام أصحابها بإعادة بنائها في شكل بنايات عشوائية صلبة. كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من السكنات العشوائية، كانت بفعل السكان المحليين (الأصليين)، مما يجعل الإحصاءات السابقة محل نظر، إذ أن الملاحظ على أرض الواقع، وجود عدد أكبر من السكنات التي يظهر من خلال مكان بنائها وطريقة توضعها أنها سكنات عشوائية من النوع الصلب، حيث نجد في بعض الأحيان فيلات مكتملة بنمط معماري وهندسي راق جدا.



- التجمع العمراني الثانوي "التوميات":

أما التجمع العمراني الثانوي "التوميات"، فقد شهد هو الآخر هجرة وافدة نتج عنها انتشار للسكنات العشوائية، حيث تمثل ما نسبته 7.45% من مجموع السكنات العشوائية بالبلدية. تتركز أساسا على ضفاف وادي النساء، وفي بعض الأراضي الهامشية التابعة للمستثمرات الفلاحية الجماعية (EAC)، غير أن حدتها كانت أقل مقارنة بالتجمع الثانوي "السعيد بوصبع"، ذلك كون منطقة التوميات محدودة المساحة، فهي عبارة عن محتشد استعماري يقع ضمن أراضي زراعية خصبة، يحده شرقا واد النساء، وغربا الطريق الوطني رقم 3 ومنطقة عبور أنابيب الغاز والبترو، مما جعله مراقب أمنيا بشكل أكبر، بحيث أن كل عملية استيطان عشوائية جديدة كانت محل مراقبة ومتابعة. ما يلاحظ على السكنات العشوائية بقرية التوميات، توضعها ضمن شوارع منتظمة إلى حد يسمح بتهيئتها، ذلك كون قاطنيها غالبيتهم من السكان الأصليين للمنطقة، الأمر الذي جعلهم ينجزون سكناتهم العشوائية تبعا للمخطط الشطرنجي للمحتشد الاستعماري الذي ضم أول الأمر 48 منزلا.

2- خصائص السكن و السكان بالأحياء العشوائية للحروش:

نظرا لعدم توفر الإحصائيات اللازمة حول الخصائص الاجتماعية و العمرانية للسكن والسكان بالمناطق العشوائية لبلدية الحروش، قمنا بالاعتماد على المعطيات الإحصائية التي حصلنا عليها من خلال دراستنا الميدانية التي قمنا بها سنة 2012م، كما هو مبين في الجدول رقم (69).

الجدول رقم (69): الخصائص الاجتماعية و العمرانية للسكان و السكن في المناطق العشوائية لبلدية الحروش سنة 2012

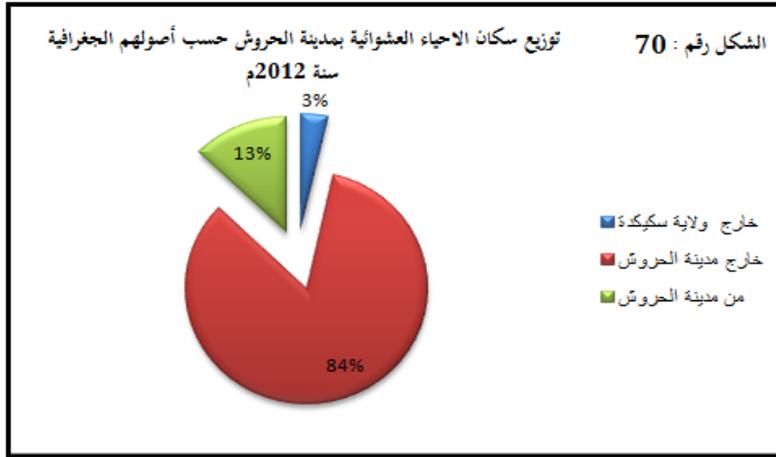
الخصائص	التعيين	%
المكان السابق للسكن	خارج ولاية سكيكدة	483,
	خارج مدينة الحروش	27,83
	من مدينة الحروش	8012,
أسباب اختيار الهجرة نحو مدينة الحروش و الاستقرار بها	توفر المدينة على جميع المرافق	81,31
	توفر فرص العمل	69,23
	الاقتراب من الأهل و الاقارب	51,64
	توفر الامن	78,02
الحالة العائلية	أعزب	7.05
	متزوج	90.59
	مطلق	1.18
	أرملة	1.18
	متعدد الزوجات	00
عدد أفراد الأسرة	أقل من 4 أفراد	05,12
	أكثر من 4 أفراد	87.95
عدد غرف المسكن	أقل من 3 غرف	9,162
	أكثر من 3 غرف	81,73
نوعية مواد بناء أساسات و جدران السكن العشوائي	الحجر	1.22
	الاسمنت المسلح	93.90
	الطوب	4.88
	الخشب	00
	الزنك - الصفيح	00
نوعية مواد بناء سقف السكن العشوائي	صفائح الاميونت	2513,
	الزنك - الصفيح	20.48
	الاسمنت المسلح	60.24
	القرميد	4.82
	الخشب	1.21
نسبة توفر المسكن على المرافق الخدمية	الكهرباء	85,71
	الغاز	00
	الماء الشروب	87,91
	الهاتف	2,19
	الصرف الصحي	73,62

المصدر: استبيان ميداني قام به الباحث ، مارس 2012.

2-1- الخصاص الاجتماعية لسكان الأحياء العشوائية بالحروش:

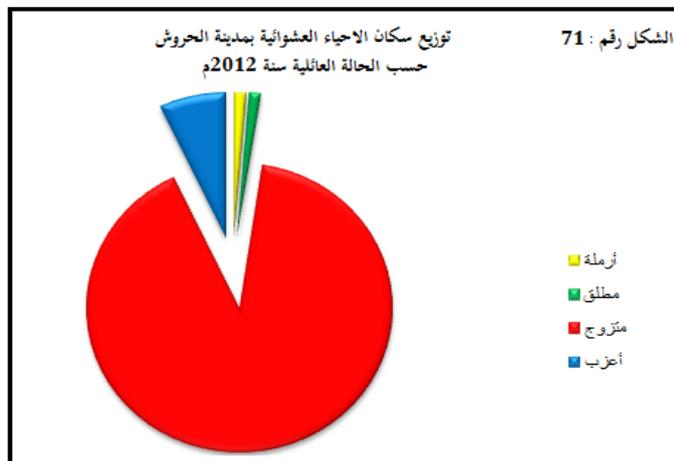
2-1-1- الأصل الجغرافي للسكان:

من خلال الجدول رقم (69)، والشكل رقم (70) نلاحظ أن سكان الأحياء العشوائية لمدينة الحروش، ينحدر غالبيتهم من خارج المدينة بنسبة بلغت 83.72%، بمعنى أن أصولهم من المناطق المجاورة، سواء المناطق الريفية لبلدية الحروش، أو من البلديات الريفية المحيطة بالحروش على غرار زرداية، أولاد أحبابة، الغدير، صالح بوالشعور، عين بوزيان و أمجاز الدشيش. هذه البلديات التابعة لدائرة الحروش إداريا، ترتبط بها كذلك اقتصاديا و تجاريا، بمعنى أنها مناطق تدخل ضمن نفوذ مدينة الحروش. أما السكان ذوو الأصول من داخل المدينة، فيشكلون ما نسبته 12.80% فقط، فيما يشكل السكان من خارج تراب ولاية سكيكدة ما نسبته 3.48%. هذه الوضعية كانت بسبب الهجرة الوافدة نحو إقليم البلدية، كونها مدينة جالبة للسكان لتوفرها على مختلف المرافق و التجهيزات الخدمائية، و كذلك توفرها على الأمن و فرص العمل.



2-1-2- الحالة العائلية لسكان الأحياء العشوائية بالحروش:

من خلال الجدول رقم (69)، و الشكل رقم (71)، نلاحظ أن 90.59% من قاطني السكنات العشوائية هم من فئة المتزوجين، بينما يشكل العزاب ما نسبته 7.05% فقط. بينما تشكل فئة الأسر الهشة كالأرامل و المطلقات ما نسبته 1.18% لكل فئة. هذه المعطيات تمنحنا صورة واضحة على أن غالبية السكنات العشوائية مشغولة و مأهولة من طرف ساكنيها، لأن فئة العزاب غالبا ما تكون سكناتهم شاغرة.



2-1-3- معدل حجم الأسرة:

من خلال الجدول رقم (69)، نلاحظ أن الأسر التي تتشكل من أكثر من 4 أفراد قد بلغت نسبتها حوالي 88%، في حين شكلت الأسر لأقل من 4 أفراد، نسبة 12% فقط. هذا ما يؤشر على أن عدد السكان بهذه الأحياء العشوائية كبير، مما يجعل الكثافة السكانية أيضا مرتفعة. كما أن ذلك أيضا يجعل من معدل احتلال المسكن مرتفعا، خصوصا إذا كان يقطنه أكثر من أسرة.

2-2- الخصائص العمرانية للسكنات العشوائية ببلدية الحروش:

تبعاً للمعطيات الإحصائية للدراسة الميدانية، ومن خلال الجدول رقم (69)، نلاحظ أن السكنات العشوائية بالحروش تتميز بالخصائص العمرانية التالية:

- تشكل السكنات التي تحتوي على أكثر من 3 غرف ما نسبته 73.81% من السكنات العشوائية، بينما تمثل السكنات التي تحتوي على أقل من 3 غرف ما نسبته 26.19% فقط. يؤشر ذلك على أن غالبية السكنات ذات مساحة كبيرة، أو ذات طوابق متعددة.

- تمثل السكنات العشوائية المبنية جدرانها وأساساتها من مواد بناء صلبة (الإسمنت المسلح)، ما نسبته 93.90%، في حين تشكل السكنات العشوائية ذات السقف الإسمنتي ما نسبته 60.24%. هذا ما يؤشر على أن أكبر نسبة من هذه السكنات العشوائية هي من صنف "السكنات الصلبة"، القابلة للتسوية طبقاً للقوانين السارية المفعول.

- تشكل السكنات العشوائية المبنية جدرانها وأساساتها من مواد بناء هشة (الحجر أو الطوب)، ما نسبته 6.1%. بينما السكنات العشوائية ذات الأسقف المبنية من مواد هشة (الزئك والخشب)، فتشكل ما نسبته 21.69%. في حين أن السكنات العشوائية ذات الأسقف المبنية من مواد نصف صلبة (صفائح الأميونت والقرميد) فتشكل ما نسبته 18.07%. هذه المعطيات هي مؤشرات على وجود نسبة معتبرة من السكنات العشوائية نصف الصلبة التي تعتبر ذات قابلية للتحسين والتطوير عمرانيا، خصوصا ما تعلق بالسقف الذي يمكن تغييره إذا توفرت الموارد المالية لسكنيه.

- الملاحظ أيضا أن السكنات العشوائية بالحروش، تتوفر على مختلف شبكات الخدمات الأساسية كالكهرباء بنسبة 85.71%، الماء الشروب بنسبة 87.91%، والصرف الصحي بنسبة 73.62%، الهاتف بنسبة 2.19%، بينما تفتقر للغاز الطبيعي. هذه المعطيات تدل على أن هذه الأحياء العشوائية تحتاج إلى عمليات تهيئة خارجية للشوارع والطرق.

- ما تمت ملاحظته ميدانيا، أن هذه الأحياء العشوائية، بها الإنارة العمومية، وحاويات جمع القمامة وكذلك وجود مدرسة ابتدائية وقاعة علاج مغلقة. كما توجد العديد من المحلات التجارية والمقاهي التي يمتلك أصحابها السجل التجاري، وبعض ورشات الأشغال والمهن اليدوية (الميكانيك، طلاء ودهن السيارات، كهرباء السيارات). هذا يدل على أن العديد من المصالح الإدارية للدولة (البلدية، التجارة، سونلغاز، التربية والصحة...) تتعامل مع سكان الحي بشكل رسمي، من خلال منحهم العديد من الوثائق الرسمية، التي يفترض أن ملف استخراجها يتضمن عقد الملكية، أو وثيقة استفادة من سكن، وغيرها من الوثائق التي تثبت الطبيعة القانونية للسكن.

3- السكن العشوائي و أثره على النمو الحضري لمدينة الحروش:

إن دراسة مناطق انتشار السكن العشوائي و خصائصه بمدينة الحروش مكنا من استنتاج ما يلي :

- انتشار هذه الأحياء العشوائية على أطراف المدينة ملاصقة بشكل مباشر لنسيجها العمراني، هذا ما يجعل الفصل بين ما هو عشوائي وغير عشوائي صعب للغاية، خصوصا ذات النمط الصلب، مما يعقد عمليات التدخل من أجل الإزالة أو الهدم. كما أن انتشار السكن العشوائي حول المحيط العمراني للمدينة وفي مناطق تعتبر امتدادا للتوسع العمراني المستقبلي للمدينة (القطاعات المبرمجة للتعمير وقطاعات التعمير المستقبلية)، كما هو موضح في الخريطة رقم (40).

هذه الوضعية أعاقت عملية النمو الحضري المنظم للمدينة ، مما فرض على السلطات المحلية للبلدية اللجوء لحلول أدت إلى الاستغلال المفرط وغير العقلاني للمجال، حيث عند مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لسنة 2011 م، تم اقتراح ضم المزيد من الأراضي الفلاحية بما فيها تلك الواقعة ضمن محيط السقي.

- كون غالبية سكان المناطق العشوائية هم من الوافدين من خارج البلدية، هذا ما يصعب عملية ترحيلهم أو إعادة إسكانهم بأي صيغة أخرى من صيغ السكن المتوفرة كالسكن الاجتماعي أو التساهمي وغيره. ومن ثم يجب التعامل مع الوضعية القائمة كحتمية وتسويتها طبقا للقوانين.

- كون غالبية السكنات العشوائية المشيدة هي ذات نمط عمراني حديث وصلب من الناحية الإنشائية، بمعنى هي سكنات قابلة للتسوية ولا يمكن أن تكون موضوع إزالة أو هدم، خاصة إذا علمنا أن غالبيتها تتوفر على المرافق الضرورية من كهرباء، ماء و شبكة الصرف الصحي، يسهل ويقوي فرضية تسوية هذه السكنات بدل إزالتها.

كما أنه من الواضح جدا أن ما شجع على توسع أكبر لبؤرة السكن العشوائي وصعب عملية القضاء عليه بالمنطقة، هو ضعف دور الهيئات الرقابية المحلية المكلفة بمحاربة السكن العشوائي، سواء بشكل استباقي أو تلك المتعلقة بالرقابة البعدية من خلال تطبيق القوانين سارية المفعول.

هذه الوضعية جعلت من بؤر انتشار السكن العشوائي، تشكل حاجزا وعائقا أمام تجسيد العديد من المشاريع التنموية، على غرار بناء العديد من الهياكل الإدارية والاجتماعية وكذلك المشاريع السكنية بمختلف صيغها، كما أدت إلى عرقلة التوسع الحضري الممنهج و المنظم للمدينة، وأسهمت في تعطيل العديد من مشاريع التنمية العمرانية مما أدى إلى التراجع في التنمية الحضرية والاجتماعية بشكل عام برزت من خلال:

- عدم قدرة الأحياء السكنية على توفير بيئة حضرية صحية.

- تقلص المساحات الخضراء ومساحات اللعب.

- تلوث البيئة والمحيط... إلخ.

هذا ما دفع بالسلطات المحلية لمراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير من خلال اللجوء إلى التوسع على حساب الأراضي الزراعية من جهة، ومن جهة أخرى اللجوء للبناء داخل الفضاءات الفارغة (Poches vides) رغم ضيق مساحتها. كما تم اللجوء في بعض الحالات القاهرة إلى التعدي حتى على المساحات الخضراء داخل المدينة وكذلك البناء في بعض المناطق غير المستقرة من خلال اعتماد أساليب تقنية خاصة تتمثل أساسا في الحفر العميق للأساسات وبعض التقنيات المضادة للزلازل، مما جعل تكلفة المشاريع ترتفع بشكل كبير، الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى عزوف المقاولات عن المشاركة في مشاريع البناء مما ساهم في تأخر إتمام العديد من المشاريع خاصة السكنية منها خصوصا مع تزامن ذلك وأزمة ندرة الإسمنت، وكمثال على ذلك مشروع 495 مسكن اجتماعي تساهمي، حيث تم إعلان المشروع سنة 2008 ولم يتم الشروع في بناء 195 وحدة منه سوى سنة 2011 وذلك بسبب الافتقار للوعاء العقاري المناسب، حيث برمجت هذه الأخيرة على ضفاف شعبة مروش التي تتميز أرضيتها بعدم الاستقرار كونها عبارة عن ردم من الأتربة ناهيك على خطر الفيضانات، أما الحصة المتبقية فتمت برمجتها في أرضية استرجعت بعد ترحيل 180 عائلة من سكانهم الفوضوية.

الخلاصة:

تعود نشأة مناطق السكن العشوائي ببلدية الحروش لفترة الاستعمار الفرنسي، و ذلك تبعا للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها المنطقة آنذاك خصوصا المناطق الريفية، مما خلق موجة من الهجرة الريفية نحو المدينة، أدت إلى استقرار الوافدين ضمن الأراضي الزراعية الهامشية لمزارع المعمرين، خصوصا تلك المتواجدة على ضفاف واد الصفصاف وعلى أطراف المدينة. كما كان للمحتشدات الفرنسية إبان الثورة التحريرية دورا كبيرا في انتشار هذا النمط من السكنات في التجمعات العمرانية الثانوية. بعد الاستقلال لعبت الظروف السياسية والاقتصادية دورا كبيرا في نمو المناطق العشوائية السابقة، خصوصا خلال فترة التسيير الذاتي للمزارع، حيث شهدت المنطقة هجرة ريفية وافدة، استقر معظمهم بهذه المناطق العشوائية. زادت الظاهرة حدة مع تدهور الظروف الأمنية خلال العشرية السوداء سنوات التسعينات. كل هذه العوامل وغيرها، ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في الوضعية الحالية لمناطق السكن العشوائي بالبلدية و المدينة، والتي تميزت بانتشار كبير لنمط السكن العشوائي الصلب، خصوصا بالمناطق المحيطة بالمدينة و الملاصقة لها ، حيث شيدت بها بنايات ذات بنية عمرانية حديثة، تحتوي معظمها على العديد من المرافق والشبكات القاعدية. كما أن موقعها و خصائصها جعلت منها عاملا معرقلا لنمو المدينة ، بالشكل الذي دفع بالسلطات المحلية للتفكير في التمدد و التوسع المجالي نحو الأطراف على حساب الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية. كل ذلك يفرض على السلطات التعامل معها وفق أساليب تؤدي إلى معالجتها وتسويتها وفق مقارنة شاملة، خصوصا وأنها أضحت تشكل جزءا من المشهد العمراني للمدينة.

المبحث الثالث

السكن العشوائي بمدينة سكيكدة والحروش

دراسة مقارنة

تمهيد:

خلال هذا المبحث الثالث سيتم التطرق للدراسة الميدانية لعينة من الأحياء العشوائية في كل من مدينة سكيكدة ومدينة الحروش، من خلال تحليل نتائج الاستبيان الميداني الذي تم إجراؤه، ومقارنة النتائج المتحصل عليها بغية استخلاص أوجه الشبه وأوجه الاختلاف، بين الخصائص الاجتماعية، الاقتصادية والعمرائية للأحياء العشوائية لكلا المدينتين، مع محاولة إبراز العلاقة الموجودة بين حجم ووظيفة المدينة، من جهة، وأنماط السكن العشوائي وخصائصه من جهة ثانية.

1- التعريف بالأحياء العشوائية موضوع الدراسة:

تم إجراء هذه الدراسة الميدانية، من خلال توزيع استمارات الاستبيان على عينات عشوائية، حيث تم توزيع 100 استمارة في كل حي، خلال الفترة الممتدة من شهر مارس إلى غاية شهر جوان 2012م، وذلك بغية إعطاء السكان الوقت الكافي للرد على الأسئلة الواردة ضمن الاستبيان.

1-1- منطقة الدراسة الأولى : حي "بوعباز" بمدينة سكيكدة

قمنا بتركيز بحثنا على حي "بوعباز" العشوائي بمدينة سكيكدة، دون غيره من الأحياء، كون هذا الأخير يقع بالقرب من المدينة، كما أنه من الأحياء القديمة حيث نشأ خلال فترة الاستعمار الفرنسي. تمثل منطقة بوعباز إحدى الهضبتين التي تحتضن مدينة سكيكدة القديمة بالإضافة إلى هضبة بويعلی، و ظرا لصعوبتها فقد بقيت في أغلبها خالية من مشاريع البناء وال عمران، إلا في السنوات الأخيرة، عندما سمحت السلطات المحلية تحت وطأة أزمة الإسكان التي تعيشها المدينة بالبناء الذاتي للخواص بهاتين الهضبتين.

كانت منطقة بوعباز خلال فترة الاستعمار منطقة جبلية شبه خالية، الأمر الذي جعلها مكانا مفضلا لاستقرار المواطنين المهاجرين، سواء كان ذلك من داخل المدينة أو من خارجها، ولهذا نجد أن غالبية سكان منطقة بوعباز هم من المهاجرين الوافدين من المناطق القروية والريفية لولاية سكيكدة، إذ يعود الكثير منها إلى الفترة الاستعمارية. "حاليا تضم المنطقة خليط من البناء الذاتي المتطور، والبناء العشوائي الهش (القصديري)، فقد حاصرت البناءات العصرية المتطورة منطقة بوعباز المتخلفة لتظهرها في شكل منطقة سرطانية للإسكان المتخلف داخل البناء الحضري المتطور"⁽¹⁾.

تقع منطقة بوعباز في الناحية الشمالية الشرقية من مدينة سكيكدة، يحدها شمالا جبل ليلو الذي يطل على البحر ومن الناحية الشرقية المنطقة الصناعية الصغرى، وأما من الناحية الغربية فيحدها حي برج حمام وبقية المدينة وتتربع على مساحة 18.45 هكتار، كما يبين ذلك الشكل رقم (72).

1 : محمد عزوز، مشكلات الإسكان الحضري : المناطق الحضرية المتخلفة لمدينة سكيكدة نموذجا، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005-2006.ص



يضم الحي 506 مسكن عشوائي هش (قصديري)، تسكنه حوالي 721 أسرة، بتعداد سكاني بلغ 2524 ساكن وذلك خلال سنة 2007م. حاليا لم تتغير الوضعية كثيرا، غير أن البعض من السكان قاموا ببناء سكنات عشوائية صلبة، خصوصا أولئك المتمركزين على أطراف الحي، بمحاذاة الشارع الرئيسي. تتشكل السكنات العشوائية بهذه المنطقة من الأكواخ والصفائح والمواد المستعملة أو خليط من كل هذه المواد، كما توجد بعض السكنات من الحجر و الطين. لا يتوفر الحي على الشروط الضرورية للإسكان، كالشبكات الضرورية (الماء، الصرف الصحي، الغاز و الكهرباء)، وإن وجدت فهي في شكل استعمال جماعي فوضوي.



الصورة رقم 40 سكن عشوائي صلب مكتمل الإنجاز



الصورة رقم 39 سكن عشوائي صلب في طور الإنجاز

يغلب على المنطقة التي يقع بها هذا الحي غطاء نباتي من أشجار الزيتون البري. عرف هذا الحي أولى عمليات الاستيطان العشوائي إبان الاستعمار الفرنسي، حيث سكن المنطقة العديد من العمال الأجراء الذي كانوا يشتغلون عند المعمرين. مباشرة بعد الاستقلال وتزامنا مع موجة الهجرة الريفية التي شهدتها البلدية، استوطن بالحي العديد من الوافدين، خصوصا من أهالي السكان السابقين، حيث قاموا ببناء سكنات فوضوية واستولوا على مساحات أرضية حولها أحاطوها بسيياج. حاليا يضم الحي ما يزيد على 390 مسكن فوضوي⁽¹⁾، ما بين ما هو منتهي الإنجاز، وما هو في طور الإنجاز، على مساحة إجمالية تم تقديرها بحوالي 7 هكتارات.

لحد كتابة هذه الأسطر، لا يزال الحي يشهد يوميا أشغال توسعة البنايات العشوائية المقامة سلفا، وكذلك عمليات بناء لسكنات جديدة، ضمن المساحات الأرضية المحاطة بالسيياج، والتي كانت تشكل حدائق لسكنات عشوائية سابقة، حيث غالبا ما يستغلها الأبناء من نفس العائلة، أو يتم بيعها لصالح وافدين جدد غالبا ما يكونون من نفس العائلة الممتدة.

خلال دراستنا الميدانية لهذا الحي العشوائي، قمنا أيضا بتوزيع 100 استمارة استبيان، بما يمثل حوالي 25% من مجموع عدد العائلات القاطنة بالحي، حيث تم استرجاع 91 استمارة، غير أن عدد الإجابات على الأسئلة كان متفاوتا من استمارة لأخرى. لذلك سنعتمد في تحليلنا للنتائج المتحصل عليها على عدد الإجابات المعبر عنها فقط، وليس على عدد الاستمارات المسترجعة.

تجدر الإشارة إلى أننا قمنا بالاستعانة بأحد سكان الحي ممن يملك محل تجاري للمواد الغذائية، وهو أحد الأصدقاء المقربين، حيث وزع الاستمارات على الزبائن الذين يتعامل معهم، خصوصا أولئك الذين يتعامل معهم بالقرض (الكريدي). كما أنه ساعدنا كثيرا في ملئ العديد من الاستمارات، خصوصا بالنسبة لبعض السكان الأميين، هذا ما جعل مدة استرجاع الاستمارات لم تتجاوز الشهرين.

1 : تم إحصاؤها من طرف مصالح البلدية خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة لسنة 2014م، بغية خلق مكتب انتخابات متنقل.

2- الدراسة المقارنة لخصائص السكان و السكن بمناطق الدراسة:

2-1- الخصائص الاجتماعية للسكان:

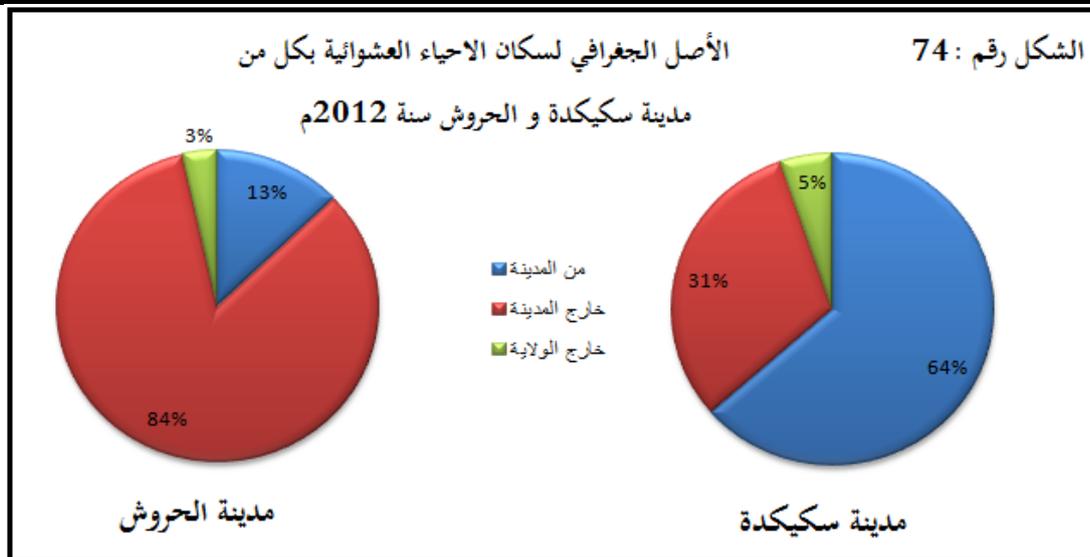
من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها، تمكنا من استخراج العديد من المعطيات الإحصائية التي تمنحنا نظرة مفصلة حول الخصائص الاجتماعية للسكان والسكن في كل من مدينة سكيكدة ومدينة الحروش، حيث من خلال تحليلنا لها يمكننا إبراز أوجه التشابه والاختلاف.

2-1-1- الأصل الجغرافي لسكان الأحياء العشوائية:

من خلال الجدول رقم (70) والشكل رقم (74)، نلاحظ أن سكان الأحياء العشوائية بكل من مدينة سكيكدة والحروش يتوزعون تبعاً لأصولهم الجغرافية على النحو التالي:

الجدول رقم (70): الأصل الجغرافي لسكان الأحياء العشوائية لمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012

التعيين (السؤال)	الإجابات المقترحة	مدينة سكيكدة (%)	مدينة الحروش (%)
مكان السكن السابق	خارج الولاية	5.21	3.48
	خارج المدينة	31.25	83.72
	من المدينة	63.54	12.80
المجموع		100	100



- غالبية سكان الأحياء العشوائية بمدينة سكيكدة هم من داخل المدينة، حيث بلغت نسبتهم 63,54%، بينما يشكل السكان من خارج المدينة ما نسبته 36,46%.

- غالبية سكان الأحياء العشوائية بمدينة الحروش هم من خارج المدينة، حيث بلغت نسبتهم 87,2%، بينما يشكل السكان من داخل المدينة ما نسبته 12,8%.

هذا التباين الواضح جدا في الأصول الجغرافية لسكان الأحياء العشوائية لكل من مدينة سكيكدة والحروش، هو مؤشر على وجود أزمة سكن حادة بمدينة سكيكدة نظرا للكثافة السكانية العالية، مما دفع بالكثير من سكان المدينة للجوء للسكن العشوائي كحل ظريفي، في انتظار الحصول على سكن بأي صيغة من الصيغ (اجتماعي، تساهمي، عدل ..). في مقابل ذلك، فإن الأصول الجغرافية لسكان الأحياء العشوائية بمدينة الحروش، هي مؤشر على حدة وكثافة الهجرة الريفية الوافدة التي عرفتها المدينة وضواحيها، خصوصا خلال العشرية السوداء.

2-1-2- أسباب و عوامل نشأة الأحياء العشوائية:

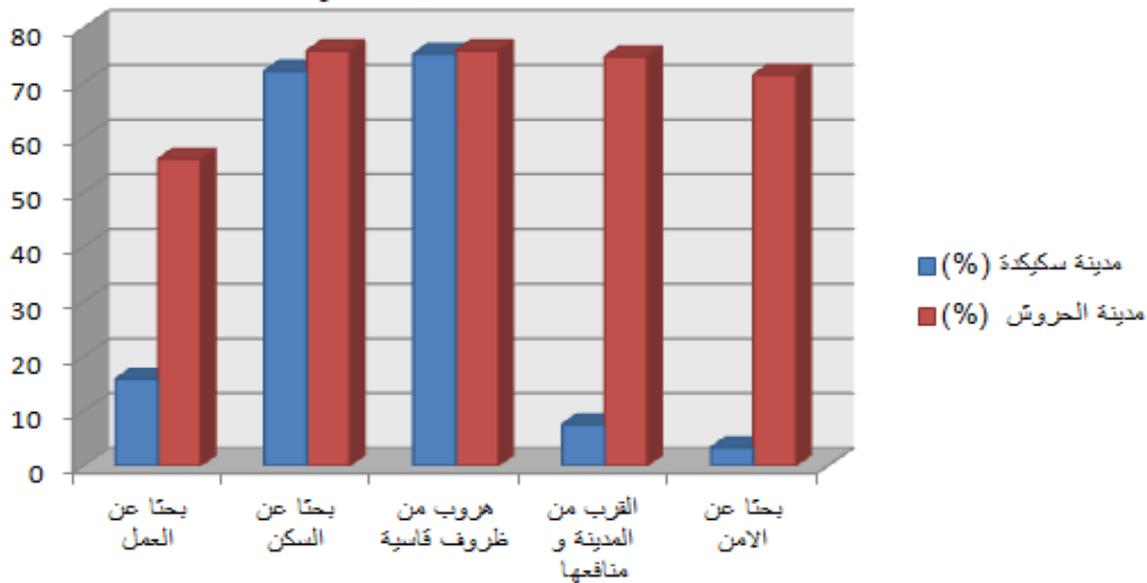
2-1-2-1- أسباب الهجرة من المكان الأصلي:

من خلال الجدول رقم (71) والشكل رقم (75)، نلاحظ أن سبب هجرة سكان الأحياء العشوائية لمدينة سكيكدة والحروش، ومغادرتهم لأماكن سكنهم الأصلية يعود بالأساس إلى عدة أسباب، حيث :

الجدول رقم (71): أسباب الهجرة من المكان الأصلي في الأحياء العشوائية لمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012

التعيين (السؤال)	الإجابات المقترحة	مدينة سكيكدة (%)	مدينة الحروش (%)
سبب الرحيل من المكان الأصلي	بحثنا عن العمل	15,83	56,04
	بحثنا عن السكن	72,10	75,82
	هروب من ظروف قاسية	75,20	75,82
	القرب من المدينة و منافعها	7,54	74,72
	بحثنا عن الامن	3,33	71,42

الشكل رقم :75 أسباب هجرة سكان الأحياء العشوائية لمدينة سكيكدة و الحروش من مكانهم الأصلي



- عبر 75.20% من المستجوبين بمدينة سكيكدة أن السبب يعود إلى الهروب من ظروف قاسية، و 72.10% بسبب البحث عن السكن. بينما لم تشكل العوامل الأخرى أهمية بالنسبة لهم، كالبحث عن الأمن (3,33%)، القرب من المدينة و منافعها (7,54%)، والبحث عن العمل (15,30%).

- بالمقابل فقد عبر 75,82% من المستجوبين بمدينة الحروش على أن السبب يعود إلى الهروب من ظروف قاسية وكذلك البحث عن السكن. كما شكل عامل القرب من المدينة و منافعها ما نسبته 74,72%، وعامل البحث عن الأمن ما نسبته 74,42%. في حين شكل عامل البحث عن العمل ما نسبته 56,04%.

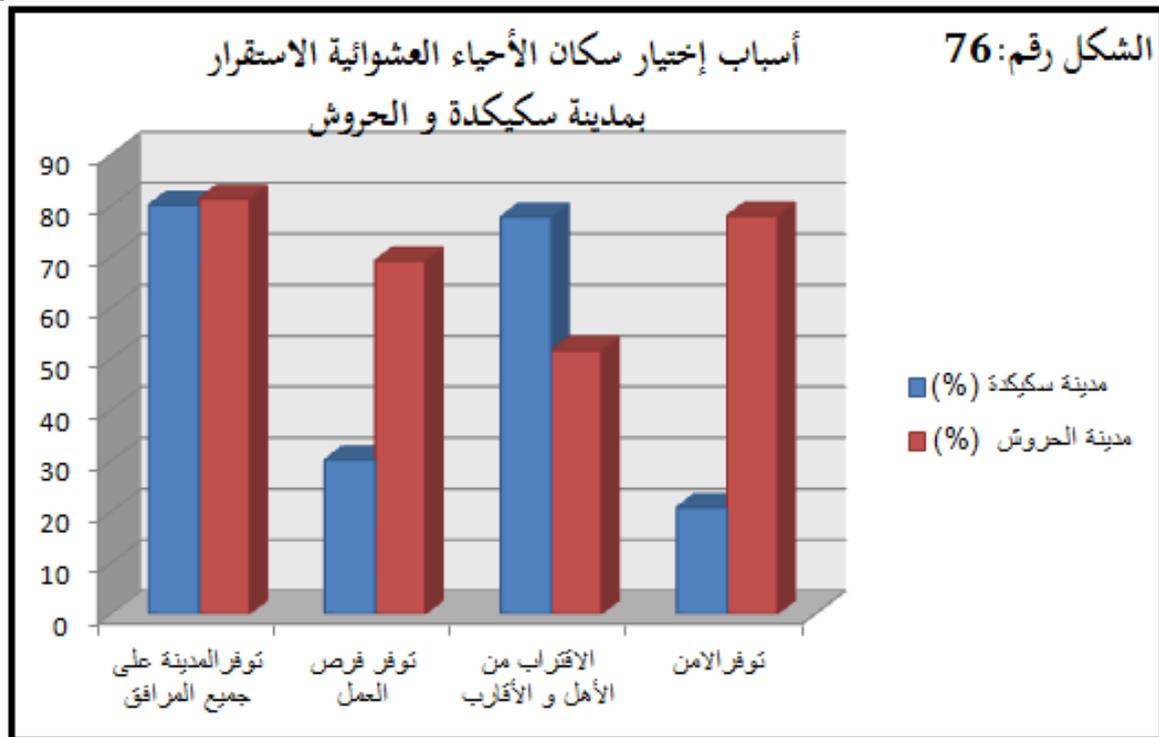
الملاحظ أن سكان العشوائيات في كلا المدينتين، يشتركون في كونهم يعانون من ظروف قاسية، قد تكون اجتماعية بالدرجة الأولى، مما دفعهم للبحث عن السكن كأحد الحلول، ولو كان هذا السكن بشكل عشوائي. كما يعتبر عامل البحث عن الأمن والقرب من منافع المدينة، ذو أهمية بالغة بالنسبة لسكان العشوائيات بمدينة الحروش.

2-2-1-2- أسباب إختيار المدينة:

من خلال الجدول رقم (72) والشكل رقم (76)، نلاحظ أن الأسباب التي دفعت بسكان العشوائيات لاختيار الاستقرار بمدينة سكيكدة أو الحروش تعود بالأساس إلى ما يلي:

الجدول رقم (72): أسباب إختيار سكان الأحياء العشوائية الاستقرار بمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012

التعيين (السؤال)	الإجابات المقترحة	مدينة سكيكدة (%)	مدينة الحروش (%)
أسباب إختيار الاستقرار بالمدينة	توفر المدينة على جميع المرافق	80,13	81,31
	توفر فرص العمل	30,16	69,23
	الاقتراب من الأهل و الأقارب	77,80	51,64
	توفر الأمن	20,82	78,02



- بالنسبة لسكان عشوائيات مدينة سكيكدة، فقد عبر 80,13% منهم أن سبب اختيارهم لمدينة سكيكدة كون هذه الأخيرة تتوفر على جميع المرافق، خصوصا وأن غالبيتهم من سكانها. كما شكل عامل القرب من الأهل والأقارب ما نسبته 77,80%، بمعنى أنهم يرفضون الابتعاد عن أهلهم و أقاربهم. في حين شكل عامل توفر المدينة على فرص للعمل ما نسبته 30,16%، وعامل توفر الأمن ما نسبته 20,82% فقط.

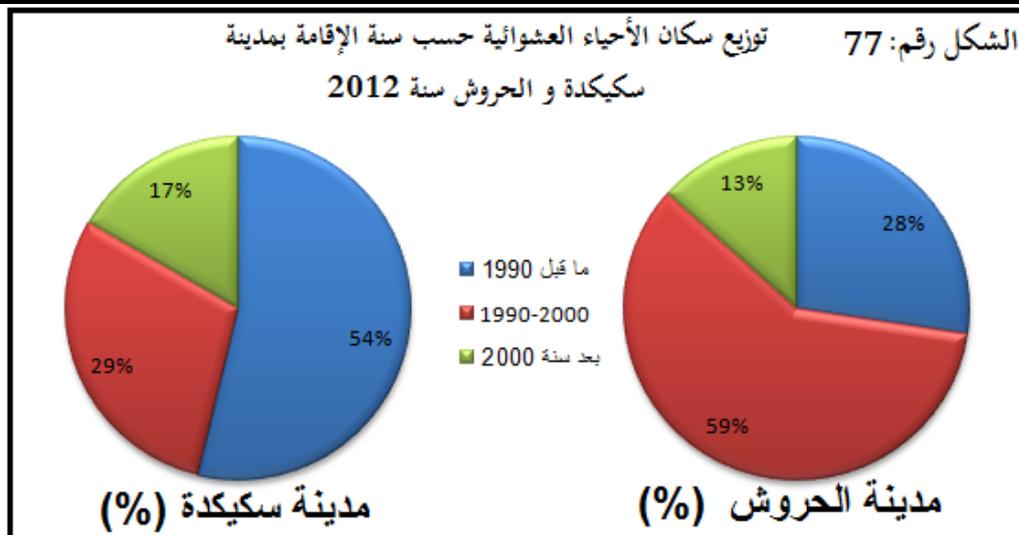
- أما بخصوص سكان العشوائيات بمدينة الحروش، فقد عبر 81,31% منهم على أن السبب الرئيسي لاختيارهم الهجرة والاستقرار بمدينة الحروش وضواحيها، يرجع إلى عامل توفر هذه المدينة على جميع المرافق. في حين شكل عامل توفر الأمن ما نسبته 78,02%، مما يؤشر على أن هؤلاء السكان هم من الوافدين من مناطق غير آمنة. كما شكل عامل توفر المدينة على فرص للعمل، ما نسبته 69,23%، وهو دليل على أنهم من الوافدين من مناطق تعاني من ظروف اقتصادية مزرية كالبطالة والعزلة. أما بالنسبة لعامل القرب من الأهل والأقارب، فقد شكل نسبة 51,64%، وهو دليل على أن هجرتهم نحو مدينة الحروش واختيارهم لها لم يكن بشكل عفوي.

2-1-2-3- سنة الإقامة بالحي العشوائي:

من خلال الجدول رقم (73) والشكل رقم (77)، نلاحظ أن عملية الاستيطان لسكان العشوائيات بكل من مدينة سكيكدة والحروش ترجع إلى فترات زمنية مختلفة، وذلك تبعا للظروف الاقتصادية والسياسية التي شهدتها الجزائر بشكل عام، والمدينتين بشكل خاص، حيث يمكن إبراز ذلك كما يلي:

الجدول رقم (73): توزيع سكان الأحياء العشوائية حسب سنة الإقامة بمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012

التعيين (السؤال)	الإجابات المقترحة	مدينة سكيكدة (%)	مدينة الحروش (%)
سنة الإقامة في الحي العشوائي	ما قبل 1990	53,76	27,38
	1990-2000	29,58	59,28
	بعد سنة 2000	16,66	13,34
المجموع		100	100



- بالنسبة لسكان العشوائيات بمدينة سكيكدة، فقد شهدت فترة ما قبل 1990م أكبر نسبة للسكان بحوالي 53,76%، وهي الفترة التي عرفت فيها المدينة نموا اقتصاديا وعمرانيا كبيرا بسبب إنشاء المنطقة الصناعية البتروكيماوية، وكذلك ترقية المدينة إلى عاصمة ولاية. كما أن فترة العشرية السوداء (1990-2000م) شكلت هي الأخرى نسبة معتبرة بلغت 29,58%، ذلك أن المدينة عرفت هجرة وافدة بسبب تداعيات الأزمة الأمنية آنذاك، غير أنها لم تكن بشكل كبير، بسبب تشديد الرقابة الأمنية على المدينة وضواحيها. بالنسبة للفترة ما بعد سنة 2000م، شهدت المدينة العديد من المشاريع السكنية التي استفاد منها بعض سكان الأحياء العشوائية، حيث بعد رحيلهم غالبا ما يتم بيع سكناتهم لآخرين من أقاربهم وأهاليهم لتستمر الدورة، هذا ما جعل نسبة سكان العشوائيات في هذه الفترة يبلغ 16,66%.

- بخصوص سكان العشوائيات بمدينة الحروش، فقد شهدت فترة العشرية السوداء أكبر نسبة لهم إذ بلغت حوالي 59,28%، ذلك كون المنطقة مرت بفترة مستقرة أمنيا آنذاك، مما جعلها قبلة للهجرة الريفية الوافدة بشكل كبير من مختلف مناطق تراب ولاية سكيكدة غير الأمانة (القل وعين قشرة غربا، أولاد أحبابة وزردازة شرقا).

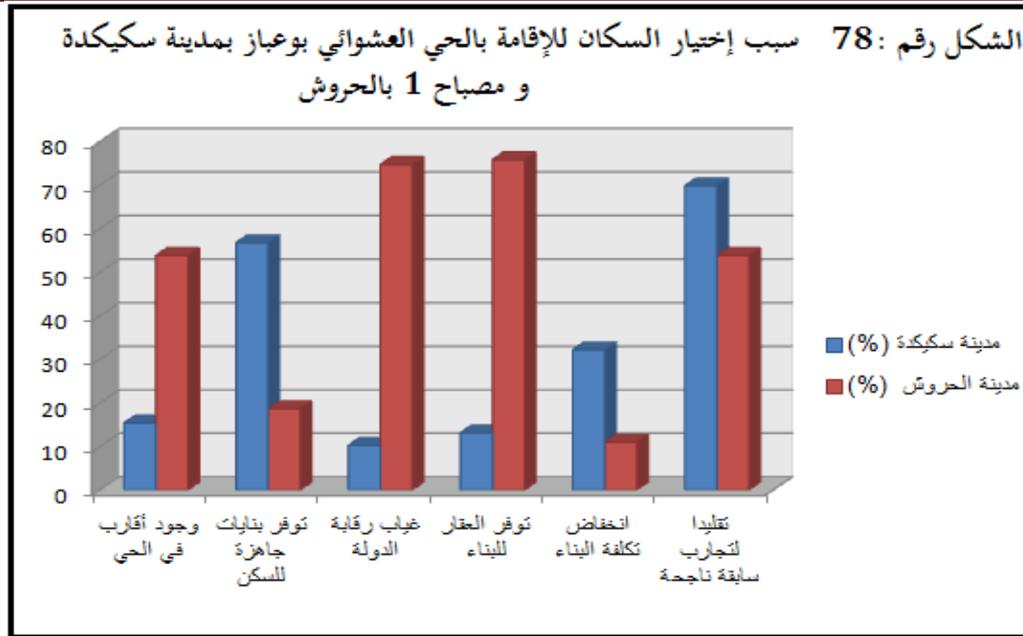
2-1-2- سبب إختيار الإقامة بالحي العشوائي:

من خلال الجدول رقم (74) والشكل رقم (78)، نلاحظ أن سبب إختيار السكان للاستقرار بكل من حي "بوعباز" بمدينة سكيكدة، وحي "مصباح 1" بمدينة الحروش يرجع بالأساس لعدة أسباب نوضحها كما يلي:

الجدول رقم (74): توزيع سكان الأحياء العشوائية حسب سبب إختيار الإقامة بالحي العشوائي سنة 2012 م

التعيين (السؤال)	الإجابات المقترحة	مدينة سكيكدة (%)	مدينة الحروش (%)
أسباب و عوامل إختيار الإقامة في الحي	وجود أقارب في الحي	15,36	53,84
	توفر بنايات جاهزة للسكن	56,75	18,68
	غياب رقابة الدولة	10,22	74,72
	توفر العقار للبناء	13,12	75,82
	انخفاض تكلفة البناء	32,18	10,98
	تقليدا لتجارب سابقة ناجحة	69,82	53,84

- بخصوص حي "بوعباز" بمدينة سكيكدة، فقد عبر 69,82% من السكان على أن سبب إختيارهم له يعود بالأساس إلى وجود تجارب سابقة ناجحة، استفاد أصحابها من سكنات من الدولة واستوطنوا المدينة. كما أن عامل وجود بنايات عشوائية جاهزة للسكن بالحي شكل ما نسبته 56,75%. بالمقابل شكلت العوامل الأخرى نسبة متفاوتة، حيث شكل عامل وجود أقارب بالحي نسبة 15,36%، وعامل غياب رقابة الدولة نسبة 10,22%، أما عامل توفر العقار للبناء فشكل نسبة 13,12%، في حين شكل عامل انخفاض تكلفة البناء ما نسبته 32,18%. هذا الأخير جاء مرتفعا نسبيا كون الحي يقع في منطقة منحدرية وصعبة التضاريس، مما جعل الأراضي به مهمشة و ليست لها قيمة عمرانية كبيرة.



- أما بالنسبة لحي "مصباح 1" بمدينة الحروش، فقد عبر 75,82% من السكان على أن سبب اختيارهم للسكن بهذا الحي يرجع بالأساس لتوفر العقار للبناء، إضافة لغياب رقابة الدولة إذ شكل هذا العامل نسبة 74,72%. كما شكل كل من عامل وجود أقارب بالحي، وعامل التقليد لتجارب سابقة ناجحة ما نسبته 53,84%. هذا ما يعطينا صورة جلية على وجود روابط دموية وأسرية بين سكان هذا الحي، وأنهم من أصول جغرافية متقاربة، مما يضفي على الحي نوعا من الاستقرار ويبث بين ساكنيه روح التضامن، التي تدفع بالعديد من السكان إلى الاستقرار بشكل دائم ومستمر بهذا الحي، من خلال بناء سكنات عشوائية صلبة.

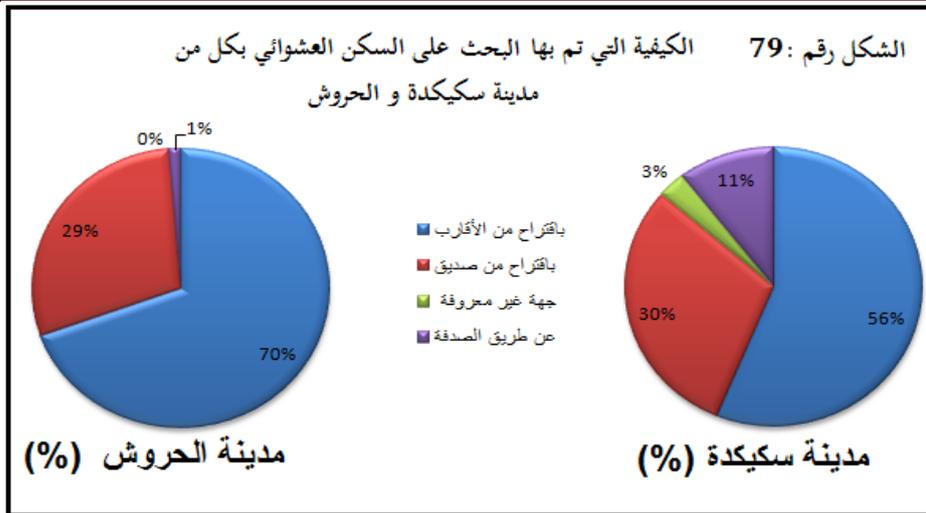
2-1-2-5- الكيفية التي تم بها البحث على السكن العشوائي:

من خلال الجدول رقم (75) والشكل رقم (79)، نلاحظ أن سكان العشوائيات بكل من مدينة سكيكدة والحروش قد انتهجوا طرقا مختلفة في كيفية بحثهم وإرشادهم للسكن بالحي، حيث ساهم في ذلك عوامل نوجزها كما يلي:

الجدول رقم (75): توزيع سكان العشوائيات لمدينة سكيكدة و الحروش تبعا للكيفية التي تم بها البحث عن السكن

التعيين (السؤال)	الإجابات المقترحة	مدينة سكيكدة (%)	مدينة الحروش (%)
كيفية البحث عن السكن (من أرشدكم للسكن في الحي؟)	باقتراح من الأقارب	56,25	69,51
	باقتراح من صديق	30,21	29,27
	جهة غير معروفة	3,12	00
	عن طريق الصدفة	10,42	1,22
المجموع		100	100

- بالنسبة لسكان الأحياء العشوائية بمدينة سكيكدة، فقد عبر 56,25% منهم على أنه تم إرشادهم للسكن بالحي باقتراح من الأقارب. بينما شكل عامل الاقتراح من صديق ما نسبته 30,21%. بمعنى أن ما نسبته 86,46 من سكان عشوائيات مدينة سكيكدة تم إرشادهم للسكن العشوائي بحي "بوعباز" عن طريق مقربين لهم. هذا ما يؤشر على أن العملية مغلقة وتشوبها السرية بعيدا عن أعين الرقابة بمختلف أشكالها، مما يفسر صعوبة دخولنا للحي أول مرة، بغية إجراء الاستبيان الميداني.



- بخصوص سكان الأحياء العشوائية بمدينة الحروش، فقد عبر كذلك 69,51% من السكان على أنه تم إرشادهم للسكن بحي "مصباح 1" أقارب لهم. كما أنه تم مساعدتهم من خلال إرشاد صديق لهم بنسبة 29,27%. هذا ما يعزز كلامنا السابق حول وجود علاقات دموية و أسرية بين سكان هذا الحي.

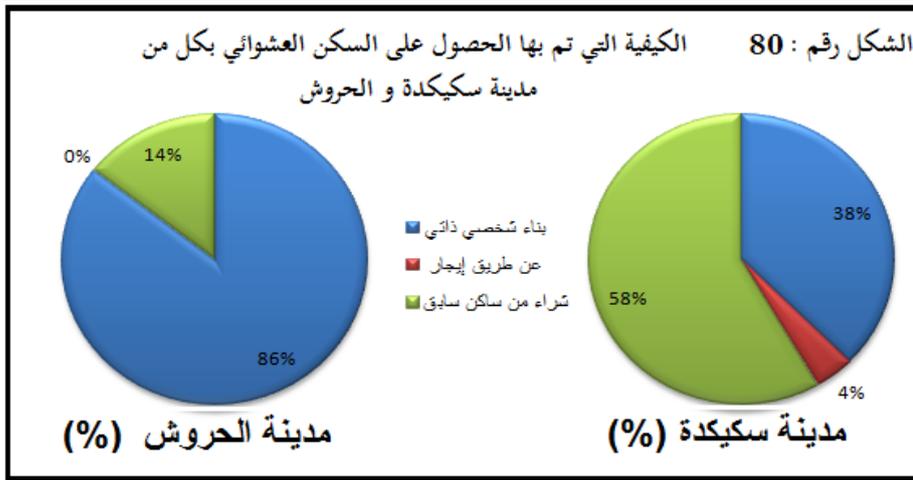
- يمكن الإشارة إلى أن هذه النسب هي عبارة عن مؤشر يوحي بعدم وجود عصابات وسماسرة يتاجرون بالسكن العشوائي، على غرار ما يحدث بالعديد من المدن الأخرى عبر التراب الوطني. غير أن ذلك لا يمنع من وجود العديد من الحالات التي وقع أصحابها ضحية بيعهم سكنات جاهز، تم بيعها لأكثر من شخص، مما خلق صراعات ومشاحنات انتهت في كثير من الأحيان إلى أروقة المحاكم، نتيجة الضرب العمدي والاعتداء الجسدي، هذا ما جعل الكثير من الباحثين عن السكن العشوائي يتحاشون شراء سكنات عشوائية جاهزة من جهات غير معروفة، كما هو موضح في الجدول أعلاه، حيث بلغت النسبة 3,12% بمدينة سكيكدة، وكانت النسبة منعدمة بمدينة الحروش. كما شكل عامل الصدفة بمدينة سكيكدة ما نسبته 10,42%، ذلك بسبب الاحتكاك الكبير و اليومي بين سكان العشوائيات وسكان المدينة.

2-1-2- الطريقة التي تم بها الحصول على السكن العشوائي:

من خلال الجدول رقم (76) والشكل رقم (80)، نلاحظ أن سكان الأحياء العشوائية في كل من مدينة سكيكدة والحروش يتباينون ويختلفون في طريقة حصولهم على السكن العشوائي، حيث كانت النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم (76): توزيع سكان العشوائيات بسكيكدة و الحروش تبعا للطريقة التي تم بها الحصول على السكن

التعيين (السؤال)	الإجابات المقترحة	مدينة سكيكدة (%)	مدينة الحروش (%)
طريقة الحصول على السكن (كيف تم حصولكم على السكن؟)	بناء شخصي ذاتي	37,50	85,54
	عن طريق إيجار	4,17	00
	شراء من ساكن سابق	58,33	14,46
المجموع		100	100



- بالنسبة لسكان العشوائيات بمدينة سكيكدة، فقد حصل ما نسبته 58,33% من سكان العشوائيات على السكن من خلال شرائه من ساكن سابق. بينما قام 37,50% منهم ببنائه بشكل ذاتي. هذا ما يؤشر على وجود غياب لرقابة السلطات المحلية، خصوصا عند توزيع السكنات في مختلف البرامج، حيث يتم إهمال تهديم السكنات المستفيدين، مما يفتح المجال لإعادة إسكانها من طرف أشخاص آخرين غالبا ما يكونون من نفس العائلة أو من الأقارب والأصدقاء. ولعل تفسير ذلك يرجع لكون ملف السكن عموما و السكن العشوائي خصوصا له أبعاد سياسية واجتماعية، غالبا ما يتحاشى المنتخبون المحليون التعاطي معه بصرامة القانون، تفاديا للانزلاقات التي قد تحدث، وكذلك حفاظا على سمعتهم وسمعة أحزابهم أمام الرأي العام، بغية كسب المزيد من الأصوات الانتخابية والرفع من نسب المشاركة الشعبية في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، خصوصا بالمدن الكبرى ذات الكثافة السكانية العالية، إذ تشكل هذه الملفات وقودا خصبا للحملات الانتخابية.

- بخصوص سكان العشوائيات بمدينة الحروش، وخلافا لما هو عليه الحال بالنسبة لمدينة سكيكدة، فإن نسبة الحاصلين على سكن عشوائي من خلال البناء الذاتي بلغت 85,54% من مجموع سكان الحي العشوائي. بينما شكل عامل الشراء من ساكن سابق، ما نسبته 14,46%، في حين انعدمت حالات الكراء.

هذه المعطيات هي مؤشرات تدل على أن سكان العشوائيات بالحروش يتميزون باستقرارهم في الحي، من خلال بناء سكنات عشوائية وفق نمط عمراني صلب، الهدف منه الاستقرار الدائم بالقرب من المدينة والاستفادة من منافعتها، على عكس سكان عشوائيات مدينة سكيكدة، إذ أن غالبيتهم يطمحون للحصول على سكنات جاهزة ضمن برامج الدولة سواء داخل المدينة أو في ضواحيها.

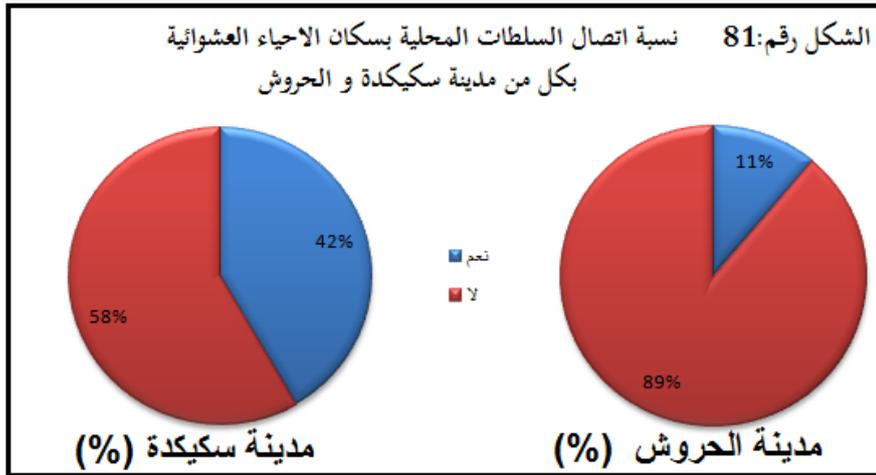
1-2-7- موقف السلطات المحلية اتجاه انتشار السكن العشوائي:

تشكل السلطات المحلية وأجهزة الرقابة على العمران، دورا بارزا في الحد من ظاهرة السكن العشوائي أو تفاقمها. إذ نجد لهذا الهيئات تواجدا ملحوظا في المدن الكبرى، على عكس المدن الصغيرة التي لا تزال تفتقد للعديد من الهيئات الرقابية على غرار شرطة العمران.

من خلال الجدول رقم (77) والشكل رقم (81)، نلاحظ أن سكان العشوائيات بمدينة سكيكدة والحروش تباينوا في تصريحاتهم حول مدى اتصال السلطات المحلية بهم أول ما سكنوا، حيث كانت النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم (77): نسبة اتصال السلطات المحلية بسكان الاحياء العشوائية لكل من مدينة سكيكدة و الحروش

التعيين (السؤال)	الإجابات المقترحة	مدينة سكيكدة (%)	مدينة الحروش (%)
هل تم الاتصال بكم من طرف مصالح البلدية أول ما سكنتم؟	نعم	41,66	11,11
	لا	58,34	88,89
المجموع		100	100



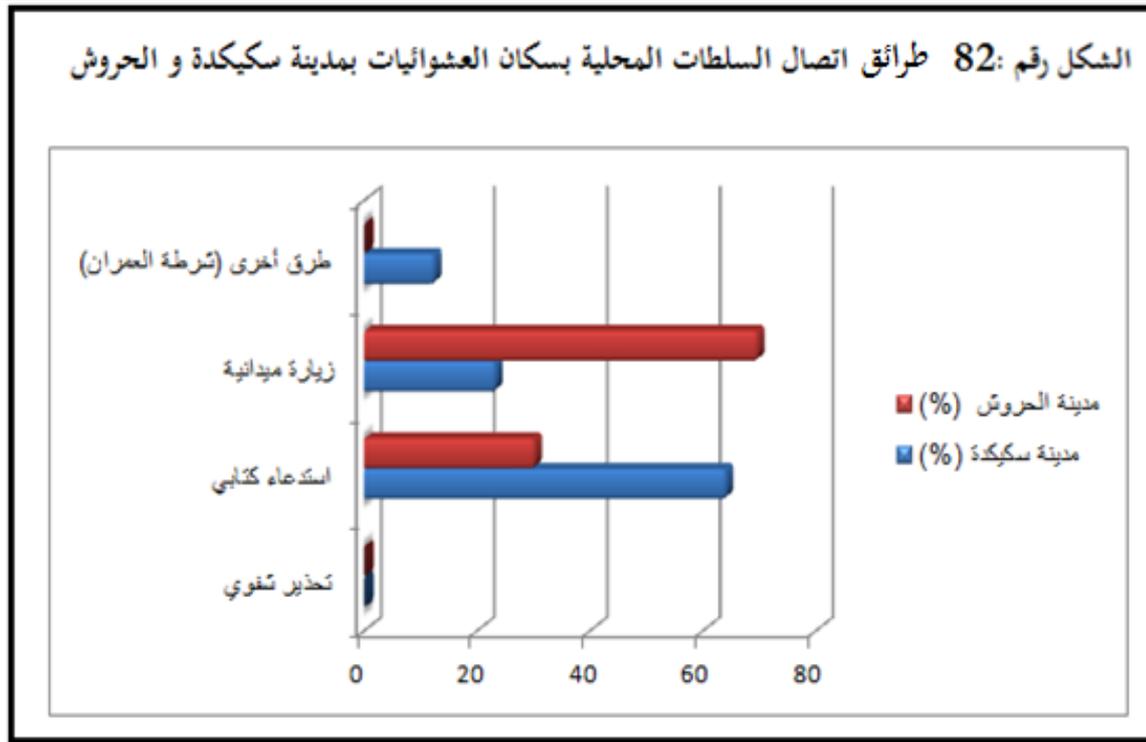
- عبر 41,66% من سكان عشوائيا سكيكدة بأنه تم الاتصال بهم من طرف السلطات المحلية. في حين بلغت النسبة ذاتها بالنسبة لسكان مدينة الحروش نسبة 11,11% فقط.

- بالمقابل من ذلك فإن 88,89% من سكان عشوائيات الحروش لم يتم الاتصال بهم من طرف أي جهة كانت سواء تعلق الأمر بمصالح البلدية أو شرطة العمران. كما أن النسبة ذاتها بلغت لدى سكان عشوائيات سكيكدة نسبة 58,34%.

أما فيما يخص الطرق والوسائل المنتهجة من طرف السلطات المحلية والهيئات الرقابية المكلفة بملف العمران، فقد تباينت كذلك طرقهم المنتهجة في التواصل مع سكان الأحياء العشوائية، سواء أول ما يسكنون الحي، أو من خلال الرقابة البعدية. من خلال الجدول رقم (78) والشكل رقم (82)، يمكننا تلخيص هذه الطرق فيما يلي:

الجدول رقم (78): طرائق اتصال السلطات المحلية بسكان العشوائيات بمدينة سكيكدة و الحروش

التعيين (السؤال)	الإجابات المقترحة	مدينة سكيكدة (%)	مدينة الحروش (%)
كيف تم الاتصال بكم؟	تحذير شفوي	00	00
	استدعاء كتابي	64,16	30,29
	زيارة ميدانية	23,33	69,71
	طرق أخرى (شرطة العمران)	12,51	00
المجموع		100	100



- بالنسبة لسكان الأحياء العشوائية بمدينة سكيكدة، فقد تعاملت السلطات المحلية معهم من خلال الاستدعاء الكتابي بنسبة 64,16%، في حين بلغت نسبة الزيارات الميدانية 23,33% فقط.

الملاحظ أن هناك تناقضا واضحا بين هذه النسب، إذ لا يعقل أن يتم تقديم الاستدعاء الكتابي دون الزيارات الميدانية، كما أن هذه الأخيرة لا يمكن القيام بها، في الحي نظرا لخطورة ولوجه، وضيق شوارعه وأزقته. التفسير الوحيد الذي حصلنا عليه بعد اللقاء مع السكان والاستفسار عن ذلك، كان مفاده أن أعضاء لجنة الحي هم من يقومون بتسجيل السكان بما فيهم الوافدين الجدد، وتقديم أسمائهم لمصالح البلدية، لتقوم هذه الأخيرة باستصدار الاستدعاء الكتابي، ليتم على إثرها تجميع قائمة سكان الحي. كل ذلك يتم برضى السكان أملا منهم في تسجيلهم ضمن قائمة السكان المحتمل حصولهم على سكنات جماعية.

أما بخصوص تدخل شرطة العمران فقد شكل ما نسبته 12,51% فقط. هذه النسبة تبقى ضعيفة مقارنة بنشاط قوات الأمن الوطني في محاربة مختلف النشاطات غير الشرعية (الجريمة، السرقة، المخدرات ..). هذا ما يجعلنا نطرح الاستفهام حول أسباب ضعف نشاط شرطة العمران في محاربة انتشار السكن العشوائي.

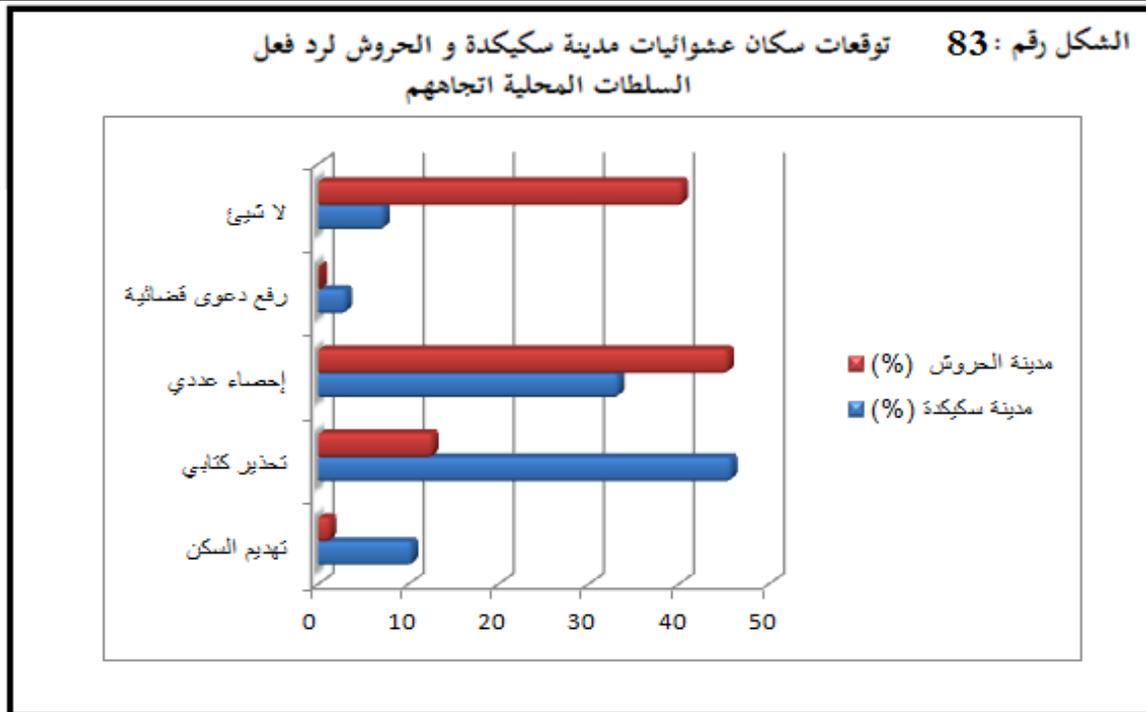
- بخصوص سكان الأحياء العشوائية بمدينة سكيكدة، فقد عبر 69,71% منهم على أن السلطات المحلية تواصلت معهم من خلال الزيارات الميدانية وتسجيلهم وإحصائهم. بينما شكلت الاستدعاءات الكتابية ما نسبته 30,29% فقط. في حين غاب تماما دور الشرطة المكلفة بالعمران، ذلك كون الحي ربما يقع خارج المحيط العمراني للمدينة، وبالتالي فهو يقع قانونا تحت الرقابة الأمنية للفرقة الإقليمية للدرك الوطني.

إن هذه الطرق وأشكال تعامل السلطات المحلية مع سكان الأحياء العشوائية، تركت لديهم انطبعا وتوقعات مختلفة حول كيفية رد فعل هذه الهيئات اتجاههم مستقبلا، هذه الردود المتوقعة من السكان كان لها الأثر البالغ فيما بعد، في كيفية استغلال السكن العشوائي ونمط بنائه.

من خلال الجدول رقم (79) والشكل رقم (83)، نلاحظ أن توقعات سكان العشوائيات بمدينة سكيكدة والحروش لكيفية رد فعل السلطات المحلية اتجاههم كان على النحو التالي:

الجدول رقم (79): توقعات سكان عشوائيات مدينة سكيكدة و الحروش لكيفية رد فعل السلطات المحلية اتجاههم

التعيين (السؤال)	الإجابات المقترحة	مدينة سكيكدة (%)	مدينة الحروش (%)
كيف كنتم تتوقعون رد فعل السلطات المحلية اتجاهكم؟	تهديم السكن	10,42	1,35
	تحذير كتابي	45,83	12,70
	إحصاء عددي	33,33	45,45
	رفع دعوى قضائية	3,12	0,12
	لا شيء	7,30	40,38
المجموع		100	100



- بالنسبة لسكان العشوائيات بمدينة سكيكدة، فقد توقع 45,83% منهم أن يكون رد فعل السلطات المحلية اتجاههم من خلال استدعائهم كتابيا فقط، بينما عبر 33,33% منهم أن الرد لا يعدو أن يكون عبارة عن عملية إحصاء عددي. بمعنى أن 79,16% من السكان يتوقعون رد فعل ضعيف للسلطات المحلية. يمكن تفسير هذا الشعور بسبب التجارب السابقة للعديد من السكان، حيث سبق للكثير منهم أن تعاملت السلطات المحلية معهم بنفس الطريقة دون اتخاذ إجراءات ردية ضدهم، بل على العكس من ذلك، فقد استفاد الكثير ممن تم إحصاؤهم من سكنات اجتماعية ولو بعد سنوات من المعاناة.

تجدر الإشارة إلى أن 10,42% فقط من السكان توقعوا تهديم سكناتهم، بينما توقع 3,12% منهم رفع دعاوى قضائية ضدهم، في حين توقع 7,30% منهم أن لا يكون هناك أي رد فعل للسلطات المحلية. بالرغم من كون النسب المتعلقة بتوقعات السكان لرد فعل قوي للسلطات (التهديم أو رفع دعوة قضائية) جاءت قليلة، غير أنها تعبر على وجود نوع من التخوف لدى السكان من رد فعل السلطات، هذا ما يجعل من تفعيل القوانين الخاصة بمحاربة السكن العشوائي وتقوية سلطات الهيئات المختصة في ذلك، ذات أهمية بالغة في الحد من الظاهرة ومعالجتها بطرق استباقية.

- بخصوص سكان عشوائيات مدينة الحروش، فقد توقع 45,45% منهم أن رد فعل السلطات المحلية اتجاههم لا يتعدى أن يكون عبارة عن إحصاء عددي لا غير. في حين توقع ما نسبته 40,38% منهم أن السلطات المحلية لن يكون لها أي رد فعل. بمعنى أن 85,83% من السكان كانوا لا يبالون برد فعل السلطات المحلية. هذا ما جعل الكثير منهم يلجأ للبناء العشوائي الذاتي وفقا لنمط عمراني صلب، تقليدا للتجارب السابقة الناجحة.

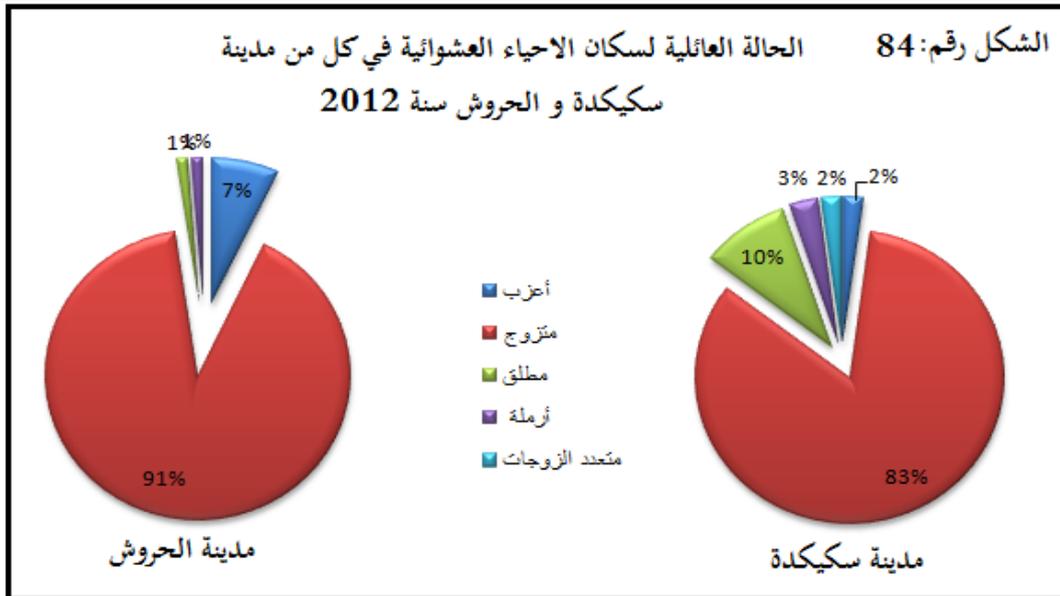
تجدر الإشارة إلى أن 1,35% من السكان عبروا على تخوفهم من تهديم سكناتهم كرد فعل للسلطات، ذلك كون بعض السكنات تعرضت فعلا إلى عملية الهدم من طرف مصالح البلدية، غير أن أصحابها أعادوا الكرة بينها مرة ثانية، مستغلين في ذلك فترات زمنية معينة كنهاية العهدة الانتخابية للمجالس الشعبية البلدية أو أثناء الحملات الانتخابية لمختلف الاستحقاقات (التشريعية أو الرئاسية).

2-1-3- الحالة العائلية لسكان الأحياء العشوائية:

من خلال الجدول رقم (80) والشكل رقم (84)، نلاحظ أن سكان الأحياء العشوائية بمدينة سكيكدة ومدينة الحروش يتوزعون حسب الحالة العائلية على النحو التالي:

الجدول رقم (80): الحالة العائلية لسكان العشوائيات بمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012م

التعيين (السؤال)	الإجابات المقترحة	مدينة سكيكدة (%)	مدينة الحروش (%)
الحالة العائلية	أعزب	2.09	7.07
	متزوج	83.33	90.59
	مطلق	9.37	1.18
	أرملة	3.12	1.18
	متعدد الزوجات	2.09	00
المجموع		100	100



- بالنسبة لسكان العشوائيات بمدينة سكيكدة، فإن نسبة المتزوجين منهم بلغت 83,33% ، بينما يشكل العزاب منهم 2,09% فقط. في حين شكلت فئة العائلات الهشة (الأرامل و المطلقات) ما نسبته 12,49%. أما فئة متعددي الزوجات فقد بلغت نسبتهم 2,09%.

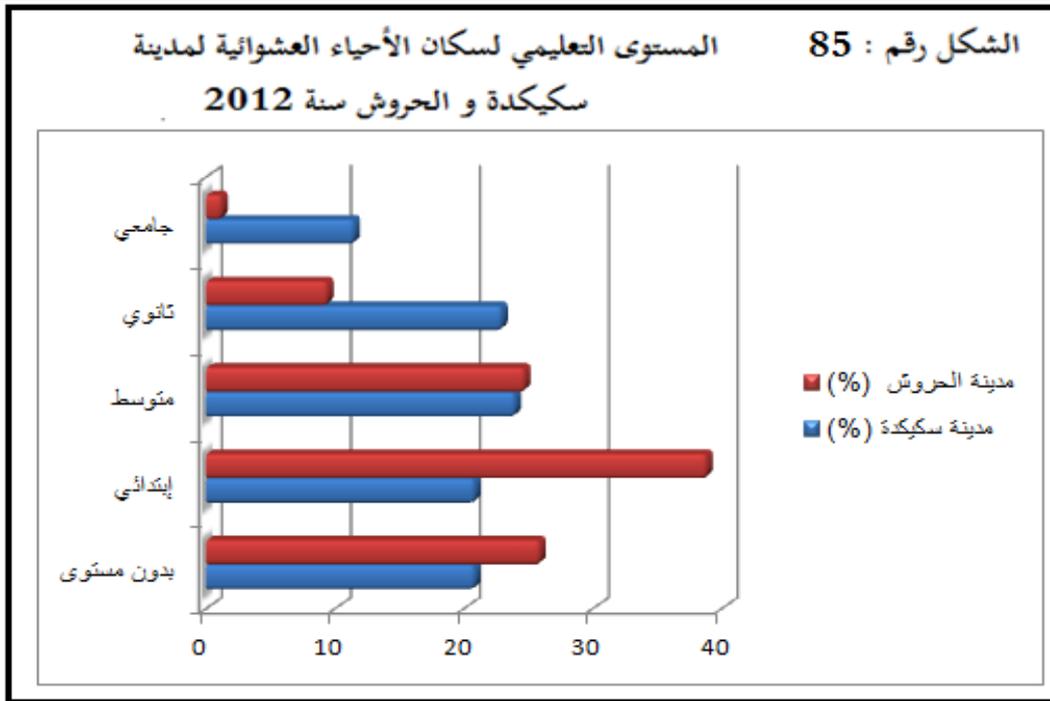
- بخصوص سكان العشوائيات بمدينة الحروش، فقد شكلت فئة المتزوجين منهم ما نسبته 90,59% ، في حين بلغت نسبة فئة العزاب حوالي 7,07%. أما فئة العائلات الهشة (الأرامل و المطلقات) فقد بلغت نسبتها حوالي 2,36% فقط. في حين انعدمت فئة متعددي الزوجات.

2-1-4- المستوى التعليمي لسكان الأحياء العشوائية:

من خلال الجدول رقم (81) والشكل رقم (85)، نلاحظ أن سكان العشوائيات بمدينة سكيكدة والحروش يتميزون حسب مستواهم التعليمي بالخصائص التالية:

الجدول رقم (81): المستوى التعليمي لسكان العشوائيات بمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012م

التعيين (السؤال)	الإجابات المقترحة	مدينة سكيكدة (%)	مدينة الحروش (%)
المستوى التعليمي	بدون مستوى	20.83	25.88
	إبتدائي	20.83	38.82
	متوسط	23.96	24.70
	ثانوي	22.92	9.40
	جامعي	11.46	1.20
المجموع		100	100



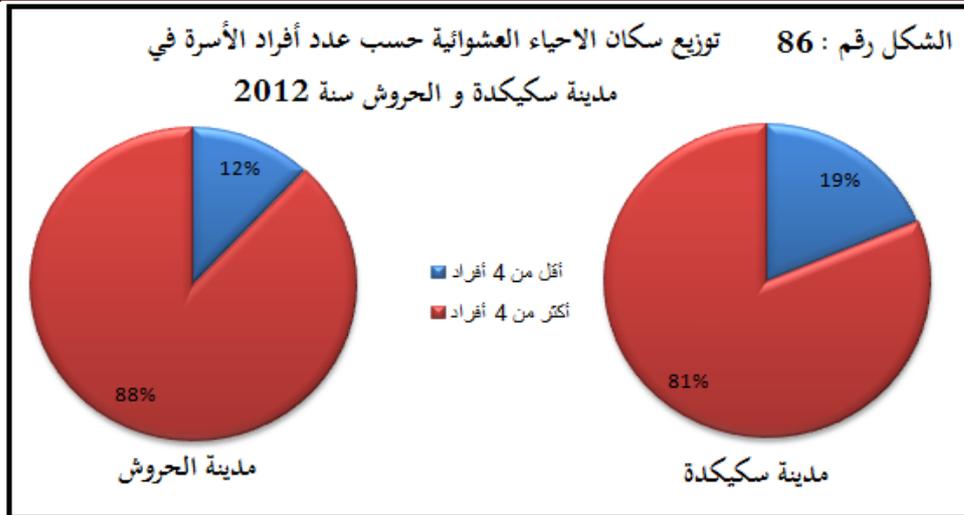
- يشكل السكان ذووا المستوى التعليمي المتدني (الابتدائي+بدون مستوى) ما نسبته 41,66% من مجموع السكان بالأحياء العشوائية لمدينة سكيكدة. في حين يشكلون بأحياء مدينة الحروش العشوائية ما نسبته 64,7%.
- بخصوص فئة السكان ذووا المستوى التعليمي المتوسط والثانوي، فقد شكلت بأحياء سكيكدة العشوائية ما نسبته 46,88%، في حين شكلت بالأحياء مدينة الحروش ما نسبته 34,1%. هذه النسبة الأخيرة والخاصة بمدينة الحروش، هي نتيجة حتمية للتسرب المدرسي وتوقيف الإناث عن مواصلة دراستهم، كون الحي يقع على مسافة بعيدة من موقع المتوسطات والثانويات الموجودة في المدينة، حيث يضطر التلاميذ لقطع وادي النساء والطريق الوطني رقم 3 والمرور ببعض الأحياء السكنية للوصول إلى مدارسهم.
- شكلت فئة الجامعيين وأصحاب الشهادات العليا ما نسبته 11,46% من سكان العشوائيات بمدينة سكيكدة، بينما بلغت النسبة لنفس الفئة بمدينة الحروش حوالي 1,20% فقط.

2-1-5- التركيبة الأسرية لسكان الأحياء العشوائية:

من خلال الجدول رقم (82) والشكل رقم (86)، نلاحظ أن التركيبة الأسرية لسكان الأحياء العشوائية لكل من مدينة سكيكدة والحروش تتميز بما يلي:

الجدول رقم (82): التركيبة الأسرية لسكان العشوائيات بمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012م

التعيين (السؤال)	الإجابات المقترحة	مدينة سكيكدة (%)	مدينة الحروش (%)
عدد أفراد الأسرة	أقل من 4 أفراد	18.75	12.05
	أكثر من 4 أفراد	81.25	87.95
المجموع		100	100



تشكل الأسر التي يزيد عدد أفرادها على 4 أفراد/أسرة ما نسبته 81,25% بالأحياء العشوائية لمدينة سكيكدة، في مقابل 87,95% بالنسبة للأحياء العشوائية بمدينة الحروش. هذه النسب المرتفعة تدل على أن معدل استخدام المسكن (TOL) ومعدل استخدام الغرفة (TOP) سيكونان مرتفعين، خصوصا بالسكنات العشوائية ذات النمط العمراني الهش، حيث تكون مساحة المسكن صغيرة و عدد الغرف قليل. كما أن الأسر بالأحياء ذات السكنات العشوائية الهشة، عادة ما تلجأ لرفع عدد أفرادها بغية زيادة حظها في الحصول على السكن، ذلك كون ملف السكن يؤخذ فيه بعين الاعتبار عند التقيط عدد أفراد الأسرة.

2-2- الخصائص الاقتصادية :

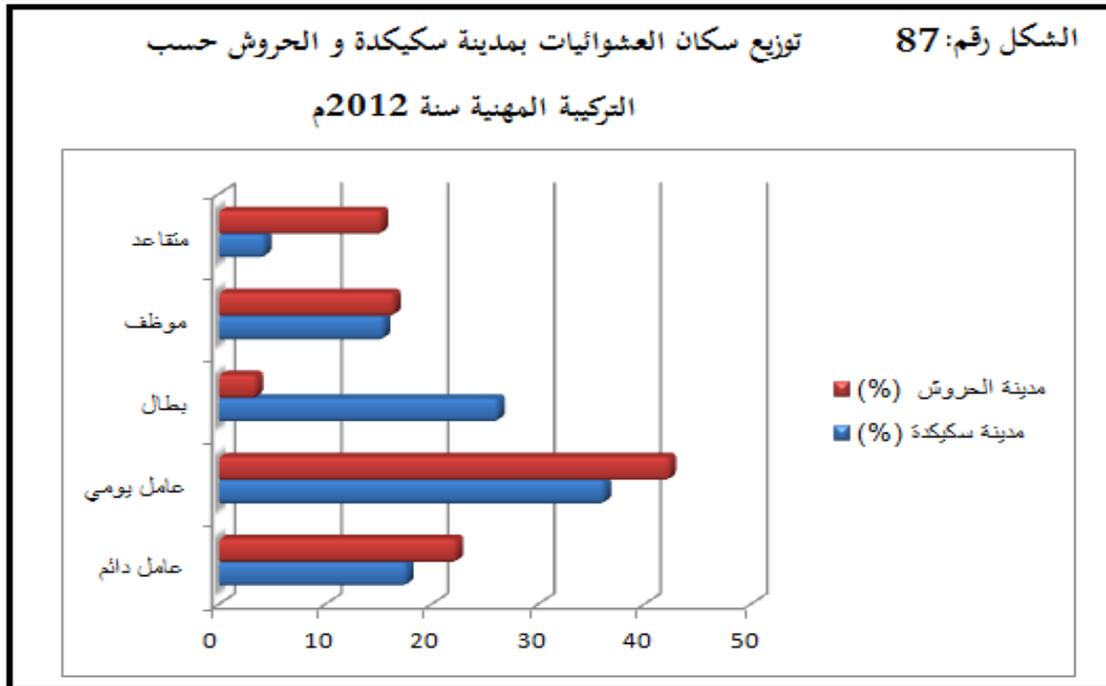
من خلال تحليل نتائج الاستبيان الميداني، لاحظنا أن سكان الأحياء العشوائية لكل من مدينة سكيكدة والحروش يتميزون بالعديد من الخصائص الاقتصادية، نوجزها في العناصر التالية:

2-2-1- التركيبة المهنية لسكان الأحياء العشوائية:

من خلال الجدول رقم (83) والشكل رقم (87)، نلاحظ أن سكان الأحياء العشوائية لمدينة سكيكدة والحروش يتوزعون حسب نشاطهم المهني على النحو التالي:

الجدول رقم (83): التركيبة المهنية لسكان العشوائيات بمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012م

التعيين (السؤال)	الإجابات المقترحة	مدينة سكيكدة (%)	مدينة الحروش (%)
التركيبة المهنية (طبيعة النشاط الممارس)	عامل دائم	17,68	22,35
	عامل يومي	36,25	42,35
	بطل	26,25	3,53
	موظف	15,50	16,47
	متقاعد	04,32	15,30
المجموع		100	100



- تشكل فئة العمال ذوي الدخل المنتظم (عامل دائم+موظف+متقاعد) ما نسبته 37,5% من مجموع سكان العشوائيات بمدينة سكيكدة، بينما تشكل نفس الفئة ما نسبته 54,12% بالأحياء العشوائية لمدينة الحروش. إن ارتفاع نسبة العمال ذوي الدخل الدائم بالأحياء العشوائية لمدينة الحروش، يدفع بالسكان إلى اللجوء إلى بناء سكنات عشوائية ذات نمط عمراني صلب، نظرا لتوفر الموارد المالية.

- تشكل فئة البطالين ما نسبته 26,25% من سكان عشوائيات مدينة سكيكدة، في مقابل 3,53% بالنسبة لسكان الأحياء العشوائية لمدينة الحروش. أما فئة العمال اليوميين (الموسميين)، فشكلت ما نسبته 36,25% من مجموع سكان عشوائيات مدينة سكيكدة، مقابل 42,35% بالنسبة لسكان عشوائيات مدينة الحروش. هاتين الفئتين (البطالين+العمال الموسميين) تتميزان في الغالب بمدخول شهري ضعيف، مما يدفع بهذه العائلات إلى اللجوء غالبا إلى بناء سكنات عشوائية ذات نمط عمراني هش.

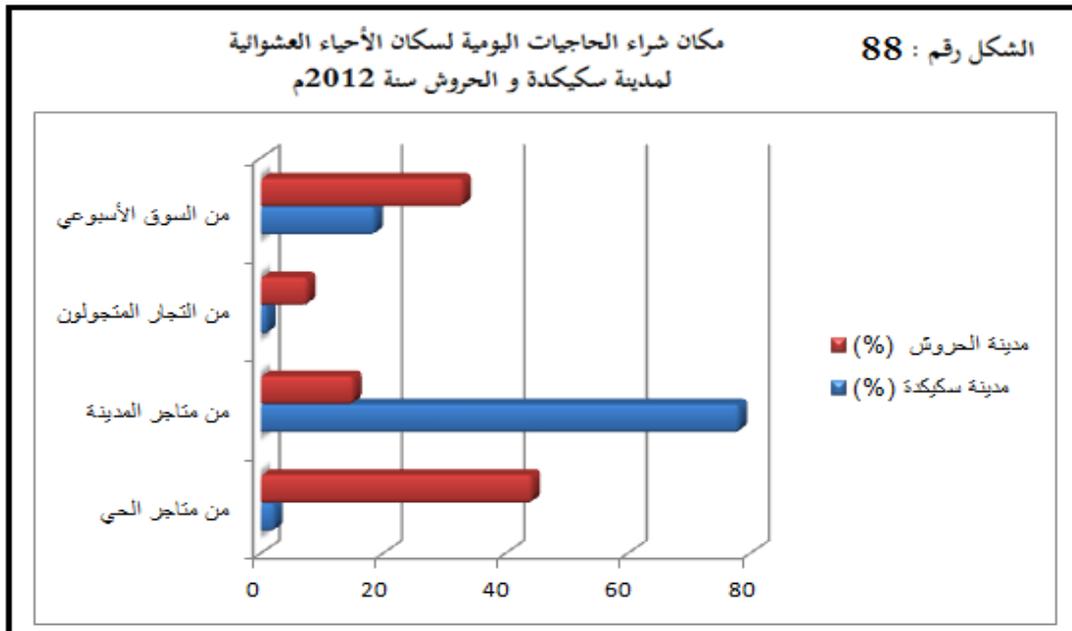
- الملاحظ أن نسبة المتقاعدين مرتفعة لدى سكان عشوائيات مدينة الحروش (15,30%)، مقارنة بنفس الفئة لدى سكان عشوائيات مدينة سكيكدة (4,32). يمكن تفسير ذلك أن هذه الفئة غالبا ما تلجأ إلى بناء سكنات عشوائية ذات نمط عمراني صلب، سواء بعد تقاعدها، أو طيلة سنوات فترة عملها، خصوصا إذا لم تتحصل على السكن بأي صيغة من الصيغ.

2-2-2- مكان شراء حاجيات السكان اليومية:

إن توفر الحي العشوائي على متاجر لاقتناء الحاجيات الضرورية اليومية للسكان، يعتبر مؤشر على وجود نشاط تجاري بالحي، مما يجعل من الإطار المعيشي للسكان مقبول نسبيا وبالتالي سيؤدي ذلك إلى إحداث نوع من الاستقرار النسبي للسكان، يكون له تأثير واضح في النمط العمراني للسكن العشوائي، حيث غالبا ما يميل السكان في هذه الحالة إلى بناء سكنات عشوائية صلبة.

الجدول رقم (84): توزيع سكان العشوائيات بمدينة سكيكدة و الحروش حسب مكان شراء حاجياتهم اليومية سنة 2012م

التعيين (السؤال)	الإجابات المقترحة	مدينة سكيكدة (%)	مدينة الحروش (%)
مكان شراء الحاجيات اليومية	من متاجر الحي	2,22	44,30
	من متاجر المدينة	78,12	15,12
	من التجار المتجولون	1,04	7,58
	من السوق الأسبوعي	18,62	33,00
المجموع		100	100



من خلال الجدول رقم (84) والشكل رقم (88)، نلاحظ أن سكان الأحياء العشوائية بكل من مدينة الحروش ومدينة سكيكدة، يتوزعون حسب مكان إقتناء حاجياتهم اليومية على النحو التالي:

- يفضل 78,12% من سكان الأحياء العشوائية بمدينة سكيكدة إقتناء حاجياتهم اليومية من متاجر المدينة، ذلك لكونها قريبة من مقر سكنهم، ناهيك على ارتباطهم الاجتماعي والنفسي وحتى المهني بالمدينة. بينما يقتني 18,62% منهم حاجياتهم من السوق الأسبوعي للمدينة. أما من متاجر الحي فالنسبة ضعيفة جدا لا تتعدى 2,22%، ذلك راجع ربما لعدم وجود متاجر بالحي، أو لغلاء الأسعار بها. أما من التجار المتجولون فالنسبة ضئيلة هي الأخرى (1,04%)، كون هؤلاء التجار لا يستطيعون الولوج إلى داخل الحي، بسبب ضيق مسالك الحي وأزقته وكذلك عدم تهيئتها.

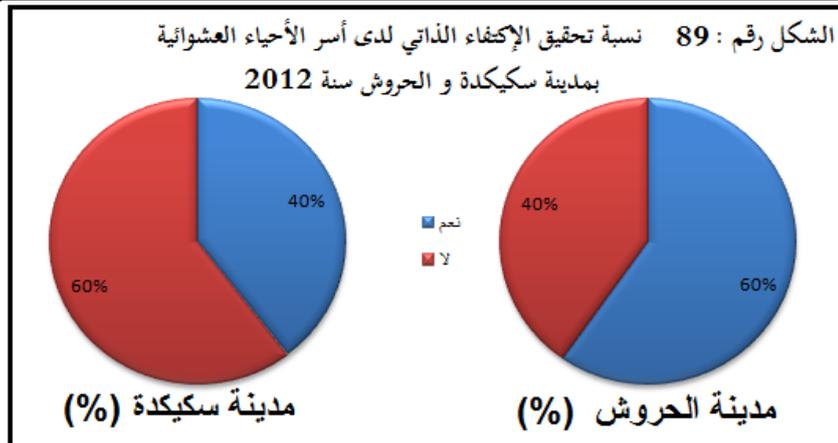
- في مقابل ذلك، فإن سكان الأحياء العشوائية بمدينة الحروش، يفضل 44,30% منهم إقتناء حاجياتهم اليومية من متاجر الحي، كون هذه الأخيرة قريبة من مقر سكنهم، كما أن التجار يعتمدون نمط القرض الشهري في تعاملهم مع السكان. كما أن 33% من السكان يفضلون إقتناء حاجياتهم اليومية من السوق الأسبوعي يوم الجمعة، كون هذا الأخير ملاصقا للحي، ويتميز بأسعاره التنافسية وتنوع السلع والمنتجات. ناهيك على العادات والتقاليد المتأصلة لدى سكان الريف الذين يشكلون العغالبية من سكان الحي، إذ يتركز هؤلاء كثيرا على التسوق الأسبوعي منذ القدم، وشراء ما تحتاجه العائلة طيلة الأسبوع، خصوصا السلع غير القابلة للتلف.

2-2-3- مدى تحقيق أسر العشوائيات للاكتفاء الذاتي:

من البديهي أن العائلات التي تحقق الاكتفاء الذاتي، عادة ما تلجأ للادخار أو الاستثمار، هذا ما يدفعها إلى تحسين إطارها المعيشي بشكل عام، بما في ذلك بناء السكن اللائق أو توسعته ولو بصفة عشوائية، خصوصا إذا كانت لها الرغبة في الاستقرار به.

من خلال الجدول رقم (85) والشكل رقم (89)، نلاحظ أن 60,42% من العائلات القاطنة بالأحياء العشوائية لمدينة سكيكدة لا تحقق الاكتفاء الذاتي. في المقابل فإن 59,75% من العائلات الساكنة بالأحياء العشوائية لمدينة الحروش تحقق الاكتفاء الذاتي. هذا التباين بين سكان المدينتين، يرجع بالأساس إلى عدة عوامل تتعلق بنمط المعيشة، وغلاء الأسعار بالمدن الكبرى مقارنة بالمدن الصغرى. هذه الوضعية لها أثرها البالغ على النمط العمراني للسكن العشوائي. الجدول رقم (85): نسبة تحقيق الإكتفاء الذاتي لدى أسر الأحياء العشوائية بمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012م

التعيين (السؤال)	الإجابات المقترحة	مدينة سكيكدة (%)	مدينة الحروش (%)
هل تحقق أسرتك الاكتفاء الذاتي ؟	نعم	39,58	59,75
	لا	60,42	40,25
المجموع		100	100



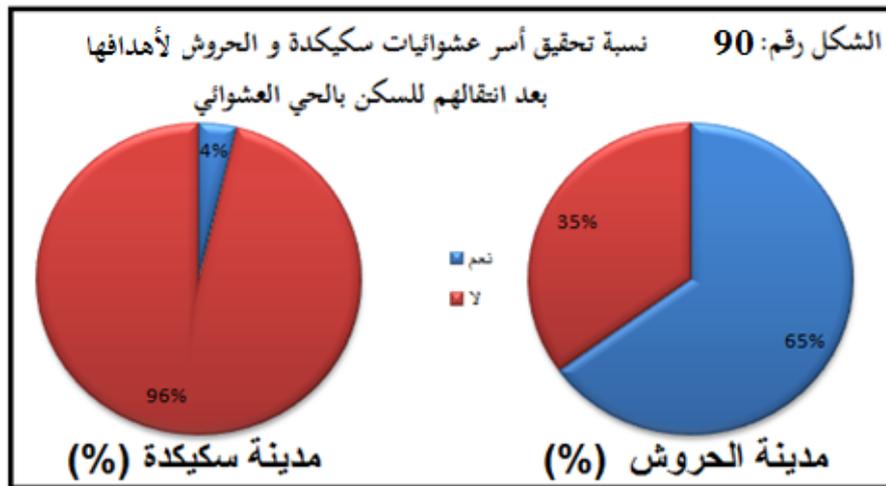
2-2-4- مدى تحقيق أسر العشوائيات لأهدافها :

إن الهجرة و الانتقال للسكن في الأحياء العشوائية له مبرراته وأسبابه، كما أن لكل عائلة أهدافها الخاصة من خلال اتخاذ مثل هذا القرار. يتضح ذلك جليا من خلال العديد من المظاهر والمشاهد، أهمها النمط العمراني للسكن العشوائي، ومكان تواجده وانتشاره. إذ غالبا ما يكون السكن العشوائي الصلب مؤشر على نية العائلة الاستقرار الدائم به، بينما يدل السكن العشوائي الهش على أن نية ساكنيه، الاستقرار الظرفي ومغادرته عند توفر أول فرصة سانحة.

من خلال الجدول رقم (86) والشكل رقم (90)، نلاحظ أن 96,25% من سكان الأحياء العشوائية لمدينة سكيكدة عبروا على أنهم لم يحققوا بعد أهدافهم التي انتقلوا من أجلها واستقروا بالحي العشوائي "بوعباز". هذه الأهداف التي تمثلت بالأساس في تلك الدوافع والأسباب التي جعلتهم يغادرون مكان سكنهم الأصلي، والهجرة والاستقرار ظرفيا بالأحياء العشوائية، هروبا من الظروف القاسية التي كانوا يعيشونها، والبحث عن السكن اللائق داخل المدينة عبر بوابة السكن العشوائي. لكن ظروفهم لم تتحسن ولا يزالون في معاناة مستمرة داخل الأحياء العشوائية، ضمن سكنات هشة وقصدية، في انتظار تدخل الدولة وترحيلهم إلى سكنات لائقة عبر مختلف برامج السكن السارية المفعول.

الجدول رقم (86): نسبة تحقيق الأسر لأهدافها بعد انتقائهم للسكن بالأحياء العشوائية لكل من مدينة سكيكدة و الحروش

التعيين (السؤال)	الإجابات المقترحة	مدينة سكيكدة (%)	مدينة الحروش (%)
هل تحققت أهدافكم التي كنتم ترجونها عند انتقالكم للسكن في هذا الحي ؟	نعم	3,75	65
	لا	96,25	35
المجموع		100	100



بالمقابل فإن 65% من سكان الأحياء العشوائية لمدينة الحروش تحققت لهم أهدافهم التي انتقلوا لأجلها واستوطنوا بالحي العشوائي "مصباح 1". هذه الأهداف التي شكلت في الأصل الدوافع والعوامل التي أدت بهم للرحيل من أماكن سكنهم الأصلية، حيث تمثلت في: الهروب من الظروف القاسية، البحث عن السكن، القرب من المدينة ومنافعها والبحث عن الأمن. هذا ما جعل غالبيتهم يلجأ إلى البناء العشوائي الصلب.

2-3- الخصائص العمرانية :

تبعاً للاستبيان الميداني الذي تم إجراؤه سنة 2012 بالأحياء العشوائية لكل من مدينة سكيكدة (حي بوعباز) ومدينة الحروش (حي مصباح 1)، لاحظنا أن هذه الأخيرة تتميز بالعديد من الخصائص العمرانية، التي ما هي إلا نتيجة حتمية لمختلف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان الذين يقطنونها. تبعاً لذلك يمكن أن نلخص هذه الخصائص العمرانية للسكان العشوائية بمدينة سكيكدة والحروش على النحو التالي:

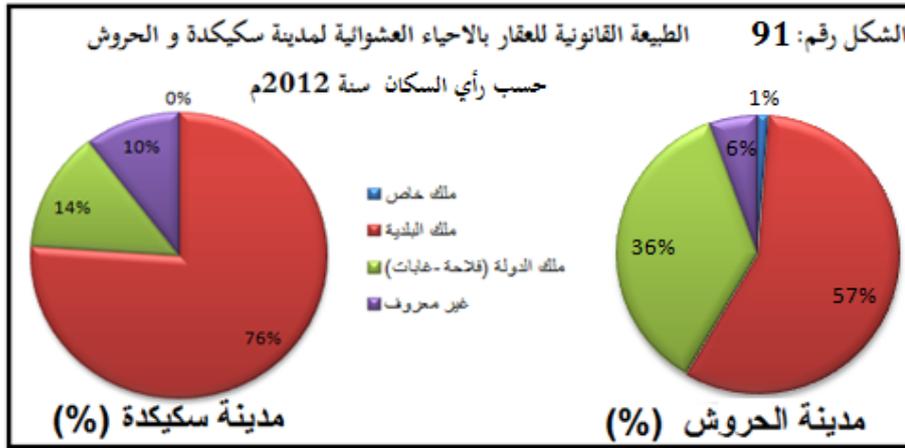
2-3-1- الطبيعة القانونية لعقار المسكن العشوائي:

تكمن أهمية دراسة هذا العنصر في الإطلاع على مدى معرفة السكان بالطبيعة القانونية للعقار الذي قاموا ببناء السكن العشوائي عليه. إذ غالباً ما يلجأ السكان إلى بناء سكنات عشوائية صلبة بالاعتداء على الأراضي التابعة للبلدية، أو على المساحات المهملة والهامشية غير المعروفة. بينما يتحاشون ذلك في حالة وجود مساحات تعود ملكيتها للدولة (قطاع الفلاحة والغابات)، أو ضمن الأراضي الملك.

من خلال الجدول رقم (87) والشكل رقم (91)، نلاحظ أن المساحات العقارية المبني عليها السكن العشوائي بكل من مدينة سكيكدة والحروش، تصنف تبعاً لملكيتها حسب رأي السكان إلى ما يلي:

الجدول رقم (87): الطبيعة القانونية للعقار حسب رأي السكان بالأحياء العشوائية لمدينة سكيكدة و الحروش

التعيين (السؤال)	الإجابات المقترحة	مدينة سكيكدة (%)	مدينة الحروش (%)
في رأيك ما هي الوضعية القانونية للعقار المبني عليه المسكن؟	ملك خاص	00	1,20
	ملك البلدية	76,04	57,27
	ملك الدولة (فلاحة - غابات)	13,54	36,03
	غير معروف	10,42	5,50
المجموع		100	100



- بالنسبة لعشوائيات مدينة سكيكدة، فقد عبر ما نسبته 76,04% من السكان أنهم يعتقدون أن الأراضي التي تقع عليها سكناتهم العشوائية هي أملاك تابعة للبلدية، بينما شكلت الأراضي التابعة لأملاك الدولة (قطاع الفلاحة أو الأملاك الغابية) ما نسبته 13,54%. كما عبر 10,42% من السكان على عدم معرفتهم بالطبيعة القانونية للأراضي التي قاموا ببناء سكناتهم العشوائية عليها.

- بالنسبة لعشوائيات مدينة الحروش، فقد عبر ما نسبته 57,27% من السكان أن العقار الذي أنجزوا فوقه سكناتهم ترجع ملكيته للبلدية، بينما شكلت الأراضي التابعة لأملاك الدولة ما نسبته 36,03%. أما الأملاك الخاصة فقد بلغت نسبتها 1,20%. أما بخصوص السكان الذين لا يعلمون الطبيعة القانونية للعقار فقد بلغت نسبتهم 5,50%.

الملاحظ أن غالبية سكان العشوائيات يعتقدون أن المساحات العقارية التابعة لأملاك البلدية، هي عبارة عن أراضي قابلة للتنازل أو التقادم أو الحجز، وعليه يتم الاعتداء عليها والبناء فوقها دون خوف أو حذر، خصوصا إذا غابت رقابة الدولة (السلطات المحلية) اتجاههم في أول ما يسكنون وينون مساكنهم. أما بخصوص الأراضي التابعة لأملاك الدولة، وبالخصوص تلك التابعة للقطاع الفلاحي (المستثمرات الجماعية EAC)، فعالبا ما تكون هي الأخرى محل اعتداء إذا كانت مهملة وهامشية، حيث يتحاشى أعضاء المستثمرة متابعة المعتدين عليها أمام القضاء، ويكتفون فقط بتبليغ إدارة المصالح الفلاحية (DSA).

بل على العكس فقد وجد منهم من قام بأخذ أموال مقابل السماح للسكان بالبناء عشوائيا أثناء فترة العشرية السوداء⁽¹⁾، و ذلك فوق الأراضي الهامشية المحاذية للمحيط العمراني، خصوصا في التجمعات العمرانية الثانوية.

2-3-2- الحالة الإنشائية للمسكن العشوائي:

نقصد بها حالة المسكن ومواد البناء التي تم إنجازها بها، والتي تشمل الأساسات والجدران، بالإضافة السقف. كما سنتطرق لهيكل المسكن هل هو مكتمل البناء أم لا، وهل يجوز صاحب المسكن على مخطط معماري للمسكن المبني بشكل صلب، إلى غيرها من النقاط.

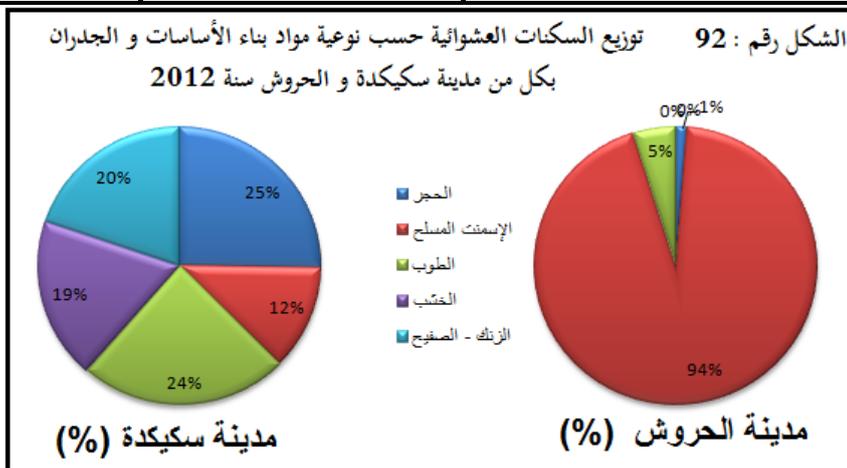
2-3-2-1- مواد بناء الأساسات و الجدران:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (88) والشكل رقم (92)، أن أساسات وجدران السكنات العشوائية لكل من مدينة سكيكدة والحروش تتميز من الناحية الإنشائية بما يلي:

الجدول رقم (88): توزيع السكنات العشوائية حسب نوعية مواد بناء الأساسات و الجدران بمدينة سكيكدة و الحروش سنة

2012م

التعيين (السؤال)	الإجابات المقترحة	مدينة سكيكدة (%)	مدينة الحروش (%)
مواد بناء الأساسات و الجدران	الحجر	25,25	1,22
	الإسمنت المسلح	12,25	93,90
	الطوب	23,95	4,88
	الخشب	18,75	00
	الزئك - الصفيح	19,80	00
المجموع		100	100



- بالنسبة للسكنات العشوائية بمدينة سكيكدة، يلاحظ أن نسبة مواد البناء الصلبة (الإسمنت المسلح) المشكلة للأساسات والجدران بلغت 12,25% فقط، بينما المواد نصف الصلبة (الحجر) فقد شكلت ما نسبته 25,25%. في حين بلغت نسبة المواد الهشة (الطوب، الخشب، الزئك والصفيح) ما نسبته 62,5%. المتمعن في هذه النسب يلاحظ أن السكنات العشوائية بالحي يغلب على جدرانها وأساساتها طابع مواد البناء الهشة، ذلك على اعتبار أن السكنات المبنية بالحجر، تعد هي الأخرى سكنات ضعيفة وهشة من الناحية العمرانية. وعليه يمكن اعتبار أن 87,75% من السكنات العشوائية بحي بوعزاز بمدينة سكيكدة هي عبارة عن سكنات عشوائية هشة.

1 : هذا ما خلصت إليه تحقيقات الدرك الوطني و مصالح مديرية الفلاحة حول العقار الفلاحي سنة 2005م.

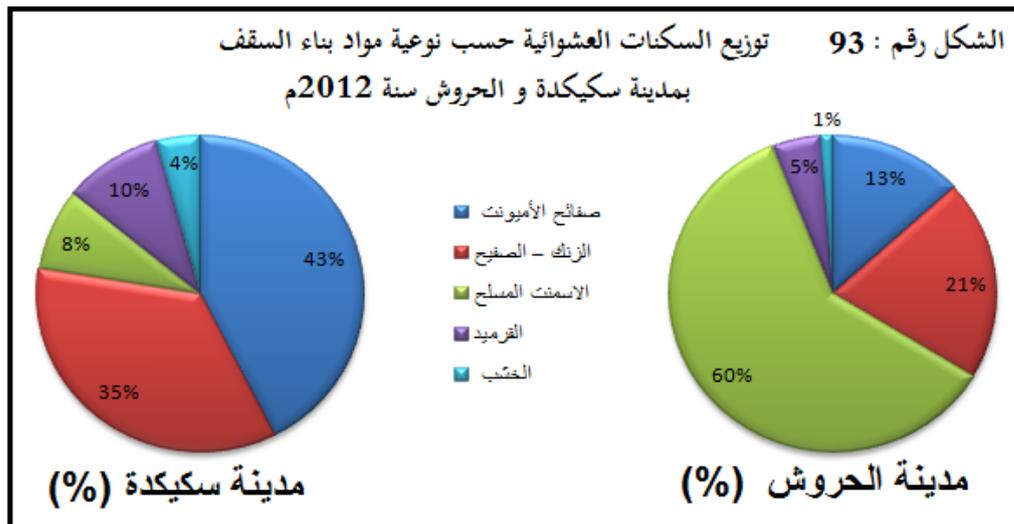
- بخصوص السكنات العشوائية لمدينة الحروش، الملاحظ أن 93,90% منها تتشكل أساساتها وجدرانها من مواد بناء صلبة (إسمنت مسلح). في حين شكلت نسبة المواد نصف الصلبة 1,22%. أما نسبة مواد البناء الهشة فشكلت نسبة 4,88% كلها مشكلة من مادة الطوب (الطين المخلوط ببعض المواد كالرمل والتبن). كما تجدر الإشارة إلى أننا وجدنا بالحي سكنات مبنية بالخشب و الزنك (حوالي 7 سكنات)، غير أنها كانت مهجورة.

2-2-3-2- مواد بناء السقف:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (89) والشكل رقم (93)، أن السكنات العشوائية في كل من مدينة سكيكدة ومدينة الحروش تتميز بكون مواد بناء السقف تتميز بالخصائص التالي:

الجدول رقم (89): توزيع السكنات العشوائية حسب نوعية مواد بناء السقف بمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012م

التعيين (السؤال)	الإجابات المقترحة	مدينة سكيكدة (%)	مدينة الحروش (%)
مواد بناء السقف	صفائح الأميونت	42,50	13,25
	الزنك - الصفيح	35,04	20,48
	الاسمنت المسلح	8,33	60,24
	القرميد	9,80	4,82
	الخشب	4,33	1,21
المجموع		100	100



- بالنسبة للسكنات بالأحياء العشوائية لمدينة سكيكدة، فإن 52,30% من البناءات ذات أسقف مبنية بمواد نصف صلبة (صفائح الأميونت + القرميد)، بينما 39,37% منها أسقفها من مواد هشة (الزنك والصفيح + الخشب). في حين شكلت الاسقف الإسمنتية ما نسبته 8,33%. بمعنى أن السكان يلجؤون إلى بناء سكنات عشوائية ذات سقف يتكون غالبا من مواد ضعيفة إنشائيا وغير مكلفة.

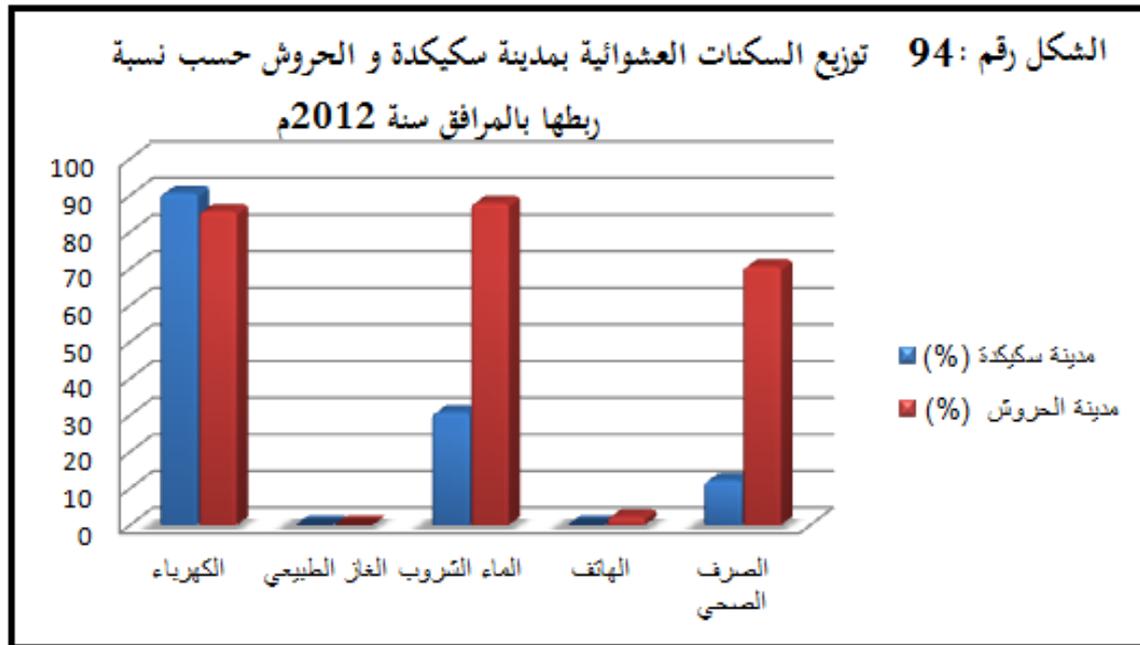
- بخصوص السكنات العشوائية لمدينة الحروش، فإن 60,24% من بنايات تتشكل أسقفها من مواد بناء صلبة (إسمنت مسلح)، في حين تشكل مواد البناء نصف الصلبة (القرميد والاميونت) ما نسبته 18,07%. أما بخصوص الأسقف المبنية من مواد هشة (الزئك والخشب) فقد شكلت نسبتها 21,69%.

2-3-2- توزيع السكنات العشوائية حسب نسبة ربطها بشبكة المرافق:

من خلال الجدول رقم (90) والشكل رقم (94)، نلاحظ أن السكنات العشوائية لمدينة سكيكدة والحروش تتميز حسب نسبة ربطها بشبكة المرافق الضرورية بما يلي:

الجدول رقم (90): توزيع السكنات العشوائية حسب نسبة ربطها بالمرافق بمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012م

التعيين (السؤال)	الإجابات المقترحة	مدينة سكيكدة (%)	مدينة الحروش (%)
هل المسكن يتوفر على ...؟	الكهرباء	90,62	85,71
	الغاز الطبيعي	00	00
	الماء الشروب	30,75	87,91
	الهاتف	00	2,19
	الصرف الصحي	12,18	70,62



- تتميز السكنات العشوائية لمدينة سكيكدة بكونها مبروطة بشبكة الكهرباء بنسبة 90,62%، غير أنه ربط عشوائي تشوبه العديد من المخاطر، كأسلاك الكهرباء غير المؤمنة، أو تلك المارة فوق أسقف المنازل المغطاة بالقصدير والزنك، مما تسبب في العديد من الحوادث والحرائق حسب تصريحات السكان. بخصوص الماء الشروب، صرح 30,75% من السكان أنهم يتزودون من الماء عن طريق الأنابيب، لكن هي الأخرى بشكل عشوائي. نفس الملاحظة بالنسبة لارتباط المنازل بشبكة الصرف الصحي، حيث بلغت النسبة 12,18%. أما الغاز الطبيعي والهاتف فينعدمان تماما.

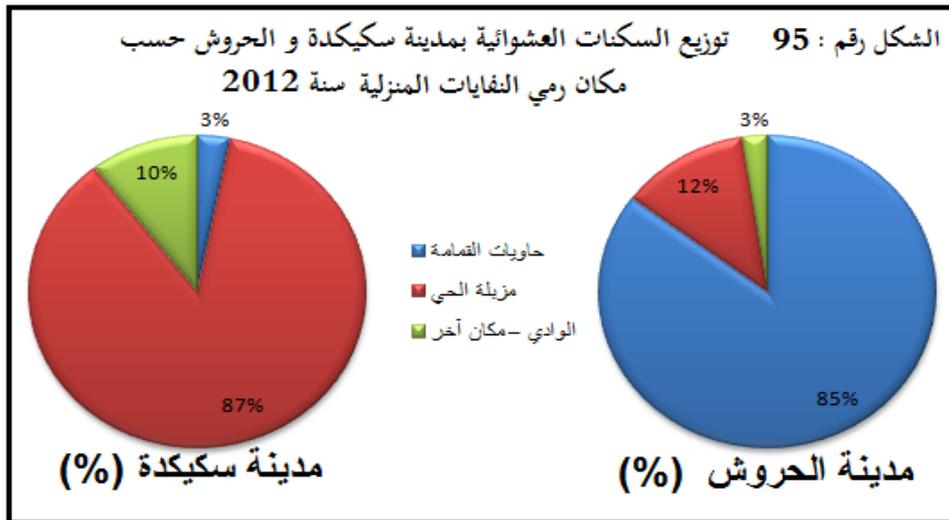
- بالنسبة للسكنات العشوائية لمدينة الحروش، فإن 85,71% منها مربوطة بشبكة الكهرباء باشتراك نظامي مع مؤسسة سونلغاز (يملكون عدادات). كما أن ما نسبته 87,91% من السكنات العشوائية مرتبطة بشبكة الماء الشروب، منها ما هو بشكل قانوني (بها عداد للماء) وغالبيتها بشكل فوضوي من خلال التوصيل من الشبكة الرئيسية. أم بخصوص شبكة الصرف الصحي، فقد شكلت النسبة 70,62% من السكنات، غير أنها غير مرتبطة بمجمعات (Collecteurs) أو محطات التطهير (Stations d'épuration)، بل يتم صرفها في وادي النساء المجاور للحي العشوائي.

2-3-2-4- توزيع السكنات العشوائية حسب مكان رمي النفايات المنزلية:

يعبر هذا المؤشر على مستوى جودة الحياة بالحي ويمنحنا صورة حول إطار العيش، كما أنه يعبر على مدى درجة استفادة السكان من مختلف الخدمات التي توفرها السلطات المحلية (البلدية).

الجدول رقم (91): توزيع السكنات العشوائية بمدينة سكيكدة و الحروش حسب مكان رمي النفايات المنزلية سنة 2012م

التعيين (السؤال)	الإجابات المقترحة	مدينة سكيكدة (%)	مدينة الحروش (%)
مكان رمي النفايات المنزلية	حاويات القمامة	3,12	85,19
	مزبلة الحي	86,46	12,34
	الوادي - مكان آخر	10,42	2,47
المجموع		100	100



- من خلال الجدول رقم (91) والشكل رقم (95)، نلاحظ أن 86,46% من سكان عشوائيات مدينة سكيكدة يرمون نفاياتهم المنزلية بمزبلة الحي، والتي تقع في الغالب عند مخرج الحي، على الطريق الرئيسي، لتقوم مصالح البلدية بجمعها بشكل غير منتظم. إذ غالبا ما يلجأ السكان لحرقها مما يتسبب في تلوث الهواء بالدخان الكريه. بينما 10,42% منهم يرمونها في أماكن مختلفة، و3,12% فقط يرمونها في حاويات القمامة.

- بخصوص سكان الأحياء العشوائية لمدينة الحروش، فإن 85,19% منهم يقومون برمي النفايات المنزلية في حاويات القمامة والتي تكون غالبا موضوعة في الشارعين الرئيسيين اللذان يقطعان الحي. في حين يرمي بقيتهم نفاياتهم سواء في مزبلة الحي (لاحظنا وجود مكانين لرمي الزباله)، أو في وادي النساء المجاور للحي.

3- رأي السكان في كيفية معالجة السكن العشوائي بمنطقة الدراسة:

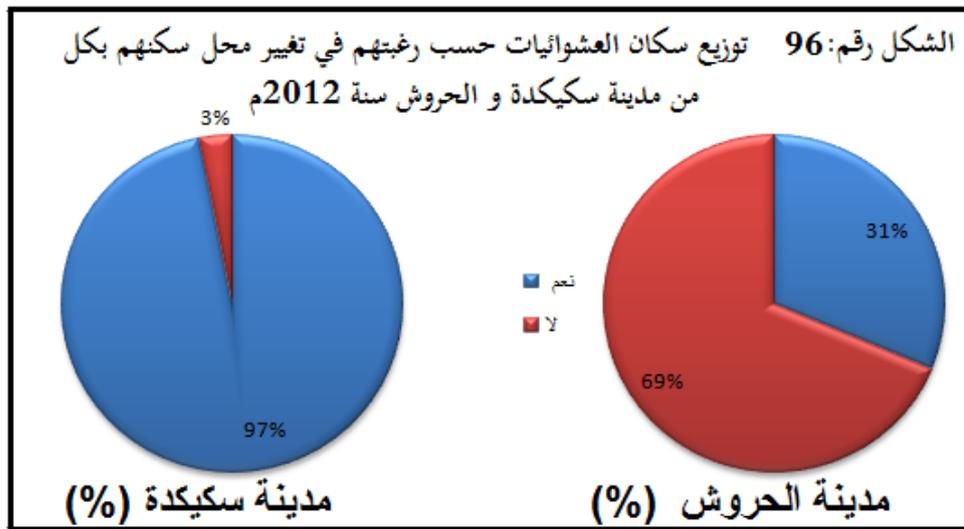
تبعاً للأهمية البالغة التي أصبحت توليها الدول للمجتمع المدني، من خلال استشارة السكان في كيفية تسيير أمورهم الحياتية، ضمن مقارنة تشاركية مبنية على اللامركزية في التسيير. وفي إطار سياسة الحوكمة وتقريب الإدارة من المواطن، قمنا في دراستنا هذه، من خلال هذا الاستبيان، باستشارة السكان حول مدى رغبتهم في معالجة وضعية سكناتهم العشوائية، ومدى قابليتهم للانخراط في المساعي التي قامت بها الدولة الجزائرية من خلال قانون تسوية البناءات ومطابقتها رقم 08/15، حيث كانت النتائج كالتالي:

3-1- السكان و رغبتهم في تغيير محل السكن :

يعطينا هذا المؤشر صورة واضحة حول هدف السكان من اللجوء إلى السكن العشوائي، كما يمنحنا فكرة حول النمط العمراني للسكن العشوائي، إذ غالباً ما يلجأ السكان الذين يرغبون في تغيير محل السكن، إلى بناء سكنات عشوائية هشة الهدف منها ليس استيطانها باستمرار، بل يتم استعمالها كذريعة للحصول على سكن لائق ضمن البرامج السكنية للدولة. بينما السكان الذين ليست لهم رغبة في تغيير محل سكنهم، نجدهم في الغالب يلجؤون إلى بناء سكنات عشوائية صلبة، أو نصف صلبة (سقف من مواد هشة)، ذلك أن هدفهم هو الاستقرار بهذه السكنات.

الجدول رقم (92): توزيع سكان العشوائيات بمدينة سكيكدة و الحروش حسب رغبتهم في تغيير محل سكنهم سنة 2012 م

التعيين (السؤال)	الإجابات المقترحة	مدينة سكيكدة (%)	مدينة الحروش (%)
هل لديكم رغبة في تغيير محل السكن؟	نعم	96,88	31,32
	لا	3,12	68,68
المجموع		100	100



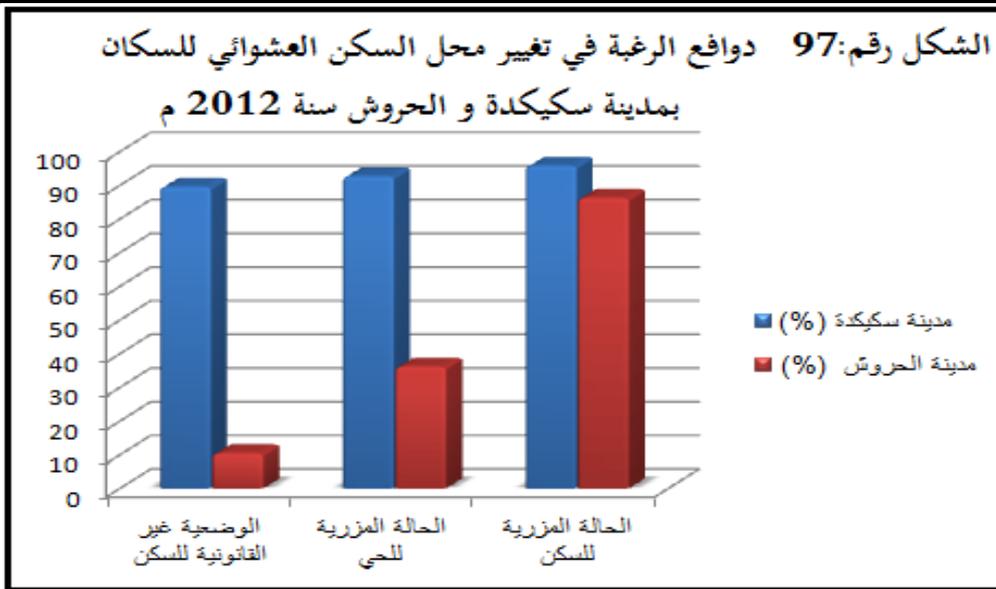
من خلال الجدول رقم (92) والشكل رقم (96)، نلاحظ أن 96,88% من سكان الأحياء العشوائية لمدينة سكيكدة عبروا عن رغبتهم في تغيير محل سكنهم، وذلك راجع لعدة عوامل تختلف من عائلة لأخرى. بالمقابل فإن 3,12% فقط عبروا عن رغبتهم في البقاء بمقر سكنهم، كونهم بنوها بشكل شخصي على النمط الصلب.

أما بخصوص سكان الأحياء العشوائية بمدينة الحروش، فإن ما نسبته 68,68% عبروا عن عدم رغبتهم في تغيير محل سكنهم، كون سكناتهم في غالبيتها من النوع الصلب، كما أن الحي يتوفر على العديد من المرافق الضرورية. في حين عبر 31,32% منهم عن رغبتهم في تغيير محل سكنهم وذلك لأسباب متعددة، تختلف من أسرة لأخرى.

هذه الأسباب التي جعلت العديد من الأسر والعائلات ترغب في تغيير محل سكنها، يمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (93) والشكل رقم (97) الموالين:

الجدول رقم (93): توزيع سكان العشوائيات بمدينة سكيكدة و الحروش حسب دوافع رغبتهم في تغيير محل سكنهم

التعيين (السؤال)	الإجابات المقترحة	مدينة سكيكدة (%)	مدينة الحروش (%)
دوافع الرغبة في تغيير محل السكن	الوضعية غير القانونية للسكن	89,58	10,50
	الحالة المزرية للحي	92,70	36,20
	الحالة المزرية للسكن	95,83	86,30



- بالنسبة لسكان الأحياء العشوائية بمدينة سكيكدة الذين عبروا عن رغبتهم في تغيير محل سكنهم، كانت الدوافع إلى ذلك راجعة أساسا إلى عوامل متعددة ومجمعة، تتعلق بالحالة المزرية للسكن (95,83%)، الحالة المزرية للحي (92,70%) وكذلك الوضعية غير القانونية للسكن (89,58%).

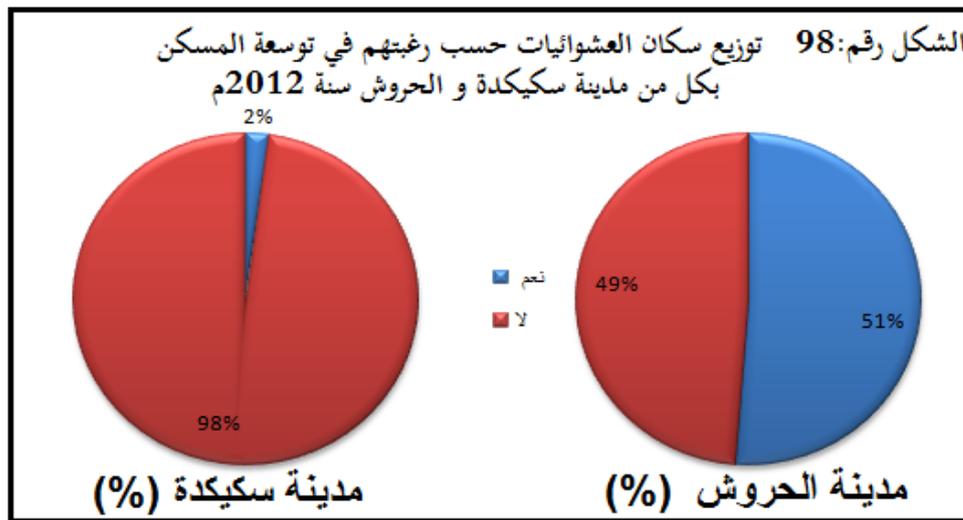
- بالنسبة لسكان الأحياء العشوائية بمدينة الحروش الذين لهم رغبة في تغيير محل سكنهم، فقد أرجعوا ذلك بالأساس للحالة المزرية للسكن بنسبة 86,30%. بينما عبر 36,10% بأن السبب يرجع للحالة المزرية للحي. في حين أرجع 10,50% سبب ذلك للوضعية غير القانونية للسكن العشوائي.

3-2- السكان و رغبتهم في توسعة المسكن:

نقصد بالتوسعة تلك العمليات التي يحدثها الساكن على سكنه بغية تلبية حاجاته، نظرا لضيق المسكن أو بسبب زيادة أفراد العائلة، وفي بعض الأحيان رغبة منه في احتلال المزيد من المساحات المجاورة. ويختلف شكل و حجم التوسعة باختلاف النمط العمراني للسكن العشوائي، فبالنسبة للسكنات الصلبة غالبا ما يتم زيادة طوابق أخرى، بينما في السكنات الهشة فيتم إنجاز غرف جديدة على المساحات المجاورة للمسكن. كما أن السكان الذين ليست لهم رغبة في تغيير محل سكنهم، في الغالب نجدهم يلجؤون إلى التوسعة العمودية أو الأفقية للسكن العشوائي.

الجدول رقم (94): توزيع سكان العشوائيات بمدينة سكيكدة و الحروش حسب رغبتهم في توسعة المسكن

التعيين (السؤال)	الإجابات المقترحة	مدينة سكيكدة (%)	مدينة الحروش (%)
هل لديكم رغبة في توسعة المسكن؟	نعم	2,10	46,15
	لا	97,90	43,95
المجموع		100	100

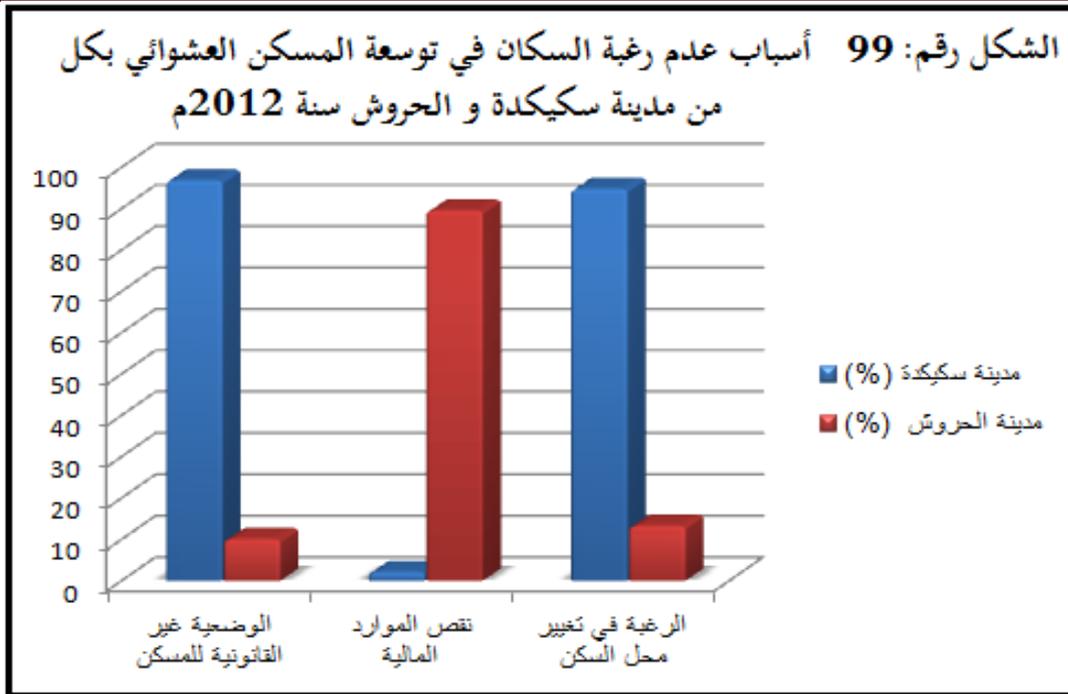


من خلال الجدول رقم (94) والشكل رقم (98)، نلاحظ أن 97,90% من سكان عشوائيات مدينة سكيكدة ليست لهم رغبة في توسعة المسكن. بينما عبر 2,10% منهم فقط عن رغبتهم في توسعة مساكنهم. بالمقابل فإن 46,15% من سكان عشوائيات مدينة الحروش عبروا عن رغبتهم في توسعة مساكنهم، بينما عبر 43,95% منهم عن عدم رغبتهم في توسعة سكناتهم.

الملاحظ أن نسبة من عبروا عن عدم رغبتهم في توسعة المسكن تعد كبيرة خصوصا لدى سكان أحياء مدينة سكيكدة، ذلك يرجع بالاساس إلى العديد من العوامل والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (95) و الشكل رقم (99).

الجدول رقم (95): توزيع سكان العشوائيات بمدينة سكيكدة و الحروش حسب دوافع عدم رغبتهم في توسعة المسكن

التعيين (السؤال)	الإجابات المقترحة	مدينة سكيكدة (%)	مدينة الحروش (%)
أسباب عدم الرغبة في توسعة المسكن	الوضعية غير القانونية للمسكن	96,87	10,09
	نقص الموارد المالية	2,10	89,56
	الرغبة في تغيير محل السكن	94,80	13,29



- بالنسبة لسكان الاحياء العشوائية لمدينة سكيكدة، فإن أسباب عدم رغبتهم في توسعة مساكنهم ترجع بالأساس إلى الوضعية غير القانونية للمسكن (96,87%)، بينما السبب الآخر يرجع إلى رغبتهم في تغيير المسكن (94,80%)، في حين أرجع 2,10% منهم السبب إلى نقص مواردهم المالية.

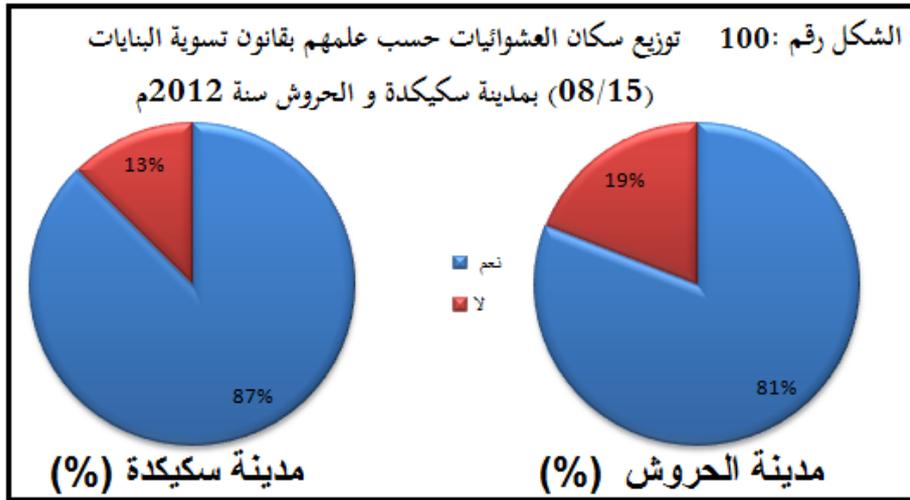
- أما بخصوص سكان الأحياء العشوائية بمدينة الحروش، فقد أرجع 89,56% منهم سبب عدم رغبتهم في توسعة مساكنهم إلى نقص الموارد المالية، بمعنى أنه في حالة تحسن أوضاعهم المالية، فسوف يلجؤون إلى التوسعة خصوصا العمودية منها (إضافة طوابق جديدة). في حين أرجع 13,29% منهم سبب ذلك إلى رغبتهم في تغيير محل سكنهم. وكذلك عبر 10,09% منهم على أن السبب يرجع إلى الوضعية غير القانونية للسكن، ذلك كونهم متخوفون من رد فعل السلطات عن طريق التهديم، بمعنى لو يتم تسوية الوضعية القانونية للسكن فسوف يلجؤون للتوسعة، و التي غالبا ما تكون عمودية.

3-3- السكان و موقفهم من قانون تسوية البناءات (08/15):

تبعاً لوجود نسبة معتبرة من سكان الأحياء العشوائية لها رغبة عدم تغيير محل سكنهم وكذلك يملكون الرغبة في توسعة المسكن، فقد رأينا من الضروري سؤالهم عن القانون 08/15 المتعلق بتسوية البناءات ومطابقتها، والذي يرفع عنهم إشكالية عدم قانونية المسكن.

الجدول رقم (96): توزيع سكان العشوائيات بمدينة سكيكدة و الحروش حسب علمهم بقانون تسوية البناءات (15/08)

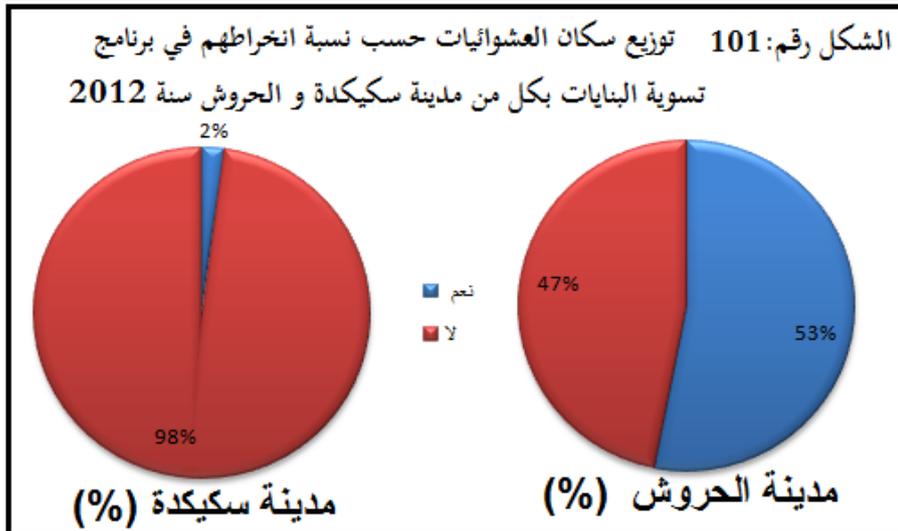
التعيين (السؤال)	الإجابات المقترحة	مدينة سكيكدة (%)	مدينة الحروش (%)
هل تعلم بوجود قانون تسوية البناءات ؟	نعم	87,50	80,95
	لا	12,50	19,05
المجموع		100	100



من خلال الجدول رقم (96) والشكل رقم (100)، لاحظنا أن 87,50% من سكان الاحياء العشوائية لمدينة سكيكدة هم على دراية وعلم بهذا القانون. بالمقابل عبر كذلك 80,95% من سكان عشوائيات مدينة الحروش على أنهم على علم بوجود مثل هذا القانون الذي يسمح لهم بتسوية الوضعية القانونية لسكناتهم. بغية الاطلاع على مدى انخراط السكان في عملية التسوية هذه، قمنا من خلال الاستبيان بطرح السؤال، حيث كانت الإجابات كما هي موضحة في الجدول رقم (97) والشكل رقم (101).

الجدول رقم (97): توزيع سكان العشوائيات بمدينة سكيكدة و الحروش حسب نسبة انخراطهم في برنامج تسوية البناء

التعيين (السؤال)	الإجابات المقترحة	مدينة سكيكدة (%)	مدينة الحروش (%)
هل إنخرطتم في البرنامج للاستفادة من قانون التسوية؟	نعم	2,10	53,08
	لا	97,90	46,92
المجموع		100	100



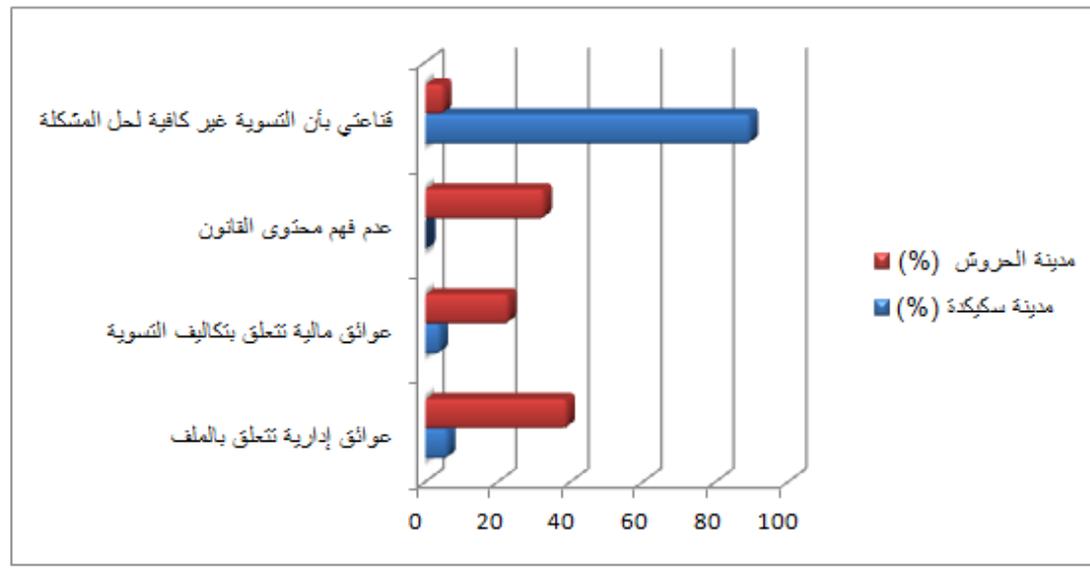
الملاحظ أن 97,90% من سكان عشوائيات مدينة سكيكدة ممن كانوا على علم بوجود قانون تسوية البناء، لم ينخرطوا فيه، بينما شكل ما نسبته 2,10% فقط منهم ممن انخرطوا فيه بغية تسوية سكناتهم. بالمقابل فإن نسبة ممن انخرطوا في هذا القانون من سكان عشوائيات مدينة الحروش فقد بلغت 53,08%، في حين رفض 46,92% منهم الانخراط في هذا البرنامج.

بغية معرفة الأسباب و الخلفيات التي دفعت بالسكان لعدم الانخراط في برنامج التسوية طبقاى للقانون رقم 08/15 قمنا من خلال الاستبيان بطرح السؤال وتقديم بعض الأجوبة المقترحة، حيث جاءت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (98) والشكل رقم (102).

الجدول رقم (98): أسباب عدم انخراط سكان عشوائيات مدينة سكيكدة و الحروش في القانون 15/08

التعيين (السؤال)	الإجابات المقترحة	مدينة سكيكدة (%)	مدينة الحروش (%)
عدم الانخراط في برنامج التسوية راجع للأسباب التالية :	عوائق إدارية تتعلق بالملف	6,25	39,09
	عوائق مالية تتعلق بتكاليف التسوية	4,17	22,96
	عدم فهم محتوى القانون	00	32,77
	قناعتي بأن التسوية غير كافية لحل المشكلة	89,58	05,18
المجموع		100	100

الشكل رقم 102 أسباب عدم انخراط سكان عشوائيات مدينة سكيكدة و الحروش في القانون 08/15



- الملاحظ أن ما نسبته 89,58% من سكان عشوائيات مدينة سكيكدة أرجعوا سبب عدم انخراطهم في برنامج قانون تسوية البنايات إلى قناعتهم أن التسوية غير كافية لحل المشكلة. بينما أرجع 6,25% منهم السبب للعوائق الإدارية المتعلقة بتكوين ملف التسوية. أما بخصوص إشكالية العائق المالي المتعلق بتكاليف التسوية فبلغت نسبة من عبروا على ذلك 4,17%.

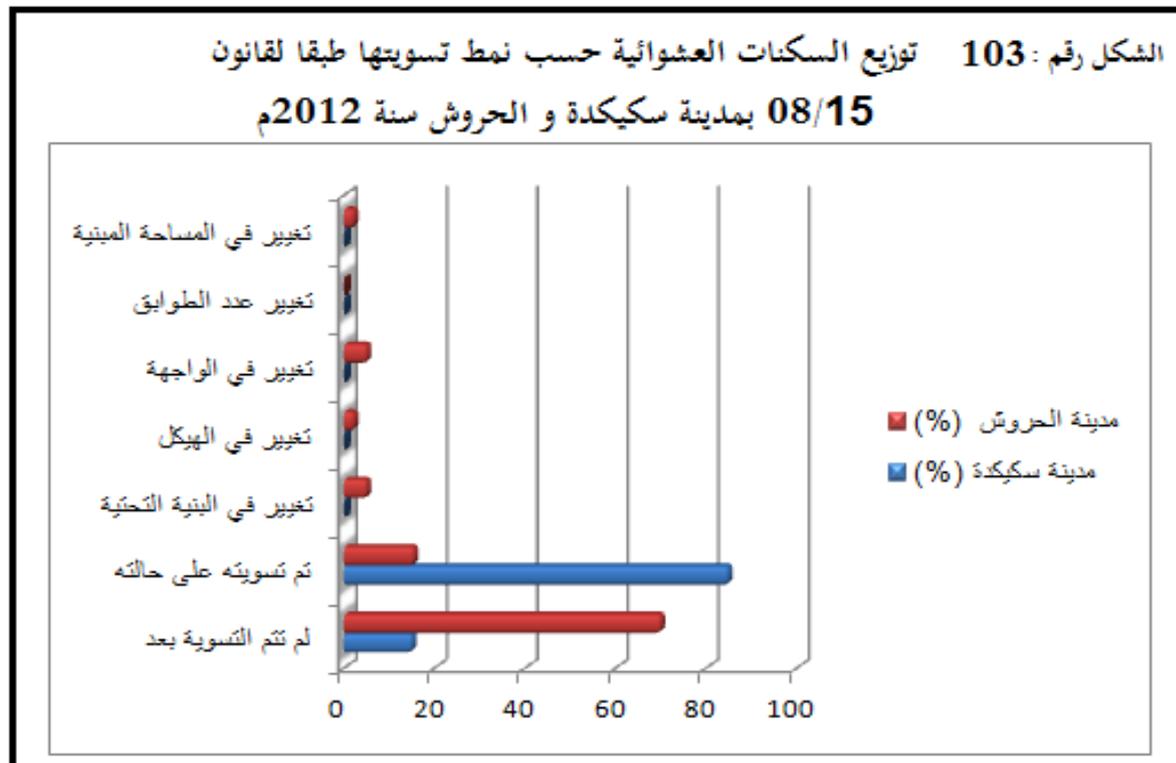
- بخصوص سكان عشوائيات مدينة الحروش، فقد عبر 39,09% منهم أن سبب عدم انخراطهم ضمن قانون التسوية إلى العوائق الإدارية المتعلقة بتكوين ملف التسوية. في حين عبر 32,77% منهم أن السبب يرجع إلى عدم فهمهم لمحتوى قانون التسوية، مما يطرح إشكالية التواصل بين الإدارة المعنية بالملف (مصالح البلدية) و السكان هذه الأحياء العشوائية. كما عبر ما نسبته 22,96% من السكان أن السبب يرجع إلى عدم قدرتهم المالية لتغطية تكاليف ملف التسوية (أتعاب مكتب الدراسات)⁽¹⁾. في حين أرجع 5,18% منهم السبب إلى عدم قناعتهم بأن التسوية هي السبيل الأنجع لمعالجة مشكلة السكن العشوائي.

1 : بلغت تكاليف تسوية محل تجاري للعائلة مساحته 30م² ما قيمته 50.000 دج كأتعاب خاصة فقط بمكتب الدراسات الذي أنجز الملف كاملا.

أما بخصوص السكان الذين انخرطوا في برنامج التسوية طبقا لاحكام القانون 08/15 ، فقمنا تبعا للاستبيان بالاستفسار حول النمط و الشكل الذي تمت من خلاله تسوية بناياتهم العشوائية، لتكون النتائج حسب ما هو مبين في الجدول رقم (99) والشكل رقم (103).

الجدول رقم (99): توزيع السكنات العشوائية حسب نمط تسويتها طبقا لقانون 15/08 بمدينة سكيكدة و الحروش

التعيين (السؤال)	الإجابات المقترحة	مدينة سكيكدة (%)	مدينة الحروش (%)
كيف تم تسوية المسكن ؟	لم تتم التسوية بعد	15,10	69,98
	تم تسويته على حالته	84,9	15,46
	تغيير في البنية التحتية	00	5,09
	تغيير في الهيكل	00	2,19
	تغيير في الواجهة	00	5,09
	تغيير عدد الطوابق	00	00
	تغيير في المساحة المبنية	00	2,19
المجموع		100	100



- بالنسبة لسكان عشوائيات مدينة سكيكدة، تم تسوية 84,9% من السكنات على حالتها، بمعنى دون إحداث تغييرات على المسكن سواء الجدران أو المساحة أو الواجهة وغيرها. بينما عبر 15,10% من السكان أنه لم تتم بعد تسوية ملفاتهم.

- عبر 69,98% من سكان عشوائيات الحروش أنه لم تتم بعد تسوية ملفاتهم وهي عالقة على مستوى مصالح البلدية. بينما تم تسوية 15,46% من السكنات على حالتها السابقة دون إحداث تغييرات عليها. في حين تم تسوية العديد منها من خلال إحداث بعض التغييرات لعدم مطابقتها للمعايير التقنية للبناء والتعمير، كتغيير في البنية التحتية (5,09%)، وتغيير في الهيكل (2,19%)، تغييرات في الواجهة (5,09%)، وتغييرات في المساحة المبنية (2,19%).

4- أوجه التشابه و الاختلاف في خصائص السكان و السكن بمناطق الدراسة:

من خلال دراستنا لمختلف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والعمرائية للسكن والسكان بالأحياء العشوائية لكل من مدينة سكيكدة ومدينة الحروش، يمكن استخلاص النتائج المدونة في الجدول رقم (100)، والتي تبين أهم نقاط التشابه والاختلاف التي تطبع المميزات المتعلقة بالسكان و السكن بهذه الأحياء العشوائية.

4-1- أوجه التشابه :

من خلال تحليل المعطيات المبوبة في الجدول رقم (100) نلاحظ أن سكان العشوائيات بمدينة سكيكدة والحروش يشتركون في نفس الخصائص التالية:

- أسباب الهجرة من المكان الأصلي، تمثلت أساسا في البحث عن السكن، الهروب من ظروف قاسية، والقرب من المدينة ومنافعها.
- سبب إختيار الاستقرار بالمدينة يرجع أساسا لكونها تتوفر على جميع المرافق.
- بالنسبة لأسباب و عوامل إختيار الإقامة في الحي، مثل "تقليد التجارب السابقة الناجحة" كعامل مشترك لدى سكان العشوائيات في كل من المدينتين.
- يشترك السكان في كيفية البحث عن السكن، إذ يرجع ذلك بالاساس إلى اقتراح من الأقارب، أو باقتراح من صديق.
- الحالة العائلية كونهم جميعا من فئة المتزوجين.
- عدد أفراد الأسرة يفوق 4 أفراد.
- الطبيعة القانونية للأرض حسب السكان ترجع ملكيتها للبلدية.

4-2- أوجه الاختلاف:

من خلال تحليل المعطيات المبوبة في الجدول رقم (100) نلاحظ أن سكان العشوائيات بمدينة سكيكدة و الحروش يختلفون في الخصائص التالية:

- الأصل الجغرافي للسكان، إذ أن غالبية سكان عشوائيات مدينة سكيكدة هم من سكان المدينة نفسها، بينما نجد أن غالبية سكان عشوائيات مدينة الحروش هم من خارج المدينة.
- عن أسباب الهجرة من المكان الأصلي، فإن سكان عشوائيات مدينة الحروش، أرجعوا سبب ذلك إلى بحثهم عن الأمن.
- كما أن سبب إختيار الاستقرار بالمدينة، فقد أرجع سكان عشوائيات مدينة سكيكدة سبب ذلك إلى الاقتراب من الأهل والأقارب، بينما سكان عشوائيات مدينة الحروش فأرجعه إلى البحث عن الأمن.

الجدول رقم (100): أهم الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية و العمرانية للسكن و السكان بالأحياء العشوائية لمدينة سكيكدة و الحروش سنة 2012 م

الملاحظة		أهم المميزات			
مدينة الحروش	مدينة سكيكدة				
من خارج المدينة	من المدينة	الأصل الجغرافي للسكان		الخصائص	
بمنا عن السكن	بمنا عن السكن	أسباب الهجرة من المكان الأصلي			
هروب من ظروف قاسية	هروب من ظروف قاسية				
القرب من المدينة و منافعها	القرب من المدينة و منافعها				
بمنا عن الامن					
توفر المدينة على جميع المرافق	توفر المدينة على جميع المرافق	أسباب إختيار الاستقرار بالمدينة		الاجتماعية	
توفر الأمن	الاقتراب من الأهل و الأقارب				
2000-1990	ما قبل 1990	سنة الإقامة في الحي العشوائي			
غياب رقابة الدولة	توفر بنايات جاهزة للسكن	أسباب و عوامل إختيار الإقامة في الحي			
توفر العقار للبناء	تقليدا لتجارب سابقة ناجحة				
تقليدا لتجارب سابقة ناجحة	انخفاض تكلفة البناء				
باقتراح من الأقارب	باقتراح من الأقارب	كيفية البحث عن السكن			
باقتراح من صديق	باقتراح من صديق				
بناء شخصي ذاتي	شراء من ساكن سابق	طريقة الحصول على السكن			
إحصاء عددي	تحذير كتابي	توقعات سكان عشوائيات لكيفية رد فعل السلطات المحلية اتجاههم			
لاشيء	إحصاء عددي				
متزوج	متزوج	الحالة العائلية			
64,7%	41,66%	المستوى التعليمي (الابتدائي + بدون مستوى)	المستوى التعليمي		
1,20%	11,46%	جامعي			
أكثر من 4	أكثر من 4	عدد أفراد الأسرة			
عامل دائم	عامل يومي	التركيبية المهنية		الخصائص الاقتصادية	
عامل يومي (موسمي)	بطل				
نعم	لا	مدي تحقيق الأسرة للاكتفاء الذاتي			
ملك البلدية	ملك البلدية	الوضعية القانونية للعقارالمسكن العشوائي		الخصائص العمرانية	
الإسمنت المسلح	الحجر و الطوب	مواد بناء الأساسات و الجدران			
الإسمنت المسلح	صفائح الأميونت- الزنك	مواد بناء السقف			

المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على معطيات الاستبيان، مارس 2012م

- بخصوص سنة الإقامة في الحي العشوائي، فإن غالبية سكان عشوائيات سكيكدة يرجع تاريخ ذلك إلى ما قبل سنة 1990، بينما سكان عشوائيات الحروش فاستقر غالبيتهم خلال الفترة الممتدة ما بين سنوات 1990 و 2000.
- كما كان هناك اختلاف في أسباب وعوامل إختيار الإقامة في الحي، بحيث تمثلت هذه الأخيرة بالنسبة لسكان عشوائيات سكيكدة في توفر بنايات جاهزة للسكن و انخفاض تكلفة البناء، بينما يرجع سبب ذلك بالنسبة لسكان عشوائيات الحروش إلى عاملي غياب رقابة الدولة و توفر العقار للبناء.
- كما لوحظ وجود اختلاف في طريقة الحصول على السكن، حيث غالبية سكان عشوائيات سكيكدة كان من خلال الشراء من ساكن سابق، بينما سكان عشوائيات الحروش فقد كان من خلال بناء ذاتي و شخصي.
- كما لوحظ وجود اختلاف من حيث البنية التعليمية للسكان، خصوصا لدى فئة ذوو المستوى المنخفض (بدون مستوى+الابتدائي) الذي نجده مرتفعا لدى سكان عشوائيات الحروش، بينما نسبة ذوو المستوى الجامعي مرتفعة لدى سكان عشوائيات سكيكدة.
- كما لاحظنا وجود اختلاف في التركيبة المهنية، إذ أن غالبية سكان عشوائيات سكيكدة هم من العمال اليوميين وبطالين، بينما سكان عشوائيات الحروش هم من العمال الدائمين أو الموسميين.
- كما لاحظنا أن غالبية سكان عشوائيات سكيكدة لا يحققون الاكتفاء الذاتي، على عكس سكان عشوائيات الحروش.
- لاحظنا كذلك وجود اختلاف واضح في نمط البنايات العشوائية من حيث مواد البناء، إذ أن غالبية السكنات العشوائية بمدينة سكيكدة هي من الصنف الهش، بينما العكس تماما بالنسبة للسكنات العشوائية بمدينة الحروش والتي غالبيتها من النوع الصلب.
- كما أن الاستيطان الميداني بين لنا أن غالبية سكان العشوائيات بمدينة سكيكدة ليس لهم رغبة في توسعة مساكنهم و لا في تسويتها في إطار قانون تسوية البنايات (15/08)، بينما أبدى غالبية سكان عشوائيات مدينة الحروش رغبتهم في الاستقرار في مساكنهم و توسعتها إذا سمحت الظروف بذلك، كما عبروا عن استعدادهم للانخراط في قانون تسوية البنايات، لولا وجود العديد من العراقيل المرتبطة بالقانون في حد ذاته، أو لها علاقة بالتكاليف المالية المترتبة عن عملية التسوية.

المبحث الرابع

اقتراحات لمعالجة السكن العشوائي

بمنطقة الدراسة

تمهيد:

"تعتبر المناطق العشوائية نوعا من تلبية احتياجات الإنسان والتعبير عن تحقيق متطلباته الأساسية التي تعجز الدولة عن حلها ، وهي- و إن بدت في ظاهرها مشكلة عمرانية إلا إنها - لا يمكن فصلها عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع ما، فهي تعبير مباشر عن هذه الظروف. ومن ثم فإن معالجتها كمشكلة يجب أن يكون من خلال نظرة شمولية مدركة لمدى التشابك الذي تتسم به هذه العلاقات. و تمثل المناطق العشوائية نوعا من الاستثمار يمكن - إذا ما أحسن استغلاله وترشيده بطريقة مناسبة- أن يضيف إضافة ملحوظة إلى رصيد الوحدات السكنية، خاصة وأن الدراسات قد أثبتت أن وحدات الإسكان العشوائي المنشأة حديثا على درجة جيدة من الناحية الإنشائية، هذا بالإضافة إلى أن إزالة هذه الوحدات يستوجب توفير المسكن البديل ، وهو أمر بالغ الصعوبة في ظل أزمة الإسكان القائمة حاليا"⁽¹⁾.

بناء على الدراسة الميدانية التي قمنا بإجرائها في منطقة الدراسة وتبعا للنتائج المحصل عليها والمتعلقة أساسا بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية لمجتمع الدراسة في كل من مدينتي سكيكدة والحروش، سيتم خلال هذا المبحث، تقديم مختلف الحلول والتوصيات التي من شأنها أن تشكل قاعدة صلبة لإيجاد الحلول الناجعة بغية التعامل مع مناطق السكن العشوائي ومعالجتها بما يضمن التنمية المحلية من جهة، وكذلك العدالة الاجتماعية.

1- اقتراحات لمعالجة السكن العشوائي بمناطق الدراسة :

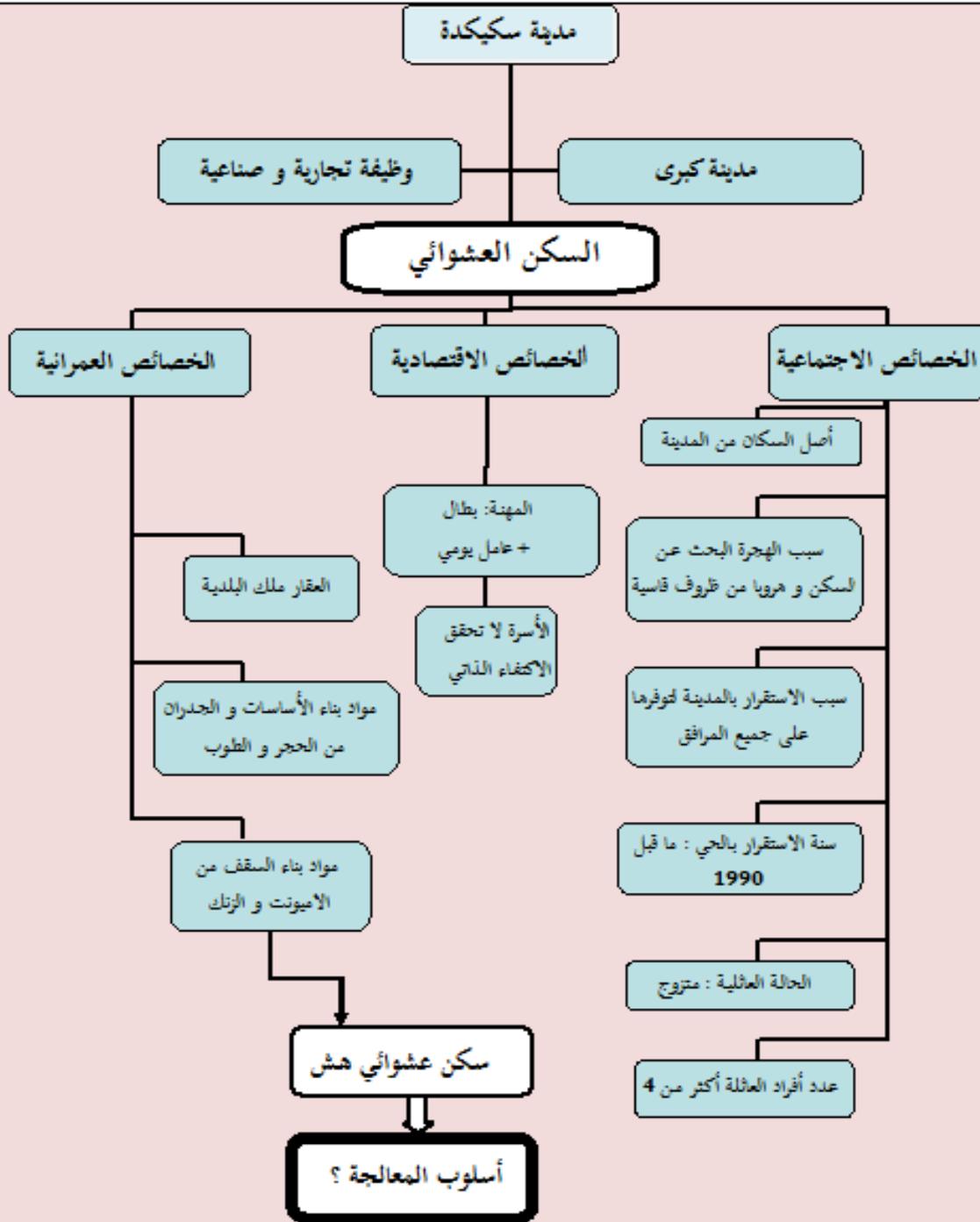
تبعا للمعطيات الإحصائية المتحصل عليها من خلال الاستبيان الميداني الذي قمنا بإجرائه، ومن خلال تبويب المعلومات وتحليلها ومقارنتها مع الدراسة الجغرافية لكل من مدينتي سكيكدة والحروش والتي شملت تصنيف المدينتين من حيث الحجم والوظيفة. من خلال كل ذلك يمكن استنتاج المخطط رقم (01) والمخطط رقم (02) اللذان يلخصان العلاقة التي تربط ما بين نمط السكن العشوائي وخصائصه الاجتماعية، الاقتصادية والعمرانية، ومجال انتشاره وتركزه والمتمثل بالأساس في المدن على اختلاف حجمها ووظيفتها.

1-1-1- اقتراحات لمعالجة السكن العشوائي بمدينة سكيكدة:

من خلال تحليل المخطط رقم (01)، نلاحظ أن غالبية سكان الأحياء العشوائية بمدينة سكيكدة هم من العائلات والأسر القاطنة بالمدينة، حيث لعبت الظروف المعيشية القاسية، دورا هاما في هجرتهم واستيطانهم بالأحياء العشوائية على فترات زمنية مختلفة خصوصا خلال الفترة ما قبل 1990م. ومما ساعدهم على ذلك وجود بنايات عشوائية جاهزة، وتقليدا منهم لتجارب سابقة ناجحة لأقاربهم وأصدقائهم. كما شجعهم كذلك ضعف رقابة السلطات المحلية التي لم يتعدى دورها عملية إحصائهم. غالبية هؤلاء السكان من ذوي المستوى التعليمي المتوسط، أكثرهم عمال مؤقتون أو بطالون، يعانون من مستوى معيشي متدني، يقطنون في مساكن عشوائية هشة، حيث معدل احتلال المسكن يفوق 4 أفراد. غالبيتهم يرغب في تغيير محل سكنهم، مما دفعهم لعدم توسعة مساكنهم، ورفضهم الانخراط في أي عملية تسوية قانونية تقترحها الدولة، خصوصا في السنوات الأخيرة مع التدابير التي جاء بها قانون تسوية البنايات و مطابقتها (15/08)، ذلك كون غالبيتهم يأمل ويطمح للحصول على سكن جاهز تحت أي صيغة من الصيغ المتوفرة.

1: محمد أحمد سليمان، الجوانب الإيجابية لنمو المناطق العشوائية (منهج للتطوير)، جامعة الزقازيق، مصر. مقالة منشورة بالإنترنت.

المخطط رقم (01): السكن العشوائي بمدينة سكيكدة و أهم خصائصه سنة 2012م



المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على معطيات الاستبيان، مارس 2012م

بغية معالجة ظاهرة السكن العشوائي بطريقة تماشى و خصوصية المدينة من الناحية الوظيفية و كذلك تماشيا و ما تعانیه من نقص كبير في الأوعية العقارية لاحتضان مختلف المشاريع التنموية بما فيها قطاع السكن، يتوجب التعامل مع مناطق انتشار السكن العشوائي كل على حدى، و ذلك تبعا لمختلف الخصائص الاجتماعية، الاقتصادية و كذا العمرانية التي تميز السكان و السكن العشوائي بالمدينة.

1-1-1- اقتراحات لمعالجة السكن العشوائي الهش:

بما أن النسبة الغالبة من السكنات العشوائية المتواجدة بمدينة سكيكدة هي من النمط الهش، حيث تقع داخل المحيط العمراني للمدينة أو في محيطها القريب، نجد من الضروري التعامل معها بأسلوب الإزالة (الهدم). غير أن ذلك لا يتم بطريقة عشوائية، كما نلاحظه في العديد من المدن الكبرى على غرار العاصمة، مما خلق موجة من الاحتجاجات والفوضى، والاتهامات المتبادلة بين السكان والإدارة الوصية (مصالح الولاية). بل يجب الأخذ بعين الاعتبار مختلف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية التي تميز السكان والعائلات التي تقطن ضمن هذه السكنات، مع الاستعانة بالبطاقة الوطنية للسكن، بغية حرمان من سبق لهم الاستفادة من السكن أو أي إعانات مالية أو عقارية.

تبعاً للخصوصية العمرانية لمثل هذا النمط من السكنات، و التي تتطلب التدخل العاجل والفوري بغية ترحيل السكان، واستعادة الوعاء العقاري، نرى أنه من الضروري أن تتعامل السلطات المحلية بشيء من الليونة اتجاه هذه الفئة من قاطني الاحياء العشوائية، و ذلك من خلال تمكينهم من سكنات جاهزة ذات طابع اجتماعي، بحيث يؤخذ بعين الاعتبار عدد افراد الأسرة، عدد الأسر القاطنة في السكن الواحد، و كذلك المستوى المادي للأسرة، كأن يمنح للأسرة ذات الدخل المتعدد والمرتفع سكنات من النوع التساهمي (LSP) أو الترقوي (LPP).

تجدر بنا الإشارة في هذا الصدد، إلى ضرورة استغلال الأوعية العقارية المسترجعة بعد الإزالة و الهدم، في مشاريع عمومية تتماشى و وظيفة المدينة، كأن يتم استغلالها في بناء تجهيزات و هياكل سياحية تساهم في انتعاش هذا القطاع الحيوي، تبعاً لما تزخر به المدينة من إمكانيات سياحية هائلة، إذ أن منطقة بوعباز مثلاً تقع على هضبة مطلة على البحر و قريبة من مركز المدينة، مما يؤهلها لأن تكون منطقة توسع سياحي بامتياز.

1-1-2- اقتراحات لمعالجة السكن العشوائي الصلب:

بما أن نسبة تواجد مثل هذه السكنات بالمدينة تعد ضئيلة، فإن عملية تسويتها تكون ممكنة و سهلة من خلال تمكين أصحابها من الاستفادة من تدابير قانون تسوية البناءات و مطابقتها (15/08). يعرف هذا الأسلوب بالتطوير أو التأهيل أو التحسين و التجميل. "وتهدف هذه الأدوات إلى التعامل مع المناطق القائمة من خلال المحافظة على الكتلة العمرانية القائمة باعتبارها ثروة قومية ذات قيمة اقتصادية، كما انه يعمل على تنميتها وزيادة قيمتها العقارية، أو إعادة صياغة وتأهيل المباني أو المناطق العمرانية لكي تؤدي وظيفتها التي فقدتها نتيجة لعدم ملاءمتها للتغيرات المتلاحقة ، كذلك تنمية الجانب الاجتماعي والاقتصادي للسكان مستعملاً التنمية الاجتماعية والاقتصادية كأسلوب لانجاح التنمية العمرانية"⁽¹⁾.

1 : محمد أحمد سليمان، المرجع السابق ذكره.

حيث على السلطات المحلية الأخذ على عاتقها دراسة الملفات و تسويتها إداريا مع اقتراح أسلوب المعالجة بما يتناسب و تدابير مخطط شغل التربة (POS). مع تطبيق رسوم و ضرائب رمزية لتغطية أتعاب مكاتب الدراسات سواء الحكومية أو الخاصة. في هذا الصدد نرى من الضروري فرض سلطة القانون على كل من يرفض الانخراط في برنامج التسوية، لأن الأمر أصبح يتعلق بالمصلحة العامة.

1-1-3- اقتراحات لمعالجة السكن العشوائي النصف صلب:

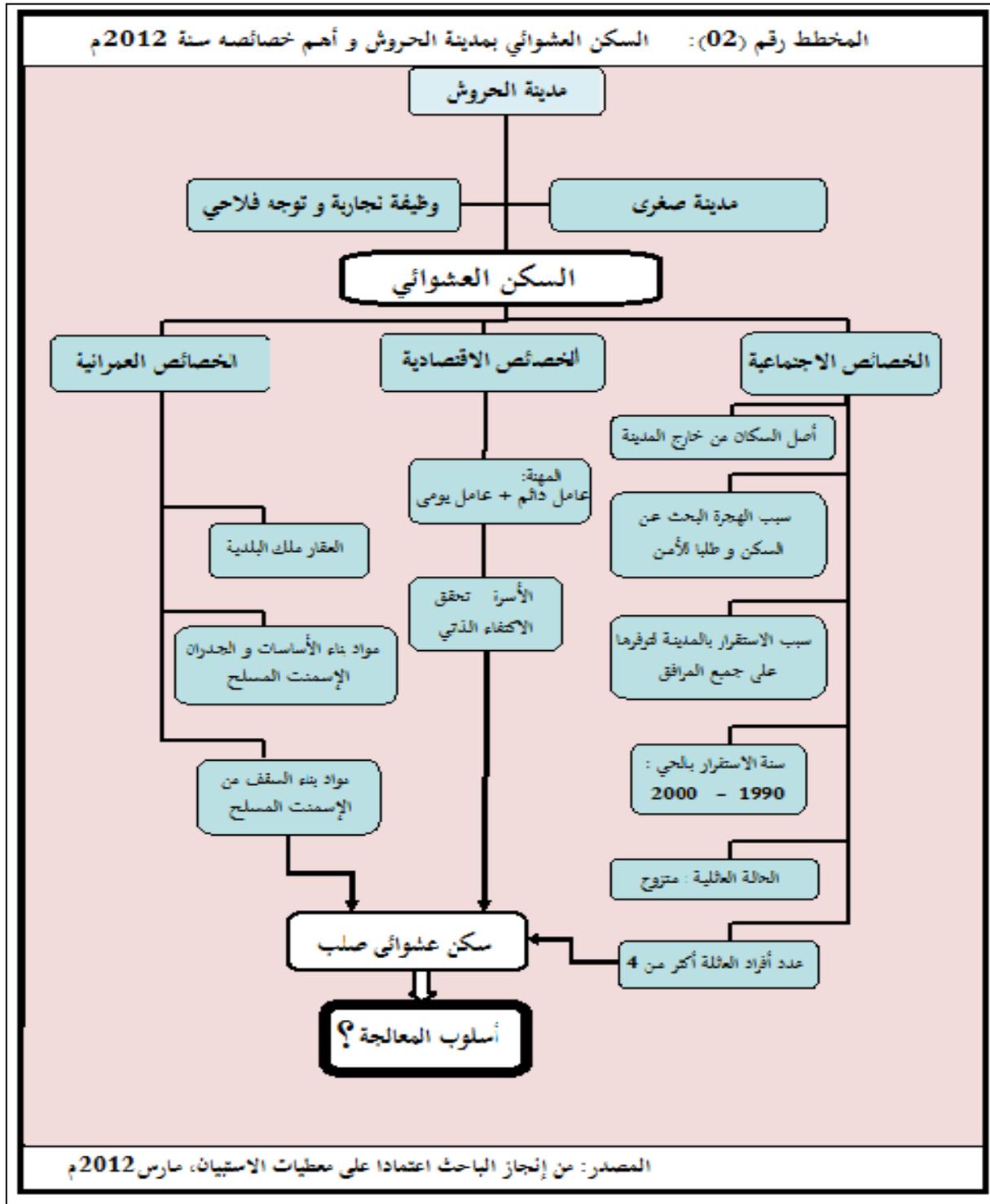
يعد هذا النمط من السكنات الأصعب في التعامل معه بغية تسويته، نظرا لخصوصيته من الناحية العمرانية. ذلك كون هذا النمط من السكنات العشوائية يتطلب إجراءات تقنية خاصة بغية تسويته و مطابقته للمعايير التقنية للبناء، مما يجعل من تكاليف الدراسة و التسوية مرتفعة، بحيث يتعذر على السلطات المحلية التكفل بها، هذا من جهة، و من جهة ثانية لا يمكن لصاحب السكن كذلك مباشرة عملية التسوية دون الحصول على مساعدة مادية. كما أن عملية الهدم و الإزالة غالبا ما تقابل برفض شديد من طرف المواطنين، كون العديد منهم له الرغبة في تسوية و توسعة مسكنه، نظرا لموقعه الاستراتيجي كأن يكون على الطريق أو الشارع الرئيسي أين يمكن استغلاله تجاريا. غالبا ما يكون الحل الامثل لمثل هذا النوع من السكنات هو تمكين أصحابها من إعادة بنائها بما يتماشى و المعايير التقنية للبناء و العمران، و ذلك من خلال إيجاد صيغة تمويلية توافقية مثل القروض البنكية غير الربوية، أو الشراكة مع المقاولين الخواص على أن يحصل هذا الأخير على ملكية الطابق الأرضي مثلا، أو أحد المحلات التجارية المتواجدة به... إلخ.

إن مثل هذه الاقتراحات و غيرها، و المقدمة بغية تسوية مشكلة السكنات العشوائية، لا يمكن لها أن تكون ذات فعالية تذكر في الواقع، إذا لم يصاحبها قرارات سياسية و إدارية شجاعة بهدف معالجة هذا الملف نهائيا، إذ أن تسييس ملف السكن عموما و العشوائي منه خصوصا، جعل من هذه الظاهرة تتفاقم و لا تجد إلى الحل سبيلا.

1-2- اقتراحات لمعالجة السكن العشوائي بمدينة الحروش :

من خلال تحليل المخطط رقم (2)، نلاحظ أن أكثر سكان الأحياء العشوائية بمدينة الحروش هم من العائلات المهاجرة من خارج المدينة، هروبا من الظروف المعيشية الصعبة، ورغبة في القرب من المدينة ومنافعها. غالبيتهم استوطن عشوائيات المدينة خلال العشرية السوداء، بحثا عن الأمن، ساعدهم على ذلك وجود أقارب لهم بالمنطقة، كانت لهم تجارب سابقة ناجحة. و مما شجعهم أكثر وجود مساحات عقارية للبناء، وضعف الأجهزة الرقابية للدولة في محاربة هذه الظاهرة، حيث لم يتعدى دورها في أحسن الأحوال عملية إحصائهم. غالبية هؤلاء السكان من ذوي المستوى التعليمي المتدني، أكثرهم يمارس نشاطات مهنية دائمة وموسمية، مستواهم المعيشي متوسط، يقطنون في مساكن عشوائية صلبة، حيث معدل استخدام المسكن يفوق 4 أفراد. يرغب غالبيتهم في الاستقرار الدائم بمساكنهم، و توسعتها إذا ما سمحت

الظروف المادية والقانونية بذلك، هذا ما جعل نسبة معتبرة منهم ينخرطون في برنامج تسوية الينابيع المقترح من طرف الدولة، رغم أن هذا الأخير تشوبه العديد من النقائص والعراقيل.



بهدف معالجة ظاهرة السكن العشوائي بطريقة تتماشى و خصوصية المدينة من الناحية الوظيفية و كذلك تماشيا و ما تعانيه من نقص كبير في الأوعية العقارية لاحتضان مختلف المشاريع التنموية بما فيها قطاع السكن، يتوجب التعامل مع مناطق انتشار السكن العشوائي تبعا لخصائصها الاجتماعية، الاقتصادية و كذا العمرانية التي تميز السكان و السكن العشوائي بالمدينة. كما يتوجب على السلطات العمومية النظر إلى السكن العشوائي من زاوية أخرى تتمثل فيما يعرف

"بإيجابيات السكن العشوائي"⁽¹⁾ و نقصد هنا السكن العشوائي ذو النمط الصلب. إذ أن هذا الأخير يعد أحد الأساليب التي يلجأ إليها السكان لتوفير السكن بمجهودهم الذاتي، في الوقت الذي عجزت الدولة على فعل ذلك.

1-2-1- اقتراحات لمعالجة السكن العشوائي الصلب بمدينة الحروش :

"لقد كان لهذه المناطق دور أكبر من دور الدولة ومن بقية القطاعات في المساهمة في مشكلة الإسكان. إن قيام هذه المناطق لمنخفضي الدخل بمواردهم الذاتية دون إعانة من الدولة ووصولهم لمستوى مقبول من جهة المباني هو أقوى دليل لوجود القدرات والطاقات لهذه الفئة على حل مشكلة الإسكان لنفسها بدون دعم من الدولة. كما أن التجارب العالمية أثبتت أن السياسات التي تعاملت مع هذه المناطق بمنطق الرفض ابتداء من التجاهل التام وحتى الإزالة التامة لم تفلح في معالجة المشكلة، ومن ثم، فقد أصبح لزاما اتباع سياسة أكثر واقعية تركز على توفير البديل الملائم"⁽²⁾.

يعد نمط السكنات العشوائية الصلبة الأكثر انتشارا بالبلدية عموما وعلى أطراف المدينة خصوصا. كما أن قاطنيه من السكان أبدى غالبيتهم نيتهم في الانخراط في أي عملية تسوية و معالجة بما في ذلك قانون 15/08 المتعلق بتسوية البناءات ومطابقتها. غير أن العديد منهم طرح مشكلة ارتفاع تكاليف تكوين ملف التسوية، مما دفعهم للإعراض عن متابعة العملية.

"وتتم معالجة هذا النمط من المباني العشوائية بطريقتين، الأولى وتتمثل في المعالجة الداخلية، وتتم بتطوير ومعالجة الاحتياجات الإنسانية في الراحة والأمان والاستعمال. والثانية هي المعالجة الخارجية وتتم بمعالجة الشكل الخارجي وإعادة حالته الأصلية ويسمح بإجراء التعديلات والتغيرات اللازمة دون تغيير جذري في الطابع المميز لهذه المباني"⁽³⁾. كما أن تسوية السكن العشوائي الصلب على شكله المعماري، يساهم بشكل كبير في إحياء فكرة ما يعرف "بالهوية المعمارية، التي يمكن رؤيتها كنتاج معماري لإبداعات فنية، يحاول المعماري والمخطط من خلالها صياغة علاقته بالحيط والموارد المتاحة وذاكرته ببعده التاريخي والحضاري والبيئي. وترتبط فكرة الهوية ارتباطا مباشرا بفكرة التعبير المعماري"⁽⁴⁾.

"هذا الأخير، هو ما يتركه المبنى من أحاسيس لدي الإنسان وصور ذهنية عالقة في الذاكرة، أي أنه يمكن القول بأن الهوية المعمارية للمدينة يمكن قراءتها من خلال الملامح المعمارية المعبرة عن المدينة، كالمواد الداخلة في البناء، تقنية البناء، العناصر الزخرفية... إلخ"⁽⁵⁾.

1: محمد أحمد سليمان، المرجع السابق ذكره.

2: محمد أحمد سليمان، المرجع السابق ذكره.

3: محمد أحمد سليمان، المرجع السابق ذكره.

4: رمضان الطاهر ابو قاسم، النمط المعماري والهوية المعمارية، مجلة التراث، العدد 5، ليبيا، 2010

5: هاني تورغي و محمودي خير الدين، السياسة السكنية و أثرها على الهوية العمرانية حالة مدينة تبسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التهيئة الحضرية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2018، ص: 53.

هذه الهوية المعمارية التي فقدناها وافتقدناها في أغلب مبانينا ومدننا، ذلك كون قاطني السكنات العشوائية غالبا ما يبنونها بطابع معماري يعبر بشكل كبير عن شخصيتهم، ثقافتهم وانتماءاتهم.

في هذا الصدد يمكن اقتراح أن تأخذ الدولة على عاتقها مرحلة الدراسة التقنية والعمرائية للملف، من خلال تكليف مكاتب الدراسات العمومية والخاصة، على أن يساهم المعني بالعملية بجزء من التكاليف تبعا لمساحة المسكن و حالته الإنشائية (عدد الطوابق مثلا). كما تساهم السلطات العمومية في الارتقاء وتحسين الوضع القائم بالحي من خلال التكفل بتوفير مختلف المرافق العمومية ومد الشبكات (الكهرباء، الغاز، الماء الشروب...).

كما تجدر بنا الإشارة إلى ضرورة تدخل السلطات المحلية المكلفة بالبناء وال عمران من خلال تطبيق تدابير تقنية تسمح مثلا بإنشاء مخطط شغل الأرض (POS) خاص بمثل هذه المناطق العشوائية، هذه العملية ستساهم في إحصاء المستفيدين من عملية التسوية وإدراجهم ضمن البطايق الوطنية للسكن، ناهيك على أنها تساهم في جلب موارد مالية للخزينة العمومية، وخلق نوع من الديناميكية في العديد من المجالات على غرار قطاع البناء و الاشغال العمومية، والحد من المضاربة في سوق العقار. هذا بالإضافة إلى ما ينتج عنه من استقرار في الجبهة الاجتماعية التي ما فتأت السلطات العمومية تسعى جاهدة لشراء السلم الاجتماعي بكافة الوسائل المادية وغير المادية.

1-2-2- اقتراحات لمعالجة السكن العشوائي نصف الصلب بمدينة الحروش :

مثل هذا النمط من السكنات العشوائية ينتشر هو الآخر بالبلدية و المدينة بشكل ملفت للانتباه، حيث غالبية السكنات تتميز بأساسات و جدران من الاسمنت المسلح، بينما نجد السقف من مواد هشة. هذا ما يسمح بتحسين وتطوير الشكل المعماري لمثل هذه المساكن من خلال التدخل على مستوى السقف و إعادة بنائه. غير أن ذلك يتطلب توفير موارد مالية لقاطنيها من خلال إيجاد صيغة تمويلية تتمثل أساسا في المساعدات المالية المقدمة من طرف الدولة كإدراج مثل هذه السكنات ضمن برامج محاربة السكن الهش (RHP)، أو برنامج السكن الريفي الفردي خصوصا السكنات الواقعة في الأحياء العشوائية خارج المحيط العمراني.

1-2-3- اقتراحات لمعالجة السكن العشوائي الهش بمدينة الحروش :

مثل هذا النمط من السكنات العشوائية يكون موضوع الهدم و الإزالة، حيث يمكن استغلال المساحات العقارية المسترجعة في بناء بعض الهياكل و التجهيزات الخدمائية لصالح السكان، و ذلك بغية الارتقاء و تطوير البيئة العمرانية بهذه المناطق. كمثل على ذلك يفتقد سكان حي "مصباح1" للعديد من المرافق الضرورية كالمسجد، عيادة الخدمات الصحية، حيث لم تجد السلطات المحلية الوعاء العقاري اللازم لبناء مثل هذه التجهيزات.

2- اقتراحات عامة لمعالجة السكن العشوائي :

لقد أدى وجود الأحياء الفوضوية وامتدادها، وحاجة الناس إلى مساكن تتوفر فيها شروط الحياة العصرية إلى ضرورة التفكير في حل هذه الأزمة والتغلب عليها. تبعا لذلك فإننا نجد من الواجب على الجميع التجند لوضع الحلول الناجعة لمعالجة هذه الظاهرة والحد من انتشارها، كون تأثيرها لا يقتصر فقط على تشويه المشهد العمراني والمعماري لمدننا، بل تعداه إلى آثار اجتماعية و نفسية على الفرد و المجتمع انتجت لنا جيلا من الأفراد لهم قابلية كبيرة لممارسة مختلف أنواع الجريمة و العنف و حتى الإرهاب.

تبعاً لذلك فإنه من الضروري على جميع الفاعلين في مختلف الميادين السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، وبالأخص الأكاديميين والدارسين والباحثين التكافل والتعاون للخروج بحلول كفيلة بمعالجة هذه الظاهرة بما يخدم حاضر ومستقبل هذه البلاد.

تبعاً لذلك يمكننا تقديم بعض الاقتراحات و التوصيات التي نرى أن لها تأثيراً إيجابياً في حل هذه المعضلة إذا ما تم الأخذ بها و تطبيقها في أرض الواقع. تتمثل هذه الاقتراحات أساساً في ما يلي:

- معالجة مشكلة التضخم السكاني، من خلال تطبيق سياسة ديمغرافية فعالة، لأن معدل النمو السكاني المرتفع هو من أهم أسباب تفاقم أزمة الإسكان والحد من معدلات النمو الديمغرافي المرتفع يؤدي إلى تخفيض حجم الطلب المرتفع على السكن.

- تنمية الوعي و الحس المدني لدى المواطنين بخطورة هذه الظاهرة على الفرد و المجتمع، و ذلك باستعمال جميع وسائل التواصل وغرس فكرة احترام النظام العام لدى الأجيال الصاعدة انطلاقاً من المدرسة و انتهاءً بالمسجد.

- تفعيل الخطاب الديني المسجدي في محاربة الظاهرة، من خلال توضيح حكم الشرع الاسلامي في هذه الظاهرة، و ما يشابهها من الاعتداء على الأملاك العامة و اغتصاب الأراضي و البناء عليها بشكل فوضوي. إذ من الملاحظ في واقع الناس أن الكثير منهم يلجؤون لسؤال علماء الدين حول مسائل متعلقة بالبناء غير الشرعي و حكم الشرع الإسلامي فيها، وكثير منهم عزف عن فعل ذلك بعدما أدرك أن الأمر يتعلق باغتصاب للحق العام مصداقاً لقوله صلى الله عليه و سلم ﴿من أخذ من الأرض شبراً بغير حقه طوقه من سبع أرضين﴾⁽¹⁾ وقوله عليه الصلاة والسلام ﴿من أخذ من طريق المسلمين شبراً جاء به يحمله من سبع أرضين﴾⁽²⁾.

- تطبيق العدالة الاجتماعية في الحق من الاستفادة من السكن، و ذلك من خلال استصدار قوانين عادلة تضمن حق الاستفادة من السكن لجميع فئات المجتمع و خصوصاً الفئات الهشة (البطالين، الأرمال، المطلقات، ذوي الدخل المحدود). إذ لا يعقل أن يحرم من السكن من كان دخله الشهري يتجاوز 24 ألف دج. هذه القيمة المالية التي لم تعد تكفي لمصروف 15 يوماً من الشهر، مع غلاء المعيشة و تشعب مناحي الحياة.

- تفعيل البطاقة الوطنية للسكن، و ذلك بغية التوزيع العادل للاستفادات في جميع صيغ السكن.

- معالجة مشكلة السكنات الشاغرة، و التي استفاد منها أصحابها سابقاً، لكنهم يقومون بكرائها أو تركها شاغرة، وإعادة توزيعها على مستحقيها.

- تسهيل عملية تسوية البناءات و التنازل عليها لصالح ساكنيها، من خلال تبسيط الإجراءات الغدارية بما يضمن سلامة العملية و تسريع وتيرتها.

- تسهيل عملية التنازل على السكنات التابعة لأملاك الدولة و كذلك السكنات الوظيفية الواقعة خارج سياج المؤسسة، و ذلك من خلال تمكين ساكنيها من امتلاكها.

1: الإمام الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، الترغيب و التهيب من الحديث الشريف، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، 2001، رقم الحديث: 2782 ص 372.

2: الإمام الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، المرجع السابق ذكره، رقم الحديث: 2788 ص 373.

- تشجيع البناء الذاتي، وذلك توزيع قطع أرضية على مساحات مدروسة مع توفير مواد البناء بأسعار معقولة تساعد على التخفيف من مشكلة الإسكان، فقد وافق غالبية سكان العشوائيات على البناء الذاتي في حالة مساعدتهم من طرف الدولة، والواضح أن الدولة وحدها لا تستطيع توفير السكن الملائم لجميع فئات الشعب، ولهذا فمن الضروري أن تصدر قوانين تشجع القطاع الخاص على توظيف أمواله المدخرة في بناء العمارات، وهذه العملية ستعود بدون شك بالفائدة على عامة الشعب.

- تشجيع العودة إلى الريف و البناء فيه، إذ تعتبر عودة المهاجرين من المدينة إلى أريافهم عنصرا هاما، يساهم في الحد من أزمة البناء الفوضوي واستمرار انتشاره، وذلك من خلال توفير المرافق الضرورية في الأرياف (المدارس، المستوصفات، دار للبلدية، تعبيد الطرقات وربطها بمختلف أنحاء المدينة، إنشاء منتزهات وحدائق للترفيه والترويح عن النفس، توفير الماء الشروب، الكهرباء والغاز..). بالإضافة إلى مواصلة سياسة الدعم الفلاحي للحد أو التخفيف من ظاهرة البطالة، فمعظم السكان النازحون من الريف إلى المدينة يطمحون إلى العودة للريف مكان إقامتهم السابقة.

- المراقبة الصارمة للعقار و خصوصا الفلاحي منه للحيلولة دون تحويله عن طابعه مع التركيز على المستثمرات الفلاحية الجماعية (EAC) والفردية (EAI) التي تحوز على مساحات هامشية غير مستغلة زراعيا.

- فيما يتعلق بالرقابة العمرانية المنصوص عليها في قانون التهيئة والتعمير المسندة إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي والأعوان المؤهلين يتعين النص على معاقبتهم في حالة التقاعس عنها أو ثبوت تورطهم فيها طالما أن تطبيقها يتعلق بأعمال حفظ النظام العام وفرض القوانين في نطاق البلدية التي يقوم بها رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للدولة ويخضع بموجبها للرقابة التسلسلية التي يمارسها الوالي والوزير.

- تعزيز دور شرطة العمران وتزويد أفرادها بالوسائل اللازمة والتكوين التقني والقانوني المناسب، ولما لا منح شرطة العمران سلطة الأمر بوقف الأشغال غير المطابقة وهدم الأشغال غير المرخصة مباشرة دون اللجوء إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي .

- انتهاج أسلوب المقاربة التشاركية وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار مبدأ مشاركة المجتمع المدني وقاطني مناطق الأحياء العشوائية في مختلف عمليات التنمية.

و في الأخير نجد من الضروري القول : إن ملف السكن عموما و العشوائي منه خصوصا، لا يمكن أن يجد طريقا إلى الحل إذا لم يصاحب ذلك إرادة سياسية حقيقية من طرف السلطات العمومية، إذ من الضروري إبعاد هذا الملف عن جميع أشكال التوظيف السياسي و المزايدات السياسية، و وضعه في إطاره الطبيعي المتمثل أساسا في البعد الاجتماعي و التقني ، و الاستفادة من تجارب الدول العربية و الأوروبية في هذا المجال.

خلاصة الفصل:

يرجع ظهور مناطق السكن العشوائي ببلدية و مدينة سكيكدة لفترة الاستعمار الفرنسي، بحكم الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها المنطقة خصوصا المناطق الريفية التي عانت من ظاهرة الهجرة الريفية نحو المدينة حيث استقر الوافدون بالمناطق التضاريسية الوعرة على أطراف المدينة. بعد الاستقلال لعبت الظروف السياسية والاقتصادية دورا كبيرا في نمو و انتشار هذه المناطق العشوائية، سواء داخل المدينة أو في محيطها القريب، خصوصا بعد إنشاء المنطقة الصناعية البيتروكيماوية، مما خلق هجرة وافدة بشكل كبير، أدت إلى زيادة كبيرة في عدد السكان، استقر معظمهم ضمن المناطق العشوائية السابقة، كما نشأت مناطق جديدة في محيط المدينة وضمن التجمعات العمرانية الثانوية المنتشرة على تراب البلدية. زادت الظاهرة حدة بعد الظروف السياسية والأمنية الاستثنائية التي مرت بها الجزائر سنوات التسعينات. تولد عن كل ذلك انتشار كبير للسكن العشوائي خصوصا ضمن أحياء تقع وسط المدينة و في محيطها القريب، تتميز بخصائص اجتماعية وعمرانية جعلت من هذه السكنات تصنف ضمن المناطق السكنية المتدهورة والتي يجب معالجتها، وإعادة هيكلتها، وفق مقارنة شاملة. كل ذلك أثر بشكل سلبي على المشهد العمراني للمدينة، وساهم في عرقلة نمو المدينة بالشكل الذي دفعها للتوسع على حساب الأراضي الزراعية جنوبا، إلى حدود البلديات المجاورة.

غالبية سكان الأحياء العشوائية بمدينة سكيكدة هم من الأسر التي تسكن بمركز المدينة دفعتهم الظروف المعيشية القاسية للهجرة واستيطان الأحياء العشوائية للمدينة على فترات زمنية مختلفة، خصوصا خلال الفترة ما قبل 1990م، ساعدهم على ذلك وجود بنايات عشوائية جاهزة، وتقليدا منهم لتجارب سابقة ناجحة سواء لأقاربهم أو لأصدقاء لهم. مما زاد في تشجيعهم في ذلك ضعف رقابة الهيئات الإدارية المكلفة بمحاربة السكن الفوضوي، والتي لم يتعدى دورها عملية إحصائهم. غالبية هؤلاء السكان من ذوي المستوى التعليمي المتوسط، أكثرهم عمال مؤقتون أو بطالون، يعانون من مستوى معيشي متدني، يقطنون في مساكن عشوائية ذات نمط عمراني هش، حيث معدل احتلال المسكن يفوق 4 أفراد، مما جعل غالبيتهم يرغب في تغيير محل سكنهم، وعدم توسعته، حتى أنهم يرفضون الانخراط في أي عملية تسوية قانونية تقترحها الدولة، كون غالبيتهم يأمل في الحصول على سكنات جاهزة تحت أي صيغة من الصيغ. كل هذه الخصائص والمميزات جعلت من السبيل الوحيد لمعالجة هذه الظاهرة على مستوى مدينة سكيكدة، هي تدمير وإزالة مثل هذه السكنات، وترحيل أصحابها إلى سكنات جديدة تحت أي صيغة، وكل حسب حالته، مع استرجاع الأوعية العقارية لهذه الأحياء، وإعادة استغلالها في مشاريع ذات منفعة عامة.

يختلف الحال بالنسبة لمناطق السكن العشوائي ببلدية الحروش والتي هي الأخرى يرجع تاريخ نشأتها إلى الفترة الاستعمارية، وذلك تبعا للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها المناطق الريفية آنذاك، مما خلق موجة من الهجرة الريفية نحو المدينة، أدت إلى استقرار الوافدين ضمن الأراضي الزراعية الهامشية لمزارع المعمرين، خصوصا تلك المتواجدة على ضفاف واد الصفصاف وعلى أطراف المدينة. كما كان للمحتشدات الفرنسية إبان الثورة التحريرية دورا كبيرا في انتشار هذا النمط من السكنات في التجمعات العمرانية الثانوية. بعد الاستقلال لعبت الظروف السياسية والاقتصادية دورا كبيرا في نمو المناطق العشوائية السابقة، خصوصا خلال فترة التسيير الذاتي للمزارع، حيث شهدت المنطقة هجرة ريفية وافدة، زادت حدتها مع تدهور الظروف الأمنية خلال العشرية السوداء سنوات التسعينات، كل هذه العوامل وغيرها،

ساهمت بشكل مباشر و غير مباشر في رسم المشهد الحالي لوضعية مناطق السكن العشوائي بالبلدية والمدينة، والتي تميزت بانتشار كبير لنمط السكن العشوائي الصلب، خصوصا بالمناطق المحيطة بالمدينة والملاصقة لها، حيث شيدت بها بنايات ذات بنية عمرانية حديثة، تحتوي معظمها على العديد من المرافق والشبكات القاعدية. كما أن موقعها وخصائصها جعلت منها عاملا معرقلا لنمو المدينة، بالشكل الذي دفع بالسلطات المحلية للتفكير في التمدد والتوسع المجالي نحو الأطراف على حساب الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية.

أكثر سكان الأحياء العشوائية بمدينة الحروش هم من العائلات المهاجرة من خارج المدينة، هروبا من الظروف المعيشية الصعبة، ورغبة في القرب من المدينة ومنافعها. غالبيتهم استوطن عشوائيات المدينة خلال العشرية السوداء، بحثا عن الأمن، ساعدهم على ذلك وجود أقارب لهم بالمنطقة، كانت لهم تجارب سابقة ناجحة. ومما شجعهم أكثر وجود مساحات عقارية للبناء، وضعف الأجهزة الرقابية للدولة في محاربة هذه الظاهرة، حيث لم يتعدى دورها في أحسن الأحوال عملية إحصائهم. غالبية هؤلاء السكان من ذوي المستوى التعليمي المتدني، أكثرهم يمارس نشاطات مهنية دائمة و موسمية، مستواهم المعيشي متوسط، يقطنون في مساكن عشوائية صلبة، حيث معدل استخدام المسكن يفوق 4 أفراد. يرغب غالبيتهم في الاستقرار الدائم بمساكنهم، و توسعتها إذا ما سمحت الظروف المادية والقانونية بذلك، هذا ما جعل نسبة معتبرة منهم ينخرطون في برنامج تسوية الينيات المقترح من طرف الدولة، رغم أن هذا الأخير تشوبه العديد من النقائص والعراقيل. كل ذلك يفرض على السلطات التعامل معها وفق أساليب تؤدي إلى معالجتها وتسويتها وفق مقارنة شاملة، خصوصا وأنها أضحت تشكل جزءا من المشهد العمراني للمدينة.

الخلاصة العامة

الخلاصة العامة

نظرا لموقعها الجغرافي على ساحل البحر المتوسط، وتميزها بمناخ حار وجاف صيفا وبارد وممطر شتاء، وتضاريسها التي يغلب عليها الطابع الجبلي، بشبكة هيدروغرافية متشعبة وغنية بالمياه السطحية والباطنية، نشأت مدينة سكيكدة على الساحل، انطلاقا من ميناء سطورة القديم، حيث مرت عليها العديد من الحضارات، التي ساهمت في صناعة تاريخ و مجد المدينة الحالي، حيث أضحت تصنف كمدينة كبرى ذات وظيفة تجارية وصناعية، خصوصا بعد اهتمام الدولة بها بعد الاستقلال، واختيارها لتحتضن أحد أكبر المناطق الصناعية البيتروكيماوية، مما كان له أثر بالغ في واقع المدينة الاقتصادي والاجتماعي، برز جليا في نمو سكان المدينة بشكل كبير، خصوصا بعد موجات الهجرة التي عرفتھا المدينة على مراحل متتالية، حيث تركز معظم السكان بوسط المدينة، مما أدى إلى زيادة الكثافة السكانية بها، مما أدى إلى الضغط على مختلف الهياكل القاعدية و التجهيزات الخدمية المتوفرة، خصوصا السكنية منها، حيث سجلت المدينة عجزا سكنيا كبيرا، أدى إلى انتشار مناطق السكن العشوائي داخل و خارج المدينة.

هذه العوامل أدت إلى نمو المجال الحضري للمدينة، واستهلاكها لمساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، خصوصا بالجهة الجنوبية. ومع وجود العديد من العوائق التي حالت دون نمو المدينة بشكل أفقي أو عمودي، لجأت السلطات المحلية للتوسع في الضواحي، من خلال مخطط توجيهي للتهيئة و التعمير يضم مجموعة من البلديات المجاورة، مع اقتراح إنشاء مناطق توسع جديدة، تضم آلاف السكنات والتجهيزات الخدمية. ناهيك على خلق مناطق للتوسع السياحي بغية بعث هذا النشاط الحيوي، الذي من شأنه أن يساهم في بعث الحركة الاقتصادية بالمدينة.

كل هذه الإجراءات وغيرها، من شأنها أن تساهم في التخفيف من مشاكل المدينة المتعددة، كالبطالة، والتلوث والاكتضاض السكاني، ناهيك على تدهور العمران القديم بوسط المدينة، وانتشار العمران العشوائي داخل وخارج نسيج المدينة. بفضل موقعها الجغرافي ضمن حوض واد الصفصاف، وانبساط أراضيها، وضيق سهولها بتضاريس يغلب عليها طابع الانحدار المتوسط، تميزت بلدية الحروش بمجال طبيعي يعد مناسبا جدا للزراعة والبناء والتعمير على حد سواء. يضاف إلى ذلك وقوعها ضمن مناخ البحر المتوسط والنطاق الحيوي شبه الرطب، مما جعلها تتلقى كميات كبيرة من الأمطار مناسبة لنمو العديد من المزروعات، كما أنها تساهم في تكوين رصيد باطني من المياه الجوفية. كل هذه العوامل الطبيعية تعتبر مساعدة ومحفزة لدعم وتنمية القطاع الزراعي ببلدية الحروش، مما خلق ديناميكية في النشاط الزراعي ساهمت في خلق العديد من مناصب الشغل الدائمة والموسمية، ناهيك على جلبها للعديد من الاستثمارات في عدة مجالات اقتصادية وتجارية ساهمت في جعل المنطقة جالبة للسكان والاستثمارات، هذا ما أدى إلى نمو ديمغرافي كبير خلق ضغطا كبيرا على مختلف الهياكل القاعدية بما فيها قطاع السكن، مما أدى إلى انتشار السكن العشوائي بشكل لافت للانتباه. ولعل ما زاد في حدة الظاهرة، الطبيعة العقارية للأراضي الزراعية المنتشرة في محيط المدينة والسياسة العقارية المنتهجة من طرف الدولة في تسييرها منذ الاستقلال. كما أن موقعها الجغرافي ومؤهلاتها الطبيعية والبشرية جعلت منها مدينة ذات وظيفة تجارية وخدمية، مما جعل فرص العيش بها متوفرة، وظروف الاستقرار بها مشجعة، ما جعل العديد من المهجرات تفد إليها خصوصا خلال العشرية السوداء، والتي كان من نتائجها الرئيسية انتشار بؤر عديدة للسكن العشوائي خصوصا في الأراضي المنبسطة المتواجدة على ضفاف الأودية.

كل هذه العوامل وغيرها، جعلت المدينة تشهد نموا حضريا كبيرا استهلكت من خلاله مجالا حضريا واسعا، تجلّى ذلك في مختلف الهياكل القاعدية و التجهيزات المختلفة خصوصا الحضيرة السكنية، التي كان لها الحظ الأوفر من الاهتمام، لكن رغم ذلك

لم يتم تغطية حاجيات السكان من هذا المرفق، مما دفع بالسلطات المحلية إلى مراجعة المخططات المتعلقة بتسيير المجال الحضري، فاتحة المجال أمام استهلاك المزيد من الأراضي الزراعية الخصبة دون الأخذ بعين الاعتبار مناطق انتشار السكن العشوائي. يرجع ظهور مناطق السكن العشوائي ببلدية ومدينة سكيكدة لفترة الاستعمار الفرنسي، بحكم الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها المنطقة خصوصا المناطق الريفية التي عانت من ظاهرة الهجرة الريفية نحو المدينة حيث استقر الوافدون بالمناطق التضاريسية الوعرة على أطراف المدينة. بعد الاستقلال لعبت الظروف السياسية والاقتصادية دورا كبيرا في نمو وانتشار هذه المناطق العشوائية، سواء داخل المدينة أو في محيطها القريب، خصوصا بعد إنشاء المنطقة الصناعية البيتروكيمياوية، مما خلق هجرة وافدة بشكل كبير، أدت إلى زيادة كبيرة في عدد السكان، استقر معظمهم ضمن المناطق العشوائية السابقة، كما نشأت مناطق جديدة في محيط المدينة وضمن التجمعات العمرانية الثانوية المنتشرة على تراب البلدية. زادت الظاهرة حدة بعد الظروف السياسية والأمنية الاستثنائية التي مرت بها الجزائر سنوات التسعينات. تولد عن كل ذلك انتشار كبير للسكن العشوائي خصوصا ضمن أحياء تقع وسط المدينة وفي محيطها القريب، تتميز بخصائص اجتماعية وعمرانية جعلت من هذه السكنات تصنف ضمن المناطق السكنية المتدهورة والتي يجب معالجتها، وإعادة هيكلتها، وفق مقاربة شاملة. كل ذلك أثر بشكل سلبي على المشهد العمراني للمدينة، وساهم في عرقلة نمو المدينة بالشكل الذي دفعها للتوسع على حساب الأراضي الزراعية جنوبا، إلى حدود البلديات المجاورة.

غالبية سكان الأحياء العشوائية بمدينة سكيكدة هم من الأسر التي تسكن بمركز المدينة دفعتهم الظروف المعيشية القاسية للهجرة واستيطان الأحياء العشوائية للمدينة على فترات زمنية مختلفة، خصوصا خلال الفترة ما قبل 1990م، ساعدهم على ذلك وجود بنايات عشوائية جاهزة، وتقليدا منهم لتجارب سابقة ناجحة سواء لأقاربهم أو لأصدقاء لهم. مما زاد في تشجيعهم في ذلك ضعف رقابة الهيئات الإدارية المكلفة بمحاربة السكن الفوضوي، والتي لم يتعدى دورها عملية إحصائهم. غالبية هؤلاء السكان من ذوي المستوى التعليمي المتوسط، أكثرهم عمال مؤقتون أو بطالون، يعانون من مستوى معيشي متدني، يقطنون في مساكن عشوائية ذات نمط عمراني هش، حيث معدل احتلال المسكن يفوق 4 أفراد، مما جعل غالبيتهم يرغب في تغيير محل سكنهم، وعدم توسعته، حتى أنهم يرفضون الانخراط في أي عملية تسوية قانونية تقترحها الدولة، كون غالبيتهم يأمل في الحصول على سكنات جاهزة تحت أي صيغة من الصيغ. كل هذه الخصائص والمميزات جعلت من السبيل الوحيد لمعالجة هذه الظاهرة على مستوى مدينة سكيكدة، هي تدمير وإزالة مثل هذه السكنات، وتحويل أصحابها إلى سكنات جديدة تحت أي صيغة، وكل حسب حالته، مع استرجاع الأوعية العقارية لهذه الأحياء، وإعادة استغلالها في مشاريع ذات منفعة عامة.

يختلف الحال بالنسبة لمناطق السكن العشوائي ببلدية الحروش والتي هي الأخرى يرجع تاريخ نشأتها إلى الفترة الاستعمارية، وذلك تبعا للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها المناطق الريفية آنذاك، مما خلق موجة من الهجرة الريفية نحو المدينة، أدت إلى استقرار الوافدين ضمن الأراضي الزراعية الهامشية لمزارع المعمرين، خصوصا تلك المتواجدة على ضفاف واد الصفصاف وعلى أطراف المدينة. كما كان للمحتشدات الفرنسية إبان الثورة التحريرية دورا كبيرا في انتشار هذا النمط من السكنات في التجمعات العمرانية الثانوية. بعد الاستقلال لعبت الظروف السياسية والاقتصادية دورا كبيرا في نمو المناطق العشوائية السابقة، خصوصا خلال فترة التسيير الذاتي للمزارع، حيث شهدت المنطقة هجرة ريفية وافدة، زادت حدتها مع تدهور الظروف الأمنية خلال العشرية السوداء سنوات التسعينات، كل هذه العوامل وغيرها، ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في رسم المشهد الحالي لوضعية مناطق السكن العشوائي بالبلدية والمدينة، والتي تميزت بانتشار كبير لنمط السكن العشوائي الصلب، خصوصا بالمناطق المحيطة بالمدينة والملاصقة لها، حيث شيدت بها بنايات ذات بنية عمرانية حديثة، تحتوي معظمها على العديد من المرافق والشبكات

القاعدية. كما أن موقعها وخصائصها جعلت منها عاملاً معرقلاً لنمو المدينة، بالشكل الذي دفع بالسلطات المحلية للتفكير في التمدد والتوسع المجالي نحو الأطراف على حساب الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية.

أكثر سكان الأحياء العشوائية بمدينة الحروش هم من العائلات المهاجرة من خارج المدينة، هرباً من الظروف المعيشية الصعبة، ورغبة في القرب من المدينة ومنافعها. غالبيتهم استوطن عشوائيات المدينة خلال العشرية السوداء، بحثاً عن الأمن، ساعدهم على ذلك وجود أقارب لهم بالمنطقة، كانت لهم تجارب سابقة ناجحة. ومما شجعهم أكثر وجود مساحات عقارية للبناء، وضعف الأجهزة الرقابية للدولة في محاربة هذه الظاهرة، حيث لم يتعدى دورها في أحسن الأحوال عملية إحصائهم. غالبية هؤلاء السكان من ذوي المستوى التعليمي المتدني، أكثرهم يمارس نشاطات مهنية دائمة وموسمية، مستوهم المعيشي متوسط، يقطنون في مساكن عشوائية صلبة، حيث معدل استخدام المسكن يفوق 4 أفراد. يرغب غالبيتهم في الاستقرار الدائم بمساكنهم، وتوسعتها إذا ما سمحت الظروف المادية والقانونية بذلك، هذا ما جعل نسبة معتبرة منهم ينخرطون في برنامج تسوية البناء المقترح من طرف الدولة، رغم أن هذا الأخير تشوبه العديد من النقائص والعراقيل. كل ذلك يفرض على السلطات التعامل معها وفق أساليب تؤدي إلى معالجتها وتسويتها وفق مقاربة شاملة، خصوصاً وأنها أضحت تشكل جزءاً من المشهد العمراني للمدينة.

من خلال هذه الدراسة التي تم التطرق فيها لظاهرة السكن العشوائي في مدينتين تختلفان من حيث الحجم والوظيفة، إذ حاولنا إبراز خفايا هذا العالم المعقد والمليء بالتناقضات، مما جعل هذه الظاهرة تتسم بخصوصيات تختلف باختلاف المكان والزمان، يبرز ذلك من خلال الخصائص الاجتماعية والاقتصادية وكذلك العمرانية للسكن والسكان بهذه الأحياء العشوائية. تبعا لذلك و من خلال الدراسة والتحليل توصلنا للاستنتاجات التالية:

- 1- يعد تأثير عاملي الحجم و وظيفة المدينة في الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية و العمرانية للسكنات العشوائية محدوداً إذ لا تخضع هذه الأخيرة بالضرورة لهذين العاملين.
- 2- يساهم حجم المدينة في تحديد نمط السكن العشوائي الأكثر انتشاراً، إذ غالباً ما نجد السكن العشوائي المهش ينتشر بشكل كبير في المدن الكبرى كما هو الحال في مدينة سكيكدة، قسنطينة و غيرها. بينما ينتشر نمط السكن العشوائي الصلب بشكل أكبر في المدن الصغيرة.
- 3- كما لاحظنا أن لحجم المدينة تأثيراً في الانتشار المجالي للسكن العشوائي، إذ غالباً ما نجد السكنات العشوائية بالمدن الكبرى تقع داخل المحيط العمراني للمدينة، بينما تنتشر السكنات العشوائية في محيط المدن الصغرى.
- 4- لاحظنا كذلك أن غالبية سكان العشوائيات في المدن الكبرى هم من سكان المدينة ذاتها أو من محيطها القريب، بينما ينتمي سكان العشوائيات في المدن الصغرى إلى فئة المهاجرين الوافدين من خارج المدينة.
- 5- من الملاحظ كذلك أن غالبية سكان العشوائيات بالمدن الكبرى يتميزون بعدم الاستقرار بمساكنهم، ذلك كون هدفهم الرئيسي هو سكنى المدينة و الاستفادة من السكن و الاستقرار بالمدينة. بينما سكان العشوائيات بالمدن الصغيرة يتميزون في الغالب بالاستقرار ضمن محيطهم السكني، تجلّى ذلك من خلال نمط البناء التي غالبيتها ذات بنية صلبة.
- 6- من الملاحظ كذلك أن السكن العشوائي بالمدن الكبرى يتميز بالاستقرار و الثبات من حيث البنية الإنشائية، إذ أن غالبية السكنات لا يلجأ قاطنوها لتوسعتها و تطويرها رغم تحسن مستوهم المادي عبر الزمن، بينما يلجأ قاطنوا السكنات العشوائية بالمدن الصغرى لتحسين البنية المعمارية لسكناتهم من خلال توسيعها عمودياً و أفقياً.
- 7- لاحظنا من خلال دراستنا كذلك أن لوظيفة المدينة تأثيراً في حدة انتشار السكن العشوائي بغض النظر عن حجمها، إذ أن انتشار التجارة و انعاشها بالمدينة، يجعل منها منطقة جالبة للسكان، كون قطاع التجارة يتميز بخصوصيات تجعل منه مجالاً سهلاً

و خصبا يوفر مناصب العمل بوفرة خارج رقابة الدولة، مما يسهل اندماج سكان العشوائيات في مجتمع المدينة ويوفر لهم مصادر العيش.

8- من الملاحظ كذلك أن تعدد وظائف المدينة و تنوع أنشطتها الاقتصادية، يساهم بشكل كبير في تعدد أنماط السكن العشوائي و أماكن انتشاره، كما هو الحال بالنسبة لمدينة سكيكدة (وظيفة تجارية و توجه سياحي و مقومات و قدرات صناعية).
9- بشكل عام لاحظنا أن حجم المدينة و وظيفتها لم يعد لهما تأثير كبير في حدة انتشار السكن العشوائي كما كان عليه الأمر في السنوات الأولى للاستقلال حيث كانت المدن الكبرى تستقطب و تستهوي غالبية المهاجرين من الريف وغيره، بل على العكس من ذلك فقد أصبحت المدن الصغرى تشكل الملاذ الأنسب للاستقرار السكني بصيغه المختلفة بما في ذلك الأحياء العشوائية.

10- الملاحظ بشكل عام كذلك، أن غالبية السكنات العشوائية ذات النمط العمراني الهش انتشرت بحدة خلال فترات زمنية محددة نتيجة ظروف استثنائية غالبا ما تكون ذات أبعاد سياسية أو اقتصادية.

11- من النتائج المتوصل إليها كذلك و المتعلقة بفلسفة و ماهية السكن العشوائي، لاحظنا تغير في نظرة المجتمع نحو مفهوم السكن العشوائي، إذ لم يعد ذلك الحل الأمثل للحصول على السكن الحكومي و الذي غالبا ما يقتصر على الفئات الهشة والضعيفة في المجتمع ، بل أضحي من الحلول التي يلجأ إليها مختلف فئات المجتمع بما فيهم ميسوري الحال.

12- الملاحظ كذلك أن انتشار السكن العشوائي خصوصا الصلب منه، لم يعد ظاهرة وليدة ظروف استثنائية ناتجة عن أزمة السكن، بل أصبح من المجالات التي يستثمر فيها أصحاب الأموال لأغراض متعددة.

تبعاً للنتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة والتي مفادها أن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية للسكن والسكان بالأحياء العشوائية، لا تخضع بالضرورة لحجم و وظيفة المدينة، غير أن لهذه الأخيرة تأثيراً في ديناميكية الظاهرة من خلال اختلاف حجم و شكل انتشار السكنات العشوائية تبعاً لحجم و وظيفة المدينة. هذا ما يجعل أساليب المعالجة تتشابه من حيث الظاهر غير أنها تختلف من حيث المضمون.

كما أنه أصبح من الضروري على السلطات المحلية انتهاز مقاربة جديدة في التعامل مع هذه الظاهرة تتمثل أساساً في اتباع وتفعيل مختلف التدابير و الوسائل الاستباقية أو ما يعرف بالحلول القبلية، ذلك بغية الحيلولة دون تفاقم الظاهرة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية التعامل مع الأحياء العشوائية المنتشرة كواقع يفرض نفسه و استغلال ذلك قدر الإمكان كنقطة إيجابية، من خلال حلول و تدابير تؤدي في النهاية إلى تسوية وضعية ساكنيها دون الإضرار بالمصلحة العمومية.

الملاحق

1- إستمارة الإستبيان:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

UNIVERSITE BADJI MOKHTAR-ANNABA
FACULTE SCIENCE DE LA TERRE
DÉPARTEMENT : AMENAGEMENT



جامعة باجي مختار – عنابــــــــــــة
كلية: علوم الأرض
قسم: التهيئة

استمارة أسئلة بحث لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم بعنوان

دينامكية السكن العشوائي : الخصائص، أساليب المعالجة و ارتباط ذلك بحجم و وظيفة المدينة
مدينتي سكيكدة و الحروش نموذجا - شمال شرق الجزائر

تحت إشراف الأستاذ الدكتور
قرفية الصادق

من إعداد الأستاذ الباحث:

حسين بولمعيـز

هاتف: 06.64.64.68.18

Email : hbuniv12@yahoo.com

ملاحظة: معلومات هذه الاستمارة لا تستعمل إلا لأغراض علمية
السنة الجامعية 2012-2013

ضع علامة x في الخانة المناسبة

1- البيانات الشخصية:

- السن:.....
- الجنس : ذكر أنثى
- مكان الميلاد:.....
- الحالة العائلية : أعزب متزوج (ة) ملق (ة) متعدد أزواج
- عدد أفراد الأسرة:
- أفراد الأسرة حسب السن: أقل من سنة 18 إلى سنة أكثر من سنة
- المستوى التعليمي: أمي ابتدائي متوسط ثانوي جامعي
- هل تملك شهادة علمية أو دبلوم : نعم لا
- حدد الاختصاص أو المجال :
- الحالة المهنية: دائم بل يومي بطل موظف متقاعد
2- ما هو أصلكم: (السكن قبل التحول إلى هذا الحي)
الدوار:..... البلدية..... الولاية :.....
3- لماذا اخترتم الرحيل من أماكنكم الأصلية؟ (يمكن وضع أكثر من إجابة)
- بحثا عن العمل - بحثا عن سكن - هروبا من ظروف سيئة
- للقرب من المدينة و منافعها - بحثا عن الأمن
- أخرى :
4- ما هي الأسباب التي دفعتك إلى الهجرة إلى هذه المدينة ؟ (يمكن وضع أكثر من إجابة)
- توفر المدينة على جميع المرافق - توفر فرص العمل - الاقتراب من الأهل و تآرب
- توفر الأمن - وجود فرص العمل تتناسب مع مؤهلاتك العلمية (لومك)
- أخرى (أذكرها):.....
5- سنة الإقامة في هذا الحي :
6- ما هي أسباب اختياركم الإقامة في هذا الحي : (يمكن وضع أكثر من إجابة)
- وجود أقارب في هذا الحي - توفر العقار للبناء

الملاحق

- توفير بنايات جاهزة للسكن - انخفاض تكلفة البناء
- غياب رقابة أجهزة الدولة - تقليدا لتجارب سابقا جهة
- 7- كيف تم إرشادكم للسكن في هذا الحي؟
- باقتراح من الأقارب - باقتراح من صديق
- جهة غير معروفة - عن طريق الصدفة
- أخرى (أذكرها):
- 8- هل تم الاتصال بكم من طرف السلطات المحلية (البلدية) أول ما سكنتم في هذا الحي؟ نعم لا
- 9- إذا كانت الإجابة رقم 8 بنعم: حدد كيف كان ذلك؟
- تحذير شفوي - استدعاء ابي - زيارة انية - أخرى:
- 10- كيف كنتم تتوقعون تعامل السلطات المحلية معكم؟
- تهديم السكن - تآير كتابي - إحصاء عددي - رفع دعوى قضائية لا شيء
- 11- كيف حصلتم على المسكن؟
- بناء شخصي - إيجار - شراء من مسابق سابق - شراء البنية جاهزة
- 12- ما هي مواد بناء المسكن؟
- السقف: صفائح الأميونت - الصفيح (الزنك) - الاسمنط المسلح - قرميد خشب
- الجدران: الحجر - الاسمنط مسلح الطوب الخشب لصفيح
- 13- هل وضعية البناية الحالية هي نفسها عند انتقالكم إليها أول مرة؟ نعم لا
- 14- إذا كانت الإجابة رقم 13 بلا، ما هي التغييرات التي قمتم بإحداثها على البناية؟ (يمكن وضع أكثر من إجابة)
- تغيير في السقف - تغيير في الجدران - تغيير في هيكل العام - تغيير في الواجهة تغيير كلي
- 15- هل التغييرات كانت بناء على: مخطط معماري تقليد برين تغيير حسب الحاجة
- 16- كم هو عدد الطوابق في المسكن: أرضي - طابق (1) - أكثر من طابق (2)
- 17- إذا كان المسكن يتكون من أكثر من طابق، كيف تستغل الطابق الأرضي؟
- سكن خاص مخزن - نشأ تجاري - صناعة حرفة - نشأ فلاح
- 18- هل الطوابق الأخرى تستغلها: سكن خاص لا
- 19- هل هيكل البناء متمم: نعم لا
- 20- كم هو عدد أفراد الأسرة التي تعيش في المسكن؟
- 21- هل تملك مخطط معماري للسكن؟ نعم لا
- 22- كم هو عدد الغرف في المسكن؟
- 23- هل المسكن يتوفر على: الكهرباء الغاز المشروب الهاتف الصبر الصحي
- 24- أين يتم رمي نفاياتكم المنزلية؟ - حاويات القمامة - مزجأة الحي لوادي
- 25- هل لديكم رغبة في تغيير محل السكن؟ نعم لا
- 26- إذا كانت الإجابة رقم 25 بنعم: ما هي الدوافع؟ (يمكن وضع أكثر من إجابة)
- الوضعية غير القانونية للمسكن - الحالة المزري حي - الحالة المزرية سكن
- أخرى (أذكرها):
- 27- هل لديكم رغبة في توسعة المسكن؟ نعم لا
- 28- إذا كانت الإجابة رقم 27 بلا: ما هي الأسباب؟ (يمكن وضع أكثر من إجابة)
- الوضعية غير القانونية للمسكن - نقص الموا المالية - وجود رغبة في تغيير م السكن
- أخرى (أذكرها):
- 29- هل سبق و أن تم إحصاؤكم من طرف السلطات المحلية؟ نعم لا
- 30- هل لديكم علم بالوضعية القانونية للعقار المبني عليه مسكنكم؟ نعم لا
- 31- إذا كانت الإجابة رقم 30 بنعم: حدد الطبيعة القانونية:
- ملك للخواص - البلدية - ملك للدولة (القطاع الفلاحي لغابات) - غير معروفة
- 32- هل سبق للسلطات المحلية أن قررت تهديم سكنكم؟ نعم لا
- 33- إذا كانت الإجابة رقم 32 بنعم: ما هي الأسباب التي حالت دون تنفيذ القرار؟
- القضية لا تزال أمام العدالة - اعتراضكم بال
- أخرى (أذكرها):
- 34- هل سبق للسلطات المحلية أن قررت ترحيلكم؟ نعم لا
- 35- إذا كانت الإجابة رقم 34 بنعم: ما هي الحلول المقترحة عليكم؟

الملاحق

- سكنات العمارات - سكنات نصف جاهزة مع عم مالي - سكنات ربة جاهزة - قطع أرضية
- 36- ما هي الأسباب التي حالت دون تنفيذ هذه الحلول ؟
- تأخر برنامج السكن المخصص لك - رفضكم فكر لترحيل - رفضكم للحلول المقتر بالكلية
- رفضكم للدعم المالي لأنه غير كاف - رغبتكم في الاستقرار بالحي و تسوية سكناتكم
- 37- هل تعلم بوجود قانون لتسوية البنايات الفوضوية ؟ نعم لا
- 38- هل تم مراسلتكم من طرف السلطات المحلية لتسوية سكناتكم في إطار هذا القانون ؟ نعم لا
- 39- هل انخرطتم في هذا القانون؟ نعم لا
- 40- إذا كانت الإجابة رقم 39 بنعم: هل تم تسوية مسكنك على حالته أم طلب منك إحداث تغييرات في:
- البنية التحتية هيكل - جهة - عدد وابق - المساحة مبنية
- 41- إذا كانت الإجابة رقم 39 بلا : ما هي الأسباب التي تمنعك؟ (يمكن وضع أكثر من إجابة)
- عوانق إدارية تتعلق بتكوين الملف - عوانق مالية تتعلق بتكاليف الإلية
- عدم فهمك لمحتوى القانون - قناعتك بأن التسوية القانونية غير كافية لحل مشكلة
- أخرى (أذكرها):
- 42- هل استفاد الحي من أي مشاريع تنموية ؟ نعم لا
- 43- إذا كانت الإجابة رقم 42 بنعم ، حدد نوع المشروع من بين المشاريع التالية:
- بناء المدارس و قاعات العلاج - تعبيد الطرقات و تهيئة أرضفة - الإنارة مومية
- المساحات الخضراء - بناء دور الشباب و مساحات لعب لغال
- مشاريع أخرى (أذكرها).....
- 44- ما هو مجال عملك أو نشاطك الحالي ؟
- نشاط فلاحي - نشاط صناعي - نشاط اري
- موظف - حرفي - أعمال لرة
- 45- هل قمت بتغيير نوع النشاط أو العمل بعد انتقالك للسكن في هذا الحي ؟ لا لا
- 46- إذا كانت الإجابة رقم 45 بنعم ، ما هي الأسباب التي دفعتك لذلك ؟
- توفر فرص للعمل تتوافق و مؤهلاتك (دبلومك) - توفر فرص للعمل براتب أكبر
- وجود منافسة في سوق العمل - توفر فرص للعمل بالقرب لسكن
- أخرى (أذكرها):
- 47- هل لديك أبناء يعملون؟ نعم لا
- 48- إذا كانت الإجابة رقم 47 بنعم؟ حدد مجال عملهم:
- 49- هل تحقق أسرته الاكتفاء الذاتي؟ لا لا
- 50- هل تحسنت ظروفكم المادية بعد تنقلكم للسكن في هذا الحي مقارنة بما كانت عليه من قبل؟ نعم لا
- 51- هل تعمل قريبا من المسكن؟ حدد المكان:
- 52- كيف تقضي أوقات فراغك؟
- ممارسة عمل إضافي - الراحة في البيت - التردد على الأماكن العامة (المسجد، قهى ..)
- أخرى (أذكرها):
- 53- من أين تشتري متطلباتك اليومية الضرورية (الخضر، السكر، الحليب، السلع المختلفة ...) ؟
- من متاجر الحي - من متاجر لمدينة - من التجار لجولون - من السوق لبوعي
- أخرى (أذكرها).....
- 54- هل للحي جمعية تسهر على تطويره و نقل انشغال السكان للسلطات؟ نعم لا
- 55- إذا كانت الإجابة رقم 54 بلا : ما هي العوانق التي حالت دون تأسيسها ؟
- رفض اعتمادها من طرف السلطات المحلية - رفض السكان تأ لها
- أخرى (أذكرها).....
- 56- هل سبق لسكان الحي القيام بحركات احتجاجية بغية تسوية مشاكل الحي؟ نعم لا
- 57- إذا كانت الإجابة رقم 56 بنعم: ما هي المكاسب التي حصلتكم عليها لصالح الحي ؟
- 58- عند انتقالكم لهذا الحي كنتم ترجون تحقيق أهداف معينة، هل تم لكم ذلك ؟ نعم لا
- 59- إذا كانت الإجابة رقم 57 بلا : ما هي العراقيل التي حالت دون ذلك ؟

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

1- باللغة العربية:

- إبراهيم التهامي: الأحياء المتخلفة بين التهميش و الاندماج في البناء السوسيو اقتصادي الحضري ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة دولة في علم اجتماع التنمية ، جامعة قسنطينة.
- تشارلز أبرمز، المدينة و مشاكل الإسكان، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1964م.
- أحمد خالد علام، تخطيط المدن، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، جمهورية مصر العربية ، 1998م.
- أحمد سليمان، الإسكان و التنمية المستدامة في الدول النامية، الطبعة الأولى ، 1996، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان.
- انتصار جابر كاظم ، المناطق العشوائية وأثرها على الخدمات في مدينة بغداد (الدورة - أبو دشير) حالة دراسية "رسالة ماجستير" بغداد / جامعة بغداد - كلية التربية - ابن رشد / 2011 ، 159 صفحة.
- أحمد الصباب، أساليب ومناهج البحث العلمي في العلوم الإجتماعية ، جدة، السعودية ، دار البلاد، 1998 م ، ص 122.
- أياس الدايري ، مناطق السكن العشوائي في سورية و ربطها مع خصائص الأسر والسكان ، المؤسسة العامة للإسكان لشؤون التخطيط و الدراسات الإسكانية، دمشق، سورية، 2008.
- بشير محمد التيجاني، مفاهيم و آراء حول تنظيم الإقليم و توطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987م.
- بن عطية محمد، البحث عن أسس اختيار نوع التدخل العمراني في السكن العشوائي بمدينة المسيلة، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، 2010/2009.
- بوضياف هشام، إنعكاسات النمو الحضري على تنظيم المجال بمدينة قسنطينة، دراسة حالة القطاعين الحضريين الزيادة و القنطرة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة1، ماي 2015.
- بوراس شهرزاد، إشغال المجال في مدينة باتنة بين النظري و التطبيقي، الملتقى الدولي الثاني حول تسيير المدن، معهد التسيير التقنيات العمرانية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، أيام 7-8-9 نوفمبر، 2006.
- بوذراع أحمد، التطوير الحضري و المناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، مركز المنشورات جامعة باتنة، الجزائر، 1997، ص 209.
- بيار جورج، السكان و الاستطانة، ترجمة الاستاذ جيلالي صاري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979م.
- بوضياف سوسن، الطبيعة القانونية لحق الاستفادة من المستثمرات الفلاحية، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.
- جاكلين بوجو قارنبي، الجغرافية الحضرية : ترجمة حلومي عبد القادر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.
- حسين بولمعي و سلطاني فوزية، التنمية الفلاحية و ضوابطها في بلدية الحروش، جامعة عنابة، جوان 2003.

- خالد بن عبدالعزيز الطياش ، " وجهة نظر : السكن العشوائي داخل المدن " ، جريدة الرياض ، العمران والتنمية ، العدد (13751) ، 17 المحرم 1427 هـ ، 16- فبراير 2006 م .
- دلال دخيل السهلي ، ظاهرة السكن العشوائي في المدينة المنورة : دراسة في جغرافية المدن ، بحث مقدم كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير من قسم الجغرافيا ، 2007م .
- دحماني محمد بومدين ، اندماج المهاجرين الريفيين في الوسط الحضري : دراسة ميدانية بمدينة الجلفة ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، 2008-2009 .
- رابح صخري ، دليل مدينة الحروش وضواحيها ، مطبعة ولاية قالمة ، 1997م .
- رمضان الطاهر ابو قاسم ، النمط المعماري والهوية المعمارية ، مجلة التراث ، العدد 5 ، ليبيا ، 2010
- ریحان غادة محمد ، عمليات الارتقاء بالمناطق العشوائية في فاعلية تنفيذ المخططات ، كلية الهندسة : جامعة حلوان ، 2008 ، ص 50 .
- روبر أوزيل ، فن تخطيط المدن ، ترجمة بهيج شعبان ، دار المنشورات عويدات ، بيروت ، لبنان .
- رياض تومي ، أدوات التهيئة و التعمير و إشكالية التنمية - مدينة الحروش نموذجاً - ، مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2006/2005
- الزين العزري ، دور الجماعات المحلية في مجال التهيئة و التعمير ، مجلة الاجتهاد القضائي ، العدد السادس .
- زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري ، الترغيب و الترهيب من الحديث الشريف ، دار ابن حزم ، الطبعة الاولى ، 2001 ، رقم الحديث : 2782 ص 372 .
- سعيد علي خطاب ، المناطق المتخلفة عمرانياً و تطويرها "السكان العشوائي" ، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع .
- شوقي قاسمي ، إشكالية السكن الهش في الجزائر في ضوء استراتيجيات التصدي برنامج RHP للبنك الدولي نموذجاً ، مجلة علوم الإنسان و المجتمع ، العدد 01 مارس 2012 ، ص 231 .
- السيد عادل حسن علي و آخرون ، التداعيات الأمنية للنمو السكاني ، مركز بحوث الشرطة أكاديمية مبارك للأمن ، الإصدار السادس ، 2006 .
- صالح فركوس ، مختصر في تاريخ الجزائر : من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين : 814 ق م - 1962م ، دار العلوم ، 2002 .
- عبد الله عطوي ، جغرافية المدن : الجزء الأول ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2001م .
- عبد الفتاح محمد وهيب ، في جغرافية العمران ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان . 1972 .
- عبد القادر القصير ، أحياء الصفيح "دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري" مثال المجتمع المغربي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1993 .
- عبد الباقي إبراهيم ، الارتقاء بالبيئة العمرانية للمدن ، أمانة مدينة جدة ، مركز الدراسات التخطيطية و المعمارية ، 1986م
- عبد الرحمن بدوي ، مناهج البحث العلمي ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1963 م ، ص 5 .

- عبد الحميد بوقصاص، تداعيات الهجرة الريفية - الحضرية و النمو الحضري بالجزائر، مجلة التواصل، جامعة عنابة، العدد 26، جوان 2010.
- عبيدات ذوقان، عدس عبد الرحمن، عبد الحق كايد، البحث العلمي، 2000م، ط 3، الرياض: دار أسامة للنشر و التوزيع، ص 355.
- عميروش نوال، شبكة الطرقات لمدينة روسيكاد (دراسة وصفية)، مذكرة ماستير، جامعة 8 ماي 1945م، قلمة، 2017/2016.
- عبد العزيز بودون، المشكلات الاجتماعية و النمو الحضري بالجزائر: حالة قسنطينة، علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 2001
- عزت مرزوق فهيم عبد الحفيظ ، أساليب التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالسلوك الأنحراقي: دراسة ميدانية في إحدى المناطق العشوائية بمدينة أسيوط ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في الآداب - علم الاجتماع. أسيوط، مصر.
- علي سالم الشاورة، التخطيط في العمران الريفي و الحضري، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2012.
- فتحي محمد أبو عيانة ، السكان و العمران الحضري" بحوث تطبيقية في بعض الأقطار العربية"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1984.
- فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان، جامعة القاهرة، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان ، 1980م.
- قاسم الربداوي، مشكلة السكن العشوائي في المدن العربية الكبرى، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الأول، 2012.
- محمد الأمين حركات، التخطيط الحضري في الجزائر، أدوات التهيئة و التعمير: عشرين من التطبيق، محاولة للتقييم، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة قسنطينة 1، 2018/2017.
- محمد محمود يوسف ، العشوائيات و التجارب العربية و العالمية، كلية التخطيط العمراني -جامعة القاهرة، مصر.
- محمد أحمد سليمان، الجوانب الإيجابية لنمو المناطق العشوائية (منهج للتطوير)، جامعة الزقازيق، مصر. مقالة منشورة بالإنترنت.
- محمد عزوز، مشكلات الاسكان الحضري : المناطق الحضرية المتخلفة لمدينة سكيكدة نموذجاً، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005-2006.
- محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري"تحليل سوسيولوجي لاهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
- محمد عبد السميع عيد و عزت عبد المنعم مرغني ، الدروس المستفادة من الإسكان العشوائي في إطار تيسير الإسكان ، قسم العمارة - كلية الهندسة - جامعة أسيوط ، مصر.
- مريم القوطي و آخرون، ديناميكية الزراعات في حوض الصفصاف : أنموذج بلدية الحروش، مذكرة مهندس دولة في التهيئة ، جامعة قسنطينة، 2001.

- مصطفى علا و آخرون، الطفل في المناطق العشوائية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، القاهرة، مصر، 1998م، ص32 .
- مصطفى محمد موسى، التكديس السكاني العشوائي و الإرهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الطبعة الأولى، 2010م.
- مشنان فوزي، البناء الفوضوي و مشكلة التنمية العمرانية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009/2008.
- نادية صاولي، السدود و ترابطها في منظومة تهيئة الموارد المائية في إقليم ولاية سكيكدة، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، جوان 2011م
- نعيمة حمود حرم بومعوش، ظاهرة البناء الفوضوي بالمدن الكبرى الجزائرية: الواقع و رهانات التسوية في إطار الحوكمة الحضرية- حالة مدينة قسنطينة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في التهيئة العمرانية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2016.
- نوال هبهبوب، التنظيم المجالي حول المدن الصغرى لولاية سكيكدة: حالة مدن القل، الحروش، عزابة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2006.
- نعمات محمد نظمي ، سحر سليمان عبدالله ، مها سامي كامل، تطوير و تنمية المناطق العشوائية كنموذج للإسكان المتوافق في مصر دراسة حالة منطقة منشأة ناصر بالقاهرة , معهد بحوث العمارة و الإسكان - المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء - القاهرة - مصر, أبريل 2007.
- هاني تورغي و محمودي خير الدين، السياسة السكنية و أثرها على الهوية العمرانية حالة مدينة تبسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التهيئة الحضرية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2018، ص: 53.
- وليد سعد أحمد الزامل، "دراسة مقارنة لأنماط الأحياء العشوائية"، رسالة ماجستير، قسم التخطيط العمراني، كلية العمارة والتخطيط، جامعة الملك سعود، السعودية ، 2005م.
- وحدة شكر محمود الحنكاوي و آخرون، المجمعات السكنية المصممة بوصفها بديلا عن البناء العشوائي و اثرها في معالجة عدم التجانس في المشهد الحضري للمناطق السكنية المشيدة؛ مجلة الهندسة، العدد رقم 9 المجلد 18، جويلية 2012م.
- يحيى مدور، التعمير وآليات استهلاك العقار الحضري في المدينة الجزائرية - حالة مدينة ورقلة، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012/2011
- البناء الفوضوي بالجزائر من وجهة نظر قانونية، مذكرة تخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، الدفعة السادسة عشرة، 2008-2006.
- المعهد العربي لإنماء المدن، 1997 ، المدينة العربية واقعها وتحدياتها للمستقبل، في اعمال المؤتمر العاشر لمنظمة المدن العربية، دبي 3 - 5 يوليو 1994م، المعهد العربي لإنماء المدن ، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- المدينة و العناصر العمرانية، مقالة منشورة بالانترنت.
- مشروع لائحة تطوير المناطق العشوائية بمنطقة مكة المكرمة ، ماي 2008.

- حكومة المملكة المغربية، البرنامج الوطني مدن بدون صفائح، جانفي 2010.
- المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير، بلدية الحروش، 2011
- المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير، سكيكدة، 2015.
- مديرية الميزانية و البرمجة لولاية سكيكدة (ex DPAT)، منشورات إحصائية، 2009م.
- الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، نشرة خاصة بولاية سكيكدة، رقم 527/21
- الخرائط الطبوغرافية لمنطقة سكيكدة 1/50000 , 1/200000.
- الخرائط الطبوغرافية لمنطقة الحروش 1/50000.

2- باللغات الأجنبية :

- Amiour Amel, Les zones préférentielles de la mondialisation en Algérie. Exemple de Skikda, mémoire de magister, université Mentouri, Constantine, 2005.
- ONS , L'Algérie en quelques chiffres, résultats 2006-2008, édition 2009, N° 39, - Algérie.
- Armature urbaine, RGPH 2008, collections statistiques n° 163 /2011 série S : statistiques sociales. ONS Septembre 2011. Algérie.
- Bachir Mohamed Tidjani, La problématique de l'habitat illicite : spontané, précaire ou insalubre ? Géographie et Aménagement, Fascicule n11, p 10, bulletin de l'Association de Géographie et de l'Aménagement du territoire, , 2005, Université d'Oran, Algérie)
- Boukhemis, Kaddour , *Algerian development and urbanisation : a case study of Skikda.* (1983), PhD thesis.
- Boukhemis K. et Zeghiche A., Approche des déterminants de la migration interne en Algérie : Constantine et Skikda, Editions du CNRS Annuaire de I 'Afrique du Nord Tome XXVI, 1987
- Boulghobra Nouar, Protection de la ville de Skikda contre l'inondation, Essai de PPRI, mémoire de magister, université de Batna, mai 2006.
- Boulkaibet Aissa, la question du risque industriel et le développement durable en algérie cas de la wilaya de Skikda (la zone pétrochimique et la cimenterie de Hadjar Assoud), Mémoire de Magister, Université Mentouri, Constantine, 2011, p. 41.
- Bouraoui Ibtissem, Croissance des petites villes Algériennes : cas d'El Harrouch, mémoire de magister, université Mentouri, Constantine, 2007.
- Cote,M, L'Algérie ou l'espace retourné, Média plus, Algérie,1993, p.116
- Cote M. Pays, paysages, paysans d'Algérie, Média-Plus, Constantine, 2008.
- Cote M. , Guide d'Algérie: paysages et patrimoine, Média-Plus, Constantine 2006, p.207.

- Cote M., L'Algérie espace et société, Média-Plus, Constantine, 2005, p.93-94
- Dahmani Ahmed, l'Algérie à l'épreuve : Economie politique des réformes 1980-1997, Casbah éditions, Alger, 1999, p.82.
- Djema Fares, Problématique du développement urbain vis-à-vis des Risques Technologiques Majeurs, cas de la ville de Skikda, mémoire de Magister, université da Annaba, 2013.
- FOUFOU SARRA, espace habite entre appropriation et mutation. Cas du logement collectif a Skikda, Mémoire de Magister, université Badji Mokhtar, Annaba, 2012-2013, Tableau n° 4, p.113
- Haddef Rachid, quel projet urbain pour un retour de la ville a la mer ? cas d' étude : Skikda, mémoire de Magister, université de Constantine, 2007-2008
- HADDEF H. et SOUKEHAL B. , urbanisation et risque industriel en Algérie, cas de la ville de Skikda et sa zone petrochimique, article publier sur internet.
- LAZRI YUCEF, espaces habites en mutation : culture de production et culture de consommation, entre politiques volontaires et formes de negociations habitantes ... ! (Le cas du logement et /ou logis social contemporain dans les grands ensembles à El-Harrouch, Algérie), Thèse Doctorat d'Etat, Université de Constantine, 2008.
- MAOUIA SAIDOUNI, Eléments d'introduction à l'urbanisme ; histoire, méthodologie, réglementation, Casbah éditions, 2000 .
- MESSAOUDI KARIMA , l'habitat et l'habiter en territoire rural : inscription spatiale et mutation (Exemple de La vallée du Saf-Saf –Nord-Est de 'Algérie-), Thèse doctorat, Constantine.
- MEGHZILI H. Modèles d'aménagement et d'urbanisation des Zones d'Expansion Touristique de la wilaya de Skikda (Algérie), These Doctorat, Université de Bretagne Occidentale (UBO), 2015. France.
- MOUATS WASSILA, dynamique urbaine et transformations socio-spatiales de l'habitat, Mémoire de Doctorat Es-Sciences, université de Constantine 1, 2015.
- MOUATS WASSILA, les bidonvilles a skikda, pathologie de l'habitat, **Sciences & Technologie D - N°41**, Juin (2015). pp.53-60
- MOYETE WASSILA, Phénomène de rurbanisation en Algérie : cas de la ville de Skikda, mémoire de magister, université de constantine. 2005.
- Organisme National de la Recherche Scientifique, la question du logement à Alger, Actes des journées sur l'habitat urbain organisées par l' ONRS et la wilaya d'Alger (19 et 20 Mars 1976), OPU, Algérie.
- ONS , Annuaire Statistique de l'Algérie, Edition 2014, volume n° 30, tableau n°8.

- Raham D. Les Structures Spatiales de l'Est Algérien. Les maillages territoriaux, urbains et routiers. Thèse Doctorat d'Etat, Université Mentouri, Constantine, 2001, p.122.
- Rahmani Chérif, La Croissance Urbaine en Algérie « cout de l'urbanisation et politique foncière, OPU, Alger, Algérie, 1982.
- Sehab Habiba, Le conflit entre le tourisme et l'industrie dans la Daïra de Skikda, Mémoire de Magister, université Badji Mokhtar, Annaba.
- Tefiani Naima, centre antipollution marine a Skikda, Mémoire de Magister, Université Abou Bekr Belkaid, Tlemcen, 2017, p.62-63.